

مجلة

كلية الآداب



المجلد الثالث والعشرون – الجزء الأول

مايو سنة ١٩٦١

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٦٥

مجلة

كلية الآداب



المجلد الثالث والعشرون — الجزء الأول

مايو سنة ١٩٦١

مطبعة جامعة القاهرة
١٩٦٥

تصدر هذه المجلة مرتين كل ســنة ، فى مايو وديســمبر ، وتطلب من مكتبة جامعة القــاهرة بالجيزة ، وتوجه المكاتبات الخاصــة بالناحية العلمية الى المشرف على تحريرها الأستاذ الدكتور محمد حمدى البكرى الأســتاذ بكلية الآداب بجامعة القــاهرة ، وثمن الجزء الواحــد من اى مجلد ثلاثون قرشــا مصريا

فهرس القسم العربى

صفحة

نقوش عربية جنوبيـــة للدكتور خليل يحيى نامى 1

تكتل الدول لتدويل قناة السويس نكاية فى بريطانيا للدكتور عبد العزيز محمد الشناوى 11

دراسات مقارنة فى المعجم العربى (٣١–٦٠) للدكتور السيد يعقوب بكر 155

نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم للدكتورة زاكية محمد رشدى 215

نقوش عربية جنوبية

للدكتور خليل يحيى نامى

المجموعة الخامسة[1]

نقش رقم ١٥

هو نقش مكون من ستة وثلاثين سطرا ، وعلى يمين السطرين الأولين شعار مكسور وهو فى الغالب شعار حية ، والسطران الأول والثانى مكسوران ، ولا يظهر من السطر الثانى إلا بضعة حروف وكلمات .

. . . . . .

(١) . . . . [| ب]

(٢) ن و | ذ م ح ل ت م | أ ك ب ر و | ى ذ ك ر [| هـ ق ن ى د | أ ل م ق هـ | ث هـ و

(٣) ن | ب ع ل | أ و م | ص ل م ن | ذ ذ هـ ب ن | ذ س ت و ك ل هـ و | و ذ ب هـ و | ح م

(١) نشرت المجموعة الأولى فى مجلة كلية الآداب، الجزء الأول من المجلد التاسع ص ١٥ — ٢٧ ، والمجموعة الثانية فى الجزء الثانى من المجلد السادس عشر ص ٢١ — ٤٣ . والمجموعة الثالثة فى العدد الأول من المجلد العشرين ص ٥٥ — ٦٣ ، والمجموعة الرابعة فى العدد الثانى من المجلد الثانى والعشرين من ص ٥٢ — ٦٣ ونقش رقم ١٥ هو من النقوش التى كشفت عنها حفريات بعثة وندل فيلبس الأمريكية ، وهو غير منشور فى كتاب :

Albert Jamme, Sabaean Inscriptions from Mahran Belqis (Marib)

(٤) د و|خ ی ل|و م ق م|م ر أ ه م و|أ ل م ق ه|ب ذ ت|خ م ر|
ص ح ح|و ه

(٥) ی م ن|ب ن|غ ل ی ت|و ت ن ك ر|ف ق د|و غ ل ل|
و ن ك ر ن|أ ل م ق ه|ب ع

(٦) ل ی|ع ب د ه|ن ش أ ك ر ب|ذ م ح ل ت م|و ب ذ ت|ه ع ن|
و ش ر ح|و

(٧) م ت ع ن|أ ل م ق ه|ج ر ی ب ت|ع ب د ی ه و|ن ش أ ك ر ب|
و و ه ب أ و م|ب

(٨) ن ی|ذ م ح ل ت م|و ب ی ت ه م و|ب ن|ب أ س ت م|
و م ن ج ت|س و أ م

(٩) و ب ن|أ ض ر ر|و م ن ج ت|ك و ن و|ب خ ر ف|
م ع د ك ر ب|ب ن|ن ش أ ك ر

(١٠) ب|ب ن|ف ض ح م|ث ك م ت ن|و ب ذ ت|خ م ر|أ ل م ق ه|
ع ب د ه و|ن

(١١) ش أ ك ر ب|س ت و ف ی ن|و م ظ أ|و ت أ ی س ن|ب و ف ی م|
ع د ی|م ر ی ب|

(١٢) ب م ه و ت|خ ر ف ن|ب ك ن|م ل ك|م ر أ ه م و|و ه ب أ ل|
ی ح ز|م ل

(١٣) ك|س ب أ|ب ب ی ت ن|س ل ح ن|ب أ ث ر ی|ه م ت|
أ ض ر ر ن|و ه م ت|

(١٤) م ن ج ت|أ ل ی|ك و ن و|ب ه و ت|خ ر ف ن|ب ن|س ب أ ت|
س ب أ|ن ش

(١٥) أ ك ر ب|أ ر ض|ح م ی ر م|و ر ح ب ت ن|ب خ ر ف|
ب ق د م ی|ذ ن|خ ر

(١٦) ف ن | و ب ذ ت | ص د ق | و ه و ف ى ن | و ه أ م ن ن | أ ل م ق ه |
أ د م ه و | ن ش

(١٧) أ ك ر ب | و و ه ب أ و م | ب ك ل | م ى د ع | و أ م ل أ | س ت م ل أ و |
ب ع م ه و

(١٨) و ح م د م | ب ذ ت | خ م ر | ص د ق ه م و | و ه و ف ى ن ه م و |
أ ل م ق ه | ب ك

(١٩) ل | ص ر ى | و ت ب ش ر | و ش ف ت | و ت خ و د | ص ر ى |
و ش ف ت | و خ و د ن | و ت ب

(٢٠) ش ر ن | أ ل م ق ه | ع ب د ه و | ن ش أ ك ر ب | ل و ف ى ه و |
و أ ت ى ت ه م و | ع

(٢١) د ى | م ر ى ب | ب ن | ه ى ت | س ب أ ت ن | و أ ل م ق ه | ف ل |
ى ز أ ن | ص د ق

(٢٢) و ه و ف ى ن | ع ب د ه و | ن ش أ ك ر ب | ب أ م ل أ | ص د ق م |
ذ ى خ م ر ن ه م و

(٢٣) ص ح ح م | أ م ل أ | و م ى د ع | ى ذ أ ن ن | س ت م ل أ ن |
و ن ت ض ع ن | ب ع م

(٢٤) ه و | و أ ل م ق ه | ث ه و ن | ب ع ل | أ و م | ف ل | ى ز أ ن |
خ م ر | و س ع د | ع

(٢٥) ب د ه و | ن ش أ ك ر ب | و ب ن ى | ذ م ح ل ت م | و ب ى ت ه م و |
ن ع م ت م

(٢٦) و و ف ى م | و م ن ج ت | ص د ق م | ذ ى ه ر ض ى ن ه م و |
و ر ض و | و ح ظ ى | م ر أ .

(٢٧) ه م و | و ه ب أ ل | ى ح ز | م ل ك | س ب أ | و أ ل م ق ه | ف ل |
ى ز أ ن | ش

(٢٨) رح | وهعنن | ومتعن | جرىبت|عبدىهو|
نشأكرب|ووهبأ

(٢٩) وم | دبىتهمو | بن | بأستم | وتضرعم|
ومنجت|سوأم

(٣٠) وبن|سىب|ونضع|وشصى|شنأم|ذرحق|
وقرب|وألمقه

(٣١) فل | ىخمرن | وسعد | عبدهو | نشأكرب |
وبنى|ذمحلت[م]

(٣٢) أولدم | أذكروم | هنأم| وأثمر | وأفقل |
صدقم|ول[ذ]

(٣٣) ت | نعمت | وتنعمن | لعبدهو|نشأكرب|
وبنى|ذمحل[تم|]

(٣٤) [بع]ثتر|وهبس|وألمقه|ثهون|وثورم|
بعلم|[بعلى|أ]

(٣٥) [وم]|وحرونم|وبذت|حمىم|وبذت|بعدنم|
و[رثدو||

(٣٦) هقنىتهمو|عثتر|شرقن|وألمقه[ثهون|
بعل|أوم]

التر‌جمـــة

(١) . . . .

(٢) ابنا ذى محلة أو محلاة كبار يذكر قدموا لإلمقاه ثهوان

(٣) سيد أوام هذا الصنم الذهبي للدلالة به على اتكالها عليه ، والذى به
عربا عن حمد

(٤) هما لقدرة ومقام سيدها إلمقاه لأنه من عليهما بالصحة أو بالشفاء

(٥) وأسعدها إلمقاه بانقاذها (أو بتأمينهما) من ضرر وتغير افتقاد وغضب
واستنكار

(٦) إلمقاه لعبده نشأ كرب ذى محلاه ، ولأن إلمقاه ساعد وحفظ

(٧) جسدى عبديه نشأ كرب ووهب أوام ابنى

(٨) ذى محلاة أو محلة وبيتهما من ضرر ونازلة سوء

(٩) ومن أضرار ونازلة كانت فى السنة الأولى من حكم معـدى كرب ابن نشأ كرب

(١٠) ابن فضح . ولأن إلمقاه منّ على عبده

(١١) نشأ كرب بالصيانة والوصول والمساعدة بأمان حتى مأرب

(١٢) فى تلك السنة عندما ملك أو حكم سيدهم وهبئيل يحوز ملك

(١٣) سبأ بالحصن سلحين بعد تلك الأضرار وتلك

(١٤) المصائب التى كانت فى هذه السنة من الحروب أو الغزوات التى حاربها أو غزاها

(١٥) نشأ كرب فى أرض حمير ورحابتان فى السنة السابقة لهذه السنة

(١٦) ولأن إلمقاه حقق آمال وأسبغ على عبديه

(١٧) نشأ كرب ووهب أوام كل الالتماسات والأمانى التى طلباها منه

(١٨) لأن إلمقاه منّ عليهما بتحقيق آمالهما ، وبمنحهما

(١٩) كل نصح وبشرى ووعد وخلاص من الشدة تلك التى نصح ووعد وبشر وخلص من الشدة

(٢٠) إلمقاه عبده نشأ كرب لسلامته وعودتهم سالمين

(٢١) إلى مأرب من هذه الحروب أو الغزوات ، وليداوم إلمقاه على تحقيق

(٢٢) ومنح عبده نشأ كرب الأمانى الكاملة التى يمن به عليهما

(٢٣) منحاً صحيحاً ، والأمانى والطلبات التى يستمران يتمنيان ويسألان إياه

(٢٤) وليداوم إلمقاه ثهوان سيد أوام على منح وسعادة

(٢٥) عبده نشأ كرب وبنى ذى محلة وبينهم نعمة

(٢٦) ومنجاة صدق ترضيهم وترضى وتنال حظوة

(٢٧) سيدهم وهبئيل يحوز ملك سبأ . وليداوم إلمقاه

(٢٨) على حفظ وسلامة وشفاء جسمى عبديه نشأ كرب ووهب

(٢٩) أوام وبيتهما من البأساء والخضوع لعدو ونازلة سوء

(٣٠) ومن هجوم عدو وضعته وأذاه من قريب أو من بعيد . وإلمقاه

(٣١) فليمن على عبيده نشأ كرب وبنى ذى محلة ويسعدهم

(٣٢) بمنحهم أولاداً ذكوراً أصحاء وثماراً وبقولا جيدة لكى

(٣٣) ينعم ويتنعم عبده نشأ كرب وبنى ذى محلة

(٣٤) بحق عثتر وهوبس وإلمقاه ثهوان وثور بعلم سيدى أوام

(٣٥) وحروانم ، وبذات حمیم وبذات بعدان . وقد وضعا

(٣٦) تقدمتهما تحت حماية عثتر شرقان وإلمقاه ثهوان سيدأوام

التعليقـــات

السطر الأول مكسور تماما وكذلك نصف السطر الثانى .

(١ ـ ٢) نو محلتم = بنوذ محلتم = بنو ذى محلة :

جاء فى صفة جزيرة العرب للهمدانى ص ١١٦ س ١ : ومن بلد جنبٍ راحة ومحلاة واديان يصبان من الجبل الأسود إلى نجد .

وجاء فى كتاب : فى ربوع عسير لمحمد عمر رفيع ص ١٠٤ وادى حمرة ينبع من جبل تهلل ويصب فى وادى أبها عند بلدة المحالة من قرى بنى مالك عسير ... الخ

وجاء فى الجزء السابع من معجم البلدان لياقوت ص ٣٩٨ : المحلة بفتح الميم وكسر الحاء قرية من قرى ذمار بأرض اليمن (مطبعة السعادة سنة ١٩٠٦) .

وجاء فى الجزء الرابع من معجم ما استعجم للبكرى ص ١١٩٣ : المحلة بفتح أوله وثانيه موضع بالسحول من اليمن .

وجاء فى طبقات فقهاء اليمن تحقيق فؤاد سيد ص ٣٢٣ ما يلى : المحلة قرية بوادى السحول بين إب والمخادر (الحجرى ١٣ والجندى ١٨٣) .

أكبر ويذكر : كبار أو سادة أو حكام بنى يذكر .

جاء يذكرئيل اسم قبيلة فى النقوش العربية الجنوبية القديمة [١] . وفى تاج العروس (ذ ك ر) : يذكر بطن من ربيعة . وجاء فى صفة جزيرة العرب للهمدانى ج ١ ص ١٧٢ س ٥ : يذكر بن عنزة بن أسد بن ربيعة ، كما جاء أيضا فى الجزء الأول من معجم ما استعجم للبكرى ص ١٩ — ٢١ .

تكملة السطر الثانى مبنية على بقايا الحروف الظاهرة فى صورة النقش .

(س ــ ٣) ذستو كلهو = الذى به أى بتقديم الصنم أظهروا اتكالهم على إلههم إلمقاه .

وقد جاء هذا التركيب فى نقش Jamme رقم ٧٢٦ س ٣ .

(س ــ ٤) بذت خمر صحح = لأنه وهب أو منّ بالصحة [٢] .

(٤ ــ ٥) هيمن بن غليت

جاء الفعل هيمن فى نقش CIH رقم ٤٣٢ [٣] س ٦ ، كما جاءت (غليت) فى C I H رقم ٣٥٢ س ١٦ و RES رقم ٤٠١١ س ١٢ — ١٣ و Jamme رقم ٦٦٤ س ١٨ [٤] .

تنكر : تغير [٥] .

فقد = افتقاد ــ طلب . تشوق

وقد جاءت فقد بمعنى فقدان فى نقش Jamme رقم ٦٥١ س ٢٦ [٦] .

وغلل = غضب .

جاء فى نقش G L رقم ١٢١٠ س ٥ : وذ يغلن بن مبعل تألب .

(٨) ومنجت سوء م = ونازلة سوء

---

(١) انظر : Ryck N. P. S. جـ ٢ ص ٦٩

(٢) انظر J. M. Sola Solé, Inschriften aus Riyam ص ٤٦

(٣) انظر C. R, C. ص ١٦٣

(٤) انظر Jamme, Sab. Inscr from Mahran Bilqis ص ١٦٩

(٥) انظر Jamme, Sab, Inscr from Mahran Bilqis ص ٢٠٤

(٦) انظر Jamme, Inscr. Sab. Mh. Bilqis ص ١٥٥

جاء هذا التركيب في نقش Jamme رقم ٥٦٤ س ٢٣-٢٤ وفي CIH رقم ٥٨١ س ١٩[١].

٩ - ١٠ : بخرف معد كرب بن نشأ كرب بن فضحم ثكمتن = في السنة الأولى من حكم معدى كرب بن نشأ كرب بن فضح :

جاء في نقش RES رقم ٢٧٧٤ س ١٢ — ١٣ : ذخرف [معد] كرب بن نشأ كرب بن فضحم ثكمتن ، كما جاء في نقش نامى رقم ١ س ٦ - ٧ . بخرف نشأ كرب ابن سمكرب بن فضحم[٢] ، في نقش فخرى رقم ٧١ س ١٤ — ١٥ : ذ خرف معد كرب بن سمكرب بن فضحن ربعن[٣] ، وفي نقش Jamme رقم ٦٣٣ س ١٦ - ٧ : ذ خرف أبكرب بن معد كرب بن فضحم . وفي نقش Jamme رقم ٦١٠ س ٦ - ٧ : ذ خرف نشأ كرب بن معد كرب بن فضحم ثنين .

س ١١ ستوفين ومظأ : الصيانة والوصول أو المجيء :

جاءت (مظأ) في نقش Jamme رقم ٧٣٥ س ١٢

وتأيمن = والمساعدة

جاءت هذه اللفظة في نقش Jamme رقم ٦٢٩ س ٣٥ : بذت ستوفي وتأيمن مرايهمو .

س ١٢ - ١٣ : وهبئيل يحوز ملك سبأ :

جاء اسم وهبئيل يحوز في نقش GL رقم ١٢٢٨ س ٢١ ، ١٣٢٠ س ١٠ - ١١ ، ١٣٦٤ س ٥[٤] ، BES رقم ٤١٣٠ ، Jamme رقم س ٥٦١ مكرر س ١٩

س ١٧ بكل ميدع وأملأ ستملأ وبعمهو = كل الالتماسات أو الطلبات والأماني التي طلباها منه

جاء في نقش Jamme رقم ٥٦٧ س ١٨ ما يلي : بكل أملأ وميدع .

س ١٩ - ٢٠ وتحود صرى وشفت وخودن وتبشرن إلمقه

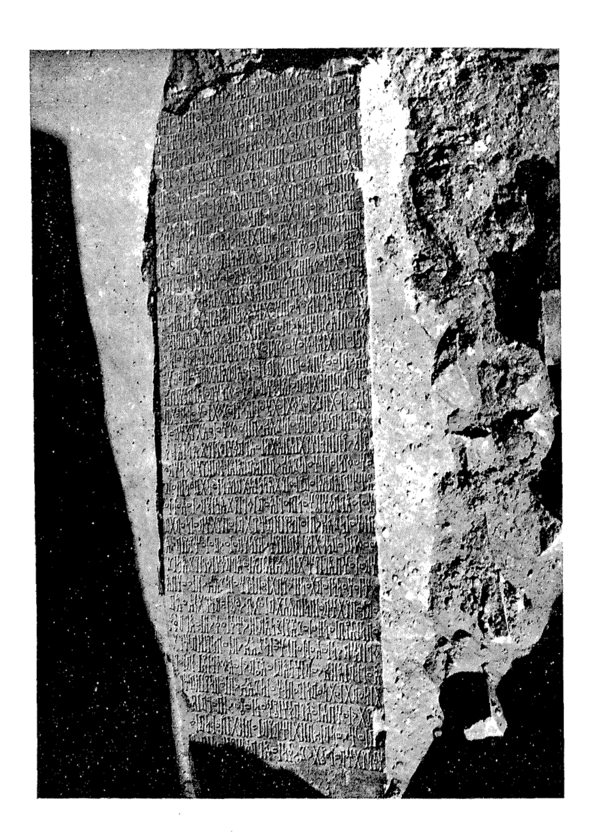
---

(١) انظر Jamme, Insc. Sab. Mh. Bilqis ص ٤٦

(٢) نقوش عربية جنوبية المجموعة الأولى ص ٢ و ٤

(٣) انظر G. Rysk, A. Fakhry,, aa archreological. Journey to Yemen, PartII p.42

(٤) انظر J, M. Solâ Solé, Inschriften aus Riyam. ص ٢٦ و ٣١ و ٤٣



جاء فى نقش نامى رقم ١٢ س ٢٦ : وخودهمو إلمقه وقد ترجمناها بـ : وأذلهم الإله إلمقاه ، غير أن معنى تخود ، وخود فى هذا النقش مغاير للمعنى السابق ، لذلك ترجمناها بمعنى فرح أو سرور أو الخلاص من الشدة أو الضيق .

(٢٧ – ٢٨) وألمقه فل يزأن شرح وهعن ومتعن جريت = وليداوم إلمقاه على حفظ وسلامة وشفاء جسمى

(٣٠) بن سيب ونضع وشصى شنأم = من هجوم عدو وضعته وأذاه

جاءت لفظة (سيب) فى نقش Jamme رقم ٥٦٧ س ٢٨ : بن نضع وشصى وسيب وتشعت .

(٣٤ — ٣٥) وإلمقه ثهون وثورم بعلم بعلى أوام وحروانم .

جاء فى نقش Jamme رقم ٦٢٩ س ٤٦ : إلمقه بعلي أوام وحروانم ، فى نقش Jamme رقم ٧٢٢ س e — d — : بالمقه ثهون بعل أوام وحروانم .

تكتل الدول لتدويل قناة السويس

نكاية فى بريطانيا

للدكتور عبد العزيز محمد الشناوى

تعرضت مصر ثلاث مرات فى غضون القرن التاسع عشر لاحتلال قوات بريطانية لأراضيها . كانت المرة الأولى فى مطلع هذا القرن إبان الحملة الفرنسية حين أيقنت الحكومة البريطانية أن الأتراك العثمانيين عاجزون بمفردهم عن إخراج الفرنسيين من مصر ، وأن الثورات الشعبية فى القاهرة والأقاليم ، على الرغم من تعددها وتلاحقها وإنهاكها الفرنسيين ، لم تسفر عن إجلائهم . ومن ثم استقر رأيها على إرسال قوات بريطانية للإسهام فى إخراج الفرنسيين من مصر . فتحرك جيش بريطانى بقيادة سير رالف ابركومبى Sir Ralph Abercomby من جبل طارق وبلغ الاسكندرية فى أول مارس ١٨٠١ واستطاع النزول إلى البر فى ٨ من مارس . وحوالى هذا الوقت تقريبا تحركت قوات بريطانية بقيادة الجنرال بيرد Baird من الهند ودخلت البحر الأحمر ونزلت غالبيتها فى القصير فى مايو ١٨٠١ وعبرت الصحراء الشرقية إلى قنا ثم صعدت فى النيل إلى الجيزة فبلغتها فى ٧ من أغسطس ١٨٠٧ ، ولكنها لم تشترك فى العمليات الحربية لأنه كان قد تم جلاء الفرنسيين عن القاهرة ، ومن ثم اتجهت إلى رشيد . وقد أسهمت حملة البحر المتوسط[1] ، فى تضييق الخناق على الفرنسيين حتى أكرهتهم على الخروج من مصر ؛ وغادر آخر فوج منهم الاسكندرية فى ١٨ من أكتوبر ١٨٠١ . ولكن الحكومة البريطانية ماطلت

---

(١) يطلق على الجيش الذى نزل اسكندرية بقيادة سير رالف ابركومبى حملة البحر المتوسط تمييزا له عن الجيش الذى نزل القصير بقيادة الجنرال بيرد والذى يطلق عليه حملة الهند والبحر الأحمر .

فى الجلاء وعملت على اصطناع حزب من الأمراء المماليك يكون مواليا للسياسة البريطانية . وأخيرا أمام إلحاح سلطان الدولة العثمانية وضغط بونابرت القنصل الأول للجمهورية الفرنسية على الحكومة البريطانية للجلاء عن مصر تنفيذا لصلح اميان Amiens (٢٧ مارس ١٨٠٢) تم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٢ مارس سنة ١٨٠٣ بعد أن ظلت هذه القوات مرابطة فى البلاد زهاء عامين .

* * *

وكان الاحتلال الثانى فى سنة ١٨٠٧ حين تعرضت مصر لحملة بريطانية كانت تضم أخلاطا شتى من الجنود الانجليز ومن جنود مرتزقة من شبه الجزيرة الايطالية ومن المهاجرين الفرنسيين الذين وقفوا موقفا عدائيا من الثورة الفرنسية . وكانت هذه الحملة بقيادة فريزر Major General Mackenzie Fraser وتحركت من جزيرة صقلية التى اتخذتها بريطانيا قاعدة عسكرية لها فى البحر المتوسط فى حروبها ضد نابليون إمبراطور فرنسا . واستهدفت الحملة احتلال الاسكندرية لعدة أغراض ، منها ، أولا : الضغط على الباب العالى وإزعاجه لحمله على نبذ صداقة فرنسا والوقوف إلى جانب بريطانيا وفرنسا . وثانيا : منع نزول حملة فرنسية فى مصر ، إذ سيطرت على عقول رجال السياسة والحرب فى انجلترا أن فرنسا ستحاول لا محالة إنفاذ حملة عسكرية مرة أخرى لامتلاك مصر . واعتقدت الحكومة البريطانية أنها ارتكبت خطأ سياسيا وعسكريا بتنفيذ جلاء القوات البريطانية عن مصر فى مارس ١٨٠٣ ، لأن الحرب سرعان ما استؤنفت بين الدولتين بعد شهرين من هذا الجلاء . ورأت أنه كان يجدر بها أن تتمسك ببقاء قواتها فى مصر على غرار ما فعلت فى جزيرة مالطة ، على الرغم من أن صلح اميان قد نص على جلاء بريطانيا عن مصر ومالطة . فكان العامل الحاسم فى إرسال حملة فريزر هو تصحيح الخطأ الذى اعتقدت الحكومة البريطانية أنها وقعت فيه بتنفيذ الجلاء عن مصر فى مارس ١٨٠٣ . وأخيرا كان من بين أغراض الحملة تأييد البيوتات المملوكية الصديقة لبريطانيا أى جماعة الألفى بك تمهيدا لإنشاء حكومة مملوكية ذات ميول ودية نحو بريطانيا وتقوم على أنقاض حكومة محمد على وتعمل على إقصاء النفوذ الفرنسى وبسط النفوذ البريطانى فى سائر البلاد ووضع نظام للدفاع عن مصر بمعاونة المماليك الموالين لها يحول بين

الفرنسيين وبين ما يشتهون من امتلاك مصر إذا جاءوا بحملتهم المرتقبة إليها . وقد نجح ميست Misset قنصل بريطانيا العام بالاسكندرية فى رشوة حاكم الاسكندرية التركى واسمه أمين أغا ، فسلم المدينة ودخلها جنود الحملة فى ٢٠ من مارس ١٨٠٧ وكان هذا القنصل العام من غلاة المستعمرين اعتقد لحمقه وللانتصار الرخيص الذى أحرزته الحملة باحتلال الاسكندرية أن فى مقدور هذه الحملة وقوامها ستة آلاف مقاتل احتلال مصر كلها فجاشت فى نفسه رغبة قوية فى أن يمد قائد الحملة عملياته الحربية إلى داخل البلاد ، وأوضح لقائد الحملة خطورة موقفها إذا ظلت قابعة فى الاسكندرية ، لأن المدينة تعتمد فى تموينها بالمواد الغذائية على داخل البلاد ، وقرر له أن كميات القمح الموجودة فى الثغر لا تفى بحاجات سكانه أكثر من أسبوعين كما أن مواصلات الاسكندرية مع داخل البلاد تعتمد على طريق النيل عند رشيد ، فلا أقل من احتلال رشيد والرحمانية كى يضمن سلامة مركز الحملة فى الاسكندرية . ولكن منيت الحملة بهزيمتين فادحتين متعاقبتين فى رشيد والحماد . وكان للشعب المصرى النصيب الأوفى فى إيقاع الهزيمة بالحملة التى تحرج مركزها وقبعت فى الاسكندرية تنتظر مزيدا من النجدات العسكرية وانتهى بها الأمر بالجلاء عن مصر فى ٢٥ من سبتمبر ١٨٠٧ بعد أن دام الاحتلال الثانى ستة أشهر .

***

أما الاحتلال الثالث فقد تم فى سنة ١٨٨٢ فكان أرسخ قدما وأشد خطرا وأطول أمدا من سابقيه ، إذ استطال ما يقرب من ثلاثة وسبعين عاما وقد سبقه ثم لحقه تكوين مصالح مالية واقتصادية وسياسية وعسكرية لبريطانيا فى مصر . وتمثلت هذه المصالح فى شطر لا يستهان به من الديون الأجنبية التى أسرف حكام مصر من أسرة محمد على فى عقدها ، ثم شراء بريطانيا أسهم مصر فى شركة قناة السويس ، وكانت هذه الصفقة تحمل الطابعين السياسى والمالى معا ، إذا اضطرت شركة القناة إلى قبول ثلاثة أعضاء انجليز فى مجلس إدارتها ، كما شاركت بريطانيا فى مؤسسات وأنظمة دولية فى مصر مثل المحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومى والمراقبة الثنائية وقانون التصفية وما إلى ذلك . أما بعد الاحتلال فقد سيطرت قواتها العسكرية على المناطق الحساسة فى منطقة قناة السويس فضلا عن المدن الكبرى ، ونظرت إلى القناة على أنها شريان رئيسى يربط بين أجزاء الامبراطورية البريطانية ، وعملت على تدعيم

وحماية مصالحها السياسية والحربية والاقتصادية والمحافظة على مصالح الأجانب حتى تنال رضاء الدول الأوربية ، وأشرفت على الجيش المصرى الجديد وعلى قوات الشرطة وعينت عددا من الإنجليز فى المناصب القيادية فى وزارت الحكومة ومصالحها ، وسيطرت على الحكومة المصرية سيطرة محكمة فعلية ، وحولت مصر إلى مزرعة كبيرة للقطن لتزود به مصانع الغزل والنسج فى انجلترا . وعملت على إقصاء النفوذ الفرنسى بوجه خاص من مصر فألغت نظام المراقبة الثنائية الذى كان يقضى بتعيين مراقبين أحدهما إنجليزى والآخر فرنسى للاشراف على إيرادات ومصروفات الحكومة المصرية ، وإستبدلت بهذا النظام الثنائى نظاما انفراديا تمثل فى إنشاء منصب مستشار مالى للحكومة المصرية وتعيين أحد كبار الإنجليز فى هذا المنصب هو سير أوكلند كلفن Auckland Colvin الرقيب المالى الانجليزى السابق فى ظل نظام المراقبة الثنائية الملغاة ، وتحقق للاحتلال بهذا التعيين الانفراد بالإشراف على المالية المصرية إشرافا تاما[1] .

وقد عملت الحكومة البريطانية بمشورة بسمارك المستشار الألمانى ، وكانت له زعامة سياسية على أوربا فى ذلك الوقت ، فلم تضم مصر بحيث تغدو جزءا من الامبراطورية البريطانية ، ولم تعلن الحماية البريطانية عليها ، بل أبقت السيادة العثمانية على مصر مع العمل على تثبيت دعائم الاحتلال . وكانت وجهة نظر بسمارك فى المحافظة على السيادة العثمانية على مصر هى وجوب عدم الاضرار بمركز سلطان تركيا فى العالم الاسلامى ، كما أن هذه السياسة التى نصح بها كانت كفيلة فى نظره بأن تجعل السلطان يتردد — إن لم يحجم — عن الانضمام إلى فرنسا وغيرها من الدول الأوربية المعادية لبريطانيا . كما اقترح بسمارك على بريطانيا أن تغير من اختصاصات قنصلها العام فى مصر بحيث يغدو منصبه مشابها لمنصب المقيم العام الفرنسى فى تونس . وقد

---

(١) أرسل شريف باشا مذكرة مؤرخة فى ٧ من نوفمبر ١٨٨٢ إلى الحكومتين الفرنسية والبريطانية باعتزام الحكومة المصرية إلغاء نظام الرقابة الثنائية وبيان الأسباب التى دعتها إلى هذا الإجراء . وفى ١٨ من يناير ١٨٨٣ صدر مرسوم خديوى بإلغاء الرقابة الثنائية . وفى ٣ من فبراير رفع شريف باشا مذكرة إلى الخديوى اقترح فيها الاستعانة بأحد الخبراء الأجانب فى الشئون المالية وأن يكون لقبه « مستشار مالى للحكومة المصرية » ورشح سير أوكلن كلفن فى هذا المنصب . وصدر مرسوم خديوى فى ٤ من فبراير بهذا التعيين .

صادف الاقتراح الأول أو المشورة الأولى هوى فى نفس لورد جرانفل Granville وزير الخارجية البريطانية فوافق على إبقاء مصر تحت السيادة العثمانية ، لأن هذه الفكرة صادرة من ألمانيا ، ولأن فصل مصر عن تركيا نهائيا سيثير مشكلات دولية خطيرة تؤدى إلى فتح باب المسألة الشرقية على مصاريعها من جديد . ولكن جرانفل اعتذر عن قبول الاقتراح الثانى وهو الخاص باختصاصات قنصل بريطانيا العام منعا لإثارة فرنسا على بريطانيا . وبذلك ظلت مصر من ناحية القانون الدولى ولاية عثمانية ، وظل سلطان تركيا صاحب السيادة عليها ، وإن كانت سيادة إسمية محدودة فى نطاق ضيق للغاية.والواقع أنه لم يكن فى مقدور الحكومة البريطانية بمفردها وبدون أن تستهدف لمعارضة الدول الأوربية أن تغير من مركز مصر القانونى الذى كان قد تحدد فى معاهدة لندن ١٨٤٠ على وضع معين من الاستقلال الذاتى داخل نطاق الدولة العثمانية ،ولم تكن غالبية الدول الكبرى لتقبل سنة ١٨٨٢ إدخال تعديل يقرر لبريطانيا حقا أو مركزا معينا فى مصر . وبذلك أصبح مركز مصر القانونى من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ ذا وضع دولى شاذ : ولاية عثمانية ذات مركز خاص تحتلها بريطانيا .

كانت بريطانيا تشعر بضعف مركزها فى مصر وعدم شرعيته ، فقد دخلت قواتها البلاد بغيا وعدوا ، بعد أن خولت لنفسها حقا ادعته لنفسها ، هو إخماد ثورة عسكرية وتثبيت سلطة حاكم نفر منه الشعب المصرى ، إذ كان الخديو توفيق حاكما مستبدا سقيم الرأى لا يستقر على قرار ويستجيب للنفوذ الأجنبى . ولم يقر السلطان أو الشعب المصرى أو معظم الدول الأوربية الكبرى لبريطانيا باحتلال مصر وتدعيم مركزها السياسى والحربى فيها .ولذلك عملت الحكومة البريطانية على استرضاء السلطان والدول الأوربية. فكانت تعلن من حين لآخر أن الاحتلال البريطانى مؤقت، وأن قواتها ستجلو عن مصر حين يستقر الأمن والنظام فى ربوع البلاد نهائيا وتتوطد سلطة الخديو توفيق . وقد أسرفت فى إصدار هذه الوعود وبخاصة خلال السنوات الأولى للاحتلال .

كان من أولى محاولات الحكومة البريطانية فى هذا الصدد المنشور الذى أرسله لورد جرانفل Granville وزير الخارجية إلى الدول الأوربية الكبرى

فى ٣ من يناير ١٨٨٣ — ولم يكن قد مضت أربعة أشهر على دخول الجيش البريطانى مدينة القاهرة — أوضح فيه مركز بريطانيا فى مصر عقب الاحتلال . قال فيه إن مجرى الحوادث فى مصر قد ألقى على عاتق الحكومة البريطانية عبئا كانت تود عن طيب خاطر لو أن الدول الأخرى قد شاركتها فيه ، وهو « القضاء على الثورة العسكرية فى مصر وإعادة الأمن والنظام إلى هذا الاقليم » وقال إن الحكومة البريطانية قد نجحت فى القيام بهذا العمل . وعلى الرغم من أن قوة بريطانية لا تزال باقية فى مصر لصيانة النظام العام، فإن الحكومة البريطانية تعتزم سحبها حالما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع تنظيم الوسائل المناسبة لتثبيت سلطة الخديو ، وإلى أن يحين ذلك فإن مركز الحكومة البريطانية تجاه خديو مصر يفرض عليها واجب بذل نصائح تستهدف التأكد من أن النظام الذى يوضع سيكون مرضيا ويحتوى على عناصر الاستقرار والتقدم .

ثم قسم المنشور مسائل مصر إلى قسمين : مسائل خارجية ومسائل داخلية . وقال عن المسائل الأولى إنها تمس الدول الأوربية الكبرى وتخضع لموافقة هذه الدول . وبدأ المنشور باستعراض هذه المسائل وكانت على حسب ترتيب ورودها : قناة السويس وقانون التصفية وهو قانون اشتركت الدول الأوربية فى وضعه واقترح إدخال تعديلات عليه لا تمس مصالح أصحاب الديون ولكنها تهدف إلى الاقتصاد فى النفقات وطلب مساواة الأجانب بالمصريين فى دفع الضرائب وتعديل نظام المحاكم المختلطة . وانتقل المنشور بعد ذلك إلى المسائل الداخلية فتكلم عن إعادة تنظيم الجيش المصرى والشرطة وقال إن الحكومة البريطانية ترى لدواعى الاقتصاد فى المصروفات أن يكون الجيش المصرى الجديد قليل العدد ، وقرر أن الخديو توفيق ووزراءه قد أبدوا رغبة قوية فى شغل مناصب معينة فى الجيش بضباط انجليز ، وأن الحكومة البريطانية قد استجابت لهذه الرغبة . ثم أشار المنشور إلى إلغاء نظام الرقابة الثنائية وتمسح بالحكومة المصرية فقال إنها هى التى قدمت مذكرة فى هذا الموضوع وطلبت فيها إلغاء هذه الرقابة وتعيين موظف أوربى يعمل مستشارا ماليا للخديو . وقال المنشور إن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة على هذا الاقتراح وإنها ترغب فى أن توافق الحكومة الفرنسية عليه . كما تعرض المنشور

إلى إصلاح القضاء الوطني في مصر وإلى رغبة الحكومة البريطانية في إلغاء الرقيق كنظام وتجارته كسلعة . ثم ناقش المنشور أخيرا مسألة النظم السياسية في مصر ووجهة نظر الحكومة البريطانية في إقامتها .

واختتم المنشور بهذه العبارة « إن حكومة حضرة صاحبة الجلالة أرادت أن تقدم معلومات كاملة للدول الكبرى عن هذه المسائل التي تتصل اتصالا مباشرا بالأمن والثقة والنظام الاجتماعي في مصر . وإنها تعتقد بناء على ذلك أن واجبها هو تقديم النصح للخديو عن أفضل أسلوب يمارس به سلطته الحاكمة ، وهي تأمل أن تكون الروح التي أملت عليها هذا النهج متمشية مع آراء الحكومات الأخرى التي تهتم برخاء ذلك الاقليم » .

وقبل أن نناقش الخطوط الرئيسية في هذا المنشور نعود إلى الجزء الذي ورد به خاصا بقناة السويس ، لأن هذا الجزء كان الركيزة الأساسية التي استندت اليها الحكومة البريطانية في معارضتها لتدويل قناة السويس . فنورد هنا ترجمتنا الحرفية لهذا الجزء .

«كان من إحدى نتائج الأحداث القريبة أن اتجه اهتمام خاص إلى قناة السويس ، أولا ، بسبب الخطر الذي كان مهددا لها خلال النجاح القصير المدى الذي ظفرت به الثورة ، وثانيا ، كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للعمليات التي اتخذت نيابة عن سموه وتأييدا لسلطته ، وثالثا ، بسبب الموقف الذي اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها في فترة حرجة أثناء الحملة .

« وبالنسبة للنقطتين الأوليين تعتقد حكومة حضرة صاحبة الجلالة أن حرية الملاحة في القناة في كل الأوقات وعدم عرقلتها ومنع سدها والحيلولة دون الاضرار بها مسائل تهم جميع الشعوب . ومن المعترف به عموما أن الاجراءات التي اتخذتها حكومة حضرة صاحبة الجلالة الملكة لحماية الملاحة واستخدام القناة نيابة عن حاكم الاقليم بقصد استعادة سلطته لا تتعارض بأية حال من الأحوال مع هذا المبدأ العام .

« ولتقرير مركز القناة في المستقبل على أساس أكثر وضوحا ، وللحيلولة دون

ما قد يقع من أخطار محتملة ، ترى حكومة حضرة صاحبة الجلالة أنه من المفيد الوصول إلى اتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هذه الأغراض على الأساس الآتى ، وتدعى الشعوب الأخرى للانضمام إليها فيما بعد :

١ — تكون القناة حرة لمرور جميع السفن فى كل الأحوال .

٢ — فى وقت الحرب تحدد فترة من الزمن ترابط خلالها فى القناة السفن الحربية التابعة لدولة متحاربة ، ولا يجوز نزول قوات أو تفريغ ذخائر حربية فى القناة .

٣ — لا يجوز ارتكاب أعمال عدائية فى القناة أو فى تخومها أو فى أى مكان آخر يدخل فى نطاق المياه الاقليمية لمصر ، حتى ولو كانت تركيا إحدى الدول المتحاربة .

٤ — لا يطبق الشرطان الأخيران السابقان على الاجراءات التى قد تكون ضرورية للدفاع عن مصر(١) .

٥ — أية دولة تسبب سفنها الحربية أى ضرر للقناة تلتزم بتحمل نفقات الاصلاح الذى يجب أن يتم فورا .

٦ — يجب على مصر أن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على مرور سفن المتحاربين فى القناة فى وقت الحرب .

٧ — لا تجوز إقامة تحصينات على القناة أو فى الجهات المجاورة لها .

---

(١) That neither of the two immediately foregoing conditions shall apply to measures which may be necessarry for the defence of Egypt.

وقد ترجم بعض الأساتذة هذا النص ترجمة تنطوى على تصرف يخل بالمعنى ويفتح الباب لتفسيرات شتى . فقال « لا يطبق هذان الشرطان على الاجراءات التى تتخذها مصر للدفاع عن القناة » .

انظر : دكتور محمد مصطفى صفوت . انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ — ١٩٥١ . الطبعة الأولى ١٩٥٢ ص ٩٧

وقد استخدمت الحكومة البريطانية المرونة والدهاء السياسى فى صياغة هذه المادة لانها لم تحدد السلطة التى تتخذ التدابير للدفاع عن مصر . وهل هى الحكومة المصرية ؟ أو الدولة العثمانية بصفتها صاحبة السيادة على مصر ؟ أو الحكومة البريطانية بحكم الاحتلال البريطانى لمصر ؟ .

٨ ــ لا يوضع فى الاتفاق أى شرط يستهدف الانتقاص أو التأثير على الحقوق الاقليمية الخاصة بالحكومة المصرية أكثر مما ينص عليه صراحة .

نقد منشور لورد جرانفل :

والتحليل السريع لهذا المنشور يوضح أنه ينطوى على متناقضات ومغالطات من ناحية ومكاسب لمصر من ناحية أخرى . فوزير الخارجية البريطانية يقرر أنه ليس فى نية بريطانيا البقاء فى مصر وأن قواتها ستجلو عنها حين يستقر الأمن والنظام فيها ، ويتدعم مركز الخديو . وهى عبارات عامة مرنة لا تحمل تحديدا زمنيا لفترة الاحتلال المقول بأنه مؤقت ، ثم أفصح عن نية حكومة بريطانيا فى إدخال نظم وإصلاحات فى شتى مناحى الحياة المصرية ، وحدد هذه النظم والاصلاحات ، ولما كان تنفيذها يستغرق بداهة وقتا طويلا ، فإن النية كانت مبيتة على إطالة أمد الاحتلال مااستطاعت الحكومة البريطانية إلى ذلك سبيلا ، وهو أمر يتعارض مع ما قرره فى مقدمة المنشور من أن الاحتلال مؤقت .

وصرح لورد جرانفل فى منشوره بأن حكومته وضعت الجيش المصرى الجديد تحت إمرة ضباط انجليز ، وأنها تؤيد إلغاء الرقابة الثنائية ، وأشار تاميحا إلى أن انجليزيا سوف يشغل منصب المستشار المالى للحكومة المصرية ، ومعنى هذا التعيين هو انفراد بريطانيا بالاشراف على المالية المصرية ، وأنه لم يعد لفرنسا مركز ممتاز فى مصر مساو لمركز بريطانيا. ثم هناك ما هو أخطر من هذا كله، وهو أن الحكومة البريطانية ستقدم نصائح لرجالات حكومة مصر ، وهو تعبير دبلوماسى مهذب معناه أوامر يلتزم بتنفيذها رئيس الوزارة المصرية والوزراء المصريون ، فإذا امتنع أحدهم عن تنفيذ نصيحة كان عليه أن يستقيل فورا . فكأن الحكومة البريطانية ، وقد تعذر عليها بسط حماية سافرة على مصر لجأت إلى فرض حماية مقنعة تستند إلى جيش احتلال ومعتمد بريطانى ذى بطش شديد وموظفين انجليز يشغلون مناصب رئيسية فى دواوين الحكومة ، ووزارات مصرية تؤمر فتصدع تنفيذا للنصائح البريطانية. وأكدت الحكومة البريطانية فى هذا المنشور مركزها المتفوق فى مصر وسلطتها فى التوجيه والارشاد دون الرجوع إلى رأى المصريين أو سلطان تركيا فى المسائل

الداخلية . فهذا المنشور قد أرسى قواعد السياسة التى أزمعت بريطانيا انتهاجها فى مصر عقب الاحتلال . وفضلا عن ذلك فقد قرر هذا المنشور حق الدول الأوربية الكبرى فى الاشتراك فى تسوية المسائل الخارجية المتعلقة بمصر والحصول على موافقتها .

وتضمن المنشور فوق ذلك عدة مغالطات ، وقد قصد بها تبرير العمليات العسكرية التى اتخذتها بريطانيا فى منطقة القناة ، وتمسحت بالخديو توفيق ، فقررت أنها قامت بهذه العمليات باسمه ونيابة عنه وتأييدا لسلطته ، وانتحلت عذراً آخر هو أن الخطر كان محدقا بالقناة خلال النجاح الذى ظفرت به الثورة المصرية فى مراحلها الأولى . ولهذا يقول جان شارل رو مؤرخ القناة « يجب أن يكون الانسان ذا ذمة واسعة إلى درجة غير عادية كى يقرر أن اتخاذ القناة قاعدة لعمليات حربية وعرقلة حركة المرور فيها وإنزال قوات عسكرية بها ، كل هذا لا يعتبر نقضاً لحيدة القناة [1] » .

أما ما جاء فى هذا المنشور واعتبر كسبا لمصر أو بعبارة أدق تقريرا عادلا لحقوق مصر وتأكيدا لها ، فيشمل ثلاث حقائق أو ثلاثة مبادىء .

أولا : إن الدفاع عن مصر فوق كل اعتبار وتأسيسا على هذا المبدأ فإن القيود العسكرية التى جاء بها المنشور لتنظيم حرية مرور السفن فى القناة لا تعوق تدابير الدفاع عن مصر (بند ٤) .

ثانيا : من حق مصر وحدها تنفيذ المعاهدة المقترحة لكفالة حرية مرور السفن فى القناة (بند ٦) .

ثالثا : الحقوق الاقليمية لحكومة مصر يجب أن تكون بمنأى عن أى مساس أو انتقاص لها بحجة تنظيم حرية مرور السفن فيها (بند ٨) .

وقد جاء تأكيد هذه الحقوق فى المنشور وهو فى حد ذاته يعتبر وثيقة دولية صدرت عن الحكومة البريطانية وأبلغته إلى الحكومات الفرنسية والألمانية والنمساوية والايطالية والروسية والتركية كما أرسلت نسخة منه إلى الحكومة المصرية .

---

(1) Charles - Roux J, L'Isthme et le Canal de Suez. z vols Paris 1901. t II p. 85.

أرسل هذا المنشور فى وقت كانت الأزمة السياسية قد بلغت عنفوانها بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية بسبب إلغاء نظام المراقبة الثنائية فى مصر . فقد احتجت الحكومة الأولى على هذا الإلغاء احتجاجا شديدا عنيفا . إذ رأت فى هذا الالغاء قضاء مبرما على النفوذ الفرنسى فى مصر وحذر دكارك Duclerc رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية إذ ذاك لورد جرانفل وزير خارجية بريطانيا من عواقب هذا التصرف على العلاقات الفرنسية البريطانية وتبودلت مذكرات عديدة بين باريس ولندن كان فيها عنف وتهكم من جانب فرنسا وتمسكت بريطانيا بموقفها وانفرادها بالاشراف على المالية المصرية ولم تكن للاحتجاجات الفرنسية نتيجة سوى أنها زادت الهوة اتساعا وعمقا بين فرنسا وبريطانيا .

والواقع أن فرنسا كانت تنقم من أول الأمر على بريطانيا استئثارها باحتلال مصر والانفراد بالنفوذ فيها . كانت فرنسا ترى أن مصر يجب أن تكون منطقة نفوذ لها على الأقل ، ففرنسا أول دولة أوربية غزت مصر غزوا عسكريا فى التاريخ الحديث . وكانت تعتقد أنها أسهمت بالنصيب الأوفى فى إدخال الحضارة الأوربية الحديثة إلى مصر طوال القرن التاسع عشر ، وأن الطابع الحضارى الذى لازم مصر فى هذا القرن كان طابعا فرنسيا أكثر منه أى طابع آخر . واعتقدت أن مصالحها عديدة حيوية متشعبة فى مصر . فمشروع قناة السويس — وهو أعظم مشروع نفذ فى العالم فى ذلك القرن — مدين بوجوده إلى العبقرية الفرنسية وإلى العلم الفرنسى . وفرنسا تشرف إشرافا إداريا وفنيا على القناة ، ولها أكبر نصيب فى أسهم شركة قناة السويس ، ولها شطر كبير من الدين المصرى . والجالية الفرنسية فى مصر كثيرة العدد موفورة النشاط واسعة الثراء ، ولها مؤسسات مصرفية وتجارية وثقافية ، فكانت تريد أن تظل مصر مجالا لازدهار نفوذها السياسى والاقتصادى والمالى والحضارى والأدبى .

واعتقدت فرنسا من ناحية أخرى أن الاحتلال البريطانى لمصر قد عصف بالتوازن الدولى فى منطقة الشرق الأدنى ، فقد سيطرت بريطانيا على جزيرة قبرص ثم على مصر ، وأصبحت تشرف على الحوض الشرقى للبحر المتوسط وتتحكم فى

قناة السويس . وإلى جانب ذلك كله أدركت فرنسا أن بريطانيا لا تماطل فى تنفيذ وعودها المكررة بالجلاء عن مصر فحسب ، بل تعمل على ضرب النفوذ الفرنسى واستبعاده من ميادين السياسة والادارة فى مصر .

تحرجت الأمور بين فرنسا وبريطانيا وتحولت إلى نضال شديد احتدم أواره فعملت الدبلوماسية الفرنسية بكل نشاط ودهاء على خلق المتاعب أمام بريطانيا فى أصقاع شتى من العالم : فى الكونغو وفى النيجر وفى مدغشقر وفى جزر المحيط الهادى . وأيدت الباب العالى فى احتجاجاته العديدة المتلاحقة على بريطانيا بسبب استمرار الاحتلال البريطانى لمصر ، وساندت روسيا فى سياستها التوسعية الاستعمارية فى البلقان وأواسط آسيا والشرق الأقصى ، وشجعت ألمانيا فى السياسة الاستعمارية التى انتهجتها ابتداء من عام ١٨٨٤ وأثارت حفيظتها على بريطانيا وصورتها لها بمظهر الدولة التى تقوم سياستها الخارجية إزاء الدول الكبرى على الجشع والأنانية والرغبة الجامحة فى السيطرة بمفردها على العالم . وحدث فعلا تقارب فرنسى ألمانى سنة ١٨٨٤ على عهد وزارة جيل فرى Jules Ferry واستهدفت هذه الوزارة من التقارب الفرنسى الألمانى فى هذه السنة تكوين جبهة من دول أوربا الغربية ضد بريطانيا حتى تضطرهذه الدولة آخرالأمر إلى الجلاء عن مصر جلاء ناجزا غير مشروط أوبشروط معقولة. أما فى مصر فقد عملت على خلق المصاعب أمام الاحتلال البريطانى ما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، وساعدها على ذلك وجود أنظمة وقيود دولية تمثلت فى الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومى وقانون التصفية وما إلى ذلك . وقد صور لورد كرومر الموقف الداخلى فى مصر تصويرا دقيقا فى تقرير مؤرخ فى ٢٩ من ديسمبر ١٨٨٤ ورفعه إلى لورد جرانفل جاء فيه أن الجو السياسى فى مصر مفعم بالدسائس على اختلاف أنواعها وصورها(١). وهكذا أدى الاحتلال البريطانى لمصر إلى زوال التفاهم الفرنسى الانجليزى وهو التفاهم الذى ظل قائما فى ميادين السياسة من سنة ١٨٥٢ إلى سنة ١٨٨٢ وزالت إلى حين الكتلة الغربية الديمقراطية التى نشأت ونمت سنة ١٨٧٥ كرد فعل لاتحاد القياصرة Dreikaiser Bund فى سنة ١٨٧٢ .

---

(١) الكتاب الازرق مصر رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٧٤ .

وقد ساعد فرنسا على مناوئة بريطانيا مناوئة فعالة مباشرة عاملان : أحدهما دولى أوربى والثانى محلى مصرى . أما العامل الأول فيتمثل فى تدهور العلاقات السياسية بين بريطانيا وألمانيا منذ سنة ١٨٨٤ . وقد مر بنا كيف ساندت ألمانيا الاحتلال البريطانى لمصر فى سنتيه الأوليين مساندة قوية ، فقد أراد بسمارك وقتذاك أن يجعل من المسألة المصرية وسيلة لاسترضاء بريطانيا وتبديد مخاوفها وشكوكها من ألمانيا ثم لاجتذابها إلى دول التحالف الثلاثى الذى كونه نهائيا فى سنة ١٨٨٢ من ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا بغية المحافظة على التفوق السياسى لألمانيا فى أوربا . وكانت بريطانيا تميل إلى التحالف الثلاثى لأن مصالحها كانت تتعارض مع مصالح روسيا فى الشرق ومصالح فرنسا فى مصر . ولكن دخلت ألمانيا ميدان الاستعمار فى سنة ١٨٨٤ فقوبلت بمعارضة عنيفة من بريطانيا. وكان بسمارك منذ تأسيس الامبراطورية الألمانية إلى ما قبل سنة ١٨٨٤ — يرى عدم الزج بألمانيا فى طريق الاستعمار بعد إتمام الاتحاد الألمانى مباشرة مفضلا توجيه جهود الأمة الألمانية إلى تدعيم البناء الداخلى للدولة الحديثة فى شتى مرافقها بدلا من بعثرتها فى عدة ميادين ، إذ كان يخشى أن يؤدى نزول ألمانيا فى ميدان الاستعمار إلى اتحاد فرنسا وبريطانيا ضدها ، وكان يصرح بأن المستعمرات تعتبر من قبيل الكماليات بالنسبة لدولة ناشئة مثل ألمانيا ، وعلى ذلك فهى ليست فى حاجة إلى مستعمرات . ولكنه غير رأيه منذ سنة ١٨٨٤ تحت ضغط الرأى العام الألمانى وبخاصة رجال الاقتصاد الذين نادوا بضرورة إيجاد مستعمرات خاصة بألمانيا لتصريف منتجات الصناعة الألمانية المتزايدة المتفوقة من ناحية ، ولمواجهة زيادة عدد السكان فى ألمانيا من ناحية ثانية . وكانت قد تأسست فى سنة ١٨٨٢ الجمعية الألمانية للاستعمار ، وسرعان ما أشرفت على عدد من الجمعيات الألمانية التى نادت بضرورة انتهاج سياسة استعمارية نشيطة ، وأصدرت جريدة تعبر عن أهدافها سميت Kolonial Zeitung [1] وفى السنة

---

(١) دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق أفريقيا . الطبعة الأولى ١٩٥٩ ص ص ١٦٨ — ١٦٩

التالية ، أى فى سنة ١٨٨٣ ، تألفت فى مجلس الريستاغ Reichstag الشعبة الاستعمارية . وكانت البحرية الألمانية قد نمت نموا سريعاً أثار دهشة العالم فى ذلك الوقت ، فقد تضاعفت حمولة سفن ألمانيا سبع مرات فى خلال العشرين عاما التى أعقبت إتمام الاتحاد الألمانى فى سنة ١٨٧١[١] وأخذت السفن الألمانية ترسو فى عرض القارة الأفريقية وتتجر مع دول الشرقين الأدنى والأوسط . ولذلك لم يكن فى مقدور أى سياسى مهما سمت مكانته فى أعين مواطنيه الألمان أن يصم أذنيه عن صيحات الرأى العام ، ومن ثم أكره بسمارك على التسليم بمطالب الشعب الألمانى ووجه ألمانيا فى طريق الاستعمار محتجا بأن للضرورة أحكاما[٢] واعتبر الاستعمار مسألة حيوية بالنسبة لألمانيا . وقد وجه بسمارك أنظاره ذات اليمين وذات اليسار فى قارة أفريقيا واستطاع منذ أبريل ١٨٨٤ أن يقتطع لألمانيا مساحات واسعة من أقاليم هذه القارة فى الشرق والغرب والجنوب الغربى . وكان من مظاهر اهتمام ألمانيا بالاستعمار فى أفريقيا اختيار برلين مقرا للمؤتمر الدولى الذى عقد خلال المدة من أكتوبر ١٨٨٤ إلى فبراير ١٨٨٥ ورأسه بسمارك لبحث مشكلات غرب أفريقيا ووسطها . واتخذ المؤتمر عدة قرارات لتنظيم عمليات الاحتلال والحماية والتملك والاستغلال وغيرها من شتى صور تزاحم الأوربيين على اقتسام القارة الافريقية ..

---

(١) فيشر Fisher : تاريخ أوربا فى العصر الحديث ١٧٨٩ — ١٩٥٠ ترجمة الأستاذين أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع . القاهرة طبعة ثانية ١٩٥٣ ص ٣٨٦ .

(٢) المرجع السابق . ومما يذكر أن هذا الرأى قد تعرض للنقد فى النصف الثانى من القرن العشرين إذ ظهر فى سنة ١٩٥٤ كتاب لأحد أساتذة التاريخ الحديث فى جامعة أكسفورد : The Struggle for Mastery in Europe 1848—1918 by A. J. P. Taylor.
خالف فيه مؤلفه آراء فيشر ، وجرانت ، وتمبرلى وغيرهم من المؤرخين الذين تعرضوا لهذا الموضوع. وكان مما قاله أن ألمانيا البسماركية لم تكن دولة برلمانية ديمقراطية حيث يحسب حسابا لرغبات الرأى العام وإنما كانت دولة أوتوقراطية . ولم ينكر المؤلف أن الشعب الألمانى كانت تسيطر عليه رغبة قوية للاستعمار وقرر أن المؤسسات الاقتصادية فى هامبورج وبريمن وغيرها كانت تتطلع إلى مساندة الحكومة الألمانية لها فى توطيد العلاقات التجارية مع أفريقيا ولكن بسمارك استطاع فى سنة ١٨٨٤ أن يستغل هذه الاتجاهات والنزعات الاستعمارية ويتظاهر فى ميدان السياسة الدولية بأنها تدفعه إلى تحوير سياسته الخارجية . وخلص من ذلك إلى القول بأنه من الحمق أن يتصور الانسان أن بسمارك قد سمح للحماس الاستعمارى الذى غمر الشعب الألمانى أن يؤثر فى اتجاه سياسته أو الاضرار بها . انظر ص ص ٢٩٣ — ٢٩٤ من هذا المصدر.

وأبدت ألمانيا اهتماما عميقا بنشاط بريطانيا وفرنسا فى الممتلكات المصرية الواقعة فى شرق السودان بعد أن أخلاها المصريون . فقد استفسر فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٤ القنصل العام لألمانيا فى القاهرة من نوبار باشا عن حقوق الباب العالى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن[١] . وكانت ألمانيا قد بدأت نشاطها الاستعمارى فى شرق أفريقية وهددت فى هذه المنطقة مشروعات بريطانيا التى كانت تهدف إلى الاستئثار بالنفوذ على سواحل المحيط الهندى . وأدركت بريطانيا أن الاستفسار الألمانى يحمل فى طياته استعداد ألمانيا لمنافستها فى تلك الأقاليم بشكل يسمح لها بالحصول على جزء من الساحل تعمل منه على تهديد القاعدة الحربية فى عدن عند نشوب حرب دولية . وزاد فى مخاوف بريطانيا أن الدوائر السياسية الألمانية أخذت تتحدث عن شراهة الامبراطورية البريطانية للاستعمار ، وأن المصلحة الألمانية تقضى بوجوب تقرب ألمانيا إلى فرنسا[٢] . وصرح الأمير بسمارك فى يناير ١٨٨٥ بأن مسلك الحكومة البريطانية فى الناحية الاستعمارية جعل الحكومة الألمانية أقل رغبة فى مساعدتها فى المسألة المصرية[٣] . وقد ازدادت حدة التنافس الاستعمارى بين ألمانيا وبريطانيا فى أفريقية ، فأسس الألمان شركة أفريقية الشرقية سنة ١٨٨٥ ورد الانجليز عليهم بتأسيس شركة أفريقية الشرقية البريطانية وتنافست الشركتان على مناطق النفوذ[٤].

وقد أفزع الحكومة البريطانية نشاط ألمانيا فى ميادين الاستعمار ، إذ انتشرت البعثات الدينية الألمانية فى أنحاء العالم ، وتغلغل التجار الألمان فى جنوب أفريقيا وجزر المحيط الهادى واستقروا فى المحطات التى أقاموها فى تلك الأصقاع ، فأخذت الحكومة البريطانية تثير صنوفا شتى من المتاعب والعقبات فى وجه المستعمرين الألمان فى غربى أفريقيا وجزائر فيجى وساموا Samoa ، واعترضت على بسط الحماية الألمانية

---

(١) دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى بلاد الصومال ص ١٥٣

(٢) المصدر السابق ص ١٥٤ . وانظر أيضا لنفس المؤلف : التنافس الدولى فى شرق أفريقية ص ص ١٧٥ — ١٨٤

(٣) الكتاب الأزرق (مصر) رقم ٤ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١٢٨ من جرانفل إلى مولت Sir E. Malet ومؤرخه فى ٢٩ يناير ١٨٨٥

(٤) دكتور محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ص ٤٥٠ وانظر أيضا دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق أفريقية ص ص ٢١٠ — ٢١١

على الجزء الشمالى من غينيا الجديدة . وهكذا تلبد الجو بين ألمانيا وبريطانيا وتبادلت صحافة الدولتين الحملات العنيفة .

وبعث بسمارك إلى مونستر Miinster السفير الألمانى فى لندن رسالة مؤرخة فى ٤ من أبريل سنة ١٨٨٤ يطلب منه تذكير حكومة بريطانيا بموقف ألمانيا الودى نحوها إزاء المسألة المصرية . فألمانيا لم تحتج على ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ ، وألمانيا أيدت الاحتلال البريطانى تأييدا لم تشبه شائبة ، وتركت الانجليز أحرارا فى مصر يفعلون ما يشاءون . وألمانيا لها الحق فى أن تنتظر رد الجميل من حكومة بريطانيا ، فلا تقيم العراقيل أمام الرعايا الألمان فى فيجى . ولوح بسمارك بالتهديد فقال إذا عرقلت حكومة بريطانيا تحقيق مشاريع ألمانيا فان الحكومة الألمانية ستعيد بحث موقفها إزاء الاحتلال البريطانى لمصر[١] .

وبعث بسمارك برسالة أخرى مؤرخة فى ٥ مايو ١٨٨٤ إلى مونستر طلب منه تبليغ حكومة بريطانيا أنها إذا ناقشت حق ألمانيا فى سياستها الاستعمارية فمن حق ألمانيا أن تناقشها فى سياستها فى مصر ونعت السياسة البريطانية بأنها تقوم على الأنانية وأنها تعمل على إثارة المستعمرات البريطانية فى أفريقيا على السياسة الألمانية ، ثم تتمسح الحكومة البريطانية فتقول إن المعارضة لا تصدر عنها ، ولكنها تأتى من جانب المستعمرات . وقال إن استقلال المستعمرات البريطانية فى شئونها الخارجية مهزلة لا تصدق[٢] .

ومضى بسمارك فى سياسة العنف ضد الحكومة البريطانية ، فأوفد ابنه الكونت هربرت دى بسمارك إلى لندن يحمل تبليغا صارما إلى الوزارة البريطانية بشأن موقفها من بسط الحماية الألمانية على غينيا الجديدة . وقد وصل المبعوث الألمانى إلى العاصمة البريطانية فى ٣ من مارس ١٨٨٥ وأبلغ لورد جرانفل وغيره من أعضاء الوزارة البريطانية أن العلاقات الدبلوماسية بين ألمانيا وبريطانيا لا يمكن أن تستمر على هذا

---

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر ص ١٤٢ — ١٤٣ نقلا عن الوثائق الألمانية .

(٢) المرجع السابق .

المنوال ، ولا تستطيع دولة كبرى مثل ألمانيا أن تقبل هذا الوضع ، وإذا لم تعدل الحكومة البريطانية سياستها إزاء ألمانيا تعديلا سريعا فإن المستشار الألمانى سوف يستخدم كافة الوسائل لاثارة المتاعب أمام بريطانيا فى مصر ، بل سيذهب إلى نهاية الشوط فيطالب بجلاء بريطانيا عن مصر . ويلاحظ أن بسمارك لم يسلك الطريق الدبلوماسى العادى فى تبليغ هذه الرسالة إلى الحكومة البريطانية عن طريق السفارة الألمانية فى لندن ، فقد صرح هربرت بسمارك بأن مونستر Münster السفير الألمانى فى العاصمة البريطانية ليس فى مركز يسمح له بأن يبلغ لورد جرانفل هذا التبليغ العنيف فهذه التبليغات العنيفة ليست من مهام السفراء . ولقد أمضى مونستر اثنتى عشرة سنة فى لندن وأراد بسمارك أن يجنب السفير الألمانى هذا الموقف الحرج ، فعهد بهذه المهمة إلى ابنه الكونت هربرت بسمارك[1] .

وفى نفس الوقت الذى تدهورت فيه العلاقات السياسية بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية حدث تقارب بين باريس وبرلين . وكان هذا التقارب أبرز ما يكون فى المسألة المصرية عند ظهور العامل الذى أطلقنا عليه فى هذا البحث العامل المحلى المصرى . فقد تعرضت الحكومة المصرية لأزمة مالية عنيفة ، إذ أضاف الاحتلال البريطانى أعباء ثقالا على عاتق الخزانة المصرية ، فكان عليها أن تدفع نفقات جيش الاحتلال كل عام ، وأن تؤدى مرتبات باهظة تقررت للموظفين الانجليز الذين شغلوا المناصب الكبرى فى وزارات الحكومة ومصالحها ، ثم التزام مصر بدفع أربعة ملايين وربع مليون جنيه بمثابة تعويضات لمن أصيبوا بخسائر وأضرار إبان حوادث الثورة العرابية ، تضاف إلى ذلك الخسائر التى تكبدتها أثناء الحرب العرابية ، ونفقات الحملات العسكرية التى أرسلت للقضاء على الثورة المهدية ، ثم نفقات إخلاء السودان بعد ذلك ، والأضرار التى نجمت عن انتشار وباء الكوليرا فى مصر منذ شهر يونيو ١٨٨٣ انتشارا مروعا . وأرادت حكومة بريطانيا علاج الأزمة المالية بتعديل قانون التصفية إذ كان خصص أكثر من نصف الدخل فى الميزانية للديون ، ولما كان هذا القانون — وقد اشتركت فى وضعه خمس دول أوربية —

---

(1) Doc. Dipl. Fr. 1ère Sèrie doc. no 615. Télégramme très confidentiel. Londres, 6 mars 1885 Waddington, Ambassadeur de France à Londres, à Jules Ferry, Ministre des Affaires Etrangères.

قد نص على ضرورة موافقة هذه الدول على أى تعديل يراد إدخاله عليه فقد دعت الحكومة البريطانية الدول الكبرى لعقد مؤتمر دولى لتعديل هذا القانون . وانتهزت حكومة فرنسا هذه الفرصة وطالبت ببحث «مسائل معينة تتصل بقانون التصفية ويكون فى حكم الاستحالة إغفالها» . ونزلت حكومة بريطانيا على رأى حكومة فرنسا ودارت مباحثات سياسية أسفرت عن اتفاق مؤقت Modus Vivendi وافقت فيه حكومة بريطانيا على الجلاء عن مصر فى مستهل عام ١٨٨٨ وأن تقدم مشروعا إلى الدول الكبرى بما فيها تركيا يقرر حيدة مصر حيدة دائمة على غرار بلجيكا ، كما تقدم مشروع اتفاقية دولية تنظم حرية مرور السفن فى قناة السويس على ضوء المبادىء الواردة فى منشور لورد جرانفل المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وسجلت حكومة فرنسا على نفسها أنها لا تبغى إعادة نظام المراقبة الثنائية . وأعلنت الحكومة البريطانية أن تنفيذ الجلاء وتقرير حيدة مصر وعقد اتفاقية القناة كل ذلك متوقف على تسوية المسألة المالية المصرية تسوية مرضية تتمشى مع المقترحات التى تتقدم بها الحكومة البريطانية إلى مؤتمر لندن الذى دعت إليه. وتبادلت الحكومتان ثلاث مذكرات فى ١٥ ، ١٦ ، ١٧ من يونيو ١٨٨٤ سجلتا فيه هذا الاتفاق .
وعقد مؤتمر لندن فى ٢٨ من يونيو ١٨٨٤ وفى جلساته عاد الخلاف يطل برأسه بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية ، وفشل المؤتمر الذى أنهى جلساته فى ٢ من أغسطس ١٨٨٤ إلى أجل غير مسمى sine die وسقط الاتفاق المؤقت سقوطا تلقائيا ، ولاح شبح الافلاس يهدد الحكومة المصرية وخشى الانجليز أن تضطر حكومة مصر إلى وقف أداء مرتبات الموظفين أو التوقف عن دفع الجزية إلى تركيا. ورأى الانجليز لتلافى وقوع هذين الاحتمالين أو أحدهما علاج الأزمة المالية علاجا مؤقتا بالاذن للحكومة المصرية فى الاستيلاء على الايرادات المخصصة — طبقا لقانون التصفية — لصندوق الدين فى مصر ، وثارت ثائرة الحكومات الأوربية على هذا الاجراء وألقت ألمانيا مسئوليته على عاتق الحكومة البريطانية ، ورفع ممثلو الدول فى صندوق الدين — ما عدا ممثل بريطانيا — قضية على الحكومة المصرية أمام المحكمة المختلطة بالقاهرة فصل فيها فى ٢٩ ديسمبر ١٨٨٤ لصالح صندوق الدين واضطرت حكومة مصر إلى استئناف هذا الحكم كوسيلة لايقاف تنفيذه حتى يفصل فى الاستئناف ، وطلبت الحكومة البريطانية إلى الدول الكبرى أن تشترك معها فى تسوية

المسألة المالية ورفضت فرنسا وألمانيا الموافقة على تعديل قانون التصفية ما لم تتم فى نفس الوقت تسوية مسألة قناة السويس . وقدمت حكومة فرنسا مشروعا مضادا للمشروع البريطانى الخاص بالمسألة المالية طالبت فيه بأن يكون القرض الذى يقدم للحكومة المصرية بضمان جميع الدول الأوروبية الكبرى لا بضمان حكومة بريطانيا وحدها ، واستهدفت حكومة فرنسا من هذا الضمان الجماعى إشراف أوربا إشرافا فعليا ،على المالية المصرية وأن يكون هذا الاشراف الدولى خطوة فى سبيل تدويل الحكومة فى مصر .

وتدخل بسمارك لدى حكومة بريطانيا لتأييد فرنسا فى موقفها من المسألة المصرية بشقيها : الناحية المالية وقناة السويس . وكان التقارب الألمانى الفرنسى فى هذه الفترة قويا بينما ازدادت العلاقات الألمانية البريطانية سوءا بسبب رفض بريطانيا تمثيل ألمانيا وروسيا فى لجنة صندوق الدين العمومى فى مصر . وتأزمت العلاقات بين بسمارك وبين لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية إذكان الأخير قد صرح بأن المستشار الألمانى هو الذى دعى بريطانيا إلى احتلال مصر ،وأصدر بسمارك تكذيبا لهذا النبأ فى البرلمان الألمانى وكشف عن الحديث السرى الذى دار فى سبتمبر ١٨٨٢ بينه وبين لورد Ampithill السفير البريطانى فى برلين فى ذلك الوقت . وأراد بسمارك أن يكيد كيدا لبريطانيا فأرسل مذكرة ضافية مؤرخة فى ١٤ من يناير ١٨٨٥ إلى حكومة بريطانيا حمل فيها حملة عنيفة على سياسة الاحتلال فى مصر وأيد المطالب الفرنسية تأييدا تاما ومطلقا . واضطرت حكومة بريطانيا إلى قبول معظم المقترحات الفرنسية كما وافقت على تمثيل ألمانيا وروسيا فى صندوق الدين .

وأخيرا اتفقت كلمة حكومات الدول الكبرى فى تصريح صدر فى لندن فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ على تسوية المسألة المالية وقد أفرد لها فى التصريح البندان الأول والثانى . أما مسألة القناة فقد أفرد لها البند الثالث من تصريح لندن وهذا هو منطوقه :

« لما كانت جميع الدول مجمعة على الاعتراف بالحاجة الماسه إلى إجراء مفاوضات يكون الهدف منها أن تقرر فى صك اتفاقى إنشاء نظام نهائى يكفل ضمان حرية استخدام قناة السويس فى كل وقت ولجميع الدول ».

« فقد اتفقت الحكومات السبع المتقدم ذكرها على أن تجتمع فى باريس يوم ٣٠ من مارس ١٨٨٥ لجنة تتكون من مندوبين تعينهم الحكومات المذكورة كى تقوم باعداد وصياغة هذا الصك على أن تتخذ أساسا له منشور حكومة حضرة صاحبة الجلالة البريطانية والمؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٥

« ويحضر اجتماعات اللجنة مندوب بصوت استشارى من قبل حضرة صاحب السمو الخديو .

« ويعرض المشروع الذى تضعه اللجنة على الحكومات المذكورة التى تستخدم حينئذ جهودها للحصول على موافقة الدول الأخرى عليه .

اجتماع لجنة باريس الدولية :

اجتمعت لجنة باريس الدولية فى هيئة مؤتمر فى مقر وزارة الخارجية الفرنسية Le Palais du Quai d'Orsay فى ٣٠ من مارس ١٨٨٥ . ورأس شطرا من جلسة الافتتاح جيل فرى Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية . وقد تلا خطابا حيا فيه باسم فرنسا مندوبى الدول الأوربية، وأشار إلى ضخامة الأعباء الملقاة على عاتقهم فى اللجنة، وقال إنهم يواجهون إحدى المسائل الأساسية فى السياسة العامة وإنهم يضيفون لبنة إلى البناء الجديد الذى تسعى أوربا إلى تشييده وهى ترنو ببصرها إلى عهد جديد من السلام والتبصر لتكون بمنجاة من المنافسات العنيفة التى زخر بها التاريخ فى حقبته السابقة ، ولكى تخضع حركة التوسع الاستعمارى لقواعد دقيقة وقانونية . وقد نعت رئيس الوزارة الفرنسية هذه الحركة الاستعمارية بأنها أصبحت حركة عالمية وإنه يصعب مقاومتها فقد غدت السمة البارزة فى نشاط جميع الأمم .

وأشار رئيس الوزارة إلى النجاح الذى أصابه مؤتمر برلين الأفريقى الذى عقد فى خلال الفترة من ١٥ نوفمبر ١٨٨٤ إلى ٢٦ من فبراير ١٨٨٥ لبحث مسائل الكونغو وسائر شئون الاستعمار فى القارة الافريقية ، وقال إن الآمال التى دعمها هذا المؤتمر لتقدم السلام وازدهار الحضارة فى المستقبل ستكون باعثا قويا لأعضاء لجنة باريس على معالجة مسألة قناة السويس التى فرضت نفسها فى مجال السياسة الدولية .

وأشاد رئيس الوزارة بفضل دىلسبس وفضل فرنسا وفضل الأموال الفرنسية فى تحقيق مشروع قناة السويس . وقال إن فرنسا لم تنس مع ذلك أن هذا المشروع له الطابع العالمى والأوربى والانسانى . وقال أنه لتأكيد هذا الطابع الدولى بطريقة واضحة نهائية قد دعت حكومة الجمهورية الفرنسية بالاتفاق مع الدول الكبرى والدولة صاحبة السيادة La Puissance Souveraine[1] إلى عقد هذا الاجتماع .

وأخيرا تعرض رئيس الوزارة لمنهاج العمل فى اللجنة فقال أنه قد أعدت اقتراحات وستعرض على الأعضاء . ثم أكد أن حرية الدراسات وحرية تقديم الاقتراحات هى حرية مطلقة . فالبحث الحر هو الشرط الأول لتبادل الآراء فى موضوع يتصل بمصالح عديدة بالغة الأهمية ، ويضع الحقوق القديمة جنبا إلى جنب مع الآراء الجديدة ، كما أن هذا الموضوع يتصل بواجبات المتحاربين وحقوق المحايدين ، وله أهميته القصوى لدى الدولة صاحبة الاقليم La Puissance Territoriale وخرج من ذلك إلى وجوب المواءمة والتوفيق — فى نطاق قانونى عادل بقى تحديده بين حيدة القناة وحرية المرور فيها . ثم اختتم خطابه بقوله إن فرنسا كانت تلتزم دائما فى سياستها إزاء المسائل المصرية بمبدأ التضامن الدولى ، أى أن فرنسا لم تكن تستقل ببحث هذه المسائل ولكنها كانت تشرك معها الدول الكبرى[2] .

وقد تولى الرد على رئيس الوزارة الفرنسية المندوب الأول فى الوفد البريطانى وهو سير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote فشكره باسم زملائه مندوبى الدول فى لجنة باريس وباسمه على عبارات الترحيب التى وجهها لهم . وأكد له أنه وزملاءه أعضاء اللجنة سيبذلون قصارى جهدهم حتى تكال مهمتهم بالنجاح . ونعت هذه المهمة بأنها سلمية وحضارية . وقال إنهم سعداء باجتماعهم فى باريس ، لأن اجتماعهم فى العاصمة الفرنسية ينطوى على تقدير للعبقرية الفرنسية التى يرتبط ذكرها على تعاقب العصور والدهور بانشاء قناة السويس .

---

(١) يقصد جول فرى من عبارة « الدولة صاحبة السيادة » الدولة العثمانية باعتبارها صاحبة السيادة على مصر . وهذا تعريض غير مباشر بالاحتلال البريطانى لمصر .

(٢) Blue Book. No. 19. (1885). Part II No. 1. Protocole No. 1. Séance du 30 Mars. 1885. p.p. 69—72.

على أثر هذه الكلمة غادر رئيس الوزارة قاعة الاجتماع . واقترح المندوب الأول فى الوفد البريطانى أن تكون رياسة لجنة باريس للمندوب الأول فى الوفد الفرنسى ، وقد أقر الأعضاء هذا الاقتراح . وهو اقتراح يتمشى مع التقاليد الدبلوماسية التى تقضى بأن يتولى رياسة المؤتمر رئيس وفد الدولة المنعقد فى إقليمها من باب المجاملة والرعاية للدولة المضيفة(١) .

تولى رياسة اللجنة بيللو Billot المندوب الأول فى الوفد الفرنسى ، وكان يشغل وقتئذ منصب مدير الشئون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية بدرجة وزير مفوض . وقد ألقى خطابا استهله بالاشارة إلى التقاليد الدبلوماسى الذى التزمته اللجنة حين أسندت اليه رياستها على أساس أن فرنسا هى الدولة المضيفة . وقال إنه يشعر بجسامة المسئولية التى ألقيت على عاتقه ، ولذلك فسوف يسعى جاهدا ليكون جديرا بثقة أعضاء اللجنة ، وسيتوخى فى إدارة المناقشات روح النزاهة والمواءمة والاتفاق والبعد عن التحيز ، وأكد أن هذه الصفات تجيش فى نفوس الأعضاء على بكرة أبيهم ، وأنها ضرورة لا بد منها لنجاح العمل ذى الأهمية العالمية والذى يتكاتف مندوبو الدول لانجازه .

وتطرق رئيس اللجنة بعد ذلك إلى صميم الموضوع ، فقال إن جول فرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية قد أشار إلى هدف اللجنة وذلك فى خطاب الافتتاح الذى ألقاه . وأضاف بيللو إلى ذلك أنه يجب الرجوع إلى تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ ليجد فيه الأعضاء الصياغة الدقيقة لمهمة اللجنة ، فالمطلوب من الأعضاء هو « إعداد وصياغة صك اتفاق ، يتخذ منشور الحكومة الانجليزية المؤرخ فى ٣٠ من يناير ١٨٨٣ أساسا له ويقرر إنشاء نظام نهائى يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس فى كل وقت ولجميع الدول » .

ووجه نظر الأعضاء إلى أن النتائج التى يصلون اليها فى أبحاثهم ومناقشتهم لن يكون لها الطابع النهائى ، ولن تقيد حكوماتهم بشىء ما ، لأن تصريح لندن المشار إليه قد قرر صراحة أن الاتفاق الذى تضعه اللجنة إنما هو مشروع اتفاقية يعرض

---

(١) دكتور على صادق أبو هيف : القانون الدولى العام . طبعة رابعة . ص ص ٤٦١ — ٤٦٢

بعد ذلك على الدول . وخرج بيللو من ذلك إلى القول بأنه لأعضاء اللجنة حرية مطلقة واسعة غير مقيدة فى بحث جميع المسائل القانونية والبحرية والتجارية والسياسية التى تتصل اتصالا وثيقا بهذه المشكلة المعقدة ، وهى مشكلة حرية المرور فى قناة السويس . ثم قال إنه قد أتيحت لأعضاء اللجنة أفضل فرصة لوضع حل كامل يتضمن المبادىء التى يرونها ، ويقترح الوسائل العملية التى تجعل هذا الطريق الدولى مفتوحا على الدوام بدون الاضرار أو الاخلال بالحقوق المكتسبة .

ونهج بيللو نهج رئيس الوزارة الفرنسية ، فلم يستطع الاثنان أن يتخليا عن تعصبهما للفرنسيين . فأقحم بيللو هو الآخر فى كلمته موضوعا بعيد الصلة عن أهداف اللجنة . إذ قال إن العالم مدين بوجود قناة السويس إلى العبقرية والمثابرة اللتين أبداهما فرديناند دى لسبس وشركة قناة السويس . وتناسى بيللو ، كما تناسى جيل فرى من قبل ، التضحيات التى فرضت على مصر فى الأنفس والأموال فى سبيل إنشاء القناة وفى سبيل تدعيم المركز المالى لشركة القناة .

انتقل بيللو Billot بعد ذلك إلى نقطة جوهرية فشرح الخطوة العملية الايجابية التى اتخذتها حكومته إزاء أعمال اللجنة ، فقال إن الحكومة الفرنسية أرادت أن تسهل مهمة أعضاء اللجنة فأعدت مشروع اتفاق ليتخذه الأعضاء أساسا لدراساتهم إذا قبلوا ذلك ، واستطرد فقال إن المشروع الفرنسي ليس مشروعا جامدا ، لا يقبل تعديلا أو تحويرا ، ولا يستهدف تحديد المناقشات فى نطاق معين ، لأنه فى خلال المفاوضات التى دارت فى العاصمة البريطانية وأسفرت عن صدور تصريح لندن فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ كان أمرا متفقا عليه بين الحكومات الموقعة عليه أنها بقبول منشور لورد جرانفل ليكون أساسا لبحث اللجنة قد احتفظت هذه الحكومات بحق تقديم اقتراحات أخرى . وخرج من ذلك إلى أن المشروع الفرنسى لا يعدو أن يكون بحثا يتدارسه الأعضاء ولا تستهدف الحكومة الفرنسية منه أن تقيد به نفسها ، كما أن هذا المشروع لا يمنع الأعضاء من إدخال تعديلات عليه أو تقديم اقتراحات مضادة له .

واختتم بيللو خطابه بالكلام عن الناحية التطبيقية لأعمال لجنة باريس الدولية ، فقال إنه يصعب أن تدرس اللجنة وهى بكامل هيئتها المشروع الفرنسى ، واقترح

إحالته إلى لجنة فرعية لدراسته على أن تتكون هذه اللجنة من مندوب واحد عن كل دولة من دول تصريح لندن . ثم حدد بيللو مهمة هذه اللجنة فقال إنها إعداد وصياغة المشروع النهائى لتنظيم استخدام قناة السويس ، فاذا فرغت من إعداده اجتمعت اللجنة العامة بكامل هيئتها لمناقشته . واقترح أن يكون للجنة الفرعية الحق فى استدعاء الشخصيات التى ترى الاستفادة من آرائهم ، وأن يترك لها أيضا مسألة تحديد اجتماعاتها وتنظيم أعمالها . وأخيرا طلب إلى الأعضاء الموافقة على أن يكون له الحق فى دعوة اللجنة العامة إلى الاجتماع كلما رأى ذلك أمرا ضروريا .

وسرعان ما ظهرت بوادر الخلاف بين الوفدين الفرنسى والبريطانى فى نفس جلسة الافتتاح ، وذلك بعد الخطاب الذى ألقاه بيللو Billot رئيس اللجنة فقد احتدم النقاش بين عضوى الوفد الفرنسى من ناحية وبين المندوب الأول فى الوفد البريطانى من ناحية أخرى . إذ اعترض الأخير على ما جاء فى خطاب بيللو خاصا بمدى اختصاص لجنة باريس الدولية . وقال إن الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليمات إلى وفدها فى اللجنة بأن يلتزم بالمبادىء التى جاءت فى منشور لورد جرانفل والمؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وخرج من ذلك إلى أن الوفد البريطانى لا يستطيع أن يناقش مسائل جديدة لم ترد فى هذا المنشور . وقد رد عليه بيللو رئيس اللجنة قائلا إن الحكومتين الفرنسية والبريطانية متفقتان على أن يكون هذا المنشور أساسا لأعمال اللجنة . وتدخل فى المناقشة كاميل باريير Camille Barrère المندوب الثانى فى الوفد الفرنسى وقال فى شىء من التهكم إنه إذا لم يسمح لأعضاء اللجنة بنطاق معين من حرية الدراسة والبحث والمناقشة فانه يتعذر عليهم أن يصلوا إلى نتيجة مرضية . وإذا كان الأمر كذلك فانه لم تكن هناك حاجة على الاطلاق إلى الدعوة التى وجهتها الحكومة الفرنسية إلى الدول لارسال مندوبين عنها إلى باريس .

وزاد من حدة الخلاف أن قدم الوفد الفرنسى لأعضاء اللجنة فى جلسة الافتتاح مشروعا لاتفاقية القناة أعدته الحكومة الفرنسية . وحذا هذا الحذو الوفد البريطانى فقدم هو الآخر مشروعا قال عنه إن وزارة الخارجية البريطانية قد أعدته على أساس المبادىء الواردة فى منشور لورد جرانفل . ثم اتخذت اللجنة العامة عدة

قرارات يهمنا منها فى هذا البحث قرار واحد هو أنه يجوز للجنة الفرعية أن تدعو اللجنة العامة إلى الاجتماع إذا ظهر بين الأعضاء خلاف خطير حول المبادئ الأساسية التى سوف تتضمنها الاتفاقية . وقد ظفرت فرنسا أيضا برياسة اللجنة الفرعية بناء على اقتراح المندوب الأول فى الوفد البريطانى، إذ لما اجتمعت اللجنة الفرعية فى نفس اليوم قرر الأعضاء اختيار كاميل بارير Camille Barrère المندوب الثانى فى الوفد الفرنسى رئيسا لها ، وكان هذا الاختيار متمشيا مع التقليد الدبلوماسى الذى سبقت الاشارة إليه . واقترح المندوب البريطانى أن تسمح اللجنة الفرعية للمندوب الآخر فى كل دولة ممثلة بعضوين أن يحضرا جلساتها كلما كان ذلك أمرا مجديا . ورد رئيس اللجنة الفرعية بأنه يشاطر المندوب البريطانى رأيه ، إلا أنه يرى تقييد هذا الحق بحيث لا يمارس إلا فى الأحوال الاستثنائية .

كان المشروع الفرنسى مفاجأة غير سارة من الناحيتين الشكلية والموضوعية للدوائر البريطانية ، سواء فى باريس أو فى لندن فقد استطاع وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن أن يخدع لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ويوهمه أن الحكومة الفرنسية لم تقم بإعداد مشروع للاتفاقية المقترحة . كانت قد تمت مقابلة بينهما فى ٢٨ من مارس ١٨٨٥ فى مقر وزارة الخارجية فى لندن، أى قبل اجتماع لجنة باريس بثلاثة أيام، وأبلغ الوزير محدثه السفير الفرنسى أن الحكومة البريطانية قد أعدت مشروعا للاتفاقية وأطلعه عليه[١] . فشكره السفير وقال إنه لا يعتقد أن وزارة الخارجية الفرنسية قد وضعت بعد هى الأخرى مشروعا للاتفاقية[٢] ، فى حين أن هذا السفير كان يعلم علما يقينيا — من برقية أرسلها إليه فى اليوم السابق جيل فرى Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية — أن

---

(١) تسلم السفير الفرنسى فى نفس اليوم ست نسخ من المشروع الإنجليزى

(٢) Blue Book, No. 19. (1885) Part I.

وثيقة رقم ٣١ من لورد جرانفل إلى لورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس و مؤرخة فى ٢٨ من مارس ١٨٨٥

ووثيقة رقم ٣٦ من وادنجتون Waddington، السفير الفرنسى فى لندن إلى لورد جرانفل ومؤرخة فى ٢٨ من مارس ١٨٨٥

الحكومة الفرنسية قد أعدت مشروعا للاتفاقية وأنها تعتزم تقديمه فى أول جلسة تعقدها لجنة باريس الدولية وكان السفير يعلم محتويات المشروع الفرنسى ، وكان على علم أيضا بأن جيل فرى قد أدخل عليه تعديلات معينة . وقد جاء فى هذه البرقية كذلك أن الحكومة الفرنسية ترى عدم اطلاع الحكومة البريطانية على نصوص المشروع الفرنسى حتى لا تثير هذه الحكومة اعتراضات أو تحفظات على المشروع تكون سابقة لأوانها . وتضمنت البرقية أن الاتفاق قد تم بين وزير خارجية فرنسا وبين السفير الفرنسى فى لندن على مسألتين :

أولا : أن يلتزم السفير الفرنسى التحفظ فى حديثه مع وزير الخارجية البريطانية فلا يصارحه بأن هناك مشروعا فرنسيا للاتفاقية المقترحة أعدته باريس[1]

ثانيا : أن يكون اتصال الحكومة البريطانية بالحكومة الفرنسية عن طريق السفارة البريطانية فى باريس ووزير خارجية فرنسا رأسا فى كل أمر يتصل بموضوع قناة السويس

أما من الناحية الموضوعية فقد رأت الحكومة البريطانية أن المشروع الفرنسى ينطوى فى عدد غير قليل من مواده على خروج سافر على المبادىء الواردة فى منشور لورد جرانفل . وكان من أخطر هذه المواد تدويل قناة السويس تحت ستار إنشاء رقابة دولية عليها . ولم يطق الوفد البريطانى صبرا على الانتظار حتى يحين موعد اجتماع اللجنة الفرعية فى ٦ من أبريل ١٨٨٥ وإذ ذاك تتاح له الفرصة الطبيعية ليعترض على المشروع الفرنسى ويبدى وجهة نظره فى مواده . ولكنه آثر العمل فورا وبدون إبطاء . فعقد فى ٣٠ من مارس ١٨٨٥ بدار السفارة

---

(١) Doc. Dipl. Fr, (1871—1914) 1ére Série. Tome V.

وثيقة رقم ٦٣٦ عبارة عن برقية مؤرخة فى ٢٧ مارس ١٨٨٥ أرسلها جيل فرى وزير الخارجية إلى وادنجتون السفير الفرنسى فى لندن . وكان مما جاء فى هذه البرقية :

Mon intention est de saisir la Commission de Suez, dès la première séance, du projet d'arrangement que vous connaissez, et dans lequel j'ai introduit certaines modifications.

Il me parait tout au moins inutile d'en communiquer préalablement le texte au Gouvernement anglais. afin de ne pas provoquer des objections ou ces reserves prématurées. . . . ."

البريطانية فى باريس اجتماع عاجل ضم لورد ليونز Lyons السفير البريطانى وسير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote وسير ريفرز ولسن Sir Rivers Wilson عضوى الوفد البريطانى فى لجنة باريس ، وقر رأيهم على أن يبرق الوفد البريطانى إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية يخطره بالمشروع الفرنسى والمآخذ التى يراها الوفد عليه . ويقترح عليه أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية فورا بتقديم اعتراضاتها على المشروع الفرنسى إلى وادنجتون Waddington سفير فرنسا فى لندن وتبليغه أن الوفد البريطانى فى لجنة باريس لا يستطيع ، طبقا للتعليمات الصادرة إليه ، مناقشة المواد الرئيسية الواردة فى المشروع الفرنسى وأن هذا المشروع يستهدف تدخلا خطيرا فى شئون مصر فى حين أن المشروع البريطانى قد وضع نظاما للقناة لا يستهدف تحقيق مصلحة ذاتية[1].

وقد أيد لورد جرانفل الوفد البريطانى تأييدا تاما فى هذا الموقف فأبرق فى أول أبريل ١٨٨٥ إلى ليونز السفير البريطانى فى باريس يطلب إليه أن يقدم فورا وبدون إبطاء إلى وزارة الخارجية الفرنسية اعتراضات الحكومة البريطانية على المشروع الفرنسى ، وأبلغه أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت إليه أن يتم الاتصال بين الحكومتين عن طريق السفارة البريطانية فى باريس ووزارة الخارجية الفرنسية رأسا وذلك فى كل أمر يتصل بقناة السويس[2] .

استقالة الوزارة الفرنسية :

لكن حدثت مفاجأة لم تكن فى الحسبان فقد سقطت الوزارة الفرنسية فى مساء نفس اليوم الذى افتتح فيه جيل فرى رئيسها ووزير الخارجية فيها الجلسة

---

(١) Blue Book No. 19 (1885) Part I

وثيقتان رقم ٤٠ ورقم ٤١ وهما مذكرتان صدرتا عن سير جوليان بونسفورت وسير ريفرز ولسن إلى اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية الأولى بتاريخ ٣٠ من مارس ١٨٨٥ والثانية بتاريخ ٣١ منه .

(٢) Blue Book No. 19 (1885) Part I.

وثيقة رقم ٤١ من لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية إلى لورد ليونز السفير البريطانى فى باريس ومؤرخة فى أول أبريل ١٨٨٥ .

الأولى للجنة باريس الدولية[١] ، وبقيت فرنسا بدون وزارة قرابة أسبوع بسبب تصارع الزعماء ورجال السياسة فيما بينهم[٢]، واستطاع آخر الأمر بريسو Brisson تشكيل وزارة فى ٦ من أبريل ١٨٨٥ تولى هو وزارة العدل فيها بجانب رياسة مجلس الوزراء . أما منصب وزير الخارجية فيها فقد شغله دى فريسينيه de Freycinet [٣]

وفى غضون هذه الفترة التى ظلت فيها فرنسا بدون وزارة تعذر على السفير البريطانى فى باريس أن يقدم اعتراضات حكومته على المشروع الفرنسى[٤]. وكان

---

(١) اعتبر مجلس النواب الفرنسى وزارة جيل فرى مسئولة عن الاخفاق الذى أصاب فى ذلك الوقت الحملة الفرنسية فى الصين وهزيمة القائد Négrier وسقوط لانج صن Lang-Son فى أيدى الوطنيين الصينيين . وكان رئيس الوزارة قد تقدم إلى المجلس فى ٣٠ من مارس ١٨٨٥ بمشروع قانون بفتح اعتماد اضافى قدره مائتا مليون فرنك للانفاق على الحملات العسكرية فى الصين فرفض المجلس بأغلبية ١٦١ صوتا بحث هذا المشروع قبل أن يناقش أولا وقبل كل شىء . استجوابا عن مسلك الوزارة إزاء مسألة تونكين Tonkin فى الصين على أساس أن الوزارة أهملت فى تزويد قادة القوات الفرنسية فى منطقة الشرق الأقصى بالعتاد والأسلحة والقوات الكفيلة بتحقيق انتصارات عسكرية . وعد رئيس الوزارة هذا التصرف من جانب مجلس النواب هزيمة لوزارته وخذلانا لسياسته التوسعية الاستعمارية فآثر الاستقالة فى نفس الليلة .

انظر : Doc. Dipl. Fr. 1ère Serie. Tome V.

وثائق رقم ٦٣٧ ، ٦٣٩ ، ٦٤٢ .

(٢) عهد جرفى Grévy رئيس الجمهورية الفرنسية إلى دى فريسينيه de Freycinet تأليف وزارة جديدة تخلف وزارة جيل فرى ، ولكنه أخفق فى تكوينها . فعهد رئيس الجمهورية بهذه المهمة إلى كونستانز Constans ولكنه فشل هو الآخر فى تأليف الوزارة . فعرض رئيس الجمهورية على بريسو Brisson تأليف الوزارة فنجح بعد لأى .

(٣) لم تعمر وزارة Brisson طويلا إذ سرعان ما سقطت فى ٧ من يناير ١٨٨٦ وخلفتها وزارة برياسة دى فريسينيه de Freycinet لم تظل فى كراسى الحكم سوى شهور معدودة إذ لقيت نفس المصير فى ١١ من ديسمبر ١٨٨٦ . وكان عدم استقرار الوزارات فى فرنسا ظاهرة واضحة اتسم بها تاريخ الجمهورية الثالثة فى فرنسا .

(٤) Blue Book No. 19 (1885) Part I.

وثيقة رقم ٤٦ عبارة عن برقية من لورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ومؤرخة فى أول أبريل ١٨٨٥

من رأى السفير أنه لا بد من إخطار وزير الخارجية الفرنسية بهذه الاعتراضات قبل أن تعقد اللجنة الفرعية جلستها التالية فى ٦ من أبريل ١٨٨٥ . ولكن مرت الأيام سراعا ولم تكن قد تشكلت بعد وزارة جديدة فى فرنسا . ولذلك أرسل السفير مذكرة شفوية note verbale مؤرخة فى ٣ من أبريل ١٨٨٥ إلى الحكومة الفرنسية بالطريق العادى[1] .

وقد جاء فى هذه المذكرة أن لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية قد أرسل مذكرة مؤرخة فى ٢٧ من مارس ١٨٨٥ إلى وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن قرر فيها أن الحكومة البريطانية ترى أن من حق أية دولة ممثلة فى لجنة باريس الدولية أن تقترح إدخال تعديلات أو إضافات يكون الهدف منها استكمال وتطبيق الأسس الواردة فى المنشور البريطانى المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ على غرار ما فعلت الحكومة البريطانية نفسها حين اقترحت إضافة مادة جديدة خاصة بتموين السفن الحربية فى القناة . ولكن الحكومة البريطانية لا ترى إطلاقا أنه بمقتضى تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ يحق لمندوبى الدول فى اللجنة الدولية صياغة أى اقتراح جديد يكون خارجا عن نطاق الأسس الواردة فى المنشور البريطانى المشار إليه .

ثم مضت المذكرة البريطانية تقول إن الحكومة البريطانية قد علمت من وفدها فى لجنة باريس الدولية بأمر مشروع المعاهدة الذى قدمه المندوبان الفرنسيان فى أول اجتماع لهذه اللجنة . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لا ترغب إطلاقاً فى أن تسبق مناقشات اللجنة إلا أنها ترى لزاما عليها أن تقرر أن فى بعض مواد هذا المشروع خروجا على الأسس الواردة فى منشور ٣ من يناير ١٨٨٣ إلى حد أنه يصعب على المندوبين البريطانيين أن يشتركا فى مناقشته طبقا للتعليمات الصادرة اليهما فى هذا الشأن . ولهذا أرادت هذه الحكومة أن توضح للحكومة الفرنسية

---

(1) Blue Book No. 19 (1885) Pprt I.
وثيقة رقم ٤٩ عبارة عن مذكرة من لورد ليونز السفير البريطانى فى باريس إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ومؤرخة فى ٣ من أبريل ١٨٨٥

قبل اجتماع اللجنة الفرعية المحدد له ٦ من أبريل ١٨٨٥ الأسباب التى من أجلها ترى أن بعض مواد المشروع قد « تجاوزت النطاق المحدد لأعمال اللجنة ».

وقبل أن توضح المذكرة المآخذ التى تراها على المشروع الفرنسى مرت مرورا سريعا على المنشور البريطانى المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ لتكون المقارنة محكمة بين المشروعين الفرنسى والانجليزى . فقالت إن الاقتراحات الواردة فى هذا المنشور مبنية على مبدأ أساسى يتلخص فى وضع ترتيب توافق الدول بمقتضاه على عدم ارتكاب أى عمل من شأنه إعاقة حرية الملاحة فى قناة السويس وأن تتقيد بهذا التعهد الدولة صاحبة الاقليم the territorial Power ولا يسمح لهذه الدولة بالتحلل من هذا القيد إلا فى حالة واحدة هى حالة الدفاع عن الاقليم وهو حق مستمد من سيادتها على مصر وقد طالب السلطان بهذا التحفظ وجعل الأخذ به شرطا لموافقته على مشروع المعاهدة[1] .

وانتقلت المذكرة إلى توضيح المآخذ على المشروع الفرنسى فقالت :

أولا : إنه ينطوى على تدخل فعلى فى شئون القناة ويأخذ هذا التدخل مظهرين أحدهما تكوين لجنة دولية يعهد إليها بحماية القناة ومراقبة تنفيذ المعاهدة . والآخر تخويل الدول المتعاقدة الحق فى أن ترابط كل منها بسفينتين عند مدخل القناة (المادتان الثالثة والرابعة) .

ثانيا : إنه يفرض على الدول التزامات ضمان دولى ، إذ نص على أن تلتزم الدول المتعاهدة بعدم تعطيل حرية المرور فى القناة وأن يقوموا من جانبهم بما يكفل

---

(١) تشير المذكرة البريطانية إلى التحفظ الذى أورده موزوروس باشا سفير تركيا فى لندن حين وقع باسم حكومته على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ فقد قرن توقيعه بتحفظين كان أحدهما المطالبة بأن يدرج فى الاتفاقية التى تعدها لجنة باريس نصا يقرر أن « لحكومة حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان الحق المطلق فى اتخاذ الاجراءات الضرورية للدفاع عن مصر سواء ضد دولة متحاربة أو فى مصر نفسها فى حالة الاضطرابات الداخلية » انظر :

الكتاب الأزرق مصر رقم ١١ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١ ومرفقها .
الكتاب الأزرق مصر رقم ١٧ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٢٨ ومرفقها .
الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣٧ ومرفقها .

احترام ذلك » ولم يقف المشروع الفرنسى عند هذا الحد بل مد الضمان نفسه إلى ترعة الماء العذب . . التى يجب حمايتها من أية محاولة لتعطيلها » . (المادة الأولى) .

ثالثا : أنه يخول للدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ الحق فى أن تحدد الاجراءات التى تتخذ فى حالة عجز الحكومة المصرية عن تدبير الوسائل الكافية للدفاع عن مصر أو العمل على احترام نصوص المعاهدة (المادة السادسة) .

وخلصت المذكرة من ذلك إلى أن هذه المقترحات لا تستهدف استكمال تنظيم مبنى على الأسس الواردة فى منشور لورد جرانفل ولكنها تضمين لمشروع جديد يقوم على مبدأ مضاد[1] .

تدل هذه المذكرة على أن الحكومة البريطانية لا تزال عند رأيها فهى تصر الاصرار كله على أن يلتزم أعضاء لجنة باريس الدولية النطاق الذى حددته لهم فى منشور لورد جرانفل . كما أن هذه المذكرة تحمل معنى التهديد بانسحاب الحكومة البريطانية من اللجنة إذا أصرت فرنسا على مناقشة المواد المعترض عليها والتى وردت فى المشروع الفرنسى إذ تقرر المذكرة البريطانية أنه يصعب على المندوبين البريطانيين — طبقا للتعليمات الصادرة إليهما — أن يشتركا فى مناقشة هذه المواد .

وعلى الرغم من أن الوزارة الفرنسية الجديدة وهى وزارة بريسو Brisson لم يكن قد تم تشكيلها ، بل إنها كانت لا تزال فى عالم الغيب ، إذ لم يكن فى استطاعة أحد أن يتكهن إذا كان بريسو سينجح فى تشكيل وزارة أو سيفشل كما فشل من قبل كل من دى فريسينيه de Freycinet وكونستانز Constans فى تأليف وزارة تخلف وزارة جيل فرى — فقد فوجئت السفارة البريطانية فى باريس فى مساء ٥ من أبريل ١٨٨٥ بتلقى مذكرة تحمل توقيع جيل فرى رئيس الوزارة الفرنسية المستقيلة

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول . مرفق الوثيقة رقم ٤٩ سالفة الذكر .

ردا على المذكرة البريطانية . وكان الرد الفرنسى عبارة عن مذكرة شفوية note verbale أيضا ، وقد وقعها جيل فرى على أساس أنه لا يزال يصرف الأمور الهامة العاجلة إلى أن يتم تأليف وزارة جديدة تخلف وزارته[1] .

قالت الحكومة الفرنسية فى مذكرتها أنها متفقة مع الحكومة البريطانية على أن المبادىء الواردة فى منشور لورد جرانفل سوف تظل الأساس الذى تقوم عليه الاتفاقية التى عهد إلى اللجنة الدولية باعدادها وصياغتها . وأكدت أن المواد التى وردت فى المشروع الفرنسى ليست خارجة عن نطاق تلك المبادىء بل هى توضيح طبيعى لها ولا تستهدف سوى ضمان تطبيقها من الناحية العملية .

وتعرضت المذكرة الفرنسية للمفاضلة بين المشروعين الفرنسى والبريطانى دون أن تتعرض لتدويل قناة السويس ، فقالت إن المشروع البريطانى ينص على تعهد الدول بعدم ارتكاب أى عمل يؤدى إلى إعاقة الملاحة فى قناة السويس . أما المشروع الفرنسى فلم يأخذ بهذا المبدأ فحسب بل عمل على تدعيمه فنص على أن تتدخل الدول المتعاقدة للعمل على احترام تنفيذ مواد الاتفاقية المقترحة . وخرجت المذكرة من هذه المفاضلة فقالت إنه لا يمكن القول بأن الحكومة الفرنسية باقتراحها مثل هذا التدخل — وقد قصرته على حالات معينة وبشروط محددة — تتصرف وفق مبدأ مخالف للمبدأ الذى ورد فى المنشور البريطانى . ولا يراد من اللجنة سوى أن تنص على الاجراءات التى تتخذ لمنع الاخلال بالقواعد التى يتم الاتفاق عليها .

وقد نفت المذكرة الفرنسية أيضا وجود أى نص فى المشروع الفرنسى يمس الحقوق المقررة لمصر فيما عدا حق الاتفاق وقد وافقت عليه هذه الدولة من بادىء الأمر لمصلحة حرية الملاحة فى قناة السويس .

واختتمت الحكومة الفرنسية مذكرتها بقولها إن اللجنة الفرعية سوف تناقش المقترحات المختلفة التى ستعرض عليها لدراستها . وستقوم اللجنة العامة بعد ذلك بمراجعة قراراتها وستكون مهمتها بعد ذلك محدودة لا تعدو عرض مشروع المعاهدة

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول .
وثيقة رقم ٥٢ من لورد ليونز السفير البريطانى فى باريس إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ومؤرخة فى ٦ من أبريل ١٨٨٥

على الدول . وخلصت الحكومة الفرنسية فى مذكرتها من ذلك كله إلى أنه ليس هناك أى ضرر إذا نوقشت فى لجنة باريس المواد المعترض عليها فى المشروع الفرنسى والتى أشارت إليها الحكومة البريطانية فى مذكرتها ، لأن مناقشات أعضاء هذه اللجنة لن تربط الحكومة البريطانية أو أى حكومة أخرى ممثلة فى لجنة باريس الدولية بأى قيد أو أى التزام على أى نحو من الأنحاء وبأية صورة من الصور[1].

والواقع أن مسارعة الوزارة الفرنسية المستقيلة إلى إرسال هذا الرد يدل على براعة الدبلوماسية الفرنسية . فان جيل فرى — كما سبق أن ذكرنا — قد قدم استقالة وزارته فى مساء ٣٠ من مارس ١٨٨٥ إلى جريفى Jules Grévy رئيس الجمهورية الفرنسية ، وبقيت فرنسا بدون وزارة قرابة أسبوع إذ تعذر تشكيل وزارة أخرى تخلف وزارته وتواجه الموقف العسكرى الدقيق الذى كانت تصادفه وتتلقاه القوات الفرنسية فى الشرق الأقصى . ولم يشأ جيل فرى أن يترك للوزارة الجديدة مواجهة الموقف الذى آلت إليه مشكلة قناة السويس : فقد قدمت فرنسا إلى لجنة باريس مشروعا للاتفاقية المنشودة ، وأثار هذا المشروع ثائرة الحكومة البريطانية ، ومن ثم أرسلت مذكرة يشتم منها عزمها على الانسحاب من اللجنة إذا أصرت فرنسا على الأخذ بالمشروع الفرنسى . وهذا المشروع — فوق ذلك — من وضع وزارة جيل فرى وقد اشترك هو شخصيا فى إعداده ثم فى إدخال التعديلات التى ارتآها . ومن ثم أرسل المذكرة الفرنسية الشفوية فى ٥ من أبريل ١٨٨٥ وتألفت الوزارة الجديدة فى اليوم التالى . والدراسة الفاحصة لهذه المذكرة توحى بأن جيل فرى كان يهدف منها إلى تحقيق ثلاثة أغراض رئيسية نجملها فيما يأتى :

أولا : القضاء على أى احتمال خاص بانسحاب الحكومة البريطانية من لجنة باريس احتجاجا على بعض المواد التى وردت فى المشروع الفرنسى . فالحكومة الفرنسية لم تغلق الباب فى وجه الحكومة البريطانية بل مدت يدها إليها حين قررت

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول .
مرفق الوثيقة رقم ٥٢ السابق الاشارة اليها . والمرفق يحمل عنوان Note Verbale

أنها متفقة مع الحكومة البريطانية على أن تظل المبادىء الواردة فى منشور لورد جرانفل دستورا للجنة باريس الدولية .

ثانيا : إشاعة الطمأنينة فى نفس الحكومة البريطانية حين قررت الحكومة الفرنسية فى مذكرتها أنها لا تبغى التدخل فى شئون مصر ولا المساس بحقوقها المقررة وأنها لا تنهج نهجا يتعارض مع المبادىء الواردة فى منشور لورد جرانفل .

ثالثا : حاولت الحكومة الفرنسية أن تجد فكاكا من القيد الذى أرادت الحكومة البريطانية فرضه على أعضاء لجنة باريس حين أصرت هذه الحكومة على أن تكون مناقشات اللجنة فى نطاق الأسس الواردة فى المنشور البريطانى واستندت الحكومة الفرنسية فى هذه المحاولة إلى أن أبحاث لجنة باريس لا تسفر إلا عن مشروع معاهدة لا يقيد الحكومة البريطانية أو أية حكومة أخرى ممثلة فى اللجنة بأى التزام أو قيد .

وقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية فى خطتها إذ رأى السفير البريطانى فى باريس أن المذكرة الشفوية التى أرسلها إلى الحكومة الفرنسية ورد هذه الحكومة عليها كافيان فى نظره لاتخاذ الحيطة ضد أى زعم قد يثار مستقبلا بأن الحكومة البريطانية قد أقرت أن المشروع الفرنسى يتمشى مع المنشور البريطانى . كما رأى السفير أيضا أن يقدم سير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote المندوب الأول فى الوفد البريطانى — وذلك فى أول جلسة تعقدها اللجنة الفرعية — اعتراضات الحكومة البريطانية على بعض المواد الواردة فى المشروع الفرنسى والتى ترى أنها تتعارض مع المبادىء التى تضمنها منشور لورد جرانفل ، وألا يتجاوز سير جوليان بونسفوت هذا الحد بحيث لا يحتج على اللجنه إذا رأت المضى فى مناقشة المواد التى تعترض عليها الحكومة البريطانية ، لأن مثل هذا الاحتجاج قد يؤدى فى رأى السفير إلى انفضاض اللجنة وعودة أعضائها إلى بلادهم . وقد أسر السفير بهذه الآراء إلى وزير الخارجية البريطانية وإلى عضوى الوفد البريطانى فى لجنة باريس . وقد أخذ ثلاثتهم بها[1] .

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول .
وثائق رقم ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨

والحق إن الدبلوماسية البريطانية أرادت أن تفرض اتجاهاتها فى مجال السياسة الدولية إزاء مشكلة هامة وخطيرة هى مشكلة قناة السويس والتى أطلقت عليها الحكومة الفرنسية المشكلة الأوربية الكبرى Le Grand Problème Enropéen (١) كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى قناة السويس على أنها طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية يربط انجلترا الأم بالممتلكات البريطانية فيما وراء البحار . ولما تم الاحتلال البريطانى لمصر استغلت الأمر الواقع ، ومن ثم عكف خبراؤها فى وزارات الخارجية والحرب والبحرية على وضع المبادىء التى تكفل صون مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية . وقد أدرجت هذه المبادىء فى منشور لورد جرانفل المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وأبلغته وقتئذ إلى الدول الكبرى . فبريطانيا هى التى انفردت دون غيرها من الدول بوضع هذه المبادىء . ولعل هذا التصرف الانفرادى قد ساء الحكومة الفرنسية فأشار اليه من طرف خفى وبأسلوب دبلوماسى مهذب جيل فرى رئيس الوزارة الفرنسية ووزير الخارجية حين ذكر فى خطبة الافتتاح أن الحكومة الفرنسية كانت تلتزم دائما فى سياستها إزاء المسائل المصرية بمبدأ التضامن الدولى وأنها لم تستقل بنفسها عند بحث هذه المسائل .

والواقع أن الحكومة البريطانية لم تقنع بأنها انفردت بوضع تلك المبادىء . بل أرادت أن تجعل من هذه المبادىء دستورا للقناة تفرضه على الدول الثمانية التى اشتركت معها فى عضوية لجنة باريس الدولية ، ثم أرادت أن تسير فى الشوط إلى مداه فأبت على أعضاء اللجنة أن يتناقشوا فى ما هو خارج عن هذه المبادىء . فكأن الحكومة البريطانية قد فرضت على مندوبى الدول أن يتباحثوا داخل نطاق معين رسمت هى حدوده وعينت معالمه .

ولكنها لم تستطع داخل اللجنة أن تمضى إلى نهاية الشوط ، إذ واجهت تكتلا متماسكا متراصا من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء فى اللجنة وظهر الصراع

---

(١) الكتاب الازرق مصر رقم ٤ لسنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٩٧ من واددنجتون السفير الفرنسى فى لندن إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ومؤرخة فى ١٧ من يناير ١٨٨٥ وانظر أيضا الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ٣

السياسى أعنف ما يكون بين فرنسا والدول الضالعة معها وبين بريطانيا حول تدويل قناة السويس .

أهداف التدويل وموقف الدول منه :

كان أخطر ما جاء به المشروع الذى قدمته الحكومة الفرنسية إلى لجنة باريس الدولية هو تدويل قناة السويس تحت ستار إنشاء رقابة دولية على القناة تتمثل فى قيام لجنة دولية تكون بمثابة منظمة دولية ، تتخذ بور سعيد مقراً لها ، وتنتظم الدول السبع الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، وتختص بشئون القناة ، وتتبعها أجهزة عسكرية وفنية وسياسية وإدارية ، وتخويلها سلطات متشعبة وخطيرة تمكينا لها من مزاولة اختصاصاتها ، وتجب سلطتها جميع السلطات فى مصر سواء سلطة الحكومة المصرية أو سلطة شركة القناة أو سلطة الاحتلال البريطانى ، وتمارس نشاطها على مدار السنة .

ويلاحظ أن الحكومة الفرنسية قد استخدمت الدهاء السياسى فى صياغة مشروعها فتحاشت عبارة « تدويل القناة » واكتفت بذكر « اللجنة الدولية » ولكن كان فى تشكيل هذه اللجنة وفى اختصاصاتها المتعددة ما يجعل المشروع الفرنسى فى لحمته وسداه تدويلا لقناة السويس كما شاء الدهاء السياسى الفرنسى ألا يدمج جميع نقاط تدويل القناة فى مادة واحدة بل وزع هذه النقاط بدرجات متفاوتة على ثلاث مواد هى الثالثة والرابعة والخامسة كما سنرى بعد حين .

استهدفت الحكومة الفرنسية عدة أغراض من تدويل قناة السويس . أرادت ضرب النفوذ المتفوق الانفرادى الذى تتمتع به بريطانيا فى مصر بوجه عام وفى منطقة قناة السويس بوجه خاص نتيجة الاحتلال البريطانى ، ورغبت فى أن تستبدل بهذا النفوذ البريطانى نفوذا دوليا تشترك فيه جماعة الدول الأوربية ، لأنه إذا حيل بين بريطانيا وما تشتهيه من استمرار انفرادها بالسيطرة على قناة السويس يتلاشى السبب الرئيسى الذى يدعوها إلى التمسك بالبقاء فى مصر . يضاف إلى ذلك أن فرنسا كان يحدوها أمل قوى فى أن يكون تدويل القناة خطوة فى سبيل تدويل المسألة المصرية برمتها بحيث تكفل بصفة نهائية وحاسمة المصالح الأوربية

وتكون لهذه المصالح الغلبة على المصالح القومية فى مصر ، وكان قد كثر الحديث فى العواصم الأوربية فى تلك السنوات عن تدويل المسألة المصرية تارة ، وتدويل الحكومة المصرية تارة أخرى ، وحيدة مصر تارة ثالثة . وحسبنا أن نشير هنا إلى تصريح خطير أدلى به جيل فرى Jules Ferry رئيس الوزارة الفرنسية أمام البرلمان الفرنسى بجلسة ٢٣ يوليو ١٨٨٤ عند مناقشة المسألة المصرية إذ قال « أن مصر ليست أرضا انجليزية ، وليست أرضا فرنسية ، وإنما هى أرض دولية أوربية » فهى فى نظر هذا السياسى الذى يطلق عليه أب الاستعمار الفرنسى — أرض أخصبتها أوربا ، وأوربا هى التى نظمت القضاء فيها ، وأوربا هى التى أصلحت ماليتها ، فالمسألة المصرية فى نظره مسألة أوربية دولية[1] . وشجع فرنسا على التفكير الجدى إلى المدى البعيد فى سياسة تدويل مصر وجود أنظمة ومؤسسات دولية قوية فى مصر فى ذلك الوقت كان من بينها نظام الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين العمومى وقانون التصفية وكانت هذه الأنظمة بمثابة ركائز قوية تستند اليها فرنسا فى تدويل مصر كما كانت ترى فى قناة السويس مشروعا ذا طابع عالمى وأوربى .

هذه الأهداف هى التى أملت على حكومة فرنسا تدويل القناة ولكنها لم تقف عند هذا الحد بل طالبت فى المشروع الذى تقدمت به إلى لجنة باريس الدولية بتحريم مجموعة من الأعمال الحربية والسياسية نذكر منها على سبيل المثال إقامة أية تحصينات عسكرية على القناة أو فى المنطقة المجاورة لها أو احتلال أية نقطة تشرف على مدخليها احتلالا عسكريا كما عملت على القضاء على أية محاولة قد تقوم بها حكومة بريطانيا مستقبلا لتدعيم مركزها فى منطقة قناة السويس فيقرر المشروع الفرنسى ألا تسعى الدول المتعاقدة للحصول على أية منفعة إقليمية أو تجارية أو امتياز فى الترتيبات التى قد تتم مستقبلا فيما يختص بموضوع قناة السويس .

وعارضت الحكومة البريطانية بكل عنف تدويل قناة السويس ، وتمسكت بحقوق الحكومة المصرية فى ممارسة واجباتها سواء فى الدفاع عن القناة ، أو فى

---

(١) دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه . القاهرة ١٩٥٢ ص ٨١ .

تنفيذ المعاهدة المقترحة ، أو فى تنفيذ لوائح الشرطة على السفن التى تجتاز القناة . وصرحت بأن فى تدويل القناة أو قيام رقابة دولية من أى نوع على القناة مساسا بحقوق الحكومة المصرية على إقليمها . ولم تكن هذه المعارضة بريئة خالصة تستهدف أصلا الدفاع عن حقوق مصر ، ولكنها كانت معارضة مغرضة تنبثق من صميم المصالح البريطانية . فقد أرادت أن تقضى على محاولة فرنسا والدول الضالعة معها لتدويل منطقة القناة ، لأن هذه المحاولة إذا نجحت فانها تعصف بنفوذ بريطانيا الانفرادى فى هذه المنطقة . وعارضت الحكومة البريطانية تدويل القناة أيضا لأن كل كسب تصيبه أو تظفر به مصر فى اتفاقية القناة بتقرير وتأكيد الحقوق المصرية سواء فى منطقة القناة أو سائر أجزاء الاقليم المصرى إنما ينتقل من الناحية الواقعية العملية من يد الحكومة المصرية إلى يد الحكومة البريطانية بطريق غير مباشر بحكم احتلالها لمصر وسيطرة أجهزة الاحتلال على الحكومة المصرية ، ولأن كل قيد يوضع على حرية الحكومة المصرية فى التصرف فى منطقة القناة إنما هو قيد على الحكومة البريطانية طالما كان الاحتلال قائما .

ووقفت إيطاليا إلى جانب بريطانيا فى معارضتها لتدويل القناة على الرغم من أن إيطاليا كانت إحدى دول التحالف الثلاثى الذى يتكون من ألمانيا والنمسا والمجر ، لأن الحكومة البريطانية لم تعارض نمو الاستعمار الايطالى فى شرق أفريقيا وخاصة فى منطقة مصوع ، كما كانت هذه الحكومة تعطف على آمال الشعب الايطالى فى طرابلس ، ولذلك كانت إيطاليا جد حريصة على عدم إغضاب بريطانيا فيما يختص بمسألة هامة وحاسمة مثل تدويل قناة السويس . وفضلا عن ذلك فلم تكن العلاقات بين فرنسا وإيطاليا علاقات ودية بسبب نشاط فرنسا فى الفاتيكان وهو أمر اعتبرته الحكومة الايطالية يهدد الدولة الايطالية الناشئة وبعد أن بسطت فرنسا حمايتها على تونس سنة ١٨٨٢ ورأت إيطاليا أن هذا العمل الحربى إذلال جديد لها وكانت تخشى امتداد النفوذ الفرنسى إلى بقية شمال أفريقيا : طرابلس ومراكش وكانت ترى أن سواحل البحر المتوسط وليست سواحل البحر الأحمر هى المجال الحيوى والطبيعى للاستعمار الإيطالى . ولذلك ابتهجت إيطاليا حين رأت أن الاحتلال البريطانى ضربة أليمة موجهة للنفوذ الفرنسى فى البحر المتوسط .

أما الحكومة الفرنسية فقد استطاعت أن تشد اليها فى موقفها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء فى لجنة باريس الدولية ، وكان فى مقدمة هذه الدول ألمانيا والروسيا والنمسا والمجر ، فمضت تؤيد فى حماس بالغ تدويل القناة،وكان يؤلف بين هذه الدول بوجه عام — داخل اللجنة — عامل الرغبة فى القضاء على النفوذ المتفوق الذى تنفرد به بريطانيا فى القناة ومنطقتها ، والذى كان يتيح لها ألوانا من التحكم والسيطرة على القناة باعتبارها أقصر وأسرع وأسهل طريق يصل بين دول أوربا وبين ممتلكاتها فيما وراء البحار فى وقت اشتدت فيه حدة التنافس الاستعمارى بين الدول الأوربية ، وفى وقت رصدت فيه الدول ميزانيات ضخمة للتسليح ، وفى وقت نشطت فيه الدول الكبرى فى الدخول فى محالفات لتكتسب مزيدا من التفوق الحربى والسياسى والاقتصادى .

وبجانب هذه الأسباب العامة كانت توجد أسباب خاصة بالدول الأوربية الكبرى جعلتها تؤيد تدويل القناة . أما ألمانيا فقد سبق أن تكلمنا عن تأزم العلاقات السياسية بينها وبين بريطانيا ،لأن الأخيرة وقفت فى وجهها حين أرادت أن تنطلق فى ميادين الاستعمار سواء فى أفريقيا أو فى الاقيانوسية . أما روسيا فانها لم تنس الموقف الذى وقفته منها بريطانيا بعد معاهدة سان استفانو (٣ مارس ١٨٧٨) وفى مؤتمر برلين (١٣ يونيو — ١٣ يوليو ١٨٧٨) وبعد أن أخذت بريطانيا جزيرة قبرص فى نفس العام وأصبحت فى موقف حربى تستطيع أن تشرف منه على آسيا الصغرى وأرمينيا وشمال الشام . وكانت الحكومة البريطانية تكافح النفوذ الروسى على حدود الهند مكافحة لا هوادة فيها . وكادت الحرب تنشب بين بريطانيا وروسيا من أجل أفغانستان فى شهرى أبريل ومايو ١٨٨٥ أى فى نفس الوقت الذى كان يعرض فيه تدويل القناة على لجنة باريس، بل إن الجيوش الروسية اقتحمت حدود أفغانستان وهددت الهند حتى أن دى ستال de Staal السفير الروسى فى لندن كان يتوقع قطع العلاقات بين الدولتين «كأمر محتمل جدا» فالحكومة البريطانية كانت قد طلبت رسميا سحب القوات الروسية التى تحتل المناطق المتنازع عليها على حدود أفغانستان . ورفضت الحكومة الروسية هذا الطلب . وأشار العسكريون البريطانيون على حكومتهم بانتهاز هذه الفرصة ودخول الحرب لاعطاء

الروس درسا قاسيا . إذ كانوا يعتقدون أن القوات البريطانية على حدود أفغانستان متفوقة عددا وعدة على القوات الروسية ، وأن أهل أفغانستان يؤيدون الانجليز قلبا وقالبا . وكان لورد دوفرين Dufferin السفير البريطانى فى الآستانة قد رقى نائبا للملكة في الهند . وكان هذا الحاكم العام الجديد للهند يشاطر العسكريين البريطانيين آراءهم فى وجوب ضرب الروس فورا .

ويلاحظ أن وزارة الأحرار البريطانية كانت تواجه فى ذلك الوقت موقفا عاصفا أمام البرلمان الانجليزى بسبب تدهور الموقف فى السودان على أثر مقتل الجنرال غوردون وسقوط الخرطوم فى أيدى أتباع المهدى . وكان بعض أعضاء السلك الدبلوماسى الأجنبى فى لندن فى ذلك الوقت يرون أن الحرب وشيكة الوقوع بين تلكما الدولتين العملاقتين . وكان من رأى الكونت كارولى Karoyli سفير الامبراطورية النمساوية المجرية فى لندن أن الوزارة البريطانية تجد فى دخول الحرب ضد الروسيا مخرجا لها من هذه الأزمة العارمة التى قد تعصف بها — وقد عصفت بها فعلا — لأن كل المشكلات السودانية وما يتمخض عنها تتوارى وتهون أمام صراع رهيب تخوضه بريطانيا ضد الروسيا إذ تنصرف كل الجهود نحو المجهود الحربى[1] . فكانت روسيا تريد أن تثأر لنفسها من بريطانيا ولم تكن تميل على الاطلاق لتيسير مهمة بريطانيا فى مصر وهكذا ألف بين فرنسا وروسيا شعور مشترك بالعداوة إزاء بريطانيا .

أما النمسا والمجر فعلى الرغم من أنه لم تكن لهذه الامبراطورية مصالح سياسية هامة فى مصر بل كانت مصالحها بها مالية تجارية إلا أنها كانت بحكم التحالف الثنائى الذى ارتبطت به مع ألمانيا منذ سنة ١٨٧٩ تؤيد برلين فيما يختص بالمسائل غير الأوربية وخاصة مسألة مصر . وكانت هذه الامبراطورية — كدولة دائنة — ممثلة فى صندوق الدين العمومى فى مصر وكانت بحكم هذه العضوية تشترك فى الاشراف على الشئون المالية فى مصر .

---

(١) انظر بخصوص هذا الموضوع .

Doc. Diplo. Fr. 1ère Série. t. V. Doc. no 618 pp. 641—643.

ومن الغريب أن تركيا انساقت بجهالة وقصر نظر وراء فرنسا والدول الأوربية الأخرى فأيدت تدويل القناة تحت ستار إنشاء الرقابة الدولية على القناة ، ظنا منها أن هذه الرقابة ستؤدى إلى إنهاء الاحتلال البريطانى لمصر . وتناست أن هذه الرقابة الدولية أمر شديد الخطورة على مصالح تركيا ومصر على السواء ، وأنها تتعارض تعارضا صارخا مع السيادة العثمانية على مصر ، وهى السيادة التى حرص المندوب التركى فى لجنة باريس على المطالبة بتأكيدها فى مواد المعاهدة المقترحة لقناة السويس . وكان هذا المندوب لا يطيق ذكر اسم الحكومة المصرية أو خديو مصر فى مناقشات اللجنة أو فى مواد المعاهدة ، بل أنه عارض فى أن يوقع مندوب مصر على مضابط الجلسات بحجة أن صوته استشارى فلا يحق له أن يقف على قدم المساواة مع أعضاء اللجنة الدولية الذين يبحثون أمرا يتصل بمرفق مصرى قام فى أرض مصرية بفضل الأموال المصرية والسواعد المصرية . لقد كان فى استطاعة الوفد التركى أن يستغل موقف الوفد البريطانى وينضم إليه فى معارضة قيام الرقابة الدولية ومن المؤكد أنه كان يجد فى الوفد البريطانى نعم النصير . وليس معنى هذا أنه كان على تركيا أن تقبل الأمر الواقع وهو الاحتلال البريطانى لمصر وترفض تدويل قناة السويس على أساس المفاضلة بين بقاء الاحتلال البريطانى الانفرادى وبين الاحتلال الجماعى فكلا النظامين شر مستطير ولون خطير من ألوان التدخل الأجنبى فى شئون مصر .

وهكذا أيدت تدويل القناة كتلة متراصة من الدول تتكون من فرنسا وألمانيا والروسيا والنمسا والمجر وتركيا وأسبانيا وهولندا وقفت كلها فى جانب بينما وقفت فى جانب آخر بريطانيا ومعها إيطاليا تعارضان التدويل .

أما مصر صاحبة القناة فكانت مسلوبة السلطة والارادة والكلمة فى لجنة باريس وصوتها صوت استشارى . وكان الوفد التركى ينوب عن مصر ضمناً باعتباره مندوب الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر . وكان تدويل القناة أمرا بالغ الخطورة على مستقبل مصر السياسى ووضعها الدولى لأنه كان يؤدى إلى إنشاء نفوذ دولى جماعى يتألف من تسع دول هى الموقعة على اتفاقية الآستانة أو على أحسن تقدير سبع دول هى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ . وكان من المحتمل جدا أن تتسع على مر الأيام اختصاصات لجنة الرقابة الدولية على

قناة السويس — على غرار ما حدث بالنسبة للجنة الدانوب الأوربية — وأن يستشرى نفوذها وينتهى بها الأمر إلى ممارسة السيادة الفعلية على قناة السويس ومنطقة القناة وتخومها والنقط العسكرية التى تسيطر على مداخلها بل ويمتد سلطانها إلى ترعة الماء العذب التى تخرج من القاهرة وتغذى منطقة القناة وتنتحل لنفسها أسبابا للتدخل استنادا إلى مواد وردت فى صلب المعاهدة[1] وإلى أن فى مقدمة واجبات لجنة الرقابة الدولية مراقبة تنفيذ أحكام المعاهدة .

تشكيل اللجنة الدولية واختصاصاتها الخطيرة :

جاء تشكيل اللجنة التى يعهد إليها الرقابة الدولية على قناة السويس متمشيا مع الأغراض التى توختها فرنسا ، ولهذا روعى تمثيل العناصر السياسية والعسكرية فى عضوية اللجنة . فنص على أن تضم اللجنة مندوبين عن الدول السبع الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ تعينهم حكومات دولهم خصيصا للقيام بهذه المهمة ، كما تضم قواد السفن الحربية التى تتبع نفس هذه الدول والتى أجاز لها المشروع الفرنسى أن ترابط كل منها بسفينتين عند مصبى القناة فى البحرين المتوسط والأحمر ، وتضم اللجنة أيضا مندوبا عن الحكومة العثمانية وآخر عن الحكومة المصرية .

أما اختصاصاتها فمتعددة ، كانت تشمل مهمة حماية القناة ، وملاحظة لوائح الملاحة والشرطة ، ومراقبة تطبيق نصوص المعاهدة المقترحة للقناة ضمانا لتنفيذها تنفيذا محايدا لصالح دول العالم قاطبة بدلا من تنفيذ أحكام المعاهدة على نحو يخدم مصالح دولة واحدة هى بريطانيا . ، والاتصال المباشر بالدول وإبلاغها بالاقتراحات التى ترى أنها مناسبة لضمان تنفيذها ، وإصدار الأوامر للسفن الحربية التابعة للدول

---

(١) جاء فى المادة الثانية لاتفاقية الآستانه المبرمة سنة ١٨٨٨ أن ترعة الماء العذب لا غنى عنها للقناة البحرية ، وسجلت التزامات الحكومة المصرية تجاه شركة قناة السويس فيما يختص بتلك الترعة طبقا لاتفاق سابق عقد بينهما فى ١٨ من مارس ١٨٦٣ . كما سجلت هذه المادة التزام الدول المتعاقدة بعدم المساس بأى شكل بسلامة تلك الترعة وفروعها التى لا يجوز أن تكون مهمتها محلا لأية محاولة لتعطيلها . فكل هذه النصوص تفتح آفاقا فسيحة للتدخل بمقولة مراقبة تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨

التى فى حالة حرب والتى تعتزم اجتياز القناة على أن يلتزم قواد هذه السفن بالأوامر التى تصدرها اليها لجنة الرقابة الدولية التزاما صارما دقيقا .

وقد أفردت الحكومة الفرنسية المادة الرابعة من مشروعها لتشكيل لجنة الرقابة الدولية وبيان اختصاصاتها . ومهدت لهذه الرقابة بجملة جاءت فى ثنايا المادة الثالثة ، كما خصصت الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة لاستكمال اختصاصات لجنة الرقابة . وسنبدأ ببحث المادة الثالثة باعتبارها المدخل لنظام الرقابة الدولية أو المادة التى تتضمن الركيزة العسكرية التى تمهد لقيام الرقابة الدولية ثم تسندها وتشد أزرها بعد إنشائها ، ثم نبحث بعد ذلك المادة الرابعة والفقرة الأخيرة من المادة الخامسة ونستعرض المناقشات والأسانيد التى أدلى بها المؤيدون والمعارضون لتدويل القناة . ولم تكن هذه الأسانيد فى الواقع وما لابسها من مناقشات عنيفة إلا مظهرا لهذا الصراع الذى انتقل إلى لجنة باريس واحتدم بين فرنسا وبين بريطانيا .

مرابطة السفن الحربية عند مدخل القناة :

تعتبر المادة الثالثة فى المشروع الفرنسى من المواد العسكرية ، وهى مادة ظاهرها الحرص على بقاء المجرى المائى لقناة السويس منطقة محرمة على أية سفينة حربية أن ترابط فيها ، وباطنها التمهيد لقيام الرقابة الدولية على القناة ، إذ أباحت أن ترابط كل دولة من الدول المتعاقدة بسفينتين عند مصبى القناة . وكان هذا الترخيص تمهيدا لاشتراك قواد هذه السفن الحربية فى لجنة الرقابة الدولية التى جاء بها منطوق المادة التالية وهى المادة الرابعة . كما أن هذه المرابطة لسفن حربية تنتمى إلى دول عديدة يترتب عليها من الناحية العملية نوع من الرقابة الدولية والضمان لتنفيذ أحكام المعاهدة المقترحة ، إذ أن فى مجرد وجود هذه السفن ما يحمل الغير على احترام سلامة القناة والالتزام بالقواعد الموضوعة لمرور السفن فيها[1] وأخيرا فان تحديد هذه المرابطة بسفينتين لكل دولة يضع قيدا على الحكومة البريطانية يمنعها من أن تحشد فى بور سعيد والسويس عددا كبيرا من وحدات أسطولها الحربى . . وقد كشف الوفد البريطانى فى لجنة باريس هذه المحاولة المستترة

---

(١) دكتور عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها . القاهرة ١٩٥٠ . ص١٣٨

للاعداد لانشاء الرقابة الدولية وعارض مرابطة سفن حربية أجنبية أمام موانى القناة وأبدى أسبابا قوية وطلب قصر هذا الحق على الحكومة المصرية .

ويلاحظ أن الوفد الايطالى الذى أيد الوفد البريطانى في معارضته لانشاء الرقابة الدولية خرج عن مألوف عادته فدافع بحرارة عن تقرير حق الدول فى المرابطة بسفنها عند مدخلى القناة . ولعل حلما جميلا كان يداعب خيال المندوبين الايطاليين كى يكون لايطاليا — أصغر الدول الكبرى وأضعفها وقتذاك — سفينتان حربيتان ترابطان عند مدخلى قناة السويس تشاهدهما السفن العابرة للقناة فى غدوها ورواحها . وقد تحمس المندوبان الايطاليان فى لجنة باريس لادراج المادة المقترحة فى صلب المعاهدة تحمسا فاق تحمس مندوبى فرنسا والدول الضالعة معها .

عرض كاميل باريز Camille Barrère رئيس اللجنة الفرعية المادة الثالثة من المشروع الفرنسى للبحث فى جلسة أول مايو ١٨٨٥ ، وهذا منطوقها .

« لا يبقى الأطراف السامون المتعاقدون أية سفينة حربية فى مياه القناة . ويجوز فقط أن يرابطوا فى مصباتها بسفن حربية خفيفة يجب ألا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة .

« ومن المفهوم كذلك أن هذا النص لا يعرقل مرور السفن الحربية ، وهو المرور الذى يتم ، شأن مرور كل السفن الأخرى ، طبقا للوائح المعمول بها بخصوص ملاحة القناة » .

"Les Hautes Parties Contractantes ne maintiendront dans les eaux du Canal aucun vaisseau de guerre. *Elles pourront seulement faire stationner aux embouchures des bâtiments légers sous pavillon de guerre dont le nombre ne devra pas excéder deux pour chaque Puissance*".

"Il est d'ailleurs entendu que cette desposition ne fera pas obstacle au transit des bâtiments de guerre, transit qui s'effectuera, comme celui de tous autres navires, conformément aux Règlements en vigueur pour la navigation du Canal".

وقد أوضح رئيس اللجنة الفرعية الضرورة التى أملت على الحكومة الفرنسية اقتراح هذه المادة ، فقال عنها إنها عنصر من عناصر الأمان لحرية القناة ، وضمان

للدول المتعاقدة وللدولة صاحبة الاقليم La Puissance Territoriale ، واقترح على اللجنة أن تستكمل هذه المادة باضافة فقرة إليها تنص على منع الدول المتحاربة من ممارسة حق مرابطة سفينتين من سفنها الحربية عند مدخلى القناة .

واعترض على هذه المادة سير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote المندوب الأول فى الوفد البريطانى على أساس أن مرابطة سفن حربية أجنبية عند مدخلى القناة أمر ينطوى على مساس بحقوق الدولة صاحبة الاقليم . ولجأ المندوب البريطانى إلى طريقته التقليدية فتمسح بمنشور لورد جرانفل الصادر فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وقال إن المواد التى تقوم لجنة باريس باعدادها وصياغتها يجب أن تكون متمشية مع هذا المنشور ، إذ أنه يستهدف وضع نظام لقناة السويس على أسس معينة ومحددة تحديدا واضحا ، وقرر أن المادة المقترحة تتعارض تعارضا جذريا مع البندين السادس والثامن من منشور لورد جرانفل ، فالبند السادس ينص صراحة على أن تتخذ مصر وقت الحرب سائر التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط التى توضع لمرور سفن الدول المتحاربة ، كما أن البند الثامن من نفس المنشور ينص على ألا تمس المعاهدة المقترحة حقوق الحكومة المصرية على إقليمها بحيث لا ينتقص شيء من هذه الحقوق إلا ما تنص عليه المعاهدة صراحة .

ومضى مندوب بريطانيا في معارضته فقال إن المادة المقترحة هى بمثابة تمهيد أو إعداد لقيام اللجنة الدولية التى نص المشروع الفرنسى على تشكيلها على غرار لجنة الدانوب بقصد حماية القناة ومراقبة تنفيذ المعاهدة المنشودة . وقد أجيزت مرابطة السفن الحربية عند مصاب نهر الدانوب لكى تقوم بتنفيذ الأوامر التى تصدر إليها من لجنة جالاتز Galatz[1] . ولكن شركة قناة السويس تقوم

---

[1] هى لجنة تشكلت تنفيذا لاتفاقية عقدت فى ٢ من نوفمبر ١٨٦٥ فى مدينة جالاتز وهى ميناء كبير على نهر الدانوب فى رومانيا . وقد شكلت لجنة جالاتز لتنظيم الملاحة فى نهر الدانوب . وقد خولت سلطات واسعة لمباشرة مهمتها فأصبحت لها شخصية متميزة ذات طابع دولى تتمتع بالحصانة ولا تستطيع دولة متحاربة أن تحد من نفوذ وسلطات هذه اللجنة ، فجميع موظفى اللجنة ومكاتبها والمهام التى تقوم بها على طول النهر بمنأى عن ساحة الحرب . وأصبحت وكأنها دولة ، فلها علمها الخاص بها ، ولها أن تباشر سلطات الشرطة فى مناطق النهر وتضع اللوائح وتفرض الجزاءات ، وتشرف على حركة الملاحة ، ولها ميزانية تتألف من حصيلة رسوم المرور وتنفق منها على أعمال الصيانة والتحسين .

انظر : دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ج ٣ . القاهرة : يوليو ١٩٥٧ ص ٥١٦

بنفس الدور المخول لهذه اللجنة . وشركة القناة ليست فى حاجة إلى مرابطة سفن حربية تابعة لدول أجنبية تتواجد عند مدخلى القناة .

وانتقل مندوب بريطانيا إلى أعمال الشرطة فى منطقة القناة فقال إنها واجب يقع على عاتق الدولة صاحبة الاقليم **La Puissance Territoriale** دون سواها من الدول . أما حماية القناة زمن الحرب فقال إن المادة المقترحة تحدد سفنا خفيفة صغيرة الحجم للمرابطة عند مدخلى القناة ولا تستطيع مثل هذه السفن أن تقوم بدور فعال فى هذا الشأن .

وأشار بطريق خفى إلى إرجاء البحث فى هذه المادة لأنها وثيقة الصلة بالمادة التالية وهى المادة الرابعة من المشروع الفرنسى والتى تنص على إنشاء لجنة دولية تتولى حماية القناة ومراقبة تنفيذ المعاهدة . وقال إن مبادرة الأعضاء فى ذلك الوقت إلى بحث المادة موضوع المناقشة إنما هو أمر سابق لأوانه لأنه إذا انتهت اللجنة إلى رأى سواء كان رأيا إيجابيا أو سلبيا فان هذا الرأى يؤثر بلا شك على وضع المادة التالية الخاصة بقيام الرقابة الدولية .

وتكلم سير ريفرز ولسن **Sir Rivers Wilson** المندوب الثانى فى الوفد البريطانى فقال إن تخويل السفن الحربية الأجنبية حق المرابطة عند مدخلى القناة يعتبر اعتداء على سلطة رجال الشرطة فى مصر . وإنه طبقا للبند السادس من منشور لورد جرانفل يكون لمصر وحدها دون سائر الدول حق مباشرة أعمال الشرطة فى القناة . وطالب بارجاء بحث هذه المادة حتى تنتهى اللجنة إلى رأى بخصوص إنشاء لجنة الرقابة الدولية التى نص عليها المشروع الفرنسى .

وقد رد كاميل بارير رئيس اللجنة الفرعية فقال إن هذه المادة أبعد ما تكون عن المساس بحقوق الدولة صاحبة الاقليم ، بل إنها على النقيض من ذلك تتيح لسلطان تركيا ولمصر ضمانا كلاهما محروم من التمتع به فى ذلك الوقت فيما يتعلق بقناة السويس ، لأن الدول تستطيع فى الحقيقة وواقع الأمر أن تحشد وأن تبقى عند مرفأ السويس وميناء بور سعيد أكبر عدد ممكن تراه مناسبا من وحدات الأساطيل الحربية . ويكون هذا الحشد وهذا التجمهر وهذه المرابطة إجراء لا تحرمه

أية معاهدة . أما المادة التى تقترحها الحكومة الفرنسية فتحد من تجمهر القوات البحرية الأجنبية وتحصر عددها فى نطاق معين . وبذلك تسهم هذه المادة فى إضفاء مزيد من الضمان لحرية المرور فى قناة السويس[1] ولن يكون فى استطاعة الدول مستقبلا أن تحشد عند مدخلى القناة فى البحرين المتوسط والأحمر أساطيل ذات حجم أكبر أو أصغر من الحجم والعدد المقررين لكل دولة من الدول المتعاقدة . ثم أضاف رئيس اللجنة إلى ذلك أن مجرد وجود سفن حربية عند مدخلى القناة يؤدى إلى منع أية محاولة تقوم بها دولة ما لتعطيل الملاحة فى القناة عشية أو غداة إعلان الحرب . وخرج من ذلك إلى أن المادة المقترحة تنطوى على ضمان بالغ الأهمية ضد كل اعتداء قد يقع على القناة ، كما أن هذه المادة ليست لها صلة بالمادة أو المواد التى تليها فى المشروع الفرنسى . . . .

وانضم مندبوا ألمانيا ، والنمسا والمجر ، والروسيا إلى رأى رئيس اللجنة . وقرر الأولان أن تلك المادة هى فى صالح الباب العالى لأنها تقيد ممارسة حق لا يزال إلى ذلك الوقت غير محدد . فليس هناك ما يحرم على أية دولة أجنبية أن ترسل عمارة بحرية بأكملها إلى مياه بور سعيد أو السويس وتتركها ترابط هناك إلى أجل غير مسمى . كما قرر هتروفو Hitrovo مندوب الروسيا أن الترخيص للسفن الحربية الأجنبية بالمرابطة عند مدخلى القناة ولو بصفة سفن متفرجة à titre de spectateurs فى نفسه ضمان أكيد لحرية الملاحة فى قناة السويس . وأضاف إلى ذلك أن بحث هذه المادة والانتهاء فيها إلى رأى لا يؤثر على المادة التالية وهى المادة الرابعة من المشروع الفرنسى والخاصة بانشاء لجنة دولية لحماية القناة

Le Président émet l'opinion que l'Article III, loin de porter atteinte aux droits (1) de la Puissance territoriale, donne, au contraire, au Sultan et à l'Egypte une garantie dont ils sont aujourd'hui totalement privés en ce qui touche le Canal. Les Puissances, en effet, peuvent réunir et maintenir, tant à Suez qu'à Port-Said, autant de bâtiments qu'elles le jugent à propos, et cette manière d'agir n'est en contradiction avec aucun Traité, L'Article proposé restreint cette faculté illimitée et, en la restreignant, il contribue à garantir la liberté du passage.

[1] انظر الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى محضر رقم ٩ جلسة أول مايو ١٨٨٥ ص ١٤٢ — ١٤٥ .

وقد ورد هذا النص فى ص ١٤٣ من مضبطة الجلسة المذكورة :

ومراقبة تنفيذ المعاهدة . وتعرض البارون دى هان **de Haan** مندوب النمسا والمجر لمسألة مرابطة السفن الحربية عند مصاب نهر الدانوب فقال إن هذه المرابطة لم تؤد إلى قيام أية صعوبة على الرغم من أنه لم تظهر إلى ذلك الوقت ضرورة ما للاستعانة بهذه السفن،ولكن مجرد مرابطتها عند مصاب نهر الدانوب قد أضفى ضمانا من الطراز الأول لحرية الملاحة فى هذا النهر وممارسة أعمال الشرطة فيه .

وعاد سير جوليان بونسفوت يرد على المؤيدين لادراج تلك المادة فى مشروع المعاهدة فقال إنه يعارض الرأى القائل بأن ترابط سفن حربية بصفة دائمة عند مدخلى القناة ، وإنه يذهب إلى أبعد من ذلك ، فيفضل أن تمنع منعا باتا حتى فى أوقات السلم مرابطة السفن الحربية التى تلقى مراسيها أمام موانى القناة وتهدد مداخلها ، لأن مثل هذه المرابطة تنطوى على تدخل فى شئون مصر الداخلية ، وقال إنه يرى الترخيص للسفن الحربية المصرية فقط بهذه المرابطة . ثم أشار المندوب البريطانى إلى ما أثاره البارون دى هان **de Haan** مندوب النمسا والمجر بخصوص نهر الطونة ، فقال إن مرابطة سفن حربية بصفة دائمة عند مصاب هذا النهر إنما هو تطبيق للمادة التاسعة عشرة من معاهدة باريس ١٨٥٦ ونعت المادة الثالثة التى وردت فى المشروع الفرنسى الخاص بقناة السويس بأنها صورة أخرى من تلك المادة ، وقال إن السفن الحربية التى يسمح لها بالمرابطة عند طرفى القناة إما أن تكون لها سلطة محددة مقررة تمارسها نيابة عن الدول المتعاقدة فيما يختص بأعمال الشرطة والمراقبة فى قناة السويس ، وفى هذه الحالة يعتبر اختصاصها اعتداء صارخا على حقوق الدولة صاحبة الاقليم ، وأمرا يتعارض مع البند السادس من منشور اورد جرانفل . وإما أن تكون هذه السفن مجردة من كل سلطة ، وفى هذه الحالة لا يكون هناك ما يبرر إدراجها فى المعاهدة وتنتفى علة وجودها **raison d'être** [1].

وطالب رسمان **Ressman** المندوب الأول فى الوفد الايطالى بضرورة إدراج المادة المقترحة فى صلب المعاهدة وقال إنه فى حالة عدم إقرارها تستطيع

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول وثيقة رقم ٧٧ من سير جوليان بونسفوت وسير ريفوز ولسن إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية مرسلة من باريس ومؤرخة فى ٣ من مايو ١٨٨٥

أية دولة أن تحشد عند موانى القناة أى عدد من السفن تمليه عليها مصالحها الخاصة . أما هذه المادة فتحدد عدد وقوة السفن التى يسمح لها بالمرابطة . والمادة بهذا التحديد تعطى ضمانا إضافيا لحرية المرور فى القناة . وأضاف إلى ذلك أن هذه المادة لاتلزم كل دولة من الدول المتعاقدة بأن ترسل سفينتين من سفنها الحربية لترابط عند مدخلى القناة ولكنها تجيز لها ذلك . فالمادة تقرر حقا اختياريا لتلك الدول ، إن شاءت مارسته ، وإن شاءت امتنعت عن مباشرته . واختتم كلمته قائلا إن إقرار هذه المادة لا يؤثر على وضع المادة التالية فى المشروع الفرنسى والخاصة بانشاء لجنة الرقابة الدولية .

وأعطيت الكلمة للأب أنطونى المندوب الثانى فى الوفد الايطالى فقال إن المادة المقترحة لا تنطوى على مساس بحقوق السيادة المقررة للباب العالى ، ولكنها على العكس من ذلك تحد من حق الدول فى إبقاء سفنها الحربية فى المياه الاقليمية الأجنبية . وقد وصف الفقيه الايطالى هذا الحق بأنه قد غدا حقا ثابتا مكتسبا لا يقبل نقاشا . ثم قال إذا أخذت اللجنة فى اعتبارها أن مبدأ الحصانة ينسحب على السفن الحربية فور وصولها إلى مياه تابعة لدولة أخرى وتخضع تشريعيا وقضائيا وإداريا لسلطتها مثل الموانى والثغور والفرض والمرافىء والخلجان والبحار الاقليمية ، فى هذه الحالة ستكون هناك سلطتان ذات سيادة وجها لوجه في صعيد واحد . وقد تغلق إحدى الحكومات موانيها فى وجه سفن حربية تابعة لدولة أجنبية وذلك منعا لحوادث خطيرة مهددة لها يحتمل وقوعها واستنادا إلى حقها فى الذود عن استقلالها والمحافظة على أمنها . وينطوى مثل هذا التصرف من جانب هذه الحكومة على إخلال بمبدأ « الاستخدام السلمى للمياه الاقليمية » وهو المبدأ الذى تأخذ به الدول قاطبة ، ولكن الدولة التى تأمر سفينة حربية أجنبية بالرحيل عن مياهها الاقليمية تتحمل المسئولية التى تنجم عن كل عمل ليس له طابع الدفاع عن أمن هذه الدولة وسلامتها واستقلالها .

واسترسل الأب أنطونى فناشد أعضاء اللجنة بأن يتمسكوا تمسكا تاما بحق الدول فى إرسال أى عدد من السفن الحربية إلى منطقة القناة ومرابطتها فى أى مكان يقع عليه اختيار الدول . وقال إنه حق عزيز للغاية جدير بأن تحرص عليه

الدول الأوربية وبخاصة فى بلد يوجد به قضاء قنصلى . وقال إن هذا الحق هو خير ضمان لاحترام السلطة الواسعة المخولة للقناصل فى البلاد الشرقية .

وقد أسرف هذا الفقيه الايطالى إسرافا بعيدا للغاية فى تأكيد آرائه التى بسطها لأعضاء اللجنة ، فمضى يقول إن السفن الحربية الأجنبية تملك فى الواقع وإلى ذلك الوقت حق المرابطة فى أية نقطة تحلو لها فى منطقة القناة . وإذا رأت اللجنة الفرعية تحديد هذا الحق بجعل مرابطة السفن الحربية مقصورة على مدخلى القناة فلا بد — عند وضع الصياغة النهائية لهذه المادة — من الاشارة إلى أى حد تخلت الدول بهذا التحديد عن حقها كى يبدو للعيان مدى التضحية التى فرضتها الدول على نفسها وعن طيب خاطر فى سبيل الصالح العام(1) .

---

(1) M. Pierantoni croit que, loin de porter atteinte aux droits souverains de la Sublime Porte, cet Article viendrait limiter au contraire le droit incontestablement acquis aux Etats de faire séjourner leurs bâtiments de guerre dans les eaux territoriales étrangères. Ce droit est certain, mais, par ce fait que le principe d'exterritorialité couvre les navires de guerre aussitôt leur arrivée dans les eaux juridictionnelles d'une Puissance étrangère (ports, rades, havres. et mers territoriales), deux souverainetés sont en présence. En prévision d'éventualités menacantes et par droit de conservation et d'indépendance, un Gouvernement peut être amené à défendre l'accès de ses ports aux bâtiments de guerre étrangers, s'il a des motifs sérieux ; en ce cas, l'usage pacifique des eaux territoriales, qui est la règle ordinaire, se trouve être interrompu, mais l'Etat qui somme un navire de guerre étranger de quitter ses eaux assume, dès lors, la responsabilité qui résulte de tout acte dont le caractère n'est pas défensif.

Le Délégué d'Italie attache une haute importance à ce que les Puissances ne renoncent pas, d'une manière trop étendue et pour n'importe quel nombre de navires, au droit d'envoyer et de faire séjourner des forces navales sur quelque point que ce soit. C'est un droit trop précieux, surtout dans les pays de juridiction Consulaire ; il constitue la meilleure garantie du respect de l'autorité très étendue qui est dévolue aux Consuls en Orient. Si, cependant, la Sous-Commission croit devoir limiter aux navires de guerre étrangers le droit qu'ils ont actuellement de stationner aux embouchures du Canal, il demande qu'il soit au moins fait mention, dans le texte de l'Article définitif, de la mesure dans laquelle les Puissances auront renoncé à ce droit, afin de faire valoir l'étendue du sacrifice qu'elles se seront imposé dans un intérêt général.

ورد هذا النص فى ص ١٤٥ من محضر الجلسة التى عقدتها اللجنة الفرعية بتاريخ أول مايو ١٨٨٥ والسابق الإشارة اليه .

وعلق كاميل باربر رئيس اللجنة الفرعية تعليقا جزئيا على كلمة الفقيه الايطالى فقال أنه يؤيد قلبا وقالبا الرأى الذى أبداه الأب أنطونى بخصوص الخطر الذى يكمن وراء تحديد حق مرابطة السفن الحربية فى موانى بلاد الشرق . وأضاف إلى ذلك أنه لا يتعرض بالبحث لموضوع تحديد هذا الحق إلا فيما يتعلق بمدخلى قناة السويس وذلك بالنسبة للطابع الدولى الذى تتسم به هذه القناة باعتبارها طريقا عالميا من الطراز الأول .

وصرح سير جوليان بونسفورت المندوب الأول فى الوفدالبريطانى بأنه على استعداد للموافقة على صياغة لا تجعل مرابطة السفن الحربية عند مدخلى القناة أمراً ملزما للدول المتعاقدة على أى نحو من الأنحاء .

ومما هو جدير بالذكر أن حسنى باشا مندوب تركيا وقف عند بحث تلك المادة موقفا سلبيا للغاية كان يدعو إلى الغرابة . فقد طلب إليه رئيس اللجنة فى مستهل الجلسة أن يدلى برأيه فى موضوع تلك المادة فأجاب بأنه لن يشترك فى المناقشة قبل أن يقف على رأى أعضاء اللجنة ، لأن المشروع الانجليزى لم يتعرض لموضوع تلك المادة ولا لموضوع المادة الرابعة التى وردت كذلك فى المشروع الفرنسى والخاصة بانشاء رقابة دولية على القناة . وقال إن هاتين المادتين جديرتان بكل اهتمام عميق من لدن أعضاء اللجنة . ولكن المندوب التركى التزم الصمت طوال هذه المناقشة .

أما جانسن Jansen مندوب هولندا فانه لم يأت بجديد إذ أدلى بأقوال معادة كما اتسم موقفه بالتردد وعدم الوضوح التام . قال أنه يؤيد الرأى الذى أبداه مندوب بريطانيا بوجوب تحريم مرابطة السفن الحربية فى مياه القناة حتى فى أوقات السلم . ثم عاد فقال وإذا رأت اللجنة أن ترابط سفن حربية فى بور سعيد والسويس فيجب أن يعين لكل دولة عدد معين من هذه السفن لا تتجاوزه .

المشروع الذى وضعته اللجنة الفرعية بجلسة اول مايو ١٨٨٥ :

واقترح رئيس اللجنة الفرعية الصياغة التالية :

« لا تبقى الدول السامية المتعاقدة أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة) .

« ويجوز فقط أن ترابط فى موانى مدخلها ، بور سعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة .

« وهذا الحق لا يجوز أن يمارسه المتحاربون » .

"Les Hautes Puissances Contractantes ne maintiendront dans les eaux du Canal (y compris le Lac Timsah et les Lacs Amers) aucun vaisseau de guerre.

"Dans les ports d'accès de Port-Saïd et de Suez, elles pourront seulement faire stationner des bâtiments de guerre, dont le nombre ne devra pas excéder deux pour chaque Puissance.

"Ce droit ne pourra être exercé par les belligérants"(1).

وقد وافق على هذه الصياغة مندوبو فرنسا والروسيا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا . أما مندوب تركيا فقال أنه إزاء موافقة الغالبية العظمى لأعضاء اللجنة على صياغة المادة فانه يقرها أيضا بشرط موافقة حكومته عليها .

المشروع البريطانى :

أعلن سير جوليان بونسفورت المندوب الأول فى الوفد البريطانى أنه يحتفظ بحق الرجوع إلى حكومته لاستطلاع رأيها فى المشروع الذى وضعته اللجنة الفرعية . وقال إنه يرى أنه ليست هناك حاجة لتأكيد حق مرابطة السفن الحربية عند طرفى القناة طالما كان هذا الحق قائما . وإن الحاجة تدعو فقط إلى النص صراحة على تحديد عدد السفن . ثم اقترح الصياغة المختصرة التالية :

« لا يجوز أن ترابط أية دولة فى موانى مدخليها ، بور سعيد والسويس ، بأكثر من سفينتين حربيتين فى وقت واحد » .

« وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون » .

"Dans les ports d'accès de Port-Saïd et de Suez, aucune Puissance ne pourra faire stationner à la fois plus de deux vaisseaux de guerre.

Ce droit ne pourra être exercé par les belligérants".

---

(١) ورد هذا النص فى ص ١٤٥ من محضر جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ أول مايو ١٨٨٥ والذى سبقت الإشارة اليه .

ولكن اللجنة لم تأخذ بالمشروع البريطانى وتمسكت بالمشروع الذى اقترحه رئيسها .

المشروع الذى انتهت اليه اللجنة الفرعية :

عادت اللجنة الفرعية فى آخر جلسة عقدتها بتاريخ ١٩ من مايو ١٨٨٥ ، وأثناء تلاوة مشروع المعاهدة للمرة الثانية فأدخلت تعديلين لفظيين على صياغة الفقرة الثانية : أضافت فى مستهلها كلمتى « ومع ذلك » وحذفت لفظة « فقط » وهكذا أصبحت الصياغة التى انتهت إليها لجنة باريس الفرعية على النحو التالى :

« لا تبقى الدول السامية المتعاقدة أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة) .

« ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط فى موانى مدخليها ، بور سعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة .

« وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون » .

"Les Hautes Puissances Contractantes ne maintiendront dans les eaux du Canal (y compris le Lac Timsah et les Lacs Amers) aucun vaisseau de guerre.

"Toutefois, dans les ports d'accès de Port-Saïd et de Suez, elles pourront faire stationner des bâtiments de guerre, dont le nombre ne devra pas excéder deux pour chaque Puissance.

"Ce droit ne pourra être exercé par les belligérants"(١).

وقد عرض موضوع هذه المادة على اللجنة العامة بجلسة ٨ من يونيو ١٨٨٥ وقال بيللو Billot رئيسها إن هذه المادة تستهل بعبارة « لا تبقى الدول السامية المتعاقدة . . . » واقترح حذف كلمتى « السامية » و « المتعاقدة » حتى يكون النص أكثر شمولا ، ويصبح المعنى المستفاد من صياغتها أن تنفيذ هذه المادة لا يكون

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى . رقم ١٧ محضر رقم ١٦ جلسة ١٩ من مايو ١٨٨٥ ص ص ٢١٩ – ٢٢٠

انظر ملحق المحضر رقم ١٦ ص ص ٢٢٠ – ٢٢٢

موضع اهتمام الدول المتعاقدة فحسب بل مثار اهتمام الحكومة المصرية وشركة القناة أيضا . وقد أقرت اللجنة هذا الاقتراح . كما وافقت على أن تستبدل بكلمة vaisseau التي وردت في الفقرة الخاصة بتحريم مرابطة السفن الحربية داخل مياه القناة لفظة أخرى هي Bâtiment . والكلمتان تتفقان في المعنى العام ولكنهما تختلفان من حيث دلالة كل منهما على حجم السفينة . فالكلمة الأولى vaisseau تشير إلى سفينة ذات حجم أكبر . أما الكلمة الأخرى فتدل على سفينة ذات حجم أصغر (١) .

وانتهت اللجنة العامة في نفس الجلسة إلى صياغة المادة بالصورة الآتية :

« لا تبقى الدول أية سفينة حربية داخل مياه القناة (بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة) .

« ومع ذلك ، يجوز لها أن ترابط في موانى مدخليها ، بور سعيد والسويس ، بسفن حربية يجب ألا يتجاوز عددها اثنتين لكل دولة .

---

(١) يقول في هذا الصدد الأستاذ الدكتور عبد الله رشوان في صفحة ٦٩ من مؤلفه الذي سبقت الاشارة اليه « وكذلك وضعت اللجنة كلمة مراكب bâtiments بالنسبة للعدد المسموح بمرابطته بموانى المدخلين ، بدل كلمة سفن vaisseaux حتى يكون مفهوما أن هذه المرابطة قاصرة على المراكب الخفيفة دون السفن الضخمة الخطرة » .

ولكن هذا التغيير اللفظي كان مقصورا على الفقرة الأولى الخاصة بتحريم مرابطة السفن الحربية داخل مياه القناة . أما الفقرة الثانية الخاصة بجواز مرابطة السفن الحربية في موانى مدخليها فلم يتناولها هذا التغيير اللفظي لسبب بسيط هو أن هذه الفقرة قد وردت فيها أصلا كلمة bâtiments وذلك سواء في المادة الثالثة من المشروع الفرنسي أو في المشروع الذي وضعته اللجنة الفرعية في جلسة أول مايو ١٨٨٥ أو في المشروع الذي انتهت اليه اللجنة الفرعية بجلسة ١٩ من مايو ١٨٨٥ . فلم تكن هناك حاجة لتغيير لفظي يطرأ على صياغة الفقرة الثانية .

والواقع أن التغيير اللفظي الذي تم بالنسبة للفقرة الأولى كان يستهدف إضفاء مزيد من الضمان بالنسبة لأمن القناة وسلامتها وحرية مرور السفن فيها لأنه إذا كانت لجنة باريس الدولية قد رأت تحريم مرابطة السفن الحربية ذات الحجم الصغير داخل مياه القناة بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة فان مثل هذا التحريم ينسحب من باب أولى على مرابطة السفن الحربية الخطرة الضخمة داخل قناة السويس لأن هذا النوع الأخير من السفن الحربية يشغل حيزا أكبر في مجرى القناة الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة الملاحة في القناة ، كما أن هذه السفن تشكل خطرا يفوق الخطر الذي ينجم من مرابطة السفن الحربية الصغيرة وهو أمر يؤدي إلى تهديد أمن القناة وسلامتها .

« وهذا الحق لا يجوز أن يباشره المتحاربون » .

"Les Puissances ne maintiendront dans les eaux du Canal (y compris le Lac Timsah et les Lacs Amers) aucun bâtiment de guerre.

"Toutefois, dans les ports d'accès de Port-Saïd et de Suez, elles pourront faire stationner des bâtiments de guerre, dont le nombre ne devra pas excéder deux pour chaque Puissance.

"Ce droit ne pourra être exercé par les belligérants"(١) .

***

ننتقل بعد ذلك إلى المادة الرابعة وإلى الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة ونطلق عليهما المشروع الفرنسي الأول تمييزا له عن المشروعات التى أخذت تترى سواء من جانب فرنسا أو إيطاليا أو بريطانيا أو تركيا .

المشروع الفرنسى الأول :

وفيما يلى نص المادة الرابعة من المشروع الفرنسى :

« يعهد بمهمة حماية القناة إلى لجنة تشكل من مندوبين عن الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، يساعدهم قواد السفن الحربية المرابطة والتى تتبع نفس هذه الدول ، وينضم إليهم مندوب عن الحكومة العثمانية ، ومندوب عن الحكومة المصرية ، وتتفق مع شركة السويس لضمان مراعاة لوائح الملاحة والشرطة ، وتراقب بصفة عامة تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، وتخطر الدول بالاقتراحات التى ترى أنها مناسبة لضمان تنفيذها » .

"Une Commission, composée de Délégués des Puissances Signataires de la Déclaration de Londres du 17 Mars 1885, assistés des Commandants des stationnaires de ces mêmes Puissances, auxquels se réuniront un Délégué du Gouvernement Ottoman et un Délégué du Gouvernement Egyptien, sera chargée du service de la protection du Canal ; elle s'entendra avec la Compagnie de Suez pour assurer l'observation des Règlements de navigation et de police ; elle surveillera d'une manière générale

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى رقم ١٩ بروتوكول رقم ٣ جلسة ٨ من يونيو ١٨٨٥ ص ص ٢٤٧ — ٢٥٧

l'application des clauses du présent Traité, et saisira les Puissances des propositions qu'elle jugera propres à en assurer l'exécution"(١).

وليس لهذه المادة نظير يقابلها فى المشروع البريطانى .

أما الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة فى المشروع الفرنسى فجاءت فى معرض ذكر القيود المفروضة على السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة أثناء مرورها فى قناة السويس إبان فترة الحرب . وجاءت صياغة هذه الفقرة على النحو الآتى :

« ويجب عليها (السفن الحربية التابعة للمتحاربين) فضلا عن ذلك أن تلتزم بكل الأوامر التى تصدرها اللجنة الدولية » .

"Ils (les bâtiments de guerre des belligérants) devront d'ailleurs se conformer à toutes les prescriptions édictées par la Commission Internationale"(٢).

وقد عرض كاميل بارير Camille Barrère رئيس اللجنة الفرعية بجلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ موضوع إنشاء الرقابة الدولية على قناة السويس . ولعل الحكومة الفرنسية قد شعرت سلفا بأن لجنة الرقابة الدولية بتشكيلها واختصاصاتها المقترحة تنطوى على مساس بحقوق السيادة التى يتمتع بها سلطان تركيا على مصر ، فأعلن رئيس اللجنة الفرعية أن حكومته ترى إدخال التعديلات الآتية على المادة الرابعة من مشروعها الذى قدمه الوفد الفرنسى فى جلسة الافتتاح للجنة باريس الدولية :

---

(١) الكتاب الازرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى ملحق رقم ١ للبروتوكول رقم ١

Projet de Traité relatif à la Liberté du passage par le Canal de Suez présenté à la Commission Internationale par MM. les Délégués de la France pp. 72 — 73.

(٢) عرضت المادة الخامسة من المشروع الفرنسى متضمنة هذه الفقرة على اللجنة الفرعية بجلسة ٢٤ من أبريل ١٨٨٥ . وقد وجد رئيس اللجنة الفرعية أن المشروع البريطانى قد أفرد ثلاثة مواد للقيود التى تلتزم بها السفن الحربية التابعة للدول التجارية أثناء عبورها القناة فتقدم بمشروع جديد قصد به إدماج هذه المواد الثلاث مع المادة الخامسة من المشروع الفرنسى . وفى المشروع الجديد لم يرد ذكر للفقرة الأخيرة التى وردت فى المادة الخامسة فسقطت هذه الفقرة سقوطا تلقائيا .

انظر :

الكتاب الازرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى رقم ٧ مضبطة رقم ٦ جلسة ٢٤ من ابريل ١٨٨٥ ص ص ١٢١ — ١٢٢

أولا : أن تكون رياسة اللجنة الدولية لمندوب تركيا بصفة دائمة .

ثانيا : أن يكون مندوب مصر فى اللجنة ذا صوت استشارى .

ثالثا : أن يستبعد من عضوية اللجنة القواد العسكريون البحريون للسفن الحربية التابعة للدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ والتى ترابط فى بور سعيد والسويس . وقال رئيس اللجنة تبريرا لهذا الاستبعاد أن اللجنة الفرعية سبق أن بحثت موضوع مرابطة السفن الحربية فى ميناء بور سعيد ومرفأ السويس ورأت تحديد عددها باثنتين لكل دولة وقررت أن يكون حق المرابطة اختياريا وليس ملزما لجميع الدول الموقعة على المعاهدة .

رابعا : أن ينص صراحة فى المادة الرابعة موضوع المناقشة على أن اختصاص اللجنة الدولية لايمس بأية حال من الأحوال حقوق السيادة التى يتمتع بها سلطان تركيا على مصر .

ويلاحظ أن فرنسا استهدفت من هذه التعديلات استرضاء تركيا واستمالتها إلى الوقوف بجانبها وهى على أبواب معركة دبلوماسية عنيفة تخوضها ضد انجلترا بخصوص إنشاء لجنة الرقابة الدولية ، كما يلاحظ أن التعديل الثانى جاء على حساب مصر إذ جعل صوت مندوبها فى اللجنة استشاريا ، وكانت فرنسا تعلم جيدا من سير المناقشات فى اللجنة الفرعية أن مثل هذا القيد يرضى غرور تركيا التى عارضت فى أول الأمر فى اشتراك مصر فى عضوية لجنة باريس . كما أن حرمان مصر من التصويت ينطوى على حرمان آخر لانجلترا لأنه كان من المتوقع أن يقف مندوب مصر فى لجنة الراقابة الدولية إلى جانب انجلترا بسبب هيمنة الأخيرة هيمنة تامة على الحكومة المصرية فى ذلك الوقت .

المشروع الفرنسى الثانى :

وعلى ضوء التعديلات التى أعلنها كاميل باريز فى مستهل الجلسة تقدم بالصياغة المعدلة للمادة الرابعة وكانت على النحو الآتى :

« تجتمع برياسة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثلى الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ وينضم إليهم مندوب عن

الحكومة المصرية يكون صوته استشاريا .ولكى تدبر مهمة حماية القناة تتفق اللجنة مع شركة السويس لضمان مراعاة لوائح الملاحة والشرطة المعمول بها . وتراقب ، فى نطاق اختصاصاتها ، تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، وتحيط الدول علما بالإجراءات التى تراها مناسبة لضمان تنفيذها .

« ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقا حقوق السيادة التى لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان » .

"Une Commission, composée des Représentants des Puissances Signataires de la Déclaration de Londres du 17 Mars, 1885, et auxquels sera adjoint un Délégué du Gouvernement Egyptien, avec voix consultative, siégera sous la présidence d'un Délégué spécial de la Turquie. Afin de pourvoir au service de la protection du Canal, elle s'entendra avec la Compagnie de Suez pour assurer l'observation des règlements de navigation et de police en vigueur ; elle surveillera, dans la limite de ses attributions, l'application des clauses du présent Traité et saisira les Puissances des mesures qu'elle jugera propres à en assurer l'cxécution.

"Il est entendu que le fonctionnement de la dite Commission ne pourra porter aucune atteinte aux droits souverains de Sa Majesté Impériale le Sultan"(١).

***

الصراع السياسى حول الرقابة الدولية :

وفى نفس الجلسة بسط كاميل بارير مندوب فرنسا ورئيس اللجنة الفرعية البواعث التى حدت بحكومة الجمهورية الفرنسية إلى المطالبة بانشاء لجنة الرقابة الدولية،فقال إن لجنة باريس الفرعية قد فرغت إلى ذلك الوقت من إعداد وصياغة

---

(١) الكتاب الازرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى رقم ١٢ محضر رقم ١١ جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ ص ص ١٥٨ — ١٦٨

وقد ورد هذا النص فى ص ١٥٩ من محضر هذه الجلسة .

وانظر أيضا الجزء الأول من هذا الكتاب الأزرق .

وثيقة رقم ٨٢ مرفق رقم ١ من السير جوليان بونسفوت وشير ريفرز ولسن إلى لورد جرانفل ومؤرخة فى ٦ من مايو ١٨٨٥

تسع مواد تمثل الشطر الأكبر من المعاهدة المقترحة . وهذه المواد تتضمن المبادىء التى تكفل إلى الأبد حرية استخدام قناة السويس لجميع السفن التجارية والحربية فى وقت السلم وزمن الحرب على السواء ، كما تشمل هذه المواد النظام الذى ينبثق من تلك المبادىء ، ولكن اللجنة الفرعية سوف يكون عملها عديم الجدوى بل سيظهر عقم عملها وجدبه وقصوره إذا هى قنعت باعلان المبادىء الخاصة بحرية المرور فى القناة دون أن تهتم بتعيين وسائل تنفيذ هذه المبادىء . وذهب رئيس اللجنة الفرعية إلى أن هذا هو الهدف الوحيد الذى ترمى إليه الحكومة الفرنسية من إنشاء اللجنة الدولية لقناة السويس .

ومضى كاميل بارير يقول إن هذا الاقتراح الفرنسى لا يدخل فى نطاق الاحتياجات التى أشار اليها منشور لورد جرانفل فحسب ، بل إنه يسد النقص الوارد فى بعض بنود هذا المنشور ، فالمنشور ينص على ضرورة تنفيذ الشروط المفروضة على السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة أثناء مرورها فى القناة . ولكن تنفيذ المعاهدة يجب ألا يكون مقصورا على وقت الحرب فقط بل يجب أن تكون أحكام المعاهدة موضع الاحترام فى زمن الحرب ووقت السلم على السواء . واسترسل فقال إن حكومة الجمهورية الفرنسية ترى أن واجب تنفيذ المعاهدة إنما يقع على عاتق مصر بصفتها السلطة الاقليمية l'autorité territoriale كما يشير إلى ذلك منشور لورد جرانفل . ولكن حكومة الجمهورية الفرنسية ترى أيضا وفى نفس الوقت ضرورة وضع قيود معينة على هذه السلطة الأقليمية فتترك للدول الكبرى الموقعة على المعاهدة واجب المراقبة العليا على هذا الواجب الذى نيط بالحكومة المصرية . فعلى مصر يقع واجب هو تنفيذ المعاهدة ، وعلى الدول الكبرى يقع واجب آخر هو مراقبة تنفيذ المعاهدة . ومن شأن هذه المراقبة الدولية أنها تضفى ضمانات متبادلة لكل الدول وتهيىء للحكومة المصرية سلطة لا غناء عنها تساعدها على القيام بعبء تنفيذ المعاهدة . وأن الدولة صاحبة الاقليم La Puissance Territoriale وهى دولة واحدة لا تستطيع أن تمسك بيديها زمام مصير تجارة العالم التى تمر فى القناة ولا تستطيع أن تعهد إلى مصر بعبء تنفيذ المعاهدة دون أخذ الحيطة اللازمة .

ومضى كاميل بارير يقول إن هناك فرقا جوهريا بين تنفيذ المعاهدة وبين مراقبة هذا التنفيذ . وتعتقد الحكومة الفرنسية أنها إذا تركت إجراءات تنفيذ المعاهدة للسلطة الاقليمية l'autorité territoriale ولشركة قناة السويس فان المراقبة على التنفيذ يجب أن يباشرها ممثلو الدول بالاتفاق مع الدولة صاحبة السيادة على مصر وهى تركيا La Puissance Souveraine .

وقال بارير إن الحكومة الفرنسية لم تأت بجديد حين طالبت بانشاء لجنة دولية تقوم بمراقبة تنفيذ المعاهدة . فهى تستند فى هذه المطالبة إلى السوابق الدبلوماسية وأشار إلى نهرى الدانوب وبروث Pruth[1]. ولكنه اختص نهر الدانوب بحديثه واهتمامه . فقال إن المصالح الدولية فى حالة نهر الدانوب أقل أهمية وأقل تعرضا للخطر من المصالح التى تعتمد على حرية استخدام قناة السويس . ومع ذلك فقد رأت الدول أنه لا مناص من وضع نهر الدانوب تحت مراقبة دولية يقوم بها مندوبون خاصون عن الدول ، وعلى هذا الأساس تشكلت لجنة الدانوب الأوربية La Commission Europeenne du Danuhe وقد غدا الاختصاصها متشعبا : فهى تراقب تنفيذ الاجراءات الدبلوماسية التى وضعت النظام الخاص لهذا النهر الكبير ، وهى تنفذ عن طريق وكلائها ومن ميزانيتها الخاصة جميع القرارات التى ترى أنها تتمشى مع روح اختصاصها وسلطاتها ، وبمضى الأيام اتسعت سلطات لجنة الدانوب الدولية حتى بلغت حدا أصبحت فيه هذه اللجنة تمارس فى الواقع سلطة ذات سيادة على هذا النهر الكبير .

وحاول رئيس اللجنة الفرعية أن يصور الحكومة الفرنسية فى صورة الحكومة المعتدلة بل المتواضعة فى مطالبها ، فقال إنها لم ترض — فيما يتعلق بقناة السويس — أن تذهب إلى هذا المدى البعيد فتطالب بتطبيق نظام لجنة الدانوب بحذافيره على قناة السويس ، وذلك لسببين هما : إن حكومة باريس تحترم مركز الباب العالى على أساس أن مصر ولاية عثمانية ، وهذه محاولة دبلوماسية ماكرة من فرنسا لضرب بريطانيا والتنديد بالاحتلال البريطانى لمصر من ناحية ، والتقرب لتركيا

(١) نهر بروث هو فرع من نهر الدانوب .

من ناحية أخرى . أما السبب الثانى فهو مراعاة المركز الاستثنائى الذى تتمتع به الشركة العالمية لقناة السويس . ولذلك فالحكومة الفرنسية تكتفى باقتراح تكوين لجنة تتألف من ممثلى الدول ويكون اختصاصها هو مراقبة وضمان تنفيذ المعاهدة .

واختتم كاميل بارير كلمته قائلا إنه إذا كانت الدول الواقعة على نهر الدانوب والدول الكبرى غير الواقعة على هذا النهر ، إذا كانت هذه وتلك ، قد قررت لنفسها ضمانات فيما يختص بحرية إستخدام نهر الدانوب مع أن مصالحها فى هذا النهر أقل بكثير من مصالحها فى قناة السويس ، فليس من المعقول إطلاقا ألا تطالب الدول الكبرى لنفسها بشطر من هذه الضمانات يطبق على قناة السويس . وأبدى رجاءه فى أن يظفر الاقتراح الفرنسى بموافقة أعضاء اللجنة الفرعية .

وفى الحال أعلن دى ديرنتهول de Derenthall مندوب ألمانيا موافقته على إنشاء لجنة الرقابة الدولية ، من حيث المبدأ ، وتبعه فى ذلك البارون دى هان de Haan مندوب النمسا والمجر ، ثم هتروفو Hitrovo مندوب الروسيا [1] .

مندوب النمسا والمجر يؤيد اقتراح انشاء اللجنة الدولية :

وكان البارون دى هان de Haan مندوب النمسا والمجر أول المتكلمين تأييدا لانشاء رقابة دولية على قناة السويس ، فقال إنه يرى أن يسترشد الأعضاء بالنظام المقرر للجنة الأوربية لنهر الدانوب وأن يتخذوا منه نموذجا يحتذى إلى حد معين للجنة الراقبة الدولية المقترحة لقناة السويس . فهذه القناة تقع فى إقليم يخضع لسيادة دولة واحدة ولكن تشارك فيه المصالح التجارية للدول العظمى . إن لجنة الدانوب تتكون من أعضاء يمثلون الدول الواقعة على هذا النهر ومن أعضاء يمثلون الدول الكبرى الأخرى غير الواقعة عليه . وقد أدت لجنة الدانوب عملها على خير وجه مرض ، وقياسا على هذه السابقة فان إنشاء لجنة دولية على غرارها لقناة السويس

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الارل .
وثيقة رقم ٨٠ عبارة عن برقية مؤرخة فى ٦ من مايو ١٨٨٥ أرسلها سير جوليان بونسفوت وسير ريفرز ولسن إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية .
وانظر أيضا محضر جلسة اللجنة الفرعية فى ٦ من مايو ١٨٨٥ والسابق الإشارة إليه .

يكون أمرا طبيعيا ومنطقيا وسليما وذلك بالنسبة للمصالح التجارية العالمية التى تعتمد على كفالة حرية المرور فى قناة السويس فى جميع الأوقات .

ثم عرج على موضوع لجنة الدانوب فقال إن مصاب هذا النهر كانت منذ ثلاثين سنة خلت فى حالة يرثى لها . وكان مجرى النهر فى معظم أجزائه يتعرض للكثير من أسباب الاطماء والترسيب المستمرين ، ولذلك كان فى خلال غالبية شهور السنة مليئا بالطمى مفعما بالرواسب بحيث كان يتعذر مرور القوارب الصغيرة اللهم إلا فى فترات قصيرة على مدار السنة ، ولم تكن هناك آلات خاصة لتطهير النهر ، كما لم تكن هناك لوائح تنظم شئون الملاحة فى نهر الدانوب ، ولم تقم على ضفافه هيئات فنية تسهر على مراقبة الملاحة وتيسير سبلها ، ومن هنا نبتت فكرة تعاون الدول الكبرى على تحقيق الأغراض العامة المشتركة ، وأنشئت على أثر ذلك لجنة دولية هى لجنة الدانوب الأوربية . وكان من اختصاصاتها تنفيذ الأعمال الضرورية لتطهير مجرى النهر فيما وراء إيزاكتشا **Isaktscha** وتطهير مصاب النهر فى البحر الأسود وكذلك تطهير أجزاء البحر الأسود المجاورة لهذه المصاب من رمال البحر وغيرها من العوائق الأخرى التى كانت تعوق الملاحة فى هذه الأجزاء . وقد خولت اللجنة الحق فى فرض رسوم مناسبة على السفن من أجل تغطية مصاريف عمليات التطهير ونفقات المؤسسات التى تسهر على ضمان الملاحة وتيسير سبلها فى مصاب النهر . وفى معاهدة أبرمت فى ١٩ من يونيو ١٨٥٧ أعيدت مصاب نهر الدانوب إلى وضعها السابق فوضعت تحت السيادة المباشرة للباب العالى ، واستطاعت لجنة الدانوب الأوربية أن تؤدى عملها على خير وجه تحت رعاية سلطان تركيا .

ومضى مندوب النمسا والمجر فقال إنه يطول به الحديث إذا عدد الخدمات التى أسدتها لجنة الدانوب الأوربية للنهوض بنظام الملاحة النهرية فى الدانوب ، ولكن حسبه أن يذكر أنه تقديرا لهذه الخدمات فان أجل هذه اللجنة الذى كان محددا له من قبل سنتين فقط قد تقرر مده إلى سنة ١٩٠٤ وإلى ما بعد هذا التاريخ وذلك بمقتضى معاهدات رسمية ، وأن لوائح اللجنة ونظمها قد اكتسبت من الحصانة والقوة والشمول والالزام بحيث تأيدت فى معاهدات صدقت عليها الدول . وقال إن

مؤتمر برلين الذى عقد فى سنة ١٨٧٨ قد تعرض تعرضا مباشرا للجنة الدانوب فقرر فى المادة الثالثة والخمسين من المعاهدة التى أسفر عنها هذا المؤتمر أن لجنة الدانوب تباشر سلطاتها منذ ذلك الوقت مستقلة تمام الاستقلال عن السلطات المحلية . وكانت رومانيا ممثلة وقتئذ فى لجنة الدانوب . وقال أيضا إنه جدير بالذكر أن جميع الأعمال التى قامت بها لجنة الدانوب قد نفذتها ورياسة اللجنة معقودة على الدوام لمندوب تركيا وفى ظل اتفاق سابق عقدته اللجنة مع السلطات المحلية بخصوص تنفيذ لوائح الملاحة والشرطة بحيث أن موظفى لجنة الدانوب ولو أنهم يخضعون لسلطتها وإدارتها إلا أنهم احتفظوا بصفتهم كمستخدمين تابعين للباب العالى، وكانوا فضلا عن ذلك يتقاضون منه مرتباتهم .

ثم انتقل البارون دى هان إلى موضوع إدارة قناة السويس فقال إنه يجد نفسه تجاه شركة أسهم une Société par actions ، أنشأها رجل واحد ، وقد نجحت هذه الشركة ، وهى تحت إدارة هذا الرجل ، فى تنفيذ أكبر مشروع شاهده القرن التاسع عشر وفى تحقيق أعظم عمل أسدى أجل خدمة للتجارة العالمية . ولكن مهمة الشركة العالمية لقناة السويس ليست مقصورة على الادارة الفنية فى القناة . فقد أعلنت هذه الشركة حيدة القناة بموافقة السلطان صاحب السيادة ، وقامت الشركة بوضع لوائح الملاحة والشرطة وتقوم بتنفيذها فى موانى القناة بمساعدة السلطات المحلية .

واسترسل البارون دى هان فقال إن الأجانب فى مصر يتمتعون بنظام الامتيازات الأجنبية ، وهو نظام يعفيهم من الخضوع للقضاء الاقليمى والتشريع الاقليمى والأوامر التنفيذية التى تصدرها السلطات الاقليمية ، وعلى ذلك فمن المشكوك فيه أن تملك الحكومة المصرية حق وضع لوائح الملاحة والشرطة للسفن الأجنبية أو تملك حق تنفيذها على هذه السفن على الرغم من أنه لم تقع إلى ذلك الوقت أحداث تدعو إلى الشكوى إلا فى أثناء العمليات الحربية التى وقعت فى سنة ١٨٨٢ ، إذ وجدت شركة القناة نفسها عاجزة عن المحافظة على حيدة القناة التى كان قد نص عليها عقد الامتياز الذى أصدره والى مصر وصدق عليه فيما بعد سلطان تركيا . وقد وجدت شركة القناة أنه لا حول لها ولا قوة أمام الاحتلال

البريطانى وأمام الثورة العرابية المصرية . وفى خلال هذه الأزمة لم تجد الشركة وسيلة لانقاذ القناة سوى إجراء مفاوضات بين الفريقين المتحاربين . وإلى هذا الخطر أشار لورد جرانفل فى منشوره المؤرخ فى الثالث من يناير ١٨٨٣ إذ قال « كان من إحدى نتائج الأحداث القريبة أن اتجه اهتمام خاص إلى قناة السويس : أولا بسبب الخطر الذى كان مهددا لها خلال النجاح القصير الأمد الذى ظفرت به الثورة ، وثانيا كنتيجة لاحتلال القوات البريطانية للقناة باسم الخديو ، واستخدام هذه القوات للقناة كقاعدة للعمليات التى اتخذت نيابة عن سموه وتأييدا لسلطته ، وثالثا بسبب الموقف الذى اتخذته إدارة شركة قناة السويس وضباطها فى فترة حرجة أثناء الحملة [1] » .

وعلق البارون دى هان على هذه العبارات التى وردت فى منشور لورد جرانفل قائلا إن الحكومة البريطانية لم توضح الوسائل الكفيلة بمنع تكرار وقوع مثل هذا الخطر ، فهى لم تتعرض لهذه الوسائل سواء فى منشور لورد جرانفل أو فى المشروع الانجليزى الذى قدمه وفدها إلى لجنة باريس فى جلستها الافتتاحية بتاريخ ٣٠ من مارس ١٨٨٥ .

وأبرز البارون دى هان الفارق بين موقف بريطانيا وبين موقف فرنسا ، فقال إن هذا الفارق واضح ، فانجلترا لا تطلب سوى أن توقع الدول معاهدة تنص على حيدة المرور فى القناة وأن تترك لخديو مصر مهمة تنفيذ المعاهدة واللوائح الخاصة بها . أما فرنسا فهى على عكس بريطانيا تماما : ترى أنه لا يمكن ضمان تنفيذ المعاهدة إلا بانشاء هيئة دولية ، وإن تطبيق هذه الفكرة ليس بالأمر الجديد . ولما كانت حركة المرور فى قناة السويس قد زادت زيادة عظيمة ومطردة فإن جميع الدول التى تمتلك أساطيل تجارية تسعى لحماية مصالحها عن طريق تفاهم مشترك فيما بينها ، ولم تكف انجلترا عن المناداة بالطابع الدولى لقناة السويس . وقد صدر قرار يحمل

---

(١) إن النص الذى تلاه البارون دى هان وورد فى محضر الجلسة يختلف اختلافا لفظيا لا يخل بالمعنى عن النص الرسمى لمنشور لورد جرانفل كما نشر فى الكتاب الأزرق . وقد آثرنا أن نترجم عن النص الرسمى للمنشور والذى نشرته الحكومة البريطانية فى وثائقها . انظر :
الكتاب الازرق مصر رقم ١٠ لسنة ١٨٨٥ وثيقة رقم ١

نفس هذا المعنى الدولى من الرابطة الدولية للسلام La Ligue Internationale de la Paix أثناء مؤتمرها الذى عقدته فى مدينة جنيف فى سبتمبر ١٨٨٢ ، كما صدر عن هذه الرابطة فى نفس اجتماعها قرار خطير كان مما جاء فيه « تعد حيدة القناة ناقصة غير كاملة إذا كانت الصعوبات التى تنشأ عن تنفيذ المعاهدات التى تقرر هذه الحيدة تعالج بطرق أخرى غير طريقة «الالتجاء إلى نظام تحكيم تكفله قوة دولية » .

La neutralité du Canal serait incomplète si les difficultés auxquelles pourront donner lieu les actes qui l'établiront pouvaient être vidées par d'autres voies que celle de "l'arbitrage sanctionné par une force internationale" (1).

وقال مندوب النمسا والمجر مذكرا أعضاء اللجنة إن بريطانيا كانت من بين الدول التى أيدت إنشاء لجنة الدانوب الأوربية ووافقت على امتداد أجلها . وتساءل لماذا لا يقام على ضفاف قناة السويس نظام شبيه بالنظام الذى أقيم على ضفاف نهر الدانوب واعتبر نظاما قانونيا لا شائبة فيه ولا مأخذ عليه ؟ وتساءل لماذا يعتبر ما هو قانونى على ضفاف نهر الدانوب غير قانونى على ضفاف قناة السويس ؟ وأعلن أنه من المصادفات العجيبة أن الدولة صاحبة الاقليم La Puissance Territoriale عند مصاب نهر الدانوب قد ظلت هى نفس الدولة صاحبة الاقليم عند قناة السويس (٢). ويجب أن نوجه سؤالا إلى هذه الدولة : هل هى شعرت بأسف أو ندم فى يوم ما لأنها وافقت على إنشاء لجنة الدانوب الأوربية وأقرت التوسع فى اختصاصاتها وزيادة سلطاتها ؟

---

(١) ورد هذا النص فى ص ١٦١ من محضر جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ٦ من مايو ١٨٨٥ والذى سبقت الإشارة إليه .

(٢) يلاحظ أن البارون دى هان استخدم عبارة «الدولة صاحبة الاقليم La Puissance Territoriale» وهو يقصد بها تركيا . وهذا مثل للخلط الذى كان يقع فيه بعض أعضاء اللجنة ، وكان بعض أعضاء اللجنة يقصدون بهذه العبارة مصر ويستخدمون فى الاشارة إلى تركيا عبارة الدولة صاحبة السيادة La Puissance Souveraine ولعل المعنى الصحيح الذى كان يقصده مندوب النمسا والمجر هو : إن الدولة صاحبة السيادة على مصاب نهر الدانوب هى نفسها الدولة صاحبة السيادة على القناة .

وأعلن البارون دى هان أن الأمر المعروض هو إقرار اقتراح إنشاء لجنة دولية ثانية ، فليس مطلوبا من السلطة الاقليمية l'autorité territoriale أن تعطى امتيازات أو تقدم أموالا أوتمنح أراضى ،ولكن الامتياز الوحيد المطلوب منها هو الاذن فى قيام نوع من الرقابة الدولية على قناة السويس . ومن المعلوم أن رياسة اللجنة ستكون معقودة للباب العالى على غرار ما هو مقرر بالنسبة للجنة الدانوب ، وأن الدول يجب أن تتفق مع الحكومة المصرية لتنظيم العمل الذى سوف تباشره اللجنة .

وقال إن مزايا إنشاء رقابة دولية على قناة السويس واضحة للعيان : فقد وضع مندوبو الدول المبادىء التى تكفل حرية استخدام قناة السويس فى جميع الأوقات لكل السفن التجارية والحربية . وسيكون من نتائج قيام الرقابة الدولية ضمان تنفيذ النظام الموضوع لتحقيق هذه المبادىء،وذلك عن طريق تدخل منتظم دائم من جانب الدول الموقعة على المعاهدة ، كما أن الطابع الدولى لقناة السويس سوف ترسى قواعده على أسس ثابتة إرساء سرمديا حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

وتابع مندوب النمسا والمجر حديثه قائلا إن منشور لورد جرانفل يهدف إلى منع وقوع أعمال حربية فى برزخ السويس . ويمكن تحقيق هذا الهدف بطريقة أفضل عن طريق مجموعة الدول الأوربية الموقعة على المعاهدة أكثر من طريق العمل الانفرادى الذى يقوم به خديو مصر أو دولة أخرى . وفى الواقع إذا تعرضت حيدة القناة لأى اعتداء عليها فسوف تكون هناك هيئة محايدة وفى مركز يسمح لها بأن تدرس الحالة وتصدر فيها رأيها .

ثم اختتم البارون دى هان مندوب النمسا والمجر كلمته الضافية بأن اقترح — بالاضافة إلى ما نصت عليه المادة الرابعة من المشروع الفرنسى — إنشاء هيئة تفتيش بحرى فى القناة بالاتفاق مع السلطات الاقليمية . وقال إن إنشاء هيئة التفتيش البحرى أمر يتمشى مع مصالح الحكومة المصرية وشركة القناة .

وقد استفسر رسمان Ressman المندوب الأول فى الوفد الإيطالى

عن ماهية هذا الاقتراح ، وهل يقصد منه تقديم اقتراح رسمي مستقل قائم بذاته ينص على إنشاء هيئة تفتيش بحرى فى قناة السويس ؟ فأجاب البارون دى هان بأنه فى ذكر هذا الاقتراح كان يعبر عن رأيه ، وأن هذا الرأى لا ينطوى على اقتراح رسمى .

مندوب الروسيا يؤيد الرقابة الدولية :

وأعطيت الكلمة لمندوب الروسيا وهو هتروفو Hitrovo فأيد الحجج التى جاءت على لسان مندوب النمسا والمجر وقال إن المادة الرابعة من المشروع الفرنسى تتمشى مع تصريح لندن ومع الهدف الذى من أجله اجتمعت لجنة باريس . وإن ما تبتغيه هذه اللجنة هو إرساء نظام ثابت معين محدد ليستقر أمدا طويلا . ولا بد من إنشاء سلطة تنفيذية تساعد السلطة الاقليمية في عملها . وليس فى هذا الأمر ما يتعارض مع نصوص منشور لورد جرانفل وهو منشور لا يستطيع أن يتعرض لكل التفاصيل .

ومضى مندوب الروسيا يقول إنه يلاحظ بارتياح تام أن إقرار المادة الرابعة من المشروع الفرنسى لا ينطوى على أى مساس بحقوق السيادة التى يتمتع بها سلطان تركيا طالما أن اللجنة الدولية الدائمة لقناة السويس ستكون مهمتها معاونة الحكومة المصرية فى تنفيذ نصوص المعاهدة وأن رياسة اللجنة ستكون دائما لمندوب يعينه الباب العالى لهذا الغرض . ثم أشار إلى أن فرديناند دى لسبس — حين طلبت إليه اللجنة الفرعية الحضور أمامها لاستشارته فى موضوع ترعة الماء العذب — قد صرح بأن على الشركة ، وهى فى صدد تنفيذ اللوائح ، أن تلجأ وقت الحاجة إلى الشرطة المصرية ، ولكن لم يحدث قط إلى ذلك الوقت أن سلكت الشركة هذا السبيل . وقال مندوب الروسيا إن الواقع على خلاف ذلك لأنه إذا نشأت صعوبة فان الشركة لا تستطيع فى الحقيقة أن تعتمد على الشرطة المصرية ولكنها تعتمد على النفوذ الأدبى الخاص بالشركة ، فتتصل اتصالا مباشرا بأصحاب السفن وشركات الملاحة وتناشدهم احترام اللوائح . وذهب مندوب الروسيا إلى أن مثل هذا النفوذ الأدبى لا يمكن أن يظل كافيا فى جميع الأحوال ، وبخاصة إزاء الأساطيل الحربية .

وخلص من ذلك إلى ضرورة وجود سلطة دائمة فى منطقة القناة يرجع إليها فى الحال .

وقد تعرض مندوب الروسيا فى كلمته لنقطتين توضحان نظرة أوربا إلى مصر وحكومة مصر فى ذلك الوقت . وهى نظرة تقوم على الاستعلاء وعلى افتراض أن لأوربا سيطرة سياسية وعسكرية واقتصادية بل وأدبية أيضا على الشعوب الشرقية بلا منازع . فقد قال إن حق التدخل مقرر على وجه الاختصاص للشرطة المصرية . وهنا تنشأ مسألة هامة هى : هل مما يتفق مع كرامة الدول الكبرى أن تخضع قوادها العسكريين البحريين — فى حالة نزاع مع مستخدمى شركة القناة — لولاية موظف مصرى يصدر حكما نهائيا فى هذا النزاع مهما كانت درجة هذا الموظف وسواء كان يقيم فى القنطرة أو فى الاسماعيلية أو فى أى مكان آخر فى القناة ؟

أما النقطة الأخرى التى أثارها المندوب الروسى فتتلخص فى أن السفن الحربية لجميع الدول تكون على قدم المساواة المطلقة داخل القناة ، فهل مما يمكن قبوله أن يوافق سلطان تركيا على أن يكون سلوك قواد السفن الحربية خاضعا لأحكام يصدرها موظفون فى حكومة دولة غير مستقلة ، حكومة دولة تابعة للسلطان ، هى الحكومة المصرية ؟ واختتم هتروفو مندوب الروسيا كلمته قائلا إنه إزاء الاعتبارات التى بسطها فى كلمته يؤيد تأييدا مطلقا مشروع فرنسا بانشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ المعاهدة .

***

الوفد البريطانى يعارض انشاء الرقابة الدولية :

أدرك الوفد البريطانى خطورة إنشاء رقابة دولية على قناة السويس بالنسبة للمصالح البريطانية فى القناة . وأدرك أن مثل هذه الرقابة تعصف بالنفوذ البريطانى الانفرادى فى منطقة القناة ، وتستبدل به نفوذا دوليا تشترك فيه جماعة الدول الأوربية المشتركة فى وضع المعاهدة . وأدرك أيضا الوفد البريطانى أنه يواجه داخل اللجنة تكتلا دوليا يؤيد إنشاء الرقابة الدولية على قناة السويس ، وأن هذا التكتل ، وقد ظهر أشد ما يكون عنفا وتماسكا وإصرارا وتحديا ، كفيل باقرار قيام الرقابة

الدولية . ولذلك انبرى العضوان البريطانيان ، الواحد تلو الآخر ، للاعتراض على الاقتراح الفرنسى وإبراز المآخذ عليه بل والتنديد به . وكان هذا الموقف هو أصعب موقف واجهه المندوبان البريطانيان فى داخل اللجنة وتعرضا لهجوم وضغط شديدين من معظم مندوبى الدول وبخاصة مندوبى ألمانيا والروسيا والنمسا والمجر ولم يجدا تأييدا إلا من الوفد الايطالى .

أعطيت الكلمة لسير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote المندوب الأول فى الوفد البريطانى فاستهل كلمته بقوله إنه يرفض الاقتراح الفرنسى جملة وتفصيلا . وقال إنه بعد أن استمع مليا إلى بعض زملائه أعضاء اللجنة ، وكلهم مؤيدون للاقتراح الفرنسى ، يدرك أنهم قد كونوا رأيهم على أساس وجود تشابه بين قناة السويس وبين نهر الدانوب ، ولكنه على النقيض منهم تماما يرى أن هذا التشابه لا وجود له على الاطلاق ومن ثم فلا محل لقيام قياس بين الحالتين .

ومضى يقول إن الدانوب نهر دولى كبير يمر بعدة دول . وكانت حالة النهر المادية — حين أنشئت لجنة الدانوب — مبعث عراقيل خطيرة للملاحة فى أجزائه . وكان لا مناص من تنفيذ عمليات ضخمة لتطهير مجرى النهر . وكان على السفن التى تمخر عباب هذا النهر أن تخضع تباعا لعديد من اللوائح المتباينة وضعتها كل دولة من الدول الواقعة عليه . فاتجهت النية إلى إنشاء نظام جديد يطبق على طول مجرى النهر ، وكان من الضرورى وضع لائحة موحدة للملاحة تخضع لها السفن التى تسير فى هذا النهر ، وكان من الضرورى وضع تعريفة موحدة لرسوم الملاحة ، وكان من الضرورى تنفيذ أعمال ضخمة واستخدام عدد كبير من الموظفين لادارة ومباشرة كل هذه الأعمال . ولذلك كان إنشاء لجنة دولية أمرا لا مفر منه لتحقق هذه الأهداف المختلفة ولتباشر لونا من ألوان المراقبة على التنظيم الجديد . وتساءل المندوب البريطانى أين هو التشابه الذى قيل أنه يوجد بين نهر الدانوب وبين المسألة التى تشغل بال أعضاء اللجنة وهى تأمين حرية مرور السفن فى قناة السويس ؟

واسترسل المندوب الانجليزى فقال إن قناة السويس تمتد فى إقليم دولة واحدة ، والقناة تخص شركة خاصة [1] تحكمها عقود الإلتزام وقوانين الدولة صاحبة الاقليم La Puissance Territoriale ، وهى شركة نفذت جميع الأعمال المتصلة بالقناة على نفقتها الخاصة ، وهى تدير الملاحة فى القناة طبقا للوائحها الخاصة وبواسطة جمع كبير من المستخدمين . وفى جميع هذه النواحى لا يوجد أدنى فارق بين شركة القناة وبين شركة سكة حديد تخترق خطوطها الحديدية الأراضى المصرية . وتساءل مندوب بريطانيا لماذا إذاً تريد الدول أن تتدخل فى شئون شركة القناة ؟

وأكد سير جوليان بونسفوت أنه منذ أن افتتحت قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى لم تنشأ أية صعوبة سواء مع السفن التجارية أو مع الأساطيل الحربية . فقد سارت أمور الملاحة عبر القناة فى انتظام وتنسيق كاملين . وكان الأمر حينئذ مقصورا على تطبيق لوائح الشركة . وقال إن تدخل لجنة دولية فى أمور الملاحة فى القناة لن يكون أمرا عديم الفائدة فحسب بل سيجلب معه أضرارا كثيرة من عدة وجوه . ثم وجه نظر أعضاء اللجنة إلى أن بريطانيا العظمى التى تفوق مصالحها فى القناة مصالح الدول الأخرى مجتمعة ، إذ أن تجارتها تمثل ثمانين فى المائة من مجموع حركة المرور فى قناة السويس ، لا تطالب بأية ضمانات أخرى ، لأنها ترى أن الضمانات الحالية ليست كافية فحسب بل ووفيرة أيضا .

واستمر المندوب الأول فى الوفد البريطانى يفند الآراء التى قيلت فى جانب الاقتراح الفرنسى ومنها الأهمية التى يعلقها أنصار هذا الاقتراح على وجود لجنة دولية فى منطقة القناة إبان زمن الحرب . فتساءل مندوب بريطانيا هل سيجلس أعضاء هذه اللجنة بدون عمل وقد وضع كل منهم يديه على صدره والأسلحة بجانبهم مكدسة مخزونة مطوية حتى يأتى يوم تهدد فيه دولة بخرق المعاهدة ؟ إنه

---

(١) جاءت فى ص ١٦٢ من محضر الجلسة هذه العبارة :

Il (le Canal) appartient à une Compagnie privée

وجاءت فى الترجمة الانجليزية ص ١٧٣ لمحضر الجلسة هذه العبارة :

It (the Suez Canal) belongs to a private Company

إذا حدث مثل هذا التهديد حقيقة فسيكون لدى الدول متسع من الوقت للتشاور فيما بينها بخصوص الخطة التى يجب انتهاجها . ومن المحتمل أنه فى مثل هذه الحالة قد تتخذ بعض إجراءات دولية لحماية القناة . وأكد أن الحكومة البريطانية لم يدر فى خلدها إطلاقا فكرة إنشاء لجنة دولية ، كما أنه لم يرد ذكر لهذه اللجنة فى المبادىء التى تضمنها منشور لورد جرانفل بل إن البند السادس من هذا المنشور قد نص صراحة على أن الدولة صاحبة الاقليم La Puissance Territoriale [1] دون غيرها من الدول هى التى يقع عليها عبء مراقبة تنفيذ المعاهدة . وخرج من ذلك إلى أن الاقتراح الفرنسى يتعارض تعارضا جذريا مع هذا البند السادس وقال إن اللجنة الفرعية تدرك تماما أن قبول هذا المبدأ الذى يتضمنه منشور لورد جرانفل هو أحد الشروط الأساسية الرسمية التى يجب أن تشملها الاتفاقية الدولية المزمع عقدها بشأن ضمان حرية المرور فى قناة السويس .

* * *

المندوب الثانى فى الوفد البريطانى يعارض المشروع :

وبعد أن فرغ سير جوليان بونسفوت من كلمته أعطيت الكلمة لزميله سير ريفرز ولسن Sir Rivers Wilson المندوب الثانى فى الوفد البريطانى ، فتكلم عن التناقض الظاهر بين الاقتراح الفرنسى وبين البند السادس من منشور لورد جرانفل والذى سبقت الإشارة إليه ، وقال إنه إذا كانت هذه الفكرة الخطيرة الخاصة بانشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ المعاهدة المقترحة قد جالت فى ذهن الحكومة البريطانية كى تغدو هذه الفكرة أحد العناصر التى تتألف منها المعاهدة لكانت الحكومة البريطانية نفسها قد نصت عليها صراحة فى منشور لورد جرانفل . وقد جاء هذا المنشور خلوا من أية إشارة لموضوع اللجنة الدولية ، وقبلت الدول الموقعة على تصريح لندن المنشور البريطانى دون أن تدخل أدنى تعديل عليه .

---

(١) يقصد سير جوليان بونسفوت من عبارة « الدولة صاحبة الاقليم » مصر . وقد رأينا أن مندوب النمسا والمجر قد استخدم نفس هذه العبارة فى نفس الجلسة وكان يقصد بها تركيا . وهذا ضرب آخر من ضروب الخلط فى استخدام هذه العبارة

ووجه سير ريفرز ولسن نظر أعضاء اللجنة الفرعية إلى ضرر قال إنه يكمن وراء إنشاء اللجنة الدولية ، وإن أحدا قبله لم يشر إلى هذا الضرر ، إذ ستقوم في منطقة القناة ثلاث سلطات تقف وجها لوجه ، هي :

(أولا) السلطة الأولى وتتمثل فى الحكومة المصرية بصفتها حكومة الدولة صاحبة الاقليم[1] La Puissance Territoriale .

(ثانيا) السلطة الثانية وتتمثل فى شركة قناة السويس بمقتضى عقود الامتياز الصادرة إلى فرديناند دى لسبس .

(ثالثا) السلطة الثالثة وتتمثل فى لجنة الرقابة الدولية بمقتضى المشروع الفرنسى.

سفسطة المندوب الأول فى الوفد الايطالى :

ثم تكلم رسمان Ressman المندوب الأول فى الوفد الإيطالى فحاول أن يلبس لبوسا غير لبوسه ، فظهر فى خلال هذه المرحلة من المناقشة بمظهر العضو المحايد الذى يريد أن يستوضح بعض نقاط الموضوع . قال إنه لا يريد أن يسبق الرأى الذى سوف تسفر عنه مناقشات اللجنة بخصوص إنشاء لجنة الرقابة الدولية ؛ ولكن حسبه فى تلك الآونة أن يبدى ملاحظات ثلاث :

(أولا) جاء على لسان سير جوليان بونسفوت أنه فى الاستطاعة اتخاذ تدابير دولية فى حالة وقوع حرب وأن الدول قد تصل فيما بينها إلى اتفاق لحماية القناة . ولكن منشور لورد جرانفل لم يتعرض من قريب أو من بعيد لهذه الحالة التى أشار إليها المندوب البريطانى . وتأسيسا على ذلك فليس هناك تناسق بين المنشور وبين أقوال سير جوليان بونسفوت وتكون تصريحاته فى هذا الصدد غير قاطعة وغير جازمة .

(ثانيا) طلب رسمان إلى مندوب بريطانيا أن يذكر على وجه التحديد الأخطار التى تنشأ عن قيام لجنة دولية لمراقبة تنفيذ المعاهدة ؛ وقال إن مندوب بريطانيا قد

---

(۲) نهج سير ريفرز ولسن نهجا علميا صحيحا إذ قصد بهذه العبارة مصر . وهو نفس المعنى الذى ورد فى منشور لورد جرانفل .

اكتنى بأن قرر أنها عديمة الفائدة فى وقت السلم ولكنه كاد يعترف باقتدارها على مواجهة الموقف فى وقت الحرب .

(ثالثا) إن التعديلات التى أدخلها مندوب فرنسا فى مستهل الجلسة على المادة الرابعة من المشروع الفرنسى قد دلت على أن الحكومة الفرنسية قد أدخلت فى اعتبارها مقدما وإلى حد معين الاعتراضات التى أثيرت فعلا أثناء مناقشة الاقتراح الفرنسى . فقد استبعدت الصياغة المعدلة لهذا الاقتراح تعيين مندوبين تعينهم دولهم خصيصا لعضوية اللجنة واستبدلت بهم ممثلوها فى القاهرة وهؤلاء فى الحقيقة مندوبون دائمون .

وقال رسمان عن هذه الملاحظات الثلاث إنها لا تدل على اتجاه معين ينحو نحوه ، وهو لم يهدف منها إلى المبادرة باعلان رأى الوفد الإيطالى فى إنشاء اللجنة الدولية لأن مثل هذا الرأى يكون سابقا لأوانه فى تلك المرحلةامن مراحل المناقشة ، ثم قال إن الوفد الايطالى لا يستطيع أن يصل إلى رأى نهائى إلا بعد أن يستمع إلى كافة الآراء التى يبديها جميع أعضاء اللجنة وبعد أن يرجع إلى الحكومة الإيطالية فى هذا الصدد .

ومضى رسمان فى هذه السفسطة يقول إن الحكومة الإيطالية قد بعثت بوفدها إلى باريس دون أن تطلب منه الانضمام إلى فريق على حساب فريق ودون أن تكون لديه فكرة سابقة عن موقف معين يتخذه فى اللجنة سوى أن يبحث بروح الاخلاص خير الوسائل التى تضمن حرية الملاحة فى قناة السويس . وسوف نرى من سياق مناقشات الأعضاء وهم يبحثون موضوع اللجنة الدولية أن مندوب إيطاليا كان يستهدف من كلمته التمويه على الأعضاء لأنه كان يضمر غير ما يقول إذ أنه كان يدرك جيدا أنه عما قليل سيفصح عن موقفه فاذا به بوق للوفد البريطانى يردد أقواله فأراد هذا المندوب أن يدرأ عن نفسه الشبهات بمثل هذه السفسطة ..

المندوب الأول فى الوفد البريطانى يطالب باحالة المشروع الى اللجنة العامة :

فاجأ سير جوليان بونسفرت Sir Julian Pauncefote أعضاء اللجنة الفرعية حين طالب باحالة موضوع إنشاء لجنة الرقابة الدولية إلى اللجنة العامة بحجة

أن هذا الموضوع يتصل بمسائل تختص بمبادىء على جانب كبير من الخطورة بحيث يجب أن تمتنع اللجنة الفرعية عن مناقشة هذا الموضوع أو الوصول فيه إلى قرار . وقد سارع كاميل بارير Camille Barrère رئيس اللجنة الفرعية إلى الرد عليه ، فقال إن هذه اللجنة سبق أن تعرضت بالبحث لمسائل تختص بمبادىء أكثر أهمية وخطورة من موضوع إنشاء لجنة الرقابة الدولية ووصلت فيها إلى قرارات . وضرب مثلا بمسألة إعلان حيدة القناة فى وقت الحرب وزمن السلم لجميع السفن التجارية والحربية على السواء دون أدنى تمييز فى المعاملة . وأضاف إلى ذلك أن اللجنة الفرعية قد تلقت تفويضا من اللجنة العامة بأن تعد لها مشروعا كاملا للمعاهدة . كما أن أعمال اللجنة الفرعية ستتعرض للتعطيل إذا هى أوقفت عقد جلساتها كى تعرض على اللجنة العامة الاقتراح الفرنسى الخاص بانشاء اللجنة الدولية . ومضى رئيس اللجنة الفرعية يرد على مندوب بريطانيا فقال إنه يلاحظ أن اللجنة الفرعية تضم المندوب الأول فى كل دولة وأن معظم المندوبين الثوانى يشهدون جلسات اللجنة الفرعية . وقال إن طلب عقد اللجنة العامة لا يعدو أن يكون استبدال اسم باسم ؛ فلن ينجم عن اجتماع اللجنة العامة سوى تغيير الاسم من لجنة فرعية إلى لجنة عامة .

* * *

مندوب الروسيا يرد على اعتراضات الوفد البريطانى :

انبرى هتروفو Hitrovo مندوب الروسيا للرد على بعض الاعتراضات التى أثارها سير جوليان بونسفوت ، فقال إنه إذا عقدت مقارنة بين نهر الدانوب وبين قناة السويس من حيث أهمية كل منهما فان نتيجة هذه المقارنة ستكون فى صف القناة . وأضاف إلى ذلك أنه متفق مع سير جوليان بونسفوت على أن طول قناة السويس يقل بكثير عن طول أحد الأنهار الكبرى فى أوربا . ولكنه يرجو أن يقر سير جوليان بونسفوت من جانبه أن الملاحة فى الدانوب ليست إلا ملاحة نهرية ؛ بينما الملاحة فى قناة السويس هى ملاحة عالمية تصل بين

محيطات العالم ، وهى تربط بين القارات ، وهى تصل بين رأس هورن[1] وبين كامتشاتكا[2] وتصل بين لندن وبين الهند واستراليا .

أما عن المقارنة التى اعتقد مندوب بريطانيا أنه فى استطاعته عقدها بين قناة السويس وبين خط حديدى؛ فقال مندوب الروسيا إنها تؤدى إلى نتائج تتعارض تعارضا أساسيا مع النتائج التى كان يرجو أن يصل إليها المندوب البريطانى . واستطرد فقال هل من الممكن أن يتصور أحد خطا حديديا يخترق أراضى إحدى الدول وينقل على هذا الخط فى جميع الأوقات وفى كافة الظروف أساطيل حديدية أجنبية وبحارتها ومدفعيتها وذخائرها فضلا عن جيوش كاملة العدد والعدة ؟ وقال إنه إذا كان فى الاستطاعة تصور مثل هذه الحالة فانه يتخيل أن حكومة مثل هذا الإقليم ستكون أولى الحكومات التى تطلب قيام مراقبة جدية ودقيقة جداً على حركة مرور من هذا النوع .

ولم يقف هتروفو Hitrovo مندوب الروسيا عند هذا الحد فى رده على اعتراضات سير جوليان بونسفوت؛ فقد قال إن الحكومة البريطانية قد فكرت فى وقت من الأوقات فى إنشاء منصب مفتش لقناة السويس على أن يشغل هذا المنصب أحد ضباط الأسطول الإنجليزى[3] وقال إنه على أية حال لا يستطيع أن يتصور اتفاقا دوليا يقرر مبادىء هامة وينشىء نظاما معينا لاستخدام قناة السويس ؛

---

(١) يقع رأس هورن Cape Horn فى أقصى الطرف الجنوبى لأمريكا الجنوبية .

(٢) Kamtschataka شبه جزيرة جبلية تقع فى سيبريا الشرقية بين بحر بهرنج Behring وبين بحر أوختسك Okhotsk .

(٣) رد سير ريفرز ولسن المندوب الثانى فى الوفد البريطانى على هذه الملاحظة فى نهاية نفس الجلسة – جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ – فقال إن الملابسات التى أحاطت بهذه المسألة لا تتصل من قريب أو من بعيد بالموضوع الذى تناقشه اللجنة الفرعية . فان أصحاب السفن البريطانية كانوا يشكون مر الشكوى من الطريقة التى كانت تتبعها شركة القناة فى تطبيق لوائحها على سفنهم أثناء مرورها فى القناة ورفعوا شكايات متتالية فى هذا الصدد قالوا فيها إن طريقة الشركة تتسم بالعنف والشدة . وقدم اقتراح بأن ينضم إلى هيئة مستخدمى شركة القناة موظف انجليزى يختص بفحص الشكايات التى يقدمها ربابنة السفن وأن تخول له سلطة الفصل فى هذه الشكايات . ثم حدث بعد ذلك أن أبرم اتفاق بين شركة القناة وبين أصحاب السفن قضى على أسباب النزاع ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى تنفيذ الاقتراح الأول .

انظر ص ١٦٨ من مضبطة جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ٦ من مايو ١٨٨٥ والسابق الإشارة إليها .

وفى نفس الوقت يترك هذا الاتفاق ثغرة واسعة بين مندوبى شركة خاصة من ناحية وبين الدولة صاحبة السيادة La Puissance Souveraine من ناحية ثانية . وأضاف إلى ذلك أن هدف الاتفاق الدولى المنشود يجب ألا يكون مقصورا على منع وقوع الحالات غير العادية التى يحدث فيها إخلال صارخ بنصوص المعاهدة كالتى تقع فى حالة نشوب حرب أو فى حالة اندلاع ثورة عارمة فى مصر ؛ ولكن يجب أن يحتاط هذا الاتفاق الدولى فيتضمن نصوصا لمواجهة المنازعات والمشكلات اليومية . واختتم كلمته بقوله إنه إزاء كل هذه الاعتبارات التى بسطها فانه لا يزال عند رأيه وهو أنه لا مناص من إنشاء سلطة دولية دائمة فى منطقة القناة .

مندوب ألمانيا يفند أسانيد الوفد البريطانى :

ولكن مما تجب الإشارة إليه أن دى ديرنتهول de Derenthall مندوب ألمانيا هو الذى تحمل العبء الأكبر فى الرد على اعتراضات الوفد البريطانى وفى تفنيد الحجج التى أدلى بها بوجه خاص سير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote فكان المندوب الألمانى يناقش كل اعتراض على حدة بحيث إذا انتهى من مناقشة اعتراض انتقل إلى مناقشة الاعتراض التالى وهكذا ؛ مما يحمل على الاعتقاد بأن هذه كانت خطة مرسومة بين كاميل باريز Camille Barrère المندوب الثانى فى الوفد الفرنسى ورئيس اللجنة الفرعية وبين مندوبى ألمانيا والنمسا والمجر والروسيا بحيث ترك الأول للآخرين مهمة الرد على الوفد البريطانى وتفنيد اعتراضاته . وكانت هذه الخطة تطبيقا عمليا لما ورد فى الوثائق الدبلوماسية الفرنسية من أن يكون الوفد الفرنسى فى لجنة باريس أقل الوفود كلاما بقدر الاستطاعة وأن يترك لهذه الوفود مهمة الكلام حتى لا يثير موقفه الشكوك فى نفس انجلترا .

نعود إلى دى ديرنتهول de Derenthall فنرى كيف حاول تفنيد الحجج التى أدلى بها الوفد البريطانى .

(أولا) الاعتراض الأول الذى أبداه مندوب بريطانيا بعدم جواز اتخاذ لجنة الدانوب نموذجا يحتذى لإنشاء اللجنة الدولية لقناة السويس وإنكار وجود أى تشابه بين قناة السويس وبين نهر الدانوب .

قرر مندوب ألمانيا أن هذا التشابه موجود وقائم فعلا فى صورة واضحة دامغة ؛ لأنه إذا كانت لجنة الدانوب تتكون فقط من مندوبين يمثلون الدول الواقعة على هذا النهر لكان فى الاستطاعة اعتبارها هيئة ذات طابع محلى ، ولكن تشترك أيضا فى عضوية لجنة الدانوب فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وعلى قدم المساواة مع دول الدانوب على الرغم من أن تلك الدول الثلاث ليست واقعة على هذا النهر ولا تنساب مياهه فى أراضيها . وتساءل مندوب ألمانيا عن الحق الذى خول لفرنسا وبريطانيا وإيطاليا أن تشترك فى عضوية لجنة الدانوب ؟ وأجاب قائلا إنه حق الدول الكبرى الموقعة على معاهدات أوربية ولها مصالح هامة فى هذا الطريق النهرى العظيم ويجب أن تدافع عن مصالحها .

وخلص من ذلك إلى أنه على أساس نفس هذه الحجة تستطيع الدول الكبرى الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ أن تطالب بحق الاشتراك فى لجنة تختص بمراقبة قناة السويس وهى قناة تشترك فيها بل وتتزاحم فيها مصالح كبرى وخطيرة تفوق فى أهميتها وفى خطرها إلى حد بعيد مصالح الدول فى نهر الدانوب .

(ثانيا) : الاعتراض الثانى الذى أبداه مندوب بريطانيا بأن قناة السويس تخص شركة خاصة[1] .

قال مندوب ألمانيا إن هذه الحقيقة تعتبر سندا قويا لإنشاء اللجنة الدوليةالمقترحة وتساءل هل فى استطاعة أحد أن يجيز إخضاع معاهدة دولية على درجة كبيرة من الخطورة للوائح شركة خاصة ؟ وأجاب بأن شركة قناة السويس ليست لها صفة البقاء السرمدى بل إنه يمكن أن تتعرض هذه الشركة فى يوم ما للحل . وأشار إلى أحداث الثورة العرابية فى مصر فأطرى مسلك فرديناند دى لسبس وقال إنه عرف كيف يتخذ تدابير فعالة لتجنيب القناة أى مساس بها . ولكن هل يدرى

(١) وقع مندوب ألمانيا فى نفس الخطأ الذى سبقه اليه سير جوليان بونسفوت إذ قرر الاثنان أن القناة تخص الشركة وهى شركة خاصة ولم يذكر أن القناة ملك لمصر .

Le Canal appartient à une Société privée

أحد أن الرئيس الذى سيخلف فرديناند دى لسبس فى رياسة الشركة سيكون له هذا الحظ الوفير من النفوذ الأدبى ومن هذه الصفات السامية التى يتميز بها فرديناند دى لسبس ؟ وانتهى من مناقشة هذه النقطة إلى القول بأنه لامناص من إنشاء سلطة أكثر حزما وأكثر ثباتا من السلطة التى تتواجد فى إدارة شركة خاصة حتى يمكن اتخاذ كافة الاحتياطات ضد الحوادث التى يحتمل وقوعها .

(ثالثا) الاعتراض الثالث الذى أبداه مندوب بريطانيا بأن اللجنة الدولية المقترحة عديمة الفائدة :

قال مندوب ألمانيا إن سير جوليان بونسفوت حاول أن يدلل على عدم فائدة اللجنة المقترحة إذ ذكر الأخير أنه منذ أن افتتحت القناة للملاحة البحرية الكبرى لم تنشأ أية صعوبة عملية ، وإن لوائح الشركة كانت دائما موضع الاحترام عند تطبيقها وإن بريطانيا العظمى على الرغم من مصالحها المتفوقة فى القناة لم تطالب إطلاقا بضمانات إضافية . وقد رد دى ديرنتهول de Derenthall على كل هذه الحجج التى كان قد بسطها سير جوليان بونسفوت متسائلا : هل يكفى أن نشير فقط إلى الماضى وأن نرجع إليه حين يكون الأمر متعلقا بتقرير مبدأ عظيم نبيل يبقى نافذا على مر العصور وكر الدهور ؟

واستطرد مندوب ألمانيا فقال إنه لا ينكر أحد أنه تقوم فى تلك الآونة حركة استعمارية هامة بين الدول الأوربية . ففرنسا أنشأت لها امبراطورية فى الهند الصينية وأسست ألمانيا لنفسها مستعمرات فيما وراء البحر الأحمر وانتهجت إيطاليا نفس هذه السياسة الاستعمارية . وقال إنه كان من نتائج هذه الحركة الاستعمارية أن تضاعفت أهمية قناة السويس خلال السنوات الأخيرة ، ومن المحتمل أن تقفز أهميتها إلى ثلاثة أضعافها فى المستقبل القريب . وتساءل المندوب الألمانى قائلا هل من المؤكد — وأوربا تواجه هذه الأهمية المطردة لقناة السويس — أن الضمانات التى كانت كافية فى الماضى ستكون كافية أيضا لمواجهة المستقبل ومفاجآته ؟

واسترسل مندوب ألمانيا فقال إن سير جوليان بونسفوت قد أقر أثناء كلمته بفائدة إجراءات دولية معينة تتخذ لحماية قناة السويس فى حالة الحرب . ورد

مندوب ألمانيا على هذه النقطة بقوله إن مصر، وكانت تنعم بسلام عميق، قد قدمت لأوربا أكثر من مفاجأة: كان عرابى يتهدد القناة ثم جاءت قوات أجنبية واتخذت من القناة قاعدة لعمليات حربية. وكان من المحتمل أيضا أن يكون الشيخ محمد أحمد المهدى زعيم الحركة المهدية التى نشأت فى السودان مصدر خطر على قناة السويس [1]. وتساءل مندوب ألمانيا قائلا أليس من الضرورى أمام هذه الحقائق والأحداث أن تمتد رقابة الدول على القناة إلى أوقات السلم أيضا ؟

(رابعا) الاعتراض الرابع الذى أبداه مندوب بريطانيا بأن اللجنة الدولية المقترحة غير ذات موضوع لأن حماية القناة شأن من شئون الحكومة المصرية وحدها دون غيرها من الدول :

أجاب مندوب ألمانيا على هذا الاعتراض بأنه مما لا جدال فيه أن البند السادس من منشور لورد جرانفل قد فرض على مصر أن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على مرور السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة أثناء مرورها فى القناة، ثم قال المندوب الألمانى إن من يفكر مليا فى الاقتراح الفرنسى يجد أنه لا يتعارض مع هذا المبدأ الذى تضمنه البند السادس المشار إليه، لأن الاقتراح الفرنسى لا يحرم الدولة صاحبة الإقليم La Puissance Territoriale [2] من مباشرة حقوقها والوفاء بواجباتها فهى تستطيع استخدام قوات جيشها وشرطتها لاتخاذ التدابير التى تحمل على احترام نصوص المعاهدة، وخلص من ذلك إلى أن اللجنة الدولية

(١) أذاع المهدى منشورا بعد سقوط مدينة الخرطوم فى يد أتباعه قال فيه إنه حمل راية الجهاد الدينى، لا يبتغى من وراء ذلك تحقيق أطماع دنيوية مثل إقامة امبراطورية تكون وسيلة لجمع الثروات أو لامتلاك القصور الفخمة، ولكنه يعمل جاهدا على الأخذ بيد المسلمين المؤمنين وتخليصهم من حالة الرق التى أوجدهم فيها الاستعمار الأوربى المسيحى الزاحف نحو الشرق الاسلامى، ووعد المهدى المسلمين بأنه سيعمل على بعث الامبراطورية الإسلامية وسيعيد اليها مجدها التليد. ولذلك أعلن أنه اعتزم أن يحمل سيفه من الخرطوم إلى بربر ودنقلة ثم يمضى قدما إلى القاهرة فالاسكندرية ويقيم فى كل مدينة يمر بها أركان الشريعة الاسلامية ويؤسس الحكومة الاسلامية الصحيحة كما أعلن فى منشوره أنه بعد أن يتم له الاستيلاء على مصر فسوف يتجه مع أنصاره إلى الأراضى الاسلامية المقدسة فى بلاد العرب ويطرد الأتراك وقد نعت حكومتهم بأنها ليست بأفضل من حكومة الكفار غير المؤمنين، ووعد سكان مكة والمدينة بأنه سيكون بين ظهرانيهم فى وقت قريب وقال إن الله سبحانه وتعالى قد أمده بروح من عنده وزوده بسلاح الايمان الصحيح.

(٢) قصد مندوب ألمانيا مصر من استخدام عبارة الدولة صاحبة الاقليم.

المقترحة إنما تقوى وتدعم عمل الحكومة المصرية بايجاد ضمان إضافى . وأشار المندوب الألمانى إشارة سريعة إلى الأحداث التى وقعت فى مصر فى سنة ١٨٨٢ وقال إنه بدا واضحا للعيان قصور مصر وعجزها عن حماية قناة السويس وقتئذ؛ وعلى ذلك فان من مصلحة الحكومة المصرية نفسها أن تجد عونا فى القيام بواجبها من لدن هيئة دولية؛ كما أن هذه اللجنة الدائمة ستكون مصدر تأييد أدبى للحكومة المصرية .

واختتم دى ديرنتهول مندوب ألمانيا كلمته قائلا إنه لا يعتقد فقط فى فائدة اللجنة الدولية المقترحة بل يعتقد اعتقادا راسخا فى ضرورة إنشائها بالصورة التى اقترحها مندوب فرنسا ورئيس اللجنة الفرعية .

* * *

المشروع الايطالى الأول :

وأعطيت الكلمة عقب ذلك للفقيه الإيطالى الأب أنطونى وهو العضو الثانى فى الوفد الإيطالى؛فقال إنه لا يستهدف من كلمته سوى الرغبة فى التوفيق بين الآراء المتعارضة وقال إنه يعتزم عقد مقارنة بين المادة الرابعة من المشروع الفرنسى الخاصة بانشاء اللجنة الدولية وبين المادة الثامنة من المشروع الإنجليزى [١] .

تطرق الفقيه الإيطالى بعد هذه المقدمة إلى المناقشة الموضوعية فقال إنه لا يدين بالرأى القائل بأن لجنة الدانوب يمكن أن تعتبر سابقة تستند إليها الحكومة الفرنسية فى المطالبة بانشاء لجنة دولية على غرارها لقناة السويس . فنظام الحيدة المقرر لنهر الدانوب سواء من ناحيته التاريخية أو من ناحية الاتفاقات الدولية التى تعرضت لإنشاء لجنة الدانوب وتشكيلها واختصاصاتها — لا يمكن اتخاذه نموذجا يحتذى للجنة دولية يتقرر إنشاؤها لمراقبة قناة السويس . وقال إن تاريخ نظام الدانوب قد بات معروفا للخاصة والعامة فى أوربا ؛ولكنه يريد أن يتعرض للأحداث التى وقعت بعد حرب القرم وكان لها أثرها فى تطوير نظام الرقابة الدولية على الملاحة

---

(١) تنص المادة الثامنة من المشروع الانجليزى على الآتى :

« يتخذ صاحب السمو خديو مصر ، فى نطاق موارده ، كل الاجراءات الضرورية ، إذا استدعى الحال ذلك ، لحمل السفن الحربية التى تستخدم القناة ، تراعى الشروط التى يفرضها الميثاق الحالى » .

فى نهر الدانوب . لقد عقدت فى أعقاب هذه الحرب معاهدة باريس (٣٠ من مارس ١٨٥٦) وكان من بين مقررات هذه المعاهدة دخول الدولة العثمانية فى الأسرة الأوربية وتمتعها بكل الحقوق والامتيازات التى يخولها النظام العام الأوربى ، كما تقررت أيضا فى معاهدة باريس سيادة الدولة العثمانية على جميع أجزاء الإقليم الذى تقع فيه مصاب نهر الدانوب . وقال إن معاهدة باريس قد أتاحت للدول السبع الموقعة عليها[١] فرصة للتدخل فى تنظيم شئون الملاحة فى نهر الدانوب . ولكن كانت تجول فى أذهان واضعى معاهدة باريس فكرة التمييز أو التفرقة بين مسألتين دقيقتين شائكتين هما : الرقابة الأوربية على تنظيم الملاحة فى نهر الدانوب ، وحقوق السيادة التى للدول الواقعة على هذا النهر . وكان على اللجنة الأوربية بعد مضى سنتين أن تسلم سلطاتها إلى لجنة تتكون فقط من الدول الواقعة على هذا النهر La Commission des Etats Riverains ونسميها فى هذا البحث لجنة دول الدانوب . وكان عليها أن تقوم بتنفيذ العمليات الضرورية التى تجعل النهر بعد ايزاكتشا Isaktcha وعند سواحل البحر الأسود المجاورة لمصاب النهر فى حالة صالحة للملاحة . وعهد إلى لجنة دول الدانوب أن تضع لوائح الملاحة والشرطة الخاصة بالنهر ، كما عهد إليها أيضا ــ بعد حل اللجنة الأوربية ــ بأن تسهر على المحافظة على مصاب النهر وسواحل البحر المجاورة بحيث تكون هذه وتلك فى حالة صالحة للملاحة .

ومضى الفقيه الإيطالى يقول إنه لأجل ضمان تنفيذ هذه اللوائح خولت معاهدة باريس للدول الحق فى أن ترابط كل منها بسفينتين خفيفتين عند مصاب نهر الدانوب ، وعلى هذا النحو استطاع مؤتمر باريس أن يوفق بين الأمانى القومية لدول الدانوب وبين الاحتياجات الدولية لحرية التجارة . وأخيرا نصت معاهدة باريس فيما يختص بالمتحاربين على حيدة النهر وعلى تحريم إقامة تحصينات أو منشآت عسكرية على ضفتى الدانوب .

---

(١) هى فرنسا ، وانجلترا ، والنمسا والمجر ، والروسيا ، وتركيا ، وسردينيا ، وبروسيا . ويلاحظ أن بروسيا لم تدع إلى الاشتراك فى مؤتمر باريس إلا بعد مضى فترة على افتتاحه الذى تم فى ٢٥ من فبراير ١٨٥٦ . وكان التأخر فى دعوتها للاشتراك فى المؤتمر نوعا من العقاب لها لأنها اتبعت سياسة الحيدة أثناء العمليات الحربية . وقد تزعمت انجلترا هذه السياسة العقابية لبروسيا ــ المؤلف

واستطرد الأب أنطوني فقال إن الطابع المؤقت للجنة الدانوب كان نتيجة لاتفاق سنة ١٨٦٦ الذى أطال أمد هذه اللجنة خمس سنوات ثم جاءت المعاهدة التى وقعت فى لندن فأطالت لاثنتى عشرة سنة المهلة التى تباشر اللجنة خلالها سلطاتها ، وتقرر فى هذه المعاهدة أيضا تحديد الشروط والأحوال التى تجتمع فيها لجنة دول الدانوب : فعهد إلى هذه اللجنة بازالة العوائق التى تعترض قاع النهر حتى البوابات الحديدية Portes - de - Fer ، ثم صدر إعلان جديد بحيدة نهر الدانوب . وتضمن هذا الإعلان اعترافا رسميا صريحا بحق الدولة العثمانية — بصفتها الدولة صاحبة الإقليم La Puissance Territoriale — فى أن تدخل سفنها الحربية فى جميع الأوقات فى نهر الدانوب .

انتقل الأب أنطونى بعد ذلك إلى معاهدة برلين التى أبرمت فى سنة ١٨٧٨ فنعتها بأنها تمثل المرحلة الثالثة فى تاريخ نظام الملاحة فى نهر الدانوب ، وقال إنها أدخلت تغييرا هاما من ناحية القانون الدولى العام على الوضع السياسى لأجزاء من ضفاف نهر الدانوب ؛ لأن الروسيا قد استردت طبقا لهذه المعاهدة اقليم بسارابيا La Bessarabie الواقع على فرع كيليا Kilia وعلى مصب هذا الفرع . فغدت الروسيا مرة أخرى فى عداد الدول الواقعة على جانبى النهر أى من دول الدانوب . ولذلك كان من الضرورى تغيير النصوص التى كانت سارية وقتئذ . فاللجنة الأوربية كان عليها أن تظل قائمة طوال المدة التى حددت لها فى مؤتمر لندن ، وقد أجيز لهذه اللجنة الحق فى أن تضع لوائح الملاحة على طوال امتداد النهر من البوابات الحديدية إلى جالاتز Galatz بشرط ألا تباشر هذا الحق إلا بعد أن تضم اللجنة إلى عضويتها مندوبين عن الدول الواقعة على نهر الدانوب ، ثم صيغت فيما بعد نصوص أخرى زادت فى اختصاصات اللجنة من الناحيتين القانونية والسياسية . وخرج الأب أنطونى من هذا السرد التاريخى إلى أن الجزء الصالح للملاحة فى نهر الدانوب ينقسم فى ذلك الوقت أى فى سنة ١٨٨٥ إلى ثلاثة أجزاء :

الجزء الأول : ويشمل مصاب النهر ولا تزال أوربا تديره منذ أمد طويل .

الجزء الثانى : ويشمل مجرى مائى دولى دعيت دول الدانوب لإدارته طبقا لمبدأ المساواة المطلقة بينها فى الحقوق .

الجزء الثالث : وهو جزء متوسط يمتد من جالاتز Galatz إلى البوابات الحديدية؛ويخضع للنظام الوارد فى المادة الخامسة والخمسين من معاهدة برلين .

واسترسل الأب انطونى فقال إن معاهدة لندن المؤرخة فى ١٠ من مارس ١٨٨٣ قد زادت فى اختصاصات اللجنة الأوربية فمدت ولايتها القضائية من جالاتز Galatz إلى برايلا Braïla؛ كما تقرر إطالة المهلة التى تباشر فيها اللجنة سلطاتها إحدى وعشرين سنة . ولم تظل المراقبة الدقيقة الجدية بعد ذلك قائمة على الأجزاء الواقعة على فرع كيليا ، فان ضفتى هذا الفرع قد أصبحتا فى ذلك الوقت تحت سيادة دولة واحدة من دول الدانوب . وقد أنشأت لائحة الملاحة لجنة مختلطة الأمر الذى أدى إلى تعديل النظام الذى كان متبعا من قبل .

انتقل الفقيه الايطالى الأب أنطونى بعد هذا السرد التاريخى المستفيض لتطور نظام الملاحة فى نهر الدانوب إلى الكلام عن قناة السويس؛ فقال إنها تختلف اختلافا جذريا عن أى نهر دولى . فالقناة لا تخترق أراضى عدة دول؛وبالتالى ليس هناك ما يبرر إنشاء نظام الكوندمنيوم Condominium أى الاشتراك فى الحكم والمراقبة؛وقد نظمت الفرمانات السلطانية كافة المسائل التى تتصل بادارة القناة وصيانتها . ويجب تشبيه القناة بمضيق دولى أنشأته عبقرية الإنسان وأسهمت فيه رءوس أموال تنتمى إلى دول عديدة . والقانون الدولى يعترف بحرية المرور فى المضايق ؛ ولكن هذا القانون الدولى لم يخضع المضايق لمراقبة تباشرها لجان دولية تقيم فى اقليم الدولة التى تمتلك ضفتيها .

"Le droit de gens reconnaît la liberté des détroits, mais il ne les a jamais soumis à la surveillance de Commissions Internationales siégeant sur le territoire même de l'Etat propriétaire des rives."(١).

وفيما يختص بمصر قال الفقيه الإيطالى إن الذى حدث هو عكس ذلك تماما إذ وصلت الدول الموقعة على تصريح لندن إلى نتيجة مختلفة . وتلا الفقيه الإيطالى الفقرة الآتية من تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥

---

(١) ورد هذا النص فى ص ١٦٦ من مضبطه جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ التى سبقت الإشارة إليها .

« لما كانت جميع الدول مجمعة على الاعتراف بالحاجة الماسة إلى إجراء مفاوضات يكون الهدف منها أن تقرر ، فى صلك اتفاقى ، إنشاء نظام نهائى يكفل ضمان حرية استخدام قناة السويس فى كل وقت ولجميع الدول ؛ فقد اتفقت الحكومات السبع المتقدم ذكرها على أن تجتمع فى باريس يوم ٣٠ من مارس ١٨٨٥ لجنة تتكون من مندوبين تعينهم الحكومات المذكورة كى تقوم باعداد وصياغة هذا الصلك على أن تتخذ أساسا له منشور حكومة حضرة صاحبة الجلالة البريطانية والمؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ »

ويعلق الدكتور مصطفى الحفناوى على موقف الأب أنطونى فيقول « وظاهر أن الفقيه الايطالى أراد بهذا التعبير أن يقول إن البحث الدولى فى موضوع قناة السويس شذوذ عن المبادىء العامة ؛ لأن القناة مصرية وتشق أرض دولة واحدة وهى التى يعنيها الأمر ، ولكن نزعات المتكلم الشخصية غلبت فقهه فلم يفصح عما يعلمه »[1] .

ثم تعرض الأب أنطونى إلى المادة الثامنة من المشروع الإنجليزى فقال إنها لا تعنى بالشروط الضرورية لقيام ضمان جماعى لتنفيذ المعاهدة . ومصر دولة ليست كاملة السيادة ويمكن التسليم ، بصفتها الدولة صاحبة الإقليم La Puissance Territoriale [2]، بأنها تملك حق ممارسة أعمال الشرطة على السفن التجارية ؛ ولكن ماذا يكون موقفها إزاء الأساطيل الحربية التى تتمتع كما هو معلوم للجميع بحصانة وحقوق تنأى بهما عن الخضوع للسلطة الإقليمية .

وانتهى الأب أنطونى إلى أنه ليست هناك ضرورة تدعو لإنشاء لجنة دولية خاصة يعهد إليها بمراقبة تنفيذ المعاهدة المقترحة. وقال إنه يوجد فى مصر سلك دبلوماسى[3]. والسلطات المخولة لأعضاء هذا السلك تجعل من واجبهم السهر على تنفيذ المعاهدات

---

(١) دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة . ج ٣ ص ٢٣٩

(٢) أشار الفقيه الايطالى بصريح العبارة إلى مصر حين ذكر الدولة صاحبة الاقليم .

(٣) لم يكن فى مصر فى ذلك الوقت سلك دبلوماسى بل كان بها سلك قنصلى ، وكان قناصل الدول فى مصر يوجهون رسائلهم إما إلى أعضاء السلك الدبلوماسى : السفراء أو الوزراء المفوضين أو القائمين بالأعمال Les chargés d'affaires المقيمين فى الآستانة ، وإما إلى وزارات الخارجية التابعين لها ، وإما إلى الجهتين معا .

والعمل على احترام نصوصها ، كما يقع عليهم فى حالة الحرب أو حالة الاضطرابات الداخلية واجب العمل على حماية الممتلكات والأنفس والحقوق المتعلقة بدولهم وبرعايا دولهم . وخلص من ذلك إلى أن أعضاء السلك الدبلوماسى فى مصر لديهم الصلاحية كى يعهد إليهم بمراقبة تنفيذ المعاهدة كلما دعت الظروف إلى ذلك .
واقترح على ضوء الآراء التى بسطها الصياغة الآتية للمادة موضوع المناقشة :

« يؤلف ممثلو الدول الموقعة على تصريح لندن ، المعتمدون فى القاهرة ، من بين أنفسهم لجنة برياسة مندوب خاص تركى يعاونه مندوب مصرى لتنظيم مهمة حماية القناة وتتفق مع شركة السويس لضمان مراعاة لوائح الملاحة والشرطة فى كل مرة تنشب فيها حرب أو تهدد ثورة داخلية سلامة القناة » :

"Les Représentants au Caire des Puissances Signataires de la Déclaration de Londres se constitueront en Commission, sous la présidence d'un Délégué spécial Turc assisté par un Délégué Egyptien, pour organiser le service de protection du Canal et s'entendre avec la Compagnie de Suez à l'effet d'assurer l'observation des Règlements de navigation et de police, toutes les fois qu'une guerre éclatera ou qu'une révolte intérieure menacera la sûreté du Canal."(1)

ويلاحظ أن الاقتراح الإيطالى حاول التوفيق بين الرأيين المتعارضين أشد التعارض . فقد أقر مبدأ إنشاء اللجنة وأقر طريقة تشكيلها المعدلة التى اقترحتها فرنسا ، واحتفظ لتركيا برياسة اللجنة واحتفظ بعضوية مصر فى اللجنة دون أن ينص على أن يكون مندوب مصر ذا صوت استشارى . ولكن من ناحيتين أخريين سلب الاقتراح الإيطالى من اختصاص اللجنة أخطر حق اقترحته فرنسا وهو مراقبة تطبيق نصوص المعاهدة وإحاطة الدول علما بالاجراءات التى تراها مناسبة لضمان تنفيذها . كما أنه قصر قيام اللجنة وقصر عملها على حالتين هما :

---

(١) ورد فى هذا النص فى ص١٦٦ من مضبطة جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ٦ من مايو ١٨٨٥ والتى سبقت الاشارة إليها وانظر أيضا الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول وثيقة رقم ٨٢ مرفق رقم ٢

نشوب حرب واندلاع ثورة داخلية فى مصر . فى هاتين الحالتين فقط تتولى لجنة القناصل تنظيم مهمة حماية القناة والاتفاق مع شركة قناة السويس على ما يضمن احترام لوائح الملاحة والشرطة . وقد تمر حقبة طويلة أو حقب لا تقع فى غضونها أى من هاتين الحالتين فتفقد اللجنة خلال هذه الحقبة أو الحقب علة وجودها raison d'être ؛ بل يمكن القول إنه خلال هذه الحقب لا يكون للجنة وجود قانونى existence légale لأن قيامها مرتبط بسبب فاذا انعدم السبب انعدم قيام اللجنة بعكس الاقتراح الفرنسى الذى يضفى على اللجنة صفة الاستمرار والدوام إذ تظل قائمة تباشر اختصاصاتها المتعددة فى وقت السلم وزمن الحرب على السواء .

وقد أشاد الوفد البريطانى — فى تقرير ضاف مؤرخ فى ٦ من مايو ١٨٨٥ أرسله إلى[٢] لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية بالموقف الذى وقفه الفقيه الإيطالى الأب أنطونى فى جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ . فقال عضوا الوفد البريطانى إن الأب أنطونى قد أيد وجهة النظر البريطانية القائلة بعدم وجود أدنى تشابه بين قناة السويس وبين نهر الدانوب ، وأنه قرر أيضا أنه ليست هناك أدنى فائدة ترتجى من وجود لجنة رقابة دولية على قناة السويس فى وقت السلم ؛ لأن شركة القناة تخدم احتياجات الملاحة الدولية على خير وجه . وقد قال عضوا الوفد البريطانى عن الاقتراح الإيطالى بأنه مخرج قد يؤدى إلى تفاهم وفض الخلاف دون إخلال بالمبادىء التى جاء بها المنشور البريطانى[١] ولكن لم يأخذ لورد جرانفل بهذا الرأى فأبرق فى ٨ من مايو ١٨٨٥ إلى سير جوليان بونسفوت يقول إن الحكومة البريطانية تعارض الاقتراح الإيطالى أشد المعارضة كما أنها ترفض الصياغة الفرنسية المعدلة التى قدمها رئيس اللجنة الفرعية فى مستهل جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥

---

(١) "......... and we venture to submit that the proposal of the Italian Delegate indicates an opening which might lead to a compromise without departing from the principles of the British Circular.........."

أنظر :

وثيقة رقم ٨٢ من سير جوليان بونسفوت وسير ريفرز ولسن إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ومؤرخة فى ٦ من مايو ١٨٨٥ .

(٢) المرجع السابق . وثيقة رقم ٨٣ عبارة عن برقية مؤرخة فى ٨ من مايو ١٨٨٥ من لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية إلى سير جوليان بونسفوت .

تخبط مندوب تركيا :

وأخيرا تكلم في نهاية جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ حسنى باشا مندوب تركيا ، فأعلن أنه يؤيد إنشاء اللجنة الدولية المقترحة ويقر الصياغة المعدلة التي قدمها كاميل باريز Camille Barrère رئيس اللجنة الفرعية ، وبنى موافقته على سبب ظاهرى يدعو إلى السخرية والرثاء معا ، فقال إنه لا يسعه بعد أن اتفقت الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة الفرعية على إنشاء لجنة الرقابة الدولية إلا أن يوافق هو أيضا على قيامها ! ! وكان يجدر بمندوب تركيا أن يدع جانبا موقف أعضاء اللجنة فلا يتأثر بهم ، لأنهم جميعا يمثلون دولا ذات أطماع إستعمارية واسعة ، ولأن بعضا من هذه الدول عملت على تقطيع أوصال الدولة العثمانية . فكان يجب عليه أن يضع في اعتباره الأول مصالح دولته ومدى تأثر هذه المصالح بانشاء لجنة دولية دائمة .

لقد قرر حسنى باشا بعد أن أعلن موافقته على إنشاء اللجنة أنه لا يدرك تماما وعلى وجه التحديد الاختصاصات التي ستخول للجنة الرقابة الدولية المقترحة ، ثم طالب بحذف عبارة وردت في الصياغة الفرنسية المعدلة وهي « وتراقب ، في نطاق اختصاصاتها ، تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، وتحيط الدول علما بالاجراءات التي تراها مناسبة لضمان تنفيذها » . وقال إن الجزء الأخير من هذه العبارة قد نص عليه في المادة السادسة من المشروع الفرنسي . وأنهى كلمته قائلا إن موافقته على إنشاء اللجنة متوقف على موافقة حكومته . ولا ندرى فيم كانت الموافقة ثم المطالبة بتوضيح اختصاصات اللجنة ثم المطالبة بتعديل فقرة منها ثم التراجع والتحفظ . لقد كان موقفه إزاء هذه المسألة وفي جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ يتسم بالتخبط . والواقع أن تمثيل تركيا في لجنة باريس كان بوجه عام تمثيلا ضعيفا هزيلا شاحبا .

تعليق رئيس اللجنة الفرعية على مناقشات الأعضاء :

ولم يفلح التحفظ الذى أبداه مندوب تركيا في نهاية كلمته ، فقد اعتبر رئيس اللجنة أن تركيا قد غدت في عداد الدول المؤيدة لإنشاء اللجنة الدولية وأعلن أنه يقرر بارتياح أن جميع زملائه أعضاء اللجنة الفرعية — باستثناء مندوب بريطانيا — قد وافقوا بطريقة قاطعة باتة ومن حيث المبدأ على إنشاء اللجنة الدولية لقناة السويس وعلى الطريقة التي تتم بها مراقبة تنفيذ المعاهدة كما حددتها المادة الرابعة من المشروع الفرنسي .

وقال إن أعضاء اللجنة قد أثاروا مناقشات أريبة مستفيضة استنفدت منهم جهودا مضنية ، ولكن هذه المناقشات لم تضع سدى ، فقد ألقت ضوءا ساطعا على الموضوع . وأشار إلى الاعتراضات التى أبداها المندوبان البريطانيان على مبدأ إنشاء اللجنة الدولية ، فقال إنه لن يتناولها جميعا بالرد عليها خشية تكرار الحجج الدامغة والمقنعة التى بسطها زملاؤه فى تفنيدهم إياها . وأعلن أنه يؤيد هذه الحجج قلبا وقالبا ، ولكنه يقصر رده على ما قاله سير جوليان بونسفوت من أنه لا يوجد أساس للمقارنة بين نهر الدانوب وبين قناة السويس .

مر رئيس اللجنة الفرعية مرورا سريعا على نشأة لجنة الدانوب الحالية ، فقال إن المادة السادسة عشرة من معاهدة باريس ١٨٥٦ قد قررت إنشاء لجنة عهد إليها بازالة العقبات المادية التى كانت تعوق وقتئذ الملاحة فى نهر الدانوب . ولكن نصت هذه المادة فى نفس الوقت على حل اللجنة حالما تفرغ اللجنة الأولى من القيام بمهمتها . ولكن قوة الحوادث وضغطها حمات الدول على الإبقاء على لجنة جالاتز Galatz حتى بعد أن فرغت من القيام بالأعمال الفنية التى أنشئت اللجنة لتنفيذها . وكذلك الحال فيما يختص بقناة السويس ، فالمطلوب هو إنشاء لجنة يعهد إليها بالمراقبة من أجل المحافظة على الأعمال التى سبق أن نفذت فى نفس الظروف التى تمت فيها مثيلاتها فى نهر الدانوب[1] .

وفى هذا القول خروج بلجنة الرقابة الدولية عن اختصاصها الأول الذى رسمه لها مندوب فرنسا فى الصياغة المعدلة التى قدمها فى مستهل تلك الجلسة — جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ — فقد أضاف إلى اختصاصات لجنة الرقابة الدولية اختصاصا جديدا يتناوله هذا النص الذى ذكرناه . وهو عبارة مرنة لا يمكن تحديدها وتفتح مجالا واسعا لشتى التأويلات والتفسيرات .

ولم يقف رئيس اللجنة الفرعية طويلا عند هذا التفسير الطارىء ، بل انتقل إلى مهاجمة الاحتلال البريطانى لقناة السويس ، فقال إن الفوائد التى تنجم عن إنشاء

---

(١) De même, il ne s'agit quant au Canal de Suez, que d'établir une Commission chargée de surveiller la conservation des travaux déjà faits dans les mêmes conditions qu'au Danube.

انظر : ص ١٦٧ من محضر جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ٦ من مايو ١٨٨٥ والذى سبقت الاشارة اليه .

لجنة الرقابة الدولية أصبحت واضحة بحيث غدت لا تقبل نقاشا . وإن الصعاب التى مبعثها وجود القوات البريطانية على ضفتى القناة منذ ثلاث سنوات لهى دليل قاطع على ضرورة وجود سلطة للرقابة فى وقت السلم وفى زمن الحرب . ومضى يقول إن الثورات قد تنشب فى وقت السلم . وإذا لم يكن فرديناند دى لسبس قد اتخذ التدابير التى أقدم عليها لكان أحمد عرابى قد ارتكب أعمالا عدائية ضد القناة ، وقال إن من أهداف اللجنة الدولية المقترحة منع الإعداد لمثل هذه العمليات العدائية التى توجه ضد سلامة القناة .

واسترسل رئيس اللجنة فقال إن هناك نصوصا تضمنتها المعاهدة المقترحة مثل النصوص الخاصة بتحريم إقامة التحصينات وتحريم الاحتلال العسكرى لأية نقطة تشرف على القناة البحرية أو تهدد مجراها أو مداخلها . وتتطلب هذه النصوص الاطمئنان إلى سلامة تنفيذها واحترامها فى وقت السلم كما فى زمن الحرب . ولذلك فان هذه النصوص تستدعى قيام رقابة دولية على قناة السويس . وتساءل رئيس اللجنة من الذى يتحقق من أن ترعة الماء العذب ليست هدفا لأية محاولة بغية تعطيلها ؟ ومن الذى يخطر الدول بأن هناك محاولات لإتلاف قناة السويس البحرية حين تكون الحرب وشيكة الوقوع ؟ ومن أجدر من أعضاء السلك الدبلوماسى فى مصر بابلاغ الحكومات بأية محاولة تبذل لاحتلال ضفتى القناة والنقط المشرفة على مداخلها بقوات عسكرية فى وقت السلم بدون أدنى مسوغ أو أية ضرورة ؟

ومضى مندوب فرنسا فقال إنه على الرغم من أن هناك تشابها كبيرا بين لجنة الدانوب وبين اللجنة المقترحة لقناة السويس إلا أنه يرى ألا يذهب زملاؤه أعضاء اللجنة الفرعية بعيدا فى هذا السبيل ، لأن لجنة الدانوب تباشر حقوقا تشمل المراقبة والتنفيذ معا . بينما اللجنة المقترحة لقناة السويس سوف تمارس حقوقا للرقابة فقط . وتبعا لذلك فان اختصاصاتها ضئيلة إذا قيست باختصاصات لجنة الدانوب .

وعرض رئيس اللجنة الفرعية على الأعضاء حجة أخرى قال عنها إنه لم يسبق أن تعرض لها أحد وإنها جديرة بأن تظفر بعناية أعضاء اللجنة الفرعية . وهى إذا أقدمت مصر على خرق المعاهدة ، فأى ضمان تملكه الدول لمنع « مثل هذا الإخلال

الخطير بنصوص المعاهدة ؟ » واختتم كلمته بقوله إنه إذا أنشأت لجنة باريس نظاما لتنظيم حرية المرور فى قناة السويس دون أن تدعّم هذا النظام بسلطة تقوم بمراقبة تنفيذه تنفيذا سليما محايدا،فانها تكون قدقامت بعمل لا ترتجى منه فائدة،وتكون اللجنة فى هذه الحالة قد حذت حذو مؤتمر السلام فان هذا المؤتمر قد أعلن مبادىء قانونية هامة تنم عن نزعات حميدة سامية لتجنيب العالم ويلات الحروب ولكن هذه المبادىء التى أعلنها المؤتمر سوف تظل فى مجال التطبيق العملى عديمة الأثر لأنها لم تخرج عن نطاق الأمانى .

مندوب النمسا والمجر يستشهد بأقوال فقهاء القانون الدولى :

وأعطيت الكلمة عقب ذلك للبارون دى هان de Haan مندوب النمسا والمجر فقال إن اللجنة الفرعية قد قررت مبدأ حرية المرور فى قناة بحرية تستخدم كممر للمواصلات بين بحرين تصل اليهما سفن جميع الدول . ولم يشهد القانون الدولى لهذه الحالة من قبل مثيلا . ولذلك رأت اللجنة الفرعية أنه من المناسب أن تطبق على قناة السويس – بطريق القياس – النظام المقرر للموانى المحايدة [1] . كما أضافت نصوصا أخرى من أجل ضمان حرية المرور المطلقة فى قناة السويس حتى فى وقت الحرب . ثم قال إن هناك تشابها كبيرا بين قناة السويس وبين المضايق التى تصل بين بحرين مفتوحين لكل الشعوب حتى إنه يمكن الأخذ بالقياس بينهما لاتحاد العلة [2] . وحاول أن يعزز هذا الرأى بأقوال ثلاثة من رجال القانون الدولى فقال إن الأستاذ ا . آزونى A. Azuni قرر الرأى الآتى فيما يختص بهذه المضايق :

« حينما تكون المضايق البحرية فى موقع يجعل من المحتم استخدامها كطريق اتصال بين بحرين تباح الملاحة فيهما لجميع الشعوب ، فان الأمة التى تمتلك المضيق

---

(١) هناك قاعدة قانونية تقول إن النصوص التشريعية تسرى فى لفظها وفى فحواها .

(٢) القياس هو الحاق أمر لم ينص على حكمه فى التشريع بأمر نص عليه فيه لأشتراكهما فى علة الحكم . وما ورد النص بحكمه يسمى الأصل أو المقيس عليه ، وهو فى هذه الحالة المضايق البحرية ، وما لم يرد النص بحكمه يسمى الفرع أو المقيس ، وهو فى هذه الحالة قناة السويس . والمعنى الذى لأجله شرع الحكم فى المنصوص عليه يسمى العلة .

لا تملك أن تمنع غيرها من المرور فيه ، بشرط أن يستعمل المضيق استعمالا معتدلا ولا يحيق به ضررا .

« وإذا كانت هى البادئة باعاقة المرور دون مسوغ يتسم بالعدالة، فانها تحرم الشعوب الأخرى من ميزة منحتها الطبيعة لهذه الشعوب . لأن حق الملاحة من بحر إلى بحر هو نتيجة لمبدأ المشاركة أصلا فى المياه التى هى فى امتدادها العظيم مشاع بين الجميع »(١) .

وحاول البارون دى هان أن يثبت أن قناة السويس كانت على نحو من الأنحاء مضيقا طبيعيا قديما ، فقال إنه إذا افترض — كما هو ثابت إلى حد بعيد — أن مياه البحر كانت فى العصور الجيولوجية القديمة تغطى برزخ السويس بأكمله ، فان اللجنة تكون إزاء تنظيم استخدام مرور السفن فى مضيق قديم كانت الطبيعة قد أوجدته فى العصور السحيقة الموغلة فى القدم . وعاد يناقش نظرية حرية المرور فى المضايق واستند فى هذه المرة إلى رأى كالفو Calvo أحد رجال القانون الدولى وتلا فى اللجنة شطرا من أقواله وهى :

« إن حق المرور الحر الذى يباشر فى المياه الإقليمية للدول الواقعة على نهر دولى لا يستند إلى نص يرد فى عقد الامتياز . ولكن ينبثق من مبدأ حرية البحار والذى يتصل به ، كنتيجة حتمية ، حرية استخدام طرق المواصلات التى تربط بحرين يقعان بينهما » (٢) .

---

(١) «Lorsque les détroits maritimes sont disposés de manière à servir nécessairement de communication entre deux mers dont la navigation est commune à toutes les nations, la nation qui possède le détroit ne peut refuser le passage aux autres, pourvu qu'on en use avec modération et sans lui porter dommage.

"Si elle s'opposait la première et sans juste motif au passage, elle priverait les autres nations d'un avantage qui leur est accordé par la nature, puisque le droit de naviguer d'une mer à l'autre est une conséquence du principe de la communauté primitive d:s eaux qui, dans leur vaste étendue, appartenaient à tous".

ورد هذا النص فى ص ١٦٧ من محضر جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ٦ من مايو ١٨٨٥ والذى سبقت الاشارة اليه .

(٢) "Le droit de libre passage, exercé dans les eaux territoriales des Etats Riverains, ne repose pas sur une Concession, mais qu'il dérive du principe de la liberté des mers, auquel se rattache, par voie de conséquence nécessaire, le libre usage des voies de communication reliant deux mers entre elles".

ورد هذا النص فى ص ١٦٨ من محضر جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ٦ من مايو ١٨٨٥ والذى سبقت الإشارة إليه .

واستشهد أخيرا برأى دى كسى de Cussy وهو :

« حيث أن المضايق ليست سوى ممرات تصل بين بحرين وتسمح بالملاحة من أحد البحرين إلى الآخر ، فإن استخدام المضايق يجب أن يكون حرا كحرية استخدام البحر نفسه » (١). واختتم البارون دى هان كلمته بأن أكد أن قناة السويس لاتشترك حتى من حيث المبدأ — مع خط حديدى فى أى وجه من وجوه الشبه .

* * *

بريطانيا تطالب بتقرير ارتفاق اتفاقى بالمرور فى القناة :

وتولى سير جوليان بونسفوت Julian Pauncefote المندوب الأول فى الوفد البريطانى الرد على أقوال البارون دى هان de Haan مندوب النمسا والمجر (٢) فقال إن هذا المندوب حاول استعمال القياس بين المضايق التى تصل بين بحرين ، وبين قناة السويس ، وإنه استشهد بكتابات ثلاثة من رجال القانون الدولى هم ا. آزونى A. Azuni ، وكالفو Calvo ، ودى كسى de Cussy ولكن فات مندوب النمسا والمجر أن هؤلاء الفقهاء الثلاثة قد تكلموا عن المضايق الطبيعية ولم يتعرضوا للممرات الصناعية مثل قناة السويس وقناة كالدونيا Caledonian Canal اللتين أنشأهما الإنسان بقدرته وطاقاته فى ميادين الهندسة والصناعة فى إقليم دولة مستقلة . ولا يمكن التسليم بتحميل مثل هذه الطرق حق ارتفاق دولى بالمرور فيها على الرغم من أنها تصل بين بحرين . وفيما يختص بقناة السويس فإن المطلوب هو تقرير ارتفاق اتفاقى وخلص

---

(١) "Les détroits n'étant que des passages qui mettent deux mers en communication, et permettent de naviguer de l'une à l'autre, leur usage doit être libre comme la mer elle-même".

Ibid.

(٢) حين اجتمعت اللجنة الفرعية بجلسة ٨ من مايو ١٨٨٥ طلب المندوب الأول فى الوفد البريطانى إرجاء مواصلة البحث فى موضوع إنشاء اللجنة الدولية إلى جلسة تالية ، واقتراح أن تبحث اللجنة فى جلسة ٨ من مايو ١٨٨٥ موضوعات أخرى . وقد استجابت اللجنة إلى اقتراحه فبحثت فى جلسة ٨ من مايو ١٨٨٥ المادتين الثامنة والتاسعة من المشروع الفرنسى ، ثم أرجأت اجتماعها إلى جلسة ١١ من مايو . وفى هذه الجلسة استأنفت اللجنة مناقشة موضوع اللجنة الدولية . وقد أعطيت الكلمة فى مستهل الجلسة للمندوب الأول فى الوفد البريطانى .

مندوب بريطانيا من ذلك إلى أنه لا محل إطلاقا للقياس بين قناة السويس وبين مضيق بحرى [1] :

ومؤدى هذا القول الذى ذهب إليه مندوب بريطانيا أن الرأى الذى أبداه مندوب النمسا والمجر بالأخذ بالقياس بين المضايق البحرية الطبيعية وبين قناة السويس إنما هو رأى يجانب الصواب . وإذا أمكن الأخذ بالقياس فى هذه الحالة فى رأى البعض على أحسن الفروض ، فانه يكون قياسا مع الفارق . والقياس مع الفارق غير جائز قانونا فلا يعتد به ويتعين استبعاده[2] .

وانتقل مندوب بريطانيا الأول بعد ذلك إلى مناقشة الآراء التى كان قد بسطها دى ديرنتهول de Derenthall مندوب ألمانيا فى جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ ، فقال إن هذا المندوب حاول أن يبرر إنشاء لجنة الرقابة الدولية على أساس

جاء فى محضر الجلسة ما يلى :

(١) La Délégué de la Grande — Bretagne fait observer que ces auteurs parlaient des détroits naturels, et non pas de passages artificiels, tels que le Canal de Suez ou le Caledonian Canal créés par l'industrie humaine sur le territoire d'une Puissance indépendante. On ne saurait admettre que de pareilles voies de communication, quoique reliant deux mers, soient grevées d'une servitude internationale de passage. *Il s'agit, quant au Canal de Suez, d'une servitude conventionnelle,* et, à ce point de vue, selon lui, il n'y a aucune analogie entre le Canal de Suez et un détroit maritime.

وأماالنص الانجليزى الذى سجلته مضبطة الجلسة فهو :

The Delegate of Great Britain observes that these authors were speaking of natural straits, and not of artificial passages, such as the Suez Canal or the Caledonian Canal, created by human industry within the territory of an independent Power. It cannot be admitted that such channels of communication, although connecting two seas, should be burdened with an international servitude of transit. *As regards the Suez Canal, it is a question of conventional servitude,* and, from this point of view, in his opinion, there is no analogy between the Suez Canal and a maritime strait.

انظر مضبطة جلسة ١١ من مايو ١٨٨٥ ص ١٨٣ ، ص ١٩٣ فى الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى رقم ١٤ محضر رقم ١٣ جلسة ١١ من مايو ١٨٨٥ ص ص ١٨٣ — ١٩٢

(٢) للأخذ بالقياس عدة شروط منها أن يكون الفرع أو المقيس مساويا للأصل أو المقيس عليه فى علة الحكم ، لأن تعدية الحكم بالقياس إنما تكون إلى نظير الأصل أو شبيهه . ويقال للقياس الذى لا يتحقق فيه هذا الشرط قياس مع الفارق وهو غير جائز قانونا .

أن شركة القناة هى مجرد شركة خاصة وأنها تعتمد اعتمادا مؤقتا على النفوذ الشخصى والأدبى العظيم الذى يتمتع به رئيسها الممتاز فرديناند دى لسبس ، وأن تعديلات شتى قد تطرأ على نظامها الأساسى ، كما أن أجل امتيازها مؤقت ومحدود . وأنه من الضرورى ، واللجنة الفرعية فى صدد وضع معاهدة دولية ، ألا يكون تفكيرها مقصورا على الحاضر ومشكلاته، ولكن يجب أن تمتد أبحاثها إلى المستقبل وما قد يجئ به من أحداث ومفاجآت .

وقد اهتم سير جوليان بونسفوت بدحض هذه الآراء التى جاءت على لسان المندوب الألمانى، وتناول بادىء ذى بدء الاعتراض المبنى على أن شركة قناة السويس إنما هى شركة ذات طابع خاص ، فقال إن هذا الاعتراض قد تكون له قيمة كبيرة إذا كانت المسألة تتعلق باحدى الشركات المساهمة التى تؤسس لاستغلال إحدى الصناعات . وقال إن هذا النوع من الشركات موجود بكثرة ملحوظة فى جميع الدول . ولكن مركز هذه الشركات يكون عادة غير مستقر تماما ، فقد تتعرض لهزات اقتصادية تودى بها على عكس شركة قناة السويس . وقد أشاد مندوب بريطانيا بمتانة مركزها إلى حد أن جعل منها المثل الأعلى لجميع الشركات فى العالم قاطبة ، وقال إنه يجب ألا يعزب عن بال أحد هذه الحقيقة وهى أن فرديناند دى لسبس قد أسس — جنبا إلى جنب مع قناة السويس البحرية التى تم شقها — شركة قناة السويس . وهى من أقوى المؤسسات التى توجد فى أوربا، ولن يستطيع أحد أن يجد لهذه الشركة مثيلا من ناحية مواردها أو نفوذها أو مستوى مستخدميها أو متانة تنظيمها وعظمته أو من ناحية النجاح الذى أصابته فى أعمالها ، ثم تساءل عن الضرورة التى تستدعى فرض رقابة على مثل هذه الشركة . وقال مندوب بريطانيا أما فيما يختص بما قد يحدث عند انتهاء أجل امتيازها فان لجنة باريس يجب ألا تشغل نفسها به ، ويكفى أن تقرر اللجنة فى مشروع المعاهدة مبادىء محددة وأن تترك للأجيال القادمة عبء تطوير هذه المبادىء بادخال التعديلات التى تتطلبها الظروف وقتئذ .

تراجع بريطانيا :

وتبدو هنا ظاهرة جديرة بالتسجيل وهى أن سير جوليان بونسفوت التزم إلى

ذلك الوقت وبوجه عام موقف النقد السلبي الذى يقوم على تفنيد آراء المؤيدين لإنشاء اللجنة الدولية لقناة السويس . ولكنه بدأ منذ ذلك الحين خطة جديدة هى النقد الإيجابى البنّاء . وتتمثل هذه الخطة فى محاولة إقناع أعضاء اللجنة الفرعية بطرح فكرة إنشاء لجنة الرقابة الدولية وإحلال نظام آخر يقوم مقامها . وقد تولى هو بنفسه عرض النظام الجديد ، وقد مهد له بخطوات إيجابية استرضاء لزملائه أعضاء اللجنة ، فأدلى بسلسلة من التصريحات الهامة . قال مذكرا أعضاء اللجنة الفرعية بأنهم حين شرعوا فى بحث المادة السادسة من المشروع الفرنسى ، وهى التى تعرضت باديء ذى بدء لمسألتى الدفاع عن مصر وتنفيذ المعاهدة، قام هو بتوجيه نظر مندوبى الدول إلى أن هاتين المسألتين مختلفتان بعضهما عن بعض تمام الاختلاف وأنه قد نعى على المادة السادسة من المشروع الفرنسى هذا المزج بين مسألتين هامتين خطيرتين فى مادة واحدة ، وأنه طالب وقتئذ بافراد مادة مستقلة لكل من هاتين المسألتين . وقد أخذت وقتئذ اللجنة الفرعية بوجهة نظره ، وأفردت مادة مستقلة لمسألة الدفاع عن مصر وإقرار النظام العام بها ، واستبقت لفرصة أخرى بحث مسألة تنفيذ المعاهدة . وهذه المسألة الأخيرة قد تعرض لها منشور لورد جرانفل فى البند السادس على النحو الآتى :

« يجب على مصر أن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على سفن المتحاربين أثناء مرورها فى القناة فى وقت الحرب » .

وقد صرح سير جوليان بونسفوت بأنه يدرك أن زملاءه أعضاء اللجنة الفرعية مجمعون على أن هذا البند السادس من المنشور البريطانى قاصر عن ضمان تنفيذ أحكام المعاهدة فى جميع الأوقات والظروف تنفيذا فعالا تطمئن إليه الدول ، لأنه ليست لدى مصر قوات مسلحة تكفى لحمل السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة على احترام نصوص المعاهدة فى وقت الحرب [1] وصرح أيضا بأنه يدرك

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول
وثيقة رقم ٨٢ من سير جوليان بونسفوت وسير ريفرز ولسن إلى لورد جرانفل مؤرخة فى ٦ من مايو ١٨٨٥

أن قصور هذا البند السادس عن ضمان تنفيذ المعاهدة كان السبب الذى حمل الدول على تأييد إنشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ المعاهدة [1] . وأضاف إلى ذلك أنه نقل إلى حكومته هذه الآراء فأخذت بها . وأعلن أن حكومة لندن توافق على إدراج نص فى المعاهدة يقرر أنه إذا أعوزت مصر الوسائل التى تكفل تنفيذ المعاهدة ، فعليها أن تطلب مساعدة الحكومة العثمانية وحكومات الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، ويجب على هذه وتلك أن تتشاور فورا لتحدد باتفاق مشترك فيما بينها الإجراءات التى تتخذ لتلبية طلب الحكومة المصرية .

ومضى سير جوليان بونسفوت فقال إن الحكومة البريطانية قد خطت هذه الخطوة للالتقاء بأعضاء لجنة باريس ، وعلى ذلك فليست هناك حاجة للخوض فى موضوع إنشاء لجنة الرقابة الدولية ويتعين استبعاده كلية من المناقشة لأن الاقتراح البريطانى يغنى عن الرقابة فيما هو خارج عن المراقبة التى يباشرها ممثلو الدول فى مصر على تنفيذ المعاهدات الدولية وفى نطاق اختصاصاتهم المعتادة .

المشروع البريطانى الأول :

شفع سير جوليان بونسفوت هذه التصريحات بتقديم الاقتراح التالى ونطلق عليه فى هذا البحث المشروع البريطانى الأول :

« تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات الضرورية للعمل على احترام نصوص المعاهدة الحالية . وفى حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية، فعليها أن تطلب المساعدة من الباب العالى ومن الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥

« وعلى الأطراف السامين المتعاقدين أن يتشاوروا فيما بينهم فورا ليحددوا، باتفاق مشترك ، الإجراءات التى تتخذ لإجابة طلبها » .

---

(١) محضر جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ١١ من مايو ١٨٨٥ والذى سبقت الإشارة اليه .

"Le Gouvernement Egyptien prendra les mesures nécessaires pour faire respecter les dispositions du présent Traité. Dans le cas où le Gouvernement Egyptien ne disposerait pas de moyens suffisants, il devra réclamer l'assistance de la Sublime Porte et des Puissances Signataires de la Déclaration de Londres du17 Mars, 1885.

"Les Hautes Parties Contractantes devront se concerter immédiatement pour arrêter, d'un commun accord, les mesures à prendre en vue de répondre à son appel."(١)

تلخيص موقف بريطانيا من الاقتراح :

ونستخلص من تصريحات سير جوليان بونسفوت ومن المشروع البريطانى الأول الذى قدمه عدة حقائق منها :

(أولا) أن الحكومة البريطانية لا تزال ترفض شكلا وموضوعا مسألة الرقابة الدولية على قناة السويس .

(ثانيا) أن الحكومة البريطانية ترغب فى القضاء على تخوف الدول من عجز القوات المسلحة المصرية عن مواجهة الموقف الحربى فى القناة فى وقت الحرب وما قد يطرأ على الموقف من مفاجآت عسكرية ، وعلى سبيل المثال تستغل سفينة حربية تابعة لدولة متحاربة ضعف مصر بحريا ، فترفض الخضوع للقيود التى تفرضها المعاهدة عليها عند مرورها فى القناة .

(ثالثا) أن الحكومة البريطانية تدرك أن هذا التخوف كان من بين الأسباب التى حملت مندوبى الدول على التكتل وتأييد إنشاء لجنة الرقابة الدولية على قناة السويس .

---

(١) ورد هذا النص فى ص ١٨٤ من محضر جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ١١ من مايو ١٨٨٥ والذى سبقت الإشارة اليه .

وانظر أيضا :

الكتاب الأزرق رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول المرفق رقم ٣ للوثيقة رقم ٨٢ .

(رابعا) أرادت الحكومة البريطانية أن تستبدل بنظام الرقابة الدولية نظاما آخر يغنى — من وجهة نظرها — عن الرقابة الدولية . ولم يكن هذا النظام المقترح من وضعها بل اقتبسته من الفقرتين الأخيرتين من المادة السادسة من المشروع الفرنسى وهى الخاصة بالدفاع عن مصر وتنفيذ المعاهدة . وهذا هو منطوقهما :

« وفى حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية فيجب عليها أن تطلب مساعدة الباب العالى والدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥

« وعلى الأطراف السامين المتعاقدين أن يتشاوروا فى الحال ليحددوا باتفاق مشترك الاجراءات التى تتخذ لاجابة طلبها » .

(خامسا) أن الحكومة البريطانية قد قبلت — فيما يختص بتنفيذ المعاهدة — الخطوات التى رسمتها الحكومة الفرنسية فى هذا الصدد .

(سادسا) أن الحكومة البريطانية قد اضطرت تحت ضغط تكتل الدول ضدها إلى إدخال تعديل جوهرى على منشور لورد جرانفل . وكانت هذه الحكومة حريصة كل الحرص — كما رأينا — على ألا تخرج المعاهدة المقترحة عن نطاق الأسس التى يتضمنها المنشور البريطانى .

وأخذ سير جوليان بونسفوت يوضح المزايا التى يراها فى الاقتراح البريطانى الأول . فكان مما قاله إن صياغته تتمشى مع البند السادس من منشور لورد جرانفل، وإنه يؤدى إلى حل مرض لمسألة تنفيذ المعاهدة : فمصر تقوم بتنفيذها بوسائلها الخاصة أولا ، فاذا عجزت فعليها أن تستعين بالباب العالى ثم أخيرا بالدول الموقعة على تصريح لندن . وقال إن إنشاء لجنة من قناصل الدول لمراقبة تنفيذ المعاهدة أمر عديم الجدوى لأن مثل هذه المراقبة تدخل بطريقة ضمنية فى اختصاصات قناصل الدول فى مصر ، ولأن هذه اللجنة المقترحة لن تعمل شيئا جديدا سوى أداء نفس الدور الذى يقوم به كل قنصل على حدة ومن تلقاء نفسه وهو يؤدى مهام منصبه . وقد غدا فى استطاعة القناصل — بسبب إقامتهم فى مصر وبفضل استخدام نظام البرق — أن يوافوا حكوماتهم فورا بأنباء عن أى خطر قد تتعرض

له القناة . وتستطيع حينئذ حكومات الدول الكبرى بفضل سرعة المواصلات وانتشار الصحافة انتشارا واسعا أن تتخذ التدابير لمنع أى خطر يهدد حرية الملاحة فى القناة ، وبذلك تنتفى حالات المفاجأة التى تخشى الدول أن تؤخذ بها على غرة .

وانتقل مندوب بريطانيا إلى مناقشة نقطة أخرى ، فقال إن الدول تريد إنشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ المعاهدة وتساءل : على من تطبق المراقبة منذ اللحظة التى يأخذ فيها خديو مصر على عاتقه عبء تنفيذ المعاهدة ؟ وكان سير جوليان بونسفوت يقصد من هذا التساؤل هل اللجنة الدولية المقترحة ستراقب خديو مصر وهو ينفذ المعاهدة ؟ أو تراقب شركة قناة السويس ؟ أو تراقب السفن الحربية والتجارية ومدى خضوعها للوائح الملاحة والشرطة فى منطقة القناة ؟

ومضى سير جوليان بونسفوت يقول إن المعاهدة المنشودة يجب أن تنأى عن إدخال أى تغيير فى العلاقات بين السلطان والخديو أو فى العلاقات القائمة بين الحكومة المصرية وشركة القناة . وقال إن منشور لورد جرانفل لم يقرر فرض رقابة من أى لون على شركة القناة ، واختتم كلمته قائلا إنه يعتقد أن المادة السادسة من المشروع الفرنسى والمعدلة بالصورة التى اقترحها تكفى لتقديم جميع الضمانات المطلوبة وإنه لا يخامره أدنى شك فى أن اللجنة سوف تستبعد فكرة إنشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ المعاهدة ، إذ أن هذه اللجنة المقترحة قد أصبحت ــ بعد تقديم الاقتراح البريطانى ــ غير ذات موضوع .

* * *

ولم يظفر المشروع البريطانى بموافقة مندوبى الدول ، وسرعان ما تعرض مندوب بريطانيا لهجوم عنيف شنه عليه ، على التوالى ، مندوبو ألمانيا والروسيا وفرنسا والنمسا والمجر . وطالت تلك الجلسة ــ جلسة ١١ من مايو ١٨٨٥ ــ حتى استغرقت اليوم بطوله دون أن تنتهى اللجنة فيها إلى قرار . والحق أن تكتل الغالبية العظمى من أعضاء لجنة باريس ضد بريطانيا لتأييد قيام الرقابة الدولية على قناة السويس كان أعمق وأقوى من أن تزحزحه مثل هذه الآراء التى بسطها سير جوليان بونسفوت دفاعا عن وجهة نظر الحكومة البريطانية .

مندوب ألمانيا يعود فيرد على المندوب البريطاني :

وقد رد دى ديرنتهول de Derenthall مندوب ألمانيا فبدأ بتوضيح بعض النقاط التي جاءت على لسان سير جوليان بونسفوت منسوبة إليه ، فقال إنه حين أشار إلى أن شركة القناة تعتبر شركة خاصة لم يكن يهدف إلى القول بأن تدخل الدول أمر ضروري على أساس الطابع الخاص الذى تتسم به هذه الشركة ، ولكنه أراد بهذه الإشارة أن يوضح لزملائه أعضاء اللجنة اعتبارا هاما هو أن اللوائح التي تضعها شركة خاصة يجب ألا تستخدم لتكون أساسا لاتفاق دولى ، وأنه لا مناص فى مثل هذه الظروف من إيجاد ضمانات أكثر جدية وأكثر ثباتا .

وأوضح مندوب ألمانيا نقطة أخرى فقال إنه تناول فى كلمته مدة الامتياز المقررة لشركة قناة السويس ونعتها بأنها مدة مؤقتة محددة ، ولكن لم يدر فى ذهنه أن يطالب أعضاء اللجنة بأن يضعوا مقدما نظاما يتلاءم مع الموقف الذى سيطرأ عند انتهاء أجل امتياز الشركة فى سنة ١٩٦٨ ، وأعلن أنه أراد أن يوضح لزملائه أن شركة القناة قد تتعرض للحل قبل انتهاء أجل امتيازها ، وأن شأنها فى ذلك شأن أية شركة صناعية أخرى . وقال إن حل شركة القناة أمر ممكن حدوثه ، ولو أنه بعيد الاحتمال . ثم تكلم مندوب ألمانيا عن العمليات الحربية التى وقعت فى منطقة القناة سنة ١٨٨٢ وقرر فى سخف بالغ أن دى لسبس قد أنقذ قناة السويس من أى ضرر بفضل « نفوذه الشخصى » وتساءل هل يكون للشخص الذى يخلف دى لسبس فى منصبه هذا المركز وهذه المكانة ؟

وانتقل مندوب ألمانيا بعد ذلك إلى تفنيد بعض الآراء التى بسطها مندوب بريطانيا وترك لزملائه مهمة تفنيد بقية الحجج ، فقال إنه ليس فى الاستطاعة أن تتفق الدول فيما بينها بسرعة على الإجراءات التى تتخذ لمواجهة أى خطر يهدد القناة إذا لم تكن هذه الدول قد أخطرت من قبل باقتراحات محددة ودقيقة وضعتها لجنة دولية ، وتساءل عما يحدث من الناحية العملية طبقا للاقتراح البريطانى ، فقال إن كل ممثل من ممثلى الدول فى مصر يقوم بابلاغ حكومته بالخطر الذى يتراءى له أنه يهدد القناة ، وسوف تتبادل حكومات الدول الأجنبية حينئذ وجهات النظر بعضها مع بعض ، وهو أمر يؤدى إلى مكاتبات عديدة مستفيضة غزيرة تملأ ملفات

ضخمة ، وقد ينتهى الأمر بطلب عقد لجنة خاصة . ولكن يتغير وجه المسألة إذا كانت هذه اللجنة موجودة من قبل وقائمة على مقربة من مسرح الحوادث ، فإن ذلك يؤدى إلى تسهيل قيام التفاهم المنشود . وإذا فرض أنه لم يكن هناك إجماع فى الآراء بين أعضاء اللجنة على التدابير التى تتخذ ، فسوف تكون هناك دائماً أغلبية ، ويكون لرأيها قيمته ووزنه .

مندوب الروسيا يعود فيرد على المندوب البريطانى :

وأعطيت الكلمة لهتروفو Hitrovo مندوب الروسيا فقال إنه يقر بأن شركة قناة السويس تفوق جميع الشركات الأخرى ولا وجه للمقارنة بينها وبين مثيلاتها ، ولكن مهما بلغت شركة القناة من عظم الأهمية وقوة التنظيم وضخامة الموارد فى القطاعين الصناعى والتجارى فانها تظل فى نظر القانون مؤسسة خاصة ، والمؤسسات الخاصة لا دخل لها فى العلاقات الدولية . وتأسيسا على هذه القاعدة فلا يمكن القول بأن اللوائح التى تضعها شركة القناة تستخدم كأساس لاتفاق دولى أو كضمان لهذا الاتفاق .

وعمد مندوب الروسيا إلى تذكير أعضاء اللجنة الفرعية بما سبق أن قرره أمامهم فرديناند دى لسبس من أنه إذا حدث نزاع بين شركة القناة وبين سفينة تجارية أو سفينة حربية واحتدم النزاع بين الطرفين ، فليس أمام مستخدمى شركة القناة — من الناحية القانونية — إلا الالتجاء إلى رجال الشرطة المصرية . واستطرد فقال إن النفوذ الشخصى الذى يتمتع به فرديناند دى لسبس كان كفيلا بتجنب كل نزاع ، ولكن ليس معنى هذا أن تقرر لجنة باريس ضمانات لمعاهدة دولية ، ثم تترك هذه الضمانات فى مهب الريح متوقفة على النفوذ الشخصى لرجل واحد وعلى إدارة شركة خاصة .

وانتقل مندوب الروسيا إلى مناقشة الاعتراض الذى أثاره سير جوليان بونسفوت من أن إنشاء اللجنة الدولية المقترحة يؤدى إلى تدخل أجنبى يؤثر فى العلاقات التى تربط بين سلطان تركيا وخديو مصر ، فقال إن تدخل اللجنة — إذا كان هناك تدخل — فلن يعدو على أكثر تقدير أن يكون بين قائد عمارة حربية

وبين السلطات المحلية فى القنطرة أو السويس أو الاسماعيلية ،وقال مندوب الروسيا إن المسألة لا تمس سلطان تركيا أو خديو مصر ، ولكنه يتوقع حدوث حالات عديدة من النزاع بين شركة القناة وبين ضباط عسكريين من ذوى الرتب الكبيرة الذين يعملون فى الأساطيل الحربية للدول الأجنبية . ثم عاد يردد النغمة المرذولة التى سبق أن ذكرها فى جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ وهى سيطرة الرجل الأوربى وضرورة إعفائه من الخضوع للقضاء الإقليمى فى بلاد الشرق . وتساءل هل تخاطر الدول فتخضع مسلك كبار ضباطها العسكريين البحريين لولاية رجال الشرطة المصريين وتقديرهم للموقف ، وقال إنه على النقيض من ذلك إذا أنشئت لجنة دولية برياسة ممثل للدولة صاحبة السيادة على مصر La Puissance Souveraine وهى تركيا فإن هذه اللجنة تتمتع بسلطة عليا تعنو لها جباه الجميع . وأكد أن الدول لا تحدوها أدنى رغبة فى أن تتدخل لجنة الرقابة الدولية فى شئون شركة القناة ، بل إن الأمر على النقيض من ذلك تماما : لأن الغاية التى تبتغيها الدول هى أن تجد شركة القناة من اللجنة تأييداً أدبياً فى ظروف صعبة ودقيقة وشائكة .

كلمة مندوب فرنسا :

وبعد أن فرغ مندوبا ألمانيا والروسيا من بسط آرائهما تأييداً لقيام لجنة الرقابة الدولية أعلن كاميل باربر Camille Barrère مندوب فرنسا ورئيس اللجنة الفرعية أنه يؤيد آراءهما تأييداً مطلقاً ، ثم أخذ يفند الحجج التى بسطها سير جوليان بونسفوت ، فقال إن مندوب بريطانيا يخشى تدخلا من جانب اللجنة الدولية فى الشئون الخاصة المتعلقة بشركة القناة ، وأكد أنه ليس هناك مبرر لمثل هذا التخوف ، واستند فى ذلك إلى النص الذى ورد فى المشروع الفرنسى المعدل من أن اللجنة تتفق مع شركة القناة من أجل العمل على احترام اللوائح الموضوعة للملاحة والشرطة . ومضى يقول إنه لما كانت شركة القناة تقوم فعلا بتطبيق لوائح الملاحة فانه يجب عليها أن تتفق مع لجنة الرقابة الدولية ، حتى تستطيع الأخيرة أن تكون فى مركز يسمح لها بأن تتأكد أن حماية القناة أمر محقق وكامل لا غبار عليه ، ولتتأكد أيضاً أن لوائح الملاحة تطبق بطريقة منتظمة . وأكد مندوب فرنسا أنه ليس فى هذا الإجراء ما يشتم منه أى تدخل من لجنة الرقابة الدولية فى الشئون الخاصة المتعلقة بشركة قناة السويس .

ودافع رئيس اللجنة الفرعية عن حق تركيا فى أن تكون لها رياسة لجنة الرقابة الدولية المقترحة ، وقال إنه لم يحدث قط أن اجتمعت لجنة دولية إلا وكانت رياستها لممثل الدولة التى تقع فى أراضيها جميع اختصاصات وواجبات هذه اللجنة . وقال إن هذه مسألة شكلية تقوم على واجب المراعاة لحقوق الدولة صاحبة السيادة على مصر . أما فيما يتصل بتعيين مندوب مصرى فى لجنة الرقابة الدولية فقال إن وجوده أمر ضرورى ، لأن اللجنة تستطيع أن تقف منه على جميع المعلومات والتفسيرات التى قد تحتاج إليها فى أثناء مزاولتها لاختصاصاتها . وأضاف إلى ذلك أن المندوب المصرى يعتبر أداة اتصال بين الحكومة المصرية وبين لجنة الرقابة الدولية .

وانتقد كاميل باربر رئيس اللجنة الفرعية المشروع البريطانى . وقال إنه لم يكن له من أثر عليه بحيث يجعله يعدل عن رأيه الذى أعلنه من قبل ، فهو لا يزال يعتقد فى ضرورة قيام هيئة دولية للرقابة على القناة ، ولكنه تدارك فقال إن الاقتراح البريطانى سيأخذ بطبيعة الحال مكانه فى المعاهدة المقترحة ، إذ ستدرج فيها المادة المعدلة التى اقترحها سير جوليان بونسفوت ، ولكن ستتضمن المعاهدة أيضاً نصا على إنشاء لجنة الرقابة الدولية . ولن يكون هناك ازدواج أو تعارض بين النصين : فالحكومة المصرية يعهد إليها بتنفيذ المعاهدة ، واللجنة الدولية يعهد إليها بمراقبة هذا التنفيذ ، وقال كاميل باربر أيضا إنه يتمسك بالحق المطلق للدول فى أن تراقب هى بنفسها تنفيذ المعاهدة عن طريق ممثليها فى مصر . وأكد أنه إذا كان الأمر على عكس ذلك ، فلن تقبل أية دولة أن توقع على معاهدة ترتبط فيها ارتباطا كليا ومطلقا بالتزامات معينة إزاء مصر دون أن تكون مصر هى الأخرى مرتبطة بتعهدات إزاء هذه الدولة .

مندوب النمسا والمجر يستأنف الرد على مندوب بريطانيا :

وتكلم البارون دى هان de Haan مندوب النمسا والمجر فقال إنه حين تعرض لموضوع المضايق وإمكان القياس بينها وبين قناة السويس، فإنما كان يتحدث عن المضايق بوجه عام . ولم يفرق فى كلمته بين المضايق الطبيعية وبين المضايق التى صنعتها يد الإنسان ، فحيثما يوجد ممر مائى يصل بين بحرين ، فهناك حق

لا يقبل جدلا ، هو حرية استخدام هذا الممر المائى فى أغراض التجارة . وأضاف إلى ذلك أنه إذا كان الممر صناعيا شقته يد الإنسان فان صاحب هذا الممر لا يملك الحق فى أن يغلقه حسب هواه .

ثم تناول فى كلمته الاعتراض الذى أثاره سير جوليان بونسفوت بألاوجه للمقارنة بين نهر الدانوب وقناة السويس . فقال إنه حين كان يتكلم عن هذا النهر مقارنا بينه وبين قناة السويس كان حديثه منصبا على دلتا النهر ومصابه فى البحر الأسود ، ولم يدر بخلده أن يتعرض لجميع أجزاء الدانوب . فاللوائح الخاصة بمصاب الدانوب هى التى تصلح أساسا للمقارنة ، بعكس اللوائح التى وضعت لتنظيم الملاحة فى طول مجرى النهر ، إذ هى لا تحقق الغرض الذى يهدف إليه . كما أن إنشاء لجنة الدانوب جاء مخالفا للمبادىء التى تقوم عليها لجان الأنهار الدولية ، لأن عضوية لجنة الدانوب ليست مقصورة على الدول الواقعة على هذا النهر ، بل تشمل أيضا دولا غير واقعة عليه . والسبب الذى حمل الدول الأخيرة على إنشاء منظمة خاصة لنهر الدانوب هو مصلحتها المشتركة فى تحسين الملاحة فى هذا الطريق التجارى الهام . وأخذ البارون دى هان يدلل بالأرقام على أن لجنة الدانوب قد نهضت بالملاحة فى نهر الدانوب نهوضا عظيما[1]. وأكد أنه يمكن الأخذ بالقياس بين مصاب نهر الدانوب وبين قناة السويس . ورد على ما قاله سير جوليان بونسفوت من أن نهر الدانوب يخترق أراضى عدة دول فقال إنه فى الوقت الذى انشئت فيه لجنة الدانوب كانت مصاب الدانوب تابعة لدولة واحدة .

وشرح البارون دى هان بعض الفروق الجوهرية بين لجنة الدانوب وبين اللجنة الدولية المقترحة لقناة السويس ، فقال إن هذه اللجنة سيعهد إليها بصيانة القناة أى المحافظة على عمل عظيم تم إنشاؤه . أما لجنة الدانوب فاختصاصها الأساسى مزدوج : الإنشاء والصيانة ، ذلك أن معاهدة باريس المبرمة فى سنة ١٨٥٦

---

(١) ذكر البارون دى هان مندوب النمسا والمجر أنه فى سنة ١٨٨٣ بلغ عدد السفن التى دخلت فى نهر الدانوب وخرجت منه إلى البحر الأسود ٢٨٨١ سفينة بلغت حمولتها ١,٧٧٥,٩٧٢ طنا . ثم عرج على قناة السويس فقرر أن عدد السفن التى اجتازت القناة فى نفس العام أى فى سنة ١٨٨٣ قد قفز إلى ٣,٣٠٧ سفينة بلغت حمولتها ٥,٧٧٥,٨٦١ طنا ويلاحظ أن عدد السفن التى مرت بالقناة فى سنة ١٩٦٥ أى فى ظل الإدارة العربية بلغ ٢٠٢٨٩ سفينة بلغ إيرادها ٨٥,٧٩٢,٠٠٠ جنيها

نصت على تنفيذ أعمال تستهدف النهوض بالملاحة فى ذلك النهر ، وقد تولتها لجنة الدانوب ، ولما فرغت من إنشائها قررت الدول مد أجل لجنة الدانوب تمكيناً لها من المحافظة على العمليات التى أنشأتها . ثم انتقل مندوب النمسا والمجر إلى الفارق الثانى فقال إن العمليات التى تمت فى نهر الدانوب قد نفذتها الدول ممثلة فى لجنة الدانوب . وقد وضعت الدول هذه العمليات من بادىء الأمر تحت مراقبتها ، كما وضعتها فى نفس الوقت « تحت حماية القانون الدولى » "sous la sauvegarde du droit international" ، أما قناة السويس فقد قامت بحفرها شركة خاصة ظفرت بامتيازات غير عادية أغدقت عليها إغداقا مما جعل لهذه الشركة طابعا عاما حتى قبل أن تفتح قناة السويس للملاحة البحرية الكبرى . ثم تعرض مندوب النمسا والمجر لفارق آخر ، فقال إن اللوائح التى تخضع لها الملاحة فى نهر الدانوب قد وضعتها الدول — ممثلة أيضا فى لجنة الدانوب — وتطبق بواسطة ممثلى هذه الدول الذين يقومون أيضا بتحصيل الرسوم المقررة على السفن التى تسير فى الدانوب . أما لوائح الملاحة فى قناة السويس فقد وضعتها شركة القناة ، ويقوم مندوبوها بتطبيق هذه اللوائح دون أن تعترف الدول اعترافا رسميا بذلك .

وقال مندوب النمسا والمجر إن اللجنة الفرعية قد قررت فى مشروع المعاهدة حرية الملاحة فى قناة السويس وعدم المساس بها . وبفضل الروح الطيبة التى أبداها الباب العالى أصبحت الدول فى مركز يسمح لها بانشاء وتنظيم هيئة لمراقبة تنفيذ اللوائح وضمان احترام حرية القناة وعدم المساس بها ولذلك فهو يشعر بفيض من الأسف إذ يرى البعض يجادل فى الفوائد التى تعود من وراء إنشاء لجنة الرقابة الدولية .

ومضى مندوب النمسا والمجر فرد على تخوف بريطانيا من أن يؤدى قيام اللجنة الدولية المقترحة إلى تدخلها فى الشئون الخاصة المتعلقة بشركة القناة ، فقال إن هذه الشركة اتخذت لها من أول الأمر اسم « الشركة العالمية » وإن الاجتماعات العامة التى تعقدها الشركة لحملة الأسهم يحضرها مسهمون ينتمون إلى دول عديدة مختلفة ، وإن الوثائق المتعلقة بعقود الامتياز قد أبلغت إلى الدول ، ثم تلا البارون دى هان خطابا مؤرخا فى ١٥ من مارس ١٨٧٧ وجهه الكونت داندراسى

وزير خارجية النمسا والمجر إلى دى لسبس أبلغه فيه موافقة le Comte d'Andrassy الحكومة النمساوية المجرية على نظام قياس حمولة السفن الذى أخذت به الشركة .
وخلص البارون دى هان من ذلك إلى أنه يرى فى هذه الاجراءات تدخلا من جانب أوربا فى شئون شركة قناة السويس ، وأن هذا التدخل أوجدته الشركة بنفسها ، وكانت هى الباعثة عليه. وليس هذا التدخل إلا اعترافا بالطابع العام وبالطابع الدولى لمشروع قناة السويس . وأضاف إلى ذلك أن مجرد قيام لجنة الرقابة الدولية سيؤدى إلى منع كل تدخل خارجى فى أعمال الشركة وفى متعلقاتها .

اختتم البارون دى هان حديثة الضافى بكلمة تصور الحقيقة الماثلة وقتئذ فى إدارة قناة السويس إذ قال إن سير جوليان بونسفوت قد أعلن أن بريطانيا لا ترغب فى إنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ المعاهدة على الرغم من أن مصالحها فى قناة السويس تفوق مصالح الدول الأخرى مجتمعة ، وأن المتاجر البريطانية التى تمر فى القناة تمثل أربعة أخماس مجموع التجارة التى تجتاز القناة سنويا . فقال مندوب النمسا والمجر إن هذا حق لا مراء فيه ، لكن بريطانيا تتمتع فى شئون القناة بنفوذ تتضاءل إزاءه جميع الضمانات الأخرى ، فهى تملك نصف عدد أسهم شركة القناة ، وهى قد عينت عددا من المديرين البريطانيين فى مجلس إدارة الشركة ، وزادت من عددهم ، وخلص من ذلك إلى أن مصالح الدول الأخرى فى القناة فى حاجة إلى مزيد من الحماية ، على الرغم من أن هذه المصالح أقل أهمية من المصالح البريطانية . وأشار إلى التضامن الذى يربط بين الدول الكبرى فى مثل هذه المواقف ، وناشد مندوب بريطانيا بألا يخرج على هذا التضا من من أجل مسألة شكلية ولأن مصالح الدول الكبرى تتشارك بعضها مع بعض .

المندوب الثانى فى الوفد الايطالى يؤيد بريطانيا :

وأعطيت الكلمة بعد ذلك للأب أنطونى العضو الثانى فى الوفد الإيطالى فأيد وجهة النظر البريطانية من حيث قيام الفروق بين نهر الدانوب وقناة السويس ، وقال إنه لا يمكن الأخذ بالقياس بين هذين الطريقين الملاحيين سواء من الناحية التاريخية أو من الناحية القانونية . وقال إذا أرادت الدول تخويل لجنة السويس اختصاصات ، فان هذه الاختصاصات لا يمكن أن تكون فى الظروف العادية

اختصاصات إدارية أو فنية ، لأن شركة القناة هى الهيئة الوحيدة التى يمكن أن تباشر هذه الاختصاصات ، وهى ليست فى حاجة إلى أية مساعدة للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقها . أما فى ظروف الحرب فسواء كانت الحرب المستعر إوارها حربا دولية أو حربا أهلية فى مصر ، فان المسألة بتغير وجهها تماما . ولا ينكر أحد أنه لا بد فى مثل هذه الظروف العصيبة من اتخاذ اجراءات لمنع الأحداث التى قد تهدد القناة . وتساءل لماذا لا يعهد بادىء ذى بدء بهذه الاجراءات إلى ممثلى الدول الدبلوماسيين فى القاهرة ؟ وليس فى هذا الأمر غرابة أو شذوذ لأنه يدخل فى اختصاصات وواجبات ممثلى الدول المعتمدين فى القاهرة . وحذر اللجنة الفرعية بألا تخاطر بسمعتها وكرامتها ومركزها إذا هى أقرت عملا غير قانونى تقابله شركة القناة بالرفض ، وتكون الشركة محقة فى هذا الرفض ، واختتم كلمته بأنه يتمسك باقتراحه الذى سبق أن قدمه إلى اللجنة بجلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ ويرى أنه يصلح أساسا للوصول إلى اتفاق يرضى جميع الأطراف .

وقد رد عليه هتروفو Hitrovo مندوب الروسيا فقال إن هناك فرقا جوهريا بين الاقتراح الفرنسى وبين الاقتراح الإيطالى ، فبينما ينص الاقتراح الأول على قيام لجنة فى بور سعيد إذا بالإقتراح الإيطالى ينص على قيام لجنة فى القاهرة فالاقتراحان ينبثقان من مبدأين مختلفين تمام الاختلاف بعضهما عن بعض ، وأحدهما يعهد إلى الحكومة المصرية بالسهر على تنفيذ المعاهدة بينما ينص الثانى على إنشاء رقابة دولية .

ولكن الأب أنطونى اتخذ من نظام الامتيازات الأجنبية القائم وقتئذ فى مصر ركيزة يستند إليها فى موقفه ، فقال إن قناصل الدول يباشرون فى ظل هذا النظام سلطات شتى واختصاصات واسعة ، من بينها مراقبة تنفيذ المعاهدات الدولية ، وستسرى بطبيعة الحال على المعاهدة المقترحة لقناة السويس ما يسرى على غيرها . إذ سيعهد إلى قناصل الدول بمراقبة تنفيذها ، وعليهم فى حالة الحرب أو الاضطرابات الداخلية فى مصر أن يضاعفوا من انتباههم ويقظتهم . وخرج من هذا إلى أن قيام قناصل الدول بمراقبة تنفيذها ليس فيه جديد ، إنما هو تقرير لحالة قائمة فى مصر . ولكن الجديد الذى يطالب به هو أن يدرج نص صريح فى المعاهدة بأن يؤلف القناصل فيما بينهم لجنة تقوم بمراقبة تنفيذ المعاهدة .

وعلق دى ديرنتهول de Derenthall مندوب ألمانيا على هذه الإجابة بقوله إنه لا يظن أنه فى استطاعة ممثلى الدول فى مصر أن يؤلفوا من أنفسهم وفيما بينهم لجنة بالسهولة التى يعتقدها الأب أنطونى ، لأن اجتماعات أعضاء السلك الدبلوماسى تعترضها عقبات ليست هينة . فقد يرفض عميد الهيئة الدبلوماسية توجيه الدعوة إلى زملائه لعقد الاجتماع ، أو قد يرفض بعض أعضاء السلك الدبلوماسى قبول الدعوة . وفى مثل هاتين الحالتين تظل الأمور فى وضعها السابق . ثم قال مندوب ألمانيا إنه إذا ألقت الدول واجب مراقبة تنفيذ المعاهدة على ممثليها فى مصر ، وكان هؤلاء مجردين من كل سلطة فعلية وعاجزين عن اتخاذ أى اجراء ، فان جميع الأسانيد التى قدمها الأب أنطونى تتهاوى وتغدو هباء .

ورد الأب أنطونى على مندوب ألمانيا محددا الأسس التى يقوم عليها اقتراحه ، فقال إنه يرى أن يؤلف قناصل الدول فيما بينهم لجنة تقوم بمراقبة تنفيذ المعاهدة فى حالتين فقط ، هما : قيام حرب أو اندلاع ثورة داخلية فى مصر تهدد قناة السويس ، وأن يكون حضور اجتماعات اللجنة أمرا وجوبيا يلتزم به ممثلو الدول ، وأن تخضع شركة القناة لمثل هذه المراقبة فى حالة الحرب فقط .

المشروع الايطالى الثانى :

وتكلم رسمان Ressman المندوب الأول فى الوفد الإيطالى فكان على شاكلة زميله الأب أنطونى مؤيدا لوجهة النظر البريطانية . وقال إنه طبقا للمادة السادسة من المشروع الفرنسى لا تستطيع الدول الموقعة على تصريح لندن أن تتخذ باتفاق مشترك فيما بينها الإجراءات الكفيلة بمنع أى بخطر يهدد القناة إلا بعد أن تتلقى هذه الدول تبليغا من الباب العالى والحكومة المصرية بطلب المساعدة. ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أو يجادل فى الواجب الملقى على عاتق قناصل الدول المعتمدين فى القاهرة ، وهو أنه يتعين عليهم فى حالة الحرب أو الاضطرابات الداخلية فى مصر أن يتصرفوا تصرفا مستقلا عن أى طلب من الباب العالى أو الحكومة المصرية . وخلص من ذلك إلى المطالبة بضرورة إدراج نص صريح فى المعاهدة يقرر هذا الواجب على القناصل العاملين فى مصر بحيث يصبح تدخلهم

أمراً حتمياً وضرورياً فى حالة نشوب حرب أو اندلاع ثورة داخلية فى مصر .
ثم ردد رسمان بعد ذلك نفس الرأى الذى أعلنه الوفد البريطانى وهو أن اللجنة الدولية المقترحة ستكون قليلة الجدوى فى وقت السلم .

وتعرض رسمان إلى ما قاله البارون دى هان de Haan مندوب النمسا والمجر من أن شركة قناة السويس كانت قديرة على ضمان حرية المرور فى القناة وعلى تنفيذ لوائح الملاحة والشرطة بمساعدة السلطات المحلية وحدها دون أن يرتفع صوت بالشكوى ، وأن الموقف قد ظل على هذا الوضع حتى وقعت أحداث سنة ١٨٨٢ فى منطقة القناة . ثم مضى رسمان يقول إنه على الرغم من هذه الحقائق التى ذكرها مندوب النمسا والمجر عاد هذا المندوب يؤيد فرض رقابة دولية على قناة السويس بحجة ضمان تنفيذ المعاهدة وذلك عن طريق إنشاء هيئة دولية دائمة تمثل فيها جميع الدول الموقعة على المعاهدة وتباشر مهامها فى وقت السلم وزمن الحرب . وعلق رسمان على هذا الرأى بأنه ينطوى على المغالاة والإسراف . ثم قال إن مندوب بريطانيا من ناحية أخرى قد صرح بأنه فى حالة الحرب يمكن اتخاذ بعض اجراءات لضمان حرية المرور فى القناة . وخلص المندوب الأول فى الوفد الإيطالى من ذلك إلى أنه يمكن الوصول إلى حل يوفق بين هذين الرأيين . ويتلخص هذا الحل فى أن يدرج فى المعاهدة نص صريح يعهد بمقتضاه إلى ممثلى الدول المعتمدين فى مصر والمقيمين فى القاهرة بمراقبة تنفيذ المعاهدة ، ويفرض عليهم الاجتماع سوياً فى حالة ما إذا تعرضت سلامة القناة لخطر قريب متوقع نتيجة نشوب حرب أو اندلاع ثورة فى مصر . وانتهى من ذلك إلى أنه فى استطاعة الفريق المؤيد لإنشاء لجنة الرقابة الدولية والفريق المعارض لقيامها أن يتلاقيا فى منتصف الطريق .

وتمشياً مع هذا الرأى قدم رسمان Ressman اقتراحاً بتعديل المشروع الايطالى الذى كان قد قدمه من قبل الأب أنطونى بجلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ . ونورد هنا نص التعديل ونطلق عليه فى هذا البحث المشروع الإيطالى الثانى :

« يراقب تنفيذ المعاهدة الحالية ممثلو الدول الموقعة عليها ، المعتمدون فى مصر ،

وينبهون دون إبطاء حكوماتهم الخاصة بكل منهم إلى كل نقض وإلى كل خطر نقض يمكن أن يقع لها .

« وإذا نشبت حرب أو هددت اضطرابات داخلية سلامة القناة يجتمع هؤلاء الممثلون فورا برياسة مندوب خاص عن تركيا ويشترك معهم مندوب عن الحكومة المصرية يكون صوته استشاريا ، كي يدبروا مهمة حماية القناة وليتفقوا مع شركة السويس لضمان مراعاة لوائح الملاحة والشرطة » .

"Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité veilleront à son exécution et signaleront sans délai à leurs Gouvernements respectifs toute infraction et tout danger d'infraction qui pourraient se produire.

"Si une guerre éclate ou si des troubles intérieurs menacent la sécurité du Canal, ces Représentants se réuniront aussitôt, sous la présidence d'un Délégué spécial de la Turquie et avec le concours d'un Délégué du Gouvernement Egyptien ayant voix consultative, afin de pourvoir au service de la protection du Canal et de s'entendre avec la Compagnie de Suez pour assurer l'observation des règlement de navigation et de police".(١)

وقال رسمان معلقا على هذا المشروع الإيطالي المعدل إن تقرير رياسة اللجنة لمندوب تركيا إنما هو من قبيل المراعاة للدولة صاحبة السيادة على مصر وهي تركيا La Puissance Souveraine ، وأضاف إلى ذلك أن عبء مراقبة تنفيذ المعاهدة على ممثلي جميع الدول الموقعة على المعاهدة إنما هو إجراء يتسم بالعدالة والحكمة والسداد .

ملاحظات على المشروع الإيطالي الثاني :

ولنا على هذا المشروع عدة ملاحظات نذكر منها :

(أولا) استبدل المشروع الثاني بعبارة « ممثلو الدول الموقعة على تصريح لندن المعتمدون في القاهرة » وهي العبارة التي وردت في المشروع الإيطالي الأول

---

(١) ورد هذا النص في ص ص ١٨٨ – ١٨٩ من مضبطة جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ١١ من مايو ١٨٨٥ والتي سبقت الإشارة إليها .

عبارة جديدة هى « ممثلو الدول الموقعة عليها » أى على المعاهدة الحالية وبذلك أدخل المشروع الثانى أسبانيا وهولندا فى عداد هذه الدول .

(ثانيا) أغفل المشروع الثانى إغفالا متعمداً ذكر كلمة « لجنة » بينما وردت هذه اللفظة فى المشروع الأول إذ جاء فيه « يؤلف ممثلو الدول الموقعة على تصريح لندن ، المعتمدون فى القاهرة ، من بين أنفسهم لجنة . . . . »

(ثالثا) نص المشروع الثانى على أن ممثلى الدول يجتمعون فى حالتين فقط هما حالة الحرب أو الاضطرابات الداخلية فى مصر .

(رابعا) قرر المشروع الثانى أن مندوب مصر يكون ذا صوت استشارى ولم يتعرض المشروع الأول لهذه النقطة .

(خامسا) ليس هناك جديد فى الفقرة الأولى من المشروع المعدل فهى عبارة عن تقرير أو ترديد لاختصاصات أعضاء السلك القنصلى فى مصر من حيث قيامهم بمراقبة تنفيذ المعاهدة وإخطار حكوماتهم بأى نقض لنصوصها .

المشروع البريطانى الثانى :

وقد فاجأ سير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote المندوب الأول فى الوفد البريطانى أعضاء اللجنة الفرعية باقتراح جديد مهد له بتلخيص الأسباب التى حملت الحكومة البريطانية على رفض فكرة لجنة الرقابة الدولية ، ثم قال إنه قد رأى لزاما عليه أن ينقل إلى حكومته رأى أغلبية أعضاء اللجنة الفرعية ، وإن الحكومة البريطانية ، بدافع من روح المسالمة والرغبة فى التوفيق بين وجهات النظر المتباينة ، قد أذنت له فى أن يقدم إلى اللجنة الفرعية اقتراحا يتلخص فى أن يكون لجميع الدول الموقعة على المعاهدة الحق فى الأشتراك فى اتخاذ الإجراءات الوقائية . ومضى المندوب البريطانى يقول أنه يشاطر رسمان Ressman مندوب إيطاليا رأيه فى أنه فى حالة الحرب لا يعهد إلى القناصل بحق اتخاذ تلك الإجراءات الهامة التى قد تتطلبها الظروف ولكنهم يخولون حقا تحدده الفقرة التالية على أن تضاف إلى المادة التى اقترحها هو — أى مندوب بريطانيا — فى مستهل تلك الجلسة وهى جلسة ١١ من مايو ١٨٨٥ .

« يراقب تنفيذ المعاهدة الحالية ممثلو الدول السامية المتعاقدة ، المعتمدون في مصر ، كي يخطروا حكوماتهم الخاصة بكل منهم بأى نقض لهذه النصوص أو بكل خطر يمكن أن ينجم عن انتهاك لهذه النصوص » .

"Les Représentants en Egypte des Hautes Parties Contractantes veilleront à l'exécution du présent Traité, afin de saisir leurs Gouvernements respectifs de toute infraction ou de tout danger d'infraction à ces dispositions qui pourraient se produire".(1)

وعلق سير جوليان بونسفوت على هذه الصياغة التى اقترح إضافتها بأنها سترضى جميع الأعضاء ، وستجعل من واجب ممثلى الدول فى مصر أن يقوموا فى نطاق اختصاصاتهم القنصلية بكل إجراء يرون أنه ضرورى ومجد لأجل حماية المصالح المشتركة .

ومعنى هذا أن بريطانيا قد أقرت ، بنص صريح ، بحق الدول فى مراقبة تنفيذ المعاهدة وذلك عن طريق ممثليها المعتمدين فى مصر . وهو حق ظلت تجادل

---

(١) ورد هذا النص فى ص ١٨٩ من مضبطة جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ١١ من مايو ١٨٨٥ والتى سبقت الإشارة إليها .

ومما هو جدير بالذكر أن المشروع الأصلى لهذا الاقتراح البريطانى الثانى كان يتضمن فقرة أخرى تالية هى :

« ويجتمعون كلما دعت الظروف ويشرعون فى اجراء التحقيقات الضرورية كى يخطروا حكوماتهم فورا بالحادث » .

"Ils se réunirout quand les circonstances l'exigeront et procéderont aux constatations nécessaires afin de saisir leurs Gouvernements immédiatement de l'incident".

وقد وضع الوفد البريطانى هذا المشروع بفقرتيه وأبرق به فى ٦ من مايو ١٨٨٥ إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية فتلقى منه برقية مؤرخة فى ٨ من مايو ١٨٨٥ تقول إن الحكومة البريطانية تقر الفقرة الأولى وترفض الفقرة الثانية . وتمشيا مع هذه التعليمات اقتصر سير جوليان بونسفوت على تقديم الاقتراح متضمنا الفقرة الأولى فقط .

انظر :

الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول

وثيقة رقم ٨٢ مرفق رقم ٤ من سير جوليان بونسفوت وسير ريفرز ولسن إلى لورد جرانفل بتاريخ ٦ مايو ١٨٨٥ .

ووثيقة رقم ٨٣ عبارة عن برقية مؤرخة فى ٧ مايو ١٨٨٥ أرسلها لورد جرانفل إلى الوفد البريطانى فى باريس .

فيه طوال المناقشات الضافية السابقة . ويعتبر المشروع البريطانى الثانى تراجعا ثانيا اضطرت إليه بريطانيا اضطرارا تحت ضغط تكتل الدول ضدها فى اللجنة الفرعية.

ملاحظات على المشروع البريطانى الثانى:

ولكن يلاحظ أن هذا التراجع كان فى أول أمره تراجعاً شكلياً أكثر منه تراجعا موضوعيا لعدة أسباب منها :

أولا : جاءت صياغة المشروع البريطانى الثانى مشوبة بالغموض المتعمد ، إذ أغفلت النص على أن يؤلف قناصل الدول فيما بينهم لجنة تتولى مراقبة تنفيذ المعاهدة ، بل تركت أمر هذه الرقابة إلى قناصل الدول الأوربية الكبرى الموقعة على المعاهدة يباشرونها على نحو من الأنحاء مجتمعين أو فرادى، وهذا الغموض يجعل المشروع البريطانى الثانى يحمل معنى الطابع الفردى أكثر مما يحمل من معنى الطابع الجماعى . وكانت حجة الحكومة البريطانية فى ذلك — كما أوضحها سير جوليان بونسفوت فى جلسة ١١ من مايو ١٨٨٥ — أنه قد جرى العرف فى مصر على أن يعقد قناصل الدول فيما بينهم اجتماعات طارئة يرأسها عميد السلك القنصلى كلما وقعت أحداث خطيرة تهدد سلامة رعايا دولهم أو مصالح هؤلاء الرعايا . وضرب مثلا بالاجتماعات التى عقدها قناصل الدول حين وقعت الاضطرابات الدامية فى الاسكندرية إبان حوادث الثورة العرابية . وصرح بأنه ليس هناك ما يمنع قناصل الدول من أن ينهجوا هذا النهج إذا حدث أى خطر يهدد قناة السويس . وهذا القول دفاع هزيل لا يعتد به ، لأنه رفض أن ينص فى المشروع البريطانى الثانى على تكوين لجنة من قناصل الدول تباشر مراقبة تنفيذ المعاهدة . والسبب فى هذا الرفض وبالتالى هذا الغموض فى الصياغة إنما يرجع إلى أن الحكومة البريطانية كانت تعارض معارضة عنيفة قيام هيئة دولية رسمية تنازعها النفوذ والاختصاص فى منطقة القناة .

(ثانيا) إن المشروع البريطانى الثانى يعطى قناصل الدول حق المشاركة فى مراقبة تنفيذ المعاهدة ، ولكن لا يخول لهم حق اتخاذ تدابير أو اجراءات مباشرة ، بل مجرد إبلاغ حكوماتهم بأية مخالفة أو تهديد بمخالفة يمكن أن يقع ضد أحكام المعاهدة .

(ثالثا) إن المشروع البريطانى الثانى لا يأتى من هذه الناحية بجديد ، لأن حق مراقبة تنفيذ المعاهدات قائم فعلا فى مصر وكان يدخل فى الاختصاصات الواسعة التى كان يباشرها أعضاء السلك القنصلى بسبب قيام نظام الامتيازات الأجنبية وقتئذ فى مصر . وفى هذا يقول سير جوليان بونسفوت فى نفس الجلسة .

"Sir Julian Pauncefote fait observer que sa formule impose expressément aux Consuls l'obligation de veiller au maintien du Traité, quoique cette obligation ressorte déjà de leurs attributions ordinaires". [1]

أما اتصال قناصل الدول بحكوماتهم لإبلاغها أى نقض للمعاهدات فهو حق مقرر للقناصل لا تستطيع بريطانيا سلبه منهم .

(رابعا) إن المشروع البريطانى الثانى يغلق الباب فى وجه أية محاولة لما أسمته بريطانيا « التدخل فى الشئون الخاصة المتعلقة بشركة قناة السويس » . لأنه كان من بين اختصاصات لجنة الرقابة الدولية أن تتفق مع شركة القناة من أجل العمل على احترام اللوائح الموضوعة للملاحة والشرطة . واعتبرت بريطانيا هذا الاختصاص تدخلا فى شئون الشركة . وقد رأينا كيف دافع سير جوليان بونسفوت عن هذا المبدأ دفاعا طويلا . ولما كان المشروع البريطانى الثانى قد أغفل النص على إنشاء اللجنة فلا يكون هناك محل للاتفاق مع الشركة وبالتالى ينتفى التدخل فى شئونها .

(خامسا) : أغفل المشروع البريطانى الثانى النص على أن تكون رياسة اللجنة لتركيا كما تجنب التعرض لعضوية مصر فى هذه اللجنة . وكانت حجة بريطانيا فى هذا الإغفال بشطريه أوهى من خيط العنكبوت . إذ قال سير جوليان بونسفوت إن اشتراك تركيا ومصر فى مراقبة تنفيذ المعاهدة أمر يتنافى مع المنطق ، لأن هذه المراقبة سيعهد بها إلى الدول . أما تركيا ومصر فلهما دور آخر هو المحافظة على القناة ، وستكون الدول رقيبة على تصرفاتهما فى هذا الصدد . فاذا اشتركت تركيا ومصر فى أعمال المراقبة فمعنى هذا أن كل دولة من هاتين الدولتين تقوم بأعمال التنفيذ والمراقبة فى وقت واحد وتقيم كل دولة رقيبا من نفسها على نفسها أى أن تركيا تراقب تصرفات تركيا ، وتراقب مصر تصرفات مصر .

---

(١) مضبطة جلسة ١١ من مايو ١٨٨٥

ولكن كان هناك دافع خفى حمل بريطانيا على هذا الإغفال هو الإمعان فى استبعاد أى احتمال كى يؤلف قناصل الدول لجنة فيما بينهم ، لأن النص على اشتراك تركيا ومصر فى مراقبة تنفيذ المعاهدة والنص على أن تكون لتركيا رياسة هذه الاجتماعات يؤدى إلى تشكيل هيئة أيا كان اسمها : لجنة — جماعة — منظمة — جمعية — مجلس ، وما يستتبع ذلك من تكوين أجهزة فنية وإدارية وكتابية تلحق بها ، وتتولى تنسيق وتنظيم هذه المراقبة التى يشترك فيها قناصل الدول ومندوب عن تركيا وآخر عن مصر .

(سادسا) : وأخيراً لنا على صياغة المشروع البريطانى الثانى ملاحظة عابرة سريعة ، فقد استبدلت هذه الصياغة ، على غرار ما فعل المشروع الإيطالى الثانى ، بعبارة « الدول الموقعة على تصريح لندن » عبارة أخرى هى « الدول الموقعة على المعاهدة الحالية » .

أركان الرقابة الدولية على قناة السويس فى نظر فرنسا والدول الضالعة فيها :

وما كانت فرنسا صاحبة الفكرة فى إنشاء الرقابة الدولية على قناة السويس لترضى أن تمسخ هذه الرقابة وأن يتضاءل تكوينها وتتكمش اختصاصاتها إلى هذا الحد الذى أرادته بريطانيا . ولذلك أعلن كاميل بارير Camille Barrère مندوب فرنسا ورئيس اللجنة الفرعية فى مواجهة الوفد البريطانى أن أى اقتراح خاص بانشاء الرقابة الدولية على قناة السويس يجب أن تتوفر فيه الأركان الثلاثة الآتية :

(أولا) الطابع الجماعى للمراقبة la collectivité de surveillance ويتمثل فى أن يؤلف قناصل الدول فيما بينهم لجنة تقوم بكامل هيئتها بمراقبة تنفيذ المعاهدة وغير ذلك من الاختصاصات .

(ثانيا) : الطابع الإلزامى للمراقبة l'obligation de surveillance ويتمثل فى أن يكون قيام اللجنة بمباشرة اختصاصاتها أمرا إجباريا يلتزم به قناصل الدول الموقعة على المعاهدة .

(ثالثا) : دوام المراقبة la permanence de surveillance ويتمثل فى أن تظل

اللجنة قائمة فى زمن السلم ووقت الحرب على السواء أى يكون لها طابع الاستمرار والدوام .

وقال هتروفو Hitrovo مندوب روسيا مؤيدا أقوال مندوب فرنسا إن اللجنة الدولية المقترحة يجب ألا يكون قيامها مقصورا على وقت الحرب ، بل يجب عليها أن تباشر يوميا وعلى مدار السنة أعمال المراقبة على حركة مرور السفن فى القناة . ومن المحتمل وقوع حوادث عديدة تنطوى على إخلال بنصوص المعاهدة . فلا مفر من إنشاء هيئة تكون قائمة بصفة دائمة لتفصل فى المسائل مثار النزاع . وقال إنه يشفق على هذه الهيئة ، لأنها لن تواجه مواقف دقيقة شائكة فى وقت الحرب فقط بل فى وقت السلم أيضا ، فقد ترتكب سفينة حربية فى وقت السلم وهى تجتاز القناة أعمالا تتعارض تعارضا صارخا مع أحكام المعاهدة . واختتم مندوب الروسيا كلمته قائلا إنه لا يليق بالحكومة العثمانية أن تترك للحكومة المصرية الحق فى ممارسة أعمال الشرطة على السفن الحربية التى تجتاز القناة ، وإنه أكرم للحكومة العثمانية أن تدع هذا الحق تباشره لجنة دولية يرأسها مندوب عن الباب العالى .

ورد عليه سير جوليان بونسفوت فقال إنه لم تنشأ إلى ذلك الوقت صعوبة من تصرف سفينة حربية أثناء مرورها فى القناة . وتساءل قائلا إذا رفضت سفينة حربية الخضوع للقيود والأنظمة التى تنص عليها المعاهدة ، فما هى السلطة التنفيذية التى تملكها لجنة دولية أو الشرطة الإقليمية لحمل هذه السفينة الحربية على احترام أحكام المعاهدة ؟ إن مثل هذا التصرف لا يعدو أن يكون إخلالا بنصوص المعاهدة من جانب الدولة صاحبة السفينة الحربية ، ولن يفعل ممثلو الدول فى القاهرة فى هذه الحالة أكثر من إبلاغ حكوماتهم بهذا الحادث الذى يصبح مسألة دبلوماسية تسوى بالطرق الدبلوماسية المعتادة .

وقد أجاب هتروفو Hitrovo مندوب الروسيا فقال إن الدول قد تحملت هذا الوضع ورضيت به إلى ذلك الوقت ، لأنه لم تسفر عنه حوادث مؤسفة .

[ولكن ليس فى الاستطاعة قبول فكرة إقرار هذا الوضع من الناحية القانونية بالنسبة للمستقبل وهو ملىء بأحداث يتعذر التكهن بها مقدما .

]وتدخل فى المناقشة سير ريفرز ولسن Sir Rivers Wilson المندوب الثانى فى الوفد البريطانى فقال إنه يعتقد أنه كان يجدر بالدول أن تثير هذه المناقشة فى سنة ١٨٥٤ حين صدر عقد الامتياز الأول لإنشاء القناة أو فى سنة ١٨٦٦ حين كانت شركة القناة تقوم باجراء مفاوضات من أجل الحصول على تصديق سلطان تركيا على عقدى الامتياز والاتفاقات التى أبرمتها مع الحكومة المصرية . فنى ذلك الوقت لم يخطر على بال الدول أن تقرر مبدأ حق التدخل الدولى فى شئون قناة السويس . وقد أثبتت التجربة خلال تلك السنوات الطوال أن الدول قد التزمت جادة الحق والصواب حين باعدت بين نفسها وبين التدخل فى شئون القناة . وتساءل عن الأسباب التى دعت الدول فى سنة ١٨٨٥ إلى محاولة تقرير مبدأ التدخل وإدخال تعديل على نظام ثبتت صلاحيته وقوته وسلامته .

وتولى رئيس اللجنة الفرعية الرد عليه ، وكانت إجابته تجمع بين التهكم وبين قوة الحجة ، فقال إذا أخذت اللجنة نفسها بالمنطق الذى يتكلم به سير ريفرز ولسن فليست هناك حاجة تدعو إلى وضع مشروع المعاهدة الذى تناقشه اللجنة الفرعية . وأضاف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية هى التى أخرجت مسألة القناة إلى النطاق الدولى حين أرسلت منشورها المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ إلى الدول الكبرى تعرض عليها وضع اتفاق دولى يقرر مركز قناة السويس فى المستقبل على أساس أكثر وضوحا ويمنع ما يحتمل أن يقع من أخطار على القناة .

وقال هتروفو Hltrovo مندوب الروسيا إن من رأيه ألا تغفل اللجنة الفرعية أية وسيلة تضمن بها بقاء المعاهدة سارية المفعول ، وتضمن بها احترام جميع الدول لنصوصها . ومضى يقول إن غالبية الأعضاء يرون فى لجنة الرقابة ضمانا ضروريا لتحقيق أهداف المعاهدة . ولم تعارض الحكومة العثمانية إنشاء هذه اللجنة مع أن هذه الحكومة يهمها الأمر بدرجة أكبر وبصورة أخص من غيرها . بينما يرى الفريق المعارض أن لجنة الرقابة عديمة الجدوى ولم يثبت أحد من الأعضاء

أنها تنطوى على أضرار . وأهاب بزملائه ألا يغفلوا النص في صلب المعاهدة على هذا الضمان الذى هو أمر لا غناء عنه . ولكن سير جوليان بونسفوت أفصح عن مكنون نفسه ، فرد عليه قائلا : « إن لجنة الرقابة الدولية هى منظمة خطيرة تؤدى إلى تدخل مستمر فى شئون شركة القناة » .

مندوب تركيا يؤيد انشاء الرقابة الدولية :

وقد طلب كاميل باربر Camille Barrère رئيس اللجنة الفرعية الى حسنى باشا مندوب تركيا أن يدلى برأيه بعد أن استمع إلى هذه المناقشات الضافية فأعاد ما سبق أن أعلنه وهو أنه يؤيد إنشاء لجنة الرقابة على ضوء ما جاء به المشروع الفرنسى لأن معظم زملائه قد أيدوا إنشاءها . ثم انتقد المشروع البريطانى وقال إن تنفيذه يصادف عقبات خطيرة ، وأنه يفضل قيام لجنة فنية تقوم بأعمال الرقابة وتكون اختصاصاتها محددة تحديدا دقيقا . ويعلق الدكتور مصطفى الحفناوى على موقف مندوب تركيا من موضوع قيام لجنة الرقابة الدولية على قناة السويس فيقول « ومما يؤسف له أن تركيا ، قد انساقت وراء ذلك التيار الاستعمارى الخبيث وقبلت الاقتراح الفرنسى ، بغفلة وجهالة ، وحبذت فكرة قيام لجنة دولية » [1] .

الاقتراح الهولندى :

وأعلن جانسن Jansen مندوب هولندا أنه يؤيد آراء زملائه مندوبى ألمانيا والنمسا والمجر وفرنسا والروسيا وتركيا ، وأن إنشاء لجنة دائمة للمراقبة أمر لا غناء عنه ، ثم قال إنه قبل أن يبدى رأيه فى تشكيل لجنة الرقابة وفى تحديد اختصاصاتها ، يرى أنه من الضرورى أن تتضمن المعاهدة مادة تضفى على لجنة الرقابة المقترحة سلطة أدبية تحتاج إليها لتأدية واجبها على الوجه الأكمل . واقترح إدراج النص الآتى :

---

(١) دكتور مصطفى الحفناوى : قناة السويس ، ج ٣ ، ص ٢٤٤

« يتعهد الأطراف السامون المتعاقدون باعتبار كل عمل متعمد يقصد منه إعاقة المرور في القناة وكل إخلال متعمد بنصوص المعاهدة الحالية ، اعتداء على القانون الدولي »

"Les Hautes Parties Contractantes s'engagent à considérer tout acte prémédité pour entraver le passage du Canal et toute infraction intentionnelle aux dispositions du présent Traité comme une offense au droit dc gens".[1]

ولكن اللجنة رفضت إدراج هذا النص في مشروع المعاهدة .

مندوب ألمانيا يواصل تفنيد آراء الوفد البريطاني :

وقد اهتم دى ديرنتهول de Derenthall مندوب ألمانيا بتفنيد الرأى الذى ذهب إليه سير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote من عدم احتمال حدوث مخالفة في المستقبل للوائح الملاحة بمقولة أنه لم يقع من السفن إخلال بهذه اللوائح منذ افتتاح القناة في سنة ١٨٦٩ إلى ذلك الوقت (١٨٨٥) فقال إنه ليس هناك ما يمنع من وقوع إخلال بهذه اللوائح في المستقبل ، وإذا لم تكن هناك هيئة للمراقبة فانه يصعب إجراء تحقيق وتقديم دليل يدين السفينة التى ارتكبت المخالفة . وإن شركة القناة وحدها هى التى في استطاعتها أن تذيع الحقائق عن وقوع المخالفة . وتساءل مندوب ألمانيا هل الشركة مستعدة لأن تبعث بمكاتبات ضافية إلى جميع ممثلى الدول المعتمدين في مصر لتخطرهم بأمر هذه المخالفة وملابساتها . ثم أوضح أنه إذا وجدت هيئة رسمية لهذا الغرض ad hoc فانها تكون دائما على أهبة الاستعداد للاجتماع وإجراء التحقيقات واتخاذ القرارات وإحاطة حكومات الدول علما بما حدث .

وقد رد سير ريفرز ولسن المندوب الثانى في الوفد البريطانى على الشطر الأخير من أقوال مندوب ألمانيا فقال إن من مصلحة شركة القناة إلى حد بعيد أن تخطر حكومات الدول بالمسائل التى تهم هذه الدول . وقد سبق أن نهجت الشركة هذا النهج ، فبعثت برسائل إلى الدول بطريقة جماعية ، ومضى يقول إن قناة السويس

---

(١) ورد هذا النص في ص ١٩١ من مضبطة جلسة اللجنة الفرعية بتاريخ ١١ من مايو ١٨٨٥ والتى سبقت الاشارة إليها .

ستخضع بمقتضى المعاهدة لأحكام القانون الدولى . وإذا حدث إخلال بنصوص المعاهدة فان المسألة تكتسب أهمية كافية بحيث تقف الدول على هذه المسألة عن أى طريق من طرق النشر والإعلام أو عن أى طريق آخر ؟

ولكن لم ترق هذه الإجابة مندوب ألمانيا ، فقال إن تنفيذ المعاهدة يتوقف على إخلاص شركة القناة وحسن نيتها ، فهى حرة فى أن تحابى نفس الدولة التى ارتكبت سفينتها أو أسطولها الحربى المخالفة ، إذا كانت مصلحة الشركة تتطلب مثل هذه المحاباة . وتابع مندوب ألمانيا كلامه مؤيدا قيام لجنة الرقابة الدولية فقال إن عضوى الوفد البريطانى يعتقدان أن هذه اللجنة عديمة الجدوى . وقد تتحقق ظنونهما ، ولكن هذا التحقق ليس أمرا أكيدا قاطعا ، إذ يوجد اختلاف فى الرأى حول هذا الموضوع . وفى حالة الشك لا يكفى أن تقتصر المحاجة على عدم فائدة اللجنة ، فهناك وجه آخر للموضوع على جانب كبير من الأهمية ، هو إقامة الدليل على الأخطار التى تترتب على إنشاء لجنة الرقابة الدولية . ما هى الحجج التى تساق فى هذا الصدد ؟ وما هى المضار التى تنجم عن قيام لجنة الرقابة ؟ وقد تولى هو بنفسه الرد على تساؤله قائلا إن العضوين البريطانيين قد لاذا بالصمت المطبق فلم يشر أحد منهما إلى مضار لجنة الرقابة الدولية . لقد قيل إنه لن يكون لدى اللجنة عمل تؤديه فى وقت السلم ، وإذا تحقق هذا الحدس فانه يفخر بذلك . ولكنه تساءل مرة أخرى ماذا يحدث حين يداهم القناة خطر من الأخطار ؟ وأجاب قائلا إنه ستكون هناك لجنة الرقابة وستكون هذه اللجنة على أتم استعداد لمباشرة اختصاصاتها فورا وبدون إبطاء .

وواصل مندوب ألمانيا حديثه فقال إن البارون دى هان de Haan مندوب النمسا والمجر قد أثار نقطة هامة فى تاريخ قناة السويس . فقد قرر ، وكذلك قرر سير ريفرز ولسن ، أنه كان هناك دائما تدخل من جانب الدول فى شئون شركة القناة ، وأن الشركة لم تقدم على أى عمل بدون موافقة الدول الكبرى . وتساءل لماذا غدت بعض الدول تعترض على إقرار هذا الموقف الذى لا يعتبر جديدا ؟

وحمل مندوب ألمانيا حملة قوية على المشروع البريطانى الثانى ، فقال إن هذا المشروع يجعل من شركة القناة دولة مستقلة تقريبا ، دولة تكون هى الحكم الوحيد فى حرية المرور فى قناة السويس ، لأن المشروع البريطانى يستبعد كل وسيلة من وسائل الرقابة على الشركة . وإذا كان هذا الوضع قد ظل قائما منذ افتتاح القناة للملاحة البحرية الكبرى فى سنة ١٨٦٩ إلى ذلك الوقت (١٨٨٥) فستكون هناك خطورة إذا تأيد هذا الوضع غير العادى بالنص عليه بطريقة ضمنية فى اتفاق دولى .

واسترسل مندوب ألمانيا فقال إن الدولة صاحبة الإقليم La Puissance Territoriale لم تعترض على إنشاء لجنة الرقابة الدولية [1] ، وإن من مصلحة جميع الدول أن تقبل قيام هذه اللجنة ، وأشار إلى تخوف سير ريفرز ولسن من أن اللجنة المقترحة سوف ينتهى بها الأمر إلى التدخل فى شئون شركة القناة . وقد رد مندوب ألمانيا على هذا التخوف بقوله إنه من المؤكد أن الشركة لا تسمح بأى تدخل فى شئونها الخاصة ، ولا يراد تخويل اللجنة المقترحة الحق فى أن تتدخل بأية طريقة وعلى أية صورة فى الإدارة الداخلية للشركة ، كما أن هذه النقطة لم تكن محل بحث على الإطلاق بين أعضاء لجنة باريس . وطلب مندوب ألمانيا فى ختام كلمته أن يوضح الوفد البريطانى الأضرار والصعاب التى يقول إنها تنجم عن إنشاء لجنة الرقابة الدولية .

المناقشة بين الوفد البريطانى وبين مندوب ألمانيا :

[وقد أحرج هذا الطلب العضوين البريطانيين أيما إحراج ، يدل على ذلك أن سير ريفرز ولسن حام فى إجابته حول الموضوع دون أن يتعرض لجوهره ، بينما طلب سير جوليان بونسفوت إمهاله إلى الجلسة التالية للرد عليه . قال سير ريفرز

---

(١) كان مندوب ألمانيا يقصد من عبارة الدولة صاحبة الاقليم تركيا ، وهذا مثل آخر للخلط الذى كان يقع فيه بعض أعضاء اللجنة فالبعض كان يقصد مصر بهذه العبارة ويصف تركيا بأنها الدولة صاحبة السيادة La Puissance Souveraine

ولسن إن عبء الإثبات يقع على الجانب الذى اقترح إنشاء لجنة الرقابة الدولية وذكر العبارة القانونية اللاتينية Onus probandi [1] ثم أخذ يتمسح بمنشور لورد جرانفل المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣، فقال إن هذا المنشور لم ينص على إنشاء رقابة دولية على قناة السويس ، ولا يجوز للأعضاء أن يتجاوزوا فى مناقشاتهم نطاق الأسس التى تضمنها المنشور ، وعلى ذلك فلا محل لمناقشة موضوع الرقابة الدولية . وأضاف إلى ذلك أن مثل هذه المناقشة قد تجر الأعضاء إلى الخوض فى مسائل سياسية وهو أمر يتعارض مع مهمة لجنة باريس .

وقد سارع دى ديرنتهول de Derenthall مندوب ألمانيا إلى الرد على سير ريفرز ولسن، فنفى ما ذهب إليه هذا المندوب البريطانى، وقال إنه لم يخل فى خاطره أن ينقل المناقشة إلى الحقل السياسى ، وإنه لم يتجاوز حدود مهمته التى تفرض عليه تقرير حرية مرور السفن فى القناة ثم إحاطة هذه الحرية بضمانات كافية تجعلها بمنأى عن كل محاولة للمساس بها . وقال إنه على هذا النسق من تسلسل الآراء قد طلب إلى الوفد البريطانى أن يوضح الصعاب التى تنطوى على إنشاء لجنة الرقابة . ولكن سير ريفرز ولسن اعتبر أن إجابة هذا الطلب تؤدى إلى نقل المناقشة إلى النطاق السياسى ويضفى عليها طابعا سياسيا . أما بخصوص عبء الإثبات Onus probandi فان الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة قد أبدوا نشاطا موفورا فى بسط الأسانيد تأييدا لقيام الرقابة الدولية من ناحية ، ودحض الآراء التى تذرع بها الوفد البريطانى لمنع قيام الرقابة المنشودة من ناحية ثانية ، وحسب أعضاء اللجنة أن يشعروا بحق أنهم لم يدخروا جهدا فى سبيل التدليل على أن آراءهم فى ضرورة إنشاء رقابة دولية على قناة السويس إنما تقوم على أساس سليم مكين .

أما سير جوليان بونسفوت فقد استجاب فى مستهل الجلسة التالية — جلسة ١٣ من مايو ١٨٨٥ [2] — إلى طلب مندوب ألمانيا بتوضيح مضار إنشاء لجنة الرقابة

---

(١) تعبير لاتينى معناه عبء الاثبات .

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى رقم ١٥ محضر رقم ١٤ . جلسة ١٣ من مايو ١٨٨٥ ص ص ٢٠٣ — ٢٠٦

الدولية فقال إن أعضاء هذه اللجنة سوف يواجهون حالة أكيدة من التعطل والفراغ ، إذ لن يكون لديهم ما يشغلهم من الناحية العملية ، ولن يعدموا وسيلة لإيجاد عمل لهم بدلا من أن يجلسوا وأيديهم على صدورهم . والاقتراح الفرنسي ينص على أن تتفق لجنة الرقابة مع شركة القناة من أجل تنفيذ لوائح الملاحة والشرطة . ولكن إذا لم تكن هذه اللجنة مزودة بسلطات قانونية ، وليست النية متجهة إلى تخويلها مثل هذه السلطات ، فانه يصعب أن تصل اللجنة إلى اتفاق مع الشركة . وسيكون تدخل اللجنة مبعث صعوبات ومنازعات لا يكون من السهل تسويتها . وفضلا عن ذلك ، فانه ليس هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن توافق شركة القناة على أن تدخل في علاقات مع السلطة التي تقام بجانبها ، ومضى مندوب بريطانيا يقول إنه مما لا شك فيه أن الحكومة المصرية هي التي سوف تتحمل نفقات إنشاء لجنة الرقابة الدولية ، ومعنى هذا مزيد من الأعباء والالتزامات على الخزانة المصرية ، كما أن مركز اللجنة سيكون مصدرا للحيرة والارتباك والألم معا حين تواجه حالة من الحالات التي من أجلها يراد إنشاؤها . وضرب لذلك مثلا فقال إذا أخلت سفينة حربية بأحكام المعاهدة فان لجنة الرقابة الدولية — وهي مجردة من كل سلطة تنفيذية — شأنها في ذلك شأن الشرطة المصرية سواء بسواء — ستكون عاجزة عن اتخاذ أي إجراء تنفيذي إزاء تلك السفينة الحربية ، ولن يكون أمام لجنة الرقابة طريق آخر تسلكه سوى تحويل هذا الحادث — وهو الإخلال بنصوص المعاهدة — إلى حادث دبلوماسي تقوم حكومات الدول الأوربية بتسويته ، وأخيراً فان لجنة الرقابة سيكون لها طابع الدوام والاستمرار ، وهو أمر ليست له سابقة . واختتم سير جوليان بونسفوت رده بالمطالبة باحالة موضوع الرقابة الدولية إلى اللجنة العامة ، واستند في تبرير هذا الطلب إلى أن خلافا جوهريا في الرأي قد نشأ بين الأعضاء بخصوص هذا الموضوع ، وأن اللجنة العامة قد قررت في أول جلسة عقدتها بتاريخ ٣٠ من مارس ١٨٨٥ بأنه يجوز للجنة الفرعية دعوة اللجنة العامة إلى الاجتماع إذا وقع خلاف خطير في الرأي بين أعضاء تلك اللجنة حول مسائل تتصل بالمبادىء[1] .

---

(١) هذا هو نص القرار الذي اتخذته اللجنة العامة بجلسة ٣٠ من مارس ١٨٨٥ .

La Sous-Commission pourra provoquer la convocation de la Commission Plénière si des divergences graves sur des questions de principes se manifestent entre ses membres.

وتمشيا مع خطة التزم بها الوفد الإيطالى فى معظم المواقف داخل لجنة باريس انضم هذا الوفد إلى سير جوليان بونسفوت فى طلب إحالة الموضوع إلى اللجنة العامة بينما اعترض على هذه الإحالة مندوبو فرنسا والروسيا وألمانيا والنمسا والمجر[1].

ويلاحظ أن هذه هى المرة الثانية التى طالب فيها سير جوليان بونسفوت باحالة موضوع الرقابة الدولية إلى اللجنة العامة . وكانت المرة الأولى بجلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ ورفض يومئذ رئيس اللجنة الفرعية هذه الإحالة ، ودعم رفضه بأسانيد قوية . وقد رفض كاميل باربر فى المرة الثانية أيضا إحالة الموضوع إلى اللجنة العامة، وقال إن هذه اللجنة قد عهدت إلى اللجنة الفرعية باعداد وصياغة مشروع كامل للمعاهدة المقترحة . وفيما يختص بموضوع الرقابة الدولية فان عليه كرئيس للجنة الفرعية أن يسجل النتائج التى أسفرت عنها هذه المناقشات المستفيضة ، وعلى ذلك فان محضر الجلسة سوف يجىء شاملا المشروعات الثلاثة التى وضعت لنظام الرقابة الدولية وهى المشروع الفرنسى والمشروع البريطانى والمشروع الإيطالى . وقال إن على اللجنة الفرعية بعد ذلك أن تمضى قدما فى دراسة بقية المواد لإنجاز مهمتها ، ثم تعرض على اللجنة العامة المشروع الكامل للمعاهدة الذى ينتهى إليه بحثها مشفوعا بهذه المشروعات الثلاثة لنظام الرقابة الدولية .

وأعطيت الكلمة لهتروفو Hitrovo مندوب الروسيا فقال إنه يريد أن يدلى بتوضيح دقيق لمدلول الكلمة التى ألقاها بخصوص موقف شركة القناة من الاقتراح الخاص بانشاء لجنة الرقابة الدولية . فقرر أنه لم يصل إلى مسامعه أن شركة القناة راغبة فى إنشاء لجنة دائمة ، ولكنه فى نفس الوقت لم يصل إلى علمه إطلاقا أن الشركة تعارض فى إنشاء هذه الهيئة كما فهم ذلك عدد كبير من الأعضاء . وقال إنه كون هذا الرأى على أساس أقوال دى لسبس نفسه .

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الأول .
وثيقة رقم ٩٠ من سير جوليان بونسفوت وسير ريفرز ولسن إلى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية ومؤرخة فى ١٤ من مايو ١٨٨٥

ومضى مندوب الروسيا يقول إنه إذا حدث نزاع فى الموقف الراهن وقتئذ بين مستخدمى شركة القناة وبين قائد سفينة حربية ، فليس أمام الطرفين المتنازعين إلا الالتجاء إلى رجال الشرطة المحلية فى منطقة القناة . وقرر أنه لم يقع نزاع من هذا القبيل إلى ذلك اليوم . ولكن هناك مادة فرغت اللجنة الفرعية من إعدادها وصياغتها ، وهى المادة التى تقرر مسئولية الدولة عن الضرر أو العطب الذى يصيب القناة من جراء فعل يقع من سفينة حربية تابعة لها . وقال إن هذه المادة تتيح مجالا واسعا لمناقشات ضافية من أجل تحديد المسئولية . وتساءل مندوب الروسيا عن الهيئة أو الجهة التى تقوم فى أول الأمر بالتحقق من العطب الذى أصاب القناة ثم تحديد أسبابه ، ثم تحديد المسئولين عنه .

وضرب مندوب الروسيا مثلا لأعضاء اللجنة فقال قد ترفض سفينة — وهى على أهبة دخول القناة لاجتيازها — أن تخفف حمولتها ولا تلقى بالاً لتحذير مستخدمى شركة القناة لهذه السفينة بضرورة تعديل تلك الحمولة . وتساءل هتروفو قائلا كيف يمكن تسوية هذا النزاع إذا تمسك كل فريق برأيه ؟ وأجاب على تساؤله فقال إن مجرد وجود لجنة الرقابة فى حد ذاته يكون سببا كافيا لمنع حدوث هذه الصعوبة وغيرها من الصعوبات التى يكون فى حكم الاستحالة التنبؤ بها ، الأمر الذى يجعل إنشاء لجنة الرقابة الدولية ضرورة لا غناء عنها .

وقد لمس كاميل بارير رئيس اللجنة الفرعية إصرار الوفد البريطانى على موقفه من موضوع الرقابة الدولية على قناة السويس . وأدرك أنه لا طائل من المضى فى مناقشة طالت واستغرقت من وقت اللجنة ثلاث جلسات [1] بحيث لم يبق فى المناقشة زيادة لمستزيد . فأعلن أنه لن يرد على اعتراضات سير جوليان بونسفوت وحسبه أن يشير إلى ما قاله فى خلال المناقشات . وعلى أثر ذلك قفل باب المناقشة فى موضوع الرقابة الدولية على قناة السويس .

ثم عادت اللجنة الفرعية فى آخر جلسة عقدتها بتاريخ ١٩ من مايو ١٨٨٥ واثناء

---

(١) هى جلسات ٦ ، ١١ ، ١٣ من مايو ١٨٨٥

تلاوة مشروع المعاهدة للمرة الثانية فأدخلت تعديلا على المشروع الفرنسى إذ أضافت عبارة فى نهاية الفقرة الأخيرة منه تقرر أن وظيفة لجنة الرقابة الدولية لا تمس حقوق وامتيازات خديو مصر . وكانت هذه الفقرة تنص على عدم المساس بحقوق السيادة المقررة لسلطان تركيا على مصر .

على هذه الصورة انتهت اللجنة الفرعية من مناقشة أخطر مادة جاء بها المشروع الفرنسى . ونعرض هنا ترجمتنا للمشروعات الثلاثة الفرنسية والبريطانية والإيطالية التى أسفرت عنها مداولات اللجنة الفرعية . ثم تلخيصا لأسانيد الدول المؤيدة لإنشاء الرقابة الدولية على قناة السويس وأسانيد الدولتين المعارضتين لقيامها .

المشروع الفرنسى الثالث :

وقد وافق عليه مندوبو جميع الدول ما عدا مندوبو انجلترا وإيطاليا .

[« تجتمع برياسة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثلى الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ ، والمعتمدين فى مصر ، وينضم إليهم مندوب عن الحكومة المصرية بصوت استشارى . ولكى تدبر مهمة حماية القناة تتفق اللجنة مع شركة السويس لضمان مراعاة لوائح الملاحة والشرطة المعمول بها . وتراقب ، فى نطاق اختصاصاتها ، تطبيق نصوص المعاهدة الحالية ، وتحيط الدول علما بالإجراءات التى تراها مناسبة لضمان تنفيذها .

« ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقا حقوق السيادة التى لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، أو حقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديوى » .

"Une commission, composée des Représentants en Egypte des Puissances Signataires de la Déclaration de Londres du 17 Mars, 1885, et auxquels sera adjoint un Délégué du Gouvernement Egyptien avec voix consultative, siégera sous la présidence d'un Délégué spécial de la Turquie. Afin de pourvoir au service de la protection du Canal, elle s'entendra avec la Compagnie de Suez pour assurer l'observation des règlements de navigation et de police en vigueur ; elle surveillera, dans la limite de ses attributions,

l'application des clauses du présent Traité et saisira les Puissances des mesures qu'elle jugera propres à en assurer l'exécution.

"Il est entendu que le fonctionnement de la dite Commission ne pourra porter aucune atteinte aux droits souverains de Sa Majesté Impériale le Sultan, *ni aux droits et immunités de Son Altesse le Khédive*."

المشروع البريطاني الثاني :

« تتخذ الحكومة المصرية الإجراءات الضرورية للعمل على احترام نصوص المعاهدة الحالية. وفي حالة ما إذا كانت الحكومة المصرية لا تدبر الوسائل الكافية، فعليها أن تطلب المساعدة من الباب العالي ومن الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٧ من مارس ١٨٨٥

«وعلى الدول أن تتشاور فيما بينها في الحال ، لتحدد باتفاق مشترك، الإجراءات التي تتخذ لإجابة طلبها :

« ويراقب ممثلوها المعتمدون في مصر تنفيذ المعاهدة الحالية كي يخطروا حكوماتهم الخاصة بكل منهم ، بكل نقض لهذه النصوص أو بكل خطر يمكن أن ينجم عن انتهاك لهذه النصوص . »

"Le Gouvernement Egyptien prendra les mesures nécessaires pour faire respecter les dispositions du présent Traité. Dans le cas où le Gouvernement Egyptien ne disposerait pas de moyens suffisants, il devra réclamer l'assistance de la Sublime Porte et des Puissances Signataires de la Déclaration de Londres du 17 Mars, 1885.

"Les Puissances devront se concerter immédiatement pour arrêter d'un commun accord les mesures à prendre en vue de répondre à son appel.

"Leurs Représentants en Egypte veilleront à l'exécution du présent Traité, afin de saisir leurs Gouvernements respectifs de toute infraction ou de tout danger d'infraction à ces dispositions qui pourrait se produire".

المشروع الايطالي الثاني :

« يراقب تنفيذ المعاهدة الحالية ممثلو الدول الموقعة عليها ، المعتمدون في مصر ، وينبهون دون إبطاء حكوماتهم الخاصة بكل منهم إلى كل نقض وإلى كل خطر نقض يمكن أن يقع لها ...

« وإذا نشبت حرب أو هددت اضطرابات داخلية سلامة القناة يجتمع هؤلاء الممثلون فورا برياسة مندوب خاص عن تركيا ويشترك معهم مندوب عن الحكومة المصرية ذو صوت استشارى كى يدبروا مهمة حماية القناة ، وليتفقوا مع شركة السويس لضمان مراعاة لوائح الملاحة والشرطة » .

"Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité veilleront à son exécution, et signaleront sans délai à leurs Gouvernements respectifs toute infraction et tout danger d'infraction qui pourraient se produire.

"Si une guerre éclate, ou si des troubles intérieurs menacent la sécurité du Canal, ces Représentants se réuniront aussitôt sous la présidence d'un Délégué spécial de la Turquie, et avec le concours d'un Délégué du Gouvernement Egyptien ayant voix consultative, afin de pourvoir au service de la protection du Canal, et de s'entendre avec la Compagnie de Suez pour assurer l'observation des règlements de navigation et de police".(1)

اسانيد المؤيدين لقيام الرقابة الدولية على قناة السويس :

بقى علينا — بعد أن تبلورت مناقشات أعضاء اللجنة الفرعية ووضحت السمات والمعالم الرئيسية للجنة الدولية التى حملت فرنسا لواء المبادرة لفرضها على القناة — أن نلخص آراء المؤيدين ثم نتبعها بآراء المعارضين .

١ — إن هناك فرقا بين تنفيذ المعاهدة وبين مراقبة تنفيذها . فالتنفيذ تختص به الحكومة المصرية وشركة القناة ، وأما مراقبة تنفيذ المعاهدة فتترك للدول الكبرى بالاتفاق مع تركيا بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر .

٢ — إن نظام الامتيازات الأجنبية القائم وقتئذ فى مصر يقف عقبة أمام الحكومة المصرية فى سبيل تنفيذ نصوص المعاهدة على السفن الأجنبية التى تمر فى القناة .

(١) نقلنا النصوص الفرنسية بهذه المشروعات الثلاثة من مضابط جلسات لجنة باريس الدولية انظر :

الكتاب الازرق رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى الخاص بالبروتوكول ومضابط جلسات لجنة باريس الدولية . ملحق المضبطة رقم ١٦ لجلسة ١٩ من مايو ١٨٨٥ ص ص ٢١٩ — ٢٢٢

٣ — إن مصر تعوزها القوات المسلحة التي تستطيع بها أن تحمل الدول على التزام أحكام المعاهدة .

٤ — إن مصر وشركة القناة قد عجزتا عن المحافظة على حرية المرور فى القناة أثناء العمليات الحربية التى قامت بها بريطانيا سنة ١٨٨٢ فى قناة السويس لاحتلالها. ومن شأن قيام اللجنة المقترحة كفالة حرية مرور السفن فى القناة بصفة دائمة مستمرة ويحقق الغرض الذى أشارت إليه مقدمة منشور لورد جرانفل من حيث كفالة هذه الحرية فى جميع الأوقات ومنع سدها أو الإضرار بها بأعمال الحرب من ناحية وللحيلولة دون ما قد يجد من الأخطار من ناحية ثانية .

٥— إن وجود القوات البريطانية على ضفاف القناة منذ سنة ١٨٨٢ أدى إلى قيام صعوبات تؤيد ضرورة إيجاد سلطة دولية دائمة لمراقبة تنفيذ المعاهدة ، وخاصة فى وقت الحرب .

٦ — تتضمن المعاهدة نصوصا يتطلب الأمر الاطمئنان إلى سلامة تنفيذها واحترامها فى وقت السلم وزمن الحرب على السواء ، مثل عدم خضوع القناة لمباشرة حق الحصر وتحريم إقامة التحصينات العسكرية وتحديد المهلة التى ترابط فيها السفن المتحاربة فى بور سعيد ومرفأ السويس وما إلى ذلك. أما إذا قنعت لجنة باريس باعلان المبادىء التى تكفل حرية المرور فى القناة دون أن تقرر فى المعاهدة ضمانات تطمئن بها إلى تنفيذ هذه المبادىء تنفيذا سليما فان عمل لجنة باريس يكون عديم الجدوى .

٧ — إن قناة السويس تتضاعف أهميتها يوما بعد يوم بسبب ازدياد حدة التنافس الاستعمارى بين الدول الأوربية.وهذا يجعل قيام لجنة دولية تراقب تنفيذ المعاهدة لضمان حرية مرور السفن التجارية والحربية فى وقت السلم وزمن الحرب أمرا لا مناص منه .

٨ — قد تتعرض التجارة العالمية للاضطراب إذا انفردت مصر بتنفيذ المعاهدة دون تعيين هيئة دولية تراقب هذا التنفيذ وتدعم سلطة الحكومة المصرية وتعطيها

ضماناً مكفولاً ، إذ سوف تجد هذه الحكومة في اللجنة المقترحة عوناً أدبياً لها في تنفيذ المعاهدة .

٩ — قد تندلع في مصر ثورة أخرى على غرار الثورة العرابية ، وتكون تلك الثورة الجديدة مصدر خطر داهم على حرية الملاحة في القناة ، في مثل هذه الحالة لا تؤخذ الدول على غرة إذا كانت لجنة الرقابة الدولية قائمة تباشر عملها ، وبذلك يمكن تجنب تعقيدات في الموقف في منطقة القناة .

١٠ — إذا أقدمت مصر نفسها على الإخلال بنصوص المعاهدة فليس هناك ضمان تتمتع به الدول لمنع مثل هذا الإخلال سوى اللجنة الدولية المقترحة ، فهي التي تستطيع أن تراقب ما قد يقام من تحصينات في منطقة القناة أو على ضفتيها ، وتستطيع أن تراقب المواقع الحساسة التي تهدد حركة الملاحة ، كما تقوم بمراقبة ترعة الماء العذب حتى لا تتعرض للتعطيل .

١١ — إن شركة قناة السويس هي شركة خاصة ، وأجل امتيازها محدود ، وقد تتعرض للحل قبل انتهاء هذا الأجل ، وإن تعديلات شتى قد تطرأ على نظامها الأساسي ، ولا يمكن إخضاع معاهدة دولية خطيرة للوائح شركة خاصة .

١٢ — يجب النظر إلى المستقبل البعيد ، ولا يجوز ترك مصير معاهدة دولية هامة لتقدير شركة خاصة .

١٣ — إذا كان النفوذ الشخصي لفرديناند دي لسبس كان كفيلاً بتجنب كل نزاع بين شركة القناة وبين سفينة تجارية أو سفينة حربية ، فليس معنى هذا أن تكون الضمانات التي تقررها المعاهدة متوقفة على النفوذ الشخصي لرجل واحد ، لأن الانسان إلى فناء أما القناة فهي إلى بقاء .

١٤ — إن لجنة الرقابة الدولية لا تتدخل في الشئون الخاصة المتعلقة بشركة القناة .

١٥ — إن قيام اللجنة أمر ضروري لمواجهة المشكلات اليومية واتخاذ حلول لها ،

١٦ – إن مجموعة الدول الأوربية الموقعة على المعاهدة أقدر على منع وقوع حركات عسكرية في برزخ السويس من خديو مصر أو دولة أخرى بمفردها .

١٧ – إن إنشاء لجنة الرقابة الدولية على قناة السويس ليس بدعة ، فهناك سابقة استندت إليها فرنسا وأترابها ، هي : اللجنة الأوربية لنهر الدانوب . فقد رأت الدول الأوربية إنشاء لجنة تشرف على تيسير وتنظيم الملاحة في هذا النهر ، وعهد إليها بتطهير قاعه من العوائق والطمي حتى البوابات الحديدية وتطهير مصابه من رمال البحر الأسود . ولم تكن عضوية هذه اللجنة مقصورة على الدول الواقعة على ضفتيه بل اشتركت فيها الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا . وبمضي الأيام زيدت اختصاصات اللجنة ، وأصبحت تتمتع بنوع من السيادة على أجزاء من النهر وخول لها حق فرض رسوم على السفن ؟

وعلى الرغم من أن قناة السويس تفوق بمراحل عديدة نهر الدانوب من حيث الخدمات التي تؤديها للحضارة والاقتصاد العالمي فإن فرنسا لم ترض أن تذهب إلى هذا الحد في تخويل لجنة قناة السويس اختصاصات وسلطات لجنة الدانوب ، مراعاة لحقوق السيادة التي يتمتع بها سلطان تركيا في مصر من ناحية ، ومراعاة للمركز القوي الذي تتمتع به شركة القناة من ناحية ثانية . وعلى ذلك فإن اختصاصات لجنة قناة السويس ستكون ضئيلة إذا قيست باختصاصات لجنة الدانوب التي تشرف على التنفيذ والمراقبة بينما يقتصر اختصاص لجنة السويس على المراقبة فقط .

١٨ – ليس المطلوب من الدولة صاحبة الإقليم أن تصدر فرمانا أو تقدم أموالا أو تمنح مساحات شاسعة من الأراضي ، ولكن المطلوب هو الإذن فقط في قيام نوع من الرقابة الدولية على قناة السويس .

١٩ – إن اللجنة الدولية لا تنطوي على مساس بحقوق السيادة المقررة لسلطان تركيا على مصر ، ولا تستطيع أية دولة منازعة الدولة العثمانية في رياسة اللجنة ، إذ أن هذه الرياسة معقودة بصفة دائمة للباب العالي .

٢٠ – إذا كانت الحكومة البريطانية تعارض إنشاء اللجنة الدولية المقترحة فلأن هذه الحكومة تتمتع بنفوذ في القناة ونفوذ في داخل الشركة ، وهذا النفوذ

المزدوج يكفل لها حماية مصالحها . أما الدول الأخرى فانها لا تجد ضمانا لحماية مصالحها إلى درجة كافية .

٢١ — إذا كانت تركيا ، وهى الدولة التى يهمها أكثر من سواها هذا الموضوع ، قد وافقت على إنشاء لجنة الرقابة الدولية ، فمن باب أولى أن تمتنع الدول الأخرى عن اعتراضها على قيام هذه اللجنة .

٢٢ — إن إنشاء لجنة الرقابة الدولية يؤدى إلى تدعيم الطابع الدولى لقناة السويس تدعيما أبديا .

٢٣ — ليس مما يتفق مع كرامة أوربا أن تخضع مسلك قوادها وضباطها العسكريين البحريين لولاية موظف مصرى أيا كانت درجة هذا الموظف ! ! ؟

٢٤ — إن قيام لجنة الرقابة الدولية يضفى ضمانات متبادلة لكل الدول .

أسانيد المعارضين لقيام الرقابة الدولية على القناة :

١ — إن قيام لجنة الرقابة الدولية يؤدى إلى إيجاد ثلاث سلطات فى منطقة القناة،هى:الحكومة المصرية بصفتها حكومة الدولة صاحبة الإقليم، وشركة القناة بمقتضى عقود الامتياز الصادرة إليها ، ولجنة الرقابة الدولية بمقتضى المعاهدة المقترحة . وسوف تتضارب اختصاصات هذه السلطات الثلاث .

٢ — ليس هناك أى تشابه بين نهر الدانوب وبين قناة السويس . فالدانوب نهر دولى يجتاز أراضى عدة دول . أما قناة السويس فتخترق أراضى دولة واحدة . وتأسيسا على ذلك ليس هناك ما يبرر إنشاء نظام الكوندمنيوم Condominium أى الاشتراك فى حكم القناة والأسباب التى حملت الدول على إنشاء لجنة الدانوب لا وجود لها فى حالة قناة السويس .

٣ — لا يمكن تشبيه قناة السويس بالمضايق الطبيعية ، لأن قناة السويس ممر صناعى شقته يد الإنسان بقدرته وطاقاته فى ميدان الصناعة . ومع ذلك فاذا كان

القانون الدولى قد اعترف بحرية المرور فى المضايق التى تصل بين بحرين مفتوحين لكل الشعوب ، فانه لم يخضع إطلاقا هذه المضايق لرقابة تباشرها لجان دولية تقيم فى أرض الدولة التى تمتلك هذه المضايق .

٤ — إن كلا من منشور لورد جرانفل المؤرخ فى ٣ من يناير ١٨٨٣ وتصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ قد أغفل فكرة إنشاء اللجنة الدولية مما يقطع بأن هذه الفكرة دخيلة وطارئة على موضوع قناة السويس . لأن مثل هذه اللجنة ليست من المسائل الهينة التى قد يقال إن الدول قد أغفلت ذكرها سهوا أو تركت موضوعها لتناقشه لجنة باريس حسبما تسمح الظروف ، فمناقشات لجنة باريس محددة فى نطاق معين لا تتعداه ، هو المبادىء التى تضمنها منشور لورد جرانفل ، وهو خلو من هذا المبدأ الخطير .

٥ — إن إنشاء لجنة الرقابة الدولية يتعارض مع البند السادس من منشور لورد جرانفل الذى يقضى على مصر بأن تتخذ جميع التدابير التى فى سلطتها لتنفيذ الشروط المفروضة على سفن المتحاربين أثناء مرورها فى القناة .

٦ — إن شركة قناة السويس تحكمها عقود الالتزام والقوانين المصرية (المادة السادسة عشرة من اتفاقية ٢٢ من فبراير ١٨٦٦) وهى تقوم بادارة الملاحة فى قناة السويس منذ افتتاحها سنة ١٨٦٩ . ولا يوجد أدنى فارق بينها وبين شركة تقوم بادارة السكك الحديدية فى مصر . كما أنه لم تنشأ منذ ذلك الوقت أية صعوبة عملية سواء مع السفن التجارية أو مع الأساطيل الحربية . وإنشاء الهيئة الدولية المقترحة هو تدخل لا مبرر له فى شئون شركة القناة .

٧ — على الرغم من أن شركة القناة مؤسسة خاصة إلا أنها شركة لا نظير لها بين الشركات الأوربية من حيث مواردها ونفوذها ومتانة تنظيمها ومستوى مستخدميها ، وليست هناك ضرورة تستدعى فرض رقابة على مثل هذه الشركة .

٨ — على الرغم من أن مصالح بريطانيا فى القناة تفوق مصالح الدول الأخرى

مجتمعة فان الحكومة البريطانية لا تطالب بأية ضمانات إضافية ، لأنها مطمئنة إلى انتظام الملاحة فى القناة .

٩ — إن قيام اللجنة المقترحة أمر عديم الجدوى وينطوى على أضرار كثيرة .

١٠ — إذا نشبت حرب وحدث تهديد للقناة فان الدول تستطيع أن تتشاور فيما بينها وتتخذ إجراءات دولية لحماية القناة بدلا من انتظار مداولات اللجنة المقترحة .

١١ — جرى العرف فى مصر كأثر من آثار قيام نظام الامتيازات الأجنبية فيها أن يقوم قناصل الدول بمراقبة تنفيذ المعاهدات . وتأسيسا على ذلك فالمعاهدة المقترحة سيكون تنفيذها موضع مراقبة من القناصل ، وبذلك تنتفى الحاجة إلى تكوين لجنة من قناصل الدول يعهد إليها بمثل هذه المراقبة التى تدخل فى صميم اختصاصاتهم القنصلية .

١٢ — إن إنشاء لجنة الرقابة الدولية يضيف أعباء مالية على كاهل الحكومة المصرية ، لأنها هى التى تتحمل مرتبات ونفقات موظفى الأجهزة المختلفة التى تتبع لجنة الرقابة الدولية .

***

اللجنة العامة تبحث مشروع الرقابة الدولية :

فرغت اللجنة الفرعية من أعمالها فى ١٩ من مايو ١٨٨٥ وأعدت مشروع الاتفاقية المقترحة مع التعديلات التى طلب الوفد البريطانى والوفد الايطالى إدخالها على بعض مواد الاتفاقية . وأحيل الموضوع برمته إلى اللجنة العامة لدراسته وعقدت سلسلة من الاجتماعات لهذا الغرض بدأت فى ٤ من يونيو إلى ١٣ يونيو ١٨٨٥ .

وفى جلسة ٨ من يونيو ١٨٨٥ عرض بيللو Billot رئيس اللجنة العامة المادة الخاصة بانشاء لجنة دولية لمراقبة تنفيذ المعاهدة مشفوعة بالمشروعات الثلاثة وهى المشروع الفرنسى والمشروع البريطانى والمشروع الإيطالى . إستفسر الرئيس من

الوفدين البريطانى والإيطالى عما إذا كان كل منهما لا يزال متمسكا بمشروعه ، فأجاب رئيس الوفد الإيطالى بأنه يتمسك مؤقتا بمشروعه ، غير أنه يستبعد فقط من الصياغة اللفظية فى المشروع الإيطالى كلمة تنشب éclate[1] .

المشروع البريطانى الثالث :

أما سير جوليان بونسفوت Sir Julian Pauncefote المندوب الأول فى الوفد البريطانى فقد صرح بأن حكومته لا تزال عند رأيها ، فهى لا توافق على مبدأ إنشاء لجنة دائمة تختص بمراقبة تنفيذ المعاهدة ، ولكن ليس لدى الحكومة البريطانية مانع من تخويل قناصل الدول فى مصر سلطة مراقبة تنفيذ المعاهدة دون أن يخرج قناصل الدول عن اختصاصاتهم المعتادة ، وأنه فى استطاعتهم أن يجتمعوا معا بناء على دعوة أحد منهم . وعلى ضوء هذه الاتجاهات قدم سير جوليان بونسفوت مشروعا جديدا للمادة ، نطلق عليه المشروع البريطانى الثالث ، هذا نصه :

« يراقب ممثلو الدول الموقعة على المعاهدة الحالية ، المعتمدون فى مصر ، تنفيذها . وينبهون دون تأخير حكوماتهم الخاصة بكل منهم إلى كل نقض لهذه النصوص أو إلى كل خطر يمكن أن ينجم عن انتهاك لهذه النصوص .

« ويجتمعون بناء على دعوة أحدهم لإجراء التحقيقات اللازمة فى حالة الحرب أو الاضطرابات الداخلية أو الأحداث الأخرى التى تهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها . ويخطرون حكوماتهم الخاصة بكل منهم بالمقترحات التى يرونها مناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها » :

"Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité veilleront à son exécution et signaleront sans délai à leurs Gouvernements respectifs toute infraction ou tout danger d'infraction à ces dispositions qui pourraient se produire.

"En cas de guerre, ou de troubles intérieurs, ou d'autres événements qui menaceraient la sécurité ou le libre passage du Canal, ils se réuniront sur la convocation de l'un d'entre eux pour procéder aux constatations

---

(١) الكتاب الازرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى . رقم ١٩ بروتوكول رقم ٣ جلسة ٣ من يونيو ١٨٨٥ص ص ٢٤٧ — ٢٥٧ .

nécessaires. Ils saisiront leurs Gouvernements respectifs des propositions qui leur paraîtraient propres à assurer la protection et le libre usage du Canal"[1].

وقال سير جوليان بونسفوت معلقا على المشروع البريطانى الثالث إن هذا المشروع يذهب إلى مدى أبعد من المدى الذى بلغه المشروع البريطانى السابق . والفقرة الأولى منه مقتبسة من المشروع الإيطالى . أما الفقرة الثانية فتقرر أنه فى حالة وقوع حادث يهدد حرية المرور فى القناة فان ممثلى الدول الموقعة على المعاهدة يقومون باجراء التحقيق، وبعد أن يتم الاتفاق فيما بينهم يخطرون حكوماتهم بالمقترحات التى يرونها مناسبة لكنهم لا يتخذون من تلقاء أنفسهم إجراءات المحافظة على سلامة القناة [٢] .

ملاحظات على المشروع البريطانى الثالث :

والنظرة التحليلية للمشروع البريطانى الثالث تدل على أن الحكومة البريطانية قد أقرت بمبدأ مراقبة الدول لتنفيذ المعاهدة ، وأنها أخذت — على نحو من الأنحاء — بمبدأ تشكيل لجنة من ممثلى الدول الموقعة على المعاهدة لمراقبة تنفيذها، وقبلت أن ينص صراحة على تخويل كل ممثل من ممثلى هذه الدول الحق فى دعوة زملائه إلى الاجتماع فى حالات معينة ، ولكنها أغفلت النص على رياسة تركيا للجنة الرقابة وعضوية مصر فيها . ويلاحظ أيضا أنها أدخلت هولندا وأسبانيا فى عداد الدول التى تشترك فى مراقبة تنفيذ المعاهدة إذ اشتملت الصياغة على عبارة « ممثلو الدول الموقعة على المعاهدة الحالية » بدلا من « ممثلو الدول الموقعة على تصريح لندن » وبذلك حسمت ظاهريا من ناحيتها هذا الموضوع داخل اللجنة العامة بعد أن طالت حوله المناقشة خلال عدة جلسات .

---

(١) ورد هذا النص فى ص ٢٥٣ من محضر جلسة اللجنة العامة بتاريخ ٨ من يونيو ١٨٨٥ الذى سبقت الاشارة اليه .

(٢) .... Après s'être concertés, ces Agents (les Représentants dûment autorisés par le Traité) pourront faire â leurs Gouvernements respectifs telles propositions qui leur sembleront opportunes, mais sans prendre par eux-mêmes de mesures de préservations

انظر : ص ٢٥٤ من محضر جلسة اللجنة العامة بتاريخ ٨ من يونيو ١٨٨٥ والذى سبقت الإشارة إليه .

وطبقا للمشروع البريطانى الثالث يجتمع ممثلو الدول فى حالات أكثر شمولا من الحالتين اللتين نص عليهما المشروع الإيطالى وهو الحرب والاضطرابات الداخلية فى مصر ، إذ أضاف إلى هاتين الحالتين المحددتين حالة عامة أشار إليها بهذه العبارة « أو الاحداث الأخرى التى تهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها » . وقد حددت الحكومة البريطانية فى مشروعها الجديد اختصاصات لجنة ممثلى الدول على النحو الآتى :

(أولا) : يعقد ممثلو الدول اجتماعاتهم لإجراء التحقيقات فى حالات أوسع نطاقا وأكثر شمولا .

(ثانيا) : يخطرون حكوماتهم بالمقترحات المناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها ،أما النص الذى ورد فى صدر المادة والخاص بقيام ممثلى الدول بمراقبة تنفيذها فلم تأت فيه الحكومة البريطانية بجديد ، لأن هذا الحق كان قائما يمارسه قناصل الدول فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية الذى كان ساريا فى مصر فى ذلك الوقت .

ويلاحظ أن المشروع البريطانى الثالث جاء خلوا من بعض عبارات هامة ذات مدلول سياسى وردت فى المشروع الفرنسى نذكر منها : مهمة حماية القناة ، الاتفاق مع شركة قناة السويس من أجل العمل على احترام اللوائح الموضوعة للملاحة والشرطة . وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة البريطانية قد أقرت بالطابع الجماعى والطابع الإلزامى لهيئة المراقبة . وكان هذا هو التراجع الثالث للحكومة البريطانية وبذلك اقترب مشروعها الثالث إلى حد ما من المشروع الفرنسى .

المندوب الايطالى يؤيد المشروع البريطانى الثالث :

وقد طلب بيللو Billot رئيس اللجنة العامة إلى الأعضاء إبداء رأيهم فى المشروع البريطانى الثالث . فطلب رسمان Ressman المندوب الأول فى الوفد الإيطالى الكلمة . فكان أول المؤيدين لهذا المشروع بل كان المؤيد الوحيد له . وقد استهل رسمان كلمته بقوله إنه يحتفظ بابداء رأيه فى الإبقاء على المشروع الإيطالى أو سحبه ريثما يعرض على الحكومة الإيطالية المشروع البريطانى الجديد .

ثم صرح بأن الوفد الإيطالى — بدافع من روح التوفيق التى هى رائده — لا يتردد فى قبول المشروع البريطانى فورا إذا وافقت اللجنة العامة عليه . والحق أن رسمان لم يكن صادقا فى هذا التصريح لأنه علق موافقته على شرط : هو موافقة اللجنة العامة على المشروع البريطانى الجديد . ولم توافق اللجنة العامة على هذا المشروع وبالتالى لم يتحقق الشرط ولكنه — كما سنرى بعد قليل — تناسى الموافقة المشروطة وأعلن تأييده للمشروع البريطانى الثالث ، فكانت إيطاليا هى الدولة الوحيدة التى وقفت إلى جانب بريطانيا فى موضوع الرقابة الدولية على قناة السويس. شاطرتها آراءها ، ونسقت معها سياستها .

اقترح رئيس اللجنة العامة تأجيل مناقشة المشروع البريطانى الثالث إلى جلسة تالية حتى يكون لدى الأعضاء متسع من الوقت لدراسته . وقد تريث بيللو فى عرض الموضوع على اللجنة العامة فلم يدرجه إلا فى جدول أعمال آخر جلسة عقدتها فى ١٣ من يونيو ١٨٨٥

وفى هذه الجلسة قدم الوفد البريطانى مشروعا كاملا لاتفاقية القناة أطلق عليه «المشروع المضاد» وقال عنه سير جوليان بونسفوت إن الحكومة البريطانية مستعدة للموافقة عليه «كنظام نهائى يستهدف ضمان حرية استخدام قناة السويس»[١] وقد وضع على غرار المشروع الذى وضعته لجنة باريس الدولية ولا يختلف عنه إلا فى المواد التى ظلت مثار خلاف بين الوفد البريطانى وبين أغلبية أعضاء اللجنة . وقد صيغت هذه المواد بما يتمشى مع وجهة النظر البريطانية . وكان من بينها المادة الخاصة بالرقابة الدولية ممثلة فى لجنة ممثلى الدول الموقعة على الاتفاقية والمعتمدين فى مصر . وكانت صياغة هذه المادة على نسق المشروع البريطانى الثالث . ثم فاجأ سير جوليان بونسفوت أعضاء اللجنة العامة بتقديم تحفظ بريطانى .

---

(١) Le Texte Complet du contre-projet de Traité, tel qu'il serait accepté par le Gouvernement Britannique comme le régime définitif destiné à garantir le libre usage du Canal de Suez.

انظر : الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ . الجزء الثانى . رقم ٢٢ بروتوكول رقم ٦ مضبطة جلسة ١٣ من يونيو ١٨٨٥

مؤداه أن الاتفاقية المقترحة لتنظيم وضمان حرية استخدام قناة السويس لا تعرقل حرية الحكومة البريطانية فى العمل بمصر ما بقى الاحتلال البريطانى قائما بها . وسنتعرض لهذا التحفظ ومدلوله وتطبيقه عند بحث الفترة التى أعقبت التوقيع على اتفاقية الآستانة فى ٢٩من أكتوبر ١٨٨٨ حتى عقد الوفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا فى ٨ من أبريل ١٩٠٤

وفى تلك الجلسة أعلن رسمان سحب المشروع الإيطالى وشرح الأسباب التى حدت بالحكومة الإيطالية إلى سحب مشروعها ، فقال إن الفروق كانت شاسعة وعميقة بين المشروع البريطانى وبين المشروع الفرنسى فيما يختص بموضوع الرقابة الدولية على قناة السويس . وقد ظفر المشروع الفرنسى بموافقة الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة الفرعية ، ولذلك قدم الوفد الإيطالى مشروعه مستهدفا التقريب بين المشروعين . ولكن حدث بعد ذلك أن قدم الوفد البريطانى مشروعه الثالث وهو مشروع جديد يتضمن الخطوط الرئيسية فى المشروع الإيطالى . وبهذا تقاربت المشروعات الفرنسية والبريطانية والإيطالية وانتفت الحاجة إلى المشروع الإيطالى . وأخذ يطرى المشروع البريطانى الثالث وأعلن تأييده له وعبر عن أمله فى أن يظفر هذا المشروع فى وضعه الجديد ، أو بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، بموافقة الأعضاء وأن يؤدى بدوره إلى اتفاق نهائى على النص الكامل لمشروع المعاهدة .

وقال بيللو رئيس اللجنة العامة إن على أعضاء اللجنة أن يفاضلوا بين المشروع الفرنسى الذى أقرته اللجنة الفرعية وبين المشروع البريطانى الثالث . وأضاف إلى ذلك أن أعضاء اللجنة الفرعية قد قتلوا موضوع الرقابة الدولية بحثا ومناقشة بحيث لم تبق زيادة لمستزيد . ثم طلب أخذ أصوات أعضاء اللجنة العامة ، فكانت النتيجة أن ظفر المشروع الفرنسى بموافقة وفود جميع الدول ما عدا الوفد الإيطالى الذى صوت إلى جانب المشروع البريطانى . وهكذا ظل الوضع فى اللجنة العامة — إزاء مسألة الرقابة الدولية على قناة السويس — استمرارا للوضع الذى ظل ملحوظا وبارزا فى اللجنة الفرعية من حيث انقسامها إلى كتلتين : فى جانب تقف انجلترا وتؤيدها إيطاليا ، وفى جانب آخر تقف فرنسا وتؤيدها جميع الدول الأخرى الأعضاء فى لجنة باريس الدولية :

وبعد أن أعلنت النتيجة ألقى رئيس اللجنة العامة كلمة قال فيها إنه يلاحظ بارتياح أنه قد ضاقت إلى حد بعيد الهوة التى ظهرت أول أمرها عميقة سحيقة بين أعضاء اللجنة عند ما شرعت اللجنة الفرعية فى مناقشة موضوع الرقابة الدولية . وقال إن المشروع البريطانى يقترب فى نقطه الأساسية من المشروع الفرنسى الذى أقرته غالبية أعضاء اللجنة العامة . وأخذ يسرد المكاسب التى حققتها لجنة باريس بخصوص موضوع الرقابة الدولية . فقال إن جميع الدول الممثلة فى لجنة باريس قد أخذت بمبدأ الرقابة الجماعية والإلزامية ، وإنها قد عهدت بها إلى ممثلى الدول المعتمدين فى مصر . وأصبح الاختلاف محصورا فى طريقة تنظيم الرقابة وهى نقطة ثانوية نسبيا .

ثم أشار بيللو — فى كياسة ولباقة الرجل الدبلوماسى — إلى الأحداث التى كانت تمر بها لندن فى تلك الفترة ، فقال إن الوصول إلى اتفاق كامل على موضوع الرقابة الدولية على قناة السويس أمر صعب المنال حيث يتعذر المضى فى مناقشة هذا الموضوع بصورة مفيدة ومجدية فى الظروف السائدة وقتئذ . ثم مضى يقول إنه على الرغم من أنه لا شأن للجنة باريس بتطورات السياسة الخارجية فانه يتعذر على أعضاء اللجنة تجاهل الأحداث الخطيرة التى كانت تواجهها الوزارة البريطانية[1]. وهذه الأحداث لا تسمح لمندوبى بريطانيا بمتابعة المناقشة من ناحية ، ودراسة التعديلات التى يمكن إدخالها على المشروع البريطانى من ناحية ثانية ، ولذلك فهو يخشى أن تطول مناقشة هذا الموضوع على غير طائل . وقرر أن الطريقة المثلى هى الاكتفاء بالنتائج التى وصلت إليها لجنة باريس والإبقاء عليها ، ثم تقوم هذه اللجنة بعرض المشروعين الفرنسى والبريطانى لهذه المادة ضمن مواد المعاهدة على الدول ، وستحاط الحكومات علما بالاتفاق الذى وصلت إليه بخصوص المبدأ الأساسى ، ولن يكون هناك أسهل من الاتفاق بالطريق الدبلوماسى على الوسائل التى تكفل التطبيق العملى لمبدأ الرقابة ، ثم اختتم كلمته قائلا إن لجنة باريس ترى أن مهمتها بخصوص موضوع الرقابة الدولية على قناة السويس قد أنجزت إلى حد كاف . ولن يصعب على أحد أن يدرك البواعث التى حملت اللجنة على عدم الوصول إلى اتفاق تلتقى عنده جميع وجهات النظر .

---

(١) سقطت الوزارة البريطانية فى يونيو ١٨٨٥ — وهى وزارة حزب الاحرار وكانت ثانى وزارة يؤلفها جلادستون

وأعطيت الكلمة بعد ذلك لكاميل بارير Camille Barrère المندوب الثانى فى الوفد الفرنسى ، فأيد وجهة نظر رئيس اللجنة العامة ، ثم طالب بادخال تعديل على صياغة المشروع الفرنسى الثالث الذى أقرته غالبية أعضاء اللجنة . وقال أنه يستهدف من تعديله تجنب كل سوء فهم قد يحدث مستقبلا بخصوص تطبيق لوائح الملاحة والشرطة المنصوص عليها فى المادة التاسعة من المشروع النهائى للمعاهدة الذى وضعته اللجنة العامة. ويتلخص هذا التعديل فى أن تستبدل بالعبارة :

« وتتفق (لجنة الرقابة الدولية) مع شركة قناة السويس للعمل على احترام لوائح الملاحة والشرطة المعمول بها » .

عبارة جديدة هى :

« وتتفق مع الجهات المختصة لضمان حرية استخدام القناة » .

وقد أقرت اللجنة هذا التعديل .

***

وإذا كانت مناقشات اللجنة الفرعية قد أسفرت عن وضع ثلاثة مشروعات للمادة موضوع الرقابة الدولية على قناة السويس. فقد استطاعت اللجنة العامة أن تختزل هذه المشروعات إلى مشروعين : المشروع الفرنسى وقد أقرته الغالبية العظمى من الدول الأعضاء فى لجنة باريس والمشروع البريطانى ولم تؤيده إلا إيطاليا بمفردها .

المشروع الفرنسى الرابع وقد أقرته جميع الدول الأعضاء ما عدا بريطانيا وايطاليا :

« تجتمع برياسة مندوب خاص عن تركيا لجنة مكونة من ممثلى[1] . .

. . . .

. . . .

. . . .

---

(١) لم تكن أسبانيا وهولندا من بين الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ وكانت عضوية لجنة باريس الدولية مقصورة على الدول الموقعة على هذا التصريح . وقد حدث أن طالبت =

المعتمدين فى مصر، ينضم إليهم مندوب عن الحكومة المصرية، يكون صوته استشاريا. ولكى تدبر مهمة حماية القناة تتفق اللجنة مع الجهات المختصة لضمان حرية استخدام القناة، وتراقب، فى نطاق اختصاصاتها، تطبيق نصوص المعاهدة الحالية، وتحيط الدول علما بالإجراءات التى تراها مناسبة لضمان تنفيذها.

«ومن المفهوم أن وظيفة اللجنة المذكورة لا تمس إطلاقا حقوق السيادة التى لحضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان، أو حقوق وامتيازات حضرة صاحب السمو الخديوى»

"Une Commission, composée des Représentants en Egypte de . . . .

auxquels sera adjoint un Délégué du Gouvernement Egyptien avec voix consultative, siégera sous la présidence d'un Délégué spécial de la Turquie. Afin de pourvoir au service de la protection du Canal, elle s'entendra avec qui de droit pour en assurer le libre usage ; elle surveillera, dans la limite de ses attributions, l'application des clauses du présent Traité et saisira les Puissances des mesures qu'elle jugera propres à en assurer l'exécution.

"Il est entendu que le fonctionnement de la dite Commission ne pourra porter aucune atteinte aux droits souverains de Sa Majestè Impériale le Sultan, ni aux droits et immunités de Son Altesse le Khédive."

= هاتان الدولتان بالاشتراك فى لجنة باريس على أساس أن لكل منهما مستعمرات شاسعة فيما وراء البحار وأنهما يستخدمان قناة السويس استخداما واسعا ويحق لهما أن يشتركا فى تنظيم حرية مرور السفن فى القناة وأجيبتا إلى طلبهما. ولما تم تمثيلهما فى لجنة باريس الدولية طالبتا باشراكهما فى لجنة الرقابة الدولية على قناة السويس. وقد تأرجحت اللجنة فى صياغة المادة الخاصة بهذه الرقابة فتارة تذكر «يراقب تنفيذ المعاهدة الحالية ممثلو الدول الموقعة على تصريح لندن . . .» ومعنى هذه العبارة إقصاء أسبانيا وهولندا من عضوية لجنة الرقابة الدولية. وتارة تذكر «يراقب تنفيذ هذه المعاهدة الحالية وكلاء الدول الموقعة عليها. . .» ومؤدى هذه العبارة إدخال هاتين الدولتين فى لجنة الرقابة. وقد استقر رأى اللجنة العامة على ترك تعيين هذه الدول لتقدير الحكومات باعتبار أن هذا التحديد مسألة سياسية خارجة عن اختصاص لجنة باريس. وانتهى الأمر فى اتفاقية الآستانة باشراك أسبانيا وهولندا فى لجنة الرقابة الدولية.

ومما هو جدير بالذكر أنه حدثت حركة تزاحم بين الدول الأوروبية ـ المتوسطة والصغيرة على الاشتراك فى عضوية لجنة باريس الدولية. نذكر منها حكومات السويد والنرويج والدانمرك وبلجيكا واليونان والبرتغال وقد رفضت طلباتها جميعا.

المشروع البريطاني الثالث وقد انضمت اليه ايطاليا :

« يراقب ممثلو الدول الموقعة على المعاهدة الحالية، المعتمدون في مصر ، تنفيذها . وينبهون دون تأخير حكوماتهم الخاصة بكل منهم إلى كل نقض لهذه النصوص أو إلى كل خطر يمكن أن ينجم عن انتهاك لهذه النصوص .

« ويجتمعون بناء على دعوة أحدهم لإجراء التحقيقات اللازمة في حالة الحرب أو الاضطرابات الداخلية أو الأحداث الأخرى التي تهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها . ويخطرون حكوماتهم الخاصة بكل منهم بالمقترحات التي يرونها مناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها » .

"Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité veilleront à son exécution et signaleront sans délai à leurs Gouvernements respectifs toute infraction ou tout danger d'infraction à ces dispositions qui pourraient se produire.

"En cas de guerre, ou de troubles intérieurs, ou d'autres événements qui menaceraient la sécurité ou le libre passage du Canal, ils se réuniront sur la convocation de l'un d'eux pour procéder aux constatations nécessaires. Ils saisiront leurs Gouvernements respectifs des propositions qui leur paraîtraient propres à assurer la protection et le libre usage du Canal"(١).

على هذه الصورة انتهت المرحلة الأولى لمحاولة فرنسا والدول الست الضالعة معها تدويل قناة السويس . وقد أسفرت هذه المرحلة عن إقرار الدول الأوربية – ممثلة في لجنة باريس الدولية – لمبدأ إنشاء رقابة دولية على القناة . بقيت بعد ذلك مرحلتان ، هما : مرحلة المباحثات التي دارت بين الحكومات الأوربية ، ومرحلة المعاهدات الدولية . وسنتعرض لهما في الجزء القادم مع عرض لنصوص مشروعات التدويل والرقابة الدولية وقد بلغ عددها زهاء عشرين مشروعا .

---

(١) الكتاب الأزرق (مصر) رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثاني رقم ٢٢ بروتوكول رقم ٦ . جلسة ١٣ من يونيو ١٨٨٥ .

وانظر أيضاً في نفس المصدر :

ملحق البروتوكول رقم ٦ ص ص ٢٩٦ – ٣٠٠

تصـــــويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢	١٤	وفرنسا	وروسيا
١٣	١٦	فقد	وقد
١٣	٢١	إذا	إذ
١٤	٣	وزارت	وزارات
١٨	١٨	shali	shall
٢٤	٥	عرض	فُرض
٢٤	١٣	أكتوبر	نوفمبر
٢٩	١٣	دعى	دعا
٣٢	٢٠	٣٠ من يناير	٣ من يناير
٣٦	آخر سطر	ces	des
٤٢	١٩	حق الاتفاق	حق الارتفاق
٥٧	١١	مندوبوا	مندوبو
٦٦	٢٣	التجارية	المتحاربة

دراسات مقارنة فى المعجم العربى* (٣١ — ٦٠)

للدكتور السيد يعقوب بكر

---

٣١ — إِسْتَارٌ (معرب)

فى الصحاح (مادة ستر) : « والإستار ، بكسر الهمزة ، فى العدد أربعة[1] .

قال جرير[2] :

قُرِنَ الفرزدقُ والبعيثُ وأمُّهُ وأبو الفرزدقِ قُبِّحَ الإستارُ[3]

---

* نشرت الحلقة الأولى (١ — ٣٠) من هذه الدراسات فى العدد الثانى من المجلد العشرين من هذه المجلة (ص ٢٨١ — ٣٤٢) . وهذه الدراسات مهداة ، كما قلت ، إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ؛ فإليه الفضل الأول فى حفزى إلى إعدادها . وفى آخر هذه الحلقة قائمة إشارات مختصرة إلى بعض المراجع ، تضاف إلى القائمة التى ذيلت بها الحلقة الأولى (ص ٣٤٠ — ٣٤٢) . وقد اعتمدت هنا على كلتا القائمتين .

(١) « يقال أكلت أستارا من خبز ، أى أربعة أرغفة » (اللسان) . « وهو فى كلام أهل التفسير والقراء أربعة نفر : عاصم و حمزة والكسائى والأعمش » (شفاء الغليل ، ص ١٤) .

ويقول السيرافى (المعرب للجواليقى ، ط ليبزج ، ص ١٢ = ط القاهرة ، ص ٤٢ — ٤٣) : « الإستار رابع أربعة ، ورابع القوم إستارهم » .

فالإستار فى العدد له معنيان : الأربعة ، والرابع . والمعنى الأول هو الغالب ، والثانى متفرع عنه .

(٢) فى النقائض (ص ٨٦٣) ، والديوان (ص ٢٠٨) ، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (ج ٣ ، ص ١٣٢) ، وشفاء الغليل (ص ١٤) .

(٣) فى النقائض (ص ٣٣٤) شاهد آخر لجرير :

إن الفرزدق والبعيث وأمه وأبا البعيث لشر ما إستار

وهو أيضا فى الديوان (ص ٣١٧) ، والأمالى لأبى على القالى (ط بولاق ١٣٢٤ ﻫ ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ أسفل = ط دار الكتب ١٩٢٦ م ، ج ٢ ، ص ٢٣١) ، وسمط اللآلى (ج ٢ ، ص ٨٥٥) ، والأغانى (ط بولاق ، ج ٧ ، ص ٣٩ = ط دار الكتب ، ج ٨ ، ص ٥) . وفى الأغانى أيضا (ط الساسى ، ج ١٩ ، ص ٦): « قيل للمفضل الضبى: الفرزدق أشعر أم جرير ؟ قال: الفرزدق ، =

وقال الأخطل :

لعمرك إننى وابنْى جُعَيْلٍ وأمَّهما لإستارٌ لئيمُ[1]

وقال الكميت[2] :

أبلغْ يزيدَ وإسماعيل مألُكة ومنذرا وأباه شرَّ إستارِ[3]

= قال : قلت : ولم؟ ، قال : لأنه قال بيتاهجا فيه قبيلتين ومدح فيه قبيلتين فقال :

عجبت لعجل إذ تهاجى عبيدها كما آل يربوع هجوا آل دارم

فقيل له : قد قال جرير : (البيت) ، فقال : وأى شيء أهون من أن يقول إنسان فلان وفلان والناس كلهم بنو الفاعلة ؟ » .

والبيت أيضا فى اللسان والتاج . ويرد باختلاف فى الشطر الثانى فى المعرب للجواليقى (الموضع المذكور) وأساس البلاغة للزمخشرى (ط دار الكتب ١٩٢٢ ، ج ١ ، ص ٤٢٢) : « وأبا الفرزدق شرما إستار » ؛ وقد أشار اللسان أيضا إلى هذه الرواية الثانية .

(١) فى الديوان (ص ٣٩٧) ، والأغانى (ط بولاق ، ج ٧ ، ص ١٧٠ = ط دار الكتب ، ج ٨ ، ص ٢٨١) ، والأمالى لأبى علىّ القالى (الموضع المذكور) ، ومعجم مقاييس اللغة (الموضع المذكور) .

وفى كلتا الطبعتين من الأمالى (طبعتى بولاق ودار الكتب) يرد « جعيل » (مصغرا) ، ولكن كتب القالى فى الأصل « جعال » (بكسر الجيم) ، وهو خطأ نقله عنه السيوطى فى المزهر (ط بولاق ، ١٢٨٢ هـ ، ج ٢ ، ص ٢١٧ = ط محمد أحمد جاد المولى وزميليه ، ج ٢ ، ص ٤٢٩) ، ولكن نبه عليه أبوعبيد البكرى (كتاب التنبيه على أوهام أبى على فى أماليه ، ط دار الكتب ١٩٢٦ ، ص ١١٨) ، فقال : « ليس فى الشعراء من يقال له ابن جعال البتة ، وإنما أراد أبو على – رحمه الله – ابنى جعيل : كعبا وعميرة (بفتح فكسر) التغلبيين فقال : ابنا جعال » . وانظر سمط اللآلى (ج ٢ ، ص ٨٠٣ مع الهامش الثانى) .

(٢) ذكره أيضا صاحب اللسان .

(٣) ثمة شاهد آخر أورده الجواليقى (الموضع المذكور) هو قول الأعشى :

توفى ليوم وفى ليلة ثمانين نحسب إستارها

ويشرح الجواليقى البيت بقوله : « توفى (بضم ففتح فشدة مع كسر) يعنى القارورة الكبيرة ، إذا شربوا بالصغير ثمانين يكون بالكبير أربعة ، كل عشرين واحد » .

وفى الديوان (ص ٢١٤) واللسان « يحسب » مكان « نحسب » ، ولكن فى (طبعة بولاق من) اللسان ضبطت « يحسب » بضم فسكون ففتح (على البناء للمجهول) ورفعت « إستارها » (على أنها نائب الفاعل) ، وهو خطأ لأن قافية القصيدة بفتح الراء . وواو « توفى » مضمومة أيضا فى طبعة اللسان ، وهو خطأ آخر نبه عليه ناشر الطبعة المصرية من المعرب .

والاستار أيضاً وزن أربعة مثاقيل ونصف[١] . والجمع الأساتير[٢]» . (انتهى كلام الصحاح) .

وفى المعرب للجواليقى (الموضع المذكور) : « قال أبو سعيد (السيرافى) : سمعت العرب تقول للأربعة إستار ، لأنه بالفارسية جِـهار ، فأعربوه فقالوا إستار ... ... وهذا الوزن الذى يقال له الإستار معرب أيضاً ، أصله جهار ، فأعرب فقيل إستار ... » .

ويعلق ساخاو على ذلك بقوله (ص ٦ — ٧ من القسم الألمانى من طبعته لمعرب الجواليقى) إنه يستحيل من الناحية الصوتية تفسير إستار على أنها معرب چَـهار ، وإنما هى فى الواقع من 'estēra (إسْتِيرا) السريانية [بامالة حركة التاء] التى ترجع إلى στατήρ (ستاتير) اليونانية[٣] .

وستاتير اليونانية هذه اسم عملة يونانية قديمة متفاوتة القيمة كانت تتخذ من الذهب أو الفضة ؛ وقد اشتهر منها الستاتير الفضى ، وكانت قيمته أربعة دراهم drachms (وكان الدرهم يساوى ما قيمته الآن ٩ ٣/٤ من البنسات الإنجليزية) .

---

(١) فى مفاتيح العلوم للخوارزمى (ص ١٤ آخر سطر — ١٥) : « الاستار ربع عشر منا » ، وفيه قبل ذلك (ص ١٤) : « المنا وزن مائتين وسبعة وخمسين درهما وسبع درهم ، وبالمثاقيل مائة وثمانون مثقالا ، وبالأواق أربع وعشرون أوقية . . . . . . المثقال زنة درهم وثلاثة أسباع درهم » .

فالاستار = ١/٤٠ من المنا (= المن) . ولما كان المنا = ١٨٠ مثقالا ، فان الاستار ٤ ١/٢ من المثاقيل تماما كما فى الصحاح . ولما كان المنا = ٢٥٧ ١/٧ من الدراهم ، فان ١/٤٠ من ذلك (أى قيمة الاستار) = ٦ ٣/٧ من الدراهم ، أى حوالى ستة دراهم ونصف درهم كما تقول المعاجم الفارسية (كما سيل) . ولما كان المنا ٢٤ أوقية ، فان ١/٤٠ من ذلك (أى قيمة الاستار) = ٣/٥ من الأوقية .

والخلاصة أن الاستار = ١/٤٠ من المنا = حوالى ٦ ١/٢ من الدراهم = ٣/٥ من الأوقية .

(٢) « وقال أبو حاتم : يقال ثلاثة أساتر » (اللسان) .

(٣) يرى بروكلمان (Syriaca ، بمجلة Z.A. ، المجلد ١٧ (١٩٠٣) ، ص ٢٥٢ — ٢٥٣) أن إستيرا السريانية لم تجىء من الصيغة اليونانية الكلاسيكية στατήρ ولكن من الصيغة العامية σατήρ (ساتير) التى حذفت منها التاء الأولى على سبيل المخالفة dissimilation لورود تاء أخرى فى الكلمة بعد ذلك . وهو يرى أيضا أن السريانية أتت بتاء لا طاء مقابل التاء اليونانية على سبيل المشابهة assimilation ، لورود سين (وهى حرف غير مطبق) قبل التاء ، فلم تأت بطاء كما هو المألوف حتى لا يتنافر الحرفان (السين والطاء) .

وكان الإستار السريانى (ا) عملة تساوى شاقلا يهودياً[1] أو أربعة دراهم يونانية ؛ (ب) ووزناً يساوى نصف أوقية[2] . وكان يساوى أربعاً من عملة أو وزن أقل قيمة اسمه بالسريانية zūzā (زُوزا) ، وكان هذا : (ا) عملة تساوى درهماً يونانياً أو ¼ شاقل يهودى ، (ب) ووزناً يساوى ⅛ أوقية . انظر پين سميث (عمود ٣٢٥) وملحقه (ص ١٣٠) وبروكلمان (ص ٣٨ ب) .

وفكرة الأربعة واضحة فى الكلمتين اليونانية والسريانية من جهة دلالتهما على الدراهم الأربعة .

وقد انتقلت كلمة ستاتير أيضاً إلى التلمود (istērā' [إستيرا]) ؛ انظر ليڤى(٢)، (حـ ا ، ص ١٣٥ ب) ، ودالمان (ص ٣٢ ب) . وفى الأرامية الفلسطينية المسيحية (عن اليونانية أيضاً)esṭēr' (إسْطير) (إنجيل متى ١٧ : ٢٧) ؛ انظر شلتس F. Schulthess : Lexicon Syropalaestinum ، ص ١٥ ا .

وقد دخلت الكلمة اليونانية المعجم الأكدى أيضاً ، ففى البابلية المتأخرة istatirranu (Late Babylonian) (إسْتاتيرّانُ) ، جمع istatirru* (إسْتاتِرُّ)، أى الستاتير اليونانى . انظر قاموس شيكاغو الأشورى ، المجلد السابع (١٩٦٠) ، ص ٢٠٤ ب ؛ وقاموس فون سودن ، ص ٣٨٩ ب .

والكلمة اليونانية هى أيضاً أصل إستار فى الفارسية بمعنى أربعة إطلاقاً ، واسماً لوزن يبلغ أربعة مثاقيل ونصف مثقال أو ستة دراهم ونصف درهم . والفارسية تسمى هذا الوزن أيضاً أسْتير . انظر فولرز (جـ ١ ، ص ٩٣ و ٩٦) ، وشتاينجاس (ص ٤٩ ب) . فهنا تطابق فى المعنى بين العربية والفارسية .

٣٢ – إِسْتَنْدارٌ (معرب)

فى تاريخ الطبرى ، القسم الأول ، ص ٢٦٣٨ (بين أحداث ٢١ هـ) : « وخرج عبد الله (بن مسعود) من نهاوند فيمن كان معه ... نحو جند قد اجتمع

---

(١) فى الترجمة السريانية للتوراة نجد إستيرا نظير šeqel (شِقل) « شاقل » العبرية ، كما فى سفر الخروج ٢١ : ٣٢ وسفر صموئيل الثانى ٢٤ : ٢٤ وسفر الملوك الثانى ٧ : ١ و١٦ و١٨ .

(٢) لاحظ أن الاستار العربى كان كما رأينا يساوى ⅔ من الأوقية ؛ وهذا قريب من نصف أوقية .

له من أهل إصبهان عليهم الأستندار [1] ، وكان على مقدّمته شَهْرَبَراز جاذَوَيْه شيخ كبير فى جمع عظيم ، فالتقى المسلمون ومقدمة المشركين ... ... وانهزم أهل إصبهان ... ... فسأل الأستندار الصلح ، فصالحهم ... » .

الإستندار لقب فارسىّ ، معناه حاكم الإقليم nôme من أقاليم الولاية province كما يقول كريستنسن A. Christensen (L'Iran sous les Sassanides ، الطبعة الثانية ، كوبنهاجن ١٩٤٤ ، ص ١٣٩ – ١٤٠) [2] ؛ فهو مركب من إسْتان (بكسر الهمزة) « إقليم » [3] ودار « مالك ، سيّد » أى سيّد الاقليم أو حاكمه .

(١) الهمزة قبل السين مضمومة فى النص . ولكن انظر الهامش الثالث .

(٢) انظر الترجمة العربية للكتاب بقلم يحيى الخشاب (القاهرة ١٩٥٧) ، ص ١٢٨ – ١٢٩

(٣) احتفظ الجغرافيون العرب بالكلمة . فابن خرداذبه يجعل الأستان (بالفتح) مرادفا للكورة ، ويقسم الأستان إلى طساسيج ؛ فهو مثلا فى حديثه عن السواد ؛ أى العراق ، يقول (ص ٥ أسفل – ٨): « فالسواد اثنتا عشرة كورة ، كل كورة أستان ، وطساسيجه (أى طساسيج السواد كله) ستون طسوجا ؛ وترجمة الأستان إحازة ، وترجمة الطسوج ناحية : كورة أستان « شاذ فيروز » وهى حلوان خمسة طساسيج الخ » . وانظر أيضا المطبوع من كتاب الخراج لقدامة بن جعفر (وهو مع كتاب ابن خرداذبه فى مجلد واحد ، هو المجلد السادس من « المكتبة الجغرافية العربية ») ، ص ٢٣٥ . وانظر كذلك معجم البلدان لياقوت (ج ١ ، ص ٢٤١ و ٤٦٥) ، وعنده أيضا أن الاستان (بالكسر) والكورة مترادفان ؛ وهو يجمع الاستان على استانات .

ويلاحظ أن الهمزة قبل السين (فى استان) مضمومة فى نص الطبرى (انظر الهامش الأول) ، مفتوحة فى نصى ابن خرداذبه وقدامة (والترجمة الفرنسية الملحقة بهما) ، مكسورة فى نص ياقوت . والكسر هو الصحيح ، إذا اعتبرنا مقياس الصحة مطابقة الأصل الفارسى ؛ فالأصل الفارسى بالكسر . أما الضم فى نص الطبرى فهو زيادة من الناشر ، تأثر فيها بالنظير السريانى (وسيأتى ذكره) ؛ انظر قاموس الطبرى ، ص CXII (أستندار) . والفتح زيادة من دى خويه ، ناشر بن خرداذبه وقدامة ، ولعله تأثر فى ذلك برأى ف . ملر F. Müller (Kleine Mittheilungen ، بمجلة WZKM ، المجلد الخامس (١٨٩١) ، ص ٢٥٩) فى اشتقاق الكلمة ، وهو أنها من *astadara (بغنة مع فتحة التاء ، أى أستندر على وجه التقريب) فى الفارسية القديمة ؛ فالجزء الأول من الكلمة ، أى asta (أست) ، هو asta (أست) التى ترد فى لغة الأفستا بمعنى الرسول أو المبعوث ، وقد نشأت عنها فى الفارسية القديمة astam (أستم) بمعنى الرسالة أو الأمر الملكى ، فالاستندار إذن هو « المتسلم لمرسوم بخط الملك » ، أى موظف كبير مزود بسلطة مطلقة لأغراض معينة .

وقد انتقد هورن (ص ٢٦٧ – ٢٦٨) رأى ملر مستندا إلى أن كلمة الأفستا تنطق ašta (أشت) بالشين لا السين ، وأن معناها هو « صديق ، رفيق » لا « رسول ، مبعوث » .

والرأى السائد الآن ، كما قلنا ، أن الاستندار مركبة من إستان « إقليم » ودار « مالك ، سيد » ، أى « حاكم الاقليم » .

ويقول كريستنسن : « يبدو أن هؤلاء الحكام ، وكانت لهم كالمرازبة قوة عسكرية تحت تصرفهم ، كانوا فى الأصل المديرين للأراضى الملكية[١] ؛ ولعلهم كانوا يواصلون أداء هذه الوظيفة ، حتى وإن كانوا فى بعض الأحيان الحكام العسكريين فى المناطق التى تضم تلك الأراضى » .

* * *

وقد انتقلت الكلمة الفارسية أيضاً إلى الأرامية اليهودية (التى احتفظت بكسر الهمزة) والسريانية (التى قلبت الكسرة ضمة) .

ففى الأرامية اليهودية[٢] 'istandārā (إسْتَنْدارا) أو 'isṭandārā (إسْطَنْدارا) . ويورد لنا ليفى (٢) (حـ ١ ، ص١٢٠ ب) موضعين من التلمود (جِطِّين ٨٠ ب وقِدُّوشين ٧٢ ب) يشير أولهما إلى إستندار كَشْكَر ، وثانيهما إلى إستندار مَيْشان ، وكلتا المدينتين فى أدنى دجلة[٣] .

وفى السريانية 'ustandārā (أُسْتندارا) فى قصة الشهيد الفارسى جيوَرْجيس[٤] ، حيث يقال إن أباه عُيِّنَ إستندارا فى مدينة نصيبين تمجيداً له وحماية للحدود[٥] .

---

(١) هنا يلاحظ كريستنسن (ص ١٣٩ ، هامش ١٠) أنه فى اللغة الأرمينية تدل كلمة ostan (أستن) فى الأصل على أرض أومدينة تنتمى إلى الملك ، وتدل كلمة ostanik (أستنك) على الجنود الذين يوضعون فى هذه الأرض أو المدينة حامية لها .

(٢) انظر دالمان ، ص ٣٢ و ٢٩ .

(٣) انظر نولدكه ، ص ٤٤٨ . وفى قاموس ليفى كتبت المدينة الأولى خطأ بباء مكان الكاف الأولى (بشكر) .

وكشكر وميشان هما كسكر وميسان عند الجغرافيين العرب ؛ انظر معجم البلدان لياقوت ، حـ ٤ ، ص ٧١٤ و ٢٧٤ .

(٤) انظر هوفمان ، ص ٩٢ — ٩٣ والهامش رقم ٨٣٢ .

وانظر كذلك كريستنسن ، الأصل الفرنسى ، ص ٤٨٩ (الترجمة العربية ، ص ٤٧١) .

(٥) ترد الكلمة السريانية أيضا (فى صيغة الجمع) فى ص ٧٧ (س ١٤) من : Synodicon oriental ou Recueil de synodes nestoriens, publié, traduit et annoté par J. — B. Chabot ; Paris 1902. (Notices et Extraits des Manuscrits de la Bibliothèque Nationale et autres Bibliothèques. Tome 37.)

٣٣ — أسد

الأسد هو الليث فى لغتنا (العربية الشمالية).

وهو فى العربية الجنوبية القديمة (مجازا) المحارب أو الجندى، كما فى النقوش السبئية التالية[1] :

(١) CIH ٨٢ : ٧ — ٨ : ... بن | زخنت | زخن | بموطنن | بقسح | أسدن ... « من الجرح الذى جُرحه فى الموطن بغلظة[2] المحاربين ».

(٢) CIH ٣٣٤ : ٧ — ٨ : ... وتقدمو[3] | ثنى | مأتن | أسدم | بن | شعبن | حملن ... « وتقدم مائتا محارب من قبيلة حملان ».

(٣) CIH ٣٥٠ : ٢ — ٣ : ... وتقدم | مأتن | أسدم | وهغرو | عدى | أرض | حميرم ... « وتقدم مائتا محارب وأغاروا حتى أرض حمير ».

وانظر أيضاً س ٤ (١٥٠ أسدم) وس ٩ (١١٠ أسدم).

(٤) CIH ٣٥٣ : ١٣ : ... وهرجو | عشرى | وثلث | مأتم | أسدم ... « وقتلوا ثلثمائة وعشرين محارباً ».

(٥) CIH ٤٠٧ : ٢٤ — ٢٥ : ... وحمدم | بذت | خمر | عبدهو | أبكرب | هرج | ثلثت | أسدم ... « وحمدا لأنه منّ على عبده أبى كرب بقتل ثلاثة محاربين ».

---

(١) يضيف مورتمان — متفوخ Mordtmann-Mittwoch Sabäische Inschriften)، هامبورج ١٩٣١، ص ٢٣١—٢٣٣) النقشين السبئيين CIH ٧١٨ (= RÉS ١٨٨) و CIH ٨٢٩ (= Burchardt ١) (والنقش الثانى هو رقم ١٧٠ فى كتابهما المذكور)، ويعتبران عبارة (بن أسدن) فى هذين النقشين، وهى ترد فى كليهما بعد اسم علم، بمعنى « من الأسد » (بضم الهمزة وسكون السين)، أى « من المحاربين » (راكبى الإبل Kamelreiter فى رأيهما). ولكن قد يكون أسدن هنا اسم قبيلة (أسدان) حسب ترجمة RÉS للنقش الأول وحسب ريكمانز (Les noms propres sud-sémitiques، جـ ١) لوفان ١٩٣٤، ص ٤٦ ا) فيما يتعلق بالنقش الثانى.

(٢) تدل مادة قسح فى العربية (الشمالية) على معنى الصلابة.

(٣) هكذا قرأ مورتمان هذه الكلمة الناقصة فى الأصل. انظر التعليق CIH على ص ٧، ٨.

(٦) جلازر ١٥٧١ : ٢ : ... أسد | أملكن ... « جنود الملوك » (الجنود الملكيون).

(٧) جلازر ١٠٠٠ A (=RÉS ٣٩٤٥) س ٩ : ... وأسد | عبدن ... « وجنود عبدان ».

وانظر أيضاً س ١٢ .

وهناك استعمال ثان للأسد فى العربية الجنوبية القديمة متطور عن الاستعمال الأول ، هو إطلاقه على الرجل عامة (خلاف المرأة) ، وذلك كما فى النقوش الآتية :

(١) CIH ٦٩ : ٣ : ... كل | أسدن | وأنثن ... « كل الرجال والنساء » (نقش سبئى).

(٢) RÉS ٢٨٧٦ : ٤ : ... أسدن | وأبيتن ... « الرجال والبيوت » (نقش سبئى).

(٣) SE ٤٥ : ٥ — ٦ : ... أسدم | وبنتم ... « رجالاً ونساءً » (نقش سبئى).

(٤) جلازر ١٣٩٦ (= RÉS ٣٨٥٤) ، س ٤ : ... وأى | أى | أسدم ... « وأى رجل » (نقش قتبانى).

(٥) RÉS ٢٦٨٧ : ٥ : ... شلسن | أورخم | بعشرى | ومئة | أسدم... « فى ثلاثة شهور وبمائة وعشرين رجلاً » (تمّ البناء) (نقش حضرمى).

ومن معنى الرجل تطور استعمال أسد اسم موصول بمعنى مَن (للمفرد والجمع) وذلك كما فى النقوش السبئية CIH ٨٤ : ٤ و CIH ٢٨٧ (ثامى ٥٨) س ١ و RÉS ٤٧٧٧ : ٧ ؛ والنقوش المعينية جلازر ٢٨٢ (= RÉS ٣٣٠٦) س ١ وجلازر ٢٩٩ (= RÉS ٣٣١٨) س٨ و RÉS ٣٠١٢ : ٢٠ = ٣٠١٣ : ١ ؛ والنقش القتبانى جلازر ١٦٠٦ (= RÉS ٣٥٦٦) س ٢٣ (أسدم) . انظر ماريا هوفنر Maria Höfner : Altsüdarabische Grammatik (ليبزج ١٩٤٣) ،

ص ٥٣ ؛ وبيستون A. F. L. Beeston : A Descriptive Grammar of
Epigraphic South Arabic (لندن ١٩٦٢) ، ص ٥١ (٧:٤٠) ؛ وورودوكاناكس
N. Rhodokanakis : Studien zur Lexikographie und Gram. des Altsüdarab.
حـ ٢ (ڤينا ١٩١٧) ، ص ١٤٠ .

ففى العربية الجنوبية القديمة لم يرد الأسد بمعنى الليث (كما فى العربية الشمالية)، وإنما ورد بمعنى مجازى هو المحارب أو الجندى ، تطور بعد ذلك إلى معنى الرجل عامة ، ثم إلى معنى اسم الموصول «مَنْ» . ومن الجدير بالملاحظة أن معنى المحارب خاص بالنقوش السبئية ، بينما نجد المعنيين الآخرين فى السبئية وغيرها من اللهجات العربية الجنوبية القديمة .

واستعمال الأسد بمعنى المحارب فى السبئية بُنى طبعاً على أن المحارب كالأسد فى شجاعته وشدة فتكه . يقول إشعيا فى وصف جيش العدو الذى سيسلطه الرب على بنى إسرائيل (٥ : ٢٩) : «له زئير كاللبوة ؛ يزأر كالأشبال ، وينهم[1] ويمسك بالفريسة ، ويستخلصها (لنفسه) فلا منقذ (لها)» . ويقول إرميا مشبهاً إسرائيل بالفريسة (٢ : ١٥) : «زمجرت عليه الأشبال ، أطلقت صوتها ؛ وجعلت أرضه خربة ، أُحرقت مدنه فلا ساكن فيها» .

ولا نجد الأسد بمعنى الليث فى الحبشية والعبرية والآرامية ، وإن وجدنا فيها مادة أسد نفسها . فالليث فى الحبشية هو ʻanbasā (عَنْبَسَا) ، ونظيره فى العربية عَنْبَسٌ وعُنَابِسٌ ، من عبس وجهه إذا كلح ؛ ويقال فى العربية أيضاً للأسد : العابس والعبوس والعبَّاس .

والليث فى العبرية له عدة أسماء : ʼarī (أرى) أو ʼaryē (أرْيِى) و layiš (لَيِش) (من مادة الليث)[2] و šaḥal (شَحَل) (فى النصوص

---

(١) نهم الأسد ينهم (من باب جلس) صوت ؛ واللفظ العربى مطابق للفظ العبرى هنا تمام المطابقة .

(٢) يرى بروكلمان (فى مقاله Das assyrische l ، بمجلة ZA ، المجلد ١٥ (١٩٠٠) ، ص ٣٩٦ ؛ وفى كتابه Grundriss der vergl. Gram. d. sem. Sprachen ، حـ ١ (برلين ١٩٠٨) ، ص ٢٣١) أن nēšu «الأسد» فى الأكدية يطابق الليث اشتقاقاً ، =

الشعرية فقط) . ومادة اللفظ الأخير هى سحل ؛ يقال سحل البغل سحيلا وسُحالا نَهَق ، والسحيل والسُّحال الصوت يدور فى صدر الحمار ؛ فهذا الاسم لوحظ فيه زئير الأسد .

والليث فى الأرامية هو 'aryā (أرْيا) (فى الأرامية اليهودية والسريانية وغيرهما) و lēṯā (ليثا) (من مادة الليث) (فى الأرامية اليهودية) .

وهكذا نرى أن الحبشية والعبرية والأرامية لا تستعمل الأسد بمعنى الليث . ولكن مادة أسد ترد فيها كما قلنا ، فما دلالتها ؟ .

(اولا) فى الحبشية :

تتمثل مادة أسد فى الفعل sōṭa (سُوطَ) المتطور صوتياً عن أسد ، ومعناه « صبَّ ، أراق »: الماء (الخروج ٣٠ : ١٨) ، الدم (حزقيال ٢٤ : ٧)[1] ، الزيت (التكوين ٢٨ : ١٨ وسفر اللاويين ١٤ : ١٥) ، (مجازاً) الغضب (حزقيال ٢٠ : ٨[1] و ٣٦ : ١٨[2]) ، البَرَكة (ملاخى ٣ : ١٠) الخ .

ويرد من هذا الفعل بعض أوزان الفعل المزيد وبعض الأسماء المشتقة . انظر دلمان ، العمودين ٣٨٨ — ٣٨٩ .

(ثانيا) فى الأرامية :

- نظير مادة أسد فى الأرامية هو أشد (بشين مقابل السين حسب القاعدة الصوتية المعروفة) ، ونجده فى الأرامية المصرية والأرامية اليهودية والسريانية :

= قلبت اللام نوناً قبل حرف الصفير (الشين) . ولكن الرأى السائد الآن أن الكلمة الأكدية ومؤنثها nēštu من مشتقات الفعل الأكدى nēšu (نيش) « عاش ، حيى » . ومادة هذا الفعل هى نحش التى نجدها أيضا فى العبرية والعربية : نحش فى العبرية = حنش فى العربية « الثعبان » ؛ اشتق هذا الاسم من أسماء الثعبان (الحنش) من فعل يدل على الحياة كما اشتقت الحية من حيى يحيا .

(١) مقابل الفعل العبرى شفك (سفك) .

(٢) الفعل العبرى هنا أيضا سفك : « فصببت (سفكت) غضبى عليهم لأجل الدم الذى سفكوه على الأرض . . . . » . فالفعل سفك يستعمل هنا مرة على سبيل المجاز ومرة على سبيل الحقيقة .

١ ــ الأرامية المصرية :

أحيقار ٨٩ : ودمه يأشد وبسره يأكل . « ويسفك (الأسدُ المذكور فى السطر السابق) دمه (دم الأيّل ، ذكر الأوعال ، المذكور فى السطر السابق) ويأكل لحمه » .

٢ ــ الأرامية اليهودية [1] :

(ا) فى الترجوم[2] :

يدل الفعل 'ašad (أشَد) على معنى سفك (الدم) : سفر اللاويين ١٧ : ٤ ، المزمور ١٠٦ : ٣٨ (« وسفكوا دما زكيا ... ») ، حزقيال ١٨ : ١٠ و ٣٦ : ١٨ ؛ التثنية ١٢ : ١٦ و ٢١ : ٧ (أنكلوص) ، التكوين ٩ : ٦ ، العدد ٣٥ : ٣٣ (أنكلوص) ؛ وعلى معنى أراق (الماء) : الخروج ٤ : ٩ ؛ وعلى معنى ألقى (الرمادَ) : سفر اللاويين ٤ : ١٢ . ويستعمل على سبيل المجاز فى المزمور ٤٢ : ٥ : « أسكب نفسى علىَّ ... » ، والمزمور ١٤٢ : ٣ « أسكب أمامه حديثى ... » .

ويرد هذا الفعل فى وزن افتعل بمعنى سُفِك (الدمُ) : العدد ٣٥ : ٣٣ (أنكلوص) ، التكوين ٩ : ٦ ، صمويل الأول ٢٦ : ٢٠ ؛ وبمعنى أريق (الماء) : صمويل الثانى ١٤ : ١٤ . ويستعمل على سبيل المجاز فى مراثى إرميا ٢ : ١١ : « ... انسكبت على الأرض كبدى » و ٢ : ١٢ « ... إذ سُكبت (زُهقت) نفسهم ... » .

(ب) فى التلمود :

'ašed dᵉma (آشد دما) « سافك دم ، قاتل » (شبّات ١٥٦ ا) .

---

(١) انظر ليڤى (١) ، ١ ، ص ٧١ ا و (٢) ، ١ ، ص ١٧٦ ب .

(٢) مقابل الفعل العبرى سفك فى كل المواضع تقريبا .

٣ – فى السريانية (١) :

يستعمل الفعل ešad' ومشتقاته فى السريانية على نحو ما رأيناه من استعمالات فى الأرامية اليهودية . مثال ذلك : « سفك » (الدمَ) : التكوين ٩ : ٦ (مقابل سفك فى العبرية) ، رسالة بولس الرسول إلى أهل روما ٣ : ١٥ (وأرجلهم سريعة إلى سفك الدم) ؛ وفى وزن افتعل « سُفِك » (الدمُ) : التكوين ٩ : ٦ (مقابل سفك فى العبرية) ، أريقت (الخمرُ) : متى ٩ : ١٧ .

(ثالثا) فى العبرية :

لا نجد فى عبرية التوراة من هذه المادة سوى الاسم *'ăšed (أشِد) « سَفْح الجبل » . ومن الجلى أن مرجع هذه الدلالة « سفحان » مياه الأمطار والينابيع على جانب الجبل (٢) .

ومن هذا كله يتبين أن مادة أسد فى الحبشية والأرامية والعبرية تدل على معنى صبَّ أو أراق (حقيقة أو مجازاً) ، ومنه سفك الدم خاصة . وهذا المعنى لا نجده صراحة فى العربية ، ولكنه سامى قديم لوجوده فى الحبشية والأرامية والعبرية جميعاً . فلعلَّ الأسد (الليث) فى العربية سمى كذلك لأنه سفاك (للدماء) ؛ راجع نص أحيقار ٨٩ فيما مضى . ويؤيد هذا إلى حد ما أن من أسماء الأسد « الهصور » ، وأن « الهَرِس » هو الأسد الشديد الكسر والأكل .

***

قلنا إننا لا نجد معنى الصبّ والاراقة صراحة بين دلالات مادة أسد فى العربية . ولكن نولدكه (ZDMG ، المجلد ٤٠ (١٨٨٦) ، ص ١٦٠ ، الهامش الرابع) يربط بين أشد (الأرامية) التى تدل على ذلك المعنى وأسد العربية التى تدل فى بعض أوزانها (آسد ، أوسد) على معنى الاثارة والتحريض hetzen (٣) ، ويرى

---

(١) انظر بروكلمان ، ص ٥٢ ؛ وبين سميث ، العمودين ٤٠٤ – ٤٠٥ ، وملحقه ، ص ٣٩ .

(٢) مثل ذلك فى العربية الصبب (محركة) ما انحدر من الأرض .

(٣) يستشهد نولدكه على هذا المعنى بقول امرىء القيس يصف كلاب الصيد (كتاب العقد الثمين فى دواوين الشعراء الجاهليين ، نشره W. Ahlwardt ، لندن ١٨٧٠ ، ٣١ : ٩ ، ص ١٣٥) :

مغرثة زرقا كأن عيونها من الذمر والايساد نوار عضرس

(مغرثة : مجوعة – الذمر : الحض – العضرس : عشب أشهب الخضرة). وفى رواية : من الذمر والايحاء (شرح ديوان امرىء القيس لحسن السندوبى ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ١٠١) . =

أن الأسد (الليث) كان معناه فى الأصل «المنقضّ» «darauf losstürzend»، أى الذى يصبُّ نفسه ويلقى بها على الفريسة[1] . وهذا رأى جائز نضيفه إلى رأينا السابق الذكر ، وللقارىء أن يختار بينهما .

٣٤ — إِسْطامٌ (أو سِطامٌ أو سَطْمٌ) (معربة)

فى مسند ابن حنبل (حـ ٦ ، ص ٣٢٠) : «جاء رجلان من الأنصار يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بيّنة ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنكم تختصمون إلى ، وإنما أنا بشر ، ولعل بعضكم ألحنُ بحجته (أو قد قال : لحجته) من بعض ؛ فانى أقضى بينكم على نحو ما أسمع ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فانما أقطع له قطعة من النار يأتى بها إسطاما فى عنقه يوم القيامة . فبكى الرجلان ... ... » .

ويُروى الحديث على وجه آخر فى الفائق للزمخشرى والنهاية لابن الأثير . ففى الفائق (حـ ١ ، ص ٢٩٤ أسفل) : «من قضيت له شيئاً من حق أخيه فلا يأخذنه فإنما أقطع له إسطاما من النار» . وفى النهاية (حـ ٢ ، ص ١٦١) : «من قضيت له بشىء من حق أخيه فلا يأخذنه ، فإنما أقطع له سطاما من النار (ويروى إسطاما من النار) » .

= ومعنى الاثارة (فى حالة التعدى) أو الثورة (فى حالة اللزوم) نجده فى :

(١) أسد (كفرح) : غضب وسفه (القاموس) .

(٢) أسد (كضرب) : أفسد بين القوم (القاموس) . قارن بذلك المضعف الثلاثى دس .

(٣) آسد الكلب وأوسده (ذكرهما نولدكه) وأسده (بتشديد السين) أغراه ، واستوسد (للبناء المجهول) هيج (القاموس) .

وباقى مادة أسد فى العربية يدور أغلبه حول الأسد (الليث) ومعنى الشجاعة والقوة المرتبط به .

(١) انظر نولدكه أيضا فى كتابه Neue Beiträge zur semitischen Sprachwissenschaft (ستراسبورج ١٩١٠) ص ٩٩ .

ويشرح الزمخشرى الاسطام والسطام بأنهما « الحديدة المفطوحة الطرف التى تُحرك بها النار ، أى قطعت له ما يشعل به النار على نفسه ويسعرها ؛ أو قطعت له ناراً مسعرة محروثة ، وتقديره : ذات إسطام » .

ويورد ابن الأثير قول الأزهرى عن الاسطام أو السطام : « ما أدرى أعجمية هى أم أعجمية عربت » ، ثم يقول : « ويقال لحدّ السيف سطام وسَطْم[1] ومنه الحديث « العرب سطام الناس » ، أى هم فى شوكتهم وحدتهم كالحدّ من السيف » .

* * *

السطام والسطم بمعنى حد السيف ، والسطام والاسطام بمعنى الحديدة التى تحرَّك بها النار ، هذه الكلمات كلها معرب sᵉṭāmā (سِطاما) أو 'esṭāmā (إسْطاما) فى السريانية [2] ، وهو الفولاذ . والأصل الأول للكلمة يونانى هو στόμωμα (سُتومُوما) ، وهو الحديد إذا قُوِّى ليصير له طرف حاد [3] . انظر نولدكه Mandäische Grammatik ، (هاله ١٨٧٥) ، ص ٤٥ .

---

(١) فى الجمهرة (حـ ٣ ، ص ٢٨ ، أعلى العمود الأول) : « السطم والسطام حد السيف وغيره » ، بزيادة « وغيره » . وفى معجم مقاييس اللغة لابن فارس (حـ ٣ ، ص ٧١) : « ويقال إن الأسطم والسطام لنصل السيف » ؛ والصواب « الإسطام » مكان « الأسطم » .

(٢) نظيرها 'istᵉmā (إسطما) فى الأرامية اليهودية « تقوية الحديد ليكون صلبا » . انظر ليڤى ، حـ ١ ، ص ١٢٠ ب أعلى .

(٣) يرجع فرنكل (ص ٢٤٠) السطام بمعنى حد السيف إلى ما ذكرناه من أصل سريانى فيونانى ، ولكنه يفصل عن ذلك السطام بمعنى الحديدة التى تحرك بها النار ، مع أن المعنيين مرتبطان .

ومن هذا القبيل أيضا إسطام المنجنيق ، وهو كما يقول الخوارزمى (ص ٢٤٩) : « حديدة تكون فى طرف السهم حيث يعلق حجر المرمى » . والسهم هنا من آلات المنجنيق ، وهو كما يقول الخوارزمى أيضا (الصفحة نفسها) « خشبة طويلة مستوية كالجذع » .

٣٥ — أسْطُرْلاب (أو أصْطُرْلاب) (معرب)

يقول الخوارزمى (ص ٢٣٢ آخر سطر — ٢٣٣) : « والأصط لاب[١] معناه مقياس النجوم ، وهو باليونانية أصطرلابون ، وأصطر هو النجم ولابون هو المرآة ؛ ومن ذلك قيل لعلم النجوم أصطر نوميا[٢] . وقد يهذى بعض المولعين بالاشتقاقات فى هذا الاسم بلا معنى له ، وهو أنهم يزعمون أن لاب اسم رجل وأسْطُرُ جمع سَطْر وهو الخط[٣] ؛ وهو اسم يونانى اشتقاقه من لسان العرب جهل وسخف » .

قلت : أصاب الخوارزمى فى تحديد الأصل اليونانى للأصطرلاب ، فهو ἀστρολάβον (أسْتِرُولابُون) (= astrolabium فى اللاتينية) ، وهو

---

(١) الاصطرلاب آلة فلكية كانت تستعمل قديما لقياس ارتفاع النجوم فوق الأفق . وفى نهاية الأرب للنويرى (السفر الأول ، ط دار الكتب ١٩٣٣ ، ص ١٥٣ — ١٥٤) شعر ونثر قيلا فيها ، فن ذلك قول أبى طالب عبد السلام المأمونى :

وشبيه الشمس يسترق الأنـــوار من نور جرمها فى خفاء
فتراه أدرى [وأعلم منها وهو فى الأرض بالذى فى السماء

وقوله :

وعالم بالغيب من غير ما سمع ولا قلب ولا ناظر
يقابل الشمس فيأتى بما ضمنها من خبر حاضر
كأنها ناجته لما بدا لعينها بالفكر والخاطر
وألهمته علم ما يحتوى عليه صدر الفلك الدائر

(٢) يقول الخوارزمى فى موضع آخر (ص ٢١٠) عن علم النجوم إنه « يسمى بالعربية التنجيم وباليونانية أصطر نوميا ، وأصطر هو النجم ونوميا هو العلم » . وأصطر نوميا هو بالطبع ἀστρονομία (أسترونوميا) (ἄστρον (أسترون) « النجم » + νόμος (نوموس) « قانون ، ناموس ») .

(٣) من أصحاب هذا الزعم الفيروزابادى إذ يقول (مادة لوب) : « واللاب . . . رجل سطر أسطرا وبنى عليها حسابا ، فقيل أسطرلاب ، ثم مزجا ونزعت الاضافة فقيل الأسطرلاب معرفة والاصطرلاب لتقدم السين على الطاء » . ولكن انظر تعقيب صاحب التاج . وفى شفاء الغليل (ص ٢٩) : « تسمى الآلات التى يعرف بها الوقت أسطرلاب ، والطرجهارة وهى آلة مائية ، وبنكام وهى رملية ؛ وكلها ألفاظ غير عربية ، ذكره فى نهاية الأرب » .

ἄστρον (أسْتَرُون) « نجم » + λαβών (لابُون) اسم الفاعل من الفعل λαμβάνω (لامبانُو) « أخذتُ »[1] ، أى آخذ النجوم والممسك بها . وانظر الأب أنستاس مارى الكرملى ، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها ، القاهرة ١٩٣٨ ، ص ٣٧–٣٨ .

وقد انتقلت الكلمة اليونانية أيضا إلى السريانية حيث نجد 'asṭᵉrôlabōn (اسْطرُولَبُون) الخ . انظر بروكلمان (ص ١٣٤ ا و ٤٦٩ ا) وپين سميث (العمود ٣٠٢) .

٣٦ — أُسْطُقُسٌّ (معرب)

يقول الخوارزمى (ص ١٣٧) : «الأسطقس هو الشيء البسيط الذى منه يتركّب المركب ، كالحجارة والقراميد والجذوع التى منها يتركب القصر ، وكالحروف التى منها يتركّب الكلام ، وكالواحد الذى منه يتركب العدد . وقد يسمى الأسطقس الركن . والأسطقسات الأربعة هى النار والهواء والماء والأرض[2] ، وتسمى العناصر»[3] .

الأسطقس معرب 'esṭōkᵉsā (إسْطُوخسا) أو sᵉṭōkᵉsā (سْطُوخسا) فى السريانية « العُنْصُر » (ومنه « البيت » فى القصيدة)[4] . والأصل الأول

---

(١) فليست (لابون) هى المرآة ، كما يقول الخوارزمى ، فالمرآة فى اليونانية κάτρπτρον (كاتوبترون) .

(٢) كما هى عند أنباذوقليس Empedocles . والمقصود بالارض هنا التراب .

(٣) يقول الخوارزمى فى موضع آخر (ص ٢٠٢ آخر سطر – ٢٠٣) : «كتاب الأسطقسات هو كتاب أقليدس (Euclid) فى أصول هذه الصناعة (الهندسة) » .
والاسطقسات أيضا عنوان كتب أخرى فى أصول الهندسة ألفها أبقراط الخيوسى Hippocrates of Chios وليون Leon وثيوديوس Theudios .

(٤) من الأمثلة السريانية التى يسوقها پين سميث (العمود ٢٩٦) ما ترجمته : « أسطقسات العالم : تقال للشمس والقمر ، فبهما تكتمل الأيام والشهور والسنون » (بر بهلول (العمود ٢٢٢) شرحا لعبارة « أسطقسات العالم » عند جالينوس) .

يونانى هو στοῖχειον (ستُويخِيُون) « العنصر » مثل الصوت البسيط (فى الكلام) ، والحرف (من حروف الأبجدية أو الكلمة) ، والجزء (من أجزاء الكلام) ، والعنصر (من العناصر الأولى للمادة) ، والعنصر (من عناصر البرهان) ، والوحدة unit ، والمبدأ الأولى أو الأساسى ، و (جمعاً) النجوم أو الكواكب .

٣٧ — أُسْطُمٌّ (أو أُصْطُمٌّ) وأُسْطُمَّةٌ (أو أُصْطُمَّةٌ) وسُطُمَّةٌ وسُطُمٌّ (معربة)

فى الصحاح (مادة سطم) : « يقال فلان فى أسطمة قومه أى فى وسطهم وأشرافهم . وقال [١] : وَصَلَتُ من حنظلة الأسطما ، ويُروى بالصاد . وأسطمة الحسب وسطه ومجتمعه [٢] ، والأطسمة مثله على القلب . وقال : يالَيتَها قد خرجتْ من فُمِّـه : حتى يعودَ المُلْكُ فى أُسْطُمـه [٣] ، أى فى أهله وحقّه . والجمع الأساطم . وتميم تقول أساتم ، تعاقب بين الطاء والتاء فيه . والأسطم مجتمع البحر » [٤] .

---

(١) رؤبة ، الديوان ، ص ١٨٣ .

(٢) « والناس فى أسطمة الأمر » (ابن فارس ، حـ ٣ ، ص ٧١) .

(٣) أورد اللسان البيت فى مادة فم شاهداً على تشديد الميم فى فم ، ونسبه إلى محمد بن ذؤيب العمانى الفقيمى ، ثم أتبعه بقول الفراء : « ولو قال (الراجز) من فه بفتح الفاء لجاز » .

ولعل هذا البيت من أرجوزة العمانى التى أنشدها فى مجلس الخليفة هارون الرشيد يدعوه فيها إلى تولية ابنه القاسم ولاية العهد ، وذلك حيث يقول (الأغانى ، ط بولاق ، حـ ١٧ ، ص ٨٠) :

قل للامام المقتدى بأمه   ما قاسم دون مدى ابن أمه

وقد رضيناه فقم فسمه

قال صاحب الأغانى : « فتبسم الرشيد ثم قال : ويحك أما رضيت أن أوليه العهد وأنا جالس حتى أقوم على رجلى ، فقال له العمانى : ما أردت يا أمير المؤمنين قيامك على رجليك ، إنما أردت قيام العزم ، قال : فانا قد وليناه العهد . وأمر بالقاسم أن يحضر » .

(٤) فى الجمهرة (حـ ٣ ، ص ٢٨ ا أعلى) : « أسطمة القوم مجتمعهم . وأسطمة البحر معظم مائه » .

ويُضاف إلى ذلك أصطمة فى قول المَبْرَمان النحوى (أبى بكر محمد بن على ابن إسماعيل العسكرى) يفتخر بأن منبته فى صميم خوزستان :

من كان يأثرُ عن آبائه شرَفاً فأصلنا أزَمٌ أصطمة الخُوزِ[1]

ويذكر اللسان أيضاً (سطمة البحر والحسب) أى (وسطه ومجتمعه) . وينقل عن ابن الأعرابى أن (السُطُم الأصول) .

***

الكلمة فى صيغها المختلفة معرب στόμα (سُتوما) اليونانية [2] « الفم ؛ مصب (النهر) ؛ الشَّق فى الأرض أو الصخر ينبثق منه جدول ؛ المخرج أو المدخل عامة ؛ مقدَّم الشىء » [3] .

٣٨ — إِسْفِنْطٌ وأَفْسِنْتِينٌ (معربان)

يقول ابن السكيت (تهذيب الألفاظ ، ص ٢١٥)[4] عن الإسفنط : « إنما هو عصير عنب ... يُطبخ ثم يُجعل فيه أفواهٌ ثم يُعتّق » . ويقول ابن دريد (الجمهرة ، حـ ٣ ، ص ٥٠١ ، س ١٥ — ١٦) : « الإسفنط ضرب من الخمر فيه أفاويه » .

قلت : أصابا . فهو نوع من الخمر يدخل فى تركيبه نبات الأفسنتين ،

---

(١) أورد ياقوت البيت فى معجم البلدان (حـ ١ ، ص ٢٣٣) بصدد أزم (« منزل بين سوق الأهواز ورامهرمز ») . وميم المبرمان مضمومة فى ط ليبزج هذه من معجم البلدان ، ولكن يفتحها الفيروزابادى فى القاموس (مادة برم) حيث يقول : « ومبرمان لقب أبى بكر الأزدى » .

(٢) فرنكل ، ص ٢٣١ .

(٣) لا غناء فيما حاوله أدى شير (ص ٨٤ أسفل — ٨٥) من إرجاع الأسطم إلى أصول فارسية .

(٤) أورد الجواليقى فى المعرب (ط ليبزج ، ص ١٣ = ط القاهرة ، ص ١٨) قول ابن السكيت هذا .

ويطابق أو يشـــابه الخمر المعروفة فى أيامنا بالأبسنت Absinth[1] . فنبات الأفسنتين هو المقصود بالأفواه أو الأفاويه[2] .

ونبات الأفسنتين اسمه العلمى Artemisia absinthium ، وهو ينتمى إلى الفصيلة المركّبة Compositae ، كما فى معجم أسماء النبات (ص ٢٢ ، رقم ١). ويقول عنه ابن البيطار (حـ ١ ، ص ٤١) : « هو نبات مملس ويلحق بالشجر الصغير فى قدر نباته . يقوم على ساق ، ويتفرّع منه أغصان كثيرة . وعلى الأغصان أوراق كثيرة متكاثفة بيض الألوان[3] ، تشبه الأشنة[4] فى تخييطها . وله زهر أقحوانى صغير أبيض ، فى وسطه صُفرة ، تخلفه رءوس صغار فيها بزر دقيق ، وفى طعمه قبض ومرارة[5] » .

---

(١) يقول ابن البيطار (حـ ١ ، ص ٤٢ أسفل) إن نبات الأفسنتين قد يعمل منه شراب يسمى الأفسنتين أيضا . وهو يورد (نفس الجزء ، ص ٤٣ أسفل — ٤٤) كلام ديسقوريدوس عن الطرق المختلفة التى يصنع بها شراب الأفسنتين : « وذلك أن من الناس من يلقى فى ثمانية وأربعين قسطا من العصير (أى عصير العنب) رطلا من الأفسنتين ، ويطبخونه حتى يبقى منه الثلث ؛ وقوم يلقون عليه من العصير سبعين (يصححه لكلرك (حـ ١ ، ص ١٠٤) إلى ستة) قسطا ومن الأفسنتين نصف رطل ، يخلطونه ثم ينقلونه إلى الأوانى ، فاذا صفا روقوه ثم خزنوه . ومن الناس من يلقى على ذلك المقدار من العصير منا من الأفسنتين يدعه فيه ثلاثة أشهر الخ » .

(٢) فى اللسان (مادةأصفط) : « قال شمر : سألت ابن الأعرابى عنها (عن الاسفنط) ، فقال : الاسفنط اسم من أسمائها (أسماء الخمر) لا أدرى ما هو » . فهذا يدل على أن بعض علماء اللغة لم يكونوا على يقين من كنهها . ولهذا تعددت تعريفاتها وتفاوتت قربا من الحقيقة أو بعدا عنها . فى اللسان (مادة أسفط) والقاموس (مادة سفط) أنها المطيب من عصير العنب . وقيل (كما فى اللسان ، مادة أسفط) هى خمور مخلوطة . وقال أبو عبيدة (كما فى اللسان ، مادتى أسفط وأصفط) إنها أعلى الخمر وصفوتها . وقال صاحب جمهرة أشعار العرب (بولاق ، ١٣١١ هـ ، ص ٥٧) : « الاسفنط من الخمر ما لم يعصر وترك يسيل سيلا » . وقيل ، فضلا عن ذلك ، الاسفنط : الرساطون ؛ ولكن انظر كلامنا عن الرساطون (رقم ٥٠) ، الهامش الثانى .

(٣) يقول لكلرك (حـ ١ ، ص ١٠٥) إن اللون الأغبر لأوراق الأفسنتين لوحظ فى أسماء أخرى أطلقت عليه هى شيبة ، وشيبة العجوز ، وذقن الشيخ . ويضيف لكلرك أن أهل الجزائر يسمونه شجرة مريم .

(٤) انظر حديثنا عن الأشنة (رقم ٤١) .

(٥) هذا وصف ابن سينا (حـ ١ ، ص ٢٤٤) للأفسنتين : « حشيشة تشبه ورق السعتر ، وفيه مرارة وقبض وحرافة . . وهو من أصناف الشيح ، ولذلك يسميه بعض الحكماء الشيح الرومى . وعصارته أقوى من ورقه » .

هذه المرارة فى نبات الأفسنتين جعلت الخمر المطيّبة به مُرَّة المذاق ؛ وقد وُصفت بذلك فى التلمود كما سيلى .

وكلمة أفسنتين من أصل يونانى هو ἀψίνθιον (أَپْسِنْثِيُون)[1] ، وترجع إليه أيضاً 'afsentīn (أفْسِنْتِين) فى السريانية (علماً على النبات) و 'afsintīn (أفْسِنْتِين) فى التلمود[2] (علماً على الخمر المطيّبة بذلك النبات) .

وكلمة إسفنط هى أيضاً من تلك الكلمة اليونانية ، ولكن بتقديم السين على الفاء ؛ انظر ساخاو (فى طبعته لمعرب الجواليقى ، ص ٧٠ من تعليقاته) ، وفرنكل (ص ١٦٢)[3] ، وجاير (ص ٨٢) . فلا علاقة للإسفنط بمادة سفط العربية ، كما ظن صاحب القاموس إذ قال « سُمّيت (بذلك) لأن الدِّنان تسفّطتها أى تشربت أكثرها أو من السفيط للطيب النفس[4] » ؛ انظر كتاب « نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها » للأب أنستاس مارى الكرملى (القاهرة ١٩٣٨) ؛ ص ٣٨ .

وقد أدرك الأصمعى الأصل اليونانى للإسفنط ، فقد قال (كما فى الصحاح ، مادة سفط ؛ واللسان ، المواد سفط (نقلا عن الجوهرى) وأسفط وأصفط ؛ والتاج ، مادتى سفط وصفط) إنها رومية . وقال بذلك بعده ابن السكيت (تهذيب الألفاظ ، ص ٢١٥) وابن دريد (الموضع المذكور)[5] .

***

= وانظر فى الأفسنتين أيضا تذكرة داود (حـ ١ ، ص ٤٧) ، والقزوينى (عجائب المخلوقات ، جوتنجن ١٨٤٨ ، ص ٢٧٢ أسفل) ، ودائرة المعارف الاسلامية (مادة أفسنتين) .

(١) نص داود الأنطاكى فى تذكرته (حـ ١ ، ص ٤٧) على أن الأفسنتين يونانية .

(٢) فى باب عبودا زارا (عبادة الأصنام) ٣٠ ا ، حيث يقال إن هناك ثلاثة أنواع من الخمر ، المر منها هو الأفسنتين (מר אפסינתין) . انظر ليڤى (٢) ، حـ ١ ، ص ١٢٠ ب .

(٣) يلاحظ فرنكل أن الثاء فى الكلمة اليونانية صارت تاء فى الكلمة السريانية ولفظ التلمود جريا على القاعدة ، ولكن قلبت الثاء اليونانية طاء فى العربية على غير قياس مشابهة للهاء فى صدر الكلمة اليونانية . ولكن انظر جاير ، ص ١١٨ .

(٤) يضيف صاحب التاج هنا : « لأنهم يقولون ما أسفط نفسه عنك أى ما أطيبها ، وهذا قول ابن الأعرابى ، فهو عنده عربى ، والقول ما قاله الأصمعى (كما سيجىء) من أنه رومى » .

(٥) فليس صحيحا ما يزعمه الجوهرى (مادة سفط) من أن الاسفنط فارسى معرب .

الإسفنط والأفسنتين من أصل يونانى واحد ، كما رأينا . ولكن اختلافهما فى ترتيب الحروف يدل على أنهما عُربا فى زمنين مختلفين . والواقع أن الأفسنتين لفظ علمى ذكره ، كما رأينا ، ابن سينا (المتوفى عام ٤٢٨ هـ) ثم ابن البيطار والقزوينى وداود الأنطاكى ؛ فهو أحدث زمناً من الإسفنط التى ترد فى شعر الأعشى (وهو جاهلى أدرك الاسلام) ، ثم فى أشعار النابغة الجعدى وأبى صخر الهذلى وعمر بن أبى ربيعة والبعيث (وأربعتهم أمويون) :

١ ــ الأعشى : الديوان ١ : ١٥ و ١٢ : ٩ و ٥٢ : ٢٣ :

(ا) ١ : ١٥ : وكأن الخمرَ العتيق من الإسـ ـفنط ممزوجةً بماءِ زُلالِ[1]

(ب) ١٢ : ٩ :

وإسفنطَ عانةَ بعد الرقا دِ ساق الرَّصافُ إليها غديراً[2]

(جـ) ٥٢ : ٢٣ :

يُعَلُّ منه فُو قُتَيْلَةَ بالـ إسفنط قد بات عليه وظَلْ

---

(١) فى الشرح المطبوع فى هامش الديوان (ص ٥) : « أبو عبيدة : وكأن الخمر المدام من الاسفنط ممزوجة بماء القلال وبماء زلال ، جميعا عنه . ورواها بالذال » . قلت : الصواب « بالدال » ، أى الاسفند ، وهى إحدى لغاتها كما سيلى . والبيت مذكور فى الصحاح (مادة سفط) ، والمعرب للجواليقى (الموضع المذكور) ،واللسان (مادة أسفط) ، والتاج (مادة سفط) .

وفى المخصص لابن سيده (جـ ١٧ ، بولاق ١٣٢١ هـ ، ص ١٩) : « وأسماؤها (أسماء الخمر) كلها موضوعة على التأنيث . . . فأما قول الأعشى (البيت ، ولكن أخطأ الناشر إذ رفع « ممزوجة ») فقد يكون على تذكير الخمر ، وقد يكون من باب عين كحيل . قال أبو حاتم : وأبى الأصمعى إلا التأنيث ، فأنشدته هذا البيت فقال : إنما هو (وكأن الخمر المدامة ملإسفنط) فحذف نون « من » فى الادراج ، قال : وتلك لغة مشهورة يحذفون النون من « من » إذا تلتها لام المعرفة » . فهذه رواية أخرى للبيت رواها الأصمعى .

(٢) فى شرح الديوان (ص ٦٨) : « والرصاف حجارة متواضعة قريبة بعضها من بعض » . قلت : الصواب : « متراصفة » لا « متواضعة » . وعانة ، كما فى معجم البلدان لياقوت (جـ ٣ ، ص ٥٩٤ ــ ٥٩٥) ، « بلد مشهور بين الرقة وهيت يعد فى أعمال الجزيرة ، وجاء فى الشعر عانات كأنه جمع بما حوله ، ونسبت العرب اليه الخمر » . وأورد ياقوت البيت بعد ذلك محرفا . والبيت مذكور أيضا مع بعض التغيير فى اللسان (مادة أسفط) والتاج (مادة سفط) .

٢ — النابغة الجعدى : تهذيب الألفاظ لابن السكيت (ص ٢١٨) : « قال النابغة الجعدى يصف دناً :

عُلّتْ به قَرْقَفٌ سلافةُ إسفنطٍ عُقارٌ قليلةُ النّدَمِ

٣ — أبو صخر الهذلى : أشعار الهذليين ما بقى منها ، ٢٥٨ : ١١ (ص٩٠) :

بإسفنط كَرْمٍ ناطفٍ زَرَجُونةٍ بِعَقْبِ سَرَى جادتْ بهمُزْنٌ قُمرُ(١)

٤ — عمر بن أبى ربيعة: الديوان (ط شفارتز P. Schwarz ، ليبزج ١٩٠٢ — ١٩٠٩) ١٨٨ : ٩ و٣٢٧ : ٩ :

(ا) ١٨٨ : ٩ :

كأنّ إسفنطةً شِيبَتْ بذى شَبَمٍ من صَوْبِ أزرقَ هبّتْ ريحُه شَمَلا(٢)

(ب) ٣٢٧ : ٩: وكأن الشّهْدَ والإسفنطَ والماء الفضيضا

٥ — البعيث : معجم ما استعجم للبكرى ، حـ ٢ ، ص ٥٩٧أسفل :

سلافةُ إسفنطٍ بماء عَمايَةٍ تضمّنها من صاحتين وَقيعُ(٣)

***

وفى الإسفنط لغات :

١ — إسفَنْد (بكسر الفاء أو فتحها) : ذكرها الجواليقى فى المعرب (الموضع المذكور) ، والقاموس (مادة سفد)(٤) ، ومعيار اللغة (باب الدال ، فصل الهمزة) .

---

(١) الزرَجونة واحدة الزرَجون ، وهو شجر العنب ؛ انظر حديثنا عنه ، رقم ٥١ . والقمرة بالضم لون إلى الخضرة أو بياض فيه كدرة (القاموس) .

(٢) لاحظ « إسفنطة » ، كأنها واحدة الاسفنط .

(٣) البكرى (الموضع المذكور) : « قال أبو زيد الكلابى : صاحة هضبتان عظيمتان لهما زيادات وأطراف كثيرة ، وهى من عماية تلى مغرب الشمس بينهما فرسخ ، وأنشد للبعيث : (البيت) ، يعنى الهضبتين » . وعماية جبل بالبحرين ضخم (البكرى ، حـ ٢ ، ص ٦٦٨) . والوقيع من الأرض : الغليظ الذى لا ينشف الماء ولا ينبت (اللسان) . وقد أخطأ جاير (ص ٨٢ ، س ١ — ٢) فهم الشطر الثانى من البيت .

(٤) أضاف صاحب التاج هنا : « وزعم أرباب الاشتقاق أن الدال بدل من الطاء فى الاسفنط » . ويقول فرنكل (ص ١٦٢) إن الطاء قلبت دالا مشابهة للنون .

٢ ــ إصفنط (بكسر الفاء أو فتحها) : ذكرها القاموس (مادة صفط) ، واللسان (مادة أصفط ، عن الأصمعى) ، والمعيار (باب الطاء ، فصل الهمزة) . وانظر عبارة الأزهرى فيما يلى (٣ حـ) . ومن الجلى أن السين (فى إسفنط) قلبت صادا هنا مشابهة للطاء (المطبقة) فى الآخر .

٣ ــ لغات شاذة :

(ا) إِصْفَعِنْد (بكسر فسكون ففتح فكسر فسكون) : ذكرها اللسان (مادة أصفعد) ، ومعيار اللغة (باب الدال ، فصل الهمزة) ، واستشهد لها اللسان بقول أبى المنيع الثعلبى :

لها مَبْسِمٌ شَخْتٌ كأنَّ رُضابه بُعَيْدَ كراها إصفعندٌ معتَّقُ

(شخت : دقيق) .

(ب) إِصْفَعِيد (بكسر الهمزة وفتح الفاء وكسر العين) : ذكرها القاموس (مادة صفعد) ، ومعيار اللغة (مع إصفعند السابقة) . ونسبها التاج إلى الأزهرى .

(حـ) إِصْفَد (بكسر الهمزة[1] وفتح الفاء) : ذكرها اللسان (مادة صفد[2] ، واستشهد بقول الشاعر يصف روضة :

وبدا لكوكبها سَعيطٌ مثلَ ما كَبَسَ العبيرُ على المَلاب الإصْفَدِ

ثم أتبع ذلك بقول الأزهرى تعليقا على البيت : « إنما أراد الإصفنط » [3] .

(السعيط : الريح الطيبة من خمر ونحوها أو من كل شىء . ــ المَلاب : عِطْر) .

---

(١) فى ط بولاق من اللسان بفتح الهمزة ، ولكن القياس يقتضى كسرها .
(٢) وذكرها التاج أيضا (مادة صفعد) .
(٣) الاصفنط بالصاد ، وهى لغة فى إسفنط كما مر .

(د) إصفَنْد (بكسر الفاء أو فتحها) : ذكرها التبريزى فى شرحه على تهذيب الألفاظ لابن السكيت (ص ٦٢٨) ، حيث يقول : « الإسفنط والإصفند [١] قالوا هى أعلى الخمر وأصفاها » .

٣٩ — أُسْكُدار (معرب)

فى مفاتيح العلوم للخوارزمى (ص ٦٤) : « الأسكدار [٢] لفظة فارسية ... وهو مُدْرَج يكتب فيه عدد الخرائط [٣] والكتب الواردة والنافذة وأسامى أربابها » ، أى أنه سجلٌ يدوَّن فيه عدد الطرود والرسائل القادمة والصادرة وأسماء أصحابها [٤] .

والأسكدار أيضا ، كما يقول الخوارزمى فى موضع آخر (ص ٧٨ ، آخر سطر) ، « مدرج يكتب فيه جوامع الكتب المنُفذة للختْم » ، أى سجلٌ تكتب فيه خلاصة لكل رسالة معدّة للختم بخاتم الدولة تمهيدا لإصدارها [٥] .

---

(١) فاء الاسفنط والاصفند مكسورة فى طبعة بيروت من تهذيب الألفاظ ؛ ولكن لما كانت فاء الاسفنط يجوز فيها الكسر والفتح ، جاز ذلك أيضا فى فاء الاصفند .

(٢) الكلمة مضبوطة فى ط ليدن من مفاتيح العلوم بفتح الهمزة ، ولكن يشير الناشر (فان فلوتن) إلى أن الهمزة مضمومة فى بعض المخطوطات . أما فى المعاجم الفارسية فالأسكدار بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها ؛ انظر فولرز (حـ ١ ، ص ٩٩ ب) وشتاينجاس (ص ٥٩ أ) .

(٣) جمع خريطة ، وهى (كما فى اللسان) « هنة مثل الكيس تكون من الخرق والأدم تشرج (أى تشد) على ما فيها ، ومنه خرائط كتب السلطان وعماله » .

ومن مواضع ورود الكلمة مروج الذهب (ط بولاق ، حـ ١ ، ص ٦٧ = ط باريس ، حـ ١ ، ص ٣١١) ، حيث يقول المسعودى : « وذلك أن ملوك الصين لها فى سائر الطرق من أعمالها بغال للبريد مسرجة . . . للأخبار والخرائط » ، أى لحمل الرسائل والطرود . وانظر ترجمة شپرنجر A. Sprenger للمسعودى ، حـ ١ (لندن ١٨٤١) ، ص ٣٣١ وهامشها .

(٤) وكان المدون لهذه البيانات يسمى الموقع . وفى هذا يقول الخوارزمى (ص ٦٤) : « الموقع الذى يوقع على الأسكدار إذا مر به بوقت وروده وصدوره » .

(٥) وردت كلمة الأسكدار أيضا فى الأغانى (ط بولاق ، حـ ٥ ، ص ٦١ = ط دار الكتب ، حـ ٥ ، ص ٢٨٧) ، حيث يقول أبو الفرج : « (أخبرنى) عمى قال . . . . سمعت علويه يقول لاسحق ابن ابراهيم الموصلى إن ابراهيم بن المهدى يعيبك بتركك تحريك الغناء . فقال له اسحق : « ليلنا نق =

هذا معنى الأسكدار في العربية . أما الأسكدار في الفارسية ، أي في لغته الأصلية ، فهو رسول البريد يغيّر جواده في كل محطة على سكة البريد[1] ؛ والكلمة مركبة من آسْك (بفتح الهمزة أو كسرها) « حصان البريد » ودار « صاحب ، مالك » ، أي « صاحب حصان البريد » بتقديم المضاف إليه على المضاف ؛ أنظر فولرز ، حـ ١ ، ص ٩٩ ب . فلا صحة لما يزعمه الخوارزمي (ص ٦٤) من أن الأسكدار تفسيره أزْ كُو دارِي، أي « من أين تُمسِك ؟ » (أز « من » + كو «أين ؟ » + دارى « أنت تُمْسِك ») ، فهذا تفسير عاميّ Volksetymologie نُظِر فيه إلى معنى الكلمة في العربية بعد أن تطوّرت دلالتها .

وقد انتقلت الكلمة الفارسية أيضاً إلى الآرامية اليهودية والسريانية . ففي الترجوم الآرامي 'izgaddā (إزْجَدّا) « رسول، مبعوث » ، وفيها لغة بالعين مكان الهمزة (ترد في الترجوم الأورشليمي) ؛ انظر ليڤى(١) ، حـ ١ ، ص ١٧ ا أسفل ؛ و حـ ٢ ، ص ٢٠٧ ب أسفل — ٢٠٨ ا ؛ وليڤى(٢) ، حـ ١ ، ص ٥٠ ا (مع ملاحظة فلايشر ، ص ٢٨٠) . وانظر أيضاً جاسترو (ص ٤٦ ا و ١٠٦١ ا) ودالمان (ص ١١ ب ، س ١٣ — ١٤ ، و ص ٣٠٩ ب ، س ٧) .

وفي السريانية 'izgaddā (إيزْجَدّا) « رسول » ، ومنه 'izgaddūṯā (إيزْجَدّوتا) « بعثة ؛ رسالة » . انظر پين سميث (عمود ١٠٤) ، وبروكلمان (٩ ب أسفل — ١٠ ا أعلى) .

= بماطلمناه ، فانا لا نحتاج إلى الزيادة فيه . . . فانه يزعم أن حلاوة الغناء تحريكه ، وتحريكه عنده أن يكون كثير النغم ، وليس يفعل ذلك ، إنما يسقط بعض عمله لعجزه عنه ، فاذا فعل ذلك فهو بالاضافة إلى حاله الأولى بمنزلة الأسكدار للكتاب ، وهو حينئذ بأن يسمى المحذوف أشبه منه بأن يسمى المحرك» . فضحك علويه . . . »

والمعنى أن عمل ابراهيم بن المهدى ناقص حذف بعضه (عجزا) ، كنقص الأسكدار بالنسبة إلى الرسائل .

(١) في أول شارع محطة مصر بالاسكندرية فندق متواضع اسمه « لوكاندة أسكدار » .

٤٠ — إِشْكِيمٌ (إِسْكِيمٌ) (معرب)

يقول المقريزى فى الخطط (ط بولاق ، جـ ٢ ، ص ٥٠٨ أسفل) : « أبومقار الأكبر : هو مقاريوس ، أخذ الرهبنة عن أنطونيوس [1] ، وهو أول من لبس عندهم القلنسوة والإشكيم ، وهو سير من جلد فيه صليب يتوشح به الرهبان فقط » .

وفى لغة النصارى المحدثين : الإسكيم ثوب الراهب .

الكلمة معرب eskēmā' (إسكيما) فى السريانية « شكل » ، « ثوب » (ومنه ثوب الراهب) . وقد اشتقت منه السريانية بعض المشتقات الاسمية ، ووزنين من الفعل المزيد: فَعَّل(sakkem [سَكَّم]« شكّل ») وتفعل « تشكل » . وترد إسكيما كذلك فى الأرامية الفلسطينية المسيحية بمعنى ثوب (الراهب) .

وفى الحبشية askēmā' (أسكيما) « شكل » ، « ثوب » (ولا سيما ثوب الراهب) .

والأصل فى هذا كله يونانى : σχῆμα (سخيما) « شكل ، مظهر » .

٤١ — أُشْنَةٌ (معرب)

فى التاج : « قال الليث : هو شئ يلتف على شجر البلوط والصنوبر كأنه مقشور من عِرْق (أى جذر) ، وهو عَطِر أبيض [2] . قال الأزهرى : ما أراه عربيا » .

قلت : هو معرب أُشْنَه فى الفارسية ، وهو طحلب الشجر Muscus arboreus=tree—moss ، ويسمى فى الاصطلاح العلمى Usnea barbata [3] ،

---

(١) هو القديس أنطونيوس الأكبر ، أبو الرهبنة ، ولد فى مصر حوالى ٢٥١ م وتوفى بها عام ٣٥٦ .

(٢) ابن سينا (حـ ١ ، ص ٢٤٩) : « قشور دقيقة لطيفة تلتف على شجرة البلوط والصنوبر والجوز ، ولها رائحة طيبة » .

(٣) Usnea مأخوذة من أشنة ، كما لاحظ لكلرك (حـ ٢ ، ص ٣٥٧ ، رقم ١٣٧٧) . وانظر لوكوتش ، رقم ٢١٣٩ (ص ١٦٧ ب) .

وفى اليونانية Βρύον [1] . انظر لوڤ ، ص ٣٨٥ . وانظر كذلك معجم أسماء النبات (ص ١٢١ ، رقم ١٠ ؛ وص ١٨٦ ، رقم ١٣) ، والشهابى (ص ٢٦ و ٣٩١ و ٦٦٣) .

وقول الليث «كأنه مقشور من عرق» قد يكون إشارة إلى أن الأشنة نبات خيطى يشبه شعيرات الجذر . يقول داود الأنطاكى (ج ١ ، ص ٤٣ أعلى) : «وهو أجزاء شعرية تتخلق بأصول الأشجار ، وأجودها ما على الصنوبر فالجوز وكان أبيض نقيا» .

ويفصّل ابن البيطار (ج ١ ، ص ٣٦) الحديث عن مراتب جودة الأشنة ، فيقول (نقلا عن ديسقوريدوس) : «الجيد منها ما كان على الشربين وكانت جبلية ، وبعدها ما يوجد على الجوز ، وأجود من هذه ما كانت أطيب رائحة وكانت بيضاء ، وما كان منها لونه إلى السواد ما هو فانه أردؤه» .

وتعرف الأشنة أيضا بشيبة العجوز ، كما يقول داود الأنطاكى وابن البيطار (فى الموضعين المذكورين) ؛ وهو اسم يشير إلى شكلها الخيطى ولونها الأبيض . وتسمى الأشنة أيضا مسواك القرود ، لأنها «تصبغ الأفواه إذا استيك بها» (ابن البيطار ، ج ٤ ، ص ١٥٧ أسفل) ؛ ويلاحظ هنا أيضا أن إمكان الاستياك بها راجع إلى أنها خيطية .

* * *

وأشنه الفارسية هى أيضا أصل šantā (شَنْتَا) فى السريانية . انظر پين سميث (عمود ٤٢٤٠) ، وبروكلمان (ص ٧٨٩ ب) .

٤٢ — أَصَتَ

فى القاموس : «أصتت الأرض تأصِتُ إذا لم يكن فيها بقل ولا كلأ» .

وزاد التاج : «قال ابن دريد ليس بثبت» [2] .

ولم ترد المادة فى الصحاح أو اللسان [3] .

(١) فى تذكرة داود (ج ١ ، ص ٤٣ أعلى) : «باليونانية بريون» .

(٢) لم أجد لهذه المادة ذكرا فى الجمهرة .

(٣) ولكن نقلها معيار اللغة عن القاموس

قلت : تدل مادة ی ص ت[1] فی عبرية التوراة على الإشعال والإحراق[2] ؛ وهى مادة واسعة الاستعمال ، ترد فى وزن المجرد بمعنى « أشعل » ومعنى « أحرق » ، وفى وزن أفعل بمعنى « أشعل » (كما فى العبرية المتأخرة ، انظر الهامش الثانى) ، وفى وزن انفعل بمعنى « أُشعل » (مبنيا للمجهول) ومعنى « أُحرق ، خُرِّب » (مبنيين للمجهول) . وهذا المعنى الأخير (أُحرق ، خُرِّب) قريب من معنى أصت العربية السابق الذكر ، وقد ورد فى سفر إرميا ٢ : ١٥ (أحرقت مُدُنُه فلا ساكن) و ٩ : ٩ [3] (لأنها [الجبال والمراعى] احترقت فلا إنسان عابر ، ولا يُسمع صوت الماشية) .

فالمادة ی ص ت الواسعة الاستعمال فى العبرية تؤيد أصت العربية على ندرتها .

٤٣ — أطر

فى عبرية التوراة (القضاة ٣ : ١٥ و ٢٠ : ١٦) 'itter yad-yᵉmīnō (إطر يد — يمينو) « مشلول اليد اليمنى » ، أى « أعسر » (لا يعمل إلا بالشمال)[4].

وفى العبرية المتأخرة (إطّر)[5] « مشلول » ، وقد يضاف إلى اليد(مشلول

---

(١) وهى بالطبع قريبة من أصت اشتقاقا .

(٢) يرد وزن أفعل والمبنى للمجهول منه من هذه المادة فى العبرية المتأخرة بمعنى « أشعل » (مبنيا للمعلوم ومبنيا للمجهول) .

(٣) ٩ : ١٠ فى الترجمة العربية المتداولة للتوراة .

(٤) هذا هو التفسير السائد ، وهو مبنى على معنى كلمة (إطر) فى العبرية المتأخرة (كما سيلى) ؛ انظر بده C. Budde فى تفسير الآية (Das Buch der Richter ، فرايبورج الخ ١٨٩٧ ، ص ٢٩) . ويقترح جزنيوس — بول Gesenius — Buhl (الطبعة ١٧) أن يكون المعنى هنا كمعنى قولنا فى العربية أعسر يسر أى يعمل بيديه ؛ ولكن هذا التفسير لا تحتمله الكلمة العبرية ، ولا سيما أن العبرية تدل على معنى الأعسر اليسر بعبارة أخرى هى maimīn umasmīl (ميمين ومسميل) ، أى الذى يمكنه استعمال يده اليمنى ويده اليسرى معا (سفر أخبار الأيام الأول ١٢ : ٢) . (وفى العربية أيضا الأضبط الذى يعمل بيديه جميعا ، وهى ضبطاء) .

(٥) (إطر) على وزن qittil (بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة) ، وأصله qatil (بفتح فكسر) ، ثم شددت العين (للدلالة على قوة الصفة) وكسرت الفاء متابعة لكسرة العين . ولا نجد هذا التطور إلا فى العبرية ؛ انظر بارت J. Barth : Die Nominalbildung in den sem. Spr. ، الطبعة الثانية (ليبزج ١٨٩٤) ، ص ٢٥ .

اليد) أو إلى الرجلين (مشلول الرجلين) . انظر ليفي (٢) ، حـ ١ ، ص ٦٠ ب .

ومعنى الشلل الذى تدل عليه المادة فى العبرية مرتبط بمعنى الثنى والإحاطة الذى تدل عليه المادة فى العربية[١] ؛ ففى الشلل اعوجاج وتقييد .

٤٤ — أفف

يقول ابن فارس (حـ ١ ، ص ١٦ — ١٧) : « وأما الهمزة والفاء فى المضاعف فمعنيان : أحدهما تكرُّه الشىء ، والآخر الوقت الحاضر . قال ابن دريد : أفَّ يؤُفُّ أفا ، إذا تأفَّف من كرب أو ضجر ، ورجل أفّاف كثير التأفف . قال الفرّاء : أفِّ خفضا بغير نون وأفٍّ خفضا مع النون . . . والمعنى الآخر قولهم جاء على تئفَّة ذاك وأففه وإِفّانه ، أى حينه . قال : على إفِّ هجرانٍ وساعة خلوةٍ » .

قلتُ : الأصل فى أفَّ يؤفُّ أفّا ومشتقاته هو اسم الصوت أُفّ[٢] ، صيغ منه فعل كما صيغ من آحٍ (حكاية صوت الساعل)[٣] الفعل أحَّ بمعنى سَعَل ؛ وكما صيغ من آهٍ وأمثالها التى تقال عند الشكاية أو التوجع[٤] الفعل المضعف أهّ والفعل الأجوف آه بمعنى توجع ، وكما صيغ من أها (حكاية صوت الضاحك)[٥] الفعل أهى (كرمى) بمعنى قهقه فى ضحكه .

---

(١) يقول ابن فارس (حـ ١ ، ص ٢١٣) : « الهمزة والطاء والراء أصل واحد ، وهو عطف الشىء على الشىء أو إحاطته به . قال أهل اللغة : كل شىء أحاط بشىء فهو إطار ... ويقال أطرت العود إذا عطفته ، فهو مأطور . ومنه حديث النبى صلى الله عليه وآله وسلم : « حتى تأخذوا على يدى الظالم وتأطروه على الحق أطرا » ، أى تعطفوه . ويقال أطرت القوس إذا عطفتها... » .

(٢) نظيره فى الإنجليزية phew للدلالة على الضجر أو الاشمئزاز = puh فى الألمانية .

(٣) أما آح (خفضا مع النون) أو آح (بفتح الحاء) فيقال لمن يكره الشىء (القاموس) . ونظيره ʼāh (آح) فى عبرية التوراة (حزقيال ٦ : ١١) والعبرية المتأخرة ، و ʼah (أح) فى السريانية : اسم صوت للأسف والتوجع .

(٤) نظيرها فى الحبشية ʼah (أه) وفى عبرية التوراة ʼahāh (أهاه) وفى السريانية ʼōh (أوه) .

(٥) فى السريانية ʼahā (أها) : اسم صوت السخرية .

أما المعنى الآخر ، وهو الحين والأوان ، فهو مرتبط بمعنى الإحاطة والاكتناف الذى تدل عليه المادة فى عبرية التوراة ؛ فالزمان يحيط بنا ويكتنفنا من كل جانب .

يرد الفعل ʼāfaf (أفَف) فى عبرية التوراة فى المواضع الآتية :

(١) صمويل الثانى ٢٢ : ٥ (=المزمور ١٨ : ٥) : «اكتنفتنى أمواج الموت ....» .

(٢) المزمور ٤٠ : ١٣ : «لأن شرورا لا تحصى قد أحاطت بى ....» .

(٣) المزمور ١١٦ : ٣ : «اكتنفتنى حبال الموت ....» .

(٤) يونس ٢ : ٦ : «اكتنفتنى المياه حتى النفْس ....» .

وفى البابلية القديمة (نصوص مدينة مارى) يرد نادرا apāpu (أپاپُ) بمعنى اكتنف أيضا ، ولكن يظن فون سودن (ص ٥٧) أنه قد يكون دخيلا من الكنعانية .

٤٥ — أُقْنُومٌ (معرب)

يقول الخوارزمى (ص ٣٣) : «الأقنوم الصفة عندهم (عند النصارى) ، ويزعمون أن الأب والابن وروح القدس ثلاثة أقانيم لله ، تبارك وتعالى عما يصفون» .

وفى الصحاح (مادة قنم) : «والأقانيم الأصول واحدها أقنوم ، وأحسبها رومية» (١) .

أصاب الجوهرى ، فالأصل يونانى : γνῶμη (جْنُومى) «العقل ، الفكر» ، ومنه بالمعنى نفسه gᵉnōmē (جْنُومى) فى السريانية .

---

(١) مثله قول الفيروزابادى : «والأقنوم بالضم الأصل ، ج أقانيم ، رومية» .

٤٦ — ألت (ولت ، ليت)

في القاموس (مادة ألت) : «أَلَته حقَّه يَأْلِته نقصه كآلته إيلاتا»[1] و (مادة ولت) «الوَلْت النقصان ، ولته حقه يلته وأولته نقصه» و (مادة ليت) «ماألاته شيئا ما نقصه»[2] .

ما أقرب هذه الدلالة المعنوية (نقصان الحق) إلى الدلالة الحسية (الابتلاع) التي نجدها في الأكدية لمادة alātu (ألاتُ) ومقلوبها la'ātu (لآتُ). قال تعالى: «إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما ...» (النساء ١٠)، «... وأكلهم أموال الناس بالباطل ...» (النساء) ١٦١ الخ . وانظر حديثنا عن ألس (رقم ٤٨) .

٤٧ — ألخ (ولخ)

في القاموس : ايتلخ اللبن خَمُضَ (مادة ألخ) ، والوليخة اللبن الخاثر (مادة ولخ) .

فألخ وولخ تدلان هنا على معنى الفساد (فساد اللبن) .

وتدل مادة الح (أي ألخ) في عبرية التوراة على معنى الفساد أيضا ، ولكن المقصود هنا الفساد الخلقي ، وذلك في المواضع الآتية :

المزمور ١٤ : ٣ : الجميع ابتعدوا معا ، فسدوا ، ليس (هناك) من يعمل صالحا ، لا ولا واحد .

المزمور ٥٣ : ٤ : كلهم ارتدّوا معا ، فسدوا ، الخ (كما في الآية السابقة) .

أيوب ١٥ : ١٦ : فبالأحرى المرء الذي يعبّ الظلم كالماء ، هو ممقوت فاسد .

---

(١) مثل أكرمه إكراما .

(٢) كذلك المجرد : لاته يليته : نقصه . يقول صاحب اللسان (مادة ليت) : «ولاته حقه يليته ليتا وألاته نقصه ، والأولى أعلى . وفي التنزيل العزيز : «وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئا» ؛ قال الفراء : معناه لا ينقصكم ولا يظلمكم من أعمالكم شيئا ، وهو من لات يليت ، قال : والقراء مجتمعون عليها . قال الزجاج : لاته يليته وألاته يليته وألته يألته إذا نقصه» .

٤٨ — ألس (ولس)

فى القاموس (مادة ألس) : « الألْس ... الخيانة والغش والكذب والسرقة ... وهو لايدالس ولا يؤالس لا يخادع ولا يخون » و (مادة ولس) : « الوَلْس الخيانة والخديعة ، وكِتْمان الذنب[1] ، وولّس الحديث وأولس به ووالس به عرّض به ولم يصرح ، والموالسة الخداع والمداهنة ، وتوالسوا تناصروا فى خب وخديعة » .

ما أقرب هذه الدلالة المعنوية (الخيانة والغش) إلى الدلالة الحسية (العضْ والمضغ)[2] التى نجدها لمادة ألس فى الأرامية اليهودية[3] :

(ا) ʾalas (אלס) « عَضَّ » (بابا قمّا ١٨٤ ا : ثور عضّ يد غلام) .

(ب) ʾalles (אליס) (على وزن فعّل) « مَضَغَ »[4] (جطّين ٧٠ ا : مضغه وبلعه) .

بل إن هذا المعنى الحسى الذى نجده فى التلمود قد بقى منه أثر فى العربية ، حيث يقال : « ما ذقت عنده ألُوسا ، أى شيئا من الطعام ، وكذا مألوسا » (التاج ، مستدركا على القاموس) .

٤٩ — جَوارِشُ (أو جَوارِشْنُ) (معرب)

فى النهاية لابن الأثير (حـ ١ ، ص ١٩٠) : « أهدى رجل من العراق إلى ابن عمر رضى الله عنه جوارشَ[5] : هو نوع من الأدوية المركبة يقوّى المعدة ويهضم الطعام ، وليست اللفظة عربية » .

---

(١) لأنه مخادع .

(٢) انظر حديثنا عن ألت (رقم ٤٦) .

(٣) انظر ليڤى (٢) ، حـ ١ ، ص ٨٩ ا ؛ ودالمان ، ص ٢٠ ب .

(٤) لاحظ أن وزن فعل (بتشديد العين) يدل على معنى المضغ ، وهو أشد من العض الذى يدل عليه المجرد .

(٥) غير مصروف ، وكان يجب صرفه ، لأنه ليس صيغة منتهى الجموع ، وإنما هو مفرد يجمع على جوارشات ، وإن كان هذا الجمع قليل الورود سنجده فى كلام الطبرى (حسب إحدى النسخ) ، كما يشير إليه دوزى (حـ ١ ، ص ١٨٦ ب) .

ونقل اللسان هذا الكلام فى مادة جرشن ، مع وضع جوارشن[1] (بنون فى الآخر) مكان جوارش (بدون نون) .

وفى الصحاح (مادة هضم) : « والهاضوم الذى يقال له الجوارش لأنه يهضم الطعام » . وتوسع اللسان (مادة هضم) فقال : « والهضّام والهضوم والهاضوم كل دواء هضم طعاما كالجوارشن » . فهنا أيضا اختار اللسان الجوارشن ، وتابعه فى ذلك صاحب التاج (مادة هضم) .

ويروى ابن الفقيه فى « مختصر كتاب البلدان » (ليدن ١٨٨٥ ، الجزء الخامس من « المكتبة الجغرافية العربية » ، ص ١٣٨) فوائد أخرى تنسب إلى الجوارشن ، وذلك حيث يقول : « فدخل (ملك الروم) ودخلنا (عمارة ابن حزم) معه ، فاذا مقدار قفيز من أرض فيه كَبَرٌ ، فقال أتعرف هذا ، قلت لا ... ، فقال هذا نبت ، وهو جوارشن ، وينفع من أصابه الحرق ويدخل فى أدوية الجراحات ، فقلت فى نفسى لو يعلم هذا أن عندنا لا يكون إلا فى أخرب المواضع والمفاوز وأنه مباح لمن أراده » .

والجوارشنات التى نجدها فى كلام القسطلانى عن السكرجة (رقم ٥٤) هى بالطبع جمع الجوارشن هذه . وقد اجتمع المفرد والجمع فى كلام للطبرى عن سبب وفاة الخليفة المنصور ، وذلك حيث يقول (القسم الثالث ، ص ٣٨٧ أسفل — ٣٨٨) : « واختلف فى سبب الوجع الذى كانت منه وفاته ، فذكر عن على بن محمد بن سليمان النوفلى عن أبيه أنه كان يقول : كان المنصور لا يستمرىء طعامه ، ويشكو ذلك إلى المتطببين ، ويسألهم أن يتخذوا له الجوارشنات (وفى نسخة : الجوارشات) ، فكانوا يكرهون ذلك ، ويأمرونه أن يقل من الطعام ، ويخبرونه أن الجوارشنات تهضم فى الحال وتحدث من العلة ما هو أشد منه عليه ، حتى قدم عليه طبيب من أطباء الهند ، فقال له كما قال له غيره ، فكان يتخذ له سفوفا جوارشنا يابسا فيه الأفاويه والأدوية الحارة ، فكان يأخذه فيهضم طعامه

---

[1] كان يجب صرفه أيضا لأنه مفرد جمعه جوارشنات كما سيلى . وقد ورد مصروفا على الصواب فى نص الطبرى نورده فيما بعد (جوارشنا يابسا) .

فأجده ، قال : فقال لى أبى : قال لى كثير من متطبي العراق : لا يموت والله أبو جعفر أبدا إلا بالبطن ، قال : قلت له : وما علّمك ، قال : هو يأخذ الجوارشن فيهضم طعامه ويخلق من زئبر معدته فى كل يوم شيئا وشحم مصارينه فيموت ببطنه » .

وجوارش معرب گوارش (بضم أوله وكسر الراء) الفارسية التى تدل على المعنى نفسه . وتورد المعاجم الفارسية أيضا گوارشت وگوارشن (بضم أولهما وتسكين الشين) ، والصيغة الثانية هى أصل جوارشن فى العربية . انظر فولرز (حـ ٢ ، ص ١٠٤٠) وشتاينجاس (ص ١١٠ ب) .

وفى السريانية ، عن الفارسية أيضا ، gᵉwārešnā (جوارشْنا) ، بالمعنى نفسه . انظر پين سميث (العمود ٦٩٣) ، وبروكلمان (ص ١١٠ ب) . ويترجم بربهلول (العمود ٤٧٥ ، س ٢٥) الكلمة السريانية بجوارشنات العربية .

٥٠ — رَساطُونٌ (أو رَشاطونٌ) (معرب)

فى المعرب للجواليقى (ط ليبزج ، ص ٧٠ آخر سطر — ٧١ ، س ١—٢ = ط القاهرة ، ص ١٥٧) : « قال الليث : الرساطون شراب يتخذه أهل الشأم من الخمر والعسل . قال الأزهرى [١] : الرساطون بلسان الروم وليس بعربى » .

قلتُ : أصاب الأزهرى ، فالرساطون معرب ῥόσατον (رهُوساتُون) فى اليونانية (rosātum فى اللاتينية) « الخمر المصنوعة من الورد » [٢] .

---

(١) أورد اللسان (مادة رسط) عبارة الأزهرى مفصلة : « الأزهرى : أهملها ابن المظفر ، قال : وأهل الشأم يسمون الخمر الرساطون وسائر العرب لا يعرفونه ، قال : وأراها رومية دخلت فى كلام من جاورهم من أهل الشأم ، ومنهم من يقلب السين شينا فيقول رشاطون » .

وانظر أيضا القاموس والتاج (مادة رسط) ، وشفاء الغليل (ص ١٠٧) .

(٢) فهى ليست الإسفنط (رقم ٣٨) كما زعم ابن السكيت وأبو عبيدة . فابن السكيت يقول (تهذيب الألفاظ ، ص ٢١٥) : « ويسمى أهل الشام الإسفنط الرساطون » . وفى ديوان الأعشى ، الشرح المثبت بالهامش ، ص ٦٨ : « أبو عبيدة . . . والإسفنط الرساطون وهو شراب يعمل بالشام » .

انظر ساخاو (فى طبعته للمعرب ، ص ١٣ من النص العربى ، الهامش الثالث ؛ وص ٣٤ من الملاحظات الألمانية) ، وفرنكل (ص ١٦٣) [1] .

قال الوليد بن يزيد يهجو يزيد بن هشام ويعيره بشرب أمه (أم حكيم) الشراب (الأغانى ، ط بولاق ، حـ ١٥ ، ص ٥١ = ط دار الكتب ، حـ ١٦ ، ص ٢٧٩) :

إنها تشربُ الرساطونَ صِرْفاً　　　فى إناءٍ من الزجاج عظيمِ

٥١ — زَرَجُونٌ (معرب)
و (زَرَجَ)

تورد كتب اللغة المعانى التالية للزرجون [2] :

(١) الخمر ، عن الجوهرى (مادة زرجن) ؛ ولكن يقول شمر (كما فى اللسان ، مادة زرجن) إن الزرجون ليس معروفا فى أسماء الخمر .

(٢) الكرم ، أى العنب . وقد أورد ابن دريد فى الجمهرة (جـ ٣ ، ص ٤١٧ ، العمود الثانى) هذا المعنى والمعنى الرابع فقط .

---

(١) ترد الكلمة اليونانية أيضا جزءا ثانيا فى ὑδρο-ρόσατον (هدرو-روساطون) « ماء الورد ، الجلاب » ، ومنه فى السريانية (بإسقاط « رو » الأولى أو الثانية) hdrwsṭwn (هدروساطون) أو hdrwswṭwn (هدروسوطون) أو ʼdrwswṭwn (أدروسوطون) ؛ انظر بين سميث ، العمودين ٤٢ و ٩٧٨ .

ولعل هذه الكلمة اليونانية المركبة هى أيضا الأصل فى الكلمة الأرامية اليهودية אורוסטי (التلمود الأورشليمى ، باب شبيعيت ٧ : ٣٧ ب) التى يصححها ليڤى (٢) (حـ ١ ، ص ٤٧ بأسفل) إلى אדרוסטי (إدروسطى) ، أى « ماء الورد » ، ودالمان (ص ٤٢ ب) إلى אדרורוסטון (إدرورروساطون) . ولكن انظر جاسترو ، ص ٣٣ ب ، المادة الثالثة .

وانظر لوف ، ص ١٣٢ .

(٢) انفرد المطرزى فى المغرب (حـ ١ ، ص ٢٣٠ أسفل) بجمع الزرجون على زراجين . قال : « وهو شجر العنب ، وقيل قضبانه » (أى المعنيان الثالث والرابع فيما يلى) . وانفرد محمد الفاسى ، شيخ صاحب التاج (مادة زرجن) ، بذكر الزرجون بضم فسكون لغة فى الزرجون بالتحريك بمعنى الخمر (المعنى الأول فيما يلى) .

(٣) أشجار العنب، عن النَّضْر بن شُميل (كما فى المعرب للجواليقى، ط ليبرج، ص ٧٤ = ط القاهرة ، ص ١٦٥) ، كل شجرة زَرَجُونة .

(٤) أغصان الكرم ، بلغة أهل الطائف وأهل الغَور، عن الليث (كما فى المعرب للجواليقى) . وقال أبو حنيفة الزرجون القضيب يغرس من قضبان الكرم (اللسان) .

(٥) صبغ أحمر ، عن الجَرْمى (كما فى الصحاح) .

***

وفيما يلى ما وجدته من شواهد :

(١) قال أبو دَهبَل الجمحى :

وقباب قد أُشْرِجَتْ وبيوت ... نُطِّقت بالريحان والزرجون (١)

(أشرجت : شُدَّ شَرَجها أى عُراها) .

(٢) قال دُكَيْنٌ بن رجاء أو منظور بن حبّة (كما فى اللسان) :

كأنَّ باليرنأ المعلول ... ماءَ دوالى زرجون ميل (٢)

(اليرنأ [بفتح الياء أو ضمها ، فراء مفتوحة ، فنون مشددة مفتوحة] : الحناء . المعلول : المضاعف . الدوالى : عنب أسود غير حالك . ميل : جمع مائلة ، صفة للدوالى) .

(٣) قال أبو صخر الهذلى :

بإسفنط كرم ناطف زرجونة ... بعقب سرى جادت به مُزَنٌ قُمْرٌ (٣)

---

(١) هكذا فى المعرب للجواليقى ، ولكن فى الأغانى (ط بولاق ، جـ ٦ ، ص ١٦١ = ط دار الكتب ، جـ ٧ ، ص ١٢٨) «أسرجت» مكان «أشرجت» ، و «نظمت» مكان «نطقت» . (أسرج السراج : أوقده) .

(٢) ورد البيت فى الجمهرة (الموضع المذكور) غير منسوب .

(٣) أوردنا هذا البيت من قبل فى حديثنا عن إسفنط (رقم ٣٨) .

(٤) وقال أبو صخر أيضا :

بماذيّةٍ جادتْ لها زرجونةٌ   معتقةٍ صهباءَ صافٍ مُدامُها [1]

(الماذية من أسماء الخمر) .

(٥) قال الأخطل (الديوان ، ص ٣٢٤) :

من قَرْقَفِ الزرجون فُتَّ ختامها   فالدنُّ بين حنابج وقِلالِ

(القرقف من أسماء الخمر . حنابج جمع حنبج بضم فسكون فضم : الضخم الممتلىء ، وقلال جمع قليل ، أى أن الدنان منها الكبير ومنها الصغير) .

(٦) قال أبو نواس (كما فى التاج ، مادة زرجن) :

اسقنى يا ابن أُذَيْنٍ   من شراب الزرجونِ [2]

(٧) قال الشاعر (عن ابجواليقى واللسان) :

بُدِّلوا من منابت الشيح والإذْ   خِرِ تيناً ويانعاً [3] زرجونا

(٨) أنشد أبو حنيفة (كما فى اللسان) :

إليك أمير المومنين بعثتُها   من الرمل تنوِى منبتَ الزرجونِ

(اللسان : « يعنى بمنبت الزرجون الشأم لأنها أكثر البلاد عنبا ، كل ذلك عن أبى حنيفة ») .

هذه الشواهد كلها تنصرف إلى معنى العنب أو أشجاره (أى المعنيين الثانى والثالث) ، وإن كان بيت أبى نواس يمكن أن ينصرف أيضا إلى معنى الخمر (المعنى الأول) .

---

(١) أشعار الهذليين ما بقى منها ، القصيدة ٢٥٩ ، البيت ١٢ ، ص ٩١ . وقد ضم الناشر « معتقة صهباء » على أنهما صفتان لزرجونة ، ولكنهما فى الواقع صفتان لماذية ، أى بماذية معتقة صهباء صاف مدامها جادت لها زرجونة (أى شجرة عنب) بالرحيق .

(٢) فى ديوان أبى نواس (ط القاهرة ١٨٩٨) ، ص ٣٣٩ : « سلاف » مكان « شراب » .

(٣) « يانعة » حال مقدم على صاحبه (زرجونة) » كما لاحظ ساخاو (فى طبعته لمعرب الجواليقى ، ص ٣٦ من تعليقاته) .

علىأنه اشتُق من الزرجون بمعنى الخمر «المُزَرَّج» بمعنى المخمور في قول الراجز (عن القاموس ، مادة زرج) :

تعرف الدار لأم الخزرج   منها فظَلْتَ اليوم كالمزرجِ[1]

***

الزرجون (في المعاني السابقة) فارسية معربة[2] ، كما قال الأصمعي (الصحاح) والسيرافي (اللسان) والجواليقي وشمر (اللسان) . والأصل زَرْ گُون ، أي لون الذهب[3] ، كما نص الجواليقي[4] ، والخفاجي (شفاء الغليل ، ص ١١٢) ، وصاحب التاج (مادة زرج ، نقلا عن الخفاجي) . وفصل السيرافي فقال : « شبه لونها (أي لون الخمر) بلون الذهب ، لأن زر بالفارسية الذهب وجون (يقصد گون) اللون ، وهم مما يعكسون المضاف والمضاف إليه عن وضع العرب » .

ومعنى الكلمة في الفارسية (« ذهبي اللون ») يفسر في يسر معاني العنب والخمر والصبغ الأحمر . ومن معنى العنب جاء بالطبع معنى أشجار العنب ، ومعنى أغصانه .

وقد انتقلت الكلمة الفارسية إلى الأرامية اليهودية والعبرية المتأخرة أيضا ، فوجدنا في الأولى zargūn (زرْجون) وفي الثانية zargūnā[5] (زرْجونا) ، وهما بمعنى «غصن العنب» . انظر ليفي(٢) ، ج ١ ، ص ٥٥٢ ا[6] .

---

(١) كان القياس أن يقال « المزرجن » ، لأن حروف الكلمة المعربة تعد أصولا كلها ، ولكن الراجز توهم زيادة النون فعاملها معاملة الزائد فحذفها ، ولا يكون ذلك دليلا على زيادتها ؛ انظر التاج (آخر مادة زرج) واللسان .

(٢) لا سامية مشتركة كما ظن جويدى ؛ انظر فرنكل ، ص ١٧٣

(٣) هذا هو المعنى الحرفي ، ولكنها في واقع الاستعمال صفة معناها « ذهبي اللون » .

(٤) الكلمة مضبوطة ضبطا صحيحا في ط ليبزج ، ولكنها ضبطت خطأ في ط القاهرة بفتح الراء مع تشديدها .

(٥) זרגונה أي زرجونة (بتاء التأنيث) .

(٦) انظر ملاحظة فلايشر على الكلمة في معجم ليفي ، ص ٥٦٤ . ولكن انظر جاسترو ، ص ٤١١ ا (المادتين الثالثة والرابعة) ؛ ودالمان ، ص ١٣٢ ب ، س ٢ — ٤ من أسفل .

والظاهر أن الكلمة الفارسية دخلت السريانية أيضا ؛ انظر بروكلمان ، ص ۲۰٦ ا ، مادة zargōzā (زرجوزا) التي يرى أنها محرفة من zargōnā (زرجونا) ، والمعنى هنا « لون بين السواد والحمرة » .

***

والزرجون أخيرا المطر الصافي المستنقع في الصخرة (القاموس) ، أو الماء الصافي يستنقع في الجبل (اللسان) . ويقول صاحب اللسان ، وكذلك صاحب التاج (مادة زرجن) ، إن الزرجون في هذا المعنى عربي صحيح ، فهو غير الزرجون السالف الذكر .

ولكن تشبيه الماء المستنقع الصافي بالخمر تشبيه قريب ؛ فلعل الزرجون بمعنى الماء المستنقع الصافي فرع من الزرجون بمعنى الخمر ، وبهذا تكون الكلمة فارسية معربة في كلتا الحالين [1] .

ويؤيد هذا أن معنى الماء المستنقع الصافي لا أصل له في مادة زرج العربية . بل إن مادة زرج نفسها ليست وطيدة الموضع في العربية ؛ فالجوهري وابن فارس يهملانها ؛ وهي تدور في الواقع على معنيين :

(١) « زَرَجه بالرمح يزرُجه زرجا إذا زجّه به ، وليس باللغة العالية » . (الجمهرة ، جـ ٢ ، ص ٧٥ ، العمود الأول ، س ١١ – ١٢) .

(٢) الزَّرْج جلبة الخيل وأصواتها [2] ، قال الأزهري : ولا أعرفه . (اللسان) .

فالزرج في المعنى الأول لغة « غير عالية » في الزج أي الطعن بالزُّج (وهو الحديدة في أسفل الرمح) . أما المعنى الثاني للزرج فالأزهري لا يعرفه ، وهذا مما يضعفه .

---

(١) نتفق في هذا الرأي مع الأب أنستاس الكرملي في مقاله « معاني الجريال والزرجون وأصلهما » ، بمجلة المشرق ، المجلد الثامن (١٩٠٥) ، ص ٧٠٥ .

(٢) ينسب الفيروزابادي هذا المعنى في الزرج إلى بعض اللغات . وقد تابعه في ذلك صاحب معيار اللغة .

فالخلاصة أن الزرجون فى معانيه جميعا فارسى معرب ، وأن مادة زرج ليست ثابتة فى العربية حتى ينسب إليها الزرجون بمعنى الماء المستنقع الصافى ، وهو معنى لا أصل له فى مادة زرج على أية حال .

٥٢ — سَطَمَ

يقول ابن فارس (حـ ٣ ، ص ٧١) : « (سطم) السين والطاء والميم أصل صحيح يدل على أصل شىء ومجتمعه . يقولون الأسطُم مجتمع البحر . ويقال هذه أسطُمة الحسب ، وهى واسطته ؛ والناس فى أسطمة الأمر . ويقال إن الأسطم (الصواب : الإسطام) والسطام : نصل السيف ؛ وفى الحديث : « سطام الناس » أى حدهم » .

قلت : لم يوفق ابن فارس فى تأصيل هذه المادة ؛ فالألفاظ التى استدل بها على المعنى الأصلى الذى ذكره ألفاظ معربة ، وقد بحثناها تفصيلا فى موضعين آخرين (الرقمين ٣٤ و ٣٧) .

ونحن نرى أن الأصل فى سَطَمَ الدلالة على الإغلاق . فنى اللسان ، عن ابن الأعرابى ، سطمت الباب وسدمته إذا رددته ، فهو مسطوم ومسدوم ؛ ويقال لسداد القنينة السطام ؛ ويقال للدَّرَوَنْد (١) (رتاج الباب) السطام .

ولسطم نظائر فى لغات سامية أخرى تشترك معها فى معنى الإغلاق :

ففى عبرية التوراة satam (سَتَم) « طمَّ » (عيون الماء ، كما فى سفر الملوك الثانى ٣ : ١٩ و ٢٥) ، « كتم » (الحلم : دانيال ٨ : ٢٦ ؛ الكلمات : دانيل ١٢ : ٤ و ٩) . ويصاغ منه وزن انفعل « سُدَّ » (شقوق الجدار : نحميا ٤ : ١) ، ووزن فعَّل « طم » (الآبار ، سفر التكوين ٢٦ : ١٥ و ١٨) .

---

(١) هكذا ضبطت الكلمة فى طبعة بولاق من اللسان . ولكن الراء ساكنة فى الأصل الفارسى للكلمة ، وهو دروند = دربند (من در « باب » + بند « رباط ، قيد » ، بتقديم المضاف إليه) ؛ انظر شتاينجاس (ص ٥١٥ ب) وفولرز (المجلد الأول ، ص ٨٢٣ ب و ٨٣٨ ا) . وانظر دوزى ، جـ ١ ، ص ٤٣٠ ب و ٤٣٨ ب أسفل .

والسد (والإغلاق). والكتمان هي أيضا الأصل في saṯam (سَتَم) في العبرية المتأخرة و s°ṯam (سِتَم) في الأرامية اليهودية. والمادة واسعة التصرف والاستعمال في هاتين اللغتين، ولا سيما في العبرية المتأخرة.

وفي الأرامية اليهودية أيضا، ولكن قليلا، s°ṭam (سطَم) (بالطاء) «ختم، أغلق بالخاتم»، ومنه siṭṭūm°ṯā (سِطُّومتا) «خاتم».

وفي السريانية s°ṭam (سطَم) «سدَّ؛ قيَّد»؛ ومنه suṭmā (سُطْما) «قيْد، غُل، إسار».

وفي الحبشية نجد مادة سطم (بالطاء أيضا) واسعة الاستعمال؛ وهي تدل على معنى غَمَرَ أو أغْرَق، وهو معنى قريب من معنى السد والإغلاق (1).

***

وفيما يلي جدول يوضح تلك النظائر:

العربية	العبرية	الأرامية اليهودية	السريانية	الحبشية
سطم	ستم	ستم	سطم	سطم
وسدم		وسطم		

٥٣ — سِفْسِيرٌ وسِمْسَارٌ (معربان)

في المعرب للجواليقي (ط ليبزج ص ٨٣ = ط القاهرة ص ١٨٥ — ١٨٦): «والسفسير (٢) بالفارسية: السمسار (٣). قال أبو عبيد عن الأصمعي في قول النابغة (٤):

---

(١) ولكن فرنكل (ص ٢٣١) يربط سطم الحبشية هذه بمادة šṭf (شطف) العبرية التي تدل على معنى فيضان الماء.

(٢) الجمع سفاسير (غير مصروفة) وسفاسرة (مصروفة).

(٣) هذا القول منسوب إلى أبي عبيد في الصحاح (مادة سفسر). وسنرى فيما يلي أن الأزهري، أستاذ أبي عبيد، أشار إلى تعريب السفسير وإن لم يبين أصله. وفي شفاء الغليل (ص ١٢٠): «سفسير (في النص المطبوع سفسر بدون ياء، وهو تحريف) بمعنى سمسار معربة». وانظر فرنكل، ص ١٨٦.

(٤) يصف ناقة. وانظر شرحنا البيت في صدر كلامنا عن قصقصة (رقم ٥٦).

وقارفتْ وهي لم تجرب وباع لها من الفصافص بالنُّمِّيِّ سفسيرُ

قال : « باع لها » أى اشترى لها ، يعنى السمسار » .

وسنرى عند كلامنا عن الفصفصة والنمى (الرقمين ٥٦ و ٦٠) أن ابن دريد فسر السفسير فى هذا البيت بالخادم أو الفيج [1] أو الرسول. ومثله قول ابن السكيت (كما فى الصحاح) : « السفسير : الفيج والتابع » . وثمة تفسيرات أخرى للسفسير فى هذا البيت . فنى اللسان (مادة سفسر) : « ابن سيده : السفسير الذى يقوم على الناقة، قال أوس بن حجر[2] (البيت) ، وقيل هو الذى يقوم على الإبل ويصلح شأنها . . . قال الأزهرى : وهو معرب ، وقيل هو القيم بالأمر المصلح له ؛ وأنكر أن يكون بياع القتّ . . . قال ابن الأعرابى : السفسير القهرمان [3] فى قول أوس »

ومرجع الخلاف فى تفسير الكلمة أنها معربة . وينحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى أصلها الفارسى وهو سِپْسار [4] أو سِفْسار ، ومعناه (١) المتوسط بين البائع والمشترى (٢) والمرأة التى تتوسط لعقد الزيجات . ومدار المعنيين واحد هو التوسط . انظر شتاينجاس (ص ٦٥٢ ا و ٦٨٥ ا) وفولرز (ج ٢ ، ص ٢٠٨ ب و ٣٠١ ب) . والمعنى الأول بالطبع هو الذى تدل عليه سفسير المعربة فى البيت .

فمعنى السمسار الذى أورده أبو عبيد ونقله الجواليقى هو الصحيح . أما المعانى الأخرى فهى مستنبطة من مجمل معنى البيت استنباطا . فالذى اشترى للناقة فصافص لتكون علفا طيبا لها يمكن أن يكون خادم صاحب الناقة أو تابعه (الفيج) أو وكيله المدبر لأموره (القهرمان) ؛ وهذا المعنى الأخير كمعنى « القيم بالأمر المصلح له » . والاستنباط بالغ الوضوح فى معنى « الذى يقوم على الناقة » ومعنى

---

(١) انظر كلامنا عن الفيج (رقم ٥٧) .

(٢) فى نسبة البيت خلاف .

(٣) المقصود به هنا المدبر للأمور نيابة عن سيده ، ومعنى القهرمان منسوب أيضا إلى ابن الأنبارى (المعرب للجواليقى ، الموضع المذكور) .

(٤) بكسر السين الأولى لا فتحها كما فى أدى شير (ص ٩١) .

« الذي يقوم على الإبل ويصلح شأنها » ، وهما في الحقيقة معنى واحد ؛ فالشاعر يصف ناقة ، وقد اشتري لها سفسير علفا طيبا ، فيمكن أن يكون هذا السفسير (في رأى أصحاب ذلك التفسير) هو الذى يقوم على الناقة أو الإبل عامة ويتعهدها بالعناية . ومعنى « بياع القت » الذى أنكره الأزهرى مستنبط هو أيضا من البيت ، ولكن على تقدير معنى البيع لا الشراء في قول الشاعر « وباع لها » ، فيكون المعنى « وباع لها بياع القت فصافص » .

***

وسپسار أو سفسار الفارسية هي أيضا أصل :

(ا) **safsār** (سَفْسار) « السمسار » (المتوسط بين البائع والمشترى) في العبرية المتأخرة .

(ب) **safsīrā** (سَفْسِيرا) « السمسار » في الأرامية اليهودية ، ومنه **safsīrūṯā** (سفسيروتا) « السمسرة » .

(جـ) **safsārā** (سَفْسارا) « السمسار » في السريانية ، ومنه الفعل **safsar** (سفسر) « جادل في الثمن ، ماكس » ، واسم المعنى **sufsārā** (سُفْسارا) « المجادلة في الثمن ، المكاس » . انظر پين سميث ، العمود ٢٧٠٢ ؛ وبروكلمان ، ص ٤٩١ ب .

***

وكلمة السمسار [١] (المتوسط بين البائع والمشترى) ، التى جعلها أبو عبيد مرادفة للسفسير في البيت المذكور ، معربة هي أيضا ، وأصلها هو أصل سفسير (أى سپسار أو سفسار الفارسية)[٢] . وقد ذكرها الجواليقى في المعرب

---

(١) الجمع سماسرة (منونة) ، والمصدر السمسرة .

(٢) من معاني السمسار في العربية أيضا « السفير بين المحبين » (القاموس) ، كما في قول الأعشى (الديوان ، ٦٤ : ١٢ ، ص ٢١٤) : وأصبحت ما أستطيع الكلام : سوى أن أراجع سمسارها . وهذا المعنى قريب من المعنى الثانى الذى أوردناه للكلمة الفارسية (المرأة التى تتوسط لعقد الزيجات) .

(ط ليبزج ص ٩٠ = ط القاهرة ص ٢٠١) ، وإن لم يبين الأصل الذى أخذت عنه[١] ؛ ولكن نص الليث على أنها فارسية معربة (اللسان ، التاج) .

وفى السريانية أيضا samsārā (سَمْسارا) بذاك المعنى . انظر پين سميث ، العمود ٢٦٦٣ ؛ وبروكلمان ، ص ٤٨١ ب .

وقد انتقلت كلمة السمسار (المعربة) إلى طائفة من اللغات الأوربية مثل sensale فى الإيطالية و censal فى الفرنسية ؛ انظر لوكوتش (ص ١٤٦ ، رقم ١٨٣٦) ، وفلرز (ص ٦٤٣ ، رقم ١٨٧) ، وفرنكل (ص ١٨٦) .

٥٤ — سُكُرُّجَة (أو أُسْكُرُّجَة) (معرب)

فى صحيح البخارى (أطعمة ٨ ، ط بولاق ١٣١٤ هـ ، ج ٧ ، ص ٧٠) عن أنس بن مالك : « ما علمتُ النبى صلى الله عليه وسلم أكل على سكرجة قط ولا خُبِزَ له مُرقَّق قط ولا أكل على خوان » . وفى رواية أخرى (أطعمة ٢٣ ، ص ٧٥) : « ما أكل النبى صلى الله عليه وسلم على خوان ولا فى سكرجة ولا خبز له مرقق »[٢] .

---

(١) انظر الشواهد التى أوردها الجواليقى للكلمة ، ومنها قول الأعشى المذكور فى الهامش السابق . وانظر أيضا الفائق للزمخشرى (ج ١ ، ص ٣٠٤) والنهاية لابن الأثير (ج ٢ ، ص ١٨١) والمغرب للمطرزى (ج ١ ، ص ٢٦٤) .

(٢) ورد الحديث أيضا باختلافات يسيرة فى سنن الترمذى وسنن ابن ماجه ومسند ابن حنبل . فى الترمذى (أطعمة ١) : « ما أكل النبى صلى الله عليه وسلم على خوان ولا سكرجة ولا خبز له مرقق » وفى ابن ماجه (أطعمة ٢٠) : « ما أكل النبى صلى الله عليه وسلم على خوان ولا فى سكرجة» . وفى ابن حنبل (ج ٢٣ ص ١٣٠) : « ما أكل نبى الله صلى الله عليه وسلم على خوان ولا فى سكرجة ولا خبز له مرقق » ؛ وقد ورد الحديث بهذه الرواية الأخيرة فى المعرب للجواليقى (ط ليبزج ، ص ٨٩ = ط القاهرة ، ص ١٩٧) .

ويروى الحديث فى النهاية لابن الأثير (ج ٢ ، ص ١٧١) (وفى اللسان والتاج ، فصل السين من باب الجيم) : « لا آكل فى سكرجة » ، وهو تحريف .

وفى شرح القسطلانى على البخارى (الطبعة السادسة ، بولاق ١٣٠١ — ١٣٠٥ هـ ، جـ ٨ ، ص ٢١٦) عن السكرجة (فى الراوية الأولى) : «بضم السين المهملة والكاف والراء المشددة بعدها جيم مفتوحة ، أو بفتح الراء وبه جزم التوربشتى [١] ، قيل : هى قصاع كبيرها يسع ست أواق كانت العجم تستعملها فى الكوامخ [٢] وما أشبهها من الجوارشنات [٣] على الموائد حول الأطعمة للهضم [٤] ، والنبى صلى الله عليه وسلم لم يأكل على هذه الصفة قط».

ويذكر الخوارزمى الأسكرجة [٥] فى حديثه عن أوزان الأطباء ومكاييلهم ، وذلك حيث يقول (ص ١٨٠) : «أسكرجة صغيرة ثلاث أواق ، أسكرجة كبيرة تسع أواق» [٦] .

---

(١) فى التاج : «قال عياض فى المشارق ، وتابعه ابن قرقول فى المطالع ، هى بضم السين والكاف والراء مشددة وفتح الجيم ، كذا قيدنا . وقال ابن مكى : صوابه بفتح الراء» . فابن مكى والتوربشتى يجزمان بفتح الراء . وكذلك يفتحها الجواليقى فى المعرب (الموضع المذكور) ، والخفاجى فى شفاء الغليل (ص ١١٩ أسفل) . ولكن يضمها ابن الأثير فى النهاية (الموضع المذكور) ، وصاحب اللسان ، والفيروزابادى كما سيلى .

والكلمة من مستدركات التاج (فصل الجيم من باب السين) ، ولكن الفيروزابادى يذكرها عرضا فى موضعين : فى فصل الفاء من باب الخاء حيث يقول : «الفيخة السكرجة» ، وفى فصل الثاء من باب الواو والياء حيث يقول : «الثقوة بالضم السكرجة ج ثقوات» ؛ والكلمة فى كلا الموضعين مضبوطة بضم الراء المشددة .

وفى السكرجة لغة هى الأسكرجة يذكرها الجواليقى (ط ليبزج ، ص ٢٠ = ط القاهرة ، ص ٢٧) والخفاجى (ص ١٤) . وكان بعض أهل اللغة يقول إن الصواب اللغة التى بالهمزة (المعرب للجواليقى ، ط ليبزج ، ص ٨٩ = ط القاهرة ، ص ١٩٧) . والأسكرجة مضبوطة فى نص الجواليقى فى كلتا الطبعتين) بفتح الراء المشددة .

والكاف فى السكرجة والأسكرجة مضمومة ، وفتحها خطأ كما يقول الجواليقى فى خطأ العوام (ص ١٣٤) .

(٢) انظر حديثنا عن الكامخ (رقم ٥٩) .

(٣) انظر حديثنا عنها (رقم ٤٩) .

(٤) «للتشهى والهضم» (القسطلانى ، ص ٢٢٧ ، بصدد الرواية الثانية للحديث فى صحيح البخارى) .

(٥) الكلمة مضبوطة فى ط ليدن من مفاتيح العلوم بضم الكاف وفتح الراء المشددة . انظر آخر الهامش الأول فى هذه الصفحة .

(٦) قارن بذلك بما يقوله القسطلانى ، كما مر ، من أن السكرجة الكبيرة ست أواق .

والكلمة من أصل فارسى هو أسكره (بهمزة مضمومة فسين ساكنة فكاف مفتوحة فراء مفتوحة مشددة أو غير مشددة) أو سكره (بسين مضمومة فكاف ساكنة فراء مفتوحة — أو بسين مضمومة فكاف مفتوحة مشددة فراء مفتوحة — أو بسين مضمومة فكاف مفتوحة فراء مفتوحة) أو سكرچة (بضم فسكون ففتح ففتح) أو سكوره (بضمة فضمة طويلة ففتحة) ، والمعنى « صحفة صغيرة من خزف » . انظر شتاينجاس (ص ٥٩ ا و ٦٨٨ ب و ٦٨٩ ب) ، وفولرز (ج ١ ، ص ١٠٠ ا ؛ و ج ٢ ، ص ٣٠٩ ب و ١٣١٣) . وانظر كذلك أدى شير ، ص ١٠ و ٩٢

وقد انتقلت الكلمة الفارسية بمعناها إلى السريانية أيضا ، حيث نجد syqwrq' (سيقورقا) أو sqrq' (سقرقا) . انظر بروكلمان ، ص ٤٩٦ ا أسفل(و٤٧٥ ب ، س ١ — ٢) .

وانظر دى لاجارد(GA ، ص ٧٣ ، رقم ١٨٤) ، وهو يرجع الكلمة الفارسية إلى **skavarak** فى اللغة الأرمينية .

٥٥ — فانيذ (أو فانيد) (معرب)

سيأتى فى كلامنا عن القند (رقم ٥٨) أن الفانيذ يتخذ منه . فما هو الفانيذ ؟ يقول الفيروزابادى وابن منظور إنه « ضرب من الحلواء » .

ويقول الفيومى إن الفانيد (بالدال المهملة) [1] « نوع من الحلوى يعمل من القند والنشا »[2] .

ولكن يذكر داود الأنطاكى (ج ١ ، ص ١٧٨ ، مادة سكر) أن الفانيذ

---

(١) ذكر الزبيدى الفانيذ (بالمعجمة) فى فنذ ، كما ذكر الفانيد (بالمهملة) فى فند مستدركا على القاموس ؛ وأشار فى الموضع الثانى إلى أن شيخه (محمدا الفاسى) كان يرى أن اللفظ بالمهملة أليق . وسيأتى أن الأصل الفارسى بالمهملة أو بالمعجمة .

(٢) تذكرة داود (ج ١ ، ص ٣٠٣) : « نشا معرب نشاسته الفارسى ، وهو ما يستخرج من الحنطة إذا نقعت حتى تلين ومرست حتى تخالط الماء وصفيت من منخل وجففت ولو فى الشمس » .

سكر مطبوخ ثلاث مرات دون أن يستقصى طبخه في المرة الثالثة[1] . انظر شفارتز P. Schwarz فى مقاله Fānīḏ und Verwandtes ، بمجلة ZDMG ، المجلد ٧٤ (١٩٢٠) ، ص ٢٣٨ أسفل — ٢٣٩ و ٢٤١ أعلى .

وقد لاحظ الفيومى أن الكلمة « أعجمية لفقد فاعيل من الكلام العربى ، ولهذا لم يذكرها أهل اللغة »[2] . وقال ابن منظور إن اللفظ « فارسى معرب » . وحدد الفيروزابادى الأصل الفارسى بأنه پانيد (بالمهملة) .

والواقع أن المعاجم الفارسية تذكر پانيد (بالمهملة) وپانيذ (بالمعجمة) ، وهو كما يقول فولرز (ج ١ ، ص ٢٣٤ ب) : (١) السكر الأبيض (قند سفيد) أو السكر المصفى (شكر مصفا) ؛ (٢) ورقة مصنوعة من السكر (شكر برگ) ؛ (٣) قلم من السكر (شكر قلم) ؛ (٤) نوع من الحلواء .

فالمعنى الأول للكلمة الفارسية قد يطابق وصف داود الأنطاكى للفانيذ . والمعنيان الثانى والثالث ، أى سكر على هيئة ورقة شجر أو قلم ، لا يفترقان عن المعنى الرابع ، أى نوع من الحلواء ، إلا كما يفترق الخاص عن العام[3] ؛

---

(١) هذا نص ما يقوله عن أقسام السكر حسب درجات الطبخ ، نورده كاملا لأهميته : « وصنعته (أى صنعة السكر) أن يقشر (قصب السكر) ويدرس ويعصر بآلات معروفة ويطبخ حتى يثخن ويسكب فى فخار عظيم كبير واسع مما يلى أعلاه يضيق تدريجا حتى يكون كفم المشارب ، ويترك فى هذا مغطى بشجير القصب فى محل يميل إلى الحرارة نحو أسبوع ، ويسمى هذا بالأحمر ويدعى الآن بالحيرة . ثم يكسر ويطبخ ثانيا ويكب فى أقماع دون الأول ويمص من الرأس الضيق حتى يخرج ما فيه من الأوساخ ، وهذا هو السلمانى . . . . . . ثم يطبخ هذا ثالثا ، فان سكب فى قالب مستطيل ولم يستقص طبخه فهو الفانيذ ، وإن استقصى بأن جعل أقماعا صنوبرية فهو المعروف بالأبلوج أو (أقماعا) مستطيلة على السواء فهو القلم . وإن طبخ هذا رابعا وكب فى قدور الزجاج وقد شبكت بقش أو قصب فهو النبات القزارى (هكذا فى النص المطبوع ، ولكن لعل صوابه القزازى (بالزاى) نسبة إلى القزاز فى لغة مصر وهو الزجاج) ، وقد يقع هذا الطبخ الأخير بالشام فيكون جيدا جدا ، ويسمى الآن بالحموى . فهذه أقسامه الكائنة منه بحسب الطبخ فى نفسه . وأما الطبرزد فهو فى المرتبة الثالثة بأن يطبخ بعشرة من اللبن الحليب حتى ينعقد » .

(٢) أهملها الجوهرى .

(٣) اللهم إلا إذا كان المقصود بالمعنى الثالث ذلك النوع من السكر الذى يسمى القلم ، والذى ينتج بطبخه ثلاث مرات على أن يستقصى طبخه فى المرة الثالثة ويجعل فى أقماع مستطيلة على السواء . راجع نص داود الأنطاكى المنقول آنفا .

وقد مر أن المعـاجم العربية تصف الفـانيذ بأنه نوع من الحـلوى .

***

والكلمة الفارسية هى أيضا أصل pānīḏ (پانيذ) فى السريانية ، وهو مركب من السكر واللوز يستعمل فى عقاقير مختلفة لعلاج الشال وغيره . انظر ملحق پين سميث ، ص ٢٦٩ ا أعلى .

ويشير دوزى (حـ ٢ ، ص ٢٨٤ ا) إلى أن الفانيذ أصل elfañique فى الأسبانية ، وهو عجين مصنوع بالسكر وزيت اللوز الحلو[1] .

٥٦ — فِصفِصة (معربة)

يقول ابن دريد فى الجمهرة (حـ ١ ، ص ١٥٥ ، العمود الأول ، س ١٠ ومابعدها) : « الفِصْفِص فارسية معربة ، وهى القتّ[2] الرطب . قال الشاعر أوس بن حجر ، ويقال النابغة الذبيانى :

وقارفتْ وهى لم تجربْ وباع لها ، من الفصافص بالنُّمِّىِّ سفسيرُ

السفسير : الخادم والفيج[3] . وقارفت : قاربت أن تجرب . والنمى فلوس من رصاص كانت تستعمل فى الحيرة أيام ملك بنى المنذر »[4] .

ويقول ابن دريد فى موضع آخر من الجمهرة (حـ ٣ ، ص ٥٠٠ ، العمود الأول ، س ٥) : « والفصافص فارسية معربة ، وهى الرطبة ، اسفست » .

وفى المعرب للجواليقى (ط ليبزج ، ص ١٠٩ = ط القاهرة ، ص ٢٤٠) :

---

(١) alfenim فى البرتغالية . انظر لوكوتش ، ص ٤٦ (رقم ٥٨٣) . وهو يقول أيضا إن الفانيذ أصل alphénic و pénid فى الفرنسية .

(٢) القت جمع عند سيبويه واحدته قتة (اللسان) .

(٣) انظر كلامنا عن السفسير والفيج فى هذه الحلقة (الرقمين ٥٣ و ٥٧) .

(٤) أى قاربت هذه الناقة أن يصيبها الجرب ، واشترى لها سفسير فصافص بالفلوس لتكون علفا (طيبا) لها . وانظر كلامنا عن النمى فى هذه الحلقة (رقم ٦٠) .

« والفصافص : الرطبة . واحدتها فصفصة ، وقيل فصفص . فارسية معربة . وأصلها بالفارسية اسبست » [1] .

ومجمل ما قاله ابن دريد والجواليقي أن الفصفص أو الفصفصة[2] ، أي الرطبة أو القت الرطب ، وجمعه فصافص ، معرب أصله بالفارسية اسفست أو اسبست .

وإيراد الأصل الفارسي مرة بالباء وأخرى بالفاء سببه أن هذا الأصل بالپاء (الفارسية) التي يعبر عنها في العربية بالباء أو الفاء ؛ انظر صديقي ، ص٢٣ و٧١ ففي الفارسية الحديثة أَسْپِسْت (بفتح فسكون فكسر فسكون) أوأُسْپُسْت (بضم فسكون فضم فسكون) أو إِسْپِسْت (بكسر فسكون فكسر فسكون) ؛ وهو نبات اسمه العلمي Medicago sativa[3] ؛ انظر شتاينجاس (ص٤٨ ب)

---

(١) يقول ابن البيطار (ح ٣ ، ص ١٦٣) ، نقلا عن أبي حنيفة : « فصفصة . . . هو رطب القت ، ويسمى الرطبة مادامت رطبة ، فاذا جفت فهي القت . وهي كلمة فارسية الأصل ثم عربت ، وهي بالفارسية اسفست » .

(٢) نقل ابن منظور في مادة قتت القسفسة بالسين عن التهذيب للأزهري ، وقال في مادة فسس إن الفسفسة لغة في الفصفصة والصاد اعرب .

وقد اشتق فعل من الفصفصة هو فصفص فلان الدابة إذا أطعمها الفصفصة (اللسان مادة فصص) .

(٣) من الفصيلة القرنية Leguminosae كما في معجم أسماء النبات (ص ١١٦ ، رقم ٤) ، ويسمى الفصة في الشام والبرسيم الحجازي في مصر (معجم الألفاظ الزراعية ، ص ٤٠١) .

ويصفه ابن البيطار ، نقلا عن ديسقوريدوس ، بقوله (ح ٣ ، ص ١٦٣) : « تشبه (أي الفصفصة) في ابتداء نباتها الحندقوقا النابت في المروج ، فاذا نمت صارت أرق ورقا منه . ولها أغصان شبيهة بأغصان الحندقوقا ، عليها بزر عظيم مثل عظم العدس في غلاف معوج مثل القرون إذا جف . . . ويستعمل هذا النبات الذين يعلفون الخيل والحمير والمواشي مكان النبات الذي يقال له أغرسطس » . (الحندقوقا: البرسيم الحلو ، واسمه العلمي Melilotus . وأغرسطس هو ἄγρωστις « الثيل ») .

ومن أسماء الفصفصة أيضا ، كما مر ، القت الرطب ، والرطبة ؛ وقد أثبتهما ابن البيطار (ح ٢ ، ص ١٤١ ؛ وح ٤ ، ص ٤) ، كما أثبت اسفست (الفارسية) (ح ١ ، ص ٣٤ أعلى) .

وللفصفصة اسم آخر هو القضب (بفتح فسكون) ، وواحدته قضبة كما في اللسان والتاج . وقد أثبته ابن البيطار كذلك (ح ٤ ، ص ٢٤ أعلى) . ويقول ابن فارس (ح ٥ ، ص ١٠٠) إن الرطبة سميت القضب لأنها تقضب (أي تقطع ، على البناء للمجهول) .

وثمة اسم خامس ذكره ابن البيطار (ج ٢ ، ص ١٢٦) تشاركها فيه أنواع أخرى من النبات ، هو « ذو ثلاث ورقات » . ومن الجلي أن هذا الاسم ترجمة τρίφυλλον (تريفولون) في اليونانية = trifolium في اللاتينية (= trefoil في الانجليزية و trèfle في الفرنسية) .

وفولرز (حـ ١ ، ص ٩٠ ب) . والأصل فى الفهلوية أَسْپَسْت (بفتح فسكون ففتح فسكون) ؛ انظر هورن ، ص ١٩ (رقم ٧٩) .

ويحلل نولدكه (بمجلة ZDMG ، المجلد ٣٢ (١٨٧٨) ، ص ٤٠٨) أسپست هذه إلى أَسْپ « حصان » وأَسْت « طعام »، أى « علف الخيل» ؛ فقد كان ذلك النبات علفا طيبا للخيل في فارس منذ القدم . وكانت لتربية الخيل أهمية بالغة في إيران ، ولهذا كان يفرض خراج عظيم على الأرض التى يزرع فيها ذلك النبات ؛ انظر نولدكه أيضا فى كتابه: Geschichte der Perser und Araber (ليدن ، ١٨٧٩) ، ص ٥٤٤ ، الهامش الأول [1] .

وقد انتقلت اسپست الفارسية أيضا إلى الأرامية اليهودية والسريانية ؛ انظر لوف ، ص ٩٥ أسفل — ٩٦ . فى الأرامية اليهودية 'aspastā (أَسْپَسْتا) ؛ انظر ليڤى (١) ، حـ ١ ، ص ٤٩ ، وليڤى (٢) ، حـ ١ ، ص ١٢٩ ا ، ودالمان ، ص ١٣١ . وفى السريانية 'espestā (إِسْپِسْتا) و pespestā (پِسْپِسْتا) ؛ انظر پين سميث (العمودين ٣١٦ و ٣١٨٤) ، وبروكلمان (ص ٣٦ ب و٥٨٢ ب) .

وفى البابلية (المحدثة والمتأخرة) aspastu (أَسْپَسْتُ) ، وهى فى رأى تسمرن (ص ٥٦ أسفل) إنما انتقلت إلى الأكدية من إحدى اللغات السامية الغربية ، ولكن يرى فون سودن (ص ٧٥ ا) أنها انتقلت من الإيرانية (asp-ast) مباشرة ، كما يرى أن aspastua « الذى يعلف الخيل » فى البابلية المتأخرة من asp-as-θwa فى الإيرانية .

فاسْپسْت الفارسية هى أصل أَسْپَسْتا فى الأرامية اليهودية وإسپستا فى السريانية (و aspastu فى البابلية) . وهى أيضا أصل پسپستا فى السريانية ، ولكن مع قلب الهمزة فى صدر الكلمة پاء على سبيل المشابهة للپاء في الوسط .

---

(١) كتب نولدكه هذا الهامش تعليقا على قول الطبرى فى تاريخه (القسم الأول ، ص ٩٦١ — ٩٦٢) : « وإن كسرى اختار رجالا من أهل الرأى والنصيحة . . . . . . فاجتمعت كلمتهم على وضع الخراج على ما يعصم الناس والبهائم ، وهو الحنطة والشعير والأرز والكرم والرطاب والنخل والزيتون » . (الرطاب جمع رطبة ، وهى الفصافص كما مر) .

وپسپستا السريانية هذه لها نظير يطابقها تماما فى العربية هو فسفسة التى ذكرها الأزهرى . أما فصفصة فقد نشأت عن فسفسة بإطباق السينين صادا . وفصفصة (بتاء التأنيث) أقرب إلى الأصل الفارسى من فصفص (بدون تاء) ؛ ولكن التاء فى اسپست الفارسية ليست تاء التأنيث ، وإنما هى كما رأينا أصل من أصول الكلمة. والجمع فصافص [1] والفعل فصفص دليلان على أن فصفصة غلبت على فسفسة ؛ ولهذا قال ابن منظور إن الصاد أعرب .

٥٧ — فَيْجٌ (معرب)

يقول ابن منظور : « والفيج رسول السلطان على رجله ، فارسى معرب [2]. وقيل : هو الذى يسعى بالكتب [3]، والجمع فيوج . وقول عدى (بن زيد) :

أم كيف جُزْتَ فيوجاً حولهم حَرَسٌ ومربضا بابه بالسَّكِّ صرَّارُ [4]

---

(١) من شواهد الفصافص أيضا (غير البيت السالف الذكر) قول الأعشى (الديوان ، ١٩ : ٢٤ ، ص ١١٠) :

ألم تر أن العرض أصبح بطنها نخيلا وزرعا نابتا وفصافصا

(فى الشرح المثبت بهامش الديوان : العرض (بكسر فسكون) واد باليمامة . وفى اللسان والتاج (مادة فصص) « الأرض » مكان « العرض » . وفى الفائق للزمخشرى (ج ٢ ، ص ١٣٨) « العرض » كما فى الديوان ، ولكن « بطنه » مكان « بطنها » .

وفى حديث الحسن ، كما فى الفائق للزمخشرى (الموضع المذكور) والنهاية لابن الأثير (ج ٣ ، ص ٢٠٣) : « ليس فى الفصافص صدقة » .

(٢) أورده الجواليقى فى المعرب (ط ليبزج ، ص ١١١ = ط القاهرة ، ص ٢٤٣) ، والخفاجى فى شفاء الغليل (ص ١٩٨) . وانظر أدى شير ، ص ١٢٢ أسفل .

(٣) فى النهاية لابن الأثير (ج ٣ ، ص ٢٢١) : « هو المسرع فى مشيه الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد » .

ويقول الخوارزمى (ص ٦٤ ، وهو يذكر الألفاظ التى تستعمل فى ديوان البريد) : « السكة الموضع الذى يسكنه الفيوج المرتبون من رباط أو قبة أو بيت أو نحو ذلك » .

(٤) روى الشطر الثانى فى التكملة للصاغانى (وهو مخطوط ، منه نسخة مصورة بمجمع اللغة العربية بالقاهرة) رواية أخرى نفضلها على رواية اللسان هى : « ومترصا بابه بالسك صرارا » (المترص : المحكم الشديد ، ويقصد به بناء السجن . والسك : تضبيب الباب بالحديد . وصرار : من صر (الباب) مثل فر يصر صرا وصريرا صوت) .

. قيل : الفيوج الذين يدخلون السجن ويخرجون يحرسون » .

أورد ابن منظور هنا معنيين للفيج : (١) رسول السلطان على رجليه أو الذى يسعى بالكتب (٢) والحارس (فى السجن) .

والأصل الفارسى للكلمة ، وهو پيك (كما في القاموس) ، له معنيان مماثلان : (١) الذى ينقل الأخبار والرسائل (٢) والحارس . انظر شتاينجاس ، ص ٢٦٨ ب ؛ وفولرز ، حـ ١ ، ص ٤٠٠ ب ؛ وهورن ، ص ٨٠ (رقم ٣٥٩) .

وهذه الكلمة الفارسية هى أيضا أصل paigā (پيجا) فى السريانية ، وهو الجندى من جنود الشرطة يسعى على رجليه . انظر دى لاجارد ، ص ٧٤ (رقم ١٨٨) ؛ وهوفمان ، ص ٦٦ (والهامش ٥٨٨) ، وص ١١٣ (والهامش ١٠٢٤) ؛ ونولدكه ، ص ٤٤٨ (مع الهامش الثانى) ؛ وبروكلمان ، ص ٥٦٦ ا ؛ وپين سميث العمود ٣٠٩٩ ، وملحقه ص ٢٦٣ ب .

٥٨ — قَنْد وقَنْدَة وقِنْدِد وقِنْدِيد (معربة)

هذه أسماء متشابهة اللفظ متداخلة المعانى ، نصنفها حسب دلالاتها المذكورة فى المعاجم ، ثم نبين وجه التعريب فيها :

(١) القند والقندة [١] والقنديد : عسل قصب السكر إذا جمد [٢] ، ومنه يتخذ الفانيذ [٣] (اللسان والتاج ، مادة قند) [٤] . وجمع القند قنود (المصباح) ؛

(١) قيل القندة القطعة من القند (معيار اللغة) . وعلى هذا القول لا تكون « القندة » اسما مستقلا بنفسه . راجع الهامش الرابع فيما يلى .

(٢) يرى شفارتز فى مقاله المذكور فى صدر كلامنا عن الفانيذ (رقم ٥٥) ، ص ٢٤٤ ، أن القند لم يكن مجرد عسل قصب السكر إذا جمد كما تقول المعاجم العربية ، وإنما كان صورة أطيب من السكر العادى تنتج بطبخه مرتين ، أى أنه مرادف للسكر السليمانى . راجع ما نقلناه عن داود الأنطاكى فى صدر كلامنا عن الفانيذ .

(٣) انظر حديثنا عنه فيما مضى (رقم ٥٥) .

(٤) ابن سيده (جـ ٥ ، ص ٢٠) ، عن صاحب العين ، « والقند والقنديد عصارة قصب السكر إذا جمد ، ومنه يتخذ الفانيذ » . ويلاحظ هنا سقوط القندة .

(٢) القندد والقنديد : حال الرجل حسنة كانت أو قبيحة . وعن ابن الأعرابى : القناديد الحالات ، الواحد منها قنديد . ومنه جاء بالأمر على قناديده ، أى على وجهه [١] . (اللسان والتاج) .

(٣) القنديد :

(ا) الخمر : والقناديد الخمور ، عن ابن الأعرابى . وقال الأصمعى : هو مثل الإسفنط ، وأنشد : كأنها فى سَيَاع الدن قنديد . وقال ابن جنى : القنديد عصير عنب يطبخ ويجعل فيه أفواه من الطيب ثم يُفتق [٢] (أى يخمّر) . (اللسان والتاج) .

وقال ابن السكيت (تهذيب الألفاظ ، ص ٢١٥) : «والقنديد مثل الإسفنط والمزة (بضم الميم وتشديد الزاى) فى طعمها» .

ولكن قال الثعالبى (فقه اللغة ، بيروت ١٨٨٥ ، ص ٢٧٦) : «القنديد من القند» . وقال الزمخشرى (أساس البلاغة ، دار الكتب المصرية ١٩٢٣ ، ج ٢ ، ص ٢٧٨ ب) : «هو شراب يتخذه أهل الحيرة من القند» .

(ب) العنبر ، عن كراع ؛ وبه فسر قول الأعشى :

ببابل لم تُعصرْ فسالت سُلافةً   تخالط قنديدا ومسكا مُختَّما [٣]

(اللسان والتاج)

(ج — هـ) الكافور والمسك وطيب يعمل بالزعفران (القاموس) .

(و) الوَرْس (القاموس) أو الجيد منه خاصة (اللسان والتاج) .

***

(١) ويقال ما قنديده وقندده أى حاله (معيار اللغة) .

(٢) ابن دريد (الجمهرة ، ج ٣ ، ص ٣٧٣ ، عمود ٢ ، س ٢ — ٣ من أسفل) : «وقنديد عصير عنب يطبخ بأفواه (وبأفاويه أيضا) وليس بالخمر بعينها» . وفى موضع آخر (ج ٣ ، ص ٤٢١ ، عمود ١ ، س ١ — ٢ من أسفل) : «وقنديد عصير العنب يطبخ بأفاويه ، وربما سميت الخمر قنديدا» .

وتوسع ابن سيده فقال (ج ١١ ، ص ٨١) : «وقيل القنديد شراب يجعل فيه العسل ، وقد يطبخ العصير بعد الطبخ ، وتطرح طفاحته ، ويجعل فى الأوعية فيخمر ، وربما طاب فيكون خمرا شديدا» .

(٣) الديوان ، القصيدة ٥٥ ، البيت الخامس ، ص ٢٠٠ .

فأما القند فهو فارسي معرب ، كما يقول ابن دريد (الجمهرة ، ج ٢ ، ص ٢٩٤ ، عمود ٢) ، والجواليقي (المعرب ، ليبزج ، ص ١١٩ = القاهرة ، ص ٢٦١) . والأصل الفارسي هو كند (بفتح فسكون) ، كما في التاج ، وهو السكر[1] . انظر فولرز (ج ٢ ، ص ٨٩٤ ب) ، وأدى شير (ص ١٢٩)[2] .

وهذا الأصل الفارسي يدل على أن القند (والقندة) آصل في الدلالة على هذا المعنى من قنديد ، أي أن القنديد في هذا المعنى محمول على القند .

***

وأما القندد والقنديد بمعنى حال الرجل حسنة كانت أو قبيحة فلم يقل أحد فيما أعلم بتعريبهما . ولكنني أرجح أنهما معرب conditio «حال» في اللاتينية . والقندد أقرب إلى هذا الأصل اللاتيني من القنديد ، لأن الدال الأولى في القندد مكسورة كسرة قصيرة كدال الكلمة اللاتينية ، بينما الدال الأولى في القنديد مكسورة كسرة طويلة .

***

وينفرد القنديد بعد هذا بالدلالة على معان خاصة به .

وأول هذه المعاني نوع من الخمر ، قال الأصمعي إنه مثل الإسفنط ، وقال ابن السكيت إنه مثل الإسفنط والمزة ، ووصفه ابن جني وصفا يقارب وصف ابن السكيت للإسفنط (رقم ٣٨) ، ولكن قال الثعالبي والزمخشري إنه مصنوع من القند (أي عسل قصب السكر إذا جمد) . وبين هذين القولين تناقض ؛ فالإسفنط كما رأينا خمر مرة المذاق ، والمزة الخمر فيها حموضة (القاموس) ، ولكن القند حلو المذاق ؛ ولكن قد تكون المرارة أو الحموضة من فعل أفاويه تضاف إلى القند .

---

(١) قال الفيروزابادي أيضا إنه معرب ، ولكنه لم يزد . وفي المصباح : «ويقال هو معرب» .

(٢) ولكن توهم بعضهم أن القند عربي . فابن فارس يقول (ج ٥ ، ص ٣١) : «القاف والنون والدال كلمتان زعموا أنهما صحيحتان . قالوا : القند عربي ، يقولون سويق مقنود ومقند . والكلمة الأخرى القندأوة قالوا هو السيء الخلق» .

يؤيد هذا أن qōndīṭōn (قُوند ِيطُون) فى العبرية المتأخرة والأرامية اليهودية ، وهى القنديد فى العربية ، مزيج من الخمر والعسل والفلفل [1]؛ انظر ليڤى (٢) ، جـ ٤ ، ص ٢٦٦ ب . ونجد (قونديطون) فى السريانية أيضا (پين سميث ، عمود ٣٥٤٤ ؛ وبروكلمان ، ص ١٦٧٦ ا) ، وهو كما يقول بربهاول (العمود ١٧٣٨ ، س ٩ — ١٠) «نوع من الأشربة يتخذ من عسل وأفاويه» .

وقونديطون فى هذه اللغات الثلاث مأخوذة عن conditum اللاتينية (κονδῖτος اليونانية) «خمر مطيبة ، خمر فيها أفاويه» . ويرى فرنكل (ص ١٦٢) أن كلمة قنديد دخلت العربية من هذا الطريق، وعلى هذا يكون الشبه اللفظى بين القنديد بمعنى الخمر والقند بمعنى عسل قصب السكر شبها عارضا ، فلا علاقة بين الكلمتين .

أما المعانى الأخرى للقنديد (ب — و) فنشوءها فيما أعتقد بيت الأعشى المذكور فى (ب) . فقد فسر بعضهم «قنديدا» فيه بالعنبر [2] ، لأن الشاعر عطف «مسكا» عليه ، فظنوا أنه طيب كذلك . وهذا التعليل يمكن أن ينطبق أيضا على المعانى (جـ — هـ) ، لأنها جميعا طيوب . والمعنى الأخير (و) أى الورس ، وهو صبغ أصفر معروف كما يقول ابن دريد (الجمهرة ، جـ ٢ ، ص ٣٣٩ عمود ١ آخر سطر — عمود ٢) ، نظر فيه إلى صفرة الخمر ، أى كأنها لشدة صفرتها تخالط ورسا [3] .

***

---

(١) يلاحظ فرنكل (ص ١٦٢) أن العرب أيضا كانوا يمزجون الخمر بالفلفل ، ويستشهد بقول امرىء القيس فى معلقته (البيت ٨٠ ، شرح القصائد العشر للتبريزى ، إدارة الطباعة المنيرية بالقاهرة ١٣٥٢ هـ ، ص ٥٤) :

كأن مكاكى الجواء غدية صبحن سلافا من رحيق مفلفل

(٢) ولكن الشرح المثبت فى هامش الديوان (ص ٢٠٠) فسر القنديد هنا بالخمر ، ففيه «القنديد مثل الإسفنط» . وهذا فى رأيى التفسير الصحيح .

(٣) يقول فرنكل (ص ١٦٢) إن نسبة هذا المعنى (الورس) إلى القنديد خطأ . وقديما قال ابن سيده (جـ ١١ ، ص ٨١) : «وقيل القنديد الجيد من الورس ، وليس بمعروف» .

والخلاصة :

(١) القند (والقندة) «عسل قصب السكر إذا جمد» معرب كَنْد «سكر» في الفارسية . والقنديد في هذا المعنى محمول على القند .

(٢) القندد والقنديد «الحال» معرب conditio اللاتينية التي تدل على المعنى نفسه .

(٣) القنديد «خمر مطيبة» معرب conditum اللاتينية التي تدل أيضا على هذا المعنى . وقد نشأت عن الكلمة اللاتينية أيضا قونديطون في العبرية المتأخرة والآرامية اليهودية والسريانية .

وسائر المعاني المنسوبة إلى القنديد ليست ثابتة .

٥٩ — كامَخ (معرب)

يقول الجوهري : «الكامخ [١] : الذي يؤتدم به ، معرب» [٢] .

---

(١) في التاج : «والكامخ كهاجر (أي بفتح الميم) ، ويكسر أيضا كما في المصباح ، والفتح أشهر وأكثر . . وجرى على قول المصباح الحريري في قوله : وأما الأديب فخير له : من الأدب القرص والكامخ» (القرص على وزن قفل كالقرصة على وزن بردة : الخبزة) . وانظر آخر الهامش التالي . ويجمع الكامخ على كوامخ (المصباح والمغرب) .

(٢) نجد هذه العبارة بنصها في المعرب للجواليقي (ط ليبزج ، ص ١٤٣ = ط القاهرة ، ص٢٩٨) . وفي اللسان : «نوع من الأدم معرب» . وتوسع الفيومي فقال: «معرب ، وهو مايؤتدم به ، يقال له المري (بميم مضمومة وراء مشددة مكسورة وياء مشددة) ، ويقال هو الرديء منه» . ومثله قول المطرزي في المغرب (ج ٢ ، ص ١٦١) : «تعريب كامه ، وهو الرديء من المري» . وفي شفاء الغليل للخفاجي (ص ١٩٣ آخر سطر — ١٩٤ ، س ١ — ٢) : «مخلل (الصواب : مخلل ، بخاء معجمة) يشهي الطعام ، معرب كامه . قال صاحب منهاج البيان : كامخ الطعام من دقيق وملح ولبن ينشف في الشمس ثم يطرح عليه الأبازير» . (الأبازير : التوابل) .

وقد ورد المري والكامخ معا في بيت لأبي الغوث أنشده الجوهري (مادة مرر) :

وأم مثواي لباخية ... وعندها المري والكامخ

(امرأة لباخية بضم اللام وتشديد الياء المكسور ما قبلها : طويلة عظيمة الجسم) .

والبيت منقول أيضا في اللسان والتاج . وهو في اللسان (ط بولاق) مضبوط الميم بالكسر (انظر الهامش السابق) .

قلت : أصله فارسي هو كامه [1] ، كما يقول الخفاجي والمطرزي (انظر الهامش السابق) . ومدلول الكلمة الفارسية هو ، كما يقول فولرز (ج ٢ ، ص ٧٨٣ ب) ، لبن يُغلى مع الشِّرْش oxygala ، وهو إدام مشهور يحبه أهل إصفهان » [2] .

والكلمة الفارسية هي أيضا أصل kāmak (كامَخ) في عبرية المشنا وkāmekā (كامِخا) في أرامية التلمود ، وهو مرق قد يصنع من اللبن ويضاف إليه نبات الشِّبْث . انظر ليڤي (٢) ، ج ٢ ، ص ٣٤٤ [3] ، وتعليق فلايشر عليه (ص ٤٥٢ ب) ، ولوڤ في مقاله Lexikalische Miszellen ، بمجلة ZA ، المجلد ٢٢ (١٩٠٩) ، ص ٨٠ — ٨١ . وفي السريانية ، عن الفارسية أيضا ، kamekā (كامخا) ؛ انظر بروكلمان ، ص ٣٣١

ويرجح فرنكل (ص ٢٨٨) انتقال الكلمة إلى العربية بوساطة الأرامية ، لا من الفارسية مباشرة .

٦٠ — نُمِّيٌّ (معرب)

يقول ابن دريد في الجمهرة (ج ٣ ، ص ٥٠٢ ، العمود الأول ، س ١٢ وما بعدها) : « والنمي بالرومية الفلس . قال الشاعر [4] أوس بن حجر :

وقارفتْ وهي لم تجرَبْ وباع لها من الفصافص بالنُّمِّي سِفْسيرُ

قارفت : قاربت أن تجرب . وباع لها : اشترى لها . والفصافص : واحدها فصفص ، وهو القت الرطب . والنمي : فلوس رصاص كانت تتخذ أيام ملك بني المنذر يتعاملون بها . والسفسير : الفيج أو الخادم أو الرسول » [5] .

---

(١) لا غرو إذن أن بعض الأعراب لم يعرف الكامخ ، وظن الكلمة من كخ البعير بسلحه إذا أخرجه رقيقا . يروى ابن دريد في الجمهرة (ج ٢ ص ٢٤١ ، العمود الثاني) « أن أعرابيا قدم إليه خبز وكامخ فلم يعرفه ، فقيل له هذا كامخ ، فقال قد علمت ولكن أيكم كخ به » .

(٢) انظر أيضا شتاينجاس ، ص ١٠٠٩ ب .

(٣) يلاحظ ليڤي أن الكلمة لم يعرفها فيما يبدو إلا يهود بابل (لا يهود فلسطين) . وما أقرب بابل إلى فارس ، الموطن الأصلي للكلمة .

(٤) يصف ناقة (الجمهرة ، ج ٣ ، ص ٣٧٤ ، العمود الثاني) .

(٥) انظر كلامنا عن السفسير والفصافص والفيج في هذه الحلقة (الأرقام ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٧) .

ويقول ابن دريد فى الجمهرة أيضا (ج ١ ، ص ١٥٥ ، العمود الأول) :
« والنمى فلوس من رصاص كانت تستعمل فى الحيرة أيام ملك بنى المنذر ».

ويقول فى موضع ثالث (ج ٣ ، ص ٣٧٤ ، العمود الثانى) : « والنمى ويقال النمى بالضم والكسر فلوس[1] كانت تتخذ بالحيرة فى أيام ملك بنى نصر بن المنذر ».

هذه مواضع ثلاثة للنمى فى الجمهرة ، وقد نقلها الجواليقى مجملة فى المعرب (ط ليبزج ، ص ١٤٤ — ١٤٥ = ط القاهرة ، ص ٣٣٠) ؛ ومضمونها أن النمى فلوس من رصاص[2] كانوا يتعاملون بها فى الحيرة أيام ملك المناذرة ، وأنها فى هذا المعنى رومية الأصل[3] .

فما هو هذا الأصل الرومي ؟ هو ، كما قال الأب أنستاس مارى الكرملى (النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ١٦١) ، الكلمة اللاتينية nummus ، ويراد بها (١) القطعة من العملة إطلاقا ، (٢) وعملة فضية رومانية تسمى أيضا sestertius (nummus) ، وكانت حتى عهد الإمبراطور أوغسطس تساوى بنسين و $\frac{1}{8}$ بنس (بالعملة الإنجليزية) أو أربع سنتات و $\frac{1}{10}$ سنت (بالعملة الأمريكية) ، ثم قلت قيمتها بعد ذلك بنحو الثُّمْن ، (٣) و (مجازا) قطعة النقد الصغيرة ، والثمن البخس الخ .

---

(١) نص الصحاح والقاموس واللسان على ضم النون .
وواحدة النمى نمية (الصحاح والقاموس) ، والجمع نمامى (مثل كراسى) (القاموس) . وفى النهاية لابن الأثير (ج ٤ ، ص ١٧٨) : « وفى حديث ابن عبد العزيز أنه طلب من امرأته نمية (أو نمامى) ليشترى بها عنبا فلم يجدها » .

(٢) قال أبو عبيد : هو الدرهم الذى فيه رصاص أو نحاس (الصحاح) . وكذلك فى القاموس : « الفلوس أو الدراهم التى فيها رصاص أو نحاس » .

(٣) نسبها أيضا إلى أصل رومى الجوهرى والفيروزابادى وابن منظور والخفاجى (ص ٢٢٦) .
وفى معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ج ٥ ، ص ٣٥٩) : « وقولهم للفلس نمى ليس عربيا » .
وقد شط الزمخشرى فى الفائق (ج ٢ ، ص ٢٩٢ أسفل — ٢٩٣) حين جعل النمى فى هذا المعنى عربيا فقال « سمى بذلك لأنه من جوهر الأرض ، وهو الصفر أو النحاس أو الرصاص ، يقال لجوهر الرجل نميه .. وقيل لجوهر الرجل نميه لأنه ينم عليه فى أفعاله ومخائله . وروى بعضهم عن أبى زيد أنها كلمة رومية » .
صحيح أن النمى بمعنى الجوهر عربى من مادة نم ، ومثله النمى فى « ما بها نمى » أى ما بها أحد « كأنهم يريدون ذو حركة تدل عليه » (ابن فارس ، الموضع المذكور) ؛ ولكن أين النمى بمعنى الفلوس من مادة نم ؟
ويؤخذ من كلام الزمخشرى أن أبا زيد القرشى قال إن الكلمة رومية . وأبو زيد (المتوفى عام ٢١٥ هـ) متقدم بقرن كامل على ابن دريد (المتوفى عام ٣٢١ هـ) .

إشارات مختصرة إلى بعض المراجع

ابن سيده : المخصص ، ١٧ جزءا ، القاهرة ١٣١٦ – ١٣٢١ هـ .

الأخطل : الديوان ، نشره الأب أنطون صالحاني اليسوعي ، بيروت ١٨٩١

برهلول: Bar Bahlûl, lexicon syriacum, ed. R. Duval ; Paris 1890—1901

تهذيب الألفاظ : لابن السكيت مع شرح التبريزي ، نشره لويس شيخو ، بيروت ١٨٩٥

جاسترو : Jastrow (M.), A Dictionary of the Targumim, the Talmud Babli and Yerushalmi, and the Midrashic Literature, New York-Berlin-London 1926.

جاير : Geyer (R.) Zwei Gedichte von al-A'ša, hrsg.,übers. u. erläutert von ... ; Wien, 1905.

جرير : الديوان ، ط عبد الله الصاوي ، القاهرة ١٩٣٤

الخوارزمي : انظر مفاتيح العلوم .

دالمان : Dalman (G.), Aramäisch-Neuhebräisches Handwörterbuch; Göttingen, 1931.

سمط اللآلي : للوزير أبي عبيد البكري الأونبي ، نشره عبد العزيز الميمني ، بلجنة التأليف والترجمة والنشر ، جزءان ، القاهرة ١٩٣٦

فلرز : Vollers (K.), Beiträge zur Kenntniss der lebenden arabischen Sprache in Aegypten II ; ZDMG, vol. 50 (1896), p. 607—757.

فون سودن : انظر قاموس فون سودن .

قاموس فون سودن : Soden (W. von), Akkadisches Handwörterbuch ; Wiesbaden, 1959—.

لوكوتش : Lokotsch (K), Etymologisches Wörterbuch der europäischen (germanishen, romanischen und slavischen) Wörter orientalischen Ursprungs ; Heidelberg, 1927.

ليڤي (١) : Levy (J.), Chaldäisches Wörterbuch über die Targumim und einen grossen Teil des rabbinischen Schrifttums ; 2 vols, Leipzig, 1867—1868.

ليڤي (٢) : Levy (J.), Neuhebräisches und chaldäisches Wörterbuch über die Talmudim und Midrashim ; 4 vols, Leipzig, 1876—1889.

مسند ابن حنبل : ط المطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣١٣ هـ ، ستة أجزاء .

معجم البلدان لياقوت : طا فستنفلد ، ٦ أجزاء (ليبزج ١٨٦٦ – ١٨٧٣) .

مفاتيح العلوم للخوارزمى : ط فان فلوتن G. van Vloten ، ليدن ١٨٩٥

ملحق بين سميث : Supplement to the Thesaurus Syriacus of R. Payne Smith, collected and arranged by his daughter J. P. Margoliouth ; Oxford, 1927.

نولدكه : Nöldeke (Th.), Geschichte der Perser und Araber zur Zeit der Sasaniden ; Leyden, 1879.

هورن : Horn (P.), Grundriss der neupersischen Etymologie ; Strassburg, 1893.

هوفمان : Hoffmann (G.), Auszüge aus syrischen Akten persischer Märtyrer ; Leipzig, 1880.

نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم

للدكتورة زاكيه محمد رشدى

إن أصحاب لغة ما ، لا يحاولون التفكير فى وضع قواعد لضبطها ما دام لسانهم صحيحاً . ولا يفسد اللسان إلا إذا تأثر أهله برطانة أجنبية وتفرقت ذاكرتهم بين لغتين .

فالسريان قد احتكوا باليونان منذ القدم واختلطوا بهم بحكم الجوار حينا وبحكم خضوعهم لسلطان اليونان أحياناً . وكان لا بد لأشراف السريان من دراسة اللغة اليونانية ليسهل عليهم التعامل مع اليونان من جهة ولأنها كانت لغة السادة الحاكمين من جهة أخرى . ولهذا علم الأشراف أبناءهم اللسان اليونانى إلى جانب السريانى ، نجد ذلك واضحاً فى كتابة ذلك المؤلف المجهول لتاريخ ربولا أسقف الرها (المتوفى سنة ٤٣٥) ܘܗܘ ܪܒܐ ܐܬܪܕܝ ܒܣܦܪܐ ܝܘܢܝܐ ܐܝܟ ܒܪ ܪܘܪܒܢܐ ܕܡܕܝܢܬܗܘܢ ܡܠܦܘܗܝ ولهذا ترجموا النحو اليونانى إلى السريانية ونقلوا عن اليونانية إلى لغتهم كثيراً من الكلمات والاصطلاحات .

واتصل السريان بالفرس كذلك خلال هذه الحروب الطويلة التى وقعت بين اليونان والفرس والتى كانت بلادهم مسرحاً لأهوالها والتى كانت تنتهى بوقوع أجزاء من بلادهم فى أيدى الفرس ورجوعهم إلى اليونان مرة أخرى كما اتصل النساطرة بالفرس حين قام النزاع بين النصارى فى أواخر القرن الخامس وترتب عليه انقسامهم إلى فرقتين . شرقيون وغربيون ، ولجأ الشرقيون منهم مع زعيمهم نسطوريوس إلى بلاد الفرس .

وأخيراً اتصل السريان بالعرب عندما دخل العرب بلادهم فاتحين فى أواخر القرن السابع وعدت اللغة العربية على لغتهم وأخذت تحل محلها كلغة للتخاطب رويداً رويداً .

أثرت كل هذه اللغات على ألسنة السريان فاضطر العلماء إلى وضع قواعد لضبط اللغة فلجأوا فى بادئ الأمر إلى النحو اليونانى يقلدونه ويحاكونه . فلما دخل العرب بلادهم ووجدوا أن اللغة العربية أقرب إلى لغتهم من اليونانية قلدوا النحو العربى عند تأليفهم فى النحو .

ويعتبر يوسف الأهوازى أستاذ مدرسة نصيبين المتوفى سنة ٥٨٠ أقدم مؤلف عُرف فى النحو وإليه ينسب ابتداع النقط التعريفية التى تفرق بين الكلمات المتشابهة خطا والمختلفة معنى ، والنساطرة ينسبون إليه ترجمته لكتاب نحوى يونانى اسمه الصناعة النحوية لـ Dionyisios Thorax وهو من أهم الكتب اليونانية التى ترجمت إلى السريانية . وقد نشر Merx النص السريانى مع ترجمة لاتينية فى Historia artis grammaticae apud Syros, Leipzig, 1889 .

وأقدم نحاة اليعاقبة فى القرن السادس هو أخو ذمه (أخو أمه) الذى كان أسقفا على تكريت وعلى المشرق المتوفى سنة ٥٧٥ . وقد ضاع كتابه فى النحو ولكن يمكن الحكم عليه من قطعة نقلها برزغبى فى كتابه ، يظهر منها بجلاء أنه كان يتبع قواعد النحو اليونانى .

وفى القرن السابع يظهر ممن اشتغلوا بعلم النحو Rabban Sabhroy الذى أسس مدرسة فى Beit-Shehak بالقرب من نصيبين كان يديرها مع ابنيه Rāmīšo ، Gabriel الرهبان بدير مارمتى . وإليه ينسب ابتداع نقط الإعجام فى السريانية ، والصنوائت (الحركات) وينسب إليه أيضاً كتاب فى التشكيل وبعض بحوث فى الماسورة .

وفى أواخر القرن السابع وابتداء القرن الثامن ألفت عدة مقالات فى النحو وكذلك بعض أبيات منظومة فى الحروف السريانية .

ومن بين الذين ألفوا فى النحو فى هذه الفترة يعقوب الرهاوى الذى ولد حوالى سنة ٦٤٠م وتوفى سنة ٧٠٨ ويعد يعقوب أول من وضع نحوا شاملا وقواعد للغة السريانية يعول عليها فى تراكيب الكلام تحت عنوان [illegible]

وكان مبنياً على النحو اليوناني ، وقد ظل كتابه مرجعاً زمناً طويلاً في سوريا . وقد ضاع هذا الكتاب ولم يصل إلينا منه إلا مقطوعات في مكتبة Bodléienne في أكسفورد وفي المتحف البريطاني بلندن. وقد نشر W. Wright الأجزاء المحفوظة في لندن تحت رقم ١٧٢١٧ ، ١٤٦٦٥ في فهرسه من صفحة ١١٦٨ — ١١٧٣ ثم أعاد نشرها مع الأجزاء المحفوظة في أكسفورد تحت عنوان W. Wright, Fragments of Syriac Grammar by Jacob of Edessa, London, 1871

كما نشرها Merx في كتابه تاريخ الصناعة النحوية ص٧٣ من المراجع السريانية. وقد اقتطف ابن العبرى في نحوه منه .

وأولى القطع التي نشرها Wright رسالة إلى بولس الأنطاكي يذكر فيها أنه يمكن وضع قواعد للاملاء السرياني بمساعدة صوائت إضافية تقوم مقام الحركات الناقصة في الأبجدية واقترح لذلك سبعة حروف يونانية ولكن المؤلفين اليعاقبة الذين جاءوا بعده لم يستعملوا إلا خمسة منها وهي المعروفة في الحركات اليعقوبية حتى اليوم . أما النساطرة فاستعملوا سبع حركات أدوها بواسطة نقط بسيطة لا تزيد على اثنتين . ولكنها لم تظهر إلا في النصف الثاني من القرن الثامن ، وكانت هذه الرسالة قد نشرت قبل ذلك نشرها Phillips تحت عنوان :

A letter by mar Jacob; b. of Edessa on syriac orthography ; also a tract by the same authar, and a discourse by Gregory bar Hebraeus on syriac accents new ed. in the original syriac from mss. in the Brit. Mus. with an engl. transl, and notes, London, 1869.

وقد ذكر عبد يشوع في قائمة النحويين الذين عاشوا في القرن الثامن يوحنا الأثاربي الناسك العمودي من بلدة قرب حلب المتوفى سنة ٧٣٨ . وكان معاصراً ليعقوب الرهاوي وينسب اليه كتاب صغير في النحو ذكره الصوباوي. وقد روى يوحنا برزغبي قطعة منه في كتابه .

وصنف داود بن بولس البيت رباني رئيس الدير في النصف الثاني من القرن الثامن كتاباً في النحو بقيت لنا أجزاء منه في المخطوطة رقم ٩ في المكتب الهندي بلندن وقد نشرها R. Gottheil, Proceedings of the American Or. Society, May, 1891.

ومن مؤلفي القرن التاسع يشوع دناح المتوفى سنة ٨٧٣ وأبو زيد حنين ابن اسحق المتوفى سنة ٨٧٣ وله كتيب في النحو اسمه ܟܬܒܐ ܕܢܘܩܙܐ ذكره ابن العبري وإلياس الطيرهاني ولكن الكتاب نفسه لم يصلنا .

وكادت جميع المصادر تتفق على خلو القرن العاشر من النحاة لولا ما ذكره عبد يشوع في فهرسه من أن أندريه قد ألف كتاب الترقيم .

أما إلياس بن شينايا المعروف بالصوباوي فكان من نحويي القرن الحادي عشر ولد في ١١ / ٢ / ٩٧٥ وتوفى حوالى سنة ١٠٤٩ . ألف كتابا في النحو لدينا منه عدة مخطوطات محفوظة في مكاتب روما وفلورنسا واندن وكمبردج وبرلين . وكثرة هذه المخطوطات دليل واضح على ما تمتع به هذا الكتاب من شهرة في سوريا وقد نشره Gotheil, Atreatise on Syriac Gramm, by Mār Eliās of Sob (h)a, Berlin, 1887.

وعين إلياس الطيرهاني بطرقا للنساطرة سنة ١٠٢٨ وتوفى سنة ١٠٤٩ . وكان أول من أدخل الطريقة العربية في النحو السرياني في كتابه : ܬܘܪܨ ܡܡܠܠܐ ܣܘܪܝܝܐ ولكنه لم يستطع الملاءمة بينهما فجاء كتابه مشوهاً غير واف . وله رسالة في اللهجات اقتطف منها برزغي في نحوه الكبير . وقد نشر Beathgen, كتاب الطيرهاني Baethgen, Syrische Grammatik des Mar Elias von Tirham, Leipzig 1880.

فإذا انتقلنا إلى القرنين الثاني عشر والثالث عشر لقينا أولا اثنين من النحاة عاشا في النصف الثاني من القرن الثاني عشر وأدركا مطلع القرن الثالث عشر :

أولهما : يوسف برمليكون الذي كان في أول حياته أسقفا في ماردين ثم أسقفا في نصيبين سنة ١١٩٠ حينما تسمى باسم يشوع يقث وقد ألف رسالة في النحو كانت تستعمل في ذلك العهد في الكتابة السريانية لملاحظة الحركات والمخارج والترقيم وهو منظومة على وزن الاثني عشر مقطعاً ، وكان سهل الاستعمال لأن التلاميذ كانوا يستظهرونه وله نسخة خطية في الفاتيكان برقم ١٩٤ وأخرى بالمتحف البريطاني تحت رقم Add. ٢٥٨٧٦ وقد حلل Merx هذا الكتاب ونشر مقتطفات منه في كتابه تاريخ الصناعة النحوية ص ١١١

وثانيهما وهو الأهم يوحنا بن زغبي الراهب والطبيب النسطوري وله كتابان في النحو . جمع في كتابه الكبير مقتطفات من مؤلفات من سبقوه وشذرات من المنطق اليوناني مأخوذة من شروح سويروس سُبقَبْط وربّن دنحا ، وكتابه الصغير منظوم على وزن المقاطع السبعة وهو مختصر جعله للطلاب المبتدئين . وقد قدر السريان هذين المؤلفين تقديرا عظيما . . وقد حلل Merx هذين الكتابين في كتابه تاريخ الصناعة النحوية ، ونشر الأب Martin جزءاً من الكتاب الكبير عن مخطوطة المتحف البريطاني رقم ٢٥٨٧٦ .Add . ومخطوطة الفاتيكان رقم ٤٥٠ تحت عنوان
Bar Zu'bi traité sur l'accentuation chez les Syriens orienteaux, Paris, 1877.

ثم جاء بعدهما يعقوب برشقاقو التكريتي الذي تسمى باسم ساوير البرطلي عندما أصبح أسقفا وهو تلميذ ابن زغبي درس عليه النحو في أبرشية بيث كوكا في حَذيَّبْ وتوفي سنة ١٢٤١ وانتقلت مخطوطاته العديدة بعد وفاته إلى مكتبة حاكم الموصل ، وله رسالة هامة في النحو ، نسج في تأليفها على نظام يعقوب الرهاوي . وقد نشرها Merx في كتابه تاريخ الصناعة النحوية عن مخطوطات أكسفورد رقم ١٩٩ مؤرخ بسنة ١٥٩٤ ، وجوتنجه رقم ١٨ ، وبرلين رقم ٣٣١ ولندن رقم ٢١٤٥٤ .Add . القسم الأول قديم والثاني علقه بخطه البطريرك بيلاطس عن نسخة بخط ابن العبري وقد نشر الأب Martin عدة قطع منه في المجلة الآسيوية عدد إبريل - مايو ١٨٧٢ ، وكذلك نشر يوليوس روسكا والخوري إسحق أرمله قطعا منه . وقد اعتمد في كتابه هذا المسمى بالديالوج : المنثور والمنظوم ، على مجموعة من كتب فلاسفة اليونان وأساتذة المدارس السريانية ، ولكنه لم يتبع مذهب أستاذه برزغبي ولم يشر إلى إسمه مطلقا ، وقد وضعه على نظام الأسئلة والأجوبة . اقترحها عليه الراهب عيسى وهو أحسن مصنفاته . وضعه في ست مقالات ويشتمل على : النحو ، والفصاحة ، والبيان ، والشعر ، واللغة ، والمنطق ، والفلسفة . ويقع في مجلدين وزهاء ثمانمائة صفحة. وألحق المقالة الأولى بجزء نظم فيه النحو نظما محكما على وزن الاثني عشر مقطعا وجعل عنوانه (المساوقة) رد فيه على حنين بن إسحق ويشوع يَبْ برملكون مطران نساطرة نصيبين ، وأثبت فيه ألفاظا أضاعتها السريانية إهمالا وحفظتها العربية . ولهذا الكتاب نسخ أخرى غير التي اعتمد عليها Merx محفوظة في بوسطن رقم ٤٠٥٩ ويشتمل على الفصاحة والشعر واللغة ، وفي

برمنجهام رقم ٣٧١ ويشتمل على أربع مقالات من المجلد الأول ، وفى دير الزعفران رقم ١٠٥ ويشتمل على المجلد الأول ، وفى القدس رقم ٢٣٣ ويشتمل على النحو المنظوم والمجلد الثانى وفى أنطاكية وتشتمل على المجلدين وتاريخها ١٩١٠ ، وفى ديار بكر وتشتمل على المقالة الرابعة والمجلد الثانى .

ويعتبر القرن الثالث عشر آخر مراحل التأليف فى السريانية وكان عامراً بالكتب التى ألفت فيه ، فقد أنجب هذا القرن شيخ كتاب السريان وهو أبو الفرج جريجوريوس المعروف بابن العبرى ، ولد سنة ١٢٢٦ وتوفى سنة ١٢٨٦ وكتب فى جميع نواحى الأدب السريانى كتابات تشهد له بالذكاء النادر والمقدرة العظيمة . كتب فى النحو كما كتب فى غيره من الفنون ، وكتابته فى النحو تدل على مقدرته على البسط والنقد كما هو شأنه فى جميع كتبه ، وقد نهج على منوال العرب فى كثير من الفطنة والذكاء مما لم يتهيأ لالياس الطيرهانى ، وكتابه الكبير ܟܬܒܐ ܕܨܡܚܐ أى كتاب الأشعة أو كتاب اللمع هو أوفى مؤلف فى النحو نجد فيه شرحا لخصائص اللهجتين السريانيتين : الشرقية والغربية ، وملاحظات لغوية عن الماسورة اليعقوبية والنسطورية ، وكذلك المخارج الدقيقة التى ابتدعها النحويون للتمييز بين الصيغ المتشابهة فى الأسماء والأفعال ، وأدخل فيها طرفا من أبواب النحو العربى وقسمه أربعة أبواب : الاسم ، والفعل ، والحرف ، والمشترك ، وله عدد من المخطوطات أقدمها فى فلورنسا رقم ٢٠٨ مؤرخ بسنة ١٢٩٢ م . ودير الزعفران ومؤرخ بسنة ١٢٩٨ ، ولندن رقم ٣٣٣٥ .Or وهو بخط الشماس نيسان النسطورى وتاريخه ١٣٣٢م ، ونيوجرسى بخط الراهب نجم وتاريخه ٢٢ إيار سنة ١٣٣٦ م ، والقدس رقم ٢١٨ بتاريخ ١٤٧٧ ، وأكسفورد رقم ١ وكان الفراغ منه سنة ١٤٩١ م وبوسطن ومؤرخ بسنة ١٥٤٨ ، وأنطاكية وخطها بديع ولكنها غير مؤرخة ويمكن إرجاعها إلى حوالى سنة ١٥٥٠ ، ومخطوطة الفاتيكان السريانية رقم ١٣٢ ، ومخطوطة السمعانى رقم ١٥٩ فى مكتبة الفاتيكان وتاريخها تشرين الثانى سنة ١٩٤٩ يونانية (أى ١٦٣٧ م) ومخطوطة بورجيا رقم ١٤٩ بمكتبة الفاتيكان مؤرخة بسنة ٢٠١٢ يونانية (أى ١٧٠١ م) وفى ملحق فهرس المخطوطات الشرقية بمكتبة الفاتيكان نجد تحت مخطوطات القداس السريانية مخطوطة تحت رقم ٤٦٥ ويشتمل القسم السادس من

منها على جزء من كتاب النحو الكبير لابن العبرى وقد اتبع النص حتى بداية الفصل الثالث من الكتاب الأول بترجمة كرشونية صفحة بصفحة وتنتهى هذه المخطوطة عند الفصل الرابع من الكتاب الثانى ومخطوطتين فى مكتبة كلية ترينيتى بدبلن (تاريخ الأولى ٢٤ كانون الأول ١٦١٠ يونانية — ٢٤ ديسمبر سنة ١٢٩٨ م، وتاريخ الثانية ٢٤ حزيران ١٨٨٩ يونانية — ٤ يونيو سنة ١٥٧٨ م).

وقد نشره الأب Martin هو وكتاب الجراماطيق المنظوم — وسيأتى ذكره بعد — نشرها تحت عنوان :

Martin Oeuvres grammaticales d'Aboul Faradj dit Barhebracus, Paris, 1872.

وفى سنة ١٩٠٧ نشر Axel Moberg جزءاً من ترجمة كتاب النحو الكبير Buch der Strahlen, dic gröfere Grammatik der Barhebraus Ubersetzung nach einem kritisch Berichigen Texte mit text kritischen Appart und einem AnFang. Zur Terminologie, Lcipzig, I. 1907' II. Band 1913.

ثم عاد سنة ١٩٢٢ فنشر النص السريانى مع مقدمة وملاحظات تحت عنوان

Axel Moberg, Le Livre des splendeurs, la grande grammaire de Grégoire Barhebraeus, Lund, 1922.

ولابن العبرى كتاب صغير فى النحو ܟܬܒܐ ܕܓܪܡܛܝܩܝ نظمه فى أرجوزة على البحر السباعى علق عليه فى الهوامش بالسريانية ما لم يتسع له النظم وألحق به رسالة عن الكلمات المتشابهة فى الرسم مع الشرح . وقد نشره Bertheau بغير الرسالة والشرح ، تحت عنوان Bertheau, Gregorii Barhebraei qui est Abulfarag grammatica linguae syriacae in metro Ephraemo.

ونشره الأب martin مع الرسالة الكبيرة كما ذكرنا .

وقد ترك ابن العبرى رسالة صغيرة فى النحو قبل أن ينتهى من تأليفها تحت عنوان ܟܬܒܐ ܕܨܠܘܚܝܬܐ كتاب الشرر .

وتعتبر نهاية القرن الثالث عشر نهاية للأدب السريانى عند المستشرقين ، ولكن بقيت رسالة صغيرة فى الروابط السريانية مشتقة من كتاب ديونسيوس الترقى

Denys de Thraçe لا يعرف مؤلفها وقد نشرها M. Jottheil فى العدد الرابع من مجلة Hebraica ص ١٦٧ عن مخطوط فى برلين مجموعة Sachau 306, I ولهذه الرسالة نسخ خطية فى الفاتيكان والمكتبة الأهليه بباريس والمتحف البريطانى بلندن ، ومن الصعب تحديد تاريخ تأليفها ، ، ومع ذلك فانه يمكن إرجاع تاريخ مخطوط المتحف البريطانى إلى القرن التاسع أو العاشر .

وليس معنى اعتبار المستشرقين أن الأدب السريانى ينتهى مع القرن الثالث عشر أن هذا الأدب قد توقف عن الصدور نهائياً ، ولكن الواقع أنه هزل وأن أنفاسه بقيت تتردد بين الحين والحين فى صدور أصحابه ، فى يسر حيناً وفى مشقة أحياناً وكان النحو من بين فنون هذا الأدب التى صدرت عن السريان فى هذه الفترة فمن بين من كتبوا فى النحو .

نجد فى القرن الرابع عشر البطرق أغناطيوس بن دهيب الماردينى مولداً ، الكورنثى الطور عبدينى أصلا ، ترهب وقرأ العلم فى دير مار حنانيا سنة ١٢٨٥ ثم نصب بطرقاً لماردين ١٢٩٣ ، وله كتيب فى النحو وضعه عام ١٣٠٤ بطلب يوسف الراهب الكلشى جعل عنوانه « كتاب المواد » فسر فيه حروف الأبجدية السريانية ، ونبذة فى الحروف الستةالتى يقع عليها الرُّكاخ والقوشاى أى التنفيخية والإنفلاقية .

ومنهم الراهب دانيال الماردينى ولد بماردين سنة ١٣٢٧ وترهب فى دير القطرة ، ودرس اللغة السريانية ثم رحل إلى مصر فى طلب العلم عام ١٣٥٦ وتوفى عام ١٣٨٢ ويذكرون أنه وضع مختصراً لكتاب الأشعة لابن العبرى ولكنه ضاع قبل أن يصل إلى أيدينا .

فلما كان القرن السادس عشر بذل الآباء المارونيون مجهوداً كبيراً فى إحياء هذه اللغة واشتغل جماعة منهم بوضع كتب فى النحو .

نجد منهم فى نهاية القرن السادس عشر والقرن السابع عشر سرجيوس الرزى الذى درس فى مدرسة روما ونسك فى حبس قزحيا سنة ١٥٩٦ وجعل أسقفا على دمشق سنة ١٦٠٠ وتوفى فى روما سنة ١٦٣٨ ، وله كتاب فى النحو مشروح باللاتينية فى مكتبة البرنس بربارينى بروما تحت رقم ١٦٣٥ .

ومنهم جورجيوس بن عميرة الأهدناقى المتوفى سنة ١٦٤٤ ، ويوسف بن صليب

الفاقورى المتوفى سنة ١٦٤٧ أو ١٦٤٨ ، وإسحق الشدراوى المتوفى سنة ١٦٦٣ ، وابراهيم الحاقلانى المتوفى سنة ١٦٦٤ .

ومنهم فى القرن الثامن عشر إسحق عازار بطرق إنطاكية المتوفى سنة ١٧٢٤ ألف وهو مفريان المشرق قبل سنة ١٦٩٩ كتيباً فى الصرف السريانى والاشتقاق فى خمسة عشر فصلا وله مخطوطات فى الموصل وبرمنجهام رقم ٢٣٨ وتاريخها سنة ١٧٢٢

ومنهم قورلس رزق الله ، ابن الخورى متى الموصلى ، أسقف الموصل المتوفى سنة ١٧٧٢ وله كتيب مختصر فى الصرف بقيت لنا منه ثلاث نسخ فى الموصل ، وباريس رقم ٣٠٠ ، وبرلين . ومنهم كذلك بطرس التولاوى المتوفى سنة ١٧٤٠ ويوسف بن سمعان السمعانى المتوفى سنة ١٧٦٨ .

ومنهم أيضاً الخورى يعقوب القطربلى المتوفى سنة ١٧٨٣ ، وله كتاب فى صرف اللغة السريانية ونحوها جعل عنوانه (زهرة المعارف) قسمه إلى ٢٣ بابا فى ١٦٣ فصلا تقع فى ٣٧٨ صفحة مع القطع الكبير وفرغ من تأليفه سنة ١٧٦٤ ونسخته بخطه محفوظة فى ديار بكر وله نسخة فى برمنجهام رقم ١١٣ مؤرخة بسنة ١٧٩٥ ثم اختصره هو أو بعض معاصريه ، وله عدد من المخطوطات فى برلين رقم ٩٣ ، والقدس رقم ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، وأنطاكية .

وممن كتبوا فى القرن الماضى وأدرك بعضهم القرن الحاضر جبرائيل القرداحى وله عدد من الكتب أولها الإحكام فى صرف السريانية ونحوها وشعرها طبع فى روما سنة ١٨٨٠ وثانيها المناهج فى النحو والمعانى عند السريان طبع فى روما سنة ١٩٠٣ . وثالثها إحكام الإحكام سنة ١٩٠٦ .

ومنهم إقليمس يوسف داود أسقف دمشق السريانى وله كتاب « اللمعة الشهية فى نحو اللغة السريانية » بالاشتراك مع الرحمانى (Aloysis Rahmani) أسقف حلب طبع بالموصل سنة ١٨٩٦ .

ومنهم القس جرجس الرزى الراهب الحلبى اللبنانى وله « الكتاب فى نحو اللغة الآرامية السريانية الكلدانية وصرفها وشعرها » طبع فى بيروت سنة ١٨٩٧ ومنهم

يعقوب أوجين منا وله كتاب « دليل الراغبين فى لغة الآراميين » طبع بالموصل سنة ١٩٠٠ .

ومنهم فى القرن الحاضر يوسف دزيان وله « كتاب الإتقان فى صرف لغة السريان » ، والقس بطرس سابا السريانى العراقى وله مرشد الطلبة السريانيين إلى كلتا لهجتى الغربيين والشرقيين » .

وقد شارك المستشرقون فى القرنين الماضى والحاضر بقسط كبير فى إحياء الدراسات السامية ، ونال اللغة السريانية قسط كبير من عنايتهم فنشروا الكثير من تراثها القديم فى الأدب والنحو ، وألفوا الأسفار الكبيرة فى النحو السريانى ووجهوا عناية خاصة إلى دراسة الأصوات فى اللغة السريانيه. ومن مؤلفاتهم فى النحو السريانى .

١ — كتاب Merx فى تاريخ الصناعة النحوية عند السريان وهو كتاب مبسط تناول تاريخ نحاة السريان وتناول مؤلفاتهم بالعرض والتحليل ونشر فيه أجزاء كثيرة من كتب نحاه السريان الأقدمين .

A. Merx, Historia artis grammaticae apud syros, Leipzig, 1889
وقد نشر فى مجلة Abh. für die Kunde des Morg. IX, 2.

٢ — R, Duval, Traité de Grammaire Syriaque, Paris, 1881.

وقد قسم إلى ثلاثة أبواب : الأول عن الكتابة والصوتيات والإملاء وفيه تسعة وعشرون فصلا ، والثانى عن أقسام الكلام وصيغ الكلمات أى الصرف وفيه ثمانية وعشرون فصلا والثالث عن النحو وفيه سبعة وعشرون فصلا وقد صدر الكتاب بجداول حرفية .

٣ — Th Nldeköe, Kurzgefasste syrische Grammatik Leipzig, 1880.
2nd ed. 1898.

وقد قسم هذا الكتاب أيضاً إلى ثلاثة أبواب : الأول عن الإملاء والصوتيات ، والثانى عن أقسام الكلام والصرف وتحدث فيه عن الضمائر والأسماء واسم العدد والروابط والفعل ، والباب الثالث عن النحو تحدث فى القسم الأول منه عن المفرد (أى الكلمة المفردة) وتحدث فى القسم الثانى منه عن الجملة فتحدث أولا عن الجملة البسيطة ثم تحدث عن تركيب الجملة أو العبارة . وهو كتاب قيم ولذلك ترجم إلى الانجليزية ترجمة

J. A. Crichton, Compendious Syriac Grammar, London, 1904.

٤ — Eberhard Nestle, Syrische Grammatik mit Literatur, Chrestomathie, und Glossar, Berlin, 2 Ausgabe, 1888.

٥ — Carl Brockelmann, Syrische Grammatik, mit Paradigmen, Literatur, Chrestomathie und Glossar, Berlin, I Ausgabe, 1899.
II Ausgabe, 1905.
VI Ausgabe, 1951.

٦ — كتاب صغير للمبتدئين T. H. Robinson, Syrïac Grammar Oxford 1915

٧ — L. Palacios, Grammatica Syriaca ad usum scholasum juxta hodiernam rationem linguae tradendi concinnata, vol. I. Phonologia et Morphologia, Romae,1 931.

٨ — George Phillips, the Elements of Syriac grammar.

٩ — المفصل فى قواعد اللغة السريانية وآدابها والموازنة بين اللغات السامية لمحمد عطية الابراشى . القاهرة ١٩٣٥

تم طبع هذه المجلة بمطبعة جامعة
القـــاهرة فى يوم الخميس الموافق
١٧ من فبراير سنة ١٩٦٦
مدير المطبعة
على عاصم

(مطبعة جامعة القاهرة ١١٧٠/١٩٦٤/٥٠٠)

away the hard fact that Christian Rome had fallen to the barbarians. Such a spirit must have weakened the will to resistance.

Another weakness of the later Epire was the corruption and extortion which pervaded all ranks of the administrative system. Provincial governorships were regularly sold and for very large sums ; and the governors, who had often borrowed the money to buy their posts recouped themselves by various forms of extortion, and by taking bribes in the administration of justice. The lower officials exacted all manners of bakshish ; even the tax collectors expected a bakshish for giving a receipt. Christianity, strange to say, contributed to this state of affairs. The church of course inculcated a very high standard of morality, but it was so high that the ordinary man in the course of business could hardly hope to avoid sin. This applied particularly to the government service. A civil servant might have to execute harsh and unjust judgements—and it was no êxcuse that he acted under his superiors' orders—and was exposed to temptations of extortion and corruption. A governor was subject to the same temptations, and was obliged to order executions—and it was doubted whether a Christian might kill in any circumstances. Christians were therefore discouraged from entering into the imperial service, and good Christians avoided it. It was lax Christians who served the government, they hoped to win salvation by being baptised on their death bed, or at any rate when they had retired and could devote themselves to good works ; for baptism washed away all sins. Late baptism was common, indeed normal in the fourth century. Later, when baptism in infancy or youth became customary, there was still one chance, and one only, for salvation. A Christian could perform penance once in his life ; and this he generally did late in life, often on his death bed. The public service thus tended to be managed by men who knew that they were undertaking a sinful life, and hoped to wipe out their accumulated sins by baptism or penance.

But if you ask me what was the main cause of the empire's fall I would answer that it was the Germans and Huns, the Persians and the Arabs.

---

of the decline which are, I think, untrue. It is often stated that the imperial government brought on its own fall by employing so many Germans in its armies and by appointing German generals to command its forces. But the German generals were without exception loyal and able servants of the empire, and there is no evidence that German troops, trained and disciplined by Roman officers, were ever untrustworthy. The policy of entisting Germans was a wise one, since the Germans were fine fighting material, and their recruitment eased the strain on the manpower of the empire. In the East moreover barbarian troops were little used after the accession of Anastasius in 491, and the armies which fought the Persians and Arabs in the sixth and seventh centuries were predominantly Roman citizens.

It has also been stated that discontented racial group were disloyal to the empire and assisted its enemies, that the Donatists supported the Vandals when they invaded Africa, and the Syrians and Egyptians sided with Arab invaders. For this again there is no evidence. All the evidence shows that the Copts regarded the Arab invasion as a calamity, a punishment sent by God upon the empire for the heresy of Heraclius and his persecution of the true believers.

The apathy of the provincials in face of the invasions is, however, notable, and must have contributed to the weakness of the defence. We very rarely hear of popular resistance movements : the population either fled in panic, or passively submitted. This is probably not to be attributed to discontent at Roman rule. It was rather that for very many centuries the civil population had been accustomed to being protected by a professional army, and, for reasons of internal security, had been forbidden to bear arms. The provincials expected the government to protect them, and it did not occur to them to take up arms themselves.

This general apathy was encouraged by Christianity. To a good Christian the things of this world did not matter. Life on earth was only a preparation for the world to come. The barbarian invasions were a tribulation sent by God to test the faith of the Christians and should be endured patiently, not resisted. This was the doctrine whereby Augustine in the «City of God » tried to explain

or more. Rents also supported the far more numerous middle class of decurions, who formed the municipal councils of the 2000 cities of the empire. It was rents of land also which supported the immense body of the clergy, from the great bishops whose stipends ran to 40 pounds of gold a year, to the 485 priests, deacons, subdeacons, readers, singers and doorkeepers who staffed the great Church of Constantinople.

The basic economic weakness of the later Roman empire was the vast number of economically idle mouths, senators, decurions, clergy, civil servants, citizens of Rome and Constqntinople, and above all soldiers, who were supported by the peasantry, either by taxes or by rents.

The immediate cause of the fall of the Western Empire was the military defeat of the Roman armies by the invading German tribes. But for two centuries before the final collapse barbarian pressure had imposed on the empire the great economic burden of maintaining a huge army, and had thus been sapping the resources of the empire. The Western Empire fell first because it was strategically more exposed and the main force of the barbarian invasion was directed against the Rhine and Danube. At the same time the economic resources of the Western provinces were less developed, and they were less capable of sustaining a heavy load of taxation. The Eastern Empire, so long as peace was maintained with Persia, was strategically less exposed. Asia Minor, Syria and Egypt were secure, and it was only the Balkan provinces that were subjected to invasion. The Eastern provinces were moreover agriculturally richer and more populous, and could more readily support a high rate of taxation. In the sixth century the situation changed. The Persian kings became aggressive and a long series of Persian wars, extending through the reigns of Anastasius, Justin II, Tiberius, Constantine and Maurice placed a heavy strain on Roman armies in the East and on the finnances of the empire. Disaster followed under Phocas, and the victorious campaigns of Heraclius still funther strained the resources of the empire. It was an economically exhausted empire which faced the attacks of the Arabs.

I would not suggest that exonomic exhaustion was the sole or even the most important cause of the collapse of the empire. There are some alleged causes

It was probably the poverty of the peasantry that prevented the growth of the population. In bad years there were famines, and many peasants died of starvation. Even in good times they had not enough food to rear many children. The death-rate was high from malnutrition, and they had little resistance to disease.

The basic cause both of the desertion of marginal land and of the shortages of agricultural labour seems then to have been the very heavy taxation, levied upon the land. The principal cause for the heavy taxation was the huge military expenditure. In order to protect the frontiers against the increasing pressure of the barbarians, Diocletian had approximately doubled the size of the army. At the end of the fourth century 660,000 men had to be fed, clothed and provided with horses and arms from the product of the taxes.

This may not seem a large number for an empire which stretched from Hadrian's Wall in Britain to Assuan. But in estimating the economic strain one must remember how technologically primitive the Roman empire was. Agriculture was laborious and the crop yields low. Yarn was spun by hand, and textiles woven on hand looms, so that one garment meant many weeks or months of labour. Weapons were beaten out by smiths on forges. All these goods had moreover to be transported to the frontiers, and transport by pack donkey or by camel, or by heavy ox wagons, was slow and laborious. The number of man-hours required to feed, clothe and arm a soldier and to carry his food and clothes and arms to the frontier was very large.

The army was not the only charge on the taxes, it is true. By ancient custom 120, 000 citizens of Rome received a free ration of bread (and pork in season), and Constantine gave a similar privilege to 80,000 citizens of Constantinople. The administration of the empire was carried on by about 35,000 civil servants, whose salaries swelled the budget yet further.

All these were maintained from taxation, which fell almost exclusively on agriculture. The rents of land supported a wealthy aristocracy of senators, owners of vast estates from which they drew rents of 1500 pounds of gold a year

irrigated, agricultural yield has been improved and industries established. Populations of this type mostly recover very quickly from such disasters as famines or plagues. The set-back is only temporary, and the high birth-rate soon brings the population up to its previous level.

The Roman empire suffered from a great plague in the reign of Marcus Aurelius in the latter part of the second century A. D. and this plague occurred periodically for several generations. There was no other great epidemic until the bubonic plague in Justinian's reign. Yet, so far as we can see, in the intervening three centuries the population remained static, if it did not decline.

The explanation seems to be the increasing burden of taxation on the peasant proprietors, and the constant growth of large estates, with the reduction of free peasants to rent-paying tenants. Under the republic and the principate the normal rate of taxation had been about 1/10 of the crop ; by Justinian's day it was about 1/3. The high rate of taxation also contributed to the decline of the free peasantry. Even in a bad year the taxes must be paid, and the peasant was forced to borrow, usually at high rates of interest, on the security of his land. Once in the money-lender's hands he found it difficult to recover, and in the end the mortgage was foreclosed or he sold his land.

In Egypt we can roughly measure the decline of the peasants and the growth of great estates. In the early fourth century the census register of Hermopolis indicates that in the territory of that city urban landlords owned about 65,000 *arurae*. The whole territory must have comprised about 400,000 *arurae*. This means that villagers, peasant proprietors, must have owned about five-sixths of the land, and landlords one sixth. In the sixth century the estates of one rich family, the Apions, in the territory of Oxyrhynchus comprised 112,000 *arurae*, out of a total 280,000 *arurae*. One family owned two fifths of the land. and besides the Apions there were many other wealthy landlords at Oxyrhynchus.

More and more free peasants thus tended to be tenants, and thus become yet poorer than before. As proprietors they paid a third of their produce in tax; as tenants they paid half in rent.

desert paid the same as the best wheat lands in Bagradas valley. This being so it is not surprising that the figures for abandoned land in Proconsularis and Byzacena were so enormous.

A second noticeable common weakness was the constant shortage of labour, particularly in agriculture. Here we have no figures at all, but the other evidence is conclusive. When barbarian prisoners were captured, they were given or sold to landlords as agricultural labourers. When at a grave crisis the government ordered a levy of recruits from the lands of senators in Italy, the senate protested, and senators were as a favour allowed to pay 25 *solidi* per man (more than average price of an unskilled adult slave) rather than give up their tenants. Above all there is the long series of laws ranging from Diocletian to Justin II, tying agricutural tenants to their farms. These laws were welcomed by landlords who were thus able to retain their labour force. At the same time landlords were always willing, despite fines and penalties, to take on runaway tenants from other people's estates.

A labour shortage can arise from two causes, a shortage of the population or an increased demand for manpower. There was an increased demand for manpower when Diocletian doubled the size of the army, and the withdrawa, of 300, 000 men from agriculture must have made a considerable impact on the farming industry. But it argues some more deep-seated weakness that for three centuries the rural population did not adjust itself to the demands made upon it.

From such vital statistics as we possess for the Roman empire, its population was of the same pattern as that of Egypt in the late nineteenth century or India in the early twentieth, both like the empire predominantly peasant countriel with a low standard of living and little medical care. The death-rate was certainly by modern standards very high, and the birth-rate was probably also very high. Such populations tend to adjust themselves to the amount of food available to feed them. In Egypt the population was 6 3/4 millions in 1882, 9 3/4 millions in 1897, 12 3/4 millions in 1917, 14½ millions in 1927, and is now, I believe, almost 30 millions. The population has risen steadily as more land has been

is in part a true explanation, but we hear of landlords abandoning land with slave or free tenants still working it. The shortage of labour seems to have become really acute only after the great bubonic plague of Justinian's reign.

The explanation given by contemporaries was that landlords abandoned some of their land because the taxes upon it were so heavy that no margin of profit was left to them. This explanation is born out by some circumstantial evidence. In a papyrus of the middle of the fourth century A. D. we have the record of a trial. Two sisters had abandoned their land. The local officials had ordered the other villagers to cultivate this land and pay the tax due. To whom did the land and the responsibility for its taxes belong ? The lawyer representing the two sisters explains the situation. Their father had cultivated the land himself and had regularly paid his taxes and lived comfortably. When he died his daughters, who had to let the land to tenants, found it did not pay them, and abandoned it. The few figures known for taxation make the claim plausible. Under Justinian the average tax on arable land was 3½ *artabas* per *arura*. The average crop on good land was 10 *artabas* and in most cases the rent was half the crop. On good land in a good year the landlord made 1½ *artabas* per *arura*, but if he could get only 3 *artabas* as rent—as was sometimes the case—he was out of pocket.

Deserted land was a landlord's problem. We very rarely hear of peasant proprietors abandoning their holdings, and then only for special reasons, because for instance, neighbouring villages had intercepted their water. It was also a problem of marginal land. Good land paid enough rent to enable the landlord to pay his taxes and make his profit. It was poor land whch did not pay and was progressively abandoned as the rate of taxation rose. Much depended too on the accuracy of assessment. In Syria land was very elaborately classified—first class olives, second class olives, vineyards, first, second and third class arable, pasture—and the tax was thus carefully adjusted to the yield of the land. In Egypt a less elaborate assessment was necessary, as all flooded land was equally fertile, and there were three rates for olives, vines and arable. But in Africa the unit of assessment was the *centuria*, a measurement of area, and no account was taken of land use or quality; the most marginal land on the fringes of the

to new owners, who were granted immunity from taxes for a few years and lower taxes for a further period. Landowners who had some good land and some deserted land were obliged to pay the taxes on the deserted land from the profits of the good. Deserted lands were compulsorily assigned to neighbouring landlords, who were made responsible for their taxes. Only in the last resort did the government write off deserted land and abandon its claim for tax.

We possess a few figures which illustrate the scale of the problem. Under Valens (364-379) we learn that of the civic lands of the province of Asia 6736½ *iuga* were in good condition and 703, about 10%. deserted, in bad condition and sterile. In 451 in the Syrian city of Cyrrhus of 15,000 *iuga* 2,500 *iuga*, one sixth, were deserted. In the provinces of Proconsularis and Byzacena (the modern Tunisia) the situation was in 422 more alarming. In the former province 5700 *centuriæ* of imperial land were deserted and 9002 in good condition, in the latter 7615 were deserted and 7460 in good condition. That is a third of the land had been abandoned in Proconsularis and half in Byzacena.

Various explanations have been offered for this phenomenon. Some have suggested climatic change, for which there is no evidence. Others have argued for the exhaustion of the soil by over-cropping. This no doubt accounts for some cases, and was countered by the government's policy of granting remission of tax to new owners who would rehabilitate the land. But it cannot have been a general phenomenon, since most of the land continued to bear good crops and to provide high rents to its owners. Others again have suggested that the loss was due to denudation. The Mediterranean countries have suffered greatly from this cause since the classical age, and the process was no doubt already under way under the Roman empire. The ancients cut timber recklessly on the mountains, never replanted, and by allowing goats to graze checked natural new growth. The result has been that the soil has been washed from the uplands and perennial streams have become seasonal torrents. But the evidence of the early Arab geographers suggests that when the Arabs invaded Syria and Palestine andNorth Africa, for many generations later, regions now desert were still flourishing agricultural land. The harm seems to have been done in the Middle Ages. Others again have seen the cause in the shortage of agricultural labour. This

To-day we live in an economic age, and we seek for economic explanations. I am not convinced that economic decline is the whole, or even the most important cause of the empire's fall, but let us examine the facts, so far as we can recover them.

First let me say that the decline of trade and industry, if there was such a decline (and this is difficult to prove), played no important role in the empire's fall. Throughout its history the empire was primarily an agricultural economy, and industry and trade contributed little to its wealth. The vast majority of the population were peasants, who tilled the soil to produce the food, the flax and the wool needed to feed and clothe the people of the empire. The peasants grew their own food, and bought their clothes from the village weaver, their tools from the village smith, their pots and pans from the village potter.. Large scale industry and trade dealt only in high grade products of a luxury nature, consumed by the tiny minority of the urban upper and middle classes. The main tax of the empire was the land tax, assessed on agricultural land, on farm animals and on the rural population. From what few figures we possess the land tax seems to have produced about twenty times as much revenue as the tax on craftsmen and merchants. Nearly all private wealth was derived from land. A man might make money by trade though he made much more in the law, in the professions, and above all in the government service—but everyone invested his wealth in land. The richest men in the empire, the senators of Rome, enjoyed incomes of 1500 or even 4000 pounds of gold, derived from their landed estates. The great merchants of Alexandria had a capital of 50 or 100 pounds of gold.

Agriculture was then what mattered, and there is strong evidenc of a continuous decline in agriculture from the late third century to the late sixth. During all this time some landowners were leaving some part of their estates uncultivated, and the amount of abandoned land seems steadily to have increased. The government was deeply interested in the problem because of its fiscal repercussions, as cultivated land paid tax, but it was difficult to collect taxes from deserted land. In a long series of laws we can trace the efforts of the imperial government either to bring deserted land under cultivation again or at least to make some one pay the taxes due upon it. Abandoned land was given or sold

THOUGHTS ON THE DECLINE OF THE ROMAN EMPIRE

by

A. H. M. JONES

Professor of Ancient History at the University of Cambridge and Visiting Professor at the University of Cairo

Dec. 1964—Jan. 1965

Every age has its own explanation of the decline and fall of the Roman Empire. Contemporaries were profoundly religious, and their explanation was religious. When Rome was sacked in 410 by Alaric the pagans argued that old gods, whose worship Theodosius I had prohibited less than twenty years before, were angered against the empire: they had raised Rome to greatness, when the Romans abandoned their worship, they caused the barbarians to prevail. The argument was convincing and the Christians found some difficulty in rebutting it. Orosius argued that while they still worshipped the old gods, the Romans had suffered as serious disasters and that the barbarians would soon abandon their hostility and serve the empire. Salvian declared that God was punishing the Romans for their sins, their oppression of the poor, their lax sexual morality and their devotion to the games and the theatre, while he favoured the barbarians of whom Salvian drew an idyllic picture. John, bishop of Nikiou, explained that God had sent the Arabs against the empire and allowed them to conquer Egypt, because the wicked emperors Justinian and Heraclius had persecuted the Orthodox (by whom he meant the Copts).

In the age of reason Gibbon declared that despotism had destroyed the old Roman virtues, that Christianity had sapped the morale of the people, that thousands of able bodied men had become priests and monks and hermits, and that sectarian controversies had divided the empire against itself.

to the accumulation of sand deposits, bahadas are hardly noticeable at the scarp piedmonts, whereas concealed pediments are frequent. The latters appear at the base of all the high cliffs, the mesas and the cuestas which constitute a considerable percentage of the lanscape. Pedimented plains of erosional origin are also found at the feet of all desert buttes and the scarp faces bounding drainage lines (particularly those of the Ouenat mass, the Mediterranean littoral and the Nile Valley in the east). Slope topography represents, therefore, an element of great significance in the evolution of landscape in the Western Desert. It should be also borne in mind that the pedimented lanscapes of Egypt belong to the late Cainozoic cycles of erosion [1].

(g) Studies on hillslope geomorphology in Egypt are, nevertheless, still in a pristine stage. Apart from Awad's study of Central Sinai (1951) [2] and Shata's of Lower Nubia (1962) [3], concerning the analysis of hillslope morphology and its role in the evolution of landscapei, nothing has been submitted in this connection. Awad's work has shedded light on the existence of two almost parallel pediments in Central Sinai ; one coinciding with the cuesta of Gebel Egma (Eocene) and the other with that of Gebel El-Tih (Cretaceous). Shata's study of Lower Nubia—on the other hand—has outlined in details the formation of the « Lower Nubia Plains ». These plains are essentially built of sandstones and crossed by a number of dry streams and shallow depressions. The plains are towered by the Lower Nubia Plateau of upper cretaceous lime which is—in a way—similar to those found in the Hamada desert. He attributed the formation of the plains to the recession of the lime scarp westwardly and the expansion of pediments at its base. He also ascribed the parallel retreat of the mountain face to lateral erosion and not to rill erosion as should have been expected under such arid conditions as those of Lower Nubia.

It is hoped, therefore, that Egyptian Geomorphologists may encounter in the future the study of hillslopes in a thorough and detailed way based on accurate field descriptions The object of the above work, however, does not exceed difinitions in order to draw the attention to an interesting and important topic of geomorphology.

---

1. KING, L. C., : *Op. Cit.*, p. 144.

2 AWAD, H. : « La Montagne du Sinaï Central, Etude Morphologique ». Le Caire 1951.

3. SHATA, A., : « Remarks on the Geomorphology, Pedology and ground water potentialites of the Lower Nubia Area ». Bull., Soc. Géogr. d'Egypte, Tome 35, 1962, pp. 273—300.

base of extensive pediment. This gives them the appearance of nubbins similar to the inselbergs of Passarge. In the western desert on the other hand, the expansion of pediplains has given rise to some scattered knolls (particularly in its southernmost parts along the Egyptian-Sudanese borders) which represent all that remained from the original mountain mass. The massif of Ouenat (1907 metres high) and its satellites Gebel Arkenou and Gebel Kissou [1] in the extreme south-western corner of Egypt, represent residual hills of granite analogous to monadnocks on a peneplained surface.

(d) The stripping of sedimentary rocks in the western desert of Egypt, has exposed the Nubia sandstone formations in scattered localities known as the oasis depressions. Such hollows are usually bounded with steep scarps which are perciptable from all directions. The 3000 square killometres of the Kharga depression for instance, are locked in between high walls ranging in altitude between 350 metres to 400 metres above the depression floor. Presumably all the slopes of the bounding cliffs are composed of the above mentioned four elements, and one could postulate—in this connection that the expansion of all the oasis depressions may be attributed to scarp retreat by gully-head erosion and mass-wasting. Such processes must have been enhanced during the Pleistosene Pluviation.

(e) The region lying to the east and south of the Qena Bend-between the Red Sea Mountains and the Nile valley-is considerably dissected and broken into masses of limestone hills. All the underlying cretaceous shales and chalky limestones (of the middle cretaceous) are heavily sculptured into steep, gully-scarred cliffs capped by the harder limestones of the Eccene, wherever the caps have been worn away the underlying cretaceous formations are eroded into peaks that resemble the Matterhorns. Such a region has a typical badland topography with a drainage pattern suggesting topographic maturity but its relatively high relief denotes youth. Miniature slopes are eroded here and are noticeable in its ridges, ledges and all its other erosional remnants. Such slopes, however, are analogous with the standard four-element slope.

(f) The western desert of Egypt stands out as a vivid example of a region that has witnessed the full development of a pedimentation cycle. Its rocky platforms and desert peneplains are the outcome of such a cycle that has culminated into its final degradation. Owing

---

1. AWAD, H. : « Le Gilf el-Kebir et l'Ouenat ». Bull. Soc. Géogr. d'Egypte Tome 22, pp. 137—150.

lies in conjunction with the pediment, the property of parallel retreat may be inhibited.

As the process of parallel retreat progresses the mountain fronts and scarp faces are cut back by erosion leaving pediments to expand from below upwards and not in the reverse direction. This gives rise to a « peneplaned » landscape of worn out mountains with pediments nearly surrounding all their gently sloping remnants. The outer edges of the pediments merge into the alluvial plains of the « bahadas » [1]. The degradational surface produced in the senile stage is often termed a pediplain. Pediplanation inculdes all the processes by which pediplains are formed.

V

The general analysis of hillslopes in Egypt reveals the following features :

(a) Hillslope topography is widespread over most of the surface of Egypt except in areas covered with extensive sand sheets where deflation by winds may carry land waste to higher levels. Thus we may eliminate about 40 % of the total area of the western desert, as unsuitable for hillslope development. Such vast area includes the « great sand sea » which covers some 240,000 square kilometres in the westernmost region lying between the Siwa depression in the north and the north western part of the Farafra depression in th south. Areas of seif dunes should also be discarded. Elsewhere, the downwards flow of land waste is prominent through the agencies of running water and mass-wasting.

(b) Minor modifications of the morphology of a standard hillslope are caused in Egypt under differences of relief, lithology and climate .

(c) The landscapic features of the eastern desert differ greatly from those of the western desert. This is ascribed to the fact that the eastern desert with its initial higher relief, its wetter climatic conditions and its external drainage is still-generally speaking in the youth stage, whereas the western desert has a lower relief with a series of desert peneplanes denoting senility. Thus « inselberglandschaft » tends to develop in the eastern desert where the sometimes serrated summits of schists, and granitic peaks, rise abruptly from a

---

1. THORNBURY, W. C. : *Op. Cit.,* p. 292.

In areas of low relief such as those bording the Nile Delta below the Moqattam strike escarpment [1] in the east, and Abu Rawash hill in the west, both the scarp and the debris zone disappear leaving a smooth coalescence of convex crest with concave pediment. Presumably the slope of the oolithic limestone hills brodering the Mediterranean littoral to the west of Alexandria, have a similar constitution.

As regards the effects of lithology on the formation of four-elements slopes, it is now firmly established that strong bedrock tends to provide a fully developed slope with its four elements complete, whilst in less resistant rocks, the crest meets the pediment and the two middle zones disappear. But nevertheless, in areas composed of granite summits such as those of the Red Sea backbone of the Eastern desert, the debris zone disappears owing to the fact that granites yield little waste. Here, the main hillslopes have reduced summit areas with a minimum of convexity, and rocky scarp faces that rise abruptly from extensive pediments.

The influence of climate on hillslope morphology is subordinate and local. Wherever precipitation decreases, the sheetfloods which contribute to the formation of pediments, are replaced by rill channels. Lateral erosion, to which the formation of pediments is also attributed, ceases to play any rôle in regions of extreme aridity. This process however has pronounced effects in semi-arid and humid landcapes [2]

IV

Cyclic developments in hillslopes are significant. All scarped slopes characteristically retreat across a landscape. This reduces their crestal areas and widens their pediments below. Hillslope resession, however, is greatly aided by high relief, resistant formations, horizontal structure of sedimentary rocks and the tectonic [3] origin of the scarp. The evolution of any hillslope is always dependent on the presence or absence of a scarp. This means that in the smooth convexo-concaved profiles of decadent hillslopes in which the crest

---

1. SANDFORD, K. S. and ARKELL, W. J. : « Paleolithic man and the Nile Valley in Lower Egypt ». Chicago, 1934, p. 4.

2. AWAD, H. : « Le Pediment, un probléme de morphologie aride » Bull. Soc. Géogr. d'Egypte, Tome 28, 1955, pp. 7—9.

3. By the tectonic origin of the scarp is meant whether it is of fault or monoclinal origin.

(c) **The debris slope**; appears below « the scarp » and consists of talus and detrital materials which have fallen or slipped off from the « crest » or the « scarp », and rested on the lower part of the scarp face. As the land-waste which is produced from the upper part of the slope is washed downwards, its velocity is checked and the energy of the running water becomes devoted only to transportion. The lower scarp face is occasionally burried if the detrital materials accumulate in a rapid rate.

(d) **The Pediment**, is that flat eroded terrain lying at the foot fo a slope. The amount of water discharging across it, attains its maximum ; since all the rainfall of the upper parts of the slope, plus precipitation upon the pediment itself tend to flow over its surface. This is the reason for discarding the erroneous view attributing the formation of pediments to aggradation. It is now frimly established that the lowermost part of a slope or piedmont, consists of two parts, an upper part of degradational origin called a « pediment » and a lower one of aggradational origin called a « bahada » [1]. Mature pediments have concave profiles with gradients ranging between 7° — $\frac{1}{2}^{\circ}$. They are veneered with alluvial materials passing from coarse deposits at the base to finer ones away from the slope.

A number of theories have been postulated to account for the formation of pediments e.g., the sheetflood theory, the lateral planation theory and the composite theory [2]. Most of these theories ascertain the fact that pediments are best exemplified on hard rock in semi-arid environments whers there is a maximum of land waste flow across the land. Nevertheless, pediments are fundamental elements of hillslopes and appear in all epigene landscapes, without being restricted to semi-arid environments. Thus the four basic elements of hillslope are invariabley formed in a natural way under the normal flow of waters, in all regions of suffiecient relief and under all climates.

III

Hillslope topography is, however, geverned by certain relief geological and climatic control. The four-element hillslope is, therefore, not necessarily formed complete and intact, in all parsts of the globe.

---

1. THORNBURY, W. C. : *Op. cit.*, pp. 284.
2. THORNBURY, W. C. : *Op. cit.*, p. 286—290.

during their short-lived existence. They cause excessive slopewash, gullying and scouring across the landscape [1] and with marked concentration in the sloping marginal ribbons of its landforms.

Thus we may stress from the outset the fact that the natural flow of meteoric waters across any landscape, irrespective of its climatic characteristics-results into considerable developments in its hillslopes owing to the downward movement of land waste under the forces of gravity. Therefore, the morphological elements of any given slope in any climatic region, are almost identical, since the formation of slopes is solely ascribed to the action of flowing water and mass-movement under gravity.

II

Since there occurs at the foot of almost every elevated surface a sloping apron, it is imperative to analyse the composition of such a slope. The normal hillside slope is known to be composed of four morphologic elements as follows :

(a) **The crest** ; or the summit area of a hill or an escarpment where there exists a zone of weathering due to water infiltration, but no erosion takes place. The profile of the crest is usually convex as a result of soil creep and the slope gradually becomes larger and increases in size. « King » and « Fair » (1944), « Fair » (1947) [2] and « King » (1962) [3] in discussing slope development termed the hilltop « the zone of convex or waxing slope ». Granitic summits, however, have a minimal convexity and a high proportion of runoff.

(b) **The scarp** ; is the exposed outcrop of bare bedrock usually found on the upper part of the hillside below the summit. The formation of this free face of denuded rock is ascribed to rill-erosion and sheet-floods which intensifies the erosive power as distance from the water-parting near the summit increases. This leads to a remarkable steepening of the slope profile at its middle zone which becomes the steepest and most actively eroded part of the slope. The denuded scarp soon shifts and recedes backwards as the processes of erosion progress.

---

1. WORCESTER, P. G. : « A Textbook of Geomorphology ». London, p. 232.

2 THORNBURY, W. D. : « Principles of Geomorphology ». New York, 1954, p. 290.

3. KING, L. C. : « The morphology of the Earth ». New York, 1962, pp. 142—143.

Excarpments of denudational origin are also vividly illustrated in the easterm desert which occupies some 20 % of the total area of Egypt. Their presence is remarkable along the eastern side of the Nile valley and also along the sides of all the dry wadis debouching into it from the east. The southern horst of Sinai, its sedimentary plateaux of the north and all its mesas and cuestas are aproned with slope developments.

To any geomerphologist seeking to analyse the cyclic evolution of landscapes, the study of slopes is undoubtedly the departing step. The analysis of slopes has been the subject of much research particularly by American geomorphologists (1). But we are still far from possessing any conclusive ideas on the formation of slope profiles despite the lengthly period throughout which this problem has been tackled (2) The object of this paper, therefore, is to throw more light on the subject as far as definitions are concerned and to call for the contribution of serious students of geomorphology in Egypt to one of the most difficult but important branches of geomorphology.

I

Epigene landcapes are universally moulded by the agencies of running water, wind, ice and mass-wasting, operating upon earth materials in strict accordance with physical laws. The response of such agencies to gravitation is manifested in the fact that almost everywhere and under different climatic influences, landforms are sculptured by the flow of debris laden water or by slipping, sliding or creeping of weathered materials (mass-wasting or the gravitational transfer of materials). We should, however, discard from this axiom, glaciated surfaces and desert « ergs » where glaciers and winds occasionally carry land waste to higher levels. Water flow and mass-wasting both represent, therefore, the two most active processes of erosion under the control of gravity. Their part in wearing down the land is expressed in the fact that the flow of land-waste is either downward or lateral.

In a terrain such as that of Egypt where desert conditions prevail ower 97 % of its total area, the role of water-flow and mass-wasting should not be overlooked. Ephemeral desert torrents-frequently of the cloud burst type, do a tremendous amount of work

---

1. MONKHOUSE, F. J. and WILKINSON, H. R. « MAPS and DIAGRAMS Their Compilation and Construction ». London 1952, p. 73.
2 SPARKS, B. W. : « Geomorphology ». London, 1961, p. 55.

THE SIGNIFICANCE OF HILLSLOPE TOPOGRAPHY IN THE U. A. R.

by

M. S. ABOU EL-EZZ (Ph.D.)

In the U.A.R., desert landcapes supervene over approximately 97% of its total area. Within the remaining meager percentage-which comprises the Nile flood-plain and its Delta, about 95 % of the country's 26 million [1] people find sedentary livelihood. Despite the fact that both the desert and the Nile lands of Egypt differ considerabley, as rar as their landscapic features are concerned, yet a very general homology exists between them. This is manifested in the dominance of hillslope topography in both. Almost everywhere in Egypt, the occurrence of steep slopes and rock faces is prominent. All along its course of 1530 kilometres in Egypt, the Nille valley is hemmed in between high cliffs of varying formation, ranging from the Nubia sandstones in the south-into which the valley is cut in a gorge-like way, for some 300 kilometres—to the hard limestone plateaux which bound it for more than 700 kilometres in the west, and for approximately 500kilometres in the east. The western desert of Egypt—which covers two thirds of its total area is composed of successive desert peneplanes [2] which are bound by excavated hollows and depressions. The margines of the southenmost surface (the Gilf el-Kebir) slope eastwards to lower Nubia and northwards to the Kharga-Dakhla-Abou Minqar depression. The fringes of the vast limestone plateau also slope precipiteously towards the Nile valley in the east, the Kharga-Dakhla depression in the south and the huge Qattara-Siwa hollow in the north. Slopes are also well-formed and pronounced along the peidmonts of the mesas and cuestas that constitute a considerable percentage of the surface of the western desert.

---

1. According to the last 1960 census, the total population of Egypt numbered 26,069,000.
2. SAID, R. : «Geology of Egypt ». 1962, p. 12

CONTENTS

OF THE EUROPEAN SECTION

PAGE

A. S. Abou El-Ezz

The Significance of Hillslope Topographie in the U. A. R. 1

A. H. M. Janes

Thoughts on the Decline of the Roman Empire 9

The Bulletin of the Faculty of Arts is issued twice a year; in May and December. All requests for copies should be made to the Cairo University Librarian, Giza. Communications regarding contributions should be addressed to the Editor of the Bulletin Prof. M. H. El-Bakry, Faculty of Arts, Giza, U.A.R.

Back numbers of this Bulletin are available at 30 P. T. for each Part

BULLETIN

OF

THE FACULTY OF ARTS



VOL. XXIII—PART I

May 1961

CAIRO UNIVERSITY PRESS

1965

BULLETIN

OF

THE FACULTY OF ARTS



VOL. XXIII—PART I

May 1961





المجلد الثالث والعشرون — الجزء الثاني

ديسمبر سنة ١٩٦١

مطبعة جامعة القاهرة
١٩٦٦





المجلد الثالث والعشرون — الجزء الثانى

ديسمبر سنة ١٩٦١

مطبعة جامعة القاهرة
١٩٦٦

تصدر هذه المجلة مرتين كل سـنة ، فى مايو وديسـمبر ، وتطلب من مكتبة جامعة القـاهرة بالجيزة ، وتوجه المكاتبات الخاصـة بالناحية العلمية الى المشرف على تحريرها الاستاذ الدكتور محمد حمدى البكرى الاسـتاذ بكلية الآداب بجامعة القـاهرة ، وثمن الجزء الواحـد من أى مجلد ثلاثون قرشـا مصريا

فهرس القسم العربى

صفحة

تكتل الدول لتدويل قناة السويس نكاية فى بريطانيا للدكتور عبد العزيز محمد الشناوى ١

المسلمون فى فرنسا وايطاليا للدكتور ابراهيم على طرخان . . . ٤٩

الاضافة فى اللغات السامية للدكتورة زاكية محمد رشدى . . . ١٤٩

مجرى جديد للنيل فى العطمور–مشروع مقترح للتخزين السنوى المعادل للدكتور صلاح الدين على الشامى ١٥٩

حيازة الأرض فى تنجانيقا دراسة تطورية — للدكتور محمد عبد الغنى سعودى ٢١١

بعض الجوانب الجغرافية لحضارات أمريكا الوسطى للدكتور يوسف عبد المجيد فايد ٢٣٥

تاريخ اللغة السريانية للدكتورة زاكية محمد رشدى ٢٥٧

تكتل الدول لتدويل قناة السويس

نكاية فى بريطانيا

(٢)

للدكتور عبد العزيز محمد الشناوى

بعد أن أنهت لجنة باريس الدولية أعمالها فى ١٣ من يونيو ١٨٨٥ مر مشروع إنشاء الرقابة الدولية على قناة السويس فى المراحل الآتية :

(١) مرحلة المفاوضات الثنائية بين باريس ولندن .

(٢) اللجنة الدولية فى اتفاقية الجلاء عن مصر المبرمة فى ٢٢ من مايو ١٨٨٧

(٣) اللجنة الدولية فى المشروع التركى .

(٤) اللجنة الدولية فى المشروع البريطانى الموجز (المشروع الرابع) .

(٥) اللجنة الدولية فى المشروع البريطانى المفصل (المشروع الخامس) .

(٦) مطالبة السلطان عبد الحميد بتعديل مشروع اللجنة الدولية .

(٧) اللجنة الدولية فى اتفاقية الآستانة ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨

(٨) اللجنة الدولية فى ظل التحفظ البريطانى .

(٩) اللجنة الدولية فى الوفاق الودى ٨ من أبريل ١٩٠٤

وسنمر مرورا سريعا على كل مرحلة من هذه المراحل التسع .

مرحلة المفاوضات الثنائية بين باريس ولندن :

فشلت لجنة باريس الدولية بعد الجلسات العاصفة والمناقشات الضافية فى الوصول إلى رأى موحد تتلاقى عنده وجهات نظر فرنسا والدول الست الضالعة

معها [1] من ناحية ، وانجلترا وإيطاليا من ناحية أخرى ، فى موضوع إنشاء الرقابة الدولية على قناة السويس وبعض موضوعات أخرى [2] . وقد جمعت اللجنة المواد التى بحثتها ونسقتها فى صورة مشروع اتفاقية دولية لعرضه على حكومات الدول الأعضاء فى اللجنة ، وقرنت هذه المواد بالتعديلات التى طالب بها الوفدان البريطانى والايطالى على الموضوعات التى ظلت مثار خلاف . وقامت الحكومة الفرنسية بارسال وثائق أعمال اللجنة إلى حكومات الدول التى اشتركت فيها تمهيدا للوصول إلى اتفاق بشأن الموضوعات المتبقية ومن ثم تبرم المعاهدة المنشودة .

خيم على الموقف ركود امتد بضعة أشهر ، ثم حاولت الحكومة الفرنسية تحريك المسألة ؛ فقامت فى ١٧ من نوفمبر ١٨٨٥ باتصالات دبلوماسية مع حكومات الدول الأوربية التى كانت ممثلة فى لجنة باريس تستطلع رأيها فى الخطوات التالية للوصول إلى وضع نظام يستهدف تقرير حرية المرور فى قناة السويس على ضوء ما أسفرت عنه مناقشات لجنة باريس [3] . وقد استقر رأى تلك الحكومات على أن تقوم الحكومتان الفرنسية والبريطانية بمحادثات ثنائية لتسوية المسائل المختلف عليها فى مشروع الاتفاقية ، فاذا ماوصلت هاتان الحكومتان إلى الاتفاق المنشود ، فان

---

(١) كانت هذه الدول هى المانيا ، والنمسا والمجر ، والروسيا ، وتركيا ، وأسبانيا ، وهولندا

(٢) كانت هذه الموضوعات على وجه التحديد : القيود المفروضة على السفن الحربية التابعة للمتحاربين أثناء عبورها القناة ، وتحريم نزول أو شحن القوات والذخائر داخل القناة وموانى مدخليها ، تنفيذ المعاهدة ولمن يكون هذا الحق ؟ الدفاع عن مصر ولمن يكون هذا الحق ؟

(٣) أرسلت الحكومة الفرنسية رسالة فى صورة منشور **dépêche—circulaire** إلى ممثليها الدبلوماسيين بتاريخ ١٧ من نوفمبر ١٨٨٥ . أنظر

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية **Documents Diplomatiques Français** الجزء السادس من المجموعة الأولى . ملحوظة الوثيقة رقم ١٢٨

وانظر أيضاً الوثيقة رقم ١٤٤ فى نفس المصدر . وهذه الوثيقة عبارة عن برقية مرسلة من دى فريسينيه **de Freycinet** وزير خارجية فرنسا إلى دى كورسيل **de Courcel** السفير الفرنسى فى برلين بتاريخ ١٧ من ديسمبر ١٨٨٥ .

حكومات الدول الأعضاء فى لجنة باريس سوف توافق عليه بدون تعديل أو بعد إدخال تعديل طفيف للغاية [1] .

المشروع الفرنسى الخامس :

وبدأت الاتصالات الدبلوماسية بطيئة متثاقلة متعثرة بين باريس ولندن، وفى ٢٥من مارس١٨٨٦ أرسلت الحكومة الفرنسيةمشروعا للموضوعات المختلف عليها وأدخلت تعديلا على المادة التى أقرتها لجنة باريس الدولية والخاصة بانشاء الرقابة الدولية على قناة السويس . وكانت الصياغة الجديدة على النحو الآتى :

« يعهد بمراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية إلى ممثلى الدول الموقعة عليها ، المعتمدين فى مصر . ويجتمعون فى كل حالة تهدد أمن القناة أو حرية المرور بها ، بناء على دعوة أحدهم ، وتحت رياسة عميدهم ، لاجراء التحقيقات اللازمة ، ويخطرون الحكومة المصرية بالاقتراحات التى يرونها مناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها .

« وعلى أية حال يجتمعون مرة فى السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة » .

"Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité *seront chargés de veiller* à son exécution. *En toute circonstance* qui menacerait la sécurité ou le libre passage du Canal, ils se réuniront sur la convocation de l'un d'eux *et sous la présidence de leur doyen* pour procéder aux contestations nécessaires. Ils saisiront *le Gouvernement Egyptien* des propositions qui leur paraîtraient propres à assurer la protection et le libre usage du Canal.

En tout état de causé, ils se réuniront une fois par an pour constater la bonne exécution du Traité". [2]

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية Doc. Dipl. Fr. الجزء السادس من المجموعة الأولى .
وثيقة رقم ١٥٨ عبارة عن رسالة مؤرخة فى ٤ من يناير ١٨٨٦ ومرسلة من باريس وموجهة من دى فريسينيه de Freycinet وزير خارجية فرنسا إلى وادنجتون السفير الفرنسى فى لندن. ووثيقة رقم ١٥٣ عبارة عن رسالة مؤرخة فى ٢٦ من ديسمبر ١٨٨٥ ومرسلة من برلين وموجهة من دى كورسيل de Courcel السفير الفرنسى فى برلين إلى دى فريسينيه de Freycinet وزير خارجية فرنسا

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ٨ من ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس إلى روزبرى Rosebery وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٥ من مارس ١٨٨٦ تحت عنوان Projet Transactionnel .

ويلاحظ على هذا المشروع الفرنسى الخامس أن حكومة باريس قد حرصت على تدعيم الرقابة الدولية على قناة السويس فابتدعت ، بجانب الاجتماعات الطارئة ، نوعا جديدا من الاجتماعات هو الاجتماعات الدورية التى يعقدها ممثلو الدول مرة كل عام بحجة التحقق من سلامة تنفيذ أحكام المعاهدة تنفيذا محايدا سليما . ولكن رأت الحكومة البريطانية أن الاجتماع السنوى أمر لا تدعو إليه الضرورة على الاطلاق ، لأنه يضفى على قناصل الدول مركز منظمة أو هيئة جماعية مستديمة تختص بشئون القناة ، وهذا ما تعارض فيه الحكومة البريطانية أشد المعارضة[1] ، كما أن مثل هذا الاجتماع يتنافى مع روح منشور لورد جرانفل[2] .

وقد أجابت الحكومة الفرنسية فى مذكرتها المؤرخة فى ٨ من يونيو ١٨٨٦ بأن الغرض من الاجتماع السنوى هو الابقاء على الرقابة الدولية بصفة دائمة ، لأنه قد تسير حركة الملاحة فى القناة بصورة طبيعية منتظمة سنوات طوالا دون أن يقع أى إخلال بنصوص المعاهدة مما لا يستدعى عقد اجتماعات طارئة للجنة . ولكن الاجتماع السنوى ينطوى على إشعار الجميع بأن هناك رقابة قائمة ساهرة على تنفيذ المعاهدة تنفيذاً محايدا ، ويكون جدول الأعمال فى الاجتماع السنوى مقصورا فى معظم السنين على التحقق من عدم وقوع مخالفات أو حوادث أعاقت حرية الملاحة أو ما شابه ذلك خلال السنة التى سبقت الاجتماع . وفى هذا التحقق ما يشعر قناصل الدول بواجبهم نحو مراقبة تنفيذ المعاهدة ، ولا يجعل هذه المراقبة أمرا خياليا بحتا . وخرجت الحكومة الفرنسية من سرد هذه الحجج إلى القول بأن الفقرة

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ١٢ من ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس إلى روزبرى Rosebery وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١ من مايو ١٨٨٦ تحت عنوان :

Observations on the "Project Transactionnel" in the paper communicated confidentially to His Excellency M. de Freycinet.

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ١٩ من لورد ادزلى Earl of Iddesleigh وزير الخارجية البريطانية فى وزارة لورد سالزبورى الثانية إلى لورد ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس بتاريخ ٢٥ من أكتوبر ١٨٨٦ . ومرفق الوثيقة بعنوان :

Memorandum on the Points dealt with in M. de Freycinet's Communication to Lord Lyons of June 8, 1886.

المستحدثة فى المشروع الفرنسى إنما هى نص طبيعى يتمشى مع الروح العامة للمعاهدة[1] . وانتهى هذا الجدل بموافقة الحكومة البريطانية على فكرة الاجتماع السنوى للجنة القناصل وتحديد الهدف منه .

أما بالنسبة للاجتماعات الطارئة فيلاحظ أن الحكومة الفرنسية قد تخلت عن رأيها الذى أعلنته على لسان كاميل باريز Camille Barrère رئيس لجنة باريس الفرعية فى جلسة ٦ من مايو ١٨٨٥ بأن رياسة لجنة باريس الدولية تكون معقودة بصفةدائمة لمندوب تركيا ، لأنها عادت فى المشروع الفرنسىالخامس فأسندت رياسة هذه اللجنة إلى عميد السلك القنصلى فى مصر . وقد أخذت الحكومة البريطانية بهذا الرأى استنادا إلىأن هذه مسألةمعترف بها فى القانونالدولى العام[2] . كما أغفل المشروع الفرنسى الخامس عضوية الحكومة المصرية فىلجنة ممثلى الدول.

وأغفل أيضا النص الذى ورد فى المشروع الفرنسى الرابع خاصا بأن لجنة ممثلى الدول لا تمس حقوق السيادة المقررة لسلطان تركيا أو حقوق وامتيازات خديوى مصر .

وهناك ملاحظتان أخريان على هذا المشروع . وتتلخص الملاحظة الأولى فى أن المشروع الفرنسى قد ذكر الحالات التى يعقد فيها ممثلو الدول اجتماعات طارئة وذلك بصفةعامة دون أن يحدد هذه الحالات ؛ إذ قال «ويجتمعون فى كل حالة تهدد أمن القناة أو حرية المرور فيها » ، بينما ذكر المشروع البريطانى الثالث حالتين علىوجه التحديد هما حالة الحرب وحالة الاضطرابات الداخلية ، ثم أردفهاتين الحالتين بعبارة عامة هى «أو الأحداث الأخرى التى تهدد سلامة القناة أوحرية المرور فيها» . واعتبرت الصياغة التى وردت فى المشروع البريطانى تزودا يعيب

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ١٣ من ليونز Lyons السفير البريطانى فى باريس إلى روزبرى Rosebery وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ من يونيو ١٨٨٦ ومرفق الوثيقة تحت عنوان :

Réponse aux Observations presentées par le Gouvernement Anglais sur le Projet Transactionnel relatif au Canal de Suez.

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ١٢ سالفة الذكر .

النص القانونى . أما الملاحظة الثانية فتنحصر فى اختلاف لفظى إذ بينما يقول المشروع البريطانى « يراقب تنفيذ المعاهدة الحالية ممثلو الدول الموقعة عليها . . . . » يقول المشروع الفرنسى « يعهد بمراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية إلى ممثلى الدول الموقعة عليها . . . » وقد وافقت الحكومة البريطانية فورا وبدون مناقشة على هذين التعديلين[1] .

ولكن طال الجدل بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية حول تحديد الجهة التى تتصل بها لجنة القناصل عند حدوث خطر يهدد سلامة القناة أو حرية المرور بها. وقد نص المشروع الفرنسى الخامس على أن تتصل لجنة القناصل بالحكومة المصرية رأسا ، وتقدم لهذه الحكومة الاقتراحات التى تراها لجنة القناصل مناسبة لضمان حماية القناة وحرية مرور السفن بها ، واعترضت الحكومة البريطانية على أساس أن إعطاء اللجنة حق الاتصال المباشر بالحكومة المصرية وحق توجيه مقترحات لهذه الحكومة يؤديان فى نهاية الأمر إلى تدخل القناصل تدخلا فعليا فى شئون الحكومة المصرية وهذا ما لا تنصح به الحكومة البريطانية[2] . واقترحت أن تتصل اللجنة بحكومات الدول الموقعة على تصريح لندن المشترك المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥

وقد أجابت الحكومة الفرنسية على هذا الاعتراض بقولها إن الحكومة المصرية هى المكلفة بتنفيذ المعاهدة ، فمن الطبيعى أن تقدم اللجنة إليها بالطريق المباشر الاقتراحات التى تكون ضرورية لكفالة حرية المرور فى القناة . واتصال اللجنة بالحكومة المصرية أفضل كثيرا لهذه الأخيرة من اتصال الحكومات الأجنبية بها ، لأنه إذا اتصل قناصل الدول بحكوماتهم ؛ فان هذه الحكومات ستتصل بدورها بالحكومة المصرية لتخطرها بالملاحظات أو الاقتراحات التى تتراءى لها . وبدلا من تجنب التدخل فى شئون الحكومة المصرية؛ فان هذا التدخل سيتم بضغط أقوى وبصورة أشد من اتصال القناصل بها وبدون أن يكون تدخل الدول ضروريا أو مناسبا . ومضت الحكومة الفرنسية تقول فى مذكرتها إنه إذا دعت الظروف إلى تدخل الدول

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ١٢

نتيجة إهمال الحكومة المصرية فى حماية حرية المرور فى القناة ، أو نتيجة سوء نية مبيتة لديها للاضرار بالقناة ، فان قناصل الدول يحتفظون بحق إبلاغ حكوماتهم بأى شيء يختص بأمن القناة ، وهذه الدول تكون على الدوام فى مركز يسمح لها باتخاذ التدابير التى تراها مناسبة ، ولكن يجب أن تكون القاعدة العامة هى الاكتفاء بتحذير خديوى مصر ، ورغبة فى احترام استقلاله الشرعى ، يجب أن يكون هذا التحذير من جانب قناصل الدول المعتمدين لديه ، بدلا من أن توجه الدول إليه هذا التحذير ، لأن فى الأسلوب الأخير مساسا بالاستقلال الداخلى الذى يتمتع به الخديوى [1] .

واعترضت الحكومة البريطانية كذلك على إعطاء قناصل الدول الحق فى تقديم مقترحات تختص بالقناة إلى الخديوى ، وخشيت أن يساء تفسير هذا الحق أو تتوسع بعض الدول فى تفسيره توسعا يعصف باستقلال مصر ، فينقلب حق تقديم الاقتراحات إلى حق تقديم المشورة إلى الخديوى فى أى وقت [2] .

وردت الحكومة الفرنسية على هذا الاعتراض بأنها تحدوها الرغبة فى التفاهم مع الحكومة البريطانية ، وقالت إنه فى ضوء هذه الفكرة التى ترجو أن تقدرها الحكومة البريطانية ترغب فرنسا فى استبعاد كل فكرة توحى بضغط القناصل على الحكومة المصرية وبتدخلهم فى القرارات التى تتخذها هذه الحكومة ، ولذلك اقترحت أن يوضع نص فى المعاهدة يجعل مهمة لجنة القناصل مقصورة على إبلاغ الحكومة المصرية بالأخطار التى تهدد سلامة القناة وحرية المرور بها [3] . وفى

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ١٣

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ١٩

(٣) كان مما جاء فى مذكرة الحكومة الفرنسية ما يلى :

Quant aux objections que le Cabinet de Londres persiste à formuler contre la réunion annuelle et à terme fixe des Consuls, il semble qu'elles doivent disparaître si une nouvelle rédaction précise le caractère de la mission du Corps Consulaire, de façon à exclure toute idée de pression sur les décisions du Gouvernement Khédivial, et affirme simplement le devoir des Représentants des Puissances de signaler à Son Altesse les dangers qui menaceraient le libre passage ou la securité du Canal.

انظر الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة رقم ٢٢ سالفة الذكر .

ضوء هذا الرأى اقترحت الحكومة الفرنسية الصياغة التالية لموضوع الرقابة الدولية على قناة السويس .

***

المشروع الفرنسى السادس :

« يعهد بمراقبة تنفيذ المعاهدة الحالية إلى ممثلى الدول الموقعة عليها ، المعتمدين فى مصر ، فى كل حالة تهدد أمن القناة أو حرية المرور بها. وهم يجتمعون بناء على دعوة أحدهم ، وتحت رياسة عميدهم ، لاجراء التحقيقات اللازمة .

« ويحيطون الحكومة المصرية علما بالخطر الذى يتبينونه لتتخذ هذه الحكومة الاجراءات المناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها .

« وعلى أية حال يجتمعون مرة فى السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة » .

"Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité seront chargés de veiller à son exécution en toute circonstance qui menacerait la sécurité ou le libre passage du Canal.

Ils se réuniront sur la convocation de l'un d'eux et sous la présidence de leur Doyen pour procéder aux constatations nécessaires.

Ils signaleront au Gouvernement Egyptien le danger qu'ils auront reconnu, afin que celui-ci prenne les mesures propres à assurer la protection et le libre usage du Canal.

En tout état de cause, ils se réuniront une fois par an pour constater la bonne exécution du Traité".

وقد أقرت الحكومة البريطانية وجهة النظر الفرنسية هذه بصفة مبدئية .

***

اللجنة الدولية فى اتفاقية الجلاء عن مصر المبرمة فى ٢٢ من مايو ١٨٨٧ :

كانت الحكومة البريطانية على عهد وزارة لورد سالزبورى Salisbury الأولى [1] التى تألفت فى يونيو ١٨٨٥ قد اتخذت خطوة عملية لارضاء السلطان

---

(١) ألف سالزبورى الوزارة ثلاث مرات : الأولى فى يونيو ١٨٨٥ وسقطت فى فبراير ١٨٨٦ ثم ألف وزارته الثانية فى أغسطس ١٨٨٦ واستقالت فى أغسطس ١٨٩٢ وألف وزارته الثالثة فى يونيو ١٨٩٥ وبقيت فى الحكم إلى ١٩٠٢ .

والتفاهم معه على حل للمسألة المصرية . فأوفدت إلى الآستانة سير هنرى درمند ولف Sir Henry Drummond Wolf يحمل لقب « مبعوث فوق العادة ووزير مفوض لدى حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان فى مهمة خاصة تتعلق بالشئون المصرية »[1] وقد بلغ الآستانة فى ٢٢ من أغسطس ١٨٨٥ وبدأ اتصالاته بالسلطان ورجالات الباب العالى، وأسفرت هذه الاتصالات عن عقد اتفاقين : كان الأول اتفاقا مبدئيا بتاريخ ٢٤من أكتوبر ١٨٨٥وقع عليه محمدسعيدباشا وزير الخارجية العثمانية وسير هنرى درمند ولف نيابة عن ملكة بريطانيا . ولا يتصل موضوعه اتصالا مباشرا بهذا البحث[2]. أما الاتفاق الثانى فقد عقد فى ٢٢ من مايو ١٨٨٧ وهو يشمل أربع مسائل رئيسية هى حسب ترتيب ورودها فى الاتفاق :

(أولا) تقرير وتنظيم حرية المرور فى قناة السويس لجميع السفن التجارية والحربية فى وقت السلم وزمن الحرب بدون تمييز بين جنسياتها وذلك فى مقابل دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح .

(ثانيا) تحديد سنة ١٨٩٠ موعدا لجلاء القوات البريطانية عن مصر .

(ثالثا) بعد انتهاء الاحتلال البريطانى تصبح مصر بلدا محايدا ، وتدعى الدول للتوقيع على اتفاق تتعهد فيه بعدم انتهاك الأراضى المصرية وتضمن حيدة البلاد .

(رابعا) للحكومتين العثمانية والبريطانية الحق فى إرسال قواتهما إلى مصر فى أربع حالات هى : تعرض مصر لعدوان خارجى ، أو إذا تعرض الأمن والنظام العام فيها للاضطراب ، أو إذا رفضت الحكومة المصرية القيام بواجباتها نحو الباب العالى ، أو إذا أخلت بتعهداتها الدولية . ويكون الهدف من إرسال

---

(١) Envoy extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Imperial Majesty the Sultan, on a special mission having reference to the affairs of Egypt.

انظر القرار الصادر من وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧ من أغسطس ١٨٨٥ إلى سير هنرى درمند ولف

الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٦ ص ص ١ – ٢

(٢) أنظر النصوص الرسمية لهذا الاتفاق فى

الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٦ . مرفق الوثيقة رقم ٦٥

تلك القوات هو القضاء على ذلك الخطر ، وتنسحب القوات جميعها من مصر حالما تزول الأسباب التي أدت إلى تدخلها .

وقد ألحقت بهذا الاتفاق لائحة Règlement تشرح التدابير التي تتخذ إذا تعطلت الملاحة في قناة السويس؛ وهي تتضمن ثلاثة بنود. كما ألحقت بالاتفاق ستة ملاحق إثنان منها في صورة بروتوكول [1] . وقد أفرد هذا الاتفاق المادة الثالثة لموضوع قناة السويس وهي من أطول مواد الاتفاق . ونكتفي بأن نذكر هنا الفقرة الأولى منها ثم الفقرة الخامسة الخاصة بمشروع الرقابة الدولية على القناة . أما بقية الفقرات فتتناول المبادىء التي وافق عليها الوفد البريطاني في جلسات لجنة باريس الدولية وهي خارجة عن نطاق البحث الحالي .

نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة على أن « تدعو الحكومة الامبراطورية العثمانية الدول الموقعة على معاهدة برلين للموافقة على عقد اتفاق يستهدف ضمان حرية الملاحة في قناة السويس بطريقة أفضل » . أما الفقرة الخامسة فجاءت صياغتها على النحو التالي :

« كما ينص أيضا في الاتفاق على أن يقوم الوكلاء الدبلوماسيون في مصر ، الممثلون للدول الموقعة ، بمراقبة تنفيذ الاتفاق في كل مرة ينتج عنها حالة من شأنها تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها . وأن يجتمع هؤلاء الوكلاء ، عندما يدعوهم أحد منهم ، برياسة مندوب خاص يعينه لهذا الغرض الباب العالي أو الخديوى ، لكي يتحققوا ويتثبتوا من حالات الخطر . ويخطرون الحكومة المصرية كي تتخذ التدابير المناسبة لضمان حماية القناة وحرية المرور فيها . وأنهم على أية حال يجتمعون مرة في السنة للتثبت من أن الاتفاق قد نفذ تنفيذا سليما » .

---

(١) نشرت الحكومة البريطانية النص الفرنسي لاتفاقية الجلاء وقد اعتبرت الحكومتان البريطانية والعثمانية أنه الصيغة المعتمدة التي يرجع اليها عند الحاجة . انظر

الكتاب الازرق مصر رقم ٧ لسنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٨٨

Sir H. Drummond Wolf to the Marquis of Salisbury. Pera, May 24, 1887. Inclosure in No. 88. Convention between Great Britain and Turkey respecting Egypt. Signed at Constantinople May 22, 1878.

Il y sera énoncé également que les Agents Diplomatiques des Puissances Signataires en Egypte surveilleront l'exécution de la Convention toutes les fois qu'il se produirait des circonstances de nature à menacer la sûreté ou la liberté du passage par le Canal, que ces Agents se réuniront lorsqu'ils seront convoqués par l'un d'entre eux *sous la présidence du Commissaire spécial nommé à cet effet par la Sublime Porte ou par le Khédive,* afin de vérifier et de constater les cas de danger, et en informeront le Gouvernement Egyptien pour qu'il puisse aviser aux moyens propres à assurer la protection et le libre passage du Canal ; qu'en tout cas ils se réuniront une fois par an en vue de constater que la Convention a été dûment observée". (1)

ويلاحظ أن الحكومة البريطانية قد أخذت فى اتفاقية الجلاء عن مصر بمبدأ إنشاء الرقابة الدولية على قناة السويس؛ ولكن كانت توجد اعتبارات أملت على الحكومة البريطانية مسلكها ، فهى وإن كانت قد وقفت موقف المعارضة العنيفة إزاء مشروع الرقابة الدولية ؛ إلا أن تكتل سبع دول ضدها فى اجتماعات لجنة باريس جعلها تتزحزح عن موقفها وتأخذ بشطر من جوانب هذه الرقابة على النحو الذى ورد فى المشروع البريطانى الثالث ثم فى المشروع الفرنسى السادس . وقد استقر الرأى بينها وبين الحكومة العثمانية فى اتفاقية الجلاء عن مصر على أن تقوم الحكومة الثانية بتوجيه الدعوة إلى الدول التى اشتركت فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ بغية عقد مؤتمر ينظم حرية مرور السفن فى قناة السويس . وأدرجت فى اتفاقية الجلاء أسس هذا التنظيم . وخشيت الحكومة البريطانية أن ترفض الدول تلبية الدعوة لحضور المؤتمر إذا أغفلت اتفاقية الجلاء موضوع الرقابة الدولية على قناة السويس عند ذكر الأسس المقترحة للمعاهدة المرتجاة ، وتكون الحكومة البريطانية فى هذه الحال قد نسفت الطرق المؤدية إلى المؤتمر المزمع عقده . يضاف إلى هذه الاعتبارات اعتبار هام آخر هو أن الحكومة البريطانية كانت معتزمة التمسك بالتحفظ البريطانى وهو يبيح لها التحلل من أحكام المعاهدة كلها أو بعضها .

أما من الناحية الموضوعية فان الحكومة البريطانية لم تأت بجديد ولم تتزحزح فى اتفاقية الجلاء ، قيد أنملة عن المدى الذى وصلت إليه فى موضوع الرقابة

(١) ورد هذا النص فى مرفق الوثيقة رقم ٨٨ فى المصدر السابق .

الدولية على القناة . فبدراسة نصوص هذه الاتفاقية يتضح أن الحكومة العثمانية والبريطانية قد وافقتا على النقاط الثلاث الآتية :

(أولا) : قيام ممثلى الدول الموقعة على المعاهدة المنشودة والمعتمدين فى مصر بمراقبة تنفيذ المعاهدة فى كل حالة تهدد سلامة القناة أو حرية مرور السفن فيها .

(ثانيا) : اجتماعات طارئة يعقدها هولاء الممثلون ، بناء على دعوة أحدهم ، وبرياسة مندوب خاص يعينه السلطان أوالخديوى للتحقق من حالة الخطر ، وإبلاغهم الحكومة المصرية هذا الأمر حتى تتخذ التدابير المناسبة لضمان حماية القناة وحرية المرور فيها .

(ثالثا) : اجتماعات دورية سنوية يعقدها الممثلون للدول الأطراف فى المعاهدة .

وهذه هى نفس النقاط التى تقاربت حولها الحكومتان الفرنسية والبريطانية فى المشروع الفرنسى السادس أثناء الاتصالات الدبلوماسية بينهما على النحو الذى أوضحناه من قبل . ولم تختلف عنها إلا فى نقطة واحدة : فبينما أسندت اتفاقية الجلاء رياسة لجنة ممثلى الدول إلى مندوب خاص يعينه لهذا الغرض الباب العالى أو الخديوى ، عهد المشروع الفرنسى السادس برياسة اللجنة إلى عميد السلك القنصلى فى مصر .

ومن المعلوم أن اتفاقية الجلاءعن مصرفقدت قوتها القانونية واعتبرت كأن لم تكن ، لأن سلطان الدولة العثمانية امتنع عن التصديق عليها . وكانت المادة السابعة من هذه الاتفاقية قد نصت على وجوب التصديق عليها فى الآستانة فى خلال شهر ابتداء من تاريخ التوقيع عليها . وتم التوقيع عليها فى ٢٢ من مايو ١٨٨٧ . ولكن حدث أن ضغطت الحكومتان الفرنسية والروسية على السلطان ضغطا لا هوادة فيه كى يرفض التصديق على الاتفاقية ، واعترضتا على الحق الذى تقرر لبريطانيا فى الاتفاقية من حيث السماح لها بإعادة احتلال مصر . وأعلنت هاتان الحكومتان أن اتفاقية الجلاء لم تتضمن أية ميزة لتركيا ، بل إن السلطان ضحى فيها بحقوقه لانجلترا فأشركها معه فى حكم مصر ، وقررتا أن اتفاقية الجلاء ليست إلا معاهدة تحالف فى صالح الحليف الأقوى وهو انجلترا ، وأنه إذا صادق السلطان على الاتفاقية

فلن تكون الدولة العثمانية دولة محايدة في نظر الدول، وسيكون رد الفعل هو احتلال فرنسا لسوريا واحتلال الروسيا لأرمينيا . وأذاعت وكالة هافاس Havas الفرنسية للأنباء عدة برقيات، يقول سير هنرى درمندولف إن الصدر الأعظم قد أطلعه عليها ،وكانت تجمع على أن حشوداً عسكرية روسية تتجمع على طول الحدود التركية من ناحية أرمينيا .

***

اللجنة الدولية في المشروع التركي :

وإذا كانت اتفاقية الجلاء عن مصر المبرمة في ٢٢ من مايو ١٨٨٧ قد سقطت سقوطا تلقائيا وانتفت عنها صفة النفاذ بامتناع سلطان تركيا عن التصديق عليها ، فان لورد سالزبورى Salisbury كان قد عرض على الدوق وادنجتون Waddington السفير الفرنسي في لندن ، في أثناء مقابلة تمت بينهما في ١١ من مايو ١٨٨٧ — أى قبل توقيع اتفاقية الجلاء بأحد عشر يوما — مشروع اتفاق قال عنه الوزير لمحدثه أن سلطان تركيا يعتزم تقديمه إلى الدول الموقعة على معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ وأطلق عليه الوزير « مشروع اتفاق يضمن حرية الملاحة في قناة السويس» [(١)] وتطلق عليه الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية « مشروع اتفاق يقترحه السلطان على الدول الأطراف في معاهدة برلين لضمان حرية الملاحة في قناة السويس » [(٢)] .

ونورد هنا الفقرة الخاصة بانشاء الرقابة الدولية على قناة السويس .

« يقوم بمراقبة تنفيذه (الاتفاق) ممثلو الدول الموقعة عليه ، المعتمدون في مصر، بالاشتراك مع ممثل الحكومة المصرية ، كلما طرأت ظروف قد تهدد سلامة القناة

---

(١) Project for a Convention for securing the Free Navigation of the Suez Canal.

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٢٤ ومؤرخة في ١٥ من مايو ١٨٨٧ ومرسلة من لورد سالزبورى وزير الخارجية البريطانية إلى لورد ليونز السفير البريطاني في باريس . وانظر مرفق هذه الوثيقة بعنوان :

A Project for a Convention to be proposed by the Sultan to the Powers parties to the Treaty of Berlin, for securing the Free Navigation of the Suez Canal.

أو حرية المرور فيها . ويجتمعون ، حين يدعوهم رئيسهم ، كي يحققوا ويثبتوا الظروف الخطيرة ، ويخطرون بها الحكومة المصرية كي تتخذ الاجراءات المناسبة لضمان حماية القناة وحرية المرور فيها . وعلى أية حال يجتمعون مرة فى العام ليسجلوا أن الاتفاق قد روعى بدقة » .

The Representatives in Egypt of the Signatory Powers, together with a Representative of the Egyptian Government, watch over its execution whenever circumstances shall arise which may threaten the safety or freedom of passage of the Canal ; they shall assemble *when convened by their President,* in order to verify and record the circumstances of danger, and shall inform the Egyptian Government thereof, in order that it may take proper measures to insure the protection and free passage of the Canal ; they shall in any case assemble once a-year, in order to record that the Convention has been duly observed[1] .

ولا يخرج المشروع فى مجموعه عن المبادىء التى وردت فى اتفاقية الجلاء عن مصر إلا فى نقطتين : إن اتفاقية الجلاء قررت إسناد رياسة لجنة الرقابة الدولية الى مندوب خاص يعينه لهذا الغرض السلطان أو الخديوى ، بينما نص المشروع التركى على أن تكون رياسة اللجنة إلى « رئيسهم » والمعنى الذى يتبادر الى الذهن من هذه اللفظة هو رئيس ممثلى الدول الموقعة على المعاهدة والمعتمدين فى مصر . أما النقطة الثانية فهى أن اتفاقية الجلاء قد نصت على أن الدعوة إلى الاجتماع توجه من أى من ممثلى الدول فى مصر « وأن يجتمع هؤلاء الوكلاء عندما يدعوهم أحد منهم » أما المشروع التركى فقد نص على أن تكون الدعوة الى اجتماع ممثلى الدول موجهة من رئيسهم .

ويلاحظ أن الصياغة فى المشروع التركى تعوزها الدقة فى التعبير ، ونذكر على سبيل المثال استخدام كلمة « رئيس » فانها لفظة عامة ليس فيها تحديد لصفة الرئيس وهل هو عميد السلك القنصلى فى مصر أو أحد غيره مما يفتح مجالا للاجتهاد فى التفسير والتأويل — وكان يجب على واضعى الصياغة استخدام كلمة عميد

---

(١) المصدر السابق .

doyen منعا لكل التباس . وأخيرا وردت فى اتفاقية الجلاء عبارة « الوكلاء الدبلوماسيون فى مصر للدول الموقعة على الاتفاق » بينما وردت فى المشروع التركى عبارة « ممثلو الدول الموقعة على الاتفاق المعتمدون فى مصر » .

ويهمنا أن نذكر أنه اتضح من سياق الحديث الذى دار بين وزير الخارجية البريطانية وبين السفير الفرنسى فى لندن أثناء مقابلة ١١ من مايو ١٨٨٧ والتى أشرنا إليها أن الحكومة البريطانية تقر هذا المشروع التركى جملة وتفصيلا ، وقد تولى الوزير شرح ما استغلق فهمه على السفير الفرنسى من بعض نقاط المشروع وبخاصة ما يتصل بحق مصر فى الدفاع عن قناة السويس .

***

اللجنة الدولية فى المشروع البريطانى الموجز (المشروع الرابع) :

استؤنفت الاتصالات الدبلوماسية بين باريس ولندن لتسوية بعض مسائل خارجية فى محاولة لتنقية الجو السياسى بين الدولتين . وكان من بين نتائج هذه الاتصالات مشروع وضعته حكومة لندن لاتفاقية قناة السويس وعرضته فى ٢٣ من سبتمبر ١٨٨٧ على حكومة باريس وطلبت الوقوف على رأيها فيه [١] .

ونحن نطلق عليه المشروع الموجز تمييزا له عن المشروعات الأخرى التى وضعت لاتفاقية القناة ، فهو يتكون من مقدمة وست مواد . وأوضحت المقدمة الهدف من الاتفاقية فقالت إن حكومات الدول الموقعة عليها ترغب فى أن تستكمل بصك اتفاقى Acte Conventionnel النظام الذى خضعت له الملاحة فى قناة السويس بمقتضى فرمان السلطان الذى صدق على الامتيازات التى منحها خديوى مصر . وانطوت المادة الأولى على كسب كبير لمصر فقد جاءت صياغتها بالصورة الآتية « يعلن حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان وحضرة صاحب السمو الخديوى أن قناة السويس البحرية تكون على الدوام حرة ومفتوحة سواء فى وقت الحرب أو فى وقت السلم لكل سفينة تجارية أو حربية

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٣٦ مؤرخة فى ٢٣ من سبتمبر ١٨٨٧ صادرة من لورد سالزبورى Salisbury رئيس الوزارة ووزير الخارجية البريطانية إلى اجرتون Egerton الوزير فى السفارة البريطانية بباريس .

دون تمييز لجنسيتها بشرط دفع الرسوم وتنفيذ اللوائح المقررة » وكان فى هذه الصياغة تدعيم للحقيقة الماثلة وهى أن قناة السويس جزء من الاقليم المصرى ، وأنها مصرية ، وأن أصحابها هم الذين يعلنون حرية الملاحة فى القناة . وفى هذا أيضا إضعاف لأبواق الاستعمار التى كانت تعلو أحيانا وتخفت حينا زاعمة أن قناة السويس هى قناة دولية . ولذلك سرعان ما استقر الرأى بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على أن تستبدلا بتلك الصيغة صيغة أخرى محلها تقرر حرية الملاحة فى القناة دون أدنى إشارة إلى سلطان تركيا أو خديوى مصر .

وقد تعرضت المادة الثالثة من المشروع الموجز لموضوع الرقابة الدولية على القناة فجاءت صياغة هذه المادة على النحو الآتى :

« يعهد إلى ممثلى الدول الموقعة على المعاهدة الحالية ، المعتمدين فى مصر ، بمراقبة تنفيذها . ويجتمعون فى كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها ، بناء على دعوة أحدهم ، وبرياسة عميدهم ، لاجراء التحقيقات اللازمة . ويحيطون الحكومة الخديوية علما بالخطر الذى يتبينونه كى تتخذ هذه الحكومة الاجراءات المناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها .

« ويطلبون بوجه خاص إلغاء كل عمل أو تفريق كل حشد على أية ضفة من ضفتى القناة يمكن أن يكون الغرض منه أو يؤدى إلى المساس بحرية الملاحة وسلامتها التامة » .

"Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité seront chargés de veiller à son exécution. En toute circonstance qui menacerait la sécurité ou le libre passage du Canal, ils se réuniront sur la convocation d'un d'entre eux, et sous la présidence de leur Doyen, pour procéder aux constatations nécessaires. Ils feront connaître au Gouvernement Khédivial le danger qu'ils auront reconnu, afin que celui-ci prenne les mesures propres à assurer la protection et le libre usage du Canal.

Ils réclameront notamment la suppression de tout ouvrage ou la dispersion de tout rassemblement qui, sur l'une ou l'autre rive du Canal,

pourrait avoir pour but ou pour effet de porter atteinte à la liberté et à l'entière sécurité de la navigation" (١).

وبمقارنة هذا المشروع البريطانى الموجز بالمشروع السابق وهو المشروع التركى، نجد أن المشروع الجديد قد أغفل إغفالا تاما النص على الاجتماعات الدورية التى يعقدها ممثلو الدول مرة كل عام للتثبت من أن اتفاقية القناة قد نفذت تنفيذا سليما على مدار السنة المنصرمة ، كما أغفل هذا المشروع اشتراك الحكومة المصرية فى عضوية لجنة ممثلى الدول ، ونص على أنه يكفى أن يوجه أحد ممثلى الدول الدعوة إلى زملائه لعقد الاجتماعات الطارئة، بينما قصر المشروع التركى هذا الحق على عميد السلك القنصلى فى مصر . ويلاحظ أخيرا أن المشروع البريطانى الموجز قد جاء بفقرة مستحدثة هى الفقرة الأخيرة التى أضافت واجبا جديدا إلى اختصاصات قناصل الدول فى مصر هو مطالبة الحكومة المصرية بالغاء كل عمل وتفريق كل حشد على أية ضفة من ضفتى القناة يكون الغرض منه أو يؤدى إلى المساس بحرية الملاحة فى القناة أو سلامتها التامة . وكان إدراج هذا النص استجابة لرغبة الحكومة الفرنسية التى تولت صياغته عند ما احتدم النزاع بينها وبين الحكومة البريطانية خلال سنة ١٨٨٧ حول موضوع حق السلطان والخديو فى الاستعانة بقوات دولة حليفة فى الدفاع عن قناة السويس (٢) .

---

(١) تجد النص الرسمى لهذا الاتفاق الموجز فى الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ مرفق الوثيقة ٣٦ مؤرخة فى ٢٣ من سبتمبر ١٨٨٧ . ويقرر لورد سالزبورى Salisbury وزير الخارجية البريطانية إنه سلم هذا الاتفاق إلى Count d'Aubigny القائم بأعمال السفارة الفرنسية فى لندن أثناء غياب Waddington السفير الفرنسى إذ كانت الحكومة الفرنسية قد استدعته إلى باريس لاجراء مشاورات معه بخصوص المسائل المعلقة بين البلدين .

(٢) أرادت الحكومة البريطانية أن تفرض نفسها حليفة لمصر تشترك قواتها المسلحة فى الدفاع عن قناة السويس وعن باقى أجزاء مصر . وكان الوضع العسكرى والسياسى القائم فى مصر وقتذاك بوجود قوات الاحتلال بها يجعل اشتراكها فى الدفاع حقيقة واقعة، ولكنها أرادت بطريقة مستترة أن تمارس هذا الحق رسميا وطبقا لمعاهدة دولية . أما فرنسا التى كانت تريد حرمان بريطانيا من استغلال مركزها المتفوق فى مصر والمستند إلى الاحتلال فقد حاولت أن تحد من حرية بريطانيا فى العمل فى مصر وأن تضع قيودا على تحركات قواتها العسكرية فى مصر فطالبت بأن يباشر سلطان تركيا وخديو مصر حق الدفاع عن الاقليم المصرى بقواتهما الخاصة par leurs propres forces — وكان مندوب الروسيا هو أول من =

اللجنة الدولية فى المشروع البريطانى المفصل (المشروع الخامس) :

رفضت الحكومة الفرنسية المشروع البريطانى الموجز معتذرة بأنها لا تستطيع

= اقترح هذه العبارة فى لجنة باريس الدولية الفرعية — حتى لا تستطيع بريطانيا من الناحية القانونية أن تستخدم قواتها فى الدفاع عن مصر بحجة أنها قوات دولة حليفة . وجزعت بريطانيا لهذا الشرط وقالت إنه يعتبر قيدا على حرية الحكومة المصرية فى اتخاذ حلفاء لها وطالبت بحذف عبارة « بقواتهما الخاصة » وأجابت الحكومة الفرنسية بأن عقد معاهدة جماعية تتضمن شروطا معينة تكفل سلامة قناة السويس وتنظم حرية مرور السفن الحربية والتجارية فى أوقات السلم والحرب بدون تمييز بين جنسياتها إنما هو تقييد وحد وانتقاص من حقوق السيادة التى تتمتع بها الحكومة العثمانية والحكومة المصرية لأن المعاهدة تقيد حريتهما فى التصرف فى منطقة القناة وتلزمهما باتباع الشروط المنصوص عليها فيها .

وخطت الحكومة الفرنسية خطوة فى سبيل تقريب وجهات النظر فقالت إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب فى أن تترك للسلطان والخديو مطلق الحرية فى عقد محالفات عسكرية مع دولة أو دول أجنبية من أجل الدفاع عن مصر فان الحكومة الفرنسية تقر هذا الرأى ولكن فيما هو خارج عن منطقة القناة بمعنى أن يكون للسلطان والخديو الحق فى التحالف مع أية دولة وطلب الاستعانة بقوات حليفة سواء لإخماد ثورة داخلية فى مصر أو للدفاع عن جميع أجزاء الاقليم المصرى فيما هو خارج عن منطقة القناة . أما شرط القوات الخاصة فلا يسرى إلا على منطقة القناة ، وإذا عجزت الحكومة المصرية عسكريا عن النهوض بواجب الدفاع عن منطقة القناة فانه يتعين عليها أن تلجأ إلى الحكومة العثمانية التى تتشاور مع الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ فى ١٧ من مارس ١٨٨٥ لتتخذ باتفاق مشترك الاجراءات اللازمة لتلبية طلب الحكومة المصرية وبذلك تأخذ المسألة الطابع العثمانى الأوربى .

وهكذا أبرزت الحكومة الفرنسية مبدأ سياسيا وعسكريا خطيرا إزاء قناة السويس وأرادت من جميع الدول على السواء أن تلتزم به حتى تقطع السبيل أمام بريطانيا فقالت إن تدخل الدول الموقعة على المعاهدة للدفاع عن حرية القناة وأمنها يجب أن يكون تدخلا جماعيا ، وإن امتناعها عن التدخل يجب أن يكون امتناعا جماعيا ، فالعمل الجماعى أجدى من العمل المستقل الذى تقوم به دولة بمفردها ، حتى ولو كانت هذه الدولة تعمل باسم السلطان أو الخديو وباذنهما وبموافقتهما وبصفتها حليفة لهما ، لأن هذه الدولة الحليفة ستنفرد عن سائر الدول الموقعة على المعاهدة بميزة عسكرية . وتأسيسا على هذا المبدأ السياسى والعسكرى قالت الحكومة الفرنسية إنها لا تقر الرأى القائل بأن الباب العالى والخديو يحتاجان إلى مساعدة حلفاء خصوصيين للدفاع عن القناة لأن لهما من أجل هذا الغرض حلفاء : هم جميع الدول الموقعة على المعاهدة بدون استثناء وليس هناك محل لتمييز دولة عن سائر الدول . وخلصت الحكومة الفرنسية من ذلك إلى مطالبة الحكومة البريطانية بأن يتفقا على تحديد منطقة القناة من ناحية البر كما حددت من ناحية البحر .

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد أخذت برأى الحكومة الفرنسية فى منع السلطان والخديو من الاستعانة بقوات دولة ثالثة فى الدفاع عن منطقة القناة فانها اعترضت اعتراضا قويا على الرأى الذى ذهبت إليه الحكومة الفرنسية فيما يختص بتحديد منطقة القناة من ناحية البر . أرادت الحكومة الفرنسية أن تشمل منطقة القناة المجرى المائى وشريطا من الأرض على ضفتى القناة ، ورأت الحكومة البريطانية أن هذا توسع =

قبوله من الناحية الشكلية ، وقالت إنها تفضل وضع مشروع للاتفاقية على نسق

=في تحديد المنطقة يجر في أذياله نتائج خطيرة للغاية: لأنه إذا طبقت نصوص المعاهدة على هذا الشريط الأرضي لأصبحت هذه الشقة من الأرض «مفتوحة لجميع الدول في كل الأوقات» أسوة بما هو مقرر بالنسبة للقناة البحرية فهي« حرة ومفتوحة دائما، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها » وينجم عن ذلك أن تصبح هذه المنطقة أرضا مشاعا لا اقليما محايدا ، وتكون كل دولة حرة في أن تضع على هذه المنطقة وفي أي وقت قوات عسكرية بالعدد الذي يحلو لها ، أو تمر بها قوات عسكرية ، أو تنزل السفن فيها قوات عسكرية . ومن ناحية أخرى إذا طبق على هذا الشريط الارضي نظام الحيدة بالمعنى المتعارف عليه بالنسبة للاقليم الارضي فلن يسمح لأية دولة بالمرور بقواتها في أي وقت في هذه الاراضي . ويترتب على ذلك وضع شاذ لأن سلطان تركيا لن يستطيع أن يدخلها حتى ولو طلب إليه الخديو ذلك . أما إذا نشبت ثورة في مصر فان هذه المنطقة ستصبح تحت رحمة قيادة الثورة . ثم قالت الحكومة البريطانية إن هذه الارض جزء من الامبراطورية العثمانية ، وقفل هذه الارض في وجه السلطان ، ومنعه من مباشرة أي حق من حقوق السيادة عليها لهو أمر غريب ليس له سوابق في القانون الدولي . وأعربت الحكومة البريطانية عن اعتقادها أن سلطان تركيا لن يقبل مثل هذا الاقتراح ، ثم مضت تقول إن منشور لورد جرانفل وتصريح لندن يشيران إلى القناة على أنها المجرى المائي فقط . ولذلك قررت بصريح العبارة أنه عند تحديد منطقة القناة من ناحية البر ، يجب استبعاد كل محاولة دبلوماسية تستهدف إدخال الاراضي الواقعة على ضفتي القناة ضمن منطقة القناة وبالتالي يجب تجنب تطبيق نظام الحيدة على هذه الاراضي ، وتجنب ألوان من الشذوذ وعدم النظام في هذه المنطقة ، لأنه يصعب إنشاء مجرى مائي مفتوح دائما لجميع الدول بين شقتي أرض مغلقتين دائما في وجه جميع الدول حتى في وجه حاكم الاقليم والقائم على حراسة النظام في هذه الارض . وانتهت الحكومة البريطانية إلى تأكيد رأيها وهو أن تحديد منطقة القناة من ناحية البر يجب أن يكون مقصورا على المجرى المائي للقناة ، وأن تطبق على هذا المجرى المائي خطة الدفاع التي اقترحتها فرنسا .

وأبدت الحكومة الفرنسية ارتياحها لموقف الحكومة البريطانية وقالت إنها لا تتمسك بتحديد منطقة القناة من ناحية البر بعد أن تخلت الحكومة البريطانية عن رأيها الذي كان يجيز للسلطان والخديو الاستعانة بقوات دولة ثالثة في الدفاع عن القناة ، وكشفت عن الباعث على مطالبتها بتحديد منطقة القناة بريا فقالت إنه الرغبة في منع السلطان والخديو من الاستعانة بدولة حليفة في الدفاع عن القناة ، ثم صرحت بأنه لم يدر في خلدها على الاطلاق أن تصبح ضفتا القناة أرضا مشاعا مفتوحة للجميع ، ولكن الأمر الذي يهمها قبل كل شيء هو ألا يتخذ السلطان أو الخديو أو أية دولة من الاراضي الواقعة على ضفتي القناة ميدانا لعمليات عسكرية تعطل الملاحة وتجعل الضمانات التي وضعت لحرية مرور السفن أمرا خياليا ، واقترحت الحكومة الفرنسية أن يدرج نص في المعاهدة يجعل الضمانات التي تكفل حرية الملاحة ذات أثر فعال ، وذلك بدلا من تحديد منطقة على ضفتي القناة تمتد عدة كيلومترات . وكان هذا النص المقترح هو الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة في المشروع الموجز . وقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الاضافة والصياغة .

انظر الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ الوثائق الآتية ومرفقاتها ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٥

المشروع الذى صاغته لجنة باريس الدولية[1] وفى الواقع لقد ساء الحكومة الفرنسية أن حكومة لندن سحبت موافقتها بشأن الاجتماعات الدورية السنوية التى يعقدها ممثلو الدول الموقعة على الاتفاقية والمعتمدون فى مصر، ولهذا جاء المشروع البريطانى الموجز - كما رأينا - خلوا من النص على هذا النوع من الاجتماعات .

وفى ذلك الوقت وقع حادث كانت نتيجته المباشرة تقارب الحكومتين : فقد زار باريس فى أكتوبر ١٨٨٧ لورد سالزبورى Salisbury رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية ، ووجد فلورانس Flourens وزير خارجية فرنسا فى هذه الزيارة فرصة سانحة، فقام بمحادثات مباشرة معه بخصوص مسألة القناة وبعض مسائل أخرى . وأسفرت هذه المحادثات عن اتفاق الحكومتين على مشروع جديد للاتفاقية سويت فيه المسائل التى كانت لا تزال موضع خلاف بينهما[2]. وتم الاتفاق على أن تقوم وزارة الخارجية البريطانية بتقديم هذا المشروع إلى الحكومة الفرنسية ثم تتولى الأخيرة تبليغه بصفة رسمية إلى حكومات الدول التى كانت ممثلة فى لجنة باريس الدولية للموافقة عليه . وقد أوفى لورد سالزبورى بوعده، فأرسل مشروع المعاهدة فى صياغتها الجديدة إلى باريس فى ٢١ من أكتوبر ١٨٨٧ وأرفق مع مشروع المعاهدة مذكرة تفسيرية .

وهذا المشروع أكثر تفصيلا وأهمية من المشروع الموجز ، فهو يقع فى ست عشرة مادة ، عدا المقدمة ، ويمتاز بتنسيق الموضوعات وإفراد مادة مستقلة لكل موضوع تقريبا . أما أهميته فترجع إلى أنه أول مشروع لاتفاقية القناة تلتقى عنده الحكومتان الفرنسية والبريطانية بعد أن امتد الخلاف بينهما عدة سنوات بخصوص

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٣٧ من لورد سالزبورى Salisbury وزير الخارجية البريطانية إلى أجرتون Egerton الوزير بالسفارة البريطانية فى باريس ومؤرخة فى ٢٦ من سبتمبر ١٨٨٧

(٢) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية .Doc. Dipl. Fr الجزء السادس من المجموعة الأولى . وثيقة رقم ٦٢٩ وهى برقية أرسلها فلورانس Flourens وزير الخارجية الفرنسية إلى ممثلى فرنسا الدبلوماسيين فى الآستانة وسان بطرسبرج وفينا ومدريد ولاهاى ومؤرخة فى ٢٥ من أكتوبر ١٨٨٧

مسألة القناة ، كما أنه كان أول مشروع للاتفاقية تتلقاه بصفة رسمية الحكومات الأوربية التى كانت ممثلة فى لجنة باريس الدولية للموافقة عليه ، وترجع أهميته أيضا إلى أنه غدا الاساس الذى صيغت على نسقه الاتفاقية النهائية لتنظيم حرية الملاحة فى قناة السويس والتى وقع عليها مندوبو الدول فى الآستانة فى ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨

وقد أفرد هذا المشروع المادة الثامنة منه لموضوع الرقابة الدولية على القناة وقد جاءت صياغة هذه المادة على النحو الآتى :

« يعهد إلى ممثلى الدول الموقعة على المعاهدة الحالية ، المعتمدين فى مصر ، بمراقبة تنفيذها . ويجتمعون فى كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها ، بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ، وبرياسة عميدهم ، لاجراء التحقيقات اللازمة . ويحيطون الحكومة الخديوية علما بالخطر الذى يتبينونه كى تتخذ هذه الحكومة الاجراءات المناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها .

« وعلى أية حال يجتمعون مرة فى السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة .

« ويطلبون بوجه خاص إلغاء كل عمل أو تفريق كل حشد على أية ضفة من ضفتى القناة يمكن أن يكون الغرض منه أو يؤدى إلى المساس بحرية الملاحة وسلامتها التامة » :

Les Représentants en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité seront chargés de veiller à son exécution. En toute circonstance qui menacerait la sécurité ou le libre passage du Canal, ils se réuniront *sur la convocation de trois d'entre eux*, et sous la présidence de leur Doyen, pour procéder aux constatations nécessaires. Ils feront connaître au Gouvernement Khédivial le danger qu'ils auront reconnu afin que celui-ci prenne les mesures propres à assurer la protection et le libre usage du Canal.

"En tout état de cause ils se réuniront une fois par an pour constater la bonne exécution du Traité.

"Ils réclameront notamment la suppression de tout ouvrage ou la dispersion de tout rassemblement qui, sur l'une ou l'autre rive du Canal,

pourrait avoir pour but ou pour effet de porter atteinte à la liberté et à l'entière sécurité de la navigation"[1].

والدراسة المقارنة بين هذا المشروع البريطانى المفصل وبين المشروع البريطانى الموجز توضح أن هناك اختلافين بينهما . فان المشروع المفصل قد جاء بتعديل جديد يضاف لأول مرة إلى كافة مشروعات الرقابة الدولية التى مرت بنا . وينحصر هذا التعديل فى أن الدعوة إلى عقد الاجتماعات الطارئة يجب أن توجه من ثلاثة من ممثلى الدول الموقعة على المعاهدة والمعتمدين فى مصر بدلا من ممثل دولة واحدة . وقد أدخل هذا التعديل بناء على طلب الحكومة البريطانية نظرا لموقف الريبة والحذر الذى اتخذته هذه الحكومة من موضوع الرقابة الدولية، فأرادت أن تضع قيودا على هذه الاجتماعات الطارئة وتقلل من فرص اجتماعاتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا . وقد سجلت الحكومة البريطانية فى المذكرة التفسيرية التى أرفقتها بالمشروع أن أى قرار تصدره لجنة ممثلى الدول لن تكون له قيمة على الاطلاق إلا إذا وافق عليه أعضاء اللجنة بالاجماع . أما الاختلاف الثانى فيتمثل فى أن المشروع البريطانى المفصل قد أعاد الاجتماعات الدورية السنوية لممثلى الدول، وكان المشروع الموجز قد أغفل هذا النوع من الاجتماعات . وقالت الحكومة البريطانية فى مذكرتها إنه إذا كانت الحكومة الفرنسية تعلق أهمية كبيرة على الاجتماعات الدورية فان الحكومة البريطانية لن تقف فى وجه هذه الرغبة، فهذه الاجتماعات وإن كانت غير ضرورية فانها عديمة الضرر[2] .

وتضمنت المذكرة الثانية مسألتين هامتين هما المطالبة بضرورة موافقة السلطان والحكومات الأوربية على هذا المشروع حتى يكتسب الصفة القانونية وتكون له

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٣٨ من لورد سالزبورى وزير الخارجية البريطانية إلى إجرتون Egerton الوزير بالسفارة البريطانية فى باريس ومؤرخة فى ٢١ من أكتوبر ١٨٨٧ . وانظر مرفق هذه الوثيقة بعنوان Draft of Suez Canal Convention .

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٣٩ من سالزبورى وزير الخارجية البريطانية إلى إجرتون Egerton الوزير بالسفارة البريطانية فى باريس ومؤرخة فى ٢١ من أكتوبر ١٨٨٧ .

قوة نافذة فى محيط السياسة الدولية ، ثم تذكير الحكومة الفرنسية بالتحفظ البريطانى ومؤداه أن مشروع الاتفاقية لا يحد من حرية الحكومة البريطانية فى العمل بمصر ما بقى الاحتلال البريطانى قائما (١) .

***

مطالبة السلطان عبد الحميد بتعديل مشروع اللجنة الدولية :

امتنع السلطان عبد الحميد عن الموافقة على مشروع الاتفاقية — وهو المشروع البريطانى المفصل — وطالب بادخال تعديلات شتى عليه ، كان من أهمها تعديلان رئيسيان تمسك بهما تمسكا شديدا ، ودارت معركة دبلوماسية خاضتها الحكومات الثلاث العثمانية والفرنسية والبريطانية . ثم حاولت الحكومة الايطالية أن تقحم نفسها فى موضوع هذه التعديلات ، ولكنها ما لبثت أن انسحبت بعد أن وقف سالزبورى Salisbury رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية من الحكومة الايطالية موقفا حازما . أما التعديلان الرئيسيان اللذان طالب بهما السلطان عبد الحميد فكان أحدهما عسكريا يتلخص فى اعفاء الدولة العثمانية من القيود العسكرية الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس والواردة فى مشروع الاتفاقية ، عندما يكون الأمر متعلقا بقيام قواتها المسلحة بالدفاع عن الحجاز واليمن وهما من الممتلكات العثمانية فى ذلك الوقت . وقد وضعت القيود العسكرية أصلا فى مشروع الاتفاقية لتلتزم بها الدول المتحاربة ضمانا لحرية الملاحة فى قناة السويس .

أما التعديل الآخر فكان سياسيا خاصا بالرقابة الدولية على القناة ، إذ طالب بأن تمثل الحكومتان العثمانية والمصرية فى لجنة ممثلى الدول ، وأن تكون للحكومة العثمانية رياسة هذه اللجنة . وهذا هو نص التعديل الذى طالب بادخاله على الفقرة الأولى من المادة الثامنة موضوع الرقابة الدولية .

« يعهد إلى وكلاء الدول الموقعة على المعاهدة الحالية ، المعتمدين فى مصر ، بمراقبة تنفيذها ، بالاتفاق مع قوميسير تعينه الحكومة الامبراطورية العثمانية ،

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٣٨ من سالزبورى إلى إجرتون ومؤرخة فى ٢١ من أكتوبر ١٨٨٧

والمندوب الذى تعينه الخديوية[1] بصفته مساعدا لهذا القوميسير. وهم يجتمعون فى كل حالة تهدد أمن القناة أو حرية المرور فيها ، بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ، وبرياسة القوميسير العثمانى لاجراء التحقيقات اللازمة. ويحيطون الحكومة الخديوية علما بالخطر الذى تبينونه كى تتخذ هذه الحكومة الاجراءات المناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها » .

"*Les Agents* en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité seront chargés de veiller à son exécution *de concert avec un Commissaire nommé par le Gouvernement Impérial Ottomant et le Délégué qui sera désigné par le Khédiviat en qualité d'adjoint de ce Commissaire.* En toute circonstance qui menacerait la sécurité ou le libre passage du Canal, ils se réuniront sur la convocation de trois d'entre eux *et sous la présidence du Commissaire Ottoman,* pour procéder aux constatations nécessaires. Ils feront connaître au Gouvernement Khédivial le danger qu'ils auraient reconnu afin que celui-ci prenne les mesures propres à assurer la protection et le libre usage du Canal"[2].

وقد أخذت الحكومتان الفرنسية والبريطانية بالتعديل اللفظى فوافقتا على أن تستبدل بكلمة « ممثلى Représentants » اللفظة « وكلاء Agents » ولكنهما رفضتا أول الأمر رفضا باتا التعديل الموضوعى بشقيه : تمثيل الحكومتين العثمانية والمصرية فى لجنة وكلاء الدول، ورياسة هذه اللجنة لقوميسير عثمانى تعينه الحكومة العثمانية لهذا الغرض .

وقدمت الحكومة البريطانية مذكرة مؤرخة فى ٢٣ من يناير ١٨٨٨ إلى الحكومة الفرنسية أوضحت فيها وجهة نظرها[3] فقالت إن رياسة قوميسير تركى

---

(١) أى الولاية العثمانية التى يحكمها خديو. ويقصد بها مصر .

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ . وثيقة رقم ١٠ من سير هوايت Sir W. White السفير البريطانى فى الآستانة إلى سالزبورى وزير خارجية بريطانيا ومؤرخة فى ١١ من فبراير ١٨٨٨ . وانظر أيضا مرفق هذه الوثيقة .

(٣) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ وثيقة رقم ٦ من ليتون Lytton السفير البريطانى فى باريس إلى سالزبورى ومؤرخة فى ٢٣ من يناير ١٨٨٨ ومرفق بالوثيقة مذكرة الحكومة البريطانية .

للجنة القناصل يجعل اجتماعات هذه اللجنة تفقد الطابع الذى حرص مشروع الاتفاقية على إعطائه لها ويتنافى مع روح المادة الثامنة ويتعارض مع أهدافها ، فالاجتماعات القنصلية أمر عادى فى مصر ، ولكن النص على أن تكون اجتماعات لجنة القناصل برياسة قوميسير تركى لهو أمر شاذ ، وقد يؤدى فى ظروف معينة إلى ارتباكات ، لأنه يتطلب تعيين موظف تركى يقيم بصفة دائمة فى مصر كى يكون مستعدا لرياسة أى اجتماع طارىء تدعو الحاجة إليه . كما قررت الحكومة البريطانية فى هذه المذكرة أن السلطان والخديو هما المدافعان الطبيعيان عن القناة .

The Sultan and the Khedive are the natural defenders of the Canal.

وأما مهمة القناصل فى اللجنة فتنحصر فى إبلاغ الحكومة المصرية بأن خطرا قريبا يتهدد القناة .

وفى حديث دار فى ٢٧ من فبراير ١٨٨٨ بين لورد سالزبورى رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية وبين رستم باشا السفير التركى فى لندن، صرح سالزبورى بقوله إن رياسة تركيا للجنة القناصل تتطلب تعيين موظف تركى يقيم بصفة دائمة فى مصر ، وهو وضع يتنافى مع الاستقلال الداخلى الذى تتمتع به الحكومة المصرية طبقا للفرمانات السلطانية الصادرة فى هذا الشأن (١) .

ولكن الحكومة العثمانية تمسكت برأيها ، وأدركت الحكومة الفرنسية أن الأخذ بالتعديل العثمانى يرضى كبرياء السلطان، لأن فى هذا التعديل تدعيما لمظهر من مظاهر السيادة العثمانية على مصر ، والتى يحرص عليها السلطان حرصاً بالغا. وكانت الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى شديدة الرغبة فى تجنب كل ما من شأنه تأخير تسوية مشكلة القناة ، فقامت بدور الوسيط بين لندن والآستانة وبذلت مساعيها الحميدة ses bons offices لدى الحكومة البريطانية كى تخطو خطوة فى سبيل الأخذ بوجهة النظر العثمانية .

(١) المصدر السابق . وثيقة رقم ١٥ من سالزبورى Salisbury إلى هوايت Sir W. White السفير البريطانى فى الآستانة ومؤرخة فى ٢٧ من فبراير ١٨٨٨

وأدركت وزارة الخارجية البريطانية أن فلورانس **Flourens** وزير خارجية فرنسا راغب فى إيجاد نص فى صياغة هذه المادة يعترف بمركز السلطان بصفته صاحب السيادة على مصر ، وذلك فى سبيل التقريب بين لندن والآستانة، ومن ثم عكف الخبراء البريطانيون فى وزارة الخارجية على صياغة نص يحقق هذا الهدف. وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة سرية مؤرخة فى ٢٩ من فبراير ١٨٨٨ ، قالت فيها إن المادة الثامنة من مشروع الاتفاقية تفرق بين نوعين من اجتماعات لجنة القناصل : فهناك الاجتماعات الطارئة التى تعقد فى حالة ظهور أو توقع خطر يهدد أمن القناة أو حرية الملاحة فيها ، وهناك الاجتماعات الدورية التى تعقد مرة كل سنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة . واقترحت الحكومة البريطانية أن تعقد الاجتماعات الأخيرة برياسة مندوب خاص تعينه الحكومة العثمانية لهذا الغرض ، ويحضر هذه الاجتماعات أيضا مندوب مصرى ويرأس الاجتماع إذا لم ترسل الحكومة العثمانية مندوبا عنها . أما الاجتماعات الطارئة فقد أصرت الحكومة البريطانية على أن تكون برياسة عميد السلك القنصلى فى مصر ، وأن تكون مقصورة على قناصل الدول ، وقررت أن حضور موظف تركى أو مصرى مثل هذه الاجتماعات الطارئة أمر غير منطقى ويثير الارتباكات ، لأن الهدف من هذا النوع من الاجتماعات هو مناقشة التبليغات التى تقدم إلى الحكومة المصرية عن الخطر الذى يتوقعه القناصل .

وارتاحت وزارة الخارجية الفرنسية لهذا الحل الوسط اعتقادا منها أنه سيلقى قبولا لدى الحكومة العثمانية ، واقترحت بأن تتولى تقديمه ، باسم الحكومتين الفرنسية والبريطانية إلى الباب العالى ، وأدخلت على النص الوارد فى مشروع الاتفاقية تعديلا يتمشى مع الرأى الذى انتهت إليه الحكومة البريطانية، فتكون رياسة الاجتماعات الدورية التى تعقدها لجنة القناصل لمندوب عثمانى تعينه الحكومة العثمانية لهذا الغرض، وأن يشترك فى هذه الاجتماعات الدورية مندوب عن الحكومة المصرية ويرأس الاجتماع فى حالة غياب المندوب العثمانى .

وقدمت الحكومة الفرنسية لهذا الرأى فى مذكرتها إلى الباب العالى[1] بقولها إن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تقران أن رياسة مندوب عثمانى للجنة القناصل أمر قانونى استنادا إلى أن الدولة العثمانية هى صاحبة السيادة على مصر ، وأن هاتين الحكومتين لا يدور بخلدهما مناقشة شرعية هذه الرياسة ، ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أنه ليس للسلطان قنصل فى مصر ، وإذا ظهر خطر مفاجىء يهدد أمن القناة أو حرية الملاحة فيها ، كان لزاما على قناصل الدول أن يعقدوا اجتماعا عاجلا ، ولن يكون فى مقدورهم تأجيل عقد مثل هذا الاجتماع الطارىء ريثما يحضر مندوب عثمانى ليرأس الاجتماع ، وخلصت من ذلك إلى قولها إن رياسة عميد السلك القنصلى للاجتماعات الطارئة أمر تمليه الضرورة العملية العاجلة .

غير أن الحكومة العثمانية لم تأخذ بهذا الرأى وطالبت بأن تكون لها أيضا رياسة الاجتماعات الطارئة ، فتخضع هذه الاجتماعات لنفس النظام الذى تقرر للاجتماعات الدورية السنوية التى تعقدها لجنة القناصل ، وفى حالة غيابه للمندوب المعين من قبل خديو مصر. واستندت فى تبرير هذا الطلب إلى أن نصوص المادتين التاسعة والعاشرة من مشروع الاتفاقية قد خولت للحكومة العثمانية — بصفتها حكومة الدولة صاحبة السيادة على مصر — الحق فى اتخاذ التدابير اللازمة التى تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة وفى اتخاذ التدابير الضرورية للدفاع عن مصر وعن سلامة القناة . وتأسيسا على هذا الحق المقرر يجب أن تكون الحكومة العثمانية على علم مباشر وسريع بطبيعة الظروف الطارئة حتى تستطيع اتخاذ التدابير الضرورية لمواجهة كل حادث ، الأمر الذى لا يتوفر إلا إذا كانت الحكومة العثمانية ممثلة

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ وثيقة رقم ٢٠ مذكرة من وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن إلى سالزبورى ومؤرخة فى ١٠ من مارس ١٨٨٨ . ومرفق بهذه الوثيقة مشروع برقية يرسلها فلورانس Flourens وزير خارجية فرنسا إلى مونتبللو Montebello السفير الفرنسى فى الآستانة .

فى الاجتماعات الطارئة ، فهذه الاجتماعات تفوق فى أهميتها وخطرها الاجتماعات الدورية العادية [1] .

على هذا المنوال أخذت باريس ولندن والآستانة تتداول المذكرات فيما بينها ، وتعذر التقريب بين وجهات النظر المختلفة ، وظل الموقف على ما هو عليه : فالدولة العثمانية تطلب إعفاءها من القيود الخاصة بحرية مرور السفن فى القناة فى حالة قيام قواتها المسلحة بالدفاع عن الحجاز واليمن ، وتطلب أيضا أن تكون لها رياسة الاجتماعات الطارئة التى تعقدها لجنة القناصل [2] . أما الحكومة البريطانية ، ومعها الحكومة الفرنسية ، فترفضان منح مزيد من الاستثناءات العسكرية للحكومة العثمانية فى مواد الاتفاقية ، وترغبان فى أن تكتفى الحكومة العثمانية برياسة الاجتماعات الدورية ، وأن تترك رياسة الاجتماعات الطارئة لعميد السلك القنصلى فى مصر .

وأدركت الحكومة الفرنسية أن لندن لن تتزحزح قيد أنملة عن موقفها ، وأن السلطان عبد الحميد متمسك تمسكا شديدا بالمطلب الأول . وشعرت أن إصراره على المطلب الثانى سوف يخبو وشيكا [3] . فرأت أن تقوم بمحاولة أخيرة فى الآستانة وفى لندن لانقاذ الموقف والخروج بمشروع الاتفاقية من هذا المأزق الذى انحدر اليه . وقامت فكرتها على أساس أن يتنازل كل فريق عن أحد المطلبين فى مقابل الأخذ بالمطلب الآخر : فتوافق الحكومتان الفرنسية والبريطانية على النص العسكرى الذى يطالب به السلطان فى مقابل الابقاء على النص السياسى الذى تطالب به الحكومتان الفرنسية والبريطانية بجعل رياسة الاجتماعات الطارئة لعميد السلك القنصلى فى مصر .

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ . مذكرة قدمتها الحكومة العثمانية إلى مونتبللو Montebello السفير الفرنسى فى الآستانة فى ١٤ من أبريل ١٨٨٨ ووافى بنسخة منها زميله السفير البريطانى فى الآستانة هوايت Sir W. White الذى أرسلها إلى سالزبورى وزير الخارجية البريطانية فى ١٤ من أبريل ١٨٨٨ أنظر الوثيقة ٣١ ومرفق الوثيقة .

(٢) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ وثيقة رقم ٣٢ من ليتون Lytton السفير البريطانى فى باريس إلى سالزبورى وزير الخارجية البريطانية ومؤرخة فى ١٩ أبريل ١٨٨٨

(٣) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ وثيقة رقم ٣٣ من سالزبورى وزير الخارجية البريطانية إلى ليتون Lytton السفير البريطانى فى باريس ومؤرخة فى ٢٤ ابريل ١٨٨٨

ومهدت الحكومة الفرنسية لفكرتها باتصالات دبلوماسية فى الآستانة وفى لندن .

ففى الآستانة صرح مونتبللو Montebello السفير الفرنسى بها للسلطان بأن الاعتراض على التعديلين العثمانيين إنما ينبثق من الحكومة البريطانية[1] وأنه ليست لدى الحكومة الفرنسية بارقة أمل فى أن تتحول الحكومة البريطانية عن موقفها فتقبل وجهة النظر العثمانية[2]، كما أن الحكومة الفرنسية لا ترغب فى أن تذهب إلى أبعد من المدى الذى وصلت إليه فى ضغطها على الحكومة البريطانية خشية أن يؤدى أى ضغط جديد إلى القضاء على مشروع الاتفاقية كلية[3] .

وفى لندن أوضح وادنجتون Waddington السفير الفرنسى بها ، لوزير الخارجية البريطانية ، سالزبورى ، أن السلطان عبد الحميد هو صاحب الفكرة فى المطالبة باستثناء القوات العثمانية المسلحة من القيود العسكرية الواردة فى مشروع الاتفاقية وذلك فى حالة قيامها بالدفاع عن الحجاز واليمن ، فهو الذى أوحى بهذه الفكرة لرجال حكومته ، وهو يعتبر أن رفض بريطانيا وفرنسا لهذا المطلب أمر يمس مركزه وكرامته فى الصميم ، ولذلك فهو — فى رأى الحكومة الفرنسية ، لن يتنازل عن هذا المطلب . وأضاف السفير إلى ذلك قوله إنه ليس للتعديل العثمانى نتيجة عملية كبيرة بالنسبة لفرنسا ولا بالنسبة لانجلترا[4] ثم أشار تلميحا إلى أن الحكومة الفرنسية لا ترى مانعا من الموافقة على التعديل العثمانى العسكرى إرضاء للسلطان[5] .

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ وثيقة رقم ٣٤ من سالزبورى وزير الخارجية البريطانية إلى سير هوايت Sir W. White السفير البريطانى فى الآستانة بتاريخ ٢ من مايو ١٨٨٨

(٢) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية Doc. Dipl. Fr.
الجزء السابع من المجموعة الأولى وثيقة رقم ١٠٨

(٣) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ وثيقة رقم ٣٤ سالفة الذكر .

(٤) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية Doc. Dipl. Fr.
الجزء السابع من المجموعة الأولى وثيقة رقم ١٠٨

(٥) الكتاب الأزرق مصر رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ وثيقة رقم ٣٣ من سالزبورى وزير الخارجية البريطانية إلى Lytton السفير البريطانى فى باريس ، بتاريخ ٢٤ ابريل ١٨٨٨

وقد أجاب سالزبورى Salisbury أن الحكومة البريطانية تحدوها الرغبة فى أن تسير على وفاق مع الحكومة الفرنسية لتسوية مسألة قناة السويس ، وأنه مادامت الحكومة الفرنسية توافق على التعديل العسكرى،فان الحكومة البريطانية تساير فرنسا فى هذا الاتجاه لتحقيق رغبة السلطان[1] ،ولكنها لاتقر بأية حال من الأحوال التعديل السياسى الخاص برياسة تركيا للاجتماعات الطارئة التى تعقدها لجنة القناصل. وقال إن قبول هذا التعديل السياسى يؤدى إلى نكسة سياسية بالنسبة لمصر ، لأنه يعيد من جديد قبضة تركيا على هذه الولاية ، فان وجود مندوب دائم للدولة العثمانية فى مصر يتطور سريعا إلى قيام ساطة سياسية جديدة فى مصر [2].

انتهت مساعى الحكومة الفرنسية بأن وافقت الحكومة العثمانية فى ٨ من مايو ١٨٨٨ على أن تتنازل عن التعديل السياسى الخاص برياسة تركيا للاجتماعات الطارئة التى تعقدها لجنة القناصل،وأنتكتفى برياسة الاجتماعاتالسنوية الدورية، وذلك فى مقابل الابقاء على النص العسكرى الذى طلب السلطان إدخاله فى مشروع الاتفاقية [3] ونورد هنا نص التعديل السياسى كما أقرته الحكومة العثمانية :

« وتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب خديوى أن يشترك أيضا فى الاجتماع ويرأسه فى حالة غياب المندوب العثمانى » .

---

(١) الكتاب الأزرق رقم ٢ لسنة ١٨٨٩ . وثيقة رقم ٣٣ سالفة الذكر .

(٢) « Nous ne pouvons accepter la présence permanente d'un commissaire ottoman en Egypte, qui deviendrait bientôt une 'puissance. Ce serait un retour en arrière, une nouvelle mainmise de la Porte sur l'Egypte, et nous ne pouvons pas y consentir, ni vous non plus ».

الوثائق الدبلوماسية الفرنسية Doc. Dipl. Fr.

الجزء السابع من المجموعة الأولى وثيقة رقم ١٠٨

(٣) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية Doc. Dipl. Fr.

الجزء السابع من المجموعة الأولى . برقية مؤرخة فى ٨ من مايو ١٨٨٨ من مونتبللو Montebello السفير الفرنسى فى الآستانة إلى فلورانس Flourens وزير خارجية فرنسا . والبرقية مذكورة فى الملحوظة رقم ١ من ص ١٢٩

«Ces dernières réunions auront lieu sous la présidence d'un commissaire spécial nommé à cet effet par le Gouvernement Impérial Ottoman. Un Commissaire Khédiivial pourra également prendre part à la réunion et la présider en cas d'absence du Commissaire Ottoman» (1).

وقد أدرج هذا التعديل فى فقرة مزيدة أضيفت إلى المادة الثامنة ووضعت قبل الفقرة الأخيرة بها . وكان هذا هو آخر تعديل أدخل على الصياغة القانونية للمادة موضوع الرقابة الدولية ويصل بنا إلى اتفاقية الآستانة التى وقعها مندوبو تسع دول فى ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ لتنظيم حرية الملاحة فى قناة السويس .

***

اللجنة الدولية فى اتفاقية الآستانة المبرمة فى ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ :

اجتمع فى الآستانة فى ٢٩ من أكتوبر١٨٨٨ مندوبو الدول التسع (٢) التى اشتركت فى لجنة باريس الدولية ، ووقعوا اتفاقية القناة. وتم تبادل وثائق التصديق على الاتفاقية فى نفس العاصمة فى ٢٨ من ديسمبر ١٨٨٨ . وقد أعلن رؤساء الدول الأطراف فى الاتفاقية أنهم رغبوا « فى أن يقرروا ، بصك اتفاقى ، نظاما نهائيا يضمن ، فى كل وقت ولجميع الدول ، حرية استخدام قناة السويس البحرية ، ويكمل أيضا النظام الذى خضعت له الملاحة بمقتضى فرمان حضرة صاحب الجلالة السلطان ، المؤرخ فى ٢٢ من فبراير ١٨٦٦ (٢ من ذى القعدة ١٢٨٢) (٣) والمصدق على الامتيازات الصادرة من حضرة صاحب السمو الخديو » .

وقد تعرضت هذه الاتفاقية فى المادة الثامنة منها لموضوع الرقابة الدولية على قناة السويس على النحو الآتى :

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية Doc. Dipl. Fr.
الجزء السابع من المجموعة الأولى . وثيقة رقم ١١٧ من مونتبللو السفير الفرنسى فى الآستانة إلى فلورانس وزير خارجية فرنسا ومؤرخة فى ١٧ من مايو ١٨٨٨

(٢) كانت هذه الدول هى فرنسا ، وألمانيا ، والنمسا والمجر ، وأسبانيا ، وبريطانيا ، وايطاليا ، وهولندا ، والروسيا ، وتركيا .

(٣) من الغريب أن يرد خطأ مادى فى هذه المعاهدة الدولية الجماعية الهامة التى وقعها مندبو تسع دول ولا ينتبه أحد منهم إلى هذا الخطأ . ان ٢٢من فبراير ١٨٦٦ هو تاريخ اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة القناة . ثم صدر فى تاريخ لاحق هو ١٩ مارس ١٨٦٦ (٢ من ذى القعدة ١٢٨٢) فرمان من سلطان الدولة العثمانية بالتصديق على مشروع قناة السويس .

« يعهد إلى وكلاء الدول الموقعة على المعاهدة الحالية المعتمدين فى مصر بمراقبة تنفيذها . ويجتمعون فى كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها ، بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ، وبرياسة العميد ، لاجراء التحقيقات اللازمة . ويحيطون الحكومة الخديوية علما بالخطر الذى تبينونه كى تتخذ هذه الحكومة الاجراءات المناسبة لضمان حماية القناة وحرية استخدامها .

« وعلى أية حال يجتمعون مرة فى السنة للتحقق من سلامة تنفيذ المعاهدة . وتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برياسة مندوب خاص تعينه لهذا الغرض الحكومة الامبراطورية العثمانية . ويجوز لمندوب خديوى أن يشترك أيضا فى الاجتماع ويرأسه فى حالة غياب المندوب العثمانى .

« ويطلبون بوجه خاص إلغاء كل عمل أو تفريق كل حشد على أية ضفة من ضفتى القناة يمكن أن يكون الغرض منه أو يؤدي إلى المساس بحرية الملاحة وسلامتها التامة » .

«Les Agents en Egypte des Puissances Signataires du présent Traité seront chargés de veiller à son exécution. En toute circonstance qui menacerait la sécurité ou le libre passage du canal, ils se réuniront, sur la convocation de trois d'entre eux, et sous la présidence du Doyen, pour procéder aux constatations nécessaires. Ils feront connaître au Gouvernement Khédivial le danger qu'ils auraient reconnu afin que celui-ci prenne les mesures propres à assurer la protection et le libe usage du Canal.

«En tout état de cause, ils se réuniront une fois par an pour constater la bonne exécution du Traité. Ces dernières réunions auront lieu sous la présidencel d'un Commissaire spécial nommé à cet effet par le Gouvernement Impérial Ottoman. Un Commissaire Khédivial pourra également prendre part à la réunion et la présider en cas d'absence du Commissaire Ottoman.

«Ils réclameront notamment la suppression de tout ouvrage ou la dispersion de tout rassemblement qui, sur l'une ou l'autre rive du Canal, pourrait avoir but ou pour effet de porter atteinte à la liberté et à l'entière sécurité de la navigation».

وهكذا تقلص مشروع تدويل قناة السويس إلى الصورة التى انتهت إليها فى اتفاقية الآستانة بسبب المعارضة العنيفة المتصلة التى حمات لواءها الحكومة البريطانية حتى استطاعت أن تسلب من لجنة الرقابة الدولية أهم اختصاصاتها التى جاء بها المشروع الفرنسى الأول . عهدت المادة الثامنة من اتفاقية الآستانة إلى مندوبى الدول الموقعة عليها والمعتمدين فى مصر بمراقبة تنفيذها ، ورسمت لهم الأسلوب الذى يباشرون به مهمتهم ، وانحصر فى نوعين من الاجتماعات يعقدونها : اجتماعات طارئة نصت عليها الفقرة الأولى من تلك المادة فهى تعقد فى كل حالة تهدد سلامة القناة أو حرية مرور السفن فيها ، فيجتمع وكلاء الدول ، بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ، وبرياسة عميدهم ، لاجراء التحقيقات اللازمة . ثم يبلغون الحكومة المصرية بالخطر الذى رأوه كى تتخذ هذه الحكومة الاجراءات التى تراها هى مناسبة لدفع الخطر حتى تتحقق سلامة القناة وحرية مرور السفن فيها .

والأحداث التى تتطلب عقد الاجتماعات الطارئة هى أحداث عديدة متنوعة نذكر منها على ضوء ما جاء فى مناقشات لجنة باريس الدولية وفى المذكرات الدبلوماسية التى تبودلت بين باريس ولندن بعض حالات على سبيل المثال لا الحصر : نشوب ثورة داخلية عارمة فى مصر ، ونشوب حرب يحتمل أن تمتد عملياتها إلى مقربة من القناة ، وقيام سفن حربية بمباشرة حق الحصر ، أو إصرار هذه السفن على المرابطة داخل مياه القناة بما فيها بحيرة التمساح والبحيرات المرة ، وقيام دولة أو أكثر من دولة بمباشرة أى حق حربى أو أى عمل عدائى داخل القناة وموانى مدخليها وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانى . فكل هذه الأحداث تندرج تحت حالة «كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها» . . . .

اجتماعات دورية سنوية : نصت الفقرة الثانية من المادة الثامنة على أن يجتمع وكلاء الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة ، والمعتمدون فى مصر ، مرة كل عام للتحقق من أن أحكام الاتفاقية قد نفذت تنفيذا سليما خلال السنة السابقة على الاجتماع ، وأن يجتمعوا برياسة مندوب خاص تعينه الحكومة العثمانية لهذا الغرض . وقرر

النص أنه يجوز أن يشترك في هذه الاجتماعات مندوب يمثل الحكومة المصرية ، ويرأس هذه الاجتماعات في حالة غياب المندوب العثماني .

وأضيف في نهاية المادة الثامنة واجب آخر إلى واجبات وكلاء الدول الموقعة على الاتفاقية ، هو أن يطلبوا إزالة كل عمل أو تفريق كل حشد على أية ضفة من ضفتي القناة يمكن أن يكون الغرض منه أو يؤدي إلى المساس بحرية الملاحة وسلامتها التامة . ومن هذه الأعمال الحشود العسكرية في المنطقة المتاخمة لمجرى القناة على ضفتيها ، وإقامة تحصينات دائمة أو مؤقتة ، وبناء ثكنات عسكرية ونقط مراقبة[1] وغيرها من الأعمال ذات الصبغة الحربية التي يقصد بها تهديد مباشر أو تعطيل لمرور السفن في القناة والمساس بسلامتها أو تؤدي لذلك بطبيعتها دون قصد [2] .

ولم يذكر النص صراحة أن الحالات الأخيرة تبحث في الاجتماعات الطارئة أو في الاجتماعات الدورية السنوية . ولكن الوضع المكاني لهذه الفقرة بعد ذكر الاجتماعات الدورية السنوية مباشرة يشتم منه أن هذه الحالات تبحث في الاجتماعات السنوية . ولكن إذا كانت هذه الأعمال جسيمة وخطيرة فإنها تبحث في اجتماعات طارئة تمشيا مع روح الاتفاقية .

ملاحظات عامة على تدويل القناة :

بدراسة الوثائق الخاصة بموضوع تدويل القناة منذ أن عرضته الحكومة الفرنسية في جلسة افتتاح لجنة باريس الدولية في ٣١ من مارس ١٨٨٥ حتى عقد اتفاقية الآستانة في ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ نخرج بعدة ملاحظات منها ما هو خاص

---

(١) قررت المادة العاشرة من الاتفاقية استثناء تركيا ومصر من أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٨ حين يكون الأمر متعلقا بالدفاع عن مصر وإقرار النظام العام بها أو حين يكون الأمر متعلقا بالدفاع عن ممتلكات تركيا الواقعة على الشاطىء الشرقي للبحر الأحمر (الحجاز واليمن) .

(٢) دكتور عبد الله رشوان مرجع سبق ذكره ص ١٢٩ .

بالاجتماعات الطارئة ومنها ما هو خاص بالاجتماعات الدورية ولنبدأ بالاجتماعات الأولى فنسجل ما يأتى :

١ — نجحت الحكومة البريطانية فى أن تكون الدعوة لعقد الاجتماعات الطارئة موجهة من ثلاثة أعضاء من وكلاء الدول الموقعة على الاتفاقية والمعتمدين فى مصر . وفى هذا تقليل لفرص اجتماعاتها ، وقيد استهدفت منه هذه الحكومة ألا تكون الرقابة الدولية فعالة .

٢ — اشترطت الحكومة البريطانية صدور قرارات لجنة وكلاء الدول بالإجماع [١] ومعنى هذا أن معارضة مندوب هذه الحكومة فى اللجنة يكون كفيلا باسقاط أى قرار أو رأى يصدر عن اللجنة .

٣ — إن النتيجة التى تسفر عنها هذه الاجتماعات هى مجرد إبلاغ الحكومة المصرية بالخطر الذى رآه المجتمعون كى تتخذ من ناحيتها الاجراءات المناسبة لحماية القناة وحرية مرور السفن فيها . وحرمت على المجتمعين توجيه هذا الرأى إلى شركة القناة أو إلى أية جهة أخرى مباشرة . وإن كان هذا التحريم لا يمنع أن يتصل كل منهم بحكومته بصفته المنفردة ويبلغها بما وقع . وأهم من هذا كله أن الحكومة المصرية غير ملزمة بتنفيذ قرار وكلاء الدول وما يرسمونه لها باعتبار أن رأيهم مجرد رأى استشارى فليس فى الاتفاقية أى نص يحمل الحكومة المصرية من قريب أومن بعيد على التقيد بقرارات لجنة الرقابة الدولية . فلها أن تنفذ الاجراءات التى تراها مناسبة سواء كان ما تتخذه موافقا لرأى وكلاء الدول أو مخالفا له .

٤ — إذا كانت الحكومة البريطانية قد دافعت عن حقوق الحكومة المصرية فى قناة السويس واستطاعت أن تؤكد وتقرر هذه الحقوق فى اتفاقية الآستانة فيما يختص بحق مصر فى الدفاع عن أراضيها بما فيها القناة وحقها فى تنفيذ الاتفاقية وغير ذلك من مسائل هامة بل حيوية ، فان هذا الدفاع لم يكن بريئا لأن كل كسب

---

(١) انظر المذكرة التفسيرية التى وضعتها وزارة الخارجية البريطانية وأرفقتها بمشروع الاتفاقية . الكتاب الأزرق بمصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٣٩ ومؤرخة فى ٢١ من أكتوبر ١٨٨٧

تصيبه الحكومة المصرية فى الاتفاقية يعود بطريق مباشر إلى الحكومة البريطانية لأن الاحتلال البريطانى بأجهزته المختلفة كان قد سيطر على الحكومة المصرية سيطرة فعلية محكمة .

٥ — نجحت الحكومة البريطانية فى إقصاء تركيا عن رياسة الاجتماعات الطارئة لأن تقرير رياستها لهذا النوع من الاجتماعات يتطلب تعيين مندوب تركى يقيم بصفة دائمة فى مصر حتى يستطيع أن يرأس أى اجتماع طارىء . وكان وجوده الدائم فى مصر يتعارض مع الأوضاع السياسية التى استقر عليها نظام الحكم منذ تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ثم ما طرأ عليه من تغيير بقيام الاحتلال البريطانى الذى جعل من الخديو توفيق والحكومة المصرية أداة طيعة لينة يسخرها الاحتلال لخدمة المصالح البريطانية . وكانت الحكومة البريطانية لا تطيق وجود نفوذ سياسى آخر بجانبها فى مصر سواء كان هذا النفوذ عثمانيا أو فرنسيا أو دوليا جماعيا ، على الرغم من أن مصر ظلت ، من الناحية النظرية فى القانون الدولى العام ، ولاية عثمانية وبقيت الدول تعترف لسلطان تركيا بسيادته عليها حتى مستهل الحرب العالمية الأولى إلى أن دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا وحلفائها فى ٥ من نوفمبر ١٩١٤ فأعلنت بريطانيا حمايتها على مصر فى ١٨ من ديسمبر وبذلك زالت ، من الناحية الفعلية ، سيادة تركيا على مصر وانتقلت مصر من مركز الدولة التابعة état vassal إلى مركز الدولة المحمية état protégé [1].

٦ — إذا كانت رياسة الاجتماعات الطارئة قد تقررت لعميد السلك القنصلى فى مصر فمن المفهوم ضمنا أن يكون هذا العميد من ممثلى الدول الموقعة على الاتفاقية، وألا فيرأس الاجتماعات أقدمهم فى المنصب أو أكبرهم فى السن أو أرقاهم فى الدرجة تبعا للعرف السائد .

***

وإذا انتقلنا من الاجتماعات الطارئة إلى الاجتماعات الدورية السنوية فنلاحظ ما يأتى :

١ — كانت الحكومة الفرنسية هى التى اقترحت عقد هذا النوع من الاجتماعات

---

(١) دكتور على صادق أبو هيف القانون الدولى العام . مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٦ — ١٣٩

بمقولة أن حركة الملاحة فى القناة قد تسير سيراً عاديا عدة سنوات متصلة وتكون فيها أحكام الاتفاقية موضع الاحترام من الدول والسفن التى تجتاز القناة مما لا يتطلب عقد اجتماعات طارئة لوكلاء الدول، وبمضى الوقت تصبح الرقابة الدولية نسيا منسيا . ولكن فى اجتماع وكلاء الدول مرة فى كل عام ما يشعر الجميع أن هناك رقابة قائمة ومستمرة على تنفيذ الاتفاقية . والواقع أن السبب الذى حمل الحكومة الفرنسية على المطالبة بعقد هذا النوع من الاجتماعات هو تمسكها بسياسة « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » بعد أن انكمش مشروع الرقابة الدولية إلى صورة شكلية أكثر منها فعلية، لأنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد أخذت بالمشروع الفرنسى الأول الذى عرض على لجنة باريس الدولية لانتفت الحاجة إلى عقد اجتماعات دورية مرة كل سنة ، لأن هذا المشروع أضفى على لجنة الرقابة طابع الاستمرار والدوام le caractére de permanence فكانت مطالبتها بعقد الاجتماعات الدورية بمثابة تعويض جزئى عن تحديد اجتماعات واختصاصات لجنة الرقابة الدولية .

٢ — على الرغم من وضوح الغرض الذى من أجله يعقد وكلاء الدول اجتماعات دورية مرة فى كل عام ، إلا أن النص القانونى لم يحدد الوسائل التى يتحقق بها وكلاء الدول من سلامة تنفيذ الاتفاقية، فتركت لهم الحرية فى ذلك، فيجوز لهم أن يطلبوا من الحكومة المصرية أو من شركة القناة أو من جهة أخرى موافاتهم ببيانات بخصوص الملابسات التى تم فيها مرور سفن معينة فى تلك السنة . وكل هذا اجتهاد فى تفسير النص لأنه ليس هناك ما يحتم عليهم أسلوب معين فى تقصى الحقائق .

٣ — إذا تحقق وكلاء الدول من وقوع مخالفات فى تنفيذ أحكام الاتفاقية، فان الجهة التى يقدمون إليها اقتراحاتهم هى الحكومة المصرية وحدها قياسا على الحالة التى وردت فى الفقرة الأولى . وللحكومة المصرية أن تأخذ بوجهة نظرهم ولها ألا تأخذ بها .

٤ — قررت الاتفاقية أن اشتراك مصر فى الاجتماعات الدورية أمر جوازى وليس أمرا وجوبيا، إلا أن النص على أن يتولى مندوب الحكومة المصرية رياسة الاجتماعات الدورية فى حالة غياب المندوب العثمانى ما يجعل تعيينه أمرا تتطلبه روح

الاتفاقية وذلك لمواجهة أى احتمال قد يمنع المندوب العثمانى من الوصول إلى مصر فى الوقت المناسب ليرأس الاجتماع الدورى .

***

اللجنة الدولية فى ظل التحفظ البريطانى :

حين أتمت اللجنة الفرعية — المنبثقة من لجنة باريس الدولية — وضع مشروع اتفاقية القناة فى ١٩ من مايو ١٨٨٥ أحال رئيسها كاميل بارير Camille Barrère المشروع إلى اللجنة العامة مشفوعا بتقرير ضاف استعرض فيه أعمال اللجنة والاهداف التى توختها وخلص من ذلك إلى قوله إن اللجنة الفرعية قامت بمهمتها دون أن تدخل فى اعتبارها « إلى أى مدى تتمشى المعاهدة التى أعدتها مع الحالة المؤقتة والاستثنائية التى توجد بها مصر حاليا »[1] وكان يشير بهذه العبارة إلى الاحتلال البريطانى القائم فى مصر وقتذاك . وقال إن المواءمة بين مقتضيات هذه الحالة وبين النصوص التى وردت فى مشروع الاتفاقية أمر خارج عن اختصاص اللجنة . ومعنى هذا أن اللجنة الفرعية وضعت نصب عينها إعداد مشروع ينظم ويضمن حرية استخدام القناة بصفة دائمة باعتبارها شريانا بحريا يهم العالم أجمع دون عبرة بمصالح الاحتلال البريطانى فى مصر .

كانت هذه العبارة مثار اهتمام عميق فى دوائر الحكومة البريطانية، إذ خشيت أن تكون الاتفاقية مبعث خطر يتهدد المصالح البريطانية فى مصر . فأرسلت إلى عضوى الوفد البريطانى فى لجنة باريس رسالة مؤرخة فى ٦ من يونيو ١٨٨٥ جاء فيها « يجب أن يكون مفهوما بصفة تامة أن المشروع المقترح يعد فى نظر حكومة حضرة صاحبة الجلالة بيانا للاجراءات التى تقبلها الدول فيما بينها لتنظيم مركز القناة بصفة دائمة . ولكن لا تعتبر هذه الاجراءات واجبة التطبيق بشكل يقيد حقوق القوات البريطانية التى تحتل مصر أو يعرقل حريتها فى العمل الذى لا مناص منه لتؤدى بصورة فعالة المهمة التى أخذتها على عاتقها ، وذلك فى الظروف المؤقتة والخاصة القائمة الآن » .

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ . الجزء الثانى . بروتوكول رقم ٢ . مضبطة جلسة ٤ من يونيو ١٨٨٥ . ملحق البروتوكول رقم ٢ ص ص ٢٣٤ — ٢٣٧

وتمشيا مع تعليمات حكومة لندن قدم سيرجوليان بونسفوت المندوب الأول في الوفد البريطاني التصريح الآتي أمام لجنة باريس وهي مجتمعة بكامل هيئتها في جلسة ١٣ من يونيو ١٨٨٥

« تسهيلا للدراسة نتائج أعمال لجنة باريس الدولية فانه من المفيد أن يضع المندوبان البريطانيان أمام اللجنة نصا كاملا لمشروع المعاهدة على النحو الذي يقبلانه .

« ولهذا يتشرف (سيرجوليان بونسفوت) بتقديم هذا النص كي يدرج في البروتوكول . وهو يرغب في نفس الوقت أن يوجه انتباه زملائه إلى الحقيقة التي أشار اليها مستر كاميل باربر قبيل نهاية تقريره وهي أن اللجنة الفرعية قد تجنبت أن تدرس إلى أي مدى تتمشى المعاهدة التي كانت تعدها مع الحالة المؤقتة والاستثنائية الحالية في مصر . وعلى ذلك فان المندوبين البريطانيين وهما يقدمان هذا النص الخاص بالمعاهدة « كنظام نهائي يستهدف ضمان حرية استخدام القناة » يعتبران أن من واجبهما تقديم تحفظ عام على تطبيق نصوصها بحيث لا يتعارض (التطبيق لنصوص المعاهدة) مع هذا الموقف أو يقيد حرية حكومتهما في العمل أثناء احتلال مصر بقوات حضرة صاحبة الجلالة البريطانية » (١) .

ولم يسع بيللو Billot رئيس اللجنة العامة إلا أن يسجل هذا التحفظ في مضبطة جلسة ١٣ من يونيو ١٨٨٥ واختتمت اللجنة أعمالها ، وقامت الحكومة الفرنسية بارسال نسخ من وثائق أعمال اللجنة إلى حكومات الدول الأعضاء في لجنة باريس الدولية . وكان من بين صور هذه الوثائق التحفظ البريطاني وهكذا علمت به بصفة رسمية الدول الأعضاء في لجنة باريس الدولية . وفي نهاية الاتصالات الدبلوماسية التي تمت بين باريس ولندن منذ سنة ١٨٨٦ حدث تقارب بين وجهات النظر الفرنسية والبريطانية حول النقاط التي كانت موضع خلاف

---

(١) British Government's Reserve as regards the application of the provisions of the Draft Treaty. Declaration made by the First Delegate of England at the meeting of the Suez Canal International Commission of Paris, held or the 13th of June, 1885.

انظر الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ مرفق الوثيقة رقم ١١٠ ص ص ٦٦ — ٦٧

بينهما فى مشروع اتفاقية القناة . واستقر رأى الحكومتين على المشروع البريطانى المفصل وهو المشروع الخامس فأرسله لورد سالزبورى رئيس الوزارة البريطانية ووزير الخارجية إلى اجرتون Egerton الوزير فى السفارة البريطانية بباريس وأرفق بمشروع الاتفاقية مذكرة مؤرخة فى ٢١ من اكتوبر ١٨٨٧ جاء فيها أنه يجدد التحفظ الذى أبداه سير جوليان بونسفوت فى ختام جلسات لجنة باريس الدولية دون أن يثار عليه اعتراض من أى جانب، وطلب وزير الخارجية البريطانية من اجرتون أن يقدم نسخة من هذه المذكرة مع مشروع الاتفاقية إلى فلورانس Flourens وزير الخارجية الفرنسية [1] وتم الاتفاق بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على أن تقوم الحكومة الأولى بابلاغ مشروع الاتفاقية إلى حكومات الدول الأوربية التى كانت ممثلة فى لجنة باريس الدولية تمهيدا للتوقيع على الاتفاقية [2] . وقامت وزارة الخارجية البريطانية من ناحيتها بتأييد مشروع الاتفاقية لدى نفس تلك الحكومات [3] وطلبت إليها الموافقة عليه كما أبلغتها فى نفس الوقت تمسكها بالتحفظ البريطانى على الاتفاقية [4] .

وعلى هذا النحو لازم التحفظ البريطانى اتفاقية الآستانة سنة ١٨٨٨ فى مراحل تحضيرها إلى أن تم التوقيع عليها وأصبح ملحقا بها بعد أن قبلته الدول الأطراف فى الاتفاقية .

* * *

كان معنى التحفظ البريطانى أن اتفاقية الآستانة قائمة ونافذة قانونا ويجب على بريطانيا كغيرها من الدول احترام أحكامها ، ولكن أجيز لبريطانيا ، بمقتضى تحفظها ، أن تتحلل من كل أو من بعض نصوص الاتفاقية إذا كان تطبيق هذه

---

(١) الكتاب الأزرق مصر رقم ١ لسنة ١٨٨٨ وثيقة رقم ٣٨

(٢) المصدر السابق الوثائق رقم ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦

(٣) المصدر السابق الوثائق رقم ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١

(٤) المصدر السابق وثيقة رقم ٥٣ عبارة عن منشور صادر من وزارة الخارجية البريطانية ومؤرخ فى ٤ من نوفمبر ١٨٨٧ بعنوان :

The Marquis of Salisbury to Her Majesty's Representatives at Berlin, Vienna, Madrid, Rome, the Hague, St. Petersburgh, Constantinople and Cairo.

النصوص يعطل حريتها فى العمل إبان الاحتلال البريطانى لمصر . ولهذا فسر بعض فقهاء القانون الدولى العام أن بريطانيا اعتزمت أن توقف ارتباطها باتفاقية الآستانة لحين انتهاء الاحتلال البريطانى لمصر[1] وفى الواقع ظل التحفظ البريطانى ساريا بعد عقد اتفاقية الآستانة إلى أن تم التنازل عنه تنازلا جزئيا فى سنة ١٩٠٤ لظروف طرأت على العلاقات الدولية . وسنقصر بحثنا فى هذه المرحلة من البحث على الفترة الواقعة بين سنة ١٨٨٨ وبين سنة ١٩٠٤

لقد احترمت حرية مرور السفن الحربية والتجارية فى القناة فى وقت السلم وزمن الحرب الأمريكية الأسبانية التى قامت إبان هذه الفترة . ولكن لم توضع موضع التنفيذ المادة الثامنة التى تجعل للدول الأطراف فى المعاهدة نصيبا فى الإشراف على تطبيق نصوص اتفاقية الآستانة . وقد عملت بريطانيا منذ البداية على وقف قيام الرقابة الدولية على القناة وهى الرقابة التى كان على وكلاء الدول مباشرتها سواء فى الاجتماعات الطارئة أو الاجتماعات الدورية السنوية . ولنستعرض فى شىء من الايجاز الموقف وتطوراته فى منطقة القناة إبان الحرب التى اندلعت فى ابريل ١٨٩٨ بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين أسبانيا . وكانت هذه الحرب هى أول محك لنظام الرقابة الدولية على قناة السويس .

وكان على وكلاء الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة المعتمدين فى مصر أن يعقدوا اجتماعا طارئا تطبيقا للفقرة الأولى من المادة الثامنة التى قررت أنهم « يجتمعون فى كل ظرف يهدد سلامة القناة أو حرية المرور فيها » وقد حدد هذا الظرف — على ضوء مناقشات لجنة باريس الدولية وفى المذكرات الدبلوماسية التى تبودلت بين باريس ولندن — بقيام حرب أو نشوب ثورة داخلية فى مصر . ولكن لم يعقد وكلاء الدول اجتماعا ما على الرغم من أن حادثا هاما وقع فى بورسعيد، وسنذكره فى موضعه، وكان يمكن أن يتطور تطورا خطيرا يهدد سلامة القناة أو حرية مرور السفن فيها . كان تصرف بريطانيا إبان هذه الحرب تصرفا انفراديا واستندت إلى سريان التحفظ البريطانى من ناحية، وإلى أنها تملك السلطة الفعلية بحكم الاحتلال

---

(١) Pierre Biard : Le Canal Interocéanique et son régime juridique. Paris, 1902 p. 112.

من ناحية ثانية ، واتخذت من الحكومة المصرية أداة طيعة لينة تحركها أنى شاءت وكيفما شاءت .

حقيقة التزمت الحكومة البريطانية في هذه الحرب موقف الحيدة، ولكنها كانت حيدة مشوبة بالعطف على الولايات المتحدة الأمريكية على حساب أسبانيا . وفى مستهل الحرب استفسرت الحكومة الأمريكية من الحكومة البريطانية عما إذا كان يباح لسفنها الحربية أن تجتاز قناة السويس على الرغم من أنها ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة . وقد رد وزير الخارجية البريطانية بالايجاب ، استنادا إلى أن اتفاقية ١٨٨٨ تكفل حرية المرور فى القناة لسفن جميع الدول المتحاربة وغير المتحاربة على السواء . وكان رد الحكومة البريطانية سليما متمشيا مع منطوق الفقرة الأولى من المادة الأولى التى نصت على أن « تكون قناة السويس البحرية حرة ومفتوحة على الدوام ، سواء فى وقت الحرب أو فى وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها » . ووقفت المسألة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية عند هذا الحد ، أى مجرد الاستفسار. ولم يحدث أثناء هذه الحرب أن اجتازت سفن حربية أمريكية قناة السويس .

أما بالنسبة لأسبانيا فقد كان الموقف يختلف كل الاختلاف ، إذ وصلت فى ٢٧ من يونيو ١٨٩٨ وحدات من الأسطول الحربى الأسبانى إلى ميناء بور سعيد ، وهى تعتزم اجتياز قناة السويس والتوجه إلى ساحة المعركة فى الفيلبين . وبمجرد وصول الأسطول أخطر قائده الحكومة المصرية برغبته فى التزود بالفحم حتى يستطيع مواصلة سفره . ويلاحظ أن أسبانيا من الدول الأطراف فى اتفاقية ١٨٨٨. وقد سوفت الحكومة المصرية فى الرد على قائد الأسطول الأسبانى حتى تستشير لورد كرومر المعتمد البريطانى ، الذى اتصل بوزارة الخارجية البريطانية وكانت الوزارة القائمة فى الحكم فى مصر وقتذاك هى وزارة مصطفى فهمى باشا، وكان وزير الخارجية فيها بطرس غالى باشا . وكان أعضاء هذه الوزارة من صنائع الاستعمار وأعوانه، وغدا حكمها خضوعا وولاء وتسليما فى حقوق البلاد ومرافقها للاحتلال البريطانى الذى استراح لحكمها، ولذلك كانت أطول الوزارات عمرا إذ استمرت قابعة فى كراسى الحكم ثلاثة عشر عاما (نوفمبر ١٨٩٥ — نوفمبر ١٩٠٨)

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية ، وعلى ضوئه أجابت الحكومة المصرية بأنه لا يجوز للأسطول الأسبانى أن يتمون بالفحم إلا الحد الضرورى جدا طبقا للمادة الرابعة من اتفاقية الآستانة ، وأضافت الحكومة المصرية إلى ذلك ، نتيجة للتفسير الذى قدمه الخبراء البريطانيون فى وزارة الخارجية البريطانية ، بأن المقصود بعبارة الحد الضرورى جدا هو الكمية التى تكفى للوصول إلى أقرب ميناء يمكن الأسطول دخوله [1] سواء كان هذا الميناء واقعا فى اتجاه سير السفينة أو فى الاتجاه

---

(١) لم يأت هذا التفسير عفوا بل استقاه الخبراء البريطانيون من مناقشات لجنة باريس الدولية إذ ورد فى الاقتراح الفرنسى الذى قدمه كاميل بارير رئيس اللجنة الفرعية بجلسة ٢٤ من ابريل ١٨٨٥ العبارة الآتية فى المادة الخاصة بالقيود المفروضة على السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة أثناء عبورها القناة : « ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تتزود أو تتمون داخل القناة إلا للحد الضرورى للوصول إلى أقرب ميناء » .

«Les Bâtiments de guerre des belligérants ne pourront s'y ravitailler ou s'y approvisionner que dans la limite nécessaire pour gagner le port le plus voisin».

ثم عادت اللجنة الفرعية فى جلسة ١٩ من مايو ١٨٨٥ ، أثناء التلاوة الثانية لمشروع المعاهدة الذى فرغت من إعداده ، فأدخلت على هذه العبارة تعديلا حدد المناطق التى يحرم فيها على السفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تتزود أو تتمون إلا بحد معين فأصبح هذا التحديد يشمل داخل القناة وموانى مدخليها بعد أن كان مقصورا على داخل القناة فقط . كما استبعد التعديل عبارة « للوصول إلى أقرب ميناء » وأصبحت صياغة هذه العبارة على النحو الآتى :

« ولا يجوز للسفن الحربية التابعة للمتحاربين أن تتزود أو تتمون داخل القناة وموانى مدخليها إلا للحد الضرورى جدا » .

«Les bâtiments de guerre des belligérants ne pourront, dans le Canal et ses ports d'accès, se ravitailler ni s'approvisionner que dans la mesure strictement nécessaire».

ولما عرض هذا الموضوع على اللجنة العامة بجلسة ٤ من يونيو ١٨٨٥ أثار آصر Asser مندوب هولندا العبارة المستبعدة وهى « للوصول إلى أقرب ميناء » وقال إنه كان قد ناقشها أمام اللجنة الفرعية بجلسة ١٩ من مايو ١٨٨٥ على أساس أن عبارة « إلا للحد الضرورى للوصول إلى أقرب ميناء » يعوزها التحديد الدقيق الواضح ، وإنه طلب وقتئذ أن تضاف اليها عبارة تفيد أن أقرب ميناء هو الميناء الذى تستطيع السفن الحربية أن تصل اليه وتستطيع أن تأخذ منه احتياجاتها .

Qui leur soit accessible et où ils puissent pourvoir à leurs besoins.

وقال إن سير جوليان بونسفوت المندوب الأول فى الوفد البريطانى قد أقره على هذا الرأى . ولكن اللجنة الفرعية رأت يومئذ الاكتفاء بالنص الوارد فى مشروعها واستبعدت عبارة « للوصول إلى أقرب ميناء » ثم مضى مندوب هولندا يقول إنه لا يزال عند رأيه فى وجوب وضع نص يحدد مدلول عبارة « الحد الضرورى جدا » لأن هذا التحديد ينطوى على مزايا لا يستهان بها ، ولكنه استدرك فقال إن معظم =

المضاد . وكان معنى هذا التفسير أن كمية الفحم التى يسمح للأسطول الأسبانى بالحصول عليها هى الكمية التى تمكنه من الوصول إلى بلاده حيث موانى الشواطىء الأسبانية، وبهذا يضطر الأسطول الأسبانى إلى العودة إلى أسبانيا . وفضلا عن ذلك فقد واجه هذا الأسطول صعوبة أخرى فى تزويده بالفحم من بورسعيد، إذ عمل نائب القنصل الأمريكى فى هذا الميناء على اختفاء الفحم كلية من بور سعيد نتيجة تدابير معينة اتخذها فى السوق . ولم تتخذ الحكومة المصرية اجراءات جدية من جانبها لمنع مثل هذا الأمر . وقد انتهى الموقف بحصول الأسطول الأسبانى على كميات من الوقود السائل جاءت به إليه سفن أسبانية أخرى ولحقت به فى مكان خارج المياه الاقليمية لمصر . ثم دخل الأسطول القناة واجتازها ولكنه ما كاد يدخل مياه البحر الأحمر فى طريقه إلى الفليبين حتى صدرت إليه الأوامر من حكومته بالعودة إلى أسبانيا [١] فاستدار الأسطول وقفل راجعا إلى بلاده .

يهمنا هنا أن نذكر حادثا وقع فى بور سعيد خلال هذه الفترة وكان يمكن أن يتطور فيهدد سلامة القناة وحرية المرور فيها وكان يتطلب عقد اجتماع طارىء لوكلاء الدول الموقعة على اتفاقية الآستانة إعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة الثامنة. وكان يهم الحكومة الأسبانية بوجه خاص عقد مثل هذا الاجتماع ، لأن الحادث يمسها من ناحية ولأنها من الدول الموقعة على الاتفاقية من ناحية ثانية . فقد وقع عصيان بين بحارة الأسطول الأسبانى أثناء رسوه فى بور سعيد ، وأصدرت الحكومة المصرية أوامرها إلى السلطات القائمة فى هذا الميناء بأن تعارض فى إعادتهم إلى سفنهم رغم إرادتهم [٢] . ولكن لم يعقد وكلاء الدول اجتماعا طارئا إبان هذه

= زملائه أعضاء اللجنة يرون أن الصياغة التى أقرتها اللجنة الفرعية تفسر طبقا للرأى الذى عرضه عليهم، ولذلك فانه لا يرى ما يدعو إلى تقديم تعديل يحدد مدلول هذه العبارة . وأقر سير جوليان بونسفوت رأيه . انظر بخصوص هذا الموضوع :

الكتاب الأزرق مصر رقم ١٩ لسنة ١٨٨٥ الجزء الثانى .

رقم ٧ المضبطة رقم ٦ جلسة ٢٤ من ابريل ١٨٨٥ ص ص ١٢١ — ١٢٢ ، ١٢٣

ورقم ١٧ المضبطة رقم ١٦ جلسة ١٩ من مايو ١٨٨٥ ملحق المضبطة رقم ١٦

ورقم ١٨ البروتوكول رقم ٢ جلسة ٤ من يونيو ١٨٨٥ ص ص ٢٣١ — ٢٣٢

(١) دكتور عبد الله رشوان مرجع سبق ذكره ص ص ١٨٢ — ١٨٣

(٢) Camand M.L. : Etude sur le régime juridique du Canal de Suez. Grenoble, 1899, p. 218.

الحرب الامريكية الأسبانية . وانتهت الحرب دون أن تنفذ الرقابة الدولية على قناة السويس . وظلت هذه الرقابة حبرا على ورق إلى أن بت فيها بصورة أخرى في الوفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا .

***

اللجنة الدولية فى الوفاق الودى :

دارت مفاوضـــات سياسية منذ صيف ١٩٠٣ بين باريس ولندن لتسوية المشكلات السياسية المعلقة بينهما ، وما كان أكثرها ، سواء فى أفريقيا أو فى آسيا أو أمريكا الشمالية (نيوفوندلاند) أوالإقيانوسية ، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن صدور التصريح الإنجليزى الفرنسى فى ٨ من أبريل ١٩٠٤ وهو ما يطلق عليه الوفاق الودى Entente Cordiale . وكان من بين المسائل التى تناولتها المفاوضات مسألة قناة السويس والنقاط المتصلة بها مثل اتفاقية الآستانة ١٨٨٨ والتحفظ البريطانى على هذه الاتفاقية .

طلبت فرنسا أن تتنازل بريطانيا عن هذا التحفظ حتى تطبق أحكام اتفاقية الآستانة بصفة تامة دون أن يعطلها تحفظ أو ظرف من الظروف . وقد أبدت الحكومة البريطانية استعدادها للتنازل عن هذا التحفظ فى مقابل توقيف الاجتماعات الدورية التى يعقدها وكلاء الدول مرة كل عام للتحقق من سلامة تنفيذ اتفاقية الآستانة خلال السنة السابقة على الاجتماع . وقالت أنها لا تسلم على أى نحو من الأنحاء بوجود مندوب تعينه الحكومة العثمانية لرياسة هذه الاجتماعات ، وخشيت أن يكون وجود مثل هذا المندوب سببا فى خلق مشاكل لها فى مصر(٢) . وقد قبلت الحكومة الفرنسية هذا الشرط رغبة منها فى رفع هذا التحفظ الذى يتيح لبريطانيا عديد الفرص للتحلل من أحكام اتفاقية سنة ١٨٨٨

وتأسيسا على هذا الاتفاق تعرضت المادة السادسة من الوفاق الودى إلى مسألة الرقابة الدولية على قناة السويس على النحو الآتى :

« ضمانا لحرية المرور فى قناة السويس تعلن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قبولها لنصوص المعاهدة المنعقدة فى ٢٩ من أكتوبر ١٨٨٨ ووضعها

---

(١) Newton, P.C., Lord Lansdowne. A Biography. London. 1929. pp. 278-294.

(٢) Hallberg Charles, The Seez Canal. Its History and Diplomatic Importance. New York, 1931, p. 306.

موضع التنفيذ . ولما كان فى هذا ما يضمن حرية المرور فى القناة ، لهذا يظل موقوفا تنفيذ الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى وكذلك الفقرة الثانية من المادة الثامنة من هذه المعاهدة » .

«Afin d'assurer le libre passage du Canal de Suez, le Gouvernement de S.M. Britannique déclare adhérer aux stipulations du traité conclu le29 octobre 1888 et à leur mise en vigueur. Le libre passage du Canal étant ainsi garanti, l'exécution de la dernière phrase du paragraphelet celle du paragraphe 2 de l'article 8 de ce traité resrteront suspendues»(1).

وقد ترتب على إبرام الوفاق الودى نتيجتان : كانت الأولى عامة تتصل باتفاقية الآستانة ككل . إذ تضمن الوفاق تنازل بريطانيا عن تحفظها السابق وقبولها الالتزام بنصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ والعمل بها حتى ولو كان فى تطبيق نصوصها ما يتعارض مع مقتضيات احتلالها لمصر . وبذلك أزال الوفاق الودى العقبات القانونية التى كانت تعوق التطبيق الفعلى لنصوص اتفاقية الآستانة ؛ وأصبحت مبادئها الأساسية دون غيرها المرجع القانونى الذى يحكم مركز قناة السويس (٢)

أما النتيجة الثانية فكانت خاصة تتصل بتحديد وضع الرقابة الدولية على القناة . وقد ازدادت هذه الرقابة وهنا على وهن فاصبحت مقصورة على نوع واحد من الاجتماعات هو الاجتماعات الطارئة التى يعقدها وكلاء الدول الموقعة على الاتفاقية والمعتمدون فى مصر ، بناء على دعوة ثلاثة من بينهم ، وبرياسة عميدهم ، كلما تعرضت القناة للخطر . كما أصبح نافذا الحق المقرر لهم ، بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة ، وهو مطالبة الحكومة المصرية بازالة كل عمل وتفريق كل حشد على أى جانب من جانبى القناة ويؤدى إلى تهديد سلامتها . وقد أصبحت هذه المطالبة لا تتم إلا فى الاجتماعات الطارئة ، وهكذا تضاءلت الرقابة الدولية التى أرادتها فرنسا وبعض الدول الكبرى أداة دولية رهيبة ذات وجود دائم على أرض مصرية ، وتتمتع بأجهزة عسكرية وسياسية وإدارية ، وتمارس اختصاصات متشعبة خطيرة ، كى تعصف بالنفوذ البريطانى المتفوق الانفرادى فى منطقة القناة . ولكن

---

(١) Pierre Albin : Les Grands Traités Politiques. Recueil des Principaux Textes Diplomatiques de 1815 à 1914. Paris. Troisième édition, 1923, p. 328.

(٢) دكتور عبد الله رشوان . مرجع سبق ذكره . ص ص ١٨٦ — ١٨٨

كانت هذه الرقابة اعتداء صارخا على حقوق مصر بصفتها صاحبة القناة والدولة التى تمر فى أرضها القناة مصرية .

لقد انكمشت الرقابة الدولية بسبب المعارضة البريطانية إلى صورة هزيلة شكلية تمثلت فى حق يباشره وكلاء الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨، هو عقد الاجتماعات الطارئة . ومع ذلك فاذا كان هذا الحق الذى يمثل الرقابة الدولية على قناة السويس قد أصبح نافذا من الناحية القانونية النظرية بمقتضى الوفاق الودى، فقد ظل هذا الحق ، من الناحية العملية ، مجرد نص قانونى ميت لم يقدر له قط أن يوضع موضع التنفيذ الفعلى ، سواء على عهد الاحتلال ، أو الحماية ، أو الاستقلال الشكلى الذى مُنحته مصر بصدور تصريح ٢٨ من فبراير ١٩٢٢.

المسلمون فى فرنسا وإيطاليا

الدكتور ابراهيم على طرخان
أستاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد بكلية الآداب
جامعة القاهرة بالخرطوم

عالم البحر الأبيض المتوسط حتى مطلع الفتوح الاسلامية

تحديده والعناصر السائدة فيه . الأحوال العامة للدول صاحبة السيادة : الامبراطورية البيزنطية وأحوالها الاقتصادية والحربية والدينية ـ ايطاليا وتوزع السيادة فيها بين أكثر من سلطة ـ اسبانيا والمجتمع القوطى ـ غاله وانقسامها بين الجرمان والرومان ـ دولة الفرنجة وعناصر الضعف فيها ـ انفلات السلطة الى حجاب القصر .

كيف بسط المسلمون نفوذهم فى فرنسا ؟

تفكير موسى بن نصير فى عبور البرانس ـ السمح وفتح سبتمانيا اوجوستا عام ٧٢١ م ـ عنبسة يقترب من باريس ـ الغافقى ووادى الجاربون وبلاط الشهداء ٧٣٢ م ـ البروڤنسيون يساعدون المسلمين ـ تغير الأحوال فى الشرق بقيام العباسيين وفى الغرب بقيام الكارولنجيين ـ أبو جعفر المنصور وبيبين القصير ـ شارلمان وأحلامه الامبراطورية وكارثة رونسفال ٧٧٨ م ـ أغنية رولاند ـ صقر قريش والكارولنجيون ـ قصة الحماية الرمزية على القدس ـ قلعة فراكسينيتوم وامتداد الغزوات الاسلامية الى سافوى ـ التحكم فى ممرات الألب وغزو سويسرا حتى أعالى الراين ـ مجاهد العامرى والغزوات الأخيرة .

النفوذ الاسلامى فى ايطاليا

صقلية نقطة وثوب على ايطاليا ــ ملاءمة الأحوال بها ــ مهاجمة الشواطىء الايطالية ــ امارة برنديزى الاسلامية (٨٣٨ــ٨٧٠ م ، ــ قلوية وهزيمة الأسطول البيزنطى ٨٣٨ م ــ طارانت ٨٤٠ م ــ أمارة باره الاسلامية (٨٤١ ــ ٨٧١) ــ المفرج بن سلام ــ غزو روما ــ البابوية تدفع جزية للمسلمين ٨٧٠ م ــ امارة جارليانو الاسلامية (٨٨٢ ــ ٩١٥) ــ سقوط ريو ٩٠١ م ــ شمالى ايطاليا ــ شاطىء دالماشيا ــ أنكونا ــ كوماتشيو ــ التوغل فى بيدمونت من فراكسينيتوم ومعاقل الألب الاسلامية ــ مونتفرات وآستى وأكى ــ حصون العرب على نهر اليو ــ مجاهد العامرى وغزو لونى وبيزا ١٠١٥ م .

امتداد الغزو الاسلامى الى سويسرا وأعالى الراين

القاعدة فراكسينيتوم ــ تحكم المسلمين فى ممرات الألب ــ اجتياح منطقتى ثاليه :و (ڤو) السويسريتين ٩٣٦م ــ شرقى سويسرا ــ وصول المسلمين الى بحيرة كونستانس ومقاطعة سانت جالسن فى أعالى الراين ٩٣٩ م ــ حول اقامة المسلمين فى سويسرا .

خــاتمة

لم لم يبق المسلمون حيث سادوا فى أوربا الجنوبية ؟ التغير العام الذى طرأ على أوربا منذ مطالع القرن العاشر الميلادى ــ انتعاش القوى الروحية ــ الحركات الديرية الجديدة وأهدافها ــ الملكيات القومية الجديدة ــ شدة الضغط المسيحى على مسلمى أسبانيا . الجبهة الاسلامية : الانقسام السياسى والدينى ــ العصبية وكثرة الفتن والتمزق السياسى والاجتماعى ــ دخول المغامرين المسيحيين فى المعسكر الاسلامى ــ كيف انتهت السيادة الاسلامية فى كل من فرنسا وايطاليا وسويسرا ؟

— ١ —

عالم البحر الأبيض المتوسط حتى مطلع الفتوح الاسلامية

المقصود بعالم البحر الأبيض ، هو تلك الأقاليم والبلاد التي تحف بشواطئه من شتى الجهات ، فضلا عن جزره المنتشرة فيه . ويقتسم السيادة في هذا العالم ، ثلاثة عناصر أساسية : العنصر الإغريقي أو اليوناني أو الرومي ، وتمثله الإمبراطورية البيزنطية . والعنصر الثاني هو بقايا العنصر اللاتيني ، ويحكم في مناطق مبعثرة . أما العنصر الثالث ، فهو جديد ، طرأ على أوربا ، وظل يقرع أبوابها منذ القرن الثالث الميلادي ، وإن كانت له مقدمات قبل التاريخ الميلادي[١] ؛ هذا هو العنصر الجرماني أو التيوتوني ، وهو الذي قدر له أن يشكل تاريخ أوربا الحديثة ، فقد طوى أغلب السيادات القائمة في هذه البقعة من العالم ، وبه زالت فكرة الدولة العامة ذات السيادة العالمية ، وهي السيادة التي حققها الرومان في عالم البحر الأبيض لبضعة قرون .

أما الدولة البيزنطية أو دولة الروم ، كما عرفها العرب ؛ فهي تسيطر على أغلب شواطىء البحر الأبيض وجزره ، وعاصمتها بيزنطه Byzantium أو القسطنطينية أو روما الجديدة . وتشمل أملاكها الممتدة على سواحل البحر الشمالية : شبه جزيرة البلقان والجزر الملحقة بها ، وآسيا الصغرى ؛ ومن الشرق تتبعها سوريا وفلسطين ؛ ومن الجنوب مصر وشمالي أفريقية ، وكانت أفريقية حديثة العهد بالعودة إلى حظيرة بيزنطه ، بعد زوال دولة الوندال منها (٥٣٣ م)[٢] ؛ كذلك امتد سلطان بيزنطه السياسي إلى وسط إيطاليا وجنوبها ، وبعض بلاد محدودة ، ولفترة قصيرة ، على الساحل الجنوبي الشرقي لأسبانيا القوطية[٣] .

---

(١) لتحركات هذا العنصر حتى مطلع القرن الأول الميلادي ، أنظر :

Bury, J. A History of the Roman Emqire, pp. 100 — 101, 166 —75 ; Eary, M., A History of Rome to the Reign of Constantine, pp. 297, 379, 495, 614 ; Reid, J. S., The Municipalities of the Roman Empire, pp. 193 — 95 ; Rosotvtseff, M., The Social & Economical History of the Roman Empire, Vol. I, pp. 41, 222 — 23 ; Salmon, E. T., A History of the Roman Empire, pp. 111 — 12, 192, 238 — 45, 374, 277 ; Syme, R., The Northern Frenties under Augustus (in Camb. Anc. History, Vol. I) pp. 358 — 373, 660 ; Thomson, J. Q., History of Ancient Geography, pp. 238 — 40.

(٢) انظر طرخان : شمالي أفريقية والوندال (المجلة التاريخية المصرية) م ١١ لسنة ١٩٦٣ ، ص ١٣٧ — ١٥٢ ، وما بها من مراجع .

(٣) انظر طرخان: دولة القوط الغربيين ص ١٠٢ — ١٠٥ ؛ Bayet (H. G.), pp. 626 — 28.

وتلخص أحوال الإمبراطورية البيزنطية العامة ، فى أنها تمتعت خلال القرن السادس الميلادى ، وهو القرن السابق للفتوح الإسلامية الكبرى ، بالقوة والقدرة الاقتصادية ، فقد ازدهرت الزراعة والصناعة والتجارة فى ولاياتها الكبرى بصفة خاصة ، وهى آسيا الصغرى وسوريا ومصر ؛ ولكل من هذه الولايات قاعدة عالمية الشهرة ، هى القسطنطينية وإنطاكية والإسكندرية . قامت هذه القواعدمراكز صناعية كبرى لعالم البحر الأبيض كله ، وصدرت إليه منتجاتها من المنسوجات والبردى والزجاج والأوانى المعدنية ، كذلك كانت تصدر ما يرد إليها براً وبحراً من بلاد الصين وجزر الهند الشرقية ، فقد كانت مصر نهاية طريق البحر الأحمر وسوريا نهاية طريق الخليج العربى وكذلك الطرق البرية المخترقة لبلاد فارس ، وكذلك كانت القسطنطينية نهاية طريق أرمينية والبحر الأسود[١] .

ولم تغفل بيزنطة عنايتها بالقوات البحرية ، ولا سيما فى القرن الذهبى المشهور بل إن هذه العناية هى التى شكلت نظاماً مهما منذ عهد الإمبراطور يوستانيوس Justanius (ت ٥٦٥ م) وهرقل (ت ٦٤١ م) ، وعهود من جاء بعدهما[٢] . واتجهت همة الأباطرة البيزنطيين إلى احتلال الثغور البحرية والسواحل وتجنب التوغل فى الأراضى الداخلية ، ومن ثم قلت حاجتهم إلى الجيوش البرية الضخمة[٣] .

ومما ساعد على تفوق بيزنطة البحرى ، فى تلك الفترة ، أنه لم يكن لها منافس ، وهى فى ذلك تشبه تفوق بريطانيا البحرى فى مطلع العصور الحديثة ، فكان لبيزنطه فى العصور الوسطى : سبته Ceuta وسردانية وقورشيقة وصقلية وكريت وقبرص ومدينة الإسكندرية ، فضلا عن جنوه ورافنا ونابلى فى إيطاليا ، ثم الدردنيل والقرم . ولم تقتصر بيزنطه على البحر الأبيض ، بل تجاوزته إلى غيره من البحار والأقطار ، وكان هذا التجاوز هو سر المنافسة الحادة بين الروم والفرس[٤] .

---

(١) أرشيبالد : القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط — ترجمة أحمد عيسى وتقديم ومراجعة محمد شفيق غربال ل — ص ١٦

(٢) انظر : بينز (Baynes) : الامبراطورية البيزنطية—ترجمة مؤنس وزميله — ص٢٩٦—٢٧٦
Foord, E., The Byzantire Empire, pp. 203 — 12 ; Diehl, Ch., V Marçais, G., Le Monde Orientale De 395 à 1081 (H. G.), T. III, p. 508 ; Lindsay, J., Byzantinm into Euroqe) pp. 395 — 405,

(٣) أرشيبالد : ترجمة أحمد عيسى Runciman, S., Byzantine Civilisation pp. 149 — 153. ص ١٦ — ١٨ ؛

(٤) أرشيبالد ص ١٨ — ١٩

غير أن بيزنطه ، قد شقيت بالخلافات الدينية شقاء كبيراً ، والحق أن الصراع المذهبي هو المشكلة المزمنة التي لازمت الإمبراطورية البيزنطية طوال تاريخها ، حتى آخر لحظة من حياتها ، في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي[١] . وكان لهذا أثره البالغ في فشلها في حماية أقاليمها السورية والمصرية والأفريقية ، عندما غزتها الجيوش الإسلامية ، زمن الإمبراطور هرقل . والعجيب أن هذا الفشل وقع بعد انتصار هرقل نفسه على الفرس وردهم إلى بلادهم ، وذلك في حرب ، اعتبرت في نظر بعض الكتاب مثلا مبكراً للحروب الصليبية ، وكانت ضد عباد النار[٢] .

ويعلق أرشيبالد لويس (A. Lewis) ، على انتصار العرب هذا على الروم بقوله[٣] :

« لقد نقض انتصار العرب على بيزنطة ، انتصار الإسكندر على دارا[٤] ، وانتصار روما على هانيبال[٥] ، وانتصار أورليانوس على زنوبيا[٦] » . ومعنى ذلك رجحان كفة الشرق على الغرب .

---

(١) انظر فشر : تاريخ أوربا في العصور الوسطى – ترجمة زيادة والباز – ص ٤٥٦ – ٤٥٧

(٢) أنظر : بينز ص ٩٥ – ١٢٧ ؛ أومان : الامبراطورية البيزنطية – ترجمة بدر – ص ١١٠ – ١٢٣ ؛ Diehl V Marçais, Gp. Cit., pp. 21 — 36 ;

Lindsay, Op. Cit., pp. 171 — 220 ; Grégoire,H., The Byzantine Church (In Byzantium into Europe, Ed. by Baynes & Moss), pp. 86 — 135 ; Milman, H. H., History of are Latin Christianity, Vol. II, qp. 339 — 377.

(٣) القوى البحرية ص ٢٠

(٤) انتصر الاسكندر المقدونى على دارا ملك فارس في أكتوبر عام ٣٣١ ق . م ، في وقعة جوجاميلا Gaugamela . قرب نينوى ، وذلك بعد فراغه من فتح مصر في السنة السابقة ، وأوغل الأسكندر في أواسط آسيا حتى وصل الهند ؛ وبوفاة الاسكندر عام ٣٢٣ ق . م ، بدأ ما عرف في التاريخ باسم العصر الهلينستى Wellenistic Age ، وهو العصر الذى انتهى بوقعة أكتيوم Actium البحرية عام ٣١ ق . م (انظر : نصحى : مصر في عصر البطالمة والرومان – في تاريخ مصر العام – ص ٦٤ – ٦٦ ؛ ولنفس المؤلف السابق : تاريخ مصر في عصر البطالمة ج ١ ص ١٥١ – ١٥٨ Bury, J., History of Greece, q. 775.)

(٥) توفى هانيبال ملك الفينيقيين عام ٤٠٦ ق . م .

(٦) زنوبيا العربية المتغطرسة الجميلة ، ملكة تدمر أو بالميرا Palmyra هى زوجة أذينة الذى منحه الرومان لقب : دوق الشرق (Dux Orientis) وقد خلفت زوجها على العرش نيابة عن ابنها عام ٢٦٧ م ، وذلك على أثر مقتل الزوج بايعاء من روما . واسم زنوبيا بالآرامية « باث زباى » وبالعربية « الزباء » وكذلك « زينب » ؛ ويسمى ابنها الذى حكمت باسمه « وهب اللات » أو « عبد اللات » . عرفت هذه الملكة بالقوة والطموح ، ونجحت في توسيع حدود مملكتها ، فانتزعت مصر الرومانية لفترة قصيرة ، كما استولت على جزء كبير من آسيا الصغرى ، وأزالت سيادة الرومان =

والمعروف أن الإمبراطورية البيزنطية ، هى الدولة الأولى التى اصطدمت بالفتوح الإسلامية فى حوض البحر الأبيض .

* * *

أما أحوال إيطاليا فى تلك الفترة ، والعرب يسمونها « البر الطويل » ، فقد كانت فريسة الإنقسامات الداخلية ، بعد أن انتهى أمر الامبراطورية الرومانية فى الغرب منذ عام ٤٧٦ م ، على يد إدواكر Odovacar زعيم المعاهدين Foederati فى الجيش الرومانى[١] .

اقتسم الحكم فى إيطاليا ، أكثر من سلطة واحدة ، فأشرف البيزنطيون على أرخونية رافنا ، وحدودها من نهر البو وشرقى جبال الإبنين حتى مدينة أنكونا على الساحل الغربى للبحر الإدرياتى ، وذلك بعد أن أزالوا دولة القوط الشرقيين عام ٥٥٠ م ، زمن الإمبراطور يوستانيوس[٢] . وكذلك حكمت بيزنطة الجزء الجنوبى من إيطاليا وجزيرة صقلية ؛ ودخل الغزاة الجدد من اللومبارديين الجرمان ، عقب وفاة الإمبراطور يوستانيوس عام ٥٦٥ م ، وأسسوا لهم مملكة فى المنطقة التى عرفت باسمهم فى شمال إيطاليا عام ٥٦٨ م ، بزعامة ملكهم البوين Alboin ؛ واشتهر اللومبارد بالتخريب والتدمير ، فعاثوا فى شبه الجزيرة الإيطالية فساداً ونهباً وتخريباً ، ولم تسلم روما من نهبهم ، وامتد سلطانهم إلى الدوقيتين الكبيرتين فى جنوبى إيطاليا ، وهما : سبوليتو Spoletum وبنفنتو Benevéntum[٣] ، وظلت مملكة اللومبارد قائمة فى إيطاليا حتى أزالها الفرنجة عام ٧٧٤ م ؛ وكان الفرنجة يناصرون

= عنها وطردت الحاميات الرومانية عام ٢٧٠ م ؛ ثم نودى بابنها الصغير ملكاً على مصر ، وأصدرت عملة بدون رأس الامبراطور أورليانوس Aurelianus ؛ فلم يسع الامبراطور الرومانى إلا محاربتها ، فجاء على رأس جيش ودخل تدمر فى ربيع عام ٢٧٢ م ، وهربت زنوبيا ، لكنها وقعت أسيرة ، فقيدت بسلاسل ذهبية . (انظر فيليب حتى: تاريخ العرب – ترجمة مبروك نافع – جـ ١ ص ٨٨ – ٩١) .

(١) انظر : نهاية الامبراطورية الرومانية فى الغرب للمؤلف (مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة – العدد التذكارى – م ٢١ ديسمبر ١٩٥٨ – مطبعة جامعة القاهرة ١٩٦٢) ؛ أرشيبالد ص ١٥ ؛
Villari, , or, The Barbarian Irvasions of Italy pp. 1 — 10.

(٢) انظر : Deanealy, M., A History of Early Mediaeval Europe, pp. 33 — 53. الباز العرينى : الدولة البيزنطية ص ٦٣ – ٦٥

(٣) فشر ص ٥١ ؛ Hunt, History of Italy, pp. 7 — 9
Deanesly, op. Cit., pp. 245 — 59 ; Pirerre, H., A History of Europe pp. 39 — 45 ; Hodgkin, T. Italy F. Her Invaders Voi. V. qq. 151 sqq, Vol. VI, pp. 62 — 3, 83 — 89, Sipmondi, T. C. L., Hist. of are Italian Depublish, 667 — 11.

البابوية . ونظراً للتخريب الذى استهدفت له إيطاليا ، من جراء حروب يوستانيوس لاستعادة إيطاليا من القوط الشرقيين ، ثم ما تلا ذلك من تخريب اللومبارد ، وكانوا أشد فتكاً من أسلافهم القوط ، يعيب بعض الكتاب على مشروع حركة الاسترداد التى قام بها يوستانيوس ، مما أدى إلى تعريض إيطاليا والإيطاليين إلى الدمار والكوارث المتلاحقة ؛ يقول فشر معقباً ، على ما يراه من خطأ يوستانيوس فى إزالة دولة القوط الشرقيين التى احترمت التقاليد الرومانية :

« والواقع ، إن المملكة التى وقفت من الروح والتقاليد الرومانية هذا الموقف الحميد ، استأهلت لأن تصبح زعيمة بانقاذ إيطاليا من سلسلة الحروب الطويلة والفتن الداخلية التى تعرضت لها بلادها المنكودة طوال تاريخها منذ القرن السادس الميلادى ، إذكان فى استطاعة القوطيين ، أن يجعلوا من أنفسهم وصفاتهم الحربية والسياسية ، حمى لشبه الجزيرة ، بعد أن ذهبت تلك الصفات عن أهلها الأصليين منذ قرون ، ومن هنا تتضح جسامة الغلطة التى انتهت بالقضاء على القوط الشرقيين فلو أنهم ظلوا وشأنهم لما حدثت تلك الغزوات والفتوحات اللومباردية فى شمالى إيطاليا ، ولما قامت الدولة البابوية فى روما ، ولما أحييت الإمبراطورية الرومانية فى الغرب[1] ، بل ربما تحققت الوحدة السياسية الإيطالية على أيديهم فى القرن الثامن الميلادى »[2] .

ولا شك أن السلطة الثالثة ، التى اقتسمت الحكم فى إيطاليا ، هى البابوية ، فان من أهم نتائج سقوط الإمبراطورية الرومانية فى الغرب ، وقيام ذلك الصراع الدينى الذى وقع فى الإمبراطورية البيزنطية ، تحت اسم الحركة اللا إيقونية ، وهى حركة تحطيم الصور المقدسة أو الإيقونات[3] ، وكانت حركة بدعية فى نظر الكنيسة الغربية ، كل ذلك أدى إلى بروز سلطة البابا السياسية ، فقد تطلع إليه الإيطاليون ، وقد غدا أمامهم أهم شخصية رومانية باقية فى شبه الجزيرة ، ومن ثم انتقل مركز

---

(١) انظر Bryce, J., The Holy Roman Empire, pp. 36 — 44 ; Pirerre, op. Cit., pp. 80 — 93 ; Chew, H., & Latham, L. C. A History of Euroqe, pp. 164 — 65.

(٢) فشر ص ٥٠ — ٥١

(٣) أنظر : المؤلف : الحركة اللاإيقونية فى الدولة البيزنطية ص ٢١ — ٢٢ ، أونظر : James, E. A, History of the Iconoclastic Controversz, pp. 1 — 38.

الأهمية والتوجيه من قصور الأباطرة السياسيين إلى أروقة اللاتران Lateranus أى إلى كنيسة روما [1] .

* * *

وفيما يتعلق بأسبانيا ، فصاحب الأمر فيها ، هم القوط الغربيون البرابرة الجرمان؛ ولقد ترك القوط أسبانيا ، فى مطلع القرن الثامن الميلادى ، كما دخلوها أول مرة ، فى مطلع القرن الخامس ، مشهداً من مشاهد البؤس والفاقة ، دخلوها ، وهى مقسمة ضياعاً Latifundia بين أقلية من السادة الرومان ، تتمتع بكل الامتيازات وسط محيط من العبيد الأذلاء ؛ ولابد لمثل هذا المجتمع المنهار ، من أن يسقط عند أول غزو ، هكذا كان الحال عند نهاية حكم القوط ، فقد تركوها على هذا النحو أو ما يقرب منه [2] .

قام المجتمع القوطى على نظام الطبقات ، فاستولى النبلاء فيه ورجال الدين على نحو ثلثى الأراضى الخصبة ، مع الإعفاء من الضرائب [3] ؛ ولهم جميع السلطات المدنية والعسكرية والروحية ، إذ كان رجال الدين يشاركون فى حكم البلاد . أما جمهور الناس من التجار وصغار الملاك ، فوقع عليهم عبء دفع الضرائب ، وإشباع نهم الحكام ؛ ثم طبقة العبيد ، وهذه مرتبطة بالأرض ، تنتقل معها من مالك إلى آخر ، وهذه طبقة كثيرة العدد ؛ ومع أن الكثير من أفرادها ، أقام بالمدن وزاول بعض الصناعات ، إلا أنهم جميعاً قد حرموا من شتى الحقوق . وبجانب هذه الطبقات توجد جالية كبيرة لليهود ، وتتحكم هذه الجالية فى مرافق البلاد الاقتصادية ، شأنهم فى كل مكان . وقد أحس ملوك القوط بوطأتهم ، فناصبوهم العداء وتواصوا بالتنكيل بهم واستئصال شأفتهم ، وصدرت عدة قوانين ضدهم ، من ذلك ما أصدره الملك القوطى شنشادس (Sisenand) (ت ٦٣٦ م) من قوانين تقضى بطردهم

(١) Finlay, G., History of the Byzactine Empire, pp. 243 — 44 ; Painter, S., A History of the Middle Ages, pp. 104 — 120 ; Hunt, op. Cit., pq. 16 — 18 ; Lovtchenko, M. V., Bayzance, Des Origines A 1453 (Trad. de Pierre Mabile), pp. 135 — 141 ; Lindsay, op. Cit., pp. 221 sqq. ; Foord, op. cit., pp. 180 — 202 ; Vassilier, A. A., Historz of the Byzantine Empire, pp. 136 — 39, 373 — 394 ; Bailly, A., Byzance, pq. 166 — 175, C. Med, H., Vol. III, p. 148 ; Vol. V, p. 167 ;

(٢) Bradley, H., The Goths, p. 248 ; Oman, ch., The Dark Ages, pp, 131 — 134 Dozz, R., Les Musulmans d-Espagne, T. II, pp. 4 — 13.

(٣) العبادى : المجمل فى تاريخ الأندلس ص ٤٤ — ٤٥ ؛ دولة القوط الغربيين للمؤلف ص ١٢٥— ١٢٨ ؛ التونسى : أقوم المسالك ص ٣٤٩ ؛ Scott, S. P., History of the Moorish Empire in Europe, Vol. I, p. 184, Lavisse (H. G. T. I.), p. 247

من المناصب العامة ، وتلك التى أصدرها الملك إرفج Ervig (ت ٦٨٧ م) ؛ وهى أشد قسوة من السابقة[١] .

نظر اليهود لأحوال أشقائهم عبر الزقاق ، فى شمال افريقية ، حيث ينعمون بالتسامح فى ظل السيادة الإسلامية الجديدة ، فاتصلوا بهم ودبروا مؤامرة للقضاء على حكم القوط ؛ حقيقة اكتشفها الملك أيقه Egica (ت ٧٠١ م) وأجبر اليهود على المسيحية ، إلا أنهم لم يكفوا عن الكيد والتدبير ضد حكم القوط ، وهذا يفسر ترحيب اليهود بالمسلمين عندما دخلوا أسبانيا ، وهم فى ذلك يشبهون أقباط مصر فى العصر البيزنطى عندما رحبوا بالفتح العربى الإسلامى[٢] .

ومن عناصر ضعف المجتمع القوطى كذلك ، الصراع المستمر على العرش ، إذ كانت الملكية القوطية قائمة على الانتخاب ، ليظل العرش حقاً مشاعاً بين القادرين على اغتصابه ، وهذا بجانب حقد الرعايا من الرومان الأسبان ، لاختلافهم فى المذهب الدينى ، ولم تفلح سياسة القوط الدينية عندما تحولوا إلى الكاثوليكية أواخر القرن السادس الميلادى ، ليوافقوا رعاياهم فى المذهب ، فقد جاء هذا التحول متأخراً[٣] ؛ كما لم تفلح تشريعاتهم القانونية للمزج بين القوانين الجرمانية والقوانين الرومانية ، حتى تزول الصفة الشخصية عن التشريعات الجرمانية[٤] .

ظلت الكراهة قائمة بين الرعايا والحكام ، كما ظلت مؤامرات الصراع حول العرش ، وآخرها مؤامرة لوذريق Rudericus التى انتهت بطرد غيطشه Wetza[٥] وتولى لوذريق العرش (٧١٠ — ٧١١ م) ، فاستعانت الأسرة الطريدة وأنصارها بالمسلمين عبر الزقاق ، وما كاد عام ٩٢هـ — ٧١١م يطلع ، حتى تعرضت دولة القوط الغربيين ، لأخطر ما تعرضت له فى حياتها ؛ ومهما قيل فى عوامل ضعفها ،

---

(١) راجع دولة القوط الغربيين للمؤلف ص ١٦٧ — ١٦٨ وانظر : Scott, op. cit., pp. 172 — 73, 178 — 184, 192 ; Leclercq, H., L'Espagne Chrétienne, pp. 342 — 4.

(٢) Leclercq, oq. Cit., qq. 306 — 333, 362 ; Deaneslz, oq. Cit., pp. 104, 106 ; Dozy, op. Cit., pp. 25 — 7 ; Pirenne, op. Cit., P. 155 ; Lévi-Provençal. Histoire de l'Espagne Musulmane, T. I., pp, 1 — 7 ; Lavisse, op. Cit., p. 240 ; Oman, op. Cit., pp. 233 — 4 ; Diehl, ch., L'Afrique Byzantine. p. 589.

(٣) Lavisse, op. Cit., p. 249 ; Bradley, op. Cit., pp. 331 — 2, Leclercq, op. Cit., p. 279

(٤) دولة القوط الغربين للمؤلف ص ١٤٣ — ١٤٨ ؛ De Marlès, M., ; Histoire de la Domination des Arabes et des Maures en Espagne et en Portugal, pp. 58 — 60 ; Scott. op. Cit., p. 184.

(٥) سماه القلقشندى « غطسه » (راجع صبح الأعشى جـ ٥ ص ٢٣٨ — ٢٤١) .

وكثرة ما خاضت من حروب وفتن مهلكة ، فلم يكن هناك خطر يهدد أسبانيا البربرية بالزوال ، قبل وصول فرسان العرب المسلمين إلى أفريقيا ، جاء هـــذا الخطر سريعاً وحاسما [1] .

وفي غاليا Gallia [2] ، انقسمت السلطة بين ثلاث دول جرمانية ناشئة أولاها : دولة القوط الغربيين في منطقة الحدود بين غالة وأسبانيا ، وهي المنطقة المعروفة باسم سبتمانيا Septemania ، أو منطقة المدن السبعة[3] ، وذلك بعد أن طردهم الفرنجة من اكويتانيا[4] .

والدولة الثانية ، هي دولة البرجنديين في حوض الرون ومنطقة سافوى ، أقام البرجنديون دولتهم في جنوبي غاله منذ أواخر القرن الخامس الميلادى ، وذلك بعد أن قضى الهون Huns على دولتهم الأولى في قرمز Worms ومايتز Mayence وسبير Speyer . وملك البرجنديين المشهور في نهاية ذلك القرن هو جندوباد Gundobad ، ومن أميرات البيت البرجندى الأريوسى المذهب ،، كلوتيلدا Clotilda الكاثوليكية ، وهي التي تزوجت من كلوفس Clovis ملك الفرنجة ؛ وكان لها أثرها الكبير في اعتناق زوجها ورعاياه المسيحية على المذهب الكاثوليكى ، ولهذا نتائجه البعيدة في مستقبل الفرنجة [5] .

والدولة الثالثة التي سادت في غاله ، هي دولة الفرنجة Franks ، أعظم ممالك الجرمان على الإطلاق . ومؤسس هذه الدولة كلوفس Clovis (٤٨١ — ٥١١ م)

---

(١) راجع دولة القوط الغربيين للمؤلف ص ١٢٠ — ١٢١ ؛ العبادى ص ٤٦ ؛
Lévi — Provençal, op. Cit., pd. 1 — 7 ; Scott, op. Cit., pp. 217 — 219 ; Lot, F., Les Invasions Germaniques, p. 187.

(٢) عن غالة قبل الفتح الجرمانى ، انظر : Hubert, H., The Greatness & Decline of Celts (Lord., 1934)

(٣) راجع ما سبق وانظر دولة القوط الغربيين للمؤلف ص ٨٢ — ٨٤ Eyre, (Ed.) European Civilisation, p. 90

(٤) دولة القوط الغربيين ص ٩٨

(٥) Cartellieri. O., The Count of Burgundy (Studies in History of Civilisation) pq. 24, 164 — 180 ; Berthelot, M. A., (H. G. T. I.), pp. 97 — 103, 121, 122 ; Halphen, L. (C. Med. H,, Vol. III), pp. 134 — 36 ; Deaneslz, op. Cit., p. 30 ; Lavesse, E., Histoire de France, T, I, pp. 43 — 66.

وتعرف باسم الدولة الميروفنجية ، أو « الميرونجانية » ، فيما عبر التونسي [١] ، نسبة إلى ميروفتش Merovech جد كلوفس [٢] .

ومن أهم أسباب قوة هذه الدولة ، وبقائها في عمر الزمن ، أكثر من غيرها ، أنها خالفت من عداها من سائر الجرمان ، مثل القوط والوندال والسويف (الجلالقة) واللومبارد وغيرهم ، إذا اعتنقت المسيحية على المذهب الكاثوليكي ، فوافقت بذلك مذهب الرعايا الرومان الغالبين ، كما رضيت عنها البابوية وظفرت بتأييدها ، حتى لقب كلوفس بملك الرومان Rex Ramanorum [٣] .

اعتمدت مملكة الفرنجة على رجال الدين ، ومن أهم أركان سياستها ، التبشير بالمسيحية في الأقاليم الوثنية البربرية مثل بلاد السكسون والألمان وغيرهم ، وتضمن التبشير بالمسيحية نقل المدنية الرومانية والقانون الروماني إلى تلك الأصقاع [٤] . وتحمس الفرنجة لحماية العقيدة المسيحية الكاثوليكية ، مما كان له أثره في النضال الإسلامي المسيحي ، وليس من باب الصدفة أن فرنسا ، دون غيرها من سائر الدول الجرمانية ، هي التي ساهمت بالنصيب الأكبر في الحروب الصليبية التاريخية فيما بعد ، وأن لغتها وتقاليدها هي التي سادت في الإمارات اللاتينية بالشرق [٥] .

كانت مملكة الفرنجة Regnum Franconum موحدة زمن كلوفس وخلفائه المباشرين وتعزى هذه الوحدة إلى شخصية كلوفس ومقدرته ، وإلى حروبه الظافرة التي حطم بها قادة الجرمان الآخرين ، كما أزال في عام ٤٨٦ م البقية الباقية من حكم اللاتين

---

(١) أقوم المسالك ص ١١٣

(٢) Funk — Brentano, The National History of France, pp. 210 Sqq. ; Sergeant, L. ,The Franks, pq. 80 — 98, Dill, S. Aoman Society in Gau l in the Merovingian Age, pp. 1 — 39.

(٣) دولة القوط الغربيين للمؤلف ص ١٤٥ ؛ Berthelot (H. G., ; T. I), pp. 121 — 22 Gregory Tours, The History of Franks, Vol· I, pp. 45 — 81 ; Sergeant, L., ob. Cit., pp. 101 — 119, 120 — 131

(٤) فشر ص ٣٥ — ٣٦

(٥) انظر : Barker, E., the Crusades, pp. 3 — 10 والترجمة العربية للدكتور الباز ص ٢٤ — ٢٥ ؛ Barker, S.. & Hiseory of the Crusades, Vol. I, pp. 10 Sqq.,

فى غاليا ، وهى مملكة سياجريوس Syagrius وعاصمتها سواسون Soissons[1].

وعندما استقرت حدود مملكة الفرنجة عند جبال البرانس ، واستقر اللومبارد فى حوض نهر البو Po شمال إيطاليا ، عندئذ تحولت الروح الحربية الجرمانية إلى صراع داخلى ؛ فلم يكن للفرنجة أو غيرهم من الجرمان ، خبرة أو رصيد سياسى سابق ، لسياسة الرعايا ، ورغم أنهم أبقوا على بعض النظم الرومانية ، إلا أنهم لم يفهموا قيمة الحكومة المركزية ولم يعقلوها ، كما عقلها العرب مثلا ، فى فارس وغيرها من البلاد التى فتحوها ، وكان ذلك الفهم يتطلب الإبقاء على النظم القائمة الثابتة[2] .

ونتيجة لذلك ، سار الفرنجة على قاعدة خطيرة ، لازمتهم طوال تاريخهم ، وكانت أهم معاول ضعفها وتمزيقها ، تلك هى ، تقسيم الملك كالإرث بين الأبناء ، ويشبه هذا ما وجد عند السلاجقة والدول الإسلامية التى انسلخت عنها مثل الدولة النورية والدولة الصلاحية فى بعض مراحلهما .

جهل الفرنجة فكرة الدولة State ، وقيمة التجانس بين عناصر السكان ، أو قيمة الحدود الاستراتيجية لأملاكهم ، أو حتى الإمكانيات الإقتصادية التى ينبغى أن تتوفر ؛ لم يكن أمامهم سوى اعتبار واحد ، هو تقسيم الإرث القائم ، الثابت والمنقول ، بين المستحقين من أبناء البيت الميروفنجى[3] .

وأول تقسيم مشهور فى تاريخ الفرنجة ، ما وقع عام ٥١١ م عقب وفاة كلوفس فقد قسمت المملكة بين أبناء كلوفس الأربعة ، فنشأ من ذلك أربع ممالك متنافسة[4] على أن التقسيم لم يقتصر على الأقاليم ، بل شمل كذلك تقسيم المدينة الواحدة بين أكثر من واحد ، مثل ميناء مرسيليا ومدينة باريس نفسها ، فى عام ٥٦٧ م ، قسمت

(١) Lavisse, op. Cit., pp. 94 — 5, 100 — 103 ; Deanesly, pp. 58 — 60 ; Funk-Brentaro, Histoire de France, pp. 200 — 207.

(٢) Déaneslz, p. 261 ; Dill, S., Op. Cit., pq. 77 — 105.

(٣) Deanesl y, q. 262.

(٤) Berthelot, op. Cit., q. 124 ; Funk-Brentado, op. Cit., p. 235 ; Lavisse, op. Cit., pp. 104 — 120

باريس بين ثلاثة إخوة ، حتى أن الحصة التى لم تقع فيها الأسقفية ، أقام فيها صاحبها أسقفية خاصة به ، إمعانا فى المخالفة[١] .

والملاحظ على الفترة منذ ٥٦١ م — وهى سنة وفاة لوثر الأول بن كاوفس ، إلى ولاية شارلمان بن بيبين القصير عام ٧٦٨ م ، وتقدر بأكثر من قرنين ، أنهـــا فترة مضطربة ، اشتد فيها الصراع ، ليس فقط بين الممالك الفرنجية التى قامت نتيجة للتقسيمات المتكررة ، ولكن كذلك بين ملوك الفرنجة الميروفنجيين وبين حجاب قصورهم ، مما أدى إلى تدهور التقاليد اللاتينية فى بلاد الغال ، ولا سيما فى الجنوب . كان حكم الميروفنجيين خلال تلك الفترة حكماً إسمياً ، فقد انتقلت السلطة الفعلية تدريجياً إلى حجاب القصر ، وبرزت سلطة حجاب قصر مملكة استراسيا Austrasia الفرنجة ، وهى الجزء الشرقى من فرنسا[٢] ؛ وهؤلاء الحجاب من سلالة أرنولف Arnulf أسقف ميتز Metz ، أمثال بيبين Pepin الأول والثانى وشارل مارتل ؛ ومن هذه الأسرة قامت أسرة الكارولنجيين Carolingians التى أنهت حكم الميروفنجيين فى منتصف القرن الثامن الميلادى[٣] .

وزاد من مركز حجاب قصر استراسيا ، أنهم هم الذين انبروا لحماية فرنسا سيما من الخطر الخارجى ، ولا سيما خطر الفريزين Frisii المقيمين على ساحل بحر الشمال حتى نهر الفيزر ، هزمهم بيبين الثانى (ت ٧١٥ م) ، واستعاد المدن التى استولوا عليها ، كما هزم الألمان Alemans والبافاريين ؛ فمهدت جهوده لسيادة خلفائه من بعده ، وصار بين أولئك الحجاب تولية الملوك الميروفنجيين وعزلهم[٤] .

---

(١) Deanesly, P. 267 ; Gregcry Tours, op. Cit., pp. 45 — 80

(٢) فشر ص ٧٤

(٣) موطن الكارولنجيين الأصلى هو بلجيكا الحالية تقريبا ، وبرز فى هذه الأسرة شخصيتان هما بيبين صاحب بلدة لاندن Landen بمقاطعة برابانت Brabant الحالية ، ودوق أرنولف الذى صار أسقف متز فيما بعد ، وصار بيبين حاجبا لقصر استراسيا عام ٦٢٢ م ، وزوج ابنته لابن أرنولف ؛ وكان من نتائج هذه المصاهرة بيبين الثانى الذى تولى رئاسة البلاط فى استراسيا عام ٦٨١ م ، ثم فى نستريا Neustria — وهى الجزء الغربى من فرنسا عام ٦٨٧ م . (راجع فشر ص ٧٥ — ٧٦) .

(٤) Lavisse, Op. Cit., pp. 257 — 261 ; Deanesly, p. 276 Funk — Brentano, op. Cit., pp. 280 — 90. Pirenne, A History of Europe, pp. 72 — 79 ; Sergeant, op. Cit., pp, 194 — 206).

ومن أبرز خلفاء بيبين الثانى حفيده شارل مارتل (٧١٩—٧٤١ م) الذى اشتهر بالشجاعة والكفاءة ، قام بالغزو المنظم فى كل صيف ، وحطم الأعداء المحيطين بدولة الفرنجة الميروفنجيين ، ونجح فى جميع حروبه ، وأخضع دوقية ألمانيا ، بعد أن شن عليها أكثر من حملة ظافرة ، فى أعوام ٧٢٠ ، ٧٢٢ ، ٧٢٤ ، ٧٣٨ م ؛ كما أخضع بافاريا بعد حملتين ناجحتين فى ٧٢٥ ، ٧٢٨ ، وكذلك حارب الفريزيين عام ٧٣٣ ، ٧٣٤ م[1] . وهو الذى هزم المسلمين فى وقعة بلاط الشهداء ، كما سنرى فيما بعد ، ويقال إنه لقب بالمطرقة Martel لأنه دحر أعداء الفرنجة ، أو لشدة ما أنزل بالكنيسة الكاثوليكية فى غاليا من صارم الضربات التى اضطر إليها لفساد رجال الدين فى عصره[2] .

وكانت دوقية اكويتانيا ، فى غالة ، شبه مستقلة ، ويحكمها دوق فرنجى معاصر لشارل مارتل ، هو الدوق أود Eudes ، وكان يتحين الفرصة لتوسيع دوقيته على حساب الميروفنجيين الضعفاء ، لولا حماية حجاب قصورهم ، فحاربه شارل مارتل وهزمه عام ٧٣١ م ، لكنه لم يخضع لنفوذه ؛ غير أن تعرض دوقية أكويتانيا ، بحكم موقعها ، لحركات المسلمين ، حمل الدوق على التحالف مع شارل مارتل ، ومن ثم امتد نفوذ شارل مارتل على كل فرنسا تقريباً .

وفى زمن شارل مارتل حاجب قصر الميروفنجيين ، وإبنه بيبين القصير حاجب القصر ، ثم ملك الفرنجة ، وحفيده شارلمان ، كان الصراع قد اشتد بين الفرنجة والمسلمين .

* * *

هكذا كان الوضع الجغرافى والسياسى والإجتماعى للدول السائدة فى حوض البحر الأبيض ، حتى اصطدامها بالفتوح الاسلامية ، وسوف ينصب البحث على

---

(١) Deanesly, pp. 276 — 85 ; Lavisse, qp. 257 — 261

(٢) لم يكن شارل مارتل هو الذى ظفر وحده بهذا اللقب من زعماء الفرنجة ، فهناك من ظفر به غيره ، مثل جيوفرى بن فولك بيزاكونت آنجو الاقطاعى ، فقد اشتهر باسم جيوفرى مارتل Geoffrey Martel وولى كونتية آنجو Anjou فى الفترة بين ١٠٤٠ و ١٠٦٠ ، زمن سيادة آل كابى (انظر ما يلى ، وأنظر : فشر ص ٧٦ ، (Deanesly, p. 285 ; Brooke, pp 108 — 109)

علاج امتداد النفوذ الإسلامى فى فرنسا وإيطاليا فقط ، مع الإشارة إلى الغزو الإسلامى فى سويسرا حتى أعالى الراين ، فقد كان تحكم المسلمين فى جنوبى فرنسا وفى منطقة الحدود بين فرنسا وإيطاليا وفى ممرات الألب ، مدعاة إلى تطلعهم إلى ما وراء الألب ، إذ أن طموحهم لم يقف عند حد .

— ٢ —

كيف بسط المسلمون نفوذهم فى فرنسا :

لقد كان من أهم أحداث عهد الإمارة الإسلامية فى أسبانيا (٩٥—١٣٨ هـ / ٧١٣—٧٥٥ م) ، محاولة العرب فتح فرنسا . وفكر موسى بن نصير فعلا فى عبور جبال البرت أو البرتات[١] ، وبسط سيادة المسلمين على « الأرض الكبيرة » ، وهى فرنسا ، ثم الاتجاه شرقاً وإخضاع روما أو القسطنطينية[٢] .

خشى الخليفة الوليد بن عبد الملك (٨٦—٩٦ هـ / ٧٠٥—٧١٥ م) من أن يغتر موسى بنصره ، فيغرر بالمسلمين فى أرض واسعة وطريق وعر ، فاستدعاه هو ومولاه طارق بن زياد[٣] . عاد موسى إلى المشرق ، بعد أن استخلف ابنه عبد العزيز على الأندلس (٩٥ هـ / ٧١٣ م) .

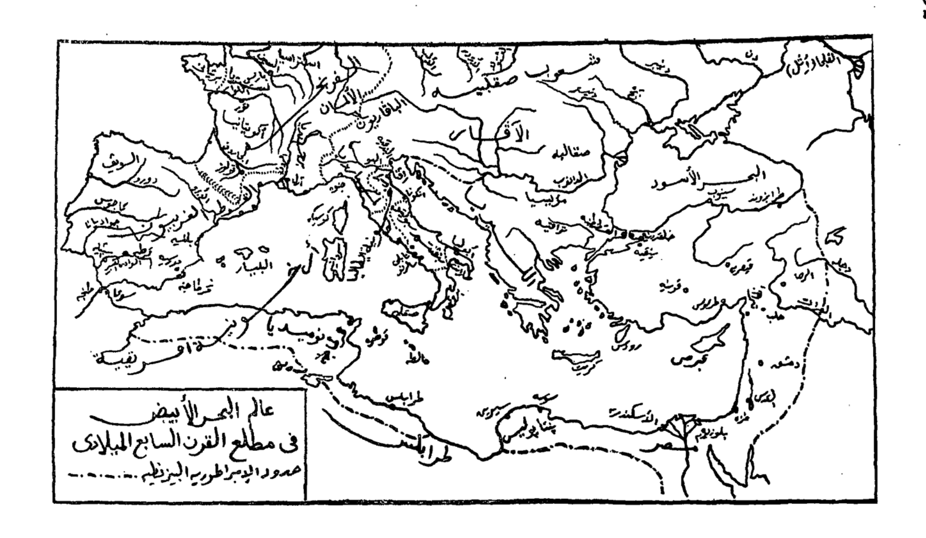
اتخذ عبد العزيز بن موسى مدينة إشبيلية Sevilla قاعدة للإمارة ، وتابع الفتوح فى شبه الجزيرة ، وافتتح الجزء الجنوبى الشرقى من أسبانيا ؛ غير أن عهده

---

(١) عبرت المراجع العربية عن جبال البرانس Pyrenees باسم جبال البرت أو البرتات (انظر تقويم البلدان ص ١٦٩) .

(٢) نفح الطيب جـ ١ ص ١٠٨ ؛ ابن الأثير جـ ٥ ص ١١ ؛ العبادى ص ٥٣ ؛ اسدرستم : الروم جـ ١ ص ٢٩٢ — ٢٩٥ ؛ أومان (Oman) — ترجمة بدر — ص ١٤٥ — ١٤٨ ؛
Vassilier, op. Cit., p. 235 ; C. Med. M., Vol. IV, p. 3 ; Runciman, S., Byzantine Civilisation, pp. 292 — 93.

(٣) اخبار مجموعة ص ١٩ ، ٢٩ — ٣٠ ؛ نفح الطيب جـ ١ ص ٢٦٤ ؛ ابن عذارى : البيان جـ ٢ ص ٢٩ — ٣٠ ؛ ابن القوطية ص ٣٦ ، ٢١٣ — ٢١٧ ؛ العبادى ص ٥٣ ؛
De Marlès, qp. 110 — 111 ; Scott, I, pp. 54 — 6



عالم البحر الأبيض
فى مطلع القرن السابع الميلادى
حدود الإمبراطورية البيزنطية
البحر الأسود
شعوب صقلبية
الأقار
صقالبة
الباقاريون
الألمان
الفرنج
أكويتانيا
البليار
كورسيكا
نوميديا
ولاية أفريقية
صقلية
مالطة
رودس
قبرص
كريت
طرابلس
برقة
بنتابوليس
الأسكندرية
مصر
بلوزيوم
غزة
دمشق
حلب
قيصرية
قونية
نيقية
تراقية
مؤيسيا
القسطنطينية
الرها
الفرات
دجلة
دن

لم يطل ، وانتهى بالقتل ، لما تذكره المراجع من قصة زواجه من أيله Egilone أرملة لوذريق ، والتى كنيت بأم عاصم ، وقد حظيت عنده حتى طلبت منه أموراً مخالفة للإسلام كالسجود له واتخاذ تاج من ذهب . ثار عليه المسلمون وقتلوه عام ٩٧ هـ / ٧١٦ م ، حين دخل عليه زياد بن عذره البلوى ، وهو فى مسجد اشبيلية وعلاه بالسيف قائلا : قد حقت عليك ياابن الفاعلة : ويقال ، إن الخليفة سليمان بن عبد الملك (٩٦—٩٩ هـ / ٧١٧ م) ، هو الذى بعث فى قتله[١] .

ظلت فكرة عبور البرانس إلى الأرض الكبيرة ، تراود قادة المسلمين فى أسبانيا ، حتى كانت ولاية السمح بن مالك الخولانى عام ١٠٠ هـ / ٧١٩ م من قبل الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩—١٠١ هـ / ٧١٧—٧٢٠ م) .

والسمح من أفاضل عرب أفريقية ، ومن خيرة الولاة الذين تولوا أمر الأندلس[٢] وبولايته ، عاد الحماس إلى الجند الإسلامى ، وكان قد فتر على أثر استدعاء موسى بن نصير وطارق بن زياد ، وما لحق بهما فى دار الخلافة[٣] .

ثم إن السمح هو الذى نقل عاصمة الإمارة الإسلامية فى أسبانيا إلى قرطبة ، بعد أن كانت فى طليطلة — عاصمة القوط السابقة — ثم فى إشبيلية ، زمن عبد العزيز ابن موسى ؛ واستمرت قرطبة عاصمة الأندلس حتى نهاية الدولة الأموية بالأندلس وتقع هذه المدينة ، على الضفة الشمالية لنهر الوادى الكبير Guadalquivit[٤] .

حقق السمح الفكرة التى دارت برأس موسى بن نصير من قبل ؛ وقام على رأس جيشه فى عام ٧٢١ م ، وفتح إقليم سبتمانيا Septemania ، وهى منطقة ساحلية تمتد من البرانس غربا إلى مصب نهر الرون شرقاً ، وقد عرفت بهذا الإسم لاشتمالها على سبع مدن أو سبعة أقاليم أو أقسام إدارية ، وهى : أربونة Narbonne

---

(١) ابن عذارى ج ٢ ص ٣٠ — ٣٢ ؛ نفح الطيب ج ١ ص ٢٦٣ ؛ ابن الأثير ج ٥ ص ٨ — ٩ ؛ أخبار مجموعة ص ٢٠ — ٢١ : ابن عبد الحكم ص ٢٨٥ — ٢٨٦ ؛ ابن القوطية ص ٣٧—٣٨ ، ١٧٩ — ١٨٢ ؛ مؤنس : فجر الأندلس ص ١٢٩ — ١٣٣ Lévi-Provençal, Op. Cit., pp. 33 — 4

(٢) ابن الأثير ج ٥ ص٢٢ ؛ Lévi-Provençal, Op. Cit,, pp. 30 — 31 العبادى ص ٥٣—٥٤

(٣) ابن القوطية ص ٣٦ — ١٥٩ — ١٦١ ؛ العبادى ص ٥٤

(٤) انظر الروض المعطار ص ١٥٣ — ١٥٨

ونيم Nimes وآجد Adge وبيزيى Beziers ولوديف Lodeve وقرقشونه Carcasenne وماجلون Maguelone[١] . والمعروف أن هذه المنطقة تسمى كذلك جوثيا Gothia ؛ نسبة إلى القوط ، إذ كانت من بقايا مملكة القوط الغربيين فى منطقة الحدود بين فرنسا وأسبانيا ، ويتحكم فيها يومئذ جماعة من نبلاء القوط ، بعد زوال دولتهم فى أسبانيا . والعاصمة أربونة[٢] .

استولى السمح على هذه العاصمة ، بعد حصار دام شهراً ، وذلك عام ٧٢١م؛ وغنم المسلمون كثيراً من الأموال والتحف ؛ ويرجع أغلب هذه الكنوز والتحف إلى رجال الدين الذين هربوا من أسبانيا عقب الفتح الإسلامى لها ، فقد حملوها معهم وأودعوها المؤسسات الدينية فى تلك المدينة وغيرها[٣] . وساعد على سقوط أربونة فى يد المسلمين ، أنها مفتوحة من البحر ، فسهل وصول المدد الإسلامى إلى القوة المحاصرة .

اتخذ الفاتح أربونة ، قاعدة للعمليات الحربية فى فرنسا ، فدعم حصونها وشحنها بالمقاتلة ، ولا يزال إلى اليوم ، شارع بهذه المدينة يعرف باسم شارع السمح Rue de zama[٤] ؛ كذلك أقام السمح الحاميات فى المدن المجاورة[٥] .

تتبع السمح مجرى الجارون واتجه غرباً ، وفتح جميع ما صادفه من المدن والحصون مثل بيزيى Bezies وماجلون Maguelenne وهما من مدن سبتمانيا ، وعرفت هذه المدينة الأخيرة باسم « ثغر المسلمين » Port-Sarrasin[٦] ؛ ثم فتح قرقشونة Carcasonne وسار حتى وصل إلى طولوشه Toulouse عاصمة أكويتانيا ؛ غير أن طولوشه قاومت الحصار الذى ضربه السمح حولها ، كما نصب حولها

---

(١) فجر الأندلس ص ٢٤٩

(٢) الروض المعطار ص ١١ — ١٢ ؛ تقويم البلدان ص ١٤٧

(٣) Scott, I, p. 276

(٤) أرسلان : غزوات العرب ص ٦٣ — ٦٤ .

(٥) العرب والاسلام ص ١١٠ — ١١٣ ؛ Pirerre, P. 165 Lare-Poole, Op. Cit. p. 28

(٦) Deanesly, p. 286

المنجنيقات[1] ؛ وظلت تقاوم حتى وصل الدوق أود Eudes الفرنجى حاكم أكويتانيا[2] ، وهو على رأس جيش ضخم ، وكان السمح قد أخذ يشد من أزر رجاله ، ويقرأ قوله تعالى « إن ينصركم الله ، فلا غالب لكم ... » .

وقعت معركة عنيفة ، أصيب فيها السمح بطعنة قضت عليه : أواخر عام ١٠٢ هـ / ٧٢١ م[3] ، ففت ذلك فى عضد الجند ، وحينئذ ارتدوا عن طولوشه . وكان رجال الدين المسيحيون ، قد أثاروا حماس مواطنيهم ضد المسلمين ، ويقال إنهم حجبوا مواطنيهم بالتعاويذ والأحجبة التى باركها البابا ؛ وليس صحيحاً ماذكره بعض المسيحيين من أن أحداً منهم لم يقتل ممن يحمل تلك الأحجبة[4] .

جاءت وقعة طولوشه ، أول نكسة للعرب فى أوربا ، فعادت فلول الجيش الإسلامى بقيادة عبد الرحمن الغافقى الأزدى إلى قاعدة أربونه . وكان استيلاء المسلمين على طولوشه يمكنهم من التحكم فى وادى نهر الجارون وفى الحدود الشمالية لمقاطعة غشقونيا Gascony[5] .

....

---

(١) المنجنيق كلمة فارسية معناها أنا ما أجودنى ، واستعملت للدلالة على آلة يرمى بها الحجارة . والجمع منجنيقات ومجانق ومجانيق (القاموس المحيط ؛ طوبيا العنيسى الحلبى : كتاب تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية ص ٧١) .

(٢) الدوق أود حاكم أكويتانيا من سلالة الفرنجة الميروفنجيين ملوك فرنسا ، وكان شبه مستقل بدوقيته . أما ملوك الفرنجة المعاصرون لهذه الفترة التى تم فيها فتح أسبانيا وجنوب فرنسا منهم : شلدبرت الثالث Childçert III (٦٩٤ — ٧١١ م) ، ويحكم فى نستريا Neustria ؛ داجوبرت الثالث Dagobert III (٧١١ — ٧١٥ م) ويحكم فى نستريا ، وشلبريك الثانى Chilperic II (٧١٥ — ٧١٨ م) فى نستريا ثم فى كل فرنسا (٧١٩ — ٧٢١ م) ؛ وتيرى الرابع Thierry IV (٧٢٠ — ٧٣٧ م) على كل فرنسا ؛ وشلدريك الثالث Childeric III (٧٤٣ — ٧٥١ م) وهو آخر ملوك الميروفنجيين (انظر : Deanesly, p. 283 ; Pirerre, p, 156 ; Bayet (in H.G.T.I) p. 468

(٣) نفح الطيب (الطبعة الجديدة) جـ ١ ص ٢١٩ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ٣٤ — ٣٥ ؛ Scott, I, p. 277

(٤) Scott, I, p. 277

(٥) Deanesly, p. 286

خلف السمح على إمارة أسبانيا عنبسة بن شحيم الكلبي ، من قبل يزيد بن أبي مسلم عامل أفريقية ، عام ١٠٣هـ / ٧٢١ م ، وواصل أمر الغزو فى جنوبى فرنسا غير أنه لم يسر فى الإتجاه الذى سلكه السمح ، بل سار على الساحل حتى وصل إلى نهر ردونة Rhodonus (الرون) ، وأعاد الاستيلاء على بعض البلاد التى تبرمت بالسيادة الإسلامية عقب مقتل السمح عند طولوشة ، فصالح أهل قرقشونة على نصف أعمالها ، وعلى جميع من بها من أسرى المسلمين ، كما تعهد أهلها بدفع الجزية والإلتزام بأحكام أهل الذمة ، من محاربة من حاربه المسلمون ومسالمة من سالموه . ثم أخذ عنبسة بعض الرهائن وأرسلها إلى برشلونة[1] Barcelona ؛ واجتاح العرب بعد ذلك مقاطعات نيم وبى Puy وكليرمونت Clermont[2] .

ولما اقتربوا من دير موناسيتى Monastiers فى منطقة فالى Vally ، جمع رئيس الرهبان ، وهو القديس سافر Chaffre ، رهبانه ، وأمرهم بالفرار بنفائسهم إلى الغابات المجاورة ، وظل هو بالدير ، على أمل التأثير فى الغزاة المسلمين ، أو لعل يكون فى تضحيته بنفسه خلاصاً لرعيته ، حتى يسكن الغضب الإلهى الذى حل بسبب أخطاء البشرية ؛ فلما وصل العرب إلى الدير ، لم يجدوا به سوى هـذا القديس ، فضربوه وتركوه ، فمات بعد قليل ، ويحتفل بعيد هذا القديس فى ١٩ اكتوبر من كل عام[3] .

استمر عنبسة فى زحفه الظافر ، وأغار على منطقة دوفينى Dauphiné وعاصمتها جرنوبل Grenoble ، كذلك أغار على برجنديا . وعاق بعض المعاصرين ، على

---

(١) نفح الطيب (الطبعة الجديدة) جـ ١ ص ٢١٩ — ٢٢٠ ؛ ابن الأثير جـ ٥ ص ٥٤ ؛
Lévi-Provençal, T. I, pp. 58 — 59

(٢) خلدت الحروب الصليبية مدينة كليرمونت منذ أواخر القرن الحادى عشر فيما بعد ، حين عقد البابا إربان الثانى فيها المجمع المستور عام ١٠٩٥ م ، وهو المجمع الذى فقررت فيه الدعوة إلى الحروب الصليبية ؛ كما خلدها من قبل استبسالها فى مقاومة القوط الغربيين عام ٤٧٤ م بزعامة أسقفها المؤرخ سيدونيوس أبوليناريوس Sidonius Appollinarius (انظر : Stevens : Sid. Appollinarms, pp. 161 — 164 ; Lavisse et Ramkauc, T. I, p. 108)

(٣) أرسلان : غزوات العرب ص ٧٦ — ٧٧ ؛ De Marlès. pp. 127 — 130

هذه الغزوة الكاسحة ، بأن الله قذف فى قلوب الكفار الرعب ، فلم يتصد أحد منهم للمسلمين ، إلا لطلب الأمان(١) .

اجتاح العرب بعد ذلك مدينة أوزه Uzes ومدينة فين Vienne ونواحى فالنس حتى وصلوا إلى مدينة ليون Lyon ، ويسميها العرب « حصن لودون »(٢) ، كذلك زحفوا على مدينتى ماسون Macon وشالون Chalow ، والأخيرة على نهر الساؤون(٣) ، ثم أخضعوا مدينة بون Bon ، وتقع على بعد نحو ٣٨ كم إلى الجنوب الشرقى من ديجون ، ووصلوا فى تقدمهم إلى مدينة أوتان Autun فى أعالى نهر الرون ، وغنموا الكثير من كنوز الكنائس والأديرة ، وبعثوا بسراياهم إلى جهات اللوار ونيفير Nevers ثم إلى كونتية برجنديا ، وهى التى اشتهرت فيما بعد باسم فرانش كونتيه France-Comté(٤) . ولا تزال إلى اليوم آثار عربية وأسماء إسلامية بهذه المنطقة(٥) .

لم يجد المسلمون مقاومة إلا فى مدينة سانس Sens ، الواقعة على بعد نحو ثلاثين كيلو متراً جنوبى باريس ؛ ومدينة سانس ، عاصمة إقليم يوند Yonnd ؛ وفيها تصدى إيبون Ebbon أسقف المدينة ، للزحف الإسلامى وكان قد استعد له من قبل ، وحصن المدينة وحشد مواطنيه ، فهبوا معه لحماية مدينتهم ، ونجحوا فى وقف الزحف العربى(٦) .

ويبدو أن عنبسة بن سحيم الكلبى ، أدرك ، بعد هذا التقدم الظافر ، حتى اقترب من باريس ، أنه توغل فى قلب فرنسا أكثر مما ينبغى ، فخشى ألا يستطيع تأمين خطوط عودته ؛ ثم إنه سمع فى ذلك الوقت بانبعاث العصبية فى أسبانيا ، ووقوع

---

(١) أرسلان : غزوات العرب ص ٧٧ (عن رينو Reinaud).

(٢) Lévi-Provencal, T. I, p 54 .

(٣) فجر الأندلس ص ٢٤٧

(٤) Brooke, p. 95 .

(٥) أرسلان ص ٧٩

(٦) فجر الأندلس ص ٢٤٧ ؛ أرسلان ص ٧٩ — ٨٠

خلاف بين العرب والبربر ، وربما لو لم تجتمع هذه الأحوال ، فى ذلك الوقت ، لما انصرف عن فتوحه فى غالة ، بعد أن واتاه مثل هذا التوفيق[1] .

عاد عنبسة ، لكنه لم يكن حذراً فى طريق عودته ، حيث داهمته جموع كبيرة من الفرنجة ، والتحم معها فى وقعة أصيب فيها بجراح بالغة ، توفى على أثرها فى شعبان ١٠٧ هـ / ديسمبر ٧٢٥م[2] ؛ ومن ثم عادت فلول الجيش الإسلامى بقيادة عذره بن عبد الله الفهرى ، إلى أربونة[3] .

وقد خلف عذرة الفهرى ، عنبسة فى ولاية الأندلس ، وأهل الأندلس هم الذين قدموه عليهم ، حتى جاء الوالى المعين من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك (١٠٥ — ١٢٥ هـ / ٧٢٤ — ٧٤٣ م) ؛ وظل عذرة فى ولاية الأندلس سنتين وثلاثة أشهر (شوال ١٠٧ هـ — ربيع أول ١١٠ هـ فبراير — مارس ٧٢٦ — يونيه يوليه ٧٢٨ م[4] .

واصل عذرة جهاد سلفه فى بلاد غالة ، وبعد أن جاءته الأمداد من الأندلس اقتحم سبتمانية مرة أخرى ، ودخل حوض الرون وغزا الألبيين Les Albegeois نسبة لمدينة البى Albi على نهر الجارون — إقليم رويرج Le Rouergue وجيفودان Gévaudan وليفليه Levelay ؛ كذلك احتل حصر روكبريف Roqueprive فى مقاطعة رودس Rhodés . وفى هذه المنطقة ، انضم إليه عدد كبير من أهلها ، وزحفوا معه ، فاتسع مجال الغزو والهجوم[5] .

---

(١) فجر الأندلس ص ٢٤٧ — ٢٤٨

(٢) ابن الأثير ج ٥ ص ٥٤ ؛ ابن عذارى ج ٢ ص ٣٦ ؛ فجر الأندلس ص ٢٥٤ .

(٣) أشارت المراجع الأجنبية إلى عذرة هذا باسم Hodra أو Hdyera — راجع : De Marlès, pp. 127 — 30 ؛ نفح الطيب ج ١ ص ١٠٩ ؛ ابن عذارى ج ٢ ص ٣٧ ؛ العبادى ص ٥٦ ؛ فجر الأندلس ص ٢٥٤ ؛ المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ٦٧ ؛ العرب والاسلام ص ١١٧ — ١٢٠

(٤) كان الوالى الذى عين على الأندلس من قبل الخليفة هشام هو يحى بن سلمة الكلبى (انظر ابن عذارى ج ٢ ص ٣٧ ؛ أعمال الأعلام ص ٦ ؛ العرب والاسلام ص ١٢١) .

(٥) أرسلان ص ٧٣ — ٧٧ (عن رينو) ؛ فجر الأندلس ص ٢٥٧ — ٢٥٨ ؛ العرب والاسلام ص ١٢٠ — ١٢١

وقد بالغ رينو Reinaud فى وصف تخريب العرب واعتداءاتهم على الكنائس والأديرة ؛ والثابت المعروف ، أن هدف المسلمين لم يكن لحرق الكنائس والأديرة ، لأنه بمقارنة المسلمين بالشعوب التى سادت غالة فى تلك الحقبة ، من فرنجة وقوط غربيين وشرقيين وبرجنديين ، يتبين أن المسلمين كانوا أعظمهم حضارة وأبعدهم عن النهب والتخريب ؛ هذا وقد أشارت النصوص التى وردت بالمراجع اللاتينية ، إلى أن الذين خربوا هذه الأماكن وغيرها ، هم الوند Vandes والوندال Vandali وغيرهم ، فجاء مؤرخو الكنيسة ، وقالوا أن المراد بهذه الألفاظ هم المسلمون ، وتابعهم رينو وغيره من المؤرخين المحدثين ، مما يدل على التعسف وعدم الدقة ، ولا سيما وأن هذه التسميات بعينها أطلقت بعد ذلك على المجريين الذين خربوا هذه النواحى زمن شارل مارتل وبيبين وشارلمان ؛ ولو أن رينو عاد بعد ذلك وتشكك فى أن المسلمين هم الذين قاموا بهذا التخريب[١] . بل إن الفرنجة أنفسهم ، بقيادة عاهلهم الأكبر وهو قارله (شارل مارتل) - نهبوا الكنائس ، واستولوا على كنوزها وخربوها فيما بعد وقعة تور[٢] .

وقف أمر الغزو عند هذا الحد ، حتى ولى الأندلس عبد الرحمن بن عبد الله الغافقى (١١٢ — ١١٤ هـ — ٧٣٠ — ٧٣٢ م) من قبل عبيد الله بن الحجاب والى أفريقية ؛ والغافقى هو الذى كان تولى أمر الجيش الاسلامى بعد ما حاقت الهزيمة بالسمح بن مالك الخولانى فى وقعة طولوشة عام ١٠٣ هـ — ٧٢١ م ؛ ونجح فى الانسحاب الأمين[٣] .

---

(١) من هذه المراجع : Lecointe, p. Annales Ecclesiastica Fraccorum, IV, pp. 728 sqq., 795, sqq. ; Mabillen, Annales Benedictine, II, p. 88 ; Mabillen, Acta Sanctorum Benedicitni, II, pp, 52, sqq. (عن فجر الأندلس ص ٢٥٨ — ٢٥٩)

(٢) العرب والاسلام ص ١٣٣ — ١٣٤ ؛ Scott, I, p, 311 ؛ انظر ما يلى .

(٣) تولى أمر الأندلس بعد عذرة فى الفترة ما بين وفاته ١١٠ هـ — ٧٢٨ م إلى ولاية الغافقى عام ١١٢ هـ — ٧٣٠ م ، خمسة ولاة هم : يحى بن سلمة الكلبى ثم حذيفة بن الأحوص القيسى ثم عثمان ابن أبى نسعة الخثعمى ، ثم الهيثم بن عبيد الكلابى ، ثم محمد بن عبيد الله الأشجعى ، الذى ولى لمدة شهرين فقط خلال عام ١١١ هـ (ابن عذارى جـ ٢ ص ٣٧ — ٣٨ ؛ ابن القوطية ص ٣٩ ، ١٣٩ ؛ أعمال الأعلام ص ٦ ؛ نفح الطيب جـ ١ ص ١٠٩) .

عرف عبد الرحمن الغافقى بالشجاعة وقوة الشكيمة وحسن القيادة ، وربما كان أقدر قائد عسكرى عرفته الأندلس فى عصر الولاة ؛ غير أن الظروف لم تتكافأ مع عبقريته الحربية ، وكانت وقعة طولوشة قد تركت أثرا شديدا فى نفسه ، فعلمته الحذر والحيطة ، كما أشعلت الحماس فى قلبه للثأر لما أصاب المسلمين من هزيمة[1] .

استعد استعدادا كبيرا لغزو فرنسا ، وأعلن الدعوة للجهاد الاسلامى فى سبيل الله ، كذلك أعلن هذه الدعوة فى أفريقية ، فتدفق عليه المتطوعون من كل ناحية ، حتى تجمع لديه عدد ضخم من القوات[2] ؛ وبدأ تحركه بعبور جبال البرت أوائل سنة ١١٤ هـ — ٧٣٢ م .

وفى الأرض الكبيرة ، استعد أود Eudes دوق اكوتيانيا ، للقاء المسلمين ، وكان هذا الدوق ، خلال العشر سنوات السابقة ، قد دأب على حماية دوقيته بشتى الوسائل ، منها إثارة الخلاف بين العرب والبربر فى أسبانيا ، ومنها عقد زيجة سياسية مع الزعيم البربرى عثمان بن أبى نسعة Neza — ويسميه الفرنجة تسمية محرفة ، هي مونوزه Munuza[3] ، وهو الذى ولى الأندلس لفترة قصيرة تقدر بنحو خمسة شهور أو ستة ، خلال عام ١١٠ هـ ؛ على أن ابن أبى نسعة مشهور بالشجاعة والنجدة ، ولكن أصحابه حقدوا عليه ، فسعوا إلى الخليفة هشام ابن عبد الملك ، فعزله ، عن ولاية الأندلس ، وجعله حاكما لمنطقة البرانس ، ومن ثم عرف باسم « أمير الثغر » ، والمقصود بالثغر ، مدينة الباب ، الواقعة فى أحد ممرات جبال البرانس ، ويظن أنها مدينة پى سردا Puy Cerda أو مدينة سرطانية Cerdania أو Cerritania غربى إقليم روسيون Rousillon قرب پى سرده ، وهى تابعة لأسبانيا ، وفى شمالها يوجد حصن يظن أنه كان مقراً لأمير الباب من قبل المسلمين[4] .

---

(١) العبادى ص ٥٦ ؛ فجر الأندلس ص ٢٦١ — ٢٦٣ ؛ Scott, I, pp, 392 — 6

(٢) قيل أن القوات التى تجمعت للغافقى ، بلغت ما بين ٧٠ إلى مائة ألف مقاتل (فجر الأندلس ص ٢٦٣)

(٣) أرسلان ص ٨٦ ؛ العرب والاسلام ص ١٢٧ — ١٢٨ ؛ Deanesly, P. 286

(٤) أرسلان ص ٨٨ ؛ Dozy, I, pp, 256 — 7 ; Deanesly. p, 286

كان ابن أبى نسعة ، قد أسر ابنة الدوق أود فى إحدى غزواته ، واسمها نيمرانس Numerance أو منين Minine أو لامبيجى Lampégie ؛ وتزوجها وهادن الدوق وأمنه من غارات المسلمين ، ويقال أنه كان لا يفارقها ولا يرى الدنيا إلا بها ، وذلك لفرط جمالها[1] ، وتشبه هذه الزيجة ، زيجة عبد العزيز بن موسى بن نصير من أرملة لوذريق[2] ؛ على أنه يغلب على رواية زواج ابن أبى نسعة ، وما اتصل بها من أخبار ، أنها موضوعة[3] .

ولذلك عندما صدرت أوامر عبد الرحمن الغافقى لأمير الثغر ، بمحاربة الدوق ، حاول ابن أبى نسعة ، أن يؤجل الحرب للصلة المقولة بينه وبين الدوق ، وقد عرف الغافقى بهذه الصلة ، وأفهمه أن العهد الذى عقده معه بدون علمه لا يلزمه ، وعليه أن يتحرك للجهاد دون مراجعة .

لم يسع ابن أبى نسعة إلا أن نبه صهره للخطر الذى يوشك أن يداهمه ، وأظهر عصيانه ؛ وحينئذ أرسل الغافقى جيشا بقيادة ابن زيان ، للقبض على أمير الثغر ، الذى هرب مع أنصاره وزوجته إلى الجبال ، تتبعه الجيش وقبض عليه وقتله واحتز رأسه وأرسله إلى عبد الرحمن[4] ؛ وكذلك أرسل اليه زوجة القتيل ؛ ويقال أن عبد الرحمن الغافقى ، صاح عندما رآها ، وقد هاله جمالها : « والله ما كنت أظن أن يوجد مثل هذا الصيد فى جبال البرت » وأرسلها هدية إلى الخليفة هشام بدمشق ، حيث تزوجها[5] .

كان القضاء على ابن أبى نسعة وثورته فى عام ٧٣١ م[6] ؛ ولذلك تحرك الغافقى ، إلى فرنسا ، وعبر جبال البرت أوائل صيف عام ٧٣٢ م ، وكان عبوره

---

(١) أرسلان ص ٨٨

(٢) راجع ما سبق .

(٣) العرب والاسلام ص ١٢٥ ، ١٢٧ — ١٢٨ ؛ Lévi-Prov,, I, pp, 160 — 161

(٤) Deanesly, p, 286

(٥) أرسلان ص ٨٨ — ٨٩ ؛ فجر الأندلس ص ٦٨ ، ١٠٦ ، ٢٥٠ — ٢٥٢

(٦) Deanesly, p, 286 ; De Marlès, pp, 130 — 136

عن طريق ممرات رونسفال[١] ، واتجه شرقا فى جنوبى غاله ، ليضلل الفرنجة عن وجهته الحقيقية وهى دوقية أقطانيا (اكوتيانيا) وأخضع فى طريقه مدينة آرل Arelatum التى كانت قد خرجت عن طاعة المسلمين وتوقفت عن دفع الجزية[٢] ؛ وبعد أن تم له ذلك وأمن ظهره ، اتجه نحو الغرب لمداهمة اكوتيانيا ، واجتاح فى طريقه غسقونيا Gascony ، والتقى بالدوق عند التقاء نهر الجارون بنهر دور دونى Dordogne ، وانتصر على الفرنجة انتصاراً كبيراً ، بلغ القتلى من الفرنجة عدداً لا يحصى[٣] ، حتى قال المؤرخ إيزيدور الباجى Isidoro Pacense إن الله تعالى وحده ، هو القادر على إحصائهم[٤] .

تقهقر الدوق أود عن عاصمته بردال Bordeaux ، ومضى الغافقى فى طريقه ، متتبعا مجرى نهر الجارون ، واكتسح فى طريقه جميع ما صادفه من عقاب ، حتى استولى على بردال بعد مقاومة قصيرة[٥] ، ودخلها وغنم منها[٦] . ثم اندفع المسلمون شمالا فى السهل المتسع الذى يحده شمالا نهر اللوار وجنوبا نهر الجارون ، ووصلو إلى مدينة بواتييه Poitiers ، وغنموا كنوز كنيسة القديس هليرى St. Hilary ، واستعدوا للتوجه إلى كنيسة القديس مارتن St. Martin فى تور Tours[٧] ، وهى ثانى مدينة فى الدوقية بعد بردال[٨] .

ولما بدا عجز الدوق أود واضحاً ، استصرخ بقارله (شارل مارتل) Charles Martel حاجب القصر للملوك الفرنجة من الميروفنجيين ، وكان قارله ابن بيبين هرستال Pepin of Heristal ، صاحب الأمر والنهى فى دولة

---

(١) انظر ما يلى .

(٢) فجر الأندلس ص ٢٦٥ ؛ Albert, pp, 8 — 17

(٣) Scott, I, p, 297

(٤) عبارة ايزيدور "Deus numerum morientum vel pereuntium recognoscat," (عن فجر الأندلس ص ٢٦٦ حاشية ١) .

(٥) Scott. I, p, 297

(٦) فجر الأندلس ص ٢٦٦ ؛ Lévi-Prov,, ; De Marlès, p, 139 T, I, pp, 60 — 61

(٧) Deaneslz, p, 286

(٨) فجر الأندلس ص ٢٦٦

الفرنجة ، وقد ضعف أواخر الميروفنجين فى ذلك الوقت ، بل إن ضعفهم بدأ منذ وفاة الملك داجوبرت الأول Dagobert I (٦٢٩ — ٦٣٩ م) ، حتى اشتهر الملوك الذين خلفوه ، باسم الملوك الضعفاء Rois Fainéants ؛ أما ملك الفرنجة المعاصر فى ذلك الوقت ، فهو تيرى الرابع Thierry IV (٧٢٠ — ٧٣٧ م) ولكنه ليس له من الأمر شيء[١] .

لبى قارله ، حاجب القصر ، النداء ، وكان من قبل لا يلتفت جديا لحركات العرب فى جنوبى فرنسا ، نظرا للخلاف الذى سبق بينه وبين دوق اكويتانيا ؛ بسبب مطامع قارله فى الدوقية . وقد أورد المقرى نصا ، لتعليل تردد شارل ؛ قبل هذا التاريخ ، قال :

اجتمعت « الفرنجة إلى ملكها الأعظم قارله ، وهذه سمة لملكهم ، فقالت له : ما هذا الخزى الباقى فى الأعقاب كنا نسمع بالعرب ، ونخافهم من مطلع الشمس ، حتى أتوا من مغربها ، واستولوا على بلاد الأندلس ، وعظيم ما فيها من العدة والعدد ، بجمعهم القليل وقلة عدتهم ، وكونهم لا دروع لهم » .

فأجابهم بما معناه :

« الرأى عندى ألا تعترضوهم فى خرجتهم هذه ، فانهم كالسيل ، يحمل ما يصادفه ، وهم فى إقبال أمرهم ، ولهم نيات تغنى عن كثرة العدد، وقلوب تغنى عن حصانة الدروع ، ولكن أمهلوهم حتى تمتلىء أيديهم من الغنائم ، ويتخذوا المساكن ، ويتنافسوا فى الرئاسة ، ويستعين بعضهم على بعض ، فحينئذ تتمكنون منهم بأيسر أمر . . . » .

قال المقرى : « فكان والله كذلك ، بالفتنة التى طرأت بين الشاميين والبلديين[٢]

---

(١) Mott & Dee, Middle ; Scott, I, pp, 299 — 303 Ages, pp, 28 — 32 ; Hod5kin. T,, Op, Cct,, pp, 49 — 50

(٢) المقصود بالبلديين ، العرب القدماء الذين جاءوا من المدينة بصفة خاصة ومن الحجاز عامة ، وأسهموا فى الفتح الأول ، واستقروا فى المناطق الخصبة الجنوبية من أسبانيا ، لأنهم السابقون فى الفتح والاستقرار ؛ وعرفوا بالبلديين ، تمييزا لهم عن الهجرات التى طرأت على الأندلس بعد ذلك (العبادى ص ١٥٨ ؛ فجر الأندلس ص ٣٥٦) .

والبربر والعرب ، والمضرية واليمنة ، وصار بعض المسلمين يستعين على بعض بمن يجاورهم من الأعداء »[1] .

أما الآن ، فقد أدرك شارل مارتل ، أن الفرصة مواتية ، وأن خطر المسلمين أصبح مباشراً على مملكة الفرنجة ، بعد أن تقدموا هذا التقدم فى شمالى فرنسا ، واجتاحوا معظم أكويتانيا ؛ أدرك صاحب القصر كذلك ، أن العرب سوف لا يقفون عند حد إخضاع دوقية أكويتانيا ؛ لذلك استجاب إلى نداء الدوق أود ، وأنهى حروبه ضد الفريزيين Frisii والسكسون والبافاريين .

كان الجيش الإسلامى يختلف عن جيش شارل من حيث السلاح والزى والعتاد الحربى ، عند ما التقى الفريقان[2] . كان هذا اللقاء فى المعركة المشهورة بين مدينتى تور وبواتييه ، وهذا الموقع على بعد نحو سبعين كيلو متراً جنوبى نهر السين . وكان عبد الرحمن الغافقى قد حاصر تور واستولى عليها ودخلها عنوة على مشهد من جيش أعدائه[3] .

دارت رحى المعركة ، واستمرت ثلاثة أيام أو سبعة ؛ ورغم تفوق جيش الفرنجة من حيث العدد ، إلا أن الروح المعنوية فى الجيش الإسلامى تفوق نظيرتها عند الفرنجة . أحسن العرب البلاء فى القتال ، لولا وقوع أمر أدى إلى هزيمتهم ، ذلك أن الدوق أود ، عرف نقطة ضعف فى الجيش الإسلامى ، وعمل على استغلالها وهى شدة حرص العرب على الغنائم التى ظفروا بها ، وحملوها معهم ووضعوها وراء خطوط القتال[4] . أراد الدوق أن يشغل المسلمين بغنائمهم ، وكانوا مثقلين بها ، لعل ذلك يخل بنظامهم أثناء القتال ، فقام بحركة التفاف سريعة ، وهاجم مؤخرة الجيش العربى حيث توجد الغنائم .

---

(١) نفح الطيب ج ١ ص ١٢٩

(٢) العبادى ص ٥٧ — ٥٨ ؛ أنظر تاكتيوس والشعوب الجرمانية (ترجمة المؤلف) ص ٥٠ —٥٣ ٦٠ — ٦١

(٣) أرسلان ص ٩٠ ؛ De Marlès, pp, 140 — 142

(٤) Scott, I, pp, 304 — 205

لقد كان ما أراد الدوق وتوقعه ، فقد اختل نظام الجيش الإسلامى بتراجع فريق منه لإنقاذ الغنائم ، بينما بقى الآخرون يقاتلون . حقيقة ، فكر الغافقى فى أمر الغنائم من قبل أن يقوم الدوق بحيلته ، وفى أول المعركة ، وأوشك أن يأمر الجيش بتركها ، لكنه خشى بطش الجيش ؛ وتقاعده وغضبه ، فأذن له فى حفظها وهو كاره .

فلما رأى عبد الرحمن وقوع الخلل بسبب حركة الدوق أود ، حاول أن يصلح الأمر ، فتعرض للقتال أكثر مما يجب وقتل فى المعركة ، وذلك فى رمضان ١١٤ هـ أكتوبر ٧٣٢ م[١] .

هذه هى وقعة « بلاط الشهداء » ، وسميت كذلك لكثرة من استشهد فيها من المسلمين ، ومكانها هو المعروف اليوم باسم : Moussais-la-Bataille ؛ والمقصود بلفظة « بلاط » ، فى مصطلح مسلمى الأندلس : قصر أو حصن حوله حدائق تابعة له ، وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية بلاتيوم Pàlàtum ؛ وعلى هذا ، فبلاط الشهداء معناها : قصر الشهداء ، مما يفهم منه أن مكان الموقعة كان إلى جوار قصر أو حصن كبير[٢] .

وقد بالغ المسيحيون فى تقدير عدد القتلى من المسلمين ، حتى أوصلهم فشر Fisher مثلا ، إلى ٣٧٥ ألف ، نقلا عن بولص الشماس : Paul the Deacon[٣] ؛ وهذا بطبيعة الحال ، غير معقول ، لاستحالة تجييش جيش فى ذلك الزمن يبلغ هذا العدد أو يقاربه ، على كثرة الحروب القائمة آنذاك ، فضلا عن صعوبة التموين والمواصلات .

---

(١) العبادى ص ٥٩ ؛ نفح الطيب جـ ١ ص ٢٢٠ (الطبعة الجديدة) ؛ أرسلان ص ٩١ ؛ العرب والاسلام ص ١٢٨ — ١٣٤ ؛ فجر الأندلس ص ٢٧٤ — ٢٧٥ ؛ Deanesly, p, 286 ; Lane — Poole, pp, 29 — 30 ; Pirennr, A Historz of Europe, p, 64 ; Léxi-Prov,, I, pp, 61 — 62 ; Pirenne, Moh, & Charl,. p, 156 ; Freeman, E, A,, Westem Europe in the Eighth Century — Onward, pp, 28 spq, Hodgkin, T, op, Cit, Vol, TI, pp, 420 — 422 ; Vol' VII, pp' 52 — 54

(٢) فجر الأندلس ص ٢٧١

(٣) فشر : تاريخ أوربا فى العصور الوسطى — ترجمة زيادة والباز — ص ٦٧

على أن وقعة بلاط الشهداء ، فاصلة فى التاريخ العــام ، من وجهة النظر الأوربية ، فقد ترتب عليها ، تغيير مجرى التاريخ فى غربى أوربا ، إلى حد كبير ؛ وقد عرض أكثر من مؤرخ لهذه الموقعة ، فقال جيبون ، إنه لو انتصر العرب فى تور أو بواتييه ، لتلى القرآن وفسر فى أكسفورد وكمبردج . أما فشر ، فقد عقد مقارنة بين انتصار الفرنجة على العرب فى وقعة بلاط الشهداء ، وبين انتصار البيزنطيين على المسلمين عام ٧١٧–٧١٨ م أمام القسطنطينية ، وذكر أنه لو دخل العرب القسطنطينية ، لوجدوا بين مسيحيي شرقى أوربا ، ولما تتهذب مسيحيتهم بعد ، مجالا للدعوة الإسلامية ، وذلك قياساً على نجاح العثمانيين فى القرن الخامس عشر ؛ ولذلك يسهل تخيل نجاح المسلمين الدينى قبل العثمانيين بسبعة قرون ، حين كانت الشعوب البلقانية والروسية لا تفقه من المسيحية إلا نذراً يسيراً ، ولا تدرى من نظم والمعتقدات الدينية إلا قليلا ؛ على عكس غربى أوربا ، يوم اصطدم به المسلمون ، فقد لقى المسلمون قوة مسيحية منظمة ، وقائمة على شىء كثير من تراث الإمبراطورية الرومانية وجبروتها القديم ، ولو تم لهم النصر فرضاً ، فى تور ، لظل بينهم وبين فتح فرنسا وتحويلها إلى الإسلام عقبات [١] .

على أن هذه الصدمة ، لم تحل دون إعادة الكرة على فرنسا ، إذ أن الهزيمة وحدها ، لم تكن لتوقف العرب عند هذا الحد ، بل كانت لهم بعد ، كرات أعقبها النصر والفتح ، ولكن أهمية وقعة تور ، ترجع إلى أن العرب ارتدوا عن فرنسا ، ولم يحاولوا إخضاعها إخضاعاً تاماً ، فضلا عن أن الأحداث فى هذا الجزء الغربى من العالم الإسلامى ، تتبع إلى حد كبير ، تلك التى تقع فى مركز الخلافة فى مشرقه [٢] .

أسرع والى أفريقية ، عبيدة بن عبد الرحمن ، وأرسل مدداً بقيادة عبد الملك ابن قطن الفهرى ، خلفاً لعبد الرحمن الغافقى ، ثم بعث بخبر الفاجعة إلى الخليفــة هشام بن عبد الملك الأموى ، وما قام به ، فأقره الخليفة ، وأصدر أوامره بغزو فرنسا وأخذها بالسيوف من كل جانب .

---

(١) فشر : تاريخ أوربا فى العصور الوسطى – ترجمة زيادة والباز – ص ٦٦ – ٦٧ ؛
Scott, I, pp, 323 sqp'

(٢) العبادى ص ٦٠

توجه عبد الملك ، أول الأمر ، إلى شمالى الأندلس ، حيث هاجم قطالونيا وقاعدتها برشلونه ، كما هاجم أرغون Aragon ونبره (نافار) Navarre ثم عبر البرتات (البرانس) ، واتجه إلى لانجدوك Languedoc — وهذه المنطقة عبارة عن كونتية تولوز ومارك جوثيا أوسبتمانيه — ، وحصن المعاقل الإسلامية بها ، وكانت سبتمانية فى ذلك الوقت فى فوضى واضطراب بسبب الحروب المتوالية ، وزادت الفوضى على أثر هزيمة المسلمين فى بلاط الشهداء . فقد حاول بعض زعمائها انتهاز الفرصة ، واقتسام البلاد فيما بينه وبين أنصاره ، بعد أن كان أمر الدوق أود ، قد تلاشى ، غير أن هذه الحركة أدت إلى صراع بين أولئك الزعماء ، فارتمى بعضهم فى أحضان المسلمين خشية أن يقعوا تحت سلطة قارله أو سلطة الدوق أود[١].

والواقع أن أهالى جنوبى فرنسا ، رغم انتصارات قارله على المسلمين ، كانوا يكرهون الفرنجة ، لأنهم برابرة فى نظرهم ، بينما هم قد تشبعوا بالحضارة الرومانية ، وهناك خلاف جوهرى بين جنوب فرنسا وشمالها ، فبينما تسود الصبغة الجرمانية البرية شمالى فرنسا ، كانت الحضارة اللاتينية والصبغة الرومانية هى السمة البارزة فى جنوب فرنسا[٢] ؛ وهذا يفسر السر فى عدم ولاء إقليم بروفانس والبروفنساليين للفرنجة الجرمان ؛ وفضلا عن ذلك ، فإن قارله ، عندما استرجع أملاك الكنائس والأديرة التى كانت بحوزة المسلمين ، لم يردها على أهلها ، بل وزعها على رجاله وأكثر من ذلك ، لم تسلم كنوز الكنائس من نهب قارله وجنوده[٣] ؛ مما أغضب القساوسة وعامة الناس على السواء[٤] .

وهذا يفسر تحالف موورون Mauront ، الذى اتخذ لقب « دوق مرسيليا » ، مع المسلمين ، وكذلك أسقف أوكسير Auxerre وغيرهما ؛ وكان دوق مرسيليا يتحكم فى أغلب إقليم بروفانس[٥].

---

(١) فجر الأندلس ص ٢٧٦ — ٢٧٧ ؛ Langlois, (H. G, T. I), pp,486 — 7

(٢) Deanesly, p' 286

(٣) Scott, I, P' 311

(٤) فجر الأندلس ص ٢٧٧

(٥) Deanesly, p' 286

اتفق دوق مرسيليا مع يوسف بن عبد الرحمن الفهرى والى أربونه [١]، وزحفا معاً، وعبرا نهر دودنه (الرون)، واستوليا على أرل Arelatum عام ٧٣٥ م [٢]؛ ثم حاصرت الجيوش المتحالفة مدينة فرتا Fretta، وهى المعروفة حالياً باسم سان ريمى st. Remi، ثم تقدمت هذه الجيوش واستولت على أفنيون Avenionum وهى التى يسميها العرب «صخرة أبنيون» [٣]، ولم تزل تعرف باسمها إلى اليوم (Avignon) [٤].

وصل المسلمون إلى نهر ديرانس Durance، أحد فروع الرون، وهو الذى تقع عليه مدينة أفنيون، عند نقطة التقائه بالرون، وظل المسلمون يتحكمون فى بروفانس أربع سنوات، لم يجرؤ خلالها أحد على منازعتهم السلطة فيها [٥].

أما قارله، فقد زحف عام ٧٣٣ م واستولى على مدينة لودون (ليون Lyons) [٦] وكان المسلمون قد تخلوا عنها بعد وقعة بلاط الشهداء، كما تخلوا عن برجنديا. وفى عام ٧٣٥ م، توفى الدوق أود، ووافق قارله على أن يخلفه ابنه هينود Hunaud فى منصب الدوقية، بشرط أداء رسوم الولاء والتبعية لشارل، فأقسم هينود يمين الولاء، وذلك على النحو الإقطاعى، إذ صار هينود فصلا أو تابعاً Vassus لسيد الفرنجة، علماً بأن نظام التبعية الإقطاعية، لم يكن قد نضج بعد [٧].

اطمأن عبد الملك بن قطن الفهرى إلى نجاح قائده يوسف الفهرى، فانصرف إلى تدعيم سلطان المسلمين فى إمارات جبال البرانس، لكنه هزم، فولى الخليفة مكانه، عقبة بن الحجاج السلولى، عام ١١٦ هـ ـ ٧٣٤ م؛ والسلولى، كما وصفه

---

(١) صار يوسف بن عبد الرحمن الفهرى واليا على الأندلس فيما بعد (١٢٩ — ١٣٧ هـ ـ ٧٤٦ — ٧٥٤ م)؛ وفى عهده كثرت الفتن والاضطرابات (أنظر ابن عذارى ج ٢ ص ٥٢ — ٥٦؛ فجر الأندلس ص ٢٢٠ وما بعدها).

(٢) Pirenne, Moh' & Charl', p' 156

(٣) أرشيبالد ص ١١٩؛ Scott, I, o' 309

(٤) Pirenne, Op', Cit', p' 156

(٥) فجر الأندلس ص ٢٧٨؛ المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ٦٨.

(٦) Scott, I, p' 309

(٧) Hodgkin, T-, Op' Cit', Vol, VII, pp' 55 — 8 ; Deanesly, p' 286

ابن عذارى : « صاحب بأس ونجدة ونكاية للعدو وشدة ، وكان إذا أسر الأسير لم يقتله حتى يعرض عليه دين الإسلام ، ويقبح له عبادة الأصنام ، فيذكر أنه أسلم على يديه ألف رجل [١] » .

لم يجد عقبة بن الحجاج السلولى فى تصرفات سلفه عبد الملك بن قطن الفهرى . ما يؤخذ به ، فعهد اليه بقيادة الخيالة ، وأرسله إلى الثغر ، وأخذ يعد العدة لعبور البرانس[٢] . واشتعل حماس الجند المسلمين للثأر لوقعة بلاط الشهداء ، وحصنوا ما بأيديهم من مدن غالة فىلانجدوك Languedoc ، حتى ضفاف الرون ، وشحنوها بالمقاتلة ؛ ثم اجتاحوا منطقة دوفينى Dauphiné شمالى بروفانس وخربوا مدينة سان بول تروا ساتو St. Paul-Trois-Chateaux واستولوا عليها ، كما استولوا على مدينة دونزير Donzère ، وتابعوا زحفهم نحو الشمال ، واستولوا على فالانس Valence على نهر الرون ، واستعادوا ليون وبرجنديا[٣] .

استعد شارل مارتل لاسترداد ليون وبروفانس وأفنيون ، وتعتبر الأخيرة مفتاح وادى الرون ؛ كذلك اعتزم الاستيلاء على مرسيليا . وكان شارل مارتل مدفوعا بعامل اقتصادى ، بجانب العامل السياسى والحربى ، فى نضاله مع المسلمين ، إذ كان تحكم المسلمين فى فرنسا الجنوبية ، يؤدى إلى عرقلة التجارة وضيق اقتصادى شديد بالنسبة لبلاد غربى أوربا [٤] .

تقدم شارل مع ابنه هلدبراند Hildebrand عام ٧٣٧ م ، وحاصر أفنيون حتى اقتحمها بعد أن استمات المسلمون فى وقايتها ، ثم زحف لحصار أربونه ، معقل العرب فى جنوبى فرنسا ، وأميرها يومئذ الهيثم Athima ، لكنه عجز عن فتحها ، إذ أسرع عقبة السلولى وأرسل جيشا عن طريق البحر ، نجدة

---

(١) البيان ج ٢ ص ٤١

(٢) ابن عبد الحكم ص ٢٩٣ ؛ أرسلان ص ٩١ – ٩٣

(٣) نفح الطيب ج ١ ص ٢٢٠ (الطبعة الجديدة) ؛ فجر الأندلس ٢٨٠ – ٢٨١ ؛ أرسلان ص ١٠٤ ؛ Lévi-Provençal, I, p 63

(٤) Deanesly, p' 287

لأربونة ، فقد كانت المواصلات البحرية هى الوسيلة الأمينة بين مسلمى الأندلس وجنوبى فرنسا ، نظرا لخطورة الطرق البرية عبر البرانس . غير أنه بوصول هذه النجدة ، باغتها شارل قبل أن تتهيأ للقتال وقضى عليها ، بحيث لم ينج منها إلا القليل الذى فر لاجئا إلى أربونة ، أو عاد إلى البحر . صمدت حامية أربونة للحصار حتى اضطر شارل إلى الرحيل عنها ، لتجدد ثورات العزيزيين والسكسون .

وقبل أن يرحل شارل ، خرب القلاع فى نيم Nimes وآجد Agde وبيزلى Pezies وماجلون Magallona ؛ والأخيرة هى التى اشتهرت باسم « ثغر المسلمين » ، إذ كانت مرسى أمينا للسفن الاسلامية القادمة من أسبانيا وأفريقية ، ولذا جاء تخريب قارله لها ، لحرمان المسلمين من الامدادات التى تصل عن طريقها [1].

وخلال تلك الفترة (٧٣٧ — ٧٣٩ م) ثار مورون دوق مرسيليا مرتين ضد الفرنجة (٧٣٨ ، ٧٣٩ م) وجدد حلفه مع المسلمين الذين ساعدوه ، فاضطر شارل مارتل إلى طلب المساعدة من لبتراند Liutprand ملك اللومبارد ؛ ولما تجددت الثورات المحلية فى جنوبى فرنسا عام ٨٤١ م ، تولى هلدبراند وأخوه بيبين Pepin — الذى اشتهر بالقصير — قمعها ، وذلك قبيل وفاة شارل مارتل بشهور . (توفى شارل عام ٧٤١ م) [2] .

وبينما تلك الأحداث تجرى فى حوض البحر الأبيض الغربى ، كانت الدعوة العباسية تثير القلاقل فى المشرق الاسلامى ، وشغلت بها الخلافة الأموية فى أواخر عهدها ؛ فلم تتمكن من بذل العناية الواجبة بهذا القسم البعيد من العالم الاسلامى فى الغرب ؛ حتى كان أمره موكولا لأمراء أفريقية والأندلس وما لديهم من إمكانيات محلية ؛ وإذا أضفنا إلى ذلك ثورة الخوارج فى أفريقية ، التى سببت الكثير من المتاعب للخلافة الأموية ، بعد عام ٧٤٠ م ، ثم ثورة البربر ضد العرب فى أسبانيا ، وتكرارها عام ٧٤٠ ، ٧٤٢ م ، وقيام بعض القبائل العربية بالفتن فى أسبانيا عام

---

(١) فجر الأندلس ص ٢٨١ — ٢٨٤ ؛ أرشيبالد ص ١١٨ ؛ Scott, I, p' 311 Deanesly, p- 287 ; Pirenne, op' Cit'. pp' 156 — 7

(٢) Pirenne, Op' Cit'. p' 157 ; Scott, I, p' 311 Deanesly, p' 287 ; Hodgkin, T', Op'' Cit', Vol' VII, pp' 62 sqq'

٧٤٥ ، ٧٤٦ م ؛ كل ذلك يفسر ما تتابع من بعض الهزائم فى فرنسا ، مما أثر على الروح المعنوية بين مسلمى أسبانيا ؛ ومن ناحية أخرى ، نبه العالم الغربى إلى ما يكتنفه من خطر المسلمين .

جاء ختام هذه الحوادث فى قيام الخلافة العباسية عام ١٣٢ هـ — ٧٥٠ م ، وانتقال العاصمة الاسلامية ، أو مركز الدولة الاسلامية من دمشق إلى بغداد ، وذلك كله ، قد أدى إلى انقسام العالم الاسلامى [١] .

وبالمثل ، حدث تغيير فى العالم الغربى ، فقد زالت الدولة الميروفنجية ، وقامت الدولة الكارولنجية [٢] ؛ إذ حدث بعد وفاة شارل مارتل فى أكتوبر من عام ٧٤١ م ، أن قسم النفوذ والسلطان فى مملكة الفرنجة بين أبناء شارل الثلاثة وهم : كارلومان Carloman وبيبين القصير Pepin the Short ، وابن غير شرعى هو جريفو Grifo . وساعدت الظروف بيبين القصير ، حتى انفرد بالسلطة عام ٧٤٧ م ، مع وجود ملك ميرفنجى ضعيف ، هو شلدريك الثالث Childric III (٧٤٣ — ٧٥١ م) . وفى زمن بيبين القصير — وعرف كذلك باسم بيبين الثالث — انتهى حكم الميروفنجيين ، وقامت أسرة جديدة هى الأسرة الكارولنجية ، بفضل دهاء بيبين القصير وقوته وتأييد البابوية له .

أرسل بيبين القصير فى عام ٧٥٠ م ، بعثة إلى البابا زكريا Zakharias ، مكونة من برخارد Burchard أسقف فرزبرج Würzburg وفولراد Fulrad مقدم دير سانت دنيس ؛ ومهمة هذه البعثة : استفتاء البابا فى أيهما «أحق بحمل صولجان الملك ، شلدريك الذى يملك ولا يحكم ، أم بيبين الذى يحكم ولا يملك .

أجاب البابا : باسم بطرس الحوارى ، إن بيبين هو الملك ! [٣] ومن ثم تم

---

(١) ابن الأثير جـ ٥ ص ١٤٣ وما بعدها ؛ الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٢٣ — ١٢٤ ؛ الطبرى جـ ٩ ص ١٢٣ وما بعدها ؛ العبادى ص ٦٠ — ٦١ ؛ Deanesly, p' 204

(٢) أنظر ما سبق .

(٣) Funk-Brentano, p' 291 ; Pirenne, Moh' & Charl', p' 175 ; Lavisse, II, pp' 270 — 279 : Deanesy, p' 291, ٨١ — ٨٢ عشر جـ ١ ق ١ ص

تتويجه ملكا على الفرنجة فى كتدرائية سواسون Soissons على يد المبشر الانجليزى بونيفاس Boniface ، وذلك فى خريف عام ٧٥١ م (١٣٣ هـ) ؛ ثم أعاد البابا تتويجه بنفسه بعد ذلك بثلاثة أعوام ، كما توج معه ولديه : شارل (شارلمان) ، وكارلومان ، ومنحه لقب تشريفيا هو « بطريق الرومان » .

بهذا تدعم مركز القصير ، وصار باستطاعته أن يتدخل فى شئون ايطاليا ، وأن يقارن بالحكام الأقوياء المعاصرين فى إيطاليا والقسطنطية وأسبانيا الاسلامية ، وحتى بغداد ، بل إن بيبين صار أقوى ملك فى غربى أوربا فى ذلك الوقت ، ويتمتع بتأييد البابوية ورجال الدين ، وكانت البابوية فى حاجة إلى مساعدة الفرنجة العاجلة ضد اللومبارد فى ايطاليا (١) .

الخلاصة : أن الوضع السياسى فى منتصف القرن الثامن الميلادى وخلال النصف الأول من القرن الثانى الهجرى ، قد تبلور فى وجود ثلاث قوى عالمية هما : الامبراطورية الاسلامية (الأمويون ثم العباسيون) ، والامبراطورية البيزنطية ثم دولة الفرنجة الكارولنجيين .

وخلال تلك الأحوال المضطربة فى العالم الاسلامى ، مشرقه ومغربه ، قام المسيحيون فى مدن سبتمانية ، بمساعدة الجيش الفرنجى ، تحت قيادة قوطى يسمى أنسمندس Ansemundus ، وطردوا العرب من سبتمانيا عام ٧٥٢ م ، واستعاد الفرنجة أغلب مدنها مثل نيم وآجد وبيزيى وماجلون (٢) .

أما أربونة ، وهى آخر حصن للمسلمين ، فقد حاصرها الفرنجة ، وطال حصارها لمناعتها ، ومصادفة وقوع مجاعة فى ذلك الوقت فى جنوبى فرنسا ، أدت إلى تعطيل حركات الجيوش المحاصرة ، ولذلك بقيت أربونة ممتنعة على أعدائها ،

---

(١) فشر جـ ١ ق ١ ص ٨٢ ؛ Gibbon, Vol' V, ; Deaneslz p' 291 p' 537 ; Freeman, E' A', Op' Cit', pp' 111 — 174 ; Sergeant, L', Op' Cit', pp' 207 — 220 ;Funk-Brentano, Op' Cit, qp' 299 sqq'

(٢) Pirenne, Moh' & Charl', p' 157 ; Deaneslz, p' 294 Hodgkin, T' Op' Cit', pp' 217 sqq'

ولا سيما وأن بيبين ملك الفرنجة ، شغل فى إخماد بعض الثورات التى قامت فى بلاده [1].

هذا ، وقد شغلت أسبانيا فى ذلك الوقت بدخول عبد الرحمن الداخل الأموى ، وتأسيس الدولة الأموية فيها . غير أنه ، بعد أن استتب الأمر لعبد الرحمن الأموى عام ١٤٠ هـ — ٧٥٨ م [2] ، التفت إلى مدينة أربونة ، وأرسل لها امدادا بقيادة الأمير سليمان الأموى ، ويرجح أن اسم هذا الأمير هو : أبو سليمان حبيب بن عبد الملك بن عمر ابن الوليد بن عبد الملك بن مروان [3] ؛ ولكن عصابات المسيحية المنتشرة فى جبال البرانس ، قضت على هذا المدد [4] .

ولما طال حصار أربونة ، تآمر السكان المسيحيون بها ضد المسلمين ، وعولوا على خيانتهم والايقاع بهم ، فاتفقوا سرا مع بيبين القصير ، على تسليم المدينة اليه ، بشرط أن يتركهم أحرارا فى مدينتهم مستقبلا ؛ وقاموا على الحامية الاسلامية فى أربونة وذبحوها ، واقتحموا أبواب المدينة وفتحوها لجيوش الفرنجة ، فدخلتها فى عام ٧٥٩ م ؛ وبذلك قضى على الحكومة الاسلامية فى أربونة ، بعد أن ظلت بها نحو أربعين سنة (٧٢١ — ٧٥٩ م) [5] .

كان فتح الفرنجة لسبتمانيا ، قد أقلق دوق إكويتانيا ، إذ أضحى بيبين فى وضع يمكنه من فرض حكمه المباشر على الدوقية ، التى طالما طمع فيها الفرنجة ؛ وتذرع

---

(١) فجر الأندلس ص ٢٨٨ — ٢٨٩ ؛ Deanesly, p' 294

(٢) انظر المقريزى : المقفى جـ ٤ ورقة ٥٣ — ٥٥ ؛ أعمال الأعلام ص ٧ — ٩ ؛ أخبار مجموعة ص ٤٦ — ٥٦ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ٦٠ — ٧٠ ؛ نفح الطيب جـ ١ ص ١٥٤ — ١٥٥ ؛ ابن القوطية ص ٤٥ وما بعدها .

(٣) فجر الأندلس ص ٢٩٠ حاشية ١

(٤) فجر الأندلس ص ٢٩٠ ؛ Lane-Poole, pp' 60 — 68 Lévi-Prov', I, pp' 12 — 14, 95 — 103 ; Scott, I, pp' 391 — 7 ;

(٥) فجر الأندلس ص ٢٩٠ — ٢٩١ ؛ أرسلان ص ١١٢ — ١١٣ (عن رينو) ؛ أرشيبالد ص ١١٩

ببين لذلك ، بأن الدوق كان يظاهر جريفو Grifo ، منافس بيبين وأخاه غير الشرعى ، فضلا عن أن الدوق صادر أملاك الكنائس الفرنجية فى دوقيته [1].

ولذا تفرغ بيبين لدوقية اكوتيانيا فى الفترة ما بين ٧٦٠ ، ٧٦٣ م ، وأرسل لها الجيوش لغزوها فى كل سنة ، واتخذ من قلعة بورج : Bourges قاعدة لغاراته عليها . وأخيرا اندفع الفرنجة فى عام ٧٦٦ م إلى وادى الجارون وأخضعوا الدوقية ، ودبر بيبين مقتل الدوق فى عام ٧٦٨ م ؛ وهى السنة التى مات فيها بيبين نفسه ؛ وبهذا الفتح ، قويت مملكة الفرنجة ، حتى اعتبرت أن جبال البرانس هى الحد الطبيعى لبلادها [2] . وكان لهذا مغزاه بالنسبة للمسلمين .

أما موقف المسلمين ، بعد سقوط سبتمانيا ، فكان ضعيفا ، إذ دأب الفرنجة على إثارة الفتن بين زعماء المسلمين الطامحين ، وتشجيع الطامعين منهم على الاستقلال بالولاية التى يحكمها ، كما اتصلوا بالمسيحيين فى أسبانيا ، فى قطالونيا وأرغون[3] ونافار ، وشجعوهم على توحيد صفوفهم ضد المسلمين ؛ وكانت الأحوال ملائمة ، بسبب موقف الخلافة العباسية من الأمويين الذين اغتصبوا الحكم فى أسبانيا .

كان الخليفة أبو جعفر المنصور العباسى (١٣٦ — ١٥٨ هـ — ٧٥٤ — ٧٧٥م) ، قد فشل فى هزيمة عبد الرحمن الداخل — صقر قريش — حين أرسل اليه أسطولا بقيادة العلاء بن مغيث اليحصبى عام ١٤٦ هـ — ٧٦٣ م . ونزلت القوات العباسية بباجه Beja[4] ، والتقت بجيش عبد الرحمن الداخل قرب أشبيلية ، حيث انتصر عبد الرحمن وقتل العلاء وكثير من جيشه ، وبعث عبد الرحمن ببعض رؤوس القتلى إلى القيروان ومكة ، حيث ألقيت فيهما سرا ، وعلق بطاقة بأسماء كبار القتلى فى

---

(١) Deanesly, p' 294

(٢) Ibid p' 295

(٣) أراغون Aragon هى غير أرجونة Arajona ، كما عناها العرب ، فالأولى إقليم ، وهى المملكة المسيحية المعروفة فى أسبانيا الاسلامية ، والأخرى مدينة بالأندلس (أنظر الروض المعطار ص ١٢) .

(٤) تقع هذه المدينة جنوبى البرتغال ، وكانت تسمى زمن الرومان باسم : Pax Julla (الروض المعطار ص ٣٦ — ٣٧) .

آذان الرؤوس التى ألقيت ، فلما رآها المنصور فى مكة ، وكان يحج فى تلك السنة ، ارتاع وعلق بقوله : ما هذا إلا شيطان ، والحمد لله الذى جعل بيننا وبينه البحر (١).

لذلك بات كل من العباسيين فى بغداد ، والأمويين فى قرطبة ، يتربصون الدوائر ، كل بصاحبه ، ولم ير أيهما بأسا أو حرجا فى التحالف مع أعداء الدين ضد بعضهما البعض ؛ ومن ثم قامت علاقات بين بلاطى قرطبة وبيزنطة من ناحية ، وبين بلاطى بغداد والفرنجة من ناحية أخرى . وجاءت بعثة فرنجية من قبل بيبين القصير إلى بغداد عام ١٤٨ هـ — ٧٦٥ م ، حيث مكث أعضاؤها ثلاث سنوات ، عادوا بعدها محملين بالهدايا ، ومعهم رسل الخليفة المنصور ، وكانت عودة البعثة الفرنجية ، بصحبة رسل الخليفة العباسى عن طريق مرسيليا ثم متز Metz باللورين ، حيث قضى أعضاء السفارة الاسلامية الشتاء ، وبالغ بيبين فى إكرامهم ، وأنزلهم بقصر سل Sels على ضفاف اللوار ، ثم عادوا عن طريق مرسيليا (٢).

ولما مات بيبين فجأة فى عام ٧٦٨ م ، على أثر مرض لم يمهله طويلا ، لم تكن هناك فرصة للصراع بين ولديه : شارلمان Charlemagre وكارلومان Carloman ، فحكم الاثنان لفترة من الزمن ، كل فى عاصمته ، الأول فى نويون Noyon والثانى فى سواسون Soissons . وكان شارلمان ، وهو الأكبر ، يتحكم فى قسمه فى المدن الهامة مثل إكس Aix ، التى لم تكن كبيرة فى ذلك الوقت ، ونويون وروان Rouen وتور Tours . ومن مدن أخيه الهامة : سواسون وريمز Rheims وترير Trier وباريس وأورليان (٣).

ثم شاءت الأقدار ، أن يموت كارلومان عام ٧٧١ م ، فضم شارلمان أملاكه ، وظلت دولة الفرنجة موحدة غير مقسمة نحو ثلاثة وأربعين عاما ؛ وهكذا خلا الجو لما سوف يقوم شارلمان ، وقد برهن على أنه جدير بما اتفق له من حظ (٤).

---

(١) ابن خلدون ج ٤ ص ١٢٠–١٢٤ ؛ نفح الطيب ج ١ ص ١٥٦ ؛ أعمال الأعلام ص ٩ ؛ أخبار مجموعة ص ١١٨ ؛ ابن عذارى ج ٢ ص ٧٧–٧٩ ؛ ابن القوطية ص ٥٧–٥٨ ؛ Scott, I, pp. 398 — 9

(٢) أرسلان ص ١١٨ — ١١٩ ؛ ديفيز Davis : شارلمان — ترجمة الباز — ص ٢٩٥ ؛ Pirenne, ; Deanesly. p. 294 ; Moh. & Charlemagne, p. 160

(٣) Deanesly pp. 322 — 23 ; Savisse, I, pp. 280 — 81 Funk-Brentano, p. 302

(٤) فشر (ترجمة زيادة والباز) ص ٨٣ ؛ Mott & Dee, pp. 33 — 38 H.G.T.I, p. 310 ; Lavisse, I, pp. 280 — 1 ; Sergeant, L.,op. Cit., pp. 221 232

وكانت علاقة شارلمان بالعباسيين ، استمرارا للود الذى قام بين أبيه بيبين القصير وبين الخلافة العباسية من قبل ؛ عاصر شارلمان ستة من خلفاء بنى العباس هم : المنصور (١٣٦ — ١٥٨ هـ ٧٥٤ — ٧٧٥ م والمهدى ١٥٨ — ١٦٩ هـ — ٧٧٥ — ٧٨٥ م) والهادى (١٦٩ — ١٧٠ هـ — ٧٨٥ — ٧٨٦ م) والرشيد (١٧٠ — ١٩٣ هـ — ٧٨٦ — ٨٠٩ م) والأمين (١٩٣ — ١٩٨ هـ — ٨٠٩ — ٨١٣ م) وأخيرا ، أوائل عهد الخليفة عبد الله المأمون (١٩٨ — ٢١٨ هـ — ٨١٣ — ٨٣٣ م) .

وفى زمن شارلمان ، قل خطر المسلمين على فرنسا ، منذ جلائهم عن سبتمانيا ، ومنذ إخضاع الفرنجة لدوقية أكويتانيا . وهذا فضلا عن عنصر الضعف العام فى الجبهة الاسلامية الكبرى ، وهو الانقسام القائم بين شطرى العالم الاسلامى فى المشرق والمغرب .

ومع هذا ، ظل الطريق مفتوحا أمام التقدم الاسلامى نحو فرنسا ، وذلك من حصره سرقسطة الواقعة على نهر إبره Ebro ، وكذلك من المعاقل الاسلامية فى برشلونة ووشقة Huesca ؛ ولم تكن مملكة أشتوريا المسيحية الصغيرة ، الموالية للفرنجة ، قادرة على إشغال القوات الاسلامية الزاحفة .

رغب شارلمان ، أن يكون البادى ، مطمئنا إلى قوته ، وإلى الأحوال المناسبة للقيام بهذه الخطوة ؛ مصمم على التدخل فى أسبانيا الاسلامية ، بدافع الحماس الدينى ، لحماية المسيحيين بها ، وبدافع الحلم الامبراطورى الذى يداعبه ، لتكوين امبراطورية واسعة تعيد للأذهان ذكرى الامبراطورية الرومانية القديمة عظمة واتساعا (١) .

تذرع ملك الفرنجة بحق العباسيين فى أسبانيا ، وتشجع بالعلاقات الودية التى ربطت أسرته بالخلافة العباسية (٢) وجاءته الفرصة حين هرب بعض الموتورين

---

(١) Léui-Provençal, I, pp. 118 — 120 ; Scott, I, p. 405

(٢) De Marlès, pp. 233 — 235 ; Lavisse, I, pp. 303 — 304 Deanesly, pp. 350 — 1

من « صقر قريش »[1] ، والذين ، كما يصفهم المرحوم الأستاذ العبادى : « صغرت نفوسهم ، فأصبحوا لا يهمهم إلا تحقيق مصلحتهم الشخصية »[2]. اتصل هؤلاء بالمنصور على أن يكونوا هم واسطة الاتصال بينه وبين شارلمان ، لتدبير غزو الأندلس[3] .

هرب المتآمرون بزعامة سليمان بن يقظان بن العربى . أمير برشلونة . فى عام ١٦١ هـ — ٧٧٧ م ، ومعه أبو ثور صاحب وشقه[4] ، وتوجهوا إلى مدينة بادربورن Paderborn فى سكسونيا ، حيث كان شارلمان يحتفل بانتصاره على السكسون[5] . رحب بهم ملك الفرنجة المنتصر ، واتفقوا معه على أن يسلموا له بعض المدن فى شمالى أسبانيا . يقول ابن الأثير :

« واستدعى سليمان قارله ملك الافرنج ، ووعده بتسليم البلد »[6] . وتوجد صورة لاجتماع بادربورن ، نقلها صاحب الحلل السندسية[7] .

---

(١) المنصور هو الذى نعته بهذا اللقب ، فقد ورد ، أن أبا جعفر المنصور ، قال يوما لبعض جلسائه : أخبرونى من صقر قريش من الملوك ؟ قالوا : ذلك أمير المؤمنين الذى راض الملوك وسكن الزلازل وأباد الأعداء وحسم الأدواء . قال : ما قلتم شيئا . قالوا : فعاوية ؟ قال : لا ؛ قالوا : فعبد الملك بن مروان . قال : ما قلتم شيئا : قالوا : فن يا أمير المؤمنين ؟ قال : صقر قريش عبد الرحمن ابن معاوية ، الذى عبر البحر وقطع القفر ودخل بلدا أعجميا، منفردا بنفسه ، فمصر الأمصار ، وجند الأجناد ، ودون الدواوين ، ونال ملكا بعد انقطاعه ، بحسن تدبيره وشدة شكيمته . إن معاوية نهض بمركب حمله عمر وعثمان عليه ، وذللا له صعبه ، وعبد الملك ببيعة أبرم عقدها ، وأمير المؤمنين ، بطلب عترته واجتماع شيعته ، وعبد الرحمن منفرد بنفسه ، مؤيد بأمره ، مستصحب لعزمه ، وطد الخلافة بالأندلس ، وافتتح الثغور ، وقتل المارقين . وأذل الجبابرة الثائرين . فقال الجميع : صدقت والله يا أمير المؤمنين » (أعمال الأعلام ص ٩ — ١٠ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ٨٨ — ٨٩ ؛ انظر كذلك Dozy, I, pp. 38, 382)

(٢) العبادى : تاريخ الأندلس ص ٨١

(٣) Scott, I, p., 403

(٤) ديفيز (ترجمة الباز) ص ٢٩٦

(٥) Scott, I, p. 304 ; Dozy, I, p.377

(٦) تاريخ الكامل جـ ٦ ص ٢٢ — ٢٣

(٧) أرسلان : الحلل السندسية جـ ٢ ص ١٣٣ Sergeant, L., op. Cit. 230

ولكى يجعل المتآمرون لعملهم صفة شرعية ، اتفقوا مع شارلمان على أن يدخل الأندلس بوصفه حليفا لبنى العباس . والمعروف عن ابن العربى هذا ، أنه حالف من قبل ، بيبين القصير ، وبتشجيعه ووعوده ، ثار ضد عبد الرحمن الداخل ، لكى يستقل ببرشلونة ، ونجح نجاحا مؤقتا حين تمكن ابن العربى من الاستيلاء على سرقسطه [1] .

ويضاف إلى حزب المتآمرين كذلك ، أبو الأسود بن يوسف الفهرى ، فقد خرج على عبد الرحمن ولكنه فشل فى ثورته ، حين تمكن صقر قريش من القبض عليه وسجنه ، غير أن أبا الأسود فر من سجنه ، بعد أن تظاهر بالعمى ، وكان عبد الرحمن الداخل ، قد قضى على أبيه يوسف الفهرى والى الأندلس من قبل [2].

وأيا كانت البواعث التى حملت المتآمرين على الاتصال بشارلمان ، فان الدعوة جاءته فى الوقت المناسب ، إذ انتهى من إخضاع السكسون فى شمالى ألمانيا ، ولم يبق أمامه إلا أن يتوجه لتحقيق أحلامه الامبراطورية [3] .

اقتضت الخطة التى دبرها شارلمان مع المتآمرين : أن يعبر عبد الرحمن بن حبيب الفهرى ، المعروف بالصقلبى [4] ، والى أفريقية ، بجيشه لينزل فى مقاطعة تدمير (مرسيه) ؛ ويقوم سليمان بن يقظان أمير برشلونة ، بتمهيد الطريق أمام جيوش الفرنجة القادمة إلى سرقسطه .

حشد شارلمان جيشا جرارا فى ربيع عام ٧٧٨ م ، جمعه من البافاريين واللومبارد والاستراسيين والبرجنديين وأهل سبتمانيا ؛ وسارت المؤامرة فى طريق تنفيذها ،

---

(١) أخبار مجموعة ص ١١٠ — ١١٢ ؛ ابن القوطية ص ٥٥ — ٥٦ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ٨٤ ؛ ابن الأثير جـ ٦ ص ٢٢ — ٢٣ ؛ العبادى ص ٨١ ؛ أرسلان : غزوات العرب ص ١١٦ — ١١٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ؛ الحلل السندسية جـ ٢ ص ١٣١ — ١٣٢ ؛ Lévi-Prov., I, pp. 121 — 122

(٢) ابن عذارى جـ ٢ ص ٥٢ — ٥٥ — ٧٢ — ٧٥

(٣) Dozy, I, P. 376 ; Deanesly, P. 351

(٤) سمى بالصقلبى ، لأنه يشبه الصقالبة من حيث الشكل ، وصفه ابن عذارى وابن الأثير : كان طويلا أشقر أزرق أمعر — أى قليل الشعر — (البيان جـ ٢ ص ٨٣ ؛ تاريخ الكامل جـ ٦ ص ٢١).

غير أن تحديد الوقت في ذلك الزمان ، لم يكن من الدقة ، بحيث توجه الضربة في وقتها المقدور ، ويرجع ذلك إلى صعوبة المواصلات ، وبطء الاتصال . عاد ابن حبيب إلى الأندلس بالجيش الذى جمع من أفريقية ، ونزل فى تدمير ، فنهض اليه عبد الرحمن الداخل وأباده ، ولم يستطع ابن العربى أن ينجده ، معتذرا بأنه لا يستطيع أن يبرح مكانه ، حتى تصل جيوش شارلمان ؛ وبعد أن فرغ عبد الرحمن من القضاء على جيش ابن حبيب ، توجه فى الحال إلى سليمان وقضى عليه كذلك [1] .

قسم شارلمان جيشه إلى قسمين : جنوبى وشمالى : فأما الجنوبى ، فقد أخذ طريقه عن سبتمانيا وتوجه رأسا إلى برشلونه ، وأما القسم الشمالى ، ويقوده شارلمان بنفسه ، فدخل عن طريق ممرات جبال البرانس الوعرة [2] ؛ ويحتمل أنه دخل عن طريق ممر رونسفال Roncevalles. ولما لم تجد جيوش الفرنجة العون المفروض، تقدم شارلمان إلى مملكة نافار المسيحية ، وعاصمتها بنبلونة Panpelu na [3] غير أن هذه المملكة ، وغيرها من القبائل المسيحية المنتشرة فى تلك المناطق النائية من شمالى أسبانيا ، لم تقدم المساعدة المنتظرة لشارلمان ، ونفرت من أن يحكمها الفرنجة [4] ؛ ولذلك اضطر شارلمان إلى حصار العاصمة بنبلونة ، ولم يفتحها إلا بعد قتال شديد [5] . ولما توجه إلى سرقسطة ، التقى بالقسم الجنوبى من جيشه ، وكانت مفاجأة غير منتظرة لسيد الفرنجة ، حين وجد المتحكم فى سرقسطة ليس من أعوانه ، بل أن صاحب الأمر فيها هو الحسين بن يحى الأنصارى ، ورغم أنه من الخوارج على عبد الرحمن الأموى إلا أنه اعتصم داخل المدينة ودافع عنها دفاع الأبطال .

---

(١) العبادى ص ٨٢ ؛ Lane-Poole, ; Berthelot, pq. 310 - 11 ; p. 33

(٢) Srrgeant, L., op, cit., ; Lévi Provençal, I, pp, 123 — 124 pp. 230 — 1

(٣) تبعد مدينة بنبلونه عن سرقسطة بنحو ١٢٥ ميلا ، وأهلها كما يصفهم الحميرى : «جماعة لصوص ، وأكثرهم متكلمون بالبشقية لا يفهمون» (الروض المعطار ص ٥٥ — ٥٦) .

(٤) غزوات العرب ص ١٢١ ؛ الحلل السندسية ج ٢ ص ١٣١ — ١٣٢

(٥) المراجع السابقة .

يقول دوزى Dozy : عندما وصل شارلمان بجيشه ، لم يستطع ابن العربى أن يتغلب على نفور المسلمين من قبول ملك فرنسا يدخل مدينتهم ، وكافح الحسين ابن يحى الأنصارى ، كفاح المستميت . ولما شعر ابن العربى أنه لم يستطع أن يوفى بوعده لملك الفرنجة ، توجه اليه وارتمى فى أحضانه ، حتى لا يظن أنه خدعه(١) .

وهكذا امتنعت سرقسطة على شارلمان، وقد ضرب عليها الحصار ، وخف عبد الرحمن لنجدتها ، ولما يئس شارلمان من وعود العباسيين ، ترك سرقسطة وسار نحو الجنوب واستولى على وشقه Huesca وصاحبها أبو ثور ، عضو المؤامرة ، ثم استولى على برشلونة وجيرونا (٢) .

والواقع ، أن هدف المتآمرين ، لم يخرج عن مطامع شخصية ، أقصاها مساعدة شارلمان لهم على الاستقلال بالامارات التى يتطلعون اليها ، كما أن خيانة سليمان ابن العربى ، بصفة خاصة ، ترجع إلى أنه كان يصارع منافسا له على زعامة الحزب المناصر للعباسيين ، ولم تؤد الخيانة بجملتها إلى شىء (٣) ، بل بددت حلم شارلمان .

فى ذلك الوقت ، جاءت الأنباء إلى شارلمان ، بتجدد ثورات السكسون ، فقد انتهز هؤلاء الجرمان ، فرصة انشغال سيد الفرنجة فى المشروع الأسبانى ، وثاروا بقيادة زعيمهم الوطنى فيتكيند Wittekind واستولوا على مدينة دتز Deutz المقابلة لمدينة كولونيا على نهر الراين (٤) . ومن أجل هذه التطورات ، اضطر شارلمان إلى الانسحاب من أسبانيا ، بعد أن تحقق فشل مشروعه . ولما أدرك عجزه حتى عن الاحتفاظ بمدينة بنبلونة كنقطة ارتكاز له فيما وراء البرانس ، دمر أسوارها فى طريق عودته (٥) .

---

(١) Lévi-Provançal, Les Musulmans de l'Espagne, I, p. 379

(٢) العبادى ص ٨٢ ؛ Lévi-Prov., op. Cit., pp. 118 — 129 ; Deanesly, p, 352
الروض المعطار ص ١٩٤ — ١٩٥ ; De Marlès, p' 175 ; Scott, I, pp' 406 — 7

(٣) Scott, I, p' 407

(٤) Dozy, I, p' 379

(٥) Deanesly, p' 351 ; Sçott, I, p' 406

أثار عمله هذا ، قبائل البشكنش Basques فى نافار ؛ ولما كانت هذه القبائل المسيحية عاجزة عن مناجزة ملك الفرنجة فى حرب صريحة مكشوفة ، ولا سيما وأن شارلمان يمتلك فرقة فرسان قوية ؛ رغم أن الخيل البشقية ، كما يصفها الحميرى ، « أصلب الدواب حافرا لخشونة بلادهم »[١] ، لذلك ترقبوا مروره داخل ممرات البرانس الضيقة ، عندما عاد يجر أذيال الخيبة ، عن الطريق الشمالى إلى أقطانيا (اكوتيانيا) .

لم تكن هذه القبائل المتفرقة فى تلك المناطق الوعرة ، تطمع فى شىء أكثر من المغانم والمؤن التى يحملها جيش شارلمان العابر ، ولم تكن مدفوعة بروح وطنى أو نحوه[٢] .

وقف البسقاويون فى صياصى الجبال ، فى كمين قرب ممر رونسفال أو وادى رونسفال Valley of Roncevalles . وكان صقر قريش قد أمدهم بالسلاح وبعض الرجال ، وقدر بعض مؤرخى اللاتين أن المسلمين الذين اشتركوا فى هذه الوقعة يبلغون نحو ثلاثين ألف مقاتل[٣]. انتظرت هذه القوات المتحالفة ، حتى مرت مقدمة جيش شارلمان ، وكان هذا الممر ضيقا مظلما لتكاثف الغابات فيه وسط الجبال ؛ ويقود المؤخرة ثلاثة من أعظم قادة الفرنجة هم : السنجال اجنهارد Eginhard[٤] وآنسلم Anselm كونت مقاطعة بلاتين Platine ورولاند Roland حاكم مقاطعة بريتانى Brittany[٥] ؛

---

(١) الروض المعطار ص ٥٥ — ٥٦

(٢) العبادى ص ٨١ — ٨٢ ؛ Dozy, I, p' 380

(٣) يرجح أن عدد المسلمين كان كبيرا ، لاحتمال أن المسلمين الذين اشتركوا مع البسقاويين فى مهاجمة جيش الفرنجة ، لم يقتصروا على العد الرسمى الذى قدمه صقر قريش ، فهناك المتطوعون المجاهدون ، ثم أن أغنية رولاند ، رغم صبغتها الأدبية ، أشارت كثيرا إلى المسلمين المقاتلين (أنظر مايلى) .

(٤) السنجال ترجمة للكلمة الفرنسية Sénéschal وأصلها اللاتينى Senescallus ، ومعناها النائب أو الكافل أو الكفيل (انظر المقريزى : السلوك جـ ١ ص ٩٨٥ حاشية ٥) .

(٥) مقاطعة بريتانى أو مارك بريتانى March of Brittany ، فى شمال غربى فرنسا ، أنشأه الفرنجة بمقتضى تنظيماتهم عام ٧٧٨ م ، وعين عليه رولاند حاكما . ويشبه هذا التنظيم ما وقع فى بيزنطة حين أنشأت البنود Thema ، وهى مناطق عسكرية ادارية على الحدود . ويضم بند بريتانى كونيتى : نانت Nantes ورن Rennes . وسكان هذا البند من الكلت Celts القدماء ، ويعرفون كذلك باسم البريطانيين . وقد ظلوا على عدائهم وكراهيتهم للفرنجة الجرمان ، ولم يخضعوا لسلطانهم طواعية واختيارا ، ولذا كثرت ثوراتهم ، وجردت عليهم أكثر من حملة لاجبارهم على الخضوع ودفع الجزية. (انظر Brooke, ; Deanesly, pp' 352—5 pp' 95, 100 ; Pirenne, A History of Europe, p' 81 : De Marlès, pp' 204 — 8 ; Lane-Poole, p' 36)

انقض المسلمون والبسقاويون على المؤخرة ، وأبادوها عن آخرها ، بعد أن أبدت شجاعة فائقة واستماتة فى القتال ، وتقدر هذه المؤخرة بنحو نصف جيش شارلمان . حاقت هذه الكارثة بجيش شارلمان فى يوم ١٥ أغسطس من سنة ٧٧٨م[١].

ولم يعلم شارلمان بها إلا مؤخرا ، إذ كانت المسافة بين مقدمة الجيش ومؤخرته نحو ثمانية أميال ، ومن بين القتلى الفارس رولاند ، المحبب إلى سيده ، فلما علم بمصرعه ، حزن عليه أشد الحزن[٢] .

لم تذكر الحوليات الملكية Royal Avvais شيئا عن هذه الفاجعة ، وتغاضت عن تسجيلها أو تسجيل ما وقع فيها ، غير أن جميع المعاصرين ، يعرفون أسماء القتلى ، كما يقول بعض كتاب القرن التاسع الميلادى . وكل ما ورد فى الحوليات الملكية عن حوادث عام ٧٧٨ م عبارة مقتضبة هى :

« فى هذه السنة ، توجه السيد شارل إلى أسبانيا ، حيث لقى مأساة كبرى »[٣] .

وأهمية هذه الوقعة من الناحية الحربية والسياسية ، بعيدة المدى ، فقد كانت مأساة حربية من غير شك ؛ ومن الناحية السياسية ، قضت على حلم شارلمان فى إزالة السيادة الاسلامية عن أسبانيا ، وتكوين امبراطورية على النسق الرومانى ، تعيد ذكرى تلك الامبراطورية العتيدة .

أما الأهمية الأدبية ، فقد طغت على ما عداها ، إذ ارتبطت هذه الوقعة بشخصية أقدر أبطال شارلمان ، وهو كونت رولاند ، الذى دافع ببطولة ، حتى مات وهو يردد اسم مليكه ، بعبارات أخاذة .

فقد كتبت ملحمة أو أغنية ، فى القرن الحادى عشر الميلادى ، عرفت باسم «أغنية رولاند» أو أنشودة رولاند Song of Roland وهما من نوع ملاحم البطولة

---

(١) Sergeant, L., Op' Cit', p' 232 ; Funk-Brentano Op' Cit', p' 355 ; Dozz, I., p' 380 ; Scott, I, p' 407

(٢) العبادى ص ٨٣ ؛ Lévi-Provençal, pp' 124 — 25

(٣) Deanesly, p. 352

أو أغانى البطولة Chaneors de Geste التى تدور حول كبار الأعمال المرتبطة بالشخصيات البارزة ، لتصبح أناشيد وأزاهير يتغنى بها الناس على مر الأجيال . كتب هذه الملحمة الشاعر النورمانى تيرولد Turold ، ويعدها الفرنسيون أول أنشودة حماسية فى الأدب الفرنسى ؛ ولها أكثر من ترجمة باللغات المختلفة[1] .

ورغم أن أصول حوادث الملحمة ، ترجع إلى نهاية القرن الثامن الميلادى ، فانها وصفت المجتمع الفرنسى والتفكير الفرنسى فى العصر الاقطاعى ، الذى بدأ ينضج فى القرن الحادى عشر الميلادى . من ذلك قول الشاعر ، على لسان تيربن Turpein رئيس الأساقفة الذى اشترك فى الوقعة :

« فى حوليات الفرنجة ، سجل :

« ما أروع الولاء لمليكنا ! »[2] .

ومما جاء على لسان رئيس الأساقفة كذلك ، مشير إلى المسلمين الذين اشتركوا فى المعركة ، مخاطبا قومه ، ليشد من عزائمهم :

« المعركة الوشيكة الوقوع ، أنتم لها .

« انكم ترون المسلمين بأعينكم » .

« صلوا وتضرعوا لنيل المغفرة » .

« من أجل طهارة أرواحكم ، سوف أتضرع . . . الخ

وأشارت الملحمة إلى رولاند :

« إن كونت رولاند يتبختر فى الميدان » .

« ممسكا بدندال[3] .

« لقد أوقع بالمسلمين أفدح الخسائر

« تراهم واحدا فوق واحد ، صرعى كالأكوام . . . الخ .

---

(١) من ذلك ترجمة سكوت مانكريف Scott Mancrieff التى ظهرت فى لندن عام ١٩٢٠ م

(٢) "What Vassalage he had, Our Emperor." مع أن شارلمان لم يكن امبراطورا زمن الموقعة.

(٣) دندال Dunedal هو اسم سيف رولاند .

وأخيرا تصور الأغنية كيف انتهت حياة هذا البطل ، وقد اضطجع إلى جذع شجرة الصنوبر ورفع يديه إلى السماء ، فأرسل الله اليه الملائكة والقديسين ، فحملوا روحه إلى الجنة . ثم يقابل شارلمان بعد ذلك ، كما تصور الملحمة ، أود Aude أرملة رولاند ، فيعزيها ، ويعدها بتزويجها من ابنه لويس ، فتأبى الحياة بدون رولاند ، وتسقط ميتة على قدمى شارلمان ، فيستبد به الحزن ، وتمتلىء عيناه بالدموع ، ويعبث بلحيته الناصعة البياض ، فتتساقط منها شعرات .

أما حقيقة الوقائع التاريخية ، وما دار فيها من قتال ، فلم تشر الأغنية إلى ذلك بدقة ، بل طغت عليها الصبغة الأدبية الأسطورية ، ومن ثم امتلأت بالخطأ التاريخى ، فمثلا ، ذكرت الملحمة أن شارلمان مكث فى أسبانيا سبع سنوات ، وأنه أخضع جميع شبه جزيرة أيبريا ما عدا سرقسطة ، وهكذا . والخليفة العباسى المعاصر لهذه الوقعة هو المهدى بن المنصور (١٥٨ — ١٦٩ هـ — ٧٧٥ — ٧٨٥ م)(١) وأبو هارون الرشيد .

***

ترك شارلمان فكرة محاربة المسلمين ، دون تقرير حاسم أو نتيجة والتفت إلى أطراف مملكته الشرقية ، حيث طالت حروبه وتكررت حملاته مع السكسون (٢) ، كما التفت إلى تقوية سلطانه على أكويتانيا ، لحمايتها من تجدد غارات المسلمين عليها ، وقد أضحت هذه الغارات محتملة بعد فشله الذريع فى حملة أسبانيا ؛ عين شارلمان

---

(١) عن حملة شارلمان ضد مسلمى أسبانيا ، و أغنية رولاند انظر :

Stephensen, C., Mediaeval History, pp. 273 — 278 ; Evans, J., Life in Mediae7al France, pp. 38, 50 ; Basset, R., Les Documents Arabes sur l'Expédition de Charlemagne en Espagne (La Revue Historique, T. LXXXIV, 1904, pp. 286 — 295) ; Barrau — Dihigo Deux Traditions Musulmanes sur l'Expédition de Charlemagne en Espagne (Paris, 1925), qp. 168 — 179 ; Calmette, J., Charlemagne, sa vie et son Œuvre (Paris, 1945) ; Helphen, L., Charlemagne et L'Empire Carolingien (Paris 1947), pp. 87 — 88 ; Berthelot, M. A., (in H. G. T. I), pq. 310 — 11 ; Lévi-Provençel, Histoire de l'Espagne Musulmane, T. I, pp. 118 — 128 ; Bédier, J., Legendes Epiques : Recherches sur la Formation des Chançons de geste (Paris, 1903), pp. 150 — 180 ; Lambert, E., Roncevaux et ses monuments, (Dans La Romania. Janvier, 1935). Roncevaux, (Dans Bulletin : ولنفس المؤلف السابق Historique, T. XXXVII, 1935), pp. 417—436 ; Boissonnade, P., Du nouveau sur la Chançon de Roland (Parie, 1923), pp. 112 — 152 ; ديفيز : شارلمان (ترجمة الباز) ص ٢٨٥ — ٢٨٦ الخ .

(٢) Funk- ; Berthelot, p. 315 ; Lavisse, I, pp. 285 — 90

ابنه لويس ملكا على أكويتانيا ، وعمره يومئذ سنة واحدة ، وهو من مواليد أكويتانيا ، أنجبته أمه خلال اشتباك أبيه فى أسبانيا ؛ ونظرا لصغر سنه : عين له أبوه وصيين هما : أرنولد Arnold وميجناريوس Meginarius [1] .

أما المسلمون فى ذلك الوقت ، فقد قويت روحهم المعنوية ، وقادوا بغارة سريعة خاطفة على أكويتانيا عام ٧٨٥ م[2] ، وسار عبد الرحمن نحو سرقسطة ، وقبل وصوله اليها ، كان ابن العربى قد قتل على يد الحسين بن يحيى الأنصارى ، الذى اعتقد أن ابن العربى مذبذب فى دينه ، بعد أن رافق شارلمان فى انسحابه ثم عاد . وأعلن الحسين خضوعه وطاعته وولاءه لصقر قريش ؛ ولكنه حين خرج عليه بعد ذلك ، قتل[3] .

ومع رجحان كفة عبد الرحمن الداخل وانتصاره وتوفيقاته ، رأى أن من حسن السياسة أن يقيم علاقات ودية مع شارلمان ، بعد أن عجم عوده وعرف قوته وإمكانياته ، فدعاه إلى عقد معاهدة عدم اعتداء ، حتى يأمن من كل منهما جانب صاحبه ، وزاد عبد الرحمن فى تودده ، فطلب المصاهرة مع سيد الفرنجة تدعيما للروابط ؛ فلم يسع شارلمان ، وكان حصيفا ، إلا أن يستجيب إلى السلم مع صقر قريش ، ولا سيما وقد أدرك استحالة تحقيق حلمه الامبراطورى فى أسبانيا ، تمت المعاهدة والمسالمة ، ولكن المصاهرة لم تتم[4] .

يقول المعرى ، مشيراً إلى هذه العلاقة الودية الجديدة : « وخاطب عبد الرحمن قارله ، وكان من طغاة الافرنج ، بعد أن تمرس به ، فأصابه صلب المكسر تام الرجولية ، فمال معه إلى المداورة ، ودعاه إلى المصاهرة والسلم ، فأجابه للسلم ولم تتم المصاهرة[5] .

---

(١) Deanesly, pp. 352 — 3 ; Dozz, I, pp. 380 — 381

(٢) Ibid

(٣) ابن عذارى جـ ٢ ص ٨٤ ؛ Dozy, I, pp. 380 — 1 ;

(٤) العبادى ص ٨٣ ؛ Pirenne, Moh. & Charl. p. 160

(٥) نفح الطيب جـ ١ ص ١٥٥

توفى عبد الرحمن الداخل فى ربيع الآخر ١٧٢ هـ – اكتوبر ٧٨٨ م [١] ، وخلفه ابنه هشام (١٧٢ – ١٨٠ هـ – ٧٨٨ – ٧٩٦ م) ، وكان هشام بمارده Mérida يقوم بأمرها قبل أن يخلف أباه ، وقد اختار له أبوه هذا العمل لكى يتمرس فى ميادين القتال والجهاد ، وأن يكون أبدا مستعدا لمواجهة المخاطر ، ونجح هشام خلال ولايته لهذه المناطق الشمالية ، فى تقليم أظفار الامارات المسيحية : جليقية Galice وليون وناڤار ، إذ كان كثير الغزو لها[٢] .

وتصفه المراجع بأنه شاب كفؤ متحمس للدين[٣] ، و « بمنزلة عمر ابن عبد العزيز من قومه بالأندلس »[٤] ؛ أراد أن يشغل الأمة عن الفتن الداخلية ، وذلك بالجهاد ، وهذا فى نظره أجمع شىء للكلمة ، وهدفه كذلك استرجاع ما ضاع من البلاد على يد شارلمان وأبيه من قبل ، ولا سيما وأن الفرنجة احتلوا فى الفترة ما بين ٧٨٥ ، ٧٩٠ م ، كثيرا من الأراضى الأسبانية الشمالية ، حتى وصلوا إلى نحو ٣٠٠ ميل فى الأراضى الأسبانية[٥] ؛ و شجعه على الجهاد وصرف الأمة إليه ، أن القالة فى عهده كثرت ، بأن المسلمين لا يقدرون إلا على قتال بعضهم بعضا ، بل أفتى بعض الفقهاء بأنه لا يجب دفع الخراج لأمراء لا يعرفون إلا أن يقاتلوا أمة محمد (ص) وحدها ؛ وضربوا الأمثال فى خدمة الاسلام بخلفاء بغداد الذين لم يفتروا عن غزو القسطنطينية وقرع بلاد الروم[٦] .

---

(١) عن مقدرة عبد الرحمن الداخل وصفاته وعلمه وشعره وعدله وحروبه وانتصاراته ، انظر : أعمال الأعلام ص ١٠ – ١١ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ٨٦ – ٩٠ ؛ ابن الأثير جـ ٦ ص ٤٠ ؛
Dozy. I, pp. 297 sqq. Lane-Poole, p. 66

(٢) نفح الطيب جـ ١ ص ١٥٧ ؛ أخبار مجموعة ص ١٢٠ – ١٢٤ ؛ الروض المعطار ص ١٧٥ – ١٧٧ ، العبادى ص ١٧٧

(٣) Deanesly, p. 353

(٤) من دلائل حزمه ودينه وعقله وعدله ، أنه لما بنى القنطرة العظمى بقرطبة ، وأنفق فيها أموالا طائلة ، علق الناس : إنما بناها لتصيده و نزهته : فلما بلغه ذلك ، أقسم ألا يجوز عليها إلا لغزو فى سبيل الله أو مصلحة .
(أعمال الأعلام ص ١٢ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ٩٨ – ٩٩ ؛ نفح الطيب جـ ١ ص ١٥٧ – ١٥٨) .

(٥) Deaneslz, p. 353 ، انظر ما يلى .

(٦) العبادى ص ٨٧ – ٨٨

أعلن هشام بن عبد الرحمن الجهاد ، وأمر الناس كافة أن ينفروا اليه ، وأن تكون وجهتهم جبال البرانس ، ومن لم يقدر على الجهاد بنفسه ، وجب عليه الجهاد بماله ، وقرىء منشور الأمير على منابر الجوامع ، فنفر الناس من كل فج ، وتجمع تحت إمرته نحو مائة ألف مقاتل .

قسم القوة إلى قسمين : قسم بقيادته شخصيا ، توجه به إلى جليقية لمحاربة ثوارها ، وهزمهم وشتتهم[1] . أما القسم الثانى من الجيش ، فوجهه بقيادة وزيره عبد الملك بن عبد الواحد بن مغيث إلى قطالونيا ، ومنها استعد لاجتياح فرنسا . وكان شارلمان فى ذلك الوقت مشغولا على ضفاف الدانوب فى حربه ضد الآفار Avars ، كما أن معظم جيش أكوتيانيا ، كان مشغولا مع ابنه لويس فى إيطاليا .

دخل عبد الملك فرنسا عام ١٧٧ هـ - ٧٩٢ م ، ووصل إلى أربونة ، فأحرق ضواحيها وغنم منها ، وسار إلى قرقشونه ، فانبرى إليه وليام دوق طولوشه (تولوز) وكان وليام ينوب عن لويس ملك أكويتانيا فى رعاية مملكته ، استنفر وليام المسيحيين ، فاستجاب له أمراء البلاد ، وأقبلوا عليه من كل جانب ، والتقوا بالمسلمين فى منطقة فيلدينى Villedaigne ، فيما بين قرقشونة وأربونة ، وذلك على ضفاف نهر أنبيو Onbieux ، وكانت معركة حامية ، انتصر فيها المسلمون وأصيب الفرنجة بخسائر كبرى ؛ ولكن وليام دوق تولوز ، أبدى شجاعة وكفاءة رفعته إلى مصاف الأبطال ، بل جعلته فى مرتبة رولاند ، حتى صار موضوعا لأساطير العصور الوسطى[2] . ويقال أن عبد الملك أوغل فى أرض الفرنجة حتى وطىء أرض برطانية أوبريتانى Brittany وهزم الفرنجة[3] .

اكتفى المسلمون بما أصابوا من مغانم ؛ ومن هذه المغانم ، ما أوقف على مسجد

---

(١) ابن الأثير جـ ٦ ص ٤٤ ؛ العبادى ص ٨٨

(٢) نفح الطيب جـ ١ ص ١٥٨ ؛ ابن القوطية ص ٦٥ ؛ ابن الأثير جـ ٦ ص ٤٨ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ٩٥ ؛ أعمال الأعلام ص ١١ - ١٢ ؛ Scott, I, p. 429

(٣) نفح الطيب جـ ١ ص ١٥٨

قرطبة العظيم[1] ؛ وانتقم الفرنجة ، وعبروا البرانس فى غارة سريعة عام ٧٩٦ م ، وغنموا وعادوا[2] .

***

وبعد وفاة هشام عام ١٨٠ هـ — ٧٩٦ م ، تولى ابنه الحكم (١٨٠ — ٢٠٦ هـ — ٧٩٦ — ٨٢٢ م) ؛ ووقعت انقسامات فى أول عهده بين مسلمى الأندلس ، ونازعه عماه عبد الله وسليمان ، فضلا عن حكام المدن الشمالية ؛ وأرسل بعض زعماء المسلمين الناقمين على الحكم ، إلى شارلمان ، وكذلك إلى ابنه لويس ، يطلبون منهما المساعدة والتعضيد ؛ وحدثت مفاوضات بين حزب الناقمين وبين الفرنجة فى إكس لاشابل aix - La - Chapelle ، وفى هرستال Herista عام ١٨١ هـ — ٧٩٧ م[3] .

وكذلك ثار بهلول بن مروان المعروف بأبى الحجاج ، فى وشقة ، واستولى على سرقسطة ، وبعث رسولا من قبله إلى طولوشة ، عاصمة أكويتانيا ، يطلب التحالف مع لويس بن شارلمان ، ضد خصومه من المسلمين فى أسبانيا ، وقدم عليه عبد الله عم الحكم ، وكان متوجها إلى الفرنجة[4] . وبعد ذلك بسنتين ، أى فى عام ١٨٣ هـ — ٧٩٩ م ، أعلن حاكم وشقة وضع المدينة تحت سيادة شارلمان ، غير أن الوعود الأخرى الغامضة التى بذلها الناقمون على السيادة الأموية فى الأندلس ، من ناحية الولاء والعون لملك الفرنجة لم يثق فيها شارلمان[5] .

---

(١) يقال أن خمس الغنائم ، وهو حق الأمير أو حق الدولة ، بلغ نحو ٤٥ ألف مثقال ذهب ، أكمل به هشام مسجد قرطبة ، وكان أبوه قد بدأه من قبل ولكن لم يتمه ، علما بأن صقر قريش بنى هذا الجامع من غنائم الحروب والجهاد ، ولذا زادت حرمة جامع قرطبة فى نظر المسلمين ، وتذكر المراجع أن عبد الرحمن الداخل وضع أساس هذا المسجد على تراب جلبه من جليقيه ومن جنوبى فرنسا ، وقد حمل الأسرى المسيحيون هذا التراب على ظهورهم (نفح الطيب جـ ١ ص ١٥٨ ، ٢١٢ وما يليها ؛ ابن الأثير جـ ٦ ص ٤٨ ؛ ابن القوطية ص ٦٥ ؛ غزوات العرب ص ١٢٧ — ١٢٨ ؛ الروض المعطار ص ١٥٣ — ١٥٦ ؛ Deanesly, p. 353

(٢) Deanesly, p. 353

(٣) Ibid

(٤) ابن الأثير جـ ٦ ص ٧٥ ؛ ابن عذارى جـ ٢ ص ١٠٣

(٥) Deanesly, p. 553

وبدا لشارلمان مصداق حدسه ، عندما جاءت جيوش الفرنجة وحاصرت مدينة برشلونة ، منتهزة فرصة انشغال الحكم بقتال عميه[1] ؛ فقد امتنع بالمدينة حاكمها زاتون Zaton ، كما تسميه المراجع الأجنبية ، ولعل اسمه سعدون ؛ وقام حاكم برشلونة بما ينبغى عليه من الدفاع الصادق . ولما كان شارلمان ، مشغولا فى ذلك الوقت ، وهو عام ١٨٤ هـ – ٨٠٠ م ، بتتويجه امبراطورا فى روما[2] ، تولى ابنه لويس ، ووليام كونت تولوز ، أمر حصار برشلونة ، بمساعدة مسيحيى أسبانيا .

قسم الفرنجة قواتهم إلى ثلاثة أقسام ، أحدها لحصار المدينة والثانى للمرابطة فى المناطق التى تتدفق منها النجدات الاسلامية من قرطبة ، والثالث بقيادة لويس ابن شارلمان ، ويعتصم بأعالى جبال البرانس لشدة الهجمات الخاطفة على المسلمين . لذلك تحمل أمير برشلونة وحده عبء الدفاع عنها ، ولم تتمكن الامدادات الاسلامية من الوصول اليه ، أو كما يقول ابن الأثير « وتأخرت عساكر المسلمين عنها »[3] ؛ وكان أذفونس Alfonso II ملك جليقية يساعد الفرنجة[4] .

ولم تستطع حامية برشلونة وحدها حماية المدينة ، فسقطت فى يد الفرنجة عام ١٨٥ هـ – ٨٠١ م ، ودخلتها جيوشهم عنوة ، وغنموا منها الكثير من الأسلحة ولا سيما الدروع والخوذ والخيول ، وأرسل لويس جزءا من الغنائم إلى أبيه شارلمان[5] .

---

(١) ابن عذارى ج ٢ ص ١٠٥ ؛ أعمال الأعلام ص ١٥ ؛ ابن الأثير ج ٦ ص ٥٣

(٢) انظر Fichtenau, H., The Carlingian ; Bryce, pp. 44 — 50 Empire. pp. 47 — ;78 ; Sismandi, Op. Cit., p. 12

(٣) تاريخ الكامل ج ٦ ص ٥٣ – ٥٤

(٤) كان الفونسو الثانى قد استنجد بشارلمان أكثر من مرة ضد مسلمى أسبانيا ، وفى البعثة الثالثة التى أرسلها إلى ملك الفرنجة ، وهو فى هرستال عام ٧٩٨ م ، بعث معها هدايا ، من بينها بعض الأسرى المسلمين وكية من الأسلحة وعدد من البغال ، وكان غنمها من المسلمين فى لشبونة (Deaneslz, p. 354)

(٥) نفح الطيب ج ١ ص ١٥٩ ؛ ابن الأثير ج ٦ ص ٥٣ – ٥٤ ، ٦٠ ؛ أخبار مجموعة ص ١٢٤ وما بعدها ؛ ابن عذارى ج ٢ ص ١٠٣ – ١٠٥ ؛ غزوات العرب ص ١٣٠ – ١٣٢ ؛ Lévi-Prov., ; Deanesly, p. 354 ; Lane-Poole, p. 74 I, pp. 178 — 80 ; De Marlès. p. 266

والمعروف أن برشلونة ظلت بيد المسلمين ما يقرب من قرن ، وذلك منذ فتحها الأول عام ٩٥ هـ ــ ٧١٣ م ، زمن موسى بن نصير ، وسموها برشنونة Barshinon ولكن غلب عليها اسم برسلونة (بالسين) ، ومنذ استيلاء الفرنجة عليها عام ١٨٥ هـ ــ ٨٠١ م ، ظلت تحت حكمهم ، حتى استقل بها أمراؤها عام ٨٨٨ م ، عندما ضعفت سلالة شارلمان ، وانفلت زمام السلطة من أيديهم[١] .

وباستيلاء الفرنجة على برشلونة ، عاصمة إقليم قطالونيا ، زادت مساحة « المارك الأسبانى » أو البند الأسبانى panish March أو Lines Hispanicus إلى النصف . وكان الفرنجة ، عندما اتسعت أملاكهم تدريجيا ، فيما وراء البرانس ، فى أسبانيا ، كونوا منها بندا أو مقاطعة سموها المارك الأسبانى ، بحسب تنظيماتهم ، وأقاموا فيها الحصون وشحنوها بالحاميات ، ووضعوها تحت إشراف اثنين من الأكناد Counts ، هما : بوريل Borrel وروستنج Rostaing . واستعان لويس ابن شارلمان بالمسيحيين اللاجئين ، وبعض المسلمين الفارين والخارجين على سلطان الدولة الاسلامية بالأندلس ، وكون منهم فرقة متجولة لحراسة هذه المنطقة .

وعند نهاية حكم شارلمان ، ضم المــارك الأسبانى إلى مملكة أكويتانيا ، كما ضم مارك تولوز . وصار المارك الأسبانى يعرف باسم مديرية قطالونيا Caialonia وأضحى نواة حية نمت حولها قوة المقاومة المسيحية فى أسبانيا[٢] .

ونظرا لوجود قاعدة للفرنجة فى أسبانيا ، تكررت غزواتهم خلال الفترة ما بين ٨٠٩ ، ٨١٣ م ، وضموا إلى هذه القاعدة كذلك مملكة نافار المسيحية انتقاما من موقفها السابق من حملة شارلمان وكارثة رونسفال عام ٧٧٨ م[٣] .

---

(١) الحلل السندسية جـ ٢ ص ٢١٦ ــ ٢١٧

(٢) حقيقة احتل المسلمون برشلونة بعد ذلك أكثر من مرة ، لكن سيادتهم عليها لم تثبت ، فقد أعيد سلطان المسلمين عليها عام ٢٤٢ هـ ــ ٨٥٦ م ، ثم خرجت ؛ وأعادها المنصور بن أبى عامر عام ٣٧٥ هـ ــ ٩٨٥ م ، لكنها فقدت بعد عامين حين استولى عليها كونت بوريل ، وفى عام ١١٣٧ م انضمت إلى مملــكة أرعونة . (انظر الحلل السندسية جـ ٢ ص ٢١٧ ؛ Lévi-Prov.. I, pp· 180 — 181 وانظر الروض المعطار ص ٤٢ ــ ٤٣ ؛ Deanesly, p. 354) .

وهكذا كان موقف الفرنجة من المسلمين فى الأندلس ؛ ومسلموا الأندلس هم الذين تولوا عبء الفتوح الاسلامية فى فرنسا منذ مطلع القرن الثامن الميلادى ، وكان من نتائج الصدام بين المسلمين والفرنجة فى فرنسا ، ذلك التقارب الودى الذى نشأ بين بنى العباس والفرنجة الكارولنجيين من جهة ، وبين بنى أمية والبيزنطيين من جهة أخرى ، كرد على تلك العلاقات العباسية الكارولنجية[1] .

وقد بالغت المراجع الفرنجية ، حتى زعمت لشارلمان حماية على الأراضى المقدسة ، منحها إياه الرشيد بن المهدى . والذى لا شك فيه أن وداً قام بين العباسيين والكارولنجيين ، إذ اقتضت مصالح العباسيين مسالمة الفرنجة على بعدهم ، ولكن لقربهم من أسبانيا التى اقتطعها الأمويون من جسم الامبراطورية العباسية ، وكذلك بسبب العداء التقليدى بين البيزنطيين والمسلمين ، ورغبة الخليفة العباسى فى تقوية جبهته ضدهم ، وذلك بمحالفة الفرنجة ، منافسى البيزنطيين والذين يخالفونهم فى المذهب الدينى ، فضلا عن حقد بيزنطة على الفرنجة حين توج سيدهم شارلمان امبراطورا على الرومان فى الغرب ، مما ينقض ادعاءات أباطرة بيزنطة فى أنهم ورثة القياصرة الرومان .

أما مصالح الفرنجة فى محالفة بنى العباس فى المشرق ، ضد بنى أمية فى المغرب فتلخص أولا فى العداء المشترك ضد بنى أمية فى الأندلس ثم فى محاولة تحقيق الحلم الامبراطورى لشارلمان بمد نفوذه على أسبانيا ، وإزالة النفوذ الاسلامى عن جنوبى فرنسا ، ووجد الذريعة فى أنه يعمل حليفا للعباسيين ؛ ثم إذا كان هذا التدخل قد فشل عام ٧٧٨ م ، وانتهى بكارثة رونسفال[2] فانه يريد أن ينتقم لما أصابه ، ثم هو بعد حليف للكنيسة والبابوية ، والفرنجة ، يعتبرون أنفسهم دائما خدام العقيدة المسيحية الكاثوليكية ، سواء أكانوا تحت حكومة الميروفنجيين أم حكومة الكارولنجيين ، فهم يريدون تقوية الجبهة المسيحية فى أسبانيا ، وتسهيل طريق الحج إلى الأراضى المقدسة فى المشرق ، وهى الأماكن الواقعة تحت نفوذ الدولة العباسية .

---

(١) راجع ما سبق .

(٢) راجع ما سبق .

هذا وتريد البابوية ، حليفة الفرنجة ، والمرتمية فى أحضانهم ، منذ داهمها خطر اللومبارد خلال القرن السادس الميلادى ، ثم خطر المسلمين فى إيطاليا فيما بعد[1] ، وتقاعد بيزنطة عن حمايتها ، تريد أن تقوى صلتها ببطارقة المشرق فى الاسكندرية وانطاكية ، لكى يقفوا بجانبها فى صراعها مع بطريق القسطنطنية على الزعامة الروحية فى العالم المسيحى ، ومن ثم شجعت الفرنجة فى جميع مشروعاتهم .

لهذه الأهداف مجتمعة ، تبودلت السفارات بين بلاط العباسيين وبلاط الفرنجة ، منذ زمن أبى جعفر المنصور وبيبين القصير ، واستأنفها شارلمان ، فأرسل بعثة إلى الرشيد عام ٧٩٧ م ، أى بعد كارثة رونسفال بتسع سنوات ، لعقد حلف مع العباسيين ضد الأمويين بالأندلس وضد البيزنطيين كذلك ، وأن يتضمن الحلف تسهيل طرق الحج أمام مسيحيي الغرب ، ومن أجل هذا الهدف الهام فى نظر شارلمان أمر البعثة بزيارة القدس فى طريقها إلى بغداد ، ودراسة أحوال المسيحيين به . رحب الرشيد بهذه البعثة ووعد بتنفيذ مطالب شارلمان ؛ ورد على إمبراطور الفرنجة ببعثتين ، إحداهما فى عام ٨٠١ م ، أى بعد تتويج شارلمان إمبراطورا بسنة ، والأخرى عام ٨١٠ م ، قبل وفاته بأربع سنوات .

ونتيجة لحسن التفاهم ، شجع الخليفة هرون الرشيد ، امبراطور الفرنجة على تقديم بعض هدايا للقدس وإقامة بعض المؤسسات الخيرية فيه ؛ فأقام شارلمان بالقدس مكتبة ومستشفى . وأوقف عليهما الأوقاف ، وشعر المسيحيون الأرثوذكس بالقدس بقوة شارلمان وأهمية الاعتماد عليه ، دون بيزنطة ، فبعثوا إليه برموز تشريعية ، تقديرا منهم له ، رغم أنه كاثوليكى .

ومن هنا جاءت المبالغات الأسطورية فى الغرب ، فزعمت أن الرشيد منح شارلمان حق حماية الأماكن المقدسة ، وأن شارلمان حج إلى الأراضى المقدسة ، وأنه بمقتضى هذا الحق ، يعتبر أول صليبى . وأرجع بعض الكتاب المحدثين ، بعض أصول حرب القرم ، التى نشبت فى القرن التاسع عشر الميلادى ، إلى ذلك النزاع الذى شجر بين رهبان الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية ، فى أيهم أحق بحراسة

---

(١) انظر ما يلى .

الأماكن المقدسة المسيحية بالقدس ، وهذا النزاع ، استمدت أصوله من هذه الحماية الأسطورية التى أذاعها الفرنجة ؛ وإلى هذه الأسطورة التاريخية ، استند الفرنجة المتأخرون فى ادعاء حقوق تاريخية لهم على الشام .

تلك هى خلاصة ما ورد بصدد الحماية الفرنجية على الأماكن المقدسة ، ولا شك ، أن اجنهارد Eginherd فيما أورده بصدد هذه الحماية ، فى كتابه « سيرة شارلمان » Vita Caroli ، لم يرد إلا إحاطة سيده بهالة من العظمة والجلال ، كما أن ما كتبه القديس جال si. Gall حول هذا الموضوع ، أسطورى لا يعتمد عليه ؛ فضلا عن عدم دقة الحوليات الملكية فى تسجيل الحوادث ، ثم أن الرشيد كان فى ذلك الوقت منتصرا على البيزنطيين ، ولا يوجد دليل على أن مسيحيي الشام والجزيرة كانوا خطرا على سلامة الدولة الاسلامية فى ذلك الوقت ؛ هذا وقد ترك العباسيون فكرة استرجاع الأندلس ، منذ عهد المنصور ، الذى أدرك استحالة هذا الأمر .

ومن ثم فنظرية الحماية على الأراضى المقدسة ، وهم أسطورى ، تناقله الكتاب جيلا بعد جيل ، حتى غدا كالحقيقة التاريخية ؛ غير أن أسطورية هذه الحماية ، لا تنفى وجود علاقات ودية بين بنى العباس والفرنجة ، كما لا تنفى قيام شارلمان بالأعمال الخيرية التى قام بها ؛ أو تنفى تطلع مسيحيي القدس إليه ، أما مسألة إهداء مفاتيح قبر المسيح من قبل بطريق القدس إلى شارلمان ، فلا أهمية سياسية لها ، وهى لا تعدو أن تكون رمز تشريف وتبريك[1] .

---

(١) راجع فى موضوع الحماية الفرنجية على الأماكن المقدسة وما تفرع عنها والعلاقات العباسية الكارولنجية :

الدكتور عبد العزيز الدورى : العصر العباسى الأول ص ١٤٩ — ١٥٦ ، فقد أورد مناقشة علمية دقيقة فى هذه المسألة . وقد اعتمدت عليه فى كثير مما أوضحته .

الدكتور حسين مؤنس : المسلمون فى حوض البحر الأبيض (المجلة التاريخية م ٤ سنة ١٩٥١ ص ١٥٥ — ١٦٤ ، اعتمد على ما كتبه الدورى .

ديفيز : شارلمان — ترجمة الباز — الملاحق ص ٣٠١ — ٣٠٤

فشر : تاريخ أوربا فى العصر الحديث — ترجمة هاشم والضبع — ص ٢١٧ — ٢٢٧

أما عن علاقة الأمويين فى الأندلس ، بالبيزنطيين ، كرد على العلاقات العباسية الفرنجية ، فقد وضحت زمن عبد الرحمن بن الحكم المعروف بالأوسط (٢٠٦ — ٢٣٨ هـ — ٨٢١ — ٨٥٢ م) ، أى بعد وفاة شارلمان وتبودلت السفارات بينه وبين الامبراطور يثوفلس Theophilus (٨٢٩ — ٨٤٢ م) ، وهو المعروف فى الكتب العربية باسم توفيل أو توفلس ، وكذلك تجددت الاتصالات زمن عبد الرحمن الناصر الأموى (٣٠٠ — ٣٥٠ هـ — ٩١٢ — ٩٦١ م) والامبراطور قسطنطين السابع الملقب بالأرجوانى Porpbyrogenitus (٩١٣ — ٩٥٩ م) [1] .

***

لم تحل هذه العلاقات دون تجدد غارات العرب على فرنسا ، كما لم يحل دون ذلك طرد المسلمين من سبتمانيا وأربونة منذ عام ٧٥٩ م ، واستيلاء الفرنجة على برشلونة الأسبانية الاسلامية عام ٨٠١ م تكررت غزوات المسلمين فى جنوبى فرنسا وهاجموا مرسيليا أكثر من مرة : فى عام ٨٣٨ ، ٨٤٢ م ، ٨٤٦ ، ٨٤٨ م ، ووصلوا فى غزواتهم إلى مصب الرون قرب آرل ، وغنموا وعادوا [2] ، وامتدت غزواتهم على طول ساحل فرنسا الجنوبية شرقا حتى وصلوا إلى جنوه الايطالية .

وحدث خلال الصراع الداخلى فى فرنسا ، زمن شارل الأصلع (ت ٨٧٧م) ، أن استعان بعض خصومه بالمسلمين ، فأمدوهم بجنود أجبرت الأصلع على طلب

= أرسلان : غزوات العرب ص ١٣٢ — ١٣٣

Runciman, S, A History of the Crusades, Vol. I, pp. 28 — 29 ; Charlemagne & Palestine (In English Historical Rexiew, Vol. I pp. 606 sqq. ; Pirenne, H., Mohammad & Charlemagne, pp· 160 — 167 ; Deanesly, Op. Cit., p. 352 ; Joranson, The Alleged Frankish Protectorate in Prlest ne (In A. H. R., 1927), pp. 241 — 6 ; Eginhard, Vie de Charlemagne (ed. Halphen, Paris, 1947) ; Buskler, F. W.. Harun I'Rashid & Charles the Great, pp. 4 — 20.

(١) راجع أخبار هذه السفارات فى المراجع الآتية : نفح الطيب ج ١ ص ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ٤٤١ — ٤٤٥ ؛ ليفى بروفنسال : الاسلام فى المغرب والأندلس (ترجمة سالم) ص ٩٧ — ٩٨ ، ١٠٠ — ١٠٥ ، ١٠٧ — ١١١ ؛ مؤنس : المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١٦٤ — ١٦٧ ؛ أعمال الأعلام ص ٣٧ — ٣٨ ، ٤٢ ؛ ابن عذارى ج ٢ ص ٣١٩ ؛ ابن الأثير ج ٦ ص ١٧٦ — ١٨٠ ؛ العبادى ص ١٠٦ — ١٠٧ ؛ Lévi-Prov., I, p. 253 ; Scott, I, pp. 478 — 9

(٢) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١٢٩

الصلح [1] ؛ كما أن الاضطرابات التى ملأت أسبانيا الاسلامية فى ذلك الوقت ، وهو النصف الثانى من القرن التاسع الميلادى[2] ، لم تمنع المسلمين من محاولة الاستقرار فى فرنسا ، فنزلوا فى عام ٢٨٣هـ — ٨٦٩ م فى مكان يقال له كامراج . Camargue بمنطقة بروفانس ، وعملوا على تثبيت أقدامهم فى تلك المنطقة [3]

كانت الأحوال فى إمبراطورية الكارولنجيين ملائمة كل الملاءمة لاستقرار المسلمين فى جنوبى فرنسا ، فقد حدث بعد وفاة شارل الأصلع بسنتين ، أن قام بوزو Boso دوق بروفانس ، وأعلن نفسه ملكا مستقلا فى أكويتانيا بمساعدة رجال الدين والنبلاء المحليين . كان ذلك فى أكتوبر ٨٧٩ م. وشملت مملكة بوزو حوض الرون من آرل إلى ليون Lyons . كذلك ثار هيو Hugh أحد مقدمى الأديرة . ورغم أن شارل السمين إمبراطور الفرنجة وحفيد شارلمان ، تمكن من قمع حركة بوزو وهزيمته فى عام ٨٨٢ م والاستيلاء على معظم أملاكه ، حتى صار محصورا فى منطقة ضيقة تحيط بمدينة فين Vienne [4] ، إلا أن لويس بن بوزو نجح بعد وفاة شارل السمين فى ١٣ يناير ٨٨٨ م ، فى استعادة أملاك أبيه وإعلان استقلاله باقليم بروفانس . وفى نفس الوقت ، انتهز أود Eudes كونت باريس وفاة السمين واضطراب الأحوال وأعلن نفسه ملكا على فرنسا الغربية ، وأخذ لقب ملك فرنسا الغربية « Rex Francia Occidentalis, وأود هذا ، كان اشتهر بشجاعته فى الدفاع عن باريس أمام غزو النورمان لها ، فكافأه شارل السمين بجعله دوقا لباريس وما حولها[5] .

---

(١) أرسلان ص ١٥٥ — ١٥٨ (عن دون بوكى Don Bouquet الراهب المؤرخ المتوفى عام ١٧٥٤ م) .

(٢) راجع : العبادى ص ١١٧ — ١٢٢ ؛ أعمال الأعلام ص ٢٠ — ٢٨ ؛ نفح الطيب ج ١ ص ١٦٣ — ١٦٥ ؛ أخبار مجموعة ص ١٤١ ، ١٥٧ — ١٥٨ ، ١٧١ — ١٧٣ ، ١٧٦ — ١٧٨

(٣) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١٢٩ — ١٣٠ ؛ أرسلان ص ١٥٨ — ١٥٩

(٤) Deanesly, pp. 460 — 461

(٥) أود هو ابن روبرت القوى Robert the Strong جد آل كابى Copets الذين انتزعوا العرش من الكارولنجيين فيما بعد ، وأسسوا أسرة مالكة فى فرنسا (انظر ما يلى) وانظر : Dutaillis, p., The Feudal Wonarclz in France & England, pp. 7 sqq. 3 Deanesly, pp. 463 — 64 ; Brooke, A History of Europe, p. 3)

خلال هذه الأحداث والاضطرابات الناجمة عن الثورات الداخلية ، والغزو النورماني ، أخذ المسلمون يستقرون في بعض جهات بروفانس ويتخذونها قاعدة لهم من جديد ، وذلك بعد أن فقدوا مراكزهم الأولى في إقليم سبتمانيا . وفي الفترة بين عامي ٨٨٩ ، ٨٩٤ م دخل غزاة جدد من المسلمين ، جاءوا من أسبانيا الاسلامية وتوغلوا في المنطقة الجبلية المليئة بالغابات ، المطلة على خليج سان تروبي st. Tropez جنوبي فرنسا ، وظلوا في تقدمهم حتى وصلوا إلى قمة جبل يشرف على جزء كبير من بروفانس ؛ وقد نسب هذا الجبل اليهم فيما بعد ، فعرف باسم جبل المسلمين أو سلسلة جبال المسلمين Chaines des Madres .

أدرك المسلمون أهمية هذه المنطقة الحصينة ، فالبحر مفتوح أمامهم للامدادات الخارجية ، كما أن البر من الداخل مهيأ للغارات الداخلية ، وبجانبهم الغابات الكثيفة للالتجاء إليها عند الحاجة . أخذوا يقيمون المعاقل في هذه المنطقة ، وتوالت عليهم الامدادات من أسبانيا وشمالي أفريقية ، وأهم الحصون التي بناها العرب حصن فراكسينيتوم Fraxinetum ، وموضعه الحالي هو المكان المعروف باسم لاجارد فريني La Garde-Frainet ، ويقع بين هيير Hyères وفريجوس Fréjus[1].

أما تسميته بهذا الاسم ، فاختلفت حوله الأقوال ، ويحتمل أنه كانت توجد قرية رومانية قديمة بهذا الاسم ، في هذا المكان ، احتلها العرب وأزالوها ، واختاروا قمة الجبل لانشاء هذا الحصن ، وأطلقوا عليه اسم القرية[2] ؛ وربما كان أصل التسمية مشتقا من شجر البلوط Fraxinus الذي يكثر في هذه المنطقة ، والمعنى المجازي لهذا الاسم : حربة أو رمح ذو عمود أو مقبض مصنوع من خشب البلوط ، وقد يرجح هذا التفسير الأخير بدليل أن هذه التسمية أطلقت على مواضع أخرى في هذه المنطقة وما يتاخمها ، في دوفيني Dauphiné وسافوى Savoy وبيدمونت .

---

(١) المسلمون في حوض البحر الأبيض ص ١٣٠ ؛ غزوات العرب ص ١٦٠ — ١٦١ ، ٢٨١ ؛ كليليا (Clelia) مجاهد العامري ص ١٨٤ — ١٨٥ ؛ Pirenne, Moh. & Charl., pp. 156, 249

(٢) غزوات العرب ص ١٦٢ — ١٦٦

وقد أورد المؤرخ بيرين Pirenne نصا مؤداه ، أنه فى أغسطس من عام ٨٩٠ م ، أو حوالى عام ٨٩٠ م ، استقر بعض مسلمى أسبانيا فى منطقة بروفانس وأسسوا حصنا قويا فى فراكسنييتوم [١] .

أضحت فراكسنييتوم عاصمة الممتلكات الاسلامية فى هذه المنطقة ، وكانت مشمولة برعاية خلفاء قرطبة . والملاحظ أن الخليفة الأموى المعاصر لتأسيس القاعدة : هو الأمير عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن الحكم (٢٧٥ — ٣٠٠ هـ — ٨٨٨ — ٩١٢ م) . وقد تمكن المسلمون ، بفضل مناعة هذا المعقل ، أن يتحكموا فى بروفانس ودوفينى ، ومنه بعثوا بغاراتهم على البلاد المجاورة ، فتوغلوا فى منطقة مرسيليا ، وصعدوا على نهر الرون ، ونشروا الفزع والرعب فى مقاطعتى فالنتان وفين Valentin et Viennne ، ووصلوا إلى مدينة إكس Aix[٢] .

وامتد سلطان المسلمين إلى مدينة نيقة Nice ، وتتبع مملكة آرل ، وسكنها كثير من المسلمين ، وكان لهم بها حى خاص نسب إليهم Canton dés Sarrazins كذلك احتل المسلمون مدينة جرنوبل Grenoble ، وليس من المعروف بدقة ، تاريخ دخولهم فيها ، وقد عثر على كتابة منقوشة على حجر ، تدل على وجود المسلمين فيها ، ويرجع تاريخ هذه الكتابة إلى عام ٩٥٤ م [٣] ؛ أى زمن عبد الرحمن الناصر الأموى فى الأندلس (ت ٣٥٠ هـ — ٩٦١ م) .

امتدت غزوات المسلمين إلى سافوى Savoy وهناك أسماء عربية كثيرة ، عثر عليها فى سافوى ، مما يدل على إقامة المسلمين بهذا الاقليم ، من ذلك وادى السرازين أى وادى المسلمين Vallée des Sarrasins قرب مودان Modane[٤] .

ولا شك أن تحكم العرب فى قلعة فراكسينييتوم بجنوبى فرنسا ، كان عاملا أساسيا فى استمرار الغزو الاسلامى لهذا الاقليم وما وراء الألب[٥] ، ولذلك نجد أنه بعد

---

(١) أنظر الخريطة ، وراجع : Pirerre, op. Cit., p. 249

(٢) مؤنس : المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١٣٠ ؛ أرسلان : غزوات العرب ص ١٧٠

(٣) غزوات العرب ص ١٧٤

(٤) غزوات العرب ص ١٧٥ — ١٧٦

(٥) أنظر ما يلى .

سقوط هذا الحصن الاسلامى حوالى ٩٧٥ م ، قلت حركات العرب فى تلك المناطق وربما انقطعت .

ومع ذلك حاول المسلمون استئناف الغزو والفتح فى جنوبى فرنسا ، فى مطلع القرن الحادى عشر الميلادى ، غير أن غزوات هذه الفترة لم تأخذ صفة الدوام ، لتغير الأحوال فى أوربا المسيحية وفى أسبانيا الاسلامية بصفة خاصة (١) .

وقعت هذه الغزوات الأخيرة زمن سيادة آل كابى Capets بفرنسا (٢) ، وبزعامة مجاهد مسلم مغامر هو أبو الحسين مجاهد بن عبد الله العامرى الصقلبى المسيحى الأصل (ت ٤٣٦ هـ – ١٠٤٥ م) ؛ وقد أشارت اليه الكتب الأجنبية المعاصرة باسم Miyet أو Musectus . وكان مجرد ذكر اسمه يلقى الرعب فى قلوب المسيحيين . اتخذ مجاهد من قاعدته دانية Denia بشرقى الأندلس ، مركزا للوثوب على جزر حوض البحر الأبيض الغربى ، وسواحل فرنسا الجنوبية وسواحل إيطاليا (٣) .

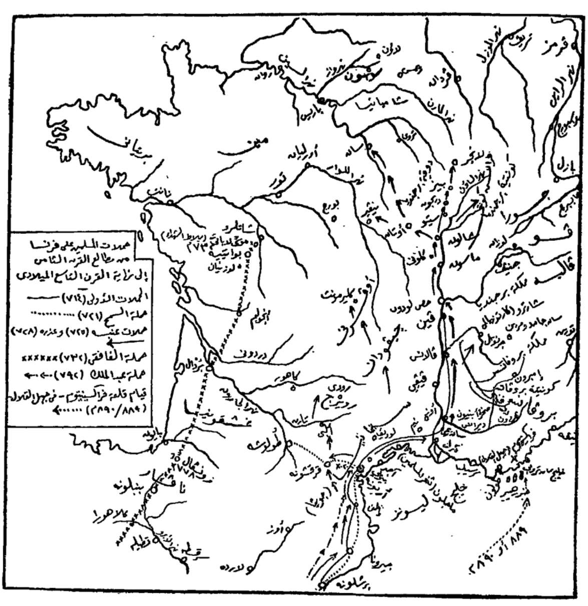
---

(١) انظر ما يلى .

(٢) جد آل كابى الأعلى هو روبرت القوى R. the Strong كونت باريس الاقطاعى ، وقد برزت شجاعة روبرت وابنه أودو Odo فى رد غارات النورمان عن باريس ، على حين فشل ملوك فرنسا الكارولنجيون ، أمثال شارل الأصلع وشارل السمين ، وكان ذلك فى خواتيم القرن التاسع الميلادى . ومن هذه الأسرة من أخذ لقب ملك ، مع وجود الملك الكارولنجى ، حتى إذا كانت نهاية عهد لويس الخامس الكارولنجى المتوفى عام ٩٨٧ م ، اجتمع سادة فرنسا الاقطاعيون مع رجال الدين ، وانتخبوا هيو كابى Hugh Cafiet ملكا على فرنسا فى ذلك العام ، فتأسست بذلك أسرة مالكة جديدة هى أسرة آل كابى ، ونسبت إلى هيو هذا ، وبدأ بهذا تاريخ الملكية الاقطاعية فى فرنسا ، واستمرت نحو ثلاثة قرون . (راجع : Dutaillis, P., The Feudal Monarchy in France & England, pp. 7 — 11 ; Brooke, Z. N., A History of Europe (911 — 1198)' pp. 3, 101 — 182 ; Messon, G., Mediaeral France. pp. 1 — 21)

(٣) كان مجاهد العامرى من موالى المنصور بن أبى عامر ، وولاه حكم مدينة دانية ، فاستقل بها بعد وفاة ابن أبى عامر ووسع ملكه ونفوذه فى البحر ، وقصة حياته وازدهار بلاطه من أساطير البطولة والعظمة (راجع : ابن خلدون ج ٤ ص ١٦٤ ؛ صبح الأعشى ج ٥ ص ٢٥٦ – ٢٥٧ ؛ الروض المعطار ص ٧٦ ؛ ابن الخطيب ص ٢١٧ – ٢١٩ ؛ معجم الأدباء ج ١٧ ص ٨٠ ؛ المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٦ ؛ غزوات العرب ص ٢٠٢ – ٢٠٤ ؛ كليليا ص ٢١١ – ٢١٤) :

وخلال النصف الأول من القرن الحادى عشر ، تعرضت سواحل فرنسا لغزوات المسلمين ، فغزيت عين الطيب عام ١٠٠٣ م.؛ وفى عام ١٠١٩ م ، هاجم المسلمون مدينة أربونة Narbonye ، ولكنهم ردوا عنها ؛ كذلك هاجم المسلمون جزر لاران Larins أمام سواحل فرنسا الجنوبية ونزل بها فريق منهم عام ١٠٤٧م. وكلها غزوات سريعة، هدفها الحصول على المغنم إذ تعذرت الاقامة والاستقرار؛ وعثر فى مدينة مارتيج Martigues عند مصب الرون، وفى جزر هير Hyères على بعض الأوراق الدالة على إقامة المسلمين فترة من الزمن فى هذه البقاع [1].



(١) غزوات العرب ص ٢٠١ - ٢٠٢

أما شبه الجزيرة الايطالية ، وهى « البر الطويل » ، كما يسميها العرب ، فلم تكن بنجوة من تطلع المسلمين إليها ، بحكم موقعها وسط البحر الأبيض ، وإحاطة النفوذ الاسلامى بها من أكثر من جهة ، وساعدت أحوال الانقسام السائدة فى إيطاليا ، على سرعة انتصارات العرب فيها .

واشتد الغزو الاسلامى لايطاليا ، خلال عمليات الفتح الاسلامى فى جزيرة صقلية ، فقد اتخذ المسلمون من صقلية ، نقطة وثوب على إيطاليا ، كما اتخذوا من الأندلس نقطة وثوب على فرنسا . ولم تستطع بيزنطة ، السيد النظرى لايطاليا ، أن تعمل شيئا ، بسبب انشغالها فى ميادين أخرى[1] ، وعدم رضا البابوية عنها ، مما دفع الأخيرة إلى التطلع إلى الفرنجة ، التماسا لحمايتهم ، ضد اللومبارد أولا ، وضد المسلمين من بعدهم .

كان معظم إيطاليا الجنوبية فى ذلك الوقت ، وهو القرن الثالث الهجرى والتاسع الميلادى ، خاضعا لأمراء بنفنتم Beneventum من اللومبارد ، كما كانت هناك جمهوريات إيطالية صغيرة فى : نابلى Naples وجاتيا Gaeta وسورنتو Sorrento وأمالفى Amalfi وسالرنو Salernum وكابوا Capua وهذه كلها تتطلع إلى الامبراطورية البيزنطية وتتبعها إسميا ، ويسودها النظام الاقطاعى .

---

(١) شغلت الامبراطورية البيزنطية ، منذ مطلع القرن الثامن الميلادى ، فى صراع دينى داخلى ، بسبب حركة تحطيم الصور المقدسة أو فيما عرف باسم الحركة اللاإيقونية Iconoclactic Movement ؛ كما شغلت بالصراع حول العرش ، وهو الصراع الذى أدى إلى انتقال الحكم من الأسرة الايسورية (٧١٧ — ٨٢٠ م) إلى الأسرة العمورية (٨٢٠ — ٨٦٧ م) إلى الأسرة المقدونية (٨٦٧ — ١٠٥٩ م) ؛ يضاف إلى ذلك ضغط الخلافة العباسية على أطرافها الشرقية ، وازدياد خطر البلغار فى البلقان (راجع :

Lindsay, Op. Cit., pp. 406—417 ; Bayet (H. G. T. I.), pp. 626 — 628, 649—51 ; Levtchenko, pp. 135 — 141 ; Vassilies, pp. 360 — 94 ; Diekls Marcais Le Monde Orientale (H. G. T. III), pp. 249 — 58, 450 — 59 ; Tames, E., op. cit. pp. 17—38 ; Milman, H. H., History of the Latin Christianity, Vol. II, pp. 33 — 377.

الباز : الدولة البيزنطية ص ٢٠٠ — ٢٠١)

وقد حاولت هذه الجمهوريات الوقوف ضد أطماع أمراء بنفنتم والحيلولة دون توسعهم [1] .

ولما كانت هذه الجمهوريات الايطالية ، تفتقر إلى مساعدة المسيحيين . وتخشى من كثرة الحروب ، ودونها منافسة أمراء بنفنتم ، فقد اضطرت إلى محالفة المسلمين في صقلية ، وهكذا تحالفت نابلى مع مسلمى صقلية فى عام ٨٣٠ م أو ٨٣٥ م . ودام هذا التحالف نحو خمسين سنة ، رغم احتجاج المسيحيين [2] . والواقع أن جمهورية نابلى ، كانت قد سئمت من الخضوع لامارة بنفنتم والاتاوة التى كانت تدفعها لهم . لم يتوان المسلمون فى تقديم العون اللازم لجمهورية نابلى ، حين حاصرتها جيوش بنفنتم بقيادة سيكاردوس Sicardus اللومباردى ، ونجحت القوات الاسلامية التى أرسلها أبو الأغلب ابراهيم بن عبد الله (٢٢٠ / ٢٣٦ هـ — ٨٣٥ — ٨٥٠ م) وإلى صقلية ، وطردت المحاصرين . وخلال هذه العمليات ، كان المسلمون يوسعون سلطانهم فى صقلية [3] .

ومع أن استنجاد مسيحي إيطاليا بالمسلمين ، كان سابقة خطيرة ، إلا أنها تكررت ، فقد لجأت اليها مدن أخرى من الجنوب الايطالى ، ولا سيا خلال الحرب التى اندلعت بين بنفنتم وسالرنو [4] ؛ بل حدث خلال الصراع الذى وقع عام ٨٣٩ م بين الأمراء اللومبارد أنفسهم فى بنفنتم ، أن استعان المتنافسون بالمسلمين ، فاستعان فريق منهم بالأغالبة فى أفريقية وفى صقلية ، واستعان الفريق الآخر بمسلمى كريت أو مسلمى أسبانيا . وكان من نتيجة هذا الصراع الداخلى ، أن تمكن المسلمون من اجتياح جنوبى إيطاليا بسرعة ، وامتداد مجال غزواتهم إلى جميع شواطىء إيطاليا المطلة على البحر الادرياتى والبحر التيرانى .

وسوف أعرض للمناطق التى انبسطت عليها السيادة الاسلامية ، بحسب تاريخ قيام هذه السيادة ، ولو أن الترتيب التاريخى غير مضطرد فى بعض الأحيان ،

---

(١) كرد على : الحضارة الاسلامية جـ ١ ص ٢٧٥ ؛ Scott, II p. 25 ; Hunt, p. 13

(٢) Scott, II, p. 25

(٣) Scott, II, pp. 26 — 27, 51 انظر الباز : الدولة البيزنطية ص ٢٥٠—٢٥١

(٤) Hunt, P .31

بسبب أن الغزو الاسلامى ، كان يقع فى أكثر من جهة فى وقت واحد ، فضلا عن تكرور الغزوات ، ولذلك سوف يكون هذا الترتيب التاريخى بالنسبة للغزو الأول :

ففى عام ٨١٢ م ، هاجم المسلمون لامبدوزا Lampedouza وبوتزا Potza وإيشيا على الشواطىء الايطالية ، كما هزموا أمالنى [١] . وفى عام ٢٢٢هـ / ٨٣٦ م احتل المسلمون برنديزى Brundisium ، وفشل أميرها فى طردهم ، فأحرقوها وعادوا إلى صقلية ، ثم تكرر الغزو حتى استولوا عليها عام ٢٢٤هـ / ٨٣٨ م . وكان عرب كريت ، بمساعدة عرب صقلية ، هم الذين أتموا الفتح ، واستمرت سيادة المسلمين على برنديزى إلى عام ٨٧٠ م ، أى نحو ثلاثين سنة (٨٣٨ — ٨٧٠ م) [٢] .

أما شبه جزيرة كالابريا Calabria ، وهى التى أطلق المسلمون عليها اسم قلوريه أو « بلاد قلفرية » ، فقد هاجمها المسلمون ، وخربوا مدينة كابو Capua، وذلك فى غزوة سريعة [٣] ؛ وقد أشار ابن الأثير إلى الغزوة الكبرى لاقليم قلوريه ، ضمن حوادث ٢٢٥ هـ (٨٣٩ م) ، فقال :

« وسار أسطول المسلمين إلى قلوريه ، ففتحها ، ولقوا أسطول صاحب القسطنطينية ، فهزموه بعد قتال ، فعاد الأسطول إلى القسطنطينية مهزوما ، فكان فتحا عظيما [٤] » . على أن غزوات المسلمين على قلوريه لم تنقطع حتى سنة ٨٨٨ م ، التى انتصر فيها المسلمون على الأسطول البيزنطى ، بعد وفاة الامبراطور باسل الأول المقدونى عام ٨٨٦ م [٥] .

ونجح المسلمون فى احتلال طارانت Tarentum عام ٨٤٠ م ، وهى قاعدة بحرية هامة على مدخل الادرياتى ؛ وعرب كريت ، هم الذين تولوا حكمها

---

(١) مؤنس : المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٢

(٢) أرشيبالد ص ٢١٥ ؛ كرد على جـ ١ ص ٢٧٦ ؛ المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٢

(٣) صبح الأعشى جـ ٥ ص ٤١٠ ؛ المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٢

(٤) تاريخ الكامل جـ ٦ ص ١٨٢

(٥) أرشيبالد ص ٢٢٠ — ٢٢١

بعد ذلك ، حوالى سنة ٨٤٢ م أو ٨٤٣ م ؛ وامتد حكم المسلمين فى طارانت نحو أربعين سنة [١] .

خشى البنادقة على تجارتهم من السيادة الاسلامية على جنوبى ايطاليا ، فأرسلوا أسطولا من ستين سفينة ، وكان الامبراطور البيزنطى ثيوفلس **Theophilus** (٨٢٩ – ٨٤٢ م) قد أغراهم بالمسلمين ، غير أن أسطول البنادقة ، لقى هزيمة منكرة أمام الأسطول الاسلامى فى مياه طارانت قرب كرتونا **Cortona** ، حيث تحطم الأسطول البندقى [٢] .

أما سقوط باره **Bari** فى يد المسلمين ، فكان خلال الصراع بين أمراء بنفنتم واستعانة المتنافسين بالمسلمين ، ولذا تمكن المسلمون من بسط سلطانهم على باره عام ٨٤١ م ، حيث تكونت إمارة إسلامية ، استمرت نحو ثلاثين سنة (٨٤١– ٨٧١ م) ، كما نجح المسلمون فى احتلال بنفنتم نفسها لمدة خمس سنوات (٨٤٢ – ٨٤٧ م) [٣] .

وبارى ، ميناء هامة على مدخل البحر الادرياتى ، فهى تتحكم كغيرها من الموانى الجنوبية فى البحر الادرياتى ، ولذلك اتخذها المسلمون قاعدة للتوسع فيما حولها . واشتهر من قادة المسلمين فى بارى المفرّج بن سلاّم ، الذى يقال ، إنه فتح أربعة وعشرين حصنا ، زمن خلافة المتوكل على الله العباسى (٢٣٢ – ٢٤٧ ﻫ – ٨٤٧ – ٨٦١ م) ؛ وكتب ابن سلام إلى صاحب البريد فى مصر « يعلمه خبره ، وأنه لا يرى لنفسه ومن معه من المسلمين صلاة ، إلا بأن يعقد له الامام – أى خليفة بغداد – على ناحيته ويوليه إياها ، ليخرج من حد المتغلبين » [٤] وبنى ابن سلام فى باره مسجدا جامعا ؛ وامتد نفوذه على أشهر بلاد أبوليا **APulia** ، ولكنه قتل على يد أحد منافسيه ، وخلفه شخص يسمى سوران ، بعث إلى الخليفة

---

(١) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٢ ؛ C. Med. H. IV, pp. 149–50

(٢) أرشيبالد ص ٢١٥ ؛ كرد على ص ٢٧٦

(٣) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٢ ؛ كرد على ج ١ ص ٢٧٦

(٤) البلاذرى ق ١ ص ٢٧٧

المتوكل على الله ، ليعقد له على ولاية بارة ، إلا أنه مات قبل أن يبرح رسوله إلى الشرق [1] .

ويبدو أن المفرج بن سلام وسوران من أهل كريت ، ولا صلة لهما بالأغالبة ، وأنهما عمدا إلى دار الخلافة العباسية فى بغداد ، يراجعانها مباشرة ، لتصح ولايتهما[2].

واشتهر حاكم باره المسلم بالتسامح ، حتى أنه كان يشجع المسيحيين ويساعدهم على الرحلة إلى فلسطين لأداء الحج ، وذلك بتيسير حصولهم على السفن وتسهيل مرورهم على البلاد التى يجتازونها ، ولا سيما مصر[3] .

كذلك لم تسلم روما من الغزو الاسلامى ، خلال عمليات الفتح لجزيرة صقلية وجنوبى إيطاليا ، فتعرضت فى عام ٨٠٩ م لغزوة ، ويقال إن هذه الغزوة وقعت فى يوم السبت فى عيد الفصح فى ذلك العام ، ولكن المسلمين لم يسيئوا إلى البابا ليو الثالث لكبر سنه [4] ؛ وتكرر الغزو عام ٨٤٦ م ، وفى هذه الغزوة هاجم المسلمون الأراضى البابوية وهزموا حاميات كيفيتا فكيا Civita Viccia شمالى روما ، ونوفا أوستيا Nova Ostia ميناء مدينة روما ، ووصلوا حتى ضواحى روما وحاصروها ؛ وحينئذ اضطرب البابا سرجيوس الثانى Sergius II ، فأسرع الأمبراطور لويس الثانى الكارولنجى ، وكان يتولى ملك ايطاليا واللومبارد ، وأرسل حملة لقتال المسلمين ؛ وفى نفس الوقت ، أعد حلف كامبنيا Capmania المكون من نابلى وأمالفى وجايتا ، أسطولا بحريا لمطاردتهم ، ولذا اضطر العرب لرفع الحصار بعد قتال عنيف ، وعادوا محملين بالغنائم [5] .

غير أن حلف كامبنيا ، الذى كان معاديا للمسلمين فى عام ٨٤٦ م ، صار حليفا لهم فى عام ٢٥٦ هـ / ٨٧٠ م حين عاد المسلمون لغزو روما ، وكانت القوات الاسلامية المحاصرة من الأندلس وأفريقية ؛ وفى هذه الغزوة خرج البابا حنا الثامن

---

(١) البلاذرى ق ١ ص ٢٧٧ ؛ صبح الأعشى جـ ٥ ص ٤١٠ ؛ أرشيبالد ص ٢١٥

(٢) كرد على جـ ١ ص ٢٧٧

(٣) أرشيبالد ص ٢٧٥

(٤) Deansely, p. 375

(٥) كرد على جـ ١ ص ٢٧٨

John VIII وفاوض المسلمين فى أمر رفع الحصار المضروب على روما نظير دفع جزية سنوية قدرها مائة ألف مثقال من الذهب ؛ وذلك بعد أن أعيت الجهود البابا فى إثارة الامبراطور شارل الأصلع الفرنجى (٨٥٥ – ٨٧٧ م) ، رغم أن البابا كان قد توجه امبراطورا فى روما فى يوم عيد الميلاد سنة ٨٧٥ م ، بعد وفاة لويس الثانى . ولكن شارل الأصلع لم يكن بمثل روح سلفه ، وتقاعد عن إنقاذ البابوية ، كما أن بيزنطة كانت حانقة على البابوية لاتجاهها إلى الفرنجة ، وبذلك أضحت السدة البابوية Holy See خاضعة للمسلمين[١] .

وتكرر الغزو الاسلامى لايطاليا ، كلما اشتد التنافس بين الأمراء المحليين فى شبه الجزيرة ، واجتاح المسلمون شواطىء ايطاليا ومدن كامبنيا ، وهاجموا سالرنو ونابلى وجايتا وكابوا ومونت كاسينو واحتلوا منطقة ميزنيوم Misenium تحت أسوار نابلى . وأشهر الغزوات التى اجتاحت هذه المناطق ، كانت فى سنوات : ٨٥٦ ، ٨٦٨ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٨٣ م [٢] .

وعند مصب نهر جارليانو Garigliano ، أسس المسلمون إمارة اسلامية عام ٨٨٢ م أو ٨٨٣ م ، وصارت هذه الامارة مركز تهديد مستمر للولايات البابوية ، وعمرت نحو أربعين سنة (٨٨٢ – ٩١٥ م) [٣] .

وفى مطلع القرن العاشر الميلادى ، نجح المسلمون فى الاستيلاء على مدينة ريو Reggio فى قلورية ، بقيادة أبى العباس سنة ٩٠١ م ، وبنى أبو العباس فى ريو مسجدا كبيرا ، واشترط على أهلها ألا يتعرضوا للمسلمين فى عمارة مسجدهم ، أو فى الاختلاف اليه لتأدية فروض الدين ، وحرم على المسيحيين دخول المسجد ، وكذلك أعلن أن من دخله من المسلمين كان آمنا ، وأنه إذا خرب النصارى فيه حجرا هدمت كنائسهم كلها بصقلية . وقد راعى سكان ريو هذه الشروط ، غير

---

(١) لوبون ص ٣٠٢ ؛ أرشيبالد ص ٢١٩ ؛ كرد على جـ ١ ص ٢٧٨ ؛ Hunt, p. 14 ، Deansely, p. 456 ; Scott, II, pp. 36,51

(٢) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٣ ؛ Scott, II, p. 35 ، Deansely, p. 450

(٣) كرد على جـ ١ ص ٢٧٧ – ٢٧٨ Scott, II, p.35 ، Aunt, p. 13

أن المسجد لم يستمر عامرا أكثر من أربع سنوات ، إذ كان البابا حنا الثامن قد استنفر البيازنة لتحرير مدينة ريو من المسلمين[1] .

***

على أن غزوات المسلمين لم تقتصر على جنوبى ايطاليا ووسطها ، فقد امتدت إلى شمالى إيطاليا كذلك ، لكن يلاحظ أن هذه الغزوات فى تلك الأصقاع ، لم تؤد إلى إنشاء إمارات اسلامية فى الأرض الايطالية ، كما هو الشأن فى الجنوب ، ومع ذلك فقد كانت غزوات ملحة ؛ وأول غزوة فى شمالى ايطاليا ، كانت عام ٧٣٥ م ، على أثر وقعة بلاط الشهداء فى فرنسا (٧٣٢ م) ، وفيها توجه عقبه بن الحجاج السلولى على رأس جيش ودخل بيدمونت وغنم منها ، ولكنها كانت غزوة سريعة[2] ؛ ثم فترت حركات المسلمين فى شمالى إيطاليا ، مدة من الزمن .

وفى عام ٨٣٤ م ، غزا المسلمون ثغر جنوه ، وتكرر الغزو فى العام التالى ، وغنم منها المسلمون وعادوا . ولكن سواحل البحر الادرياتى الشمالية ، استهدفت لأكثر من غزوة منذ عام ٨٤٠ م [3] فقد حدث على أثر اشتراك البنادقة فى العمل على طرد المسلمين عقب استيلائهم على طارانت فى ذلك العام ، أن توجهت الأساطيل الاسلامية إلى ساحل دالماشيا ونهبت مدينة أوزيرو Osero فى جزيرة خرسو Cherso التابعة للبنادقة ، وأسر المسلمون عددا من سفن البنادقة كما أسروا كثيرا من أهل مدينة أنكونا Ancona ، ولم تسلم البندقية نفسها من الغزو[4] .

وعند مصب نهر البو Po ، يقع ثغر كاماتشيو Camacchio وهذا بدوره تعرض لاجتياح المسلمين عام ٨٧٥ م ، ثم غزيت البندقية ، وتوغل المسلمون فى الداخل حتى وصلوا إلى حدود استريا Istria ، مما كان له أثره فى تعطيل تجارة ايطاليا البحرية[5] .

---

(١) كليليا ص ٢٠٠ ؛ كرد على ج ١ ص ٢٧٨ ؛ C. Med. H., IV, p. 141

(٢) فجر الأندلس ص ٢٨١

(٣) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٣ ؛ كرد على ج ١ ص ٢٧٧

(٤) أرشيبالد ص ٢١٥ — ٢١٩ ؛ كرد على ج ١ ص ٢٧٦ — ٢٧٧ ؛ Scott II, p. 35.

(٥) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٦ ؛ كليليا ص ١٩٨ — ١٩٩

على أنه منذ أن استقر المسلمون فى قلعة فراكسينيتوم حوالى عام ٨٩٠ م جنوبى فرنسا ، لم تنقطع الغارات الاسلامية عن شمالى إيطاليا . وما حوله من الجهات فتحكم المسلمون فى ممرات جبال الألب ، وعبروا ممر جبل سنى Mont Cenis ٩٠٦ م فهرب رهبان دير نوفاليز Novalese — على حدود بيدمونت — إلى تورين . واستطاع بعض أهالى تلك المناطق أن يقبضوا على فريق من غزاة العرب ويعتقلونهم فى مدينة تورين Turin ، لكن هذاالفريق تمكن من الافلات وأحرقوا الدير الذى اعتقلوا فيه ، وكادوا يحرقون بعض الأجزاء من مدينة تورين [1] .

لم يستطع العابرون والسفار أن يجتازوا مضايق الألب ، إلا إذا كانوا مسالمين أو أخذوا إذنا من العرب المتحكمين فى جميع ممرات الألب ، أو دفعوا رسما نظير مرورهم .

وكثرت غاراتهم فى شمالى إيطاليا وهاجموا مدينة مونتفرات Montferrat ومدينتى آستى Asti وآكى Acqui والأخيرة مشهورة بحماماتها المعدنية ، ووصلوا إلى حدود ليجوريا Liguria ودخلوا جنوه وغنموا [2] .

وللعرب حصون فى منطقة بيدمونت ، منها حصن فرسكنديلوم Frascenedellum قرب كازل Casal على نهر البو ، ويسمى كذلك حصن فراكسينتوم Fraxinetum ويقال أن مكانه الآن مدينة فنسترال Fenestralle [3] .

***

وجاء دور مدينة لونى Luni على ساحل إيطاليا الشمالى الغربى ، فى مطلع القرن الحادى عشر الميلادى ، وذلك على يد مجاهد العامرى ، أمير دانيه Denia ، وموقع هذه هام كمركز تجارى وصناعى ، وقد اشتهرت بصناعة الرخام ، ولها علاقات تجارية نشطة مع روما والجزر التسكانية وجزيرة قورسيقة . ولذلك بعد أن فرغ مجاهد من غزو جزيرة سردانية فى عام ١٠١٥ م ، اتجه إلى لونى واستولى

---

(١) غزوات العرب ص ١٦٧

(٢) غزوات العرب ص ١٧٠ — ١٧١ (عن ليتوبراند Liutprand المؤرخ الألمانى المتوفى سنة ٩٧٠ م) ؛ المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١٣٠

(٣) غزوات العرب ص ١٧٥ (عن مؤرخ دير نوفاليز ، وهو مؤرخ معاصر لكنه مغال ومتعصب) .

عليها ، واتخذ منها قاعدة لأعماله الحربية فى إيطاليا ، ويعتبر هجوم مجاهد على لونى ، آخر هجوم إسلامى على هذه المنطقة . إذ كان رد الفعل عميقا عند المسيحيين[1] .

ولما كانت حراسة مدينة بيزا Pisa ضعيفة فى ذلك الوقت ، نظرا لأن قوات البيازنة كانت قد توجهت نحو الجنوب بدعوة من البابا حنا الثامن عشر ، لتخليص مدينة ريو Reggio من قبضة المسلمين ، فى ذلك الوقت ، هاجمها مجاهد العامرى واحتل حيا من أحيائها وأحرقه ، لكنه عجز عن احتلال المدينة كلها ، ويقال إن فشله فى الاستيلاء على مدينة بيزا وإخضاعها ، يرجع إلى شجاعة امرأة مواطنة ، إذ سمعت أصواتا غريبة فى جنح الليل ، حين اقتحم مجاهد نهر الأرنو Arno بسفنه ، فهبت المرأة ، وتوجهت إلى حاكم المدينة وأفضت اليه بالخبر ، فنهض على الفور ، واستنفر قومه ودفعوا العدو المهاجم ، واسم هذه المرأة كيوسكا جيزموندى Chuisica Gisemondi[2] .

— ٤ —

امتداد الغزو الاسلامى الى سويسرا وأعالى الراين

القاعدة فراكسينيتوم — تحكم المسلمين فى ممرات الألب — اجتياح منطقتى فاليه وفات (أوفو) السويسريتين (٩٣٦ م) — شرقى سويسرا — وصول المسلمين إلى بحيرة كونستانس ومقاطعة سانت جالن فى أعالى الراين (٩٣٩ م) — حول إقامة المسلمين فى سويسرا .

استطاع المسلمون ، وهم فى قلعتهم الحصينة فى فراكسينيتوم بجنوبى فرنسا ، أن يشنوا غاراتهم على ما حولها من البلاد والأقاليم ، وذلك منذ حوالى عام ٨٩٠ م ، وقد سهل عليهم أن يتحكموا فى ممرات جبال الألب فى مطلع القرن العاشر الميلادى ، بل واتهم الظروف التى جعلت من سيطرتهم على منطقة الألب ، سيطرة قانونية

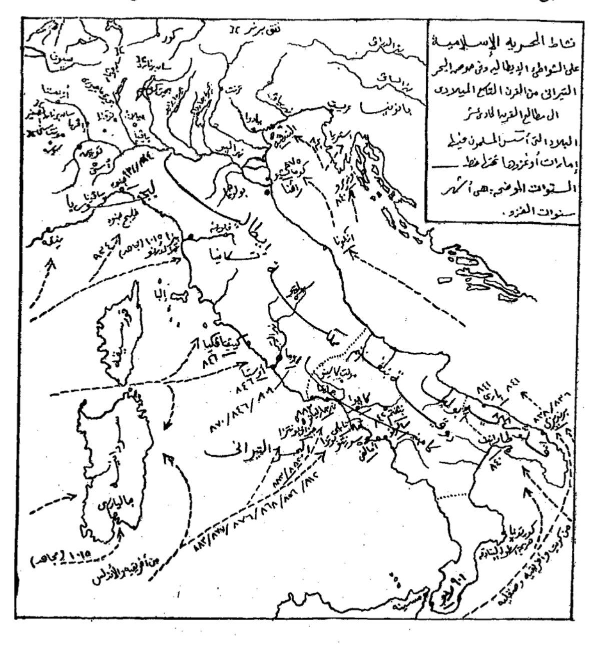
---

(١) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٦ ؛ كليليا ص ١٩٨ — ١٩٩

(٢) كليليا ص ٢٠٠

أو شرعية ، اعترف بها أولو الأمر الوطنيون المعاصرون فى جنوبى فرنسا وشمالى إيطاليا .

فقد حدث أن صراعا شب بين هيو Hugh (ت ٩٤٨ م) كونت بروفانس ، على أثر انتقال تاج مملكة لومبارديا إليه ، عام ٩٢٦ م[1] ، وبين البريك Albericus ابن زوجته ماروتزيا Marozia ، حول النفوذ فى إيطاليا ، على أن البريك ،



(١) Brooke, op. cit., p. 34

استطاع أن يكون السيد الآمر الناهى فى روما والبابوية ، وأن يتحكم فى المدينة الخالدة نحو اثنتين وعشرين سنة ، أكثر من هذا ، تمكن من أن يعين ابنه بابا ، وهو الذى عرف باسم البابا حنا الثانى عشر (٩٥٥ — ٩٦٤ م) (١) .

وخلال صراع هيو فى ايطاليا ، اشتدت غزوات المسلمين فى منطقة بروفانس ، وتمكنوا آنذاك ، من بسط نفوذهم على منطقة جبال الألب وممراتها ، فاستصرخ به رعاياه . مما اضطره إلى الاستعانة بالامبراطورية البيزنطية ، وهذه أنجدته بأسطول مسلح بالنار الاغريقية . وبينما هو يضيق الخناق على حصن فراكسينيتوم الاسلامى، قام منافس خطير له، يطمع فى عرش مملكة لومبارديا ، وهو برنجر الأول BerengerI كونت إيفريا Evrea ، ولجأ إلى الامبراطور أوتو Otto عام ٩٤٢ م ؛ ولكى يقطع هيو الطريق على منافسه ، اعترف بسيادة العرب على منطقة الألب وبامتلاكهم لمعابرها ، وعقد معهم معاهدة ، طلب إليهم فيها ، كما يقول المؤرخ الألمانى ليتبراند Liutprand (ت ٩٧٠ م) ، أن يقطعوا الطريق على عودة منافسه ، وقد وفى العرب بهذا الشرط ، فلم يستطع برنجر العودة إلى إيطاليا إلا عن طريق التيرول (٢).

وبذلك أضحى المسلمون سادة فى منطقة جبال الألب ، وفى الحدود بين فرنسا وإيطاليا وسويسرا ، وصاروا يتقاضون رسوما على القوافل المارة عبر ممرات الألب ، سواء أكانت هذه القوافل للتجارة أم للحج إلى روما .

ومن هذه المعابر ، هاجم المسلمون سويسرا ، ولاسيما عن طريق ممر سان برنارد St. Bernard ، وهو الذى يفصل بين وادى أو مقاطعة فاليه Valais السويسرية وبين شمالى ايطاليا . واجتاحوا منطقة فاليه ، وكذلك منطقة جريزون Grisons ؛ والملاحظ أن رجال الدين الذين جفلوا أمام المسلمين فى بروفانس ، كانوا قد لجأوا إلى فاليه ، ومعهم ما استطاعوا حمله من كنوز وأموال وتحف ، فكان ذلك من بين أسباب عبور المسلمين إلى سويسرا ؛ وقد وصل المسلمون إلى شواطىء بحيرة جنيف Geneva حوالى عام ٩٣٦ م ، ومن المحتمل أن هذا

---

(١) Ibid, p. 35

(٢) غزوات العرب ص ١٧٤ (رينو) ، ٢٥٥ (كلر) ؛ Brooke, p. 35

التاريخ لا يحدد أول دخول العرب فى سويسرا ؛ والغالب أنهم دخلوها منذ مطالع القرن العاشر الميلادى(1) .

واشتدت وطأة الغزوات الاسلامية فى المنطقة الفسيحة بين بحيرة كونستانس Constance فى الشمالى الشرقى من سويسرا ، وبين مدينة كور Chur فى شرقى سويسرا ؛ وفى حوليات المؤرخ فلدور Flodoard عن حوادث عام ٩٣٦ م : «أن العرب شنوا الغارة على سويسرا الألمانية ، وأنهم قتلوا كثيرا من الحجاج العائدين من روما(2)» . والواقع أن قسما كبيرا من سويسرا الألمانية ، وهو الواقع بين مدينة كور وبين أعالى الراين ، كان ميدانا لنشاط العرب ؛ وقد عثر فى سجلات ديركور على كتابة تدل على أن الامبراطور أوتو الكبير (٩٣٦ - ٩٧٣ م) عوض فالتو Walto مقدم ديركور ، عن الخسائر التى لحقت بأملاك الدير ، نتيجة اجتياح المسلمين . وكان هرمان Hermann ، أمير سويسرة الألمانية ، قد التمس من الامبراطور هذا العوض لديركور ، فى المجلس الذى عقده أوتو فى مدينة كدلنبرج Quedlinburg فى أبريل من عام ٩٤٠ م(3) .

وحوالى عام ٩٣٩ م ، أوغل العرب فى منطقة فات Waadt (وهى نفسها فو Vaud) وقاعدتها لوزان Lusanne الواقعة على الشاطىء الشمالى الشرقى لبحيرة جنيف . كذلك وصلوا إلى منطقة أفانشى Avanchez ومنطقة نيوشاتل Neuchâtel وإلى بحيرة كونستانس ، وسانت جالن St. Gallen وأبنزيل Appenzell وسارجان Sargans وتوجنبرج Togenburg ، وكل هذه المناطق فى أعالى الراين(4) .

وتبعا لرواية الراهب المؤرخ اكهارت Eckehard مقدم ديرسانت

---

(١) غزوات العرب ص ٢٥١ (كلر) .

(٢) غزوات العرب ص ٢٥١ (كلر)

(٣) غزوات العرب ص ٢٥٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٦ (كلر) .

(٤) المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١٣٠ - ١٣١ ؛ غزوات العرب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ (كلر) .

جالن[1] ، وكان قد هرب أمام حركات المسلمين ، أن المسلمين رغبوا فى الاستقرار فى المناطق التى وصلوا اليها ، وأنهم تزوجوا من الوطنيات ، وأخذوا يزرعون الأرض ويستغلونها . وأن الحكام الوطنيين فى تلك البلاد لم يسعهم إلا التسليم بمقامهم ، واكتفوا بجباية إتاوة منهم ، وربما استعانوا بالمسلمين فى منافساتهم الداخلية . ولكن ليس من المحقق . إن كان هذا قد تم فى إقليم فاليه السويسرى أم فى إقليم سافوى ؛ كذلك ليس من المحقق كم بقى المسلمون فى سويسرا ؟ فان السجلات والكتابات التى عثر عليها فى الأديرة السويسرية ، مثل ديركور وديرسانت جالن ودير فافرس **Pfafers** ، لم توضح شيئا فى هذا الصدد ؛ هذا مع بقاء كثير من الآثار المادية الدالة على استقرار المسلمين فى أنحاء سويسرا المختلفة[2] .

من ذلك كتابة وجدت على حجر فى كنيسة القديس بطرس مونتجو : **St. Pierre-Montjoux** فى فاليه ؛ وفى منطقة لوزان مكان يعرف باسم برج العرب **La Tour des Sarrazins** ؛ وهناك حائط ينسب إلى المسلمين فى مدينة ففلسبرج **Viflisburg** ؛ وفى منطقة ديفلى **Develier** يوجد كهف منسوب للمسلمين ، وعلى أحد صخوره رقم ٢٣ بالحروف العربية ، كذلك فى المقاطعات المجاورة لبازل بقايا أسماء عربية تحف بالطرق الرومانية القديمة ، وهى التى كان يسلكها العرب فى غزواتهم ؛ وتوجد فى بازل أسرة تعرف باسم أسرة السرازين ولها فروع فى جنيف وهكذا . . .[3] .

ومن المحتمل أن المسلمين غادروا سويسرا خلال النصف الأخير من القرن العاشر الميلادى ، إذ كانت أعدادهم قليلة ، وغزواتهم لم تخرج عن كونها مغامرات فردية أو جماعية محدودة ، فضلا عن أن رجال الدين قد انبروا فى شتى البقاع لاثارة الحماس ضد المسلمين ومطاردتهم ، من ذلك ، مثلا ، ما ذكره المؤرخ

---

(١) تقع مدينة سانت جالن جنوب بحيرة كونستانس . وقد كتب هذا المقدم تاريخا لدير سانت جالن.

(٢) عن تاريخ سويسرا لمؤلفه مولر **Müller** : جـ ١ ص ٢٥١
(غزوات العرب ص ٢٦٢ — ٢٦٣ — كلر) .

(٣) عن المؤرخ الأب سيراسى **Serasset** فى كتابه عن أبرشية بازل : جـ ٢ ص ١٤٩
(غزوات العرب ص ٢٥٢ ، ٢٦٧ — كلر) .

الراهب إكهارت ، عن جهود سلفه فالتو Walto في رئاسة دير سانت جالن ، أن ذلك السلف قد استنفر الناس حوالى عام ٩٥٤م ضد المسلمين . فهاجموهم وتمكنوا من قتل كثير منهم ، كما نجح فالتو وقومه في أسر عدد كبير من المسلمين ، على حين نجح فريق من المسلمين في الافلات من أيديهم . وتقول الرواية : إن الفريق الذى وقع أسيرا ، سيق إلى دير سانت جالن مكبلا بالأغلال ، حيث رفض أن يتناول الطعام وآثر الموت جوعا [1] .

والراجح ، أنه بعد سقوط قلعة فراكسينيتوم الاسلامية حوالى عام ٩٧٥ م ، لم تعد للمسلمين صولة في سويسرا أو في مناطق الألب ، إذ كانت هذه القلعة تعتبر عاصمة للممتلكات الاسلامية الأخيرة في فرنسا وشمالى إيطاليا وسويسرا ، وهى مشمولة برعاية خليفة قرطبة[2] .

خـــاتمة

لم لم يبق المسلمون حيث سادوا في أوربا الجنوبية ؟

التغير العام الذى طرأ على أوربا منذ مطالع القرن العاشر الميلادى — انتعاش القوى الروحية والحركات الديرية الجديدة وأهدافها — الملكيات القومية الجديدة — شدة الضغط المسيحى على مسلمى أسبانيا . الجبهة الاسلامية : الانقسام الدينى والسياسى — العصبية وكثرة الفتن والتمزق السياسى والاجتماعى — دخول المغامرين المسيحيين في المعسكر الاسلامى — كيف انتهت السيادة الاسلامية في كل من فرنسا وإيطاليا وسويسرا ؟

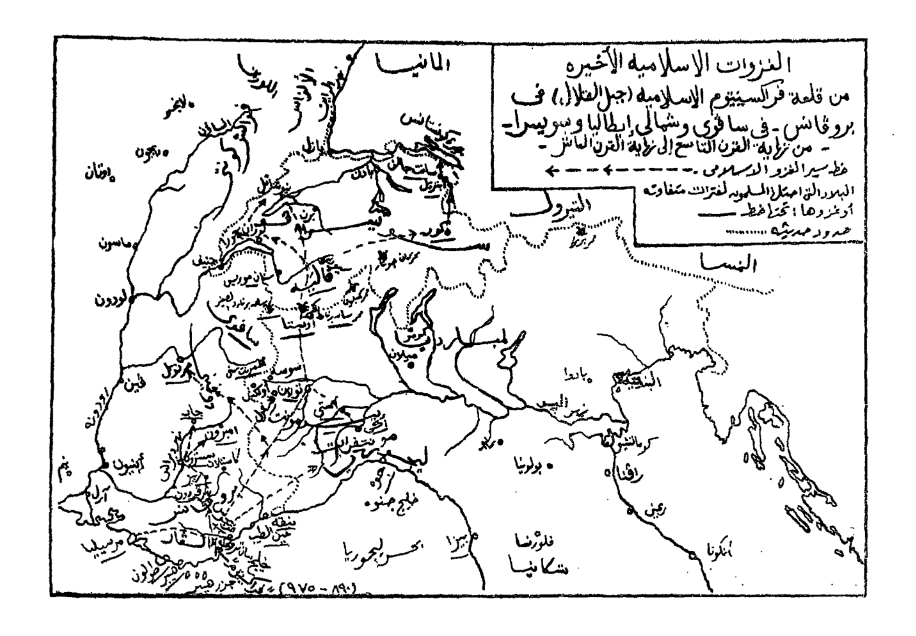
***

هكذا امتد النفوذ الاسلامى في أوربا الجنوبية والوسطى ، وكانت منطقة أعالى الراين ، عند مشارف سويسرا الشمالية ، أقصى ما وصل إليه المسلمون في قلب

---

(١) غزوات العرب ص ١٧٧ (رينو) ؛ ٢٥٦ — ٢٥٧ (عن كلر Keller وإكهارت Eckehard) .

(٢) غزوات العرب ص ١٦٥ (عن رينو) .



الغزوات الإسلامية الأخيرة
من قلعة فركسينيتوم الإسلامية (جبل الفلال) في
بروڤانس - في سافوي وشمالي إيطاليا وسويسرا -
- من بداية القرن التاسع إلى بداية القرن العاشر -
خط سير الغزو الإسلامي
البلاد التي احتلها المسلمون لفترات متفاوتة
أو غزوها : تحتها خط
حدود حديثة
ألمانيا
التيرول
النمسا
ليون
ماسون
ديجون
فين
ميلان
بولونيا
رافنا
ريمني
أنكونا
فلورنسا
تسكانيا
بيزا
خليج جنوة
بحر ليجوريا
مرسيليا

أوربا ، غير أن حركة المد هذه ، أعقبتها حركة جزر ، وكما كانت حركة المد غير متكافئة فى جميع الجبهات ، كذلك جاءت حركة الجزر ، فلم تتم فى وقت واحد ، بل على فترات مختلفة وأزمنة متفاوتة ، وربما عادت السيادة الاسلامية إلى حيث كانت ، ولكن إلى أمد غير طويل .

فلقد تغيرت أحوال العالم الأوربى ، منذ مطالع القرن العاشر الميلادى ، وخلال القرن الحادى عشر وما يليه ، ومنشأ هذا التغير ، هو ذلك الحماس الدينى الذى ميز القرن الحادى عشر فى التاريخ الأوربى العام ، بصفة خاصة ، ويرجع الفضل فى هذا الحماس ، إلى تلك الحركات الديرية الجديدة المتطورة ، وهدفها ، تقوية الجانب الروحى من الحياة الانسانية ، وعلاج الضعف الذى ألم بالمجتمع الاقطاعى الأوربى آنذاك ، ثم تدعيم المعسكر المسيحى ضد أعدائه .

وأهم هذه الحركات : الحركة الكلونية ، نسبة إلى دير مدينة كلونى Cluny ، فى برجنديا بفرنسا ، بل لقد عمد بعض الكتاب إلى اعتبار عام ٩١١ م ، وهو العام الذى أنشىء فيه دير كلونى[١] ، بداية التحول العام فى أوربا . وتبع الحركة الكلونية ، حركات ديرية أخرى لتحقيق نفس الأهداف ، مثل الحركة الكارثوذية Carthusian — نسبة إلى مدينة كارتوزيا Cartusia قرب جرنوبل بفرنسا ، وهى المعروفة حاليا باسم شارترو Chartreux[٢] ، والحركة السيسترشيانية Cistersian — نسبة إلى مدينة سيتو Citaux فى فرنسا كذلك[٣] ، والحركة البريمونستراتية Premonstratensian ، نسبة إلى مدينة بريمونتريه Prémontré بأبرشية لاؤن Laon[٤] .

---

(١) أسس دير كلونى وليام التقى William the Pious دوق أكوتيانيا عام ٩١٠ أو ٩١١م .

(٢) مؤسس الحركة الكارثوذية هو برونو الكولونى Bruno of Cologne عام ١٠٨٤م ، وكان كاهنا لمدينة ريمس Rheims

(٣) مؤسس السسترشيانية روبرت Robert رئيس دير موليم Molesme عام ١٠٩٨ م .

(٤) القديس نوربير Norbert هو الذى أسس الحركة البريمونستراتية عام ١١٢٠ م .

راجع (Chew a Latham, Op. cit., pp. 113—120) ، Brooke, Op. cit., pp. 373—378).

وليس من باب الصدفة ، أن خواتيم القرن الحادى عشر الميلادى ، هى بداية الحروب الصليبية المعروفة فى التاريخ ، وإن كانت فكرة الحروب الدينية ليست جديدة على ذلك القرن ، فالعامل الدينى كان بارزا فى جميع الحروب التى خاضها المسلمون ضد العالم المسيحى فى تلك القرون ؛ كما أنه ليس من باب الصدفة ، أن القرن الثانى عشر ، فى التاريخ الأوربى ، هو قرن اليقظة والبعث العلمى فى العصور الوسطى ، وكان الأثر الاسلامى أهم عوامله وعناصره .

وبالاضافة إلى عامل الحماس الدينى الذى شمل أوربا ، هناك الملكيات الجديدة النامية ، وهى التى قامت على أنقاض الامبراطورية الكارولنجية ، وأخذت تقوى على حساب النظم الاقطاعية القائمة ، ففى ألمانيا قامت أسرة السكسون Saxons ، ومن بعدها أسرة الساليين Salians ، خلال الفترة من ٩٣٦إلى١١٢٥ م . ثم أعقبتهما أسرتا الولف Welfs وهوهنشتوفن Hohenstaufen (١١٢٥ — ١٢١٨ م)[١] ؛ وفى فرنسا قامت أسرة هيوكابى Hugh Capet منذ عام ٩٨٧ م[٢] ؛ وظهر فى جنوبى إيطاليا النورمان Normans بجيوشهم الجرارة الفتية ، وحماستهم لعقيدتهم المسيحية الجديدة ، وهؤلاء هم المجوس ، كما سماهم المسلمون منذ القرن التاسع الميلادى[٣] ، لكنهم تحولوا من مجرد النهب والغزو إلى الاستقرار وتأسيس ملك ، ونجحوا فى ذلك خلال القرن الحادى عشر الميلادى[٤] .

كذلك جاءت شدة وطأة الضغط المسيحى على مسلمى أسبانيا ، من العوامل الكبرى التى أسهمت فى إزالة النفوذ العربى الاسلامى من أوربا ، وكانت هذه الشدة ، دليلا على التغير العام الذى شمل أوربا ، كما كانت من آثاره ، واقترنت حركة الاسترداد المسيحى Christian Reconquesta بالعامل الدينى[٥] ، كذلك ساهمت عوامل أخرى جغرافية وقومية .

---

(١) راجع Bryce, Op. cit., pp. 19 sqq., 119—131 Chew and Latham, Op. cit., pp. 146 sqq., 156 sqq ; C. Med. H., Vol. III, pp. 179—203 .

(٢) راجع ما سبق .

(٣) انظر : ابن عذارى : البيان ج ٢ ص ١٣٠ — ١٣٢ ؛ ابن الخطيب : أعمال الأعلام ص ٢٠

(٤) راجع : Brooke, Op. cit., pp. 222—4 ; Scott, Op. cit,., Vol. II, pp. 52—66 ; C. Med. H., Vol. V, pp. 169—77 ; Hist orian's History, Vol. IX, pp. 68 — 71.

(٥) انظر : ليفى بروفنسال : الاسلام فى المغرب والأندلس — ترجمة سالم — ص ١٧٠ — ١٧٢

أما الجبهة الاسلامية المقابلة للعالم الأوربى المعاصر وقتذاك ، فقد وضحت فيها عناصر الضعف والتفكك ، وأول هذه العناصر ، وجود ثلاث خلافات إسلامية ، تقتسم العالم الاسلامى ، ويعادى بعضها بعضا ، وهى : الخلافة العباسية فى بغداد ، وخلافة بنى أمية بالأندلس ، وخلافة الفاطميين فى المغرب ثم فى مصر وما حولها ؛ وفضلا عن هذا الانقسام السياسى ، هناك الانقسام الدينى بين السنة والشيعة ، مما أدى إلى تمزيق وحدة العالم الاسلامى وإضعاف جبهته أمام العالم الأوربى المسيحى ، الذى أخذ يوحد هدفه . ولم يكتف بالعمل على إزالة النفوذ الاسلامى فى أوربا ، بل أوغل فى الشرق الأوسط ، بقلب العالم الاسلامى ، فكانت الدويلات الصليبية التى أقامها بالشام أواخر القرن الحادى عشر الميلادى .

هذا من ناحية الشكل العام لاطار العالم الاسلامى ، أما الناحية الداخلية ، فلم تكن خيرا من صفة هذا الشكل ، وهذه هى العنصر الثانى من عناصر الضعف والفرقة ، وأبرز جوانبها انتقال العصبية مع الفاتحين المسلمين إلى أوربا ، وأخطرها ما وقع بين عرب الحجاز وعرب الشام ، ثم الصراع الرهيب بين العرب والبربر(١). وضح هذا فى أسبانيا الاسلامية ، وهى المركز الاسلامى الرسمى الذى غذى الفتوح فى فرنسا وما والاها ، حتى أن الامبراطور أوتو الكبير (٩٣٦ – ٩٧٣ م) لم يجد أمامه غير عبد الرحمن الناصر الأموى فى قرطبة (ت ٣٥٠ هـ – ٩٦١ م) ، ليبعث له برسالة عام ٩٥٦ م ، طالبا إليه أن يكف المسلمون عن غاراتهم بجنوبى فرنسا ، فقد كان عبد الرحمن الناصر الحامى الرسمى لهم(٢) . ولا شك أن ضعف السلطة المركزية الرسمية ، يضعف من قبضة ممثليها على فتوحهم بالأطراف والجهات النائية . وقد بلغ هذا الضعف أقصاه ، فى عصر ملوك الطوائف ، وهو العصر الذى استمر نحو قرنين ، منذ زوال خلافة قرطبة عام ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م(٣) .

---

(١) انظر : الاستقصا جـ ٢ ص ٥٦ ؛ ابن عذارى : البيان ، جـ ٢ ص ١٨٣ – ١٨٤ ، ٢٠٥ ؛ أعمال الأعلام ص ٢٧ – ٢٨ ؛ العبادى ص ١١١ – ١١٢ ، ١٢٠ – ١٢١

(٢) انظر : غزوات العرب ص ٢٣ ، ١٧٧ – ١٨٢ (رينو ص ١٨٧) .

(٣) راجع لهذا العهد : نفح الطيب جـ ١ ص ٢٠٤ ؛ أعمال الأعلام ص ١٤٤ وما بعدها ؛ صبح الأعشى جـ ٥ ص ٢٤٨ – ٢٦٠ ؛ العبادى ص ١٥٥ – ١٧١ ؛ كلليا ص ٥١ – ٥٥ ؛ ليفى بروفنسال– ترجمة سالم–ص١٢٩ وما بعدها ؛ ولنفس المؤلف: L'Espagne Musulmane, pp .24—26 زامباور جـ ١ ص ٨٦ – ٩٢ ؛ Dozy, op. cit. T. II, pp.175—89

وخلال ذلك ، كثرت الفتن والثورات الداخلية ، حتى صار « بعض المسلمين يستعين على بعض بمن يجاورهم من الأعداء » كما يقول المقرى[1] . وحسبنا ، ما أجمله ابن الخطيب فى تفسير كثرة الفتن وعنفها فى الأندلس ، طوال عهد بنى أمية . قال :

« والسبب فى كثرة الثوار بالأندلس يومئذ ثلاثة وجوه :

الأول : منعة البلاد وحصانة المعاقل ، وبأس أهلها بمقاربتهم عدو الدين ، فهم شوكة وحد بخلاف سواهم .

والثانى : علو الهمم وشموخ الأنوف ، وقلة الاحتمال لثقل الطاعة ، إذ كان من يحصل بالأندلس من العرب والبرابرة أشرافا ، يأنف بعضهم من الإذعان لبعض .

والثالث : الاستناد ، عند الضيقة والاضطرار ، إلى الجبل الأشم والمعقل الأعظم من ملك النصارى الحريص على ضرب المسلمين بعضهم ببعض »[2] .

ومن عوامل الضعف ، استعانة المسلمين بالمغامرين من أعداء الدين فى حروبهم ضد بعضهم البعض وفى جهادهم للأعداء ، وهؤلاء مهما أدوا من خدمات للمعسكر الاسلامى ، فان ولاءهم غير باق ، بل هو مرتبط بقدر ما يتقاضونه من أجور وبقدر ما يحقق أهدافهم الشخصية ؛ ولعل أبرز مثال لهذه الحالة ، استخدام المسلمين فى الأندلس لمغامر أسبانى مسيحى لا مبدأ له ولا عهد ، هو ردريجودياز Rodrigo Diaz ، الذى اشتهر باسم السيد القمبيتطور : Cid Campeador ومعنى هذا اللقب « قائد الغارات فى السهول » ؛ وعبر العرب عن صاحب هذا اللقب باسم « صاحب الفحص » ، ويقابله فى اللاتينية Campidictus ؛ وورد فى المراجع العربية باسم : الكنبطور أو الكبيطور[3] .

---

(١) نفح الطيب جـ ١ ص ١٢٨ — ١٢٩ ؛ انظر كذلك : Lévi-Provençal, Op. cit., pp. 18 — 22.

(٢) أعمال الأعلام ص ٣٥

(٣) البيان جـ ٢ ص ٢١٥ ؛ أعمال الأعلام ص ٣٥ — ٣٦

اختلطت سيرة هذا المغامر بالأساطير ، وليس هذا محل التفصيل لسيرته ، وتكفى الاشارة إلى أنه تنقل بين الجبهتين الاسلامية والمسيحية فى أسبانيا ، وقوى شأنه حتى صارت أغلب الدويلات الاسلامية المتهالكة فى أسبانيا تدفع له الجزية نظير حمايته لها، وهو الذى حول مسجد بلنسيه الجامع إلى كتدرائية، وتوفى عام ١٠٩٩ م[١]، وهو العام الذى استولى اللاتين فيه على بيت المقدس .

تلك هى خلاصة العوامل الكبرى فى ضعف الجبهة الاسلامية ؛ أما كيف انتهت السيادة الاسلامية والنفوذ الاسلامى فى كل من فرنسا وإيطاليا وسويسرا ، فالمعروف أن قلعة فراكسينيتوم فى جبل القلال ، كما ورد فى قلةمن المراجع العربية والفارسية[٢]، كانت القاعدة الاسلامية الباقية فى بروفانس إلى قرب نهاية القرن العاشر الميلادى ، وبواسطة هذه القاعدة ، تحكم المسلمون فى بروفانس وفى منطقة الألب وشمالى إيطاليا وبعض بلاد سويسرا ، ولذلك أضحت فراكسينيتوم عاصمة الممتلكات الاسلامية فى تلك البقاع .

وقد حاول المسيحيون اقتلاع المسلمين من هذه المناطق ، وأخذ كفاحهم صورة الجهاد الدينى والوطنى ؛ وتعرض المسلمون لهذه الحرب فى جميع البلاد التى يقيمون بها فى أوربا ، فى أوقات متقاربة وسريعة .

تزعم حركة الكفاح المسيحى كونراد الثالث Conrad III أمير برجنديا وسويسرا وفرانش كونتى Franche-Comté ، والأخيرة هى التى كانت معروفة باسم دوقية برجنديا — غير مملكة برجنديا[٣] ؛ ويقال أن كونراد أوقع بين المجريين الذين اجتاحوا الألزاس عام ٩٥٢ م ، وبين المسلمين فى بروفانس ،

---

(١) انظر تفاصيل سيرة السيد القمبيطور فى : ليفى بروفنسال — ترجمة سالم — ص ١٧٤ — ٢٣١ ؛ البيان جـ ٢ ص ٢١٥ ؛ أعمال الأعلام ص ٢٠٣ — ٢١٠ ؛ مؤنس : السيد القمبيطور وعلاقاته بالمسلمين (المجلة التاريخية مايو ١٩٥٠ م ٣ عددا ص ٣٧ — ٨٧) ؛ كليليا ص ٦٨ ؛ الروض المعطار — ص٤٧—٥٥ ؛ Brooke, op. cit., pp. 221—2 ; Lane - Poole, op. cit., p. 177 ; C. Med. H. Vol. IV, p. 400.

(٢) انظر ما يلى .

(٣) Brooke, p. 335

ثم أهوى على الفريقين خلال المعركة وأفنى معظمهم . ويحتمل أن هذه المعركة وقعت فى سافوى[1] .

وحوالى عام ٩٦٠ م ، تمكن المسيحيون من طرد العرب من جبل سان برنارد ، نسبة إلى القديس برنارد دمنثون Dementhone الذى اشترك فى القتال[2] . وبعد ذلك بنحو اثنتى عشرة سنة ، وقع حادث أسر القديس مايول Mayeul مقدم دير كلونى[3] ، وقافلته خلال عودته من روما ، على يد المسلمين المتحكمين فى المنطقة الواقعة بين مدينتى جاب Gap وامبرون Embrun فى أعالى نهر ديرانس وكان للمسلمين ثلاثة أبراج محصنة فى أمبرون ؛ ، جاء هذا الحادث مثيرا للمسيحيين ، وكان له دوى عظيم فى جميع الأقطار المسيحية ، نظرا لمكانة هذا القديس[4] ، فقام النبيل بيبون Bebon من قرية نويى Noyers قرب مدينة سسترون Sisterons — على نهر ديرانس — ، واستنفر قومه ضد المسلمين النازلين بنواحى سسترون ، وبنى حصنا بالقرب من حصن المسلمين القائم فى جبل بترا إمبيا Petra-Empia ، وأخذوا يرقبون حركات المسلمين للانقضاض عليهم ، وفشلت محاولات المسلمين للحيلولة دون بناء حصن الأعداء ، وأخيرا استطاع بيبون ومن معه اقتحام حصن المسلمين نتيجة خيانة حارس الباب ، وإن فعل ذلك انتقاما لعرضه ، ونجح المسيحيون فى إبادة من بالحصن ؛ ومن أجل هذا العمل ، سجلت الكنيسة الغربية بيبون ضمن عداد القديسين[5] .

وفى نفس الوقت ثار أهالى مدينة جاب Gap عاصمة الألب العليا ، وكان المسلمون يحتلونها منذ مدة طويلة ، وانقضوا على المسلمين بزعامة وليام

---

(١) غزوات العرب ص ١٧٥ — ١٧٦ (عن رينو ومجموعة دون بوكيه Don Boquet الراهب البندكتى والمؤرخ ، المتوفى سنة ١٧٥٤ م) .

(٢) غزوات العرب ص ١٨٢ (رينو) .

(٣) Brooke, P. 116 عن رينو ولادوسيت Ladoucete (غزوات ص ١٧٠) .

(٤) غزوات العرب ص ١٨٦ — ١٨٧ (رينو) .

(٥) غزوات العرب ص ١٨٧ — ١٨٨ (عن رينو وعن مجموعة الراهب اليسوعى بالاند Baland ، هى مجموعة تاريخ القديسين أو مجموعة البالنديين : Recueil des Ballandistes' ، نسبة اليه ، ولكنه مات دون إكمالها وأكملها غيره) .

كونت بروفانس ، وكانت هذه المدينة تتبع بروفانس[1] . وفى منطقة الألب السفلى ، طرد العرب من مدينة رييز Riez ، وتقع شمالى نهر فردون Verdon أحد فروع ديرانس المتفرع عن الرون ، ويحتفل أهل هذه المدينة فى كل سنة بعيد خلاصهم من المسلمين ، وهو اليوم الذى يصادف عيد العنصرة[2] .

أما قلعة فراكسينيتوم نفسها ، فجاءت نهايتها ، بعد محاولات ملحة متكررة من جانب مسيحيي بروفانس ، وكان وليام كونت بروفانس صاحب القدح المعلى فى أغلب هذه المحاولات ، استنفر وليام أهالى كونيتته لقتال المسلمين ، فهبوا معه ، وتوجه نحو فراكسينيتوم وأخذوا يسدون المسالك على المسلمين ، فنزل العرب اليهم ودارت معركة عنيفة فى نواحى بلدة دراجنجمان Dragengman فى مكان يقال له تور تور Tourtour ، حيث يوجد إلى الآن برج ، أقيم منذ ذلك اليوم تخليدا للانتصار فى تلك المعركة التى انتهت بهزيمة المسلمين ؛ اضطر المسلمون إلى الالتجاء إلى الغابات المجاورة ، وقتل أكثرهم وأسر الكثير ؛ وأخيرا سقط حصن فراكسينيتوم فى عام ٣٦٥ هـ / ٩٧٥ م[3] .

وهكذا سقطت القلعة الاسلامية العتيدة ، وهى التى بقيت بيد المسلمين نحو ٨٦ عاما (٨٨٩ — ٩٧٥ م) ، وامتنعت على أعدائها ، بفضل موقعها ومناعتها الطبيعية ، إذ كانت تقوم ، فيما أسمته القلة من المراجع العربية والفارسية ، « جبل القلال » . قال الأصطخرى : « وأما جبل القلال ، فانه كان جبلا فيه مياه خرارة ، فوقع اليه قوم من المسلمين فعمروه ، وصاروا فى وجوه الافرنجة ، لا يقدر عليهم لامتناع مواضعهم ، ومقداره فى الطول يومان »[4] ؛ وقال ابن حوقل : « وللجبل القلال ، الذى بنواحى إفرنجة ، بأيدى المسلمين ، عمارة وحرث ومياه وأرض ، تقوت من لجأ اليهم ، فلما وقع عليه المسلمون ، عمروه وصاروا فى وجوه الافرنجة ،

---

(١) غزوات العرب ص ١٨٦ — ١٨٧ (رينو) .

(٢) غزوات العرب ص ١٩٢ (رينو) .

(٣) غزوات العرب ص ١٨٨ — ١٩١ (عن رينو) .

(٤) المسالك والممالك — تحقيق جابر الحينى ومراجعة شفيق غربال — ص ٥١ ؛ وفى طبعة دى غويه M. J. De Goeje ص ٧٠ — ٧١

والوصول اليهم ممتنع ، لأنهم يسكنون فى وجه الجبل ، فلا طريق اليهم ، ولا متسلق عليهم ، إلا من جهة ، هم منها آمنون ، ومقداره فى الطول نحو يومين »[1] .

وبزوال هذه القلعة ، زالت جميع أملاك المسلمين فى جميع المناطق التى كانوا يقيمون فيها ، كما زال نفوذهم فى « الأرض الكبيرة » وفى منطقة الألب وفى سويسرا فيما وراء الألب .

استولى المسيحيون على الأراضى التى كانت بيد المسلمين ، ووزع كونت وليام الكنوز والمغانم التى كانت تملأ الحصن ، بين قومه ؛ والملاحظ أن رجال الدين ظفروا بأغلب الأراضى والكنوز ، لما قاموا به ، على اختلاف طبقاتهم ، فى هذه الحروب ، مثل أساقفة مدينتى فريجوس Fréjus ونيقة Nice . ومن الذين أصابوا الثروة نتيجة هذه الحروب ، رجل من أهل جنوة ، كافح مع البروفنساليين ، فمنح ضياعا واسعة عند شواطىء خليج سان تروبى St. Tropey الذى تطل عليه قلعة فراكسينيتوم ، كما ظفر مسيحى آخر بالسيادة على مدينة كاستلان Castellane الواقعة فى أعالى نهر فردون Verdon ، وشرقى مدينة رييز Riez ؛ وربما كانت أصول ثروة آل كاستلان المعاصرين للمستشرق رينو (فى القرن التاسع عشر) ، راجعة إلى هذه الحروب[2] . أما أراضى مدينة طولون Toulon ، فقد وقع نزاع حول اقتسامها ، بسبب ضياع معالم التمليك القديمة ، لطول مقام

---

(١) كتاب صورة الأرض – القسم الأول ، نشر J. H. Kramers ص ٢٠٥ وكذلك أشار ياقوت إلى هذا الجبل (فى معجم البلدان ج ١ ص ٢٧٣) بصدد حديثه عن أنكبرده – وهى دوقية بنفنتم اللومباردية جنوبى الأملاك البابوية بايطاليا – ، وأيضا فى مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع. وعرف كتاب الفرس هذا الجبل وسموه « كولا قلال » أى جبل القلال ، ووردت عبارة فارسية لا تخرج فى معناها عن المعنى الوارد فى عبارة الأصطخرى وابن حوقل . وقد ذكر المستشرق رينو Reinaud أن الأوصاف التى وردت فى هذه النصوص تنطبق على فراكسينيتوم ، وذلك فى رسالة بعث بها لناشر كتاب مراصد الاطلاع ؛ وأشار الناشر إلى هذه الرسالة فى الجزء الخامس (ص ٢٥) الخاص بالشروح والتعليقات باللاتينية ، إذ أنه أفرد ثلاثة أجزاء لهذه الشروح هى الرابع والخامس والسادس . (انظر غزوات العرب ١٦٣ – ١٦٥) . وربما كان هذا هو كل ما ورد بالمراجع العربية المتداولة (انظر قائمة المراجع) .

(٢) غزوات العرب ص ١٩١ – ١٩٢ (رينو) .

العرب بها ، ولكن كونت وليام : أرضى الجميع ، وهذا ما خلد اسمه فى التاريخ الفرنسى ، حتى لقب بأبى الوطن[1] .

على أن سقوط حصن فراكسينيتوم فى عام ٩٧٥ م ، لم يعن قطع دابر العرب دفعة واحدة ، وإن عنى زوال أملاكهم ونفوذهم وأهميتهم فى تلك البلاد ؛ وإنما بقيت شراذم عربية متناثرة فى جبال الألب ، وهذه استسلمت أو استرقت أو أجبرت على اعتناق المسيحية وذابت فى الوطنيين ؛ ويقال إن هذه الشراذم بقيت واضحة إلى ما بعد عام ٩٨٠ م ، بل إلى ما بعد عام ١٠٠٠ م ، ولكنها على أية حال ، لم تكن ذات خطر أو أهمية [2] .

ولا شك أن هناك كثيرا من البقايا المادية التى تركها العرب فى إقليم بروفانس ، ومنها بقايا آبار وكهوف وأحجار منحوتة ، وبقايا مبانى ، ومن العجيب أنه لم يعثر على كتابة عربية فى بقايا حصن فراكسينيتوم ، وربما كانت موجودة وذهبت مع ما تصدع منه ، كذلك وجدت بقايا الحصون العربية المتناثرة فوق قنن الجبال ، وبقايا الأبراج والمراقب والأربطة ، على طول ساحل بروفانس بين فرنسا وإيطاليا ، وكانت تشعل عليها أو منها النيران ليلا للتخاطب أو طلب الامدادات أو للانذار بحرب ، ومن هذه الأبراج ما يرجع إلى أوائل القرن الثامن الميلادى .

ثم إن العرب فى بروفانس هم الذين استثمروا شجر البلوط (Fraxini) ، ولا تزال توجد غابة تنسب اليهم ، كما أنهم استخرجوا القطران (القار) من أشجار الصنوبر والأرز وقلفطوا به المراكب ، حتى أن أهل بروفانس يعبرون عنه باسمه العربى دون تحريف Quitran على خلاف بقية أهل فرنسا ، الذين يسمونه Goudron [3] ، وإن كان يبدو فى هذا اللفظ الأخير كذلك الأصل العربى .

---

(١) غزوات العرب ص ١٩٢ (رينو) .

(٢) غزوات العرب ص ١٨٨ ، ١٩٢ (رينو ودلبين Delbene) :

(٣) غزوات العرب ص ٢٣٧ — ٢٣٩ (عن رينو وعن دنيس Denys فى كتابه عن مقاطعة الفار Le Var فى بروفانس ، وهى التى كان بها حصن فراكسينيتوم) .

أما فى « البر الطويل » ، وهو إيطاليا ، فقد تضافرت قوات الامبراطورية البيزنطية والجمهوريات الايطالية التجارية ، مثل البندقية وبيزا وجنوه ، وكذلك الامبراطورية الغربية والبابوية ، تضافرت هذه القوات جميعها ، على طرد المسلمين من إيطاليا . ولذلك تم إجلاء المسلمين عن بنفنتم عام ٨٤٧ م ، بعد أن مكثوا بها نحو خمس سنوات وعن برنديزى عام ٨٧٠ م بعد نحو ثلاثين سنة من مقامهم فيها ، وعن بارى فى العام التالى ، بعد مايقرب من ثلاثين سنة من سيادتهم عليها ؛ وجلاء نزوحهم عن طارانت عام ٨٨٢ م بعد نحو أربعين سنة من حكمهم فيها ، ثم ريو عام ٩٠٥ م بعد أربع سنوات من نزولهم فيها ، وعن جاليانو عام ٩١٥ م ، بعد أن امتد سلطانهم فيها نحو أربعين سنة[١] .

وفى بقية أجزاء إيطاليا الأخرى ، كان احتلال المسلمين لها مؤقتا ، إذ كان أقرب إلى الغزو السريع منه إلى الفتح والاستقرار ، مثل نوفا أوستيا Nova Ostia وروما وكيفيتا فكيا Civita Vecchia وأوزيرو Osero بجزيرة خرسو Cherso على ساحل دالماشيا ، وأنكونا Ancona وكا ماتشيو Cammachio وجنوا ولونى Luni ؛ والأخيرة كان مجاهد الدانى العامرى قد غزاها عام ١٠١٥ م ، واتخذها قاعدة لفتوحه ، ولكن تغير الأحوال العامة فى أوربا واليقظة الشاملة فى القرن الحادى عشر ، حالت دون استقراره فيها ؛ وبرزت جهود البابا بندتو الثامن Benedetto VIII (١٠١٣ — ١٠٢٤ م) فى الدعوة لطرده عنها ، والمساهمة الفعلية فى الحرب ، فقد أعد حملة تحملت خزانة البابوية نفقاتها ، كما ألف البابا بين بيزا وجنوا المتنافستين ، فاشتركتا معا فى هذا الكفاح ، ونجحت القوات المتحالفة

---

(١) راجع ما سبق وانظر : البلاذرى ص ٢٧٧ ، ابن الأثير ج ٤ ص ٢٣٣ ، ج ٦ ص ١٨٢ ؛ صبح الأعشى ج ٥ ص ٤١٠ ؛ لوبون ص ٣٠٢ ؛ أرشيبالد ص ٢١٥ ، ٢١٨ — ٢٢١ — ٢٧٥ ؛ كرد على ج ١ ص ٢٧٦ — ٢٧٨ ؛ المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١١٢ — ١١٣ ؛ كليليا ص ١٩٨ — ١٩٩ ؛

Hunt, Op. Cit., pp. 13—14 Deanesly, Op. cit., pp. 375, 450, 456 Scott, Op. Cit., II, pp. 25—27, 36, 51 ; C. Med. H., Vol. IV, pp. 141, 149—50.

فى طرد مجاهد عن لونى فى معركة بحرية فاصلة عام ١٠١٦ م[١] .

لقد كان للسيادة العربية الاسلامية فى العالم الأوربى ، أثر كبير ، فى نظم الحكم وطرق الزراعة وأحوال المجتمع والحضارة الغربية عامة . غير أن هذا الأثر لم يتأت فقط عن مقام المسلمين بهذه البقاع التى عالجها هذا البحث ، وإنما جاء كذلك عن مقامهم الطويل فى غير هذه البقاع من أوربا مثل الأندلس وجزيرة صقلية ، فضلا عن العلاقات العامة المتنوعة ، التى قامت بين العالم الاسلامى والعالم الغربى ، وهذا وذاك له مبحث آخر .

---

(١) راجع ما سبق ، وانظر : مؤنس : المسلمون فى حوض البحر الأبيض ص ١٢٢ ؛ أرشيبالد ص ٢٣٤ ؛ كليليا ص ١٩٩ - ٢٠٠ ؛

Hunt, op. cit., p. 14 ; Scott, II, p. 35 ; C. Med. H., Vol. III, pp. 149 — 50.

مراجع البحث

(ا) المراجع العربية . (ب) المراجع الأجنبية .

(جـ) كلمة فى المراجع التى تناولت غزوات العرب الأخيرة فى بروفانس ومنطقة الألب وما والاها

(ا)

١ – ابن الأثير (على بن أحمد بن أبى الكرم ت ٦٣٠ هـ – ١٢٣٨ م) .
الكامل فى التاريخ (مصر ١٢٧٤ هـ) .

٢ – ابن الخطيب (لسان الدين بن الخطيب السلمانى) .
كتاب أعمال الأعلام فى من بويع قبل الاحتلام من ملوك الاسلام (ألفه فى الفترة بين ٧٧٤ ، ٧٧٦ هـ – ١٣٦٢ – ١٣٦٤ م) .
حققه ونشره ا . ليفى بروفنسال – بيروت ١٩٥٦

٣ – ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيم بن عيسى بن مزاحم الأندلسى الأشبيلى الأصل القرطبى مولدا . وقد نسب إلى جدته القوطية وهى ، إبنة « وبه » Wamba ابن غيطشه Wetiya ملك أسبانيا القوطى) .
تاريخ افتتاح الأندلس (نشره وترجمه إلى الأسبانية د . ج . ريبر Don Julian Ribera مدريد ١٩٢٦) .

٤ – ابن حوقل (أبو القاسم بن حوقل النصيبى) .
كتاب صورة الأرض .
نشره ج . هـ . كرامرز J. H Kramers ليدن ١٩٣٨ م) .

٥ – ابن حيان (أبو مروان حيان بن خلف ت ٣٠٠ هـ – ٩١٢ م) .
كتاب المقتبس فى تاريخ رجال الأندلس .
(نشره الأب ملشور Melchor باريس ١٩٣٧) .

٦ – ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت ٨٠٨ هـ – ١٤٠٥ م) .
تاريخه (مصر ١٢٨٤ هـ) .

٧ – ابن طباطبا (محمد بن على المعروف بابن الطقطقى) .
الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الاسلامية (مصر ١٣١٩ هـ) .

٨ – ابن عبد الحكم (أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم ت ٢١٤ هـ – ٨٢٩ م) .
فتوح مصر والمغرب (تحقيق عبد المنعم عامر – مصر ١٩٦١) .

٩ – ابن عذارى (أبو العباس بن عذارى المراكشى) .
البيان المغرب فى أخبار المغرب (بيروت ١٩٥٠) .
١٠ – أبو الفداء (السلطان الملك المؤيد عماد الدين اسماعيل الأيوبى صاحب حماه ت ﻫ –
تقويم البلدان (نشره م . رينو M. Reinaud ، م . ج . دوسلين Le Bon Mat Guckin De Slane ليدن ١٨٤٠) .
١١ – (أخبار مجموعة) فى فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة بها بينهم .
ج ١ (مجريط ١٨٦٧ م (وقد ترجم هذا الجزء إلى الأسبانية :
(الدون أميليو لافونت Don Emilio Lafuente Y Alcantara)
١٢ – أرسلان (الأمير شكيب) .
(أ) تاريخ غزوات العرب (مصر ١٣٥٢ ﻫ) .
(ب) الحلل السندسية فى الأخبار والآثار الأندلسية (فاسى ١٩٣٦ م) .
١٣ – أرشيبالد (Archilald L, Lewis) .
القوى البحرية و التجارة فى حوض البحر المتوسط .
ترجمة أحمد محمد عيسى ومراجعة محمد شفيق غربال – مصر ١٩٦٠) .
١٤ – الأصطخرى (أبو اسحق ابراهيم بن محمد الفارس الأصطخرى المعروف بالكرجى – توفى فى النصف الأول من القرن الرابع الهجرى) .
المسالك والممالك .
(تحقيق الدكتور محمد جابر الحينى ومراجعة محمد شفيق غربال – مصر ١٣٨١ ﻫ – ١٩٦١ م)
١٥ – البلاذرى (أحمد بن يحى بن جابر ت ٢٧٩ ﻫ – ٨٩٢ م) .
فتوح البلدان (مصر ١٣١٩ ﻫ) .
١٦ – التونسى (السيد خير الدين) .
كتاب أقوم المسالك فى معرفة أحوال الممالك (تونس ١٢٨٤ ﻫ) .
١٧ – الحميرى (أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم – جمع كتابه عام ٨٦٦ ﻫ – ١٤٦٢ م)
« صفة جزيرة الأندلس » منتخبة من :
كتاب الروض المعطار فى خبر الأمصار (نشر وتحقيق ليفى بروفنسال – مصر ١٩٣٧ م) .
١٨ – الدورى (الدكتور عبد العزيز) .
العصر العباسى الأول (دراسة فى التاريخ السياسى والادارى والمالى) .
(منشورات دار المعلمين العالية – بغداد ١٣٦٣ ﻫ – ١٩٤٥ م) .
١٩ – الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠ ﻫ – ٩٢٢ م) .
تاريخ الأمم والملوك (مصر ١٣٥٧ ﻫ – ١٩٣٩ م) .
٢٠ – العبادى (المرحوم الأستاذ عبد الحميد) .
المجمل فى تاريخ الأندلس .

٢١ – العرينى (الدكتور السيد الباز) .
الدولة البيزنطية (مصر ١٩٦٠) .

٢٢ – العنيسى (طوبيا العنيسى الحلبى) .
كتاب تفسير الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية (مصر ١٩٣٢) .

٢٣ – القلقشندى (أبو العباس أحمد بن على ت ٨٢١ هـ – ١٤١٨ م) .
صبح الأعشى فى صناعة الأنشا (نشر دار الكتب المصرية) .

٢٤ – المقرى (أحمد بن على التلمسانى ت ١٠٤١ هـ – ١٦٣٣ م).
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (مصر ١٣٠٢).

٢٥ – المقريزى (تقى الدين أحمد بن على ت ٨٤٥ هـ – ١٤٤١ م) .
١ – السلوك لمعرفة دول الملوك (تحقيق ونشر الدكتور زيادة بدأه من عام ١٩٣٦ م) .
٢ – المقفى (مخطوط فى أربعة أجزاء بدار الكتب المصرية رقم ٥٣٧٢ تاريخ).

٢٦ – الناصرى (أبو العباس أحمد بن خالد الناصرى) .
كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (الدار البيضاء ١٩٥٥ م) .

٢٧ – أومان (Oman) .
الامبراطورية البيزنطية (ترجمة الدكتور طه بدر – مصر ١٩٥٣ م) .

٢٨ – باركر (E. Barker) .
الحروب الصليبية (ترجمة الدكتور السيد الباز العرينى – مصر ١٩٦٠) .

٢٩ – بينز (N. Bayens) .
الامبراطورية البيزنطية (ترجمة الدكتور مؤنس وزميله – مصر ١٩٥٠) .

٣٠ – حتى (فيليب) .
تاريخ العرب (ترجمة محمد مبروك نافع) .

٣١ – ديفيز (H. W. Davis) .
شارلمان (ترجمة الدكتور العرينى – مصر ١٩٥٩) .

٣٢ – رستم (الدكتور أسد) .
الروم (فى سياستهم وحضارتهم ودينهم وثقافتهم وصلاتهم مع العرب – بيروت ١٩٥٥ م) .

٣٣ – زامباور (Zambaur) .
معجم الأنساب والأسرات الحاكمة فى التاريخ الاسلامى (ترجمة الدكتور زكى محمد حسن والدكتور حسن محمود والدكتورة سيدة كاشف وآخرين – (مصر ١٩٥١ م) .

٣٤ – فروخ (عمر) .
العرب والاسلام فى الحوض الغربى من البحر المتوسط .
(من فتح المغرب والأندلس إلى آخر عصر الولاة – بيروت ١٣٧٨ هـ – ١٩٥٩ م) .

٣٥ – طرخان (الدكتور ابراهيم على) .
١ – الحركة اللاإيقونية فى الدولة البيزنطية (مصر ١٩٥٦) .
٢ – دولة القوط الغربيين (مصر ١٩٤٨) .
٣ – تاكيتوس والشعوب الجرمانية (مصر ١٩٥٩) .
٤ – نهاية الامبراطورية الرومانية فى الغرب (مجلة كلية الآداب –جامعة القاهرة – العدد التذكارى م ٢٠ – مصر ١٩٦٢) .
٥ – شمالى أفريقية والدندال (المجلة التاريخية – العدد التذكارى م ١١ – ١٩٦٣) .
٣٦ – فشر (H. Fisher) .
تاريخ أوربا فى العصور الوسطى) .
(ترجمة الدكتور زيادة والدكتور العرينى – مصر ١٩٥٠) .
٣٧ – كتاب مفاخر البربر (لمؤلف مجهول الاسم ألفه عام ٧١٢ هـ – نشره وصححه ليڤى بروفنسال – الرباط ١٣٥٣ هـ – ١٩٣٤ م) .
٣٨ – كرد على (محمد) .
الاسلام والحضارة العربية (مصر ١٩٥٠ م) .
٣٩ – كليليا (Clelia sarnelli Cerque) .
مجاهد العامرى
(قائد الأسطول العربى فى غربى البحر المتوسط فى القرن الخامس الهجرى) – مصر ١٩٦١
٤٠ – لوبون (G. Le Bon) .
حضارة العرب (ترجمة عادل زعيتر – مصر ١٣٦٧ هـ – ١٩٤٨ م) .
٤١ – ليڤى بروفنسال (E. Levi-provençal) .
الاسلام فى المغرب والأندلس (ترجمة الدكتور سالم وزميله – مجموعة الألف كتاب رقم ٨٩) .
٤٢ – مؤنس (الدكتور حسين) .
١ – السيد القمبيطور وعلاقاته بالمسلمين (المجلة التاريخية المصرية– مايو ١٩٥٠ م ٣ ص٣٧–٧٨).
٢ – المسلمون فى حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الحروب الصليبية (المجلة التاريخية المصرية – ٣ – ١٩٥١ م ص ٤٥ – ١٦٩) .
٤ – فجر الأندلس (مصر ١٩٥٩ م) .
٤٣ – ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله الحموى الرومى ت ٦٢٦ هـ – ١٢٢٩ م) .
١ – معجم البلدان (مصر ١٣٢٣ هـ – ١٩٠٦ م) .
٢ – مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (وهو عبارة عن تلخيص لمعجم البلدان).
٤٤ – نصحى (الدكتور ابراهيم) .
تاريخ مصر فى عصر البطالمة (مصر ١٩٤٦ م) .

(ب)

1—ALBERT DE CICOURT,

Histoire des Mores Mudejares et Des Morisques ou des Arabes D'Espagne (T. I—Paris, 1864).

2—Bailly, A.,

1—Bayzance (Paris, 1939).

2—Les Grands Capétiens (1180—1328). (Paris—1952).

3—Baynes, N.H., and Moss, H. st. L. B., (Edit.).

Byzantium (Oxf., 1948).

4—Boissonnade, P.

Du Nouveau sur La Chanson de Roland (Paris, 1933).

5—Bradley, H.,

The Goths, from the Earliest Times to the End of the Gothic Dominion in Spain (Lond., 1887).

6—Brooke, Z. N.,

A History of Europe (911—1198) (Lond., 1928).

7—Bryce, J. V., The Holy Roman Empire (Lond., 1950)

8.—BURY. J.

History of the Later Roman Empire. (Lond., 1931).

9—Calmette. J.,

Les Derniers Étapes du Moyen Age.

10—Français.

(Cam. Med. H. Vols. III—IV—V.

11—Cartellieri, O.,

The Count of Burgundy (Etudies in History of Civilization) (Lond., 1929).

12—Cary, M.,

A History of Rome Down to the Reign of Canstantine (Lond., 1954).

13—Chew, H., M., and Latham, L. C.,

Europe in the Middle ages (814—1494) (Lond., 1936).

14—Davis, R. H. C.,

A History of Medieval Europe (Lond., 1958).

15—Deanesly, M.,

A History of Early Mediaeval Europe (476-911) (Lond., 1956).

16—De Marlès, M.,
Histoire de la Damination Des Arabes et Des Maures En Espagne et En Portugal (Paris, 1825).

17—Diehle, C., and Marçais, G.,
Le Monde Orientale De 395 à 1081 (H. G. T. III) (Paris, 1944).

18—Dill, S.,
Roman Society in the Last Century of the Western Empire. (Lond.. 1925),

19—Dozy, R.,
Histoire Des Musulmans D'Espagne (Leiden, 1932).

20—Dutaillis, P.,
The Feudal Monarcly in France and England (Lond., 1949).

21—Evans, J.,
Life in Mediaeval France (Oxf., 1925).

22—Eyre, E., (Ed.)
European Civilization, Its Origins and Development (Oxf., 1935).

23—Fichtenau, H.,
The Carolingian Empire (Oxf., 1951).

24—Finlay, G.,
History of the Byzantine Empire (Edinb., 1856).

25—Foord, E.,
The Byzantine Empire (Lond., 1911).

26—Freeman, E.A.,
Western Europe in the Eighth Century and Onward (Lond., 1904).

27—Funk—Brentano, Fr.,
The National History of France (The Earliest Times) (Lond., 1927).

28—Gibbon, E.,
Decline and Fall of the Roman Empire (Lond., 1893).

29—Goubert, P.,
Byzance avant L'Islam (Paris., 1951).

30—Grégoire, H.,
The Byzantine Church (In Byzantium, Ed., by Baynes and Moss).

31—Gregory of Tours,
The History of The Franks (Translated by O. M. Dalton) 2 Vols. (Lond., 1927).

32—Grousset, R.,
L'Empire Du Levant (Paris, 1949).
33—Hallam, H.,
View of the State of Europe During the Middle Ages (Lond. 1914).
34—Halphen., L.,
1—Charlemage et L'Empire Carolingien (Paris, 1947).
2—Les Barbares (Paris., 1948).
35—Hodgkin, T.,
Italy and Her Invaders (Oxf., 1892).
36—Hubert, H.,
The Greatness and Decline of Celts. (Lond., 1934).
37—Hunt, W.,
History of Italy (Lond., 1878).
38—Ives, G. B.,
History of the Byzantine Empire (New York, 1954).
39—Lane—Poole, S.,
The Moors in Spain (Lond., 1887).
40—Lavisse, E.,
Histoire de France (Depuis les Origines Jusqu'à la Revolution) T. I.
(Paris 1903)
41—Lavisse, E., and Rambaloud, A. (Ed.).
Histoire Générale Du IV Siècle à Nos Jours.
T. Première «Les Origines». (395-1095) (Paris, 1922).
42—Leclercq, D. H.,
L'Espagne Chrétienne (Paris, 1906).
43—Lévi—Provençal, E.,
1—L'Espagne Musulmane au Xeme siécle (Paris, 1932).
2—Histoire De L'Espagne Musulmane 3 Tomes (Paris, 1950-1953).
44—Levtchenkio, M. V., Byzance Des Origines à 1453 (Paris, 1949).
45—Lindsay, J.,
Byzantium into Europe (Lond., 1952).
46—Lot., F.,
Les Invasions Germaniques (Paris, 1935).

47—Martin, E. J.,

A History of the Iconoclastic controversy (London).

48—Masson, G.,

Mediaeval France (London).

49—Milman, H. H., History of the Latin christianity (Lond., 1872).

50—Mott, G. F., and Dee, H. M., Middle Ages (New York, 1952).

51—Oman, Ch.,

The Dark Ages (476—918) (Lond., 1949).

52—Ostrogorsky, G.,

History of the Byzantine State (Translated, by J. Hussey) (Oxf., 1956).

53—Painter, S.,

A History of the Middle Ages (New York, 1954).

54—Pirenne, H.,

1—A History of Europe (Lond., 1948),

2—Mohammad and Charlemagns

55—Poupardin, (Lond., 1954).

Le Royaume de Bourgogro (1888—1038). (Paris, 1907).

56—Reid, J. S.,

The Municipalities of the Roman Empire (Cambr., 1918).

57—Risler, J. C.,

La Civilisation Arabe (Paris, 1955).

58—Rostovtseff, M.,

The Social and Economic History of the Roman Empire.

Vol. I (Lond., 1951).

59—Runciman, S.,

1—Byzantine Civilizaion (Lond., 1948).

2—History of the Crusades

3—vols., (Cambr., 1954).

60—Salmon, E. J.,

A History of the Roman. Empire (Lond., 1950).

61—Scott, S. P.,

History of the Moorish Empire in Europe. 3 vols. (Lond., 1904).

62—Seignobos, C.,

L'Europe Féodale (H. G. T. II) (Paris, 1925).

63—Sergeant, L.,
The Franks (Lond., 1898).

64—Sismondi, J. C. L.,
History of the Italian Republics in the Middle Age°
(Translated by W. Boulting).

65—Stephenson, C.,
Mediaeval History (Washington, 1943).

66—Stevens, C. E.,
Sidonius Appollinarius and His Age (Oxf., 1933).

67—Syme, R.,

68—Thonson, J. O.,
History of the ancient Geography (Camb., 1948).
The Northern Frantiers Under Augustus (C. Anc. H. Vol. I).

69—Vassiliev, A.A.,
History of the Byzantine Empire (Madison, 1952).

70—Villari, P.,
The Barbarian Invasions of Italy (Translated by L. Villari) Vol. I
(Lond., 1902).

(جـ)

من الملاحظ خلو المراجع العربية المتداولة كلها تقريبا ، من الاشارة إلى غزوات العرب الأخيرة فى بروفانس ومنطقة الألب وما والاها ، سوى ما ذكره الأصطخرى وابن حوقل وياقوت ، ولذلك ، فان أهم ما يرجع اليه ، حتى الآن ، فيما أعلم ، هو المراجع الأجنبية ولا سيما ما كتبه الفرنسيون والايطاليون والألمان ؛ ومن العجيب حقا ، أن كتاب العرب فى أسبانيا الاسلامية ، لم يتناولوا النشاط الاسلامى فى تلك المناطق ، وأسبانيا الاسلامية زمن خلفاء قرطبة ، كانت الحامية الرسمية للمسلمين فى بروفانس ولعل هناك من المراجع العربية التى لم تصل الينا ، أو فقدت خلال حركة الاسترداد المسيحى التى اشتعل أوارها فى أسبانيا الاسلامية .

ولقد بذل المرحوم المحقق شكيب أرسلان جهدا مشكورا حين تعرض لهذا الموضوع ، وبذل أقصى ما يستطيع العالم المحقق الوطنى أن يبذل فى سبيل الوصول إلى الحقيقة ، إذ قام بما لم يقم به إلا القلائل يوم سافر وشهد ما استطاع أن يشهده من الآثار العربية فى الأرض الأوربية ، وسأل وناقش واستقصى ؛ فأدى بذلك خدمة علمية باقية للتاريخ العربى الاسلامى فى العصور الوسطى .

ترجم شكيب أرسلان بحثين كبيرين هامين ظهرا فى هذا الموضوع فى القرن التاسع عشر :

الأول : للمستشرق الفرنسى المحقق م . رينو (١٧٩٥ – ١٨٦٧ م) ، وهو من مواليد عصر الثورة الفرنسية والعصر البونابرتى ، ومات قبيل الحرب السبعينية التى أذلت فيها فرنسا ، كما عاصر حفر

قناة السويس وحرب القرم وحركة البعث الايطالى وعظمة الاتحاد الألمانى زمن بسمارك ، أى أنه عاش فى عصر الحوادث الكبرى فى التاريخ العالمى . وقد نشر كتابه عام ١٨٣٦ م . وعنوانه بالكامل :

M. Reinaud : Invasions Des Sarrazins En France et de France en Savoie, en Piement et dans La Suise — Pendant les Huitième, neuvième et dixième Siécles de notre ere, D'Aprés lesAuteurs Chrétiens et Mahometans.

وتقع ترجمة هذا الكتاب فيما أصدره شكيب أرسلان تحت عنوان : تاريخ غزوات العرب فى فرنسا وسويسرا وايطاليا وجزائر البحر المتوسط ، من ص ١٦ — ٢٤٣ . وقد علق عليه ، وكان أمينا فى الترجمة والتعليق . و ذكر رينو فى كتابه أن اثنين من الكتاب سبقاه فى التعرض لهذا الموضوع ، هما :

1—M.B. ... N. C. F., Précis Histarique des guerres des Sarrazins dans les Gaulés (Paris, 1810).

2—Desmichels, M., L'Histoire Générale du Moyen age, T, II(P aris,1831)

ومما يدل على أمانة رينو العلمية ، أنه يعترف بمبالغات الرهبان المؤرخين المعاصرين لتلك الحوادث ؛ فهو يقول إنه ينقل ما سجلوه على علاته ، وإن لم يبرئه هذا من التعصب الذى وضح فى بعض صفحات كتابه .

الثانى : للمستشرق الألمانى فردنا ندكلر ، نشره فى زيورخ عام ١٨٥٦ م . وعنوانه :

Dr. Ferdinand Keller : Der Einfall der :

Sarazenenen in Die Schweiz eim die Mirte des × Yahremdents.

ومعناه : « غارة العرب على سويسرة فى أواسط القرن العاشر » . وتقع ترجمة هذا الكتاب ، فى كتاب شكيب أرسلان ، من ص ٢٤٤ — ٢٧٥ ؛ وقد نقل كلر ، كما فعل سابقه رينو ، عن الرهبان المؤرخين ، المعاصرين،وقرأ ماكتبه رينو ، وناقش بعض آرائه . وكان شكيب أرسلان قد ترجم هذا الكتاب ونشره ملخصا فى مجلة المنار بمصر عام ١٩١٩ م ؛ ثم أعاد نقله بكامله ، فى كتابه ، ولم يختصر منه إلا ما رآه غير هام ، كما فعل فى ترجمة كتاب رينو .

وورد فى كتابى رينو وكلر عدد كبير من المراجع المعاصرة وغيرها ، من التى تعرضت لنشاط المسلمين فى تلك البقاع ، وأنقل هنا بعضا منها :

فمن كتبوا عن تاريخ بروفانس ، وفصلوا فى أحداث الغزو الاسلامى فى الكتب التى أصدروها : Papon, Bouche .

— وعن برجنديا : Van Gingins

— وعن نيم : Nîmes : Menard

— وعن هينو : Hainut : De Guyse

— وعن منطقة الألب العليا : Ladoucete

— وعن لانجدوك : Dan Vaissette

– وعن مقاطعة الفار Denys : Le Var

– كذلك أشارت ، إلى هذه الغزوات ، مجموعة مؤرخى فرنسا :

Recueil des Histrioens de France

– وكتاب غالة المسيحية Gallia Christiana

– ومن المؤرخين الايطاليين ، فيما أصدروه من كتب وبحوث :

Bonino—Debene—Dellachiesa—Durandi—Monbrizio—Sigeberto.

– وفى مجموعة التاريخ الجرمانى : Manumenta Germanica Historica

– وما كتبه Hübi فى القاموس التاريخى السويسرى :

Dictionnaire Histori que et Biographique de la Suise.

– وفى كتاب تاريخ دير سانت جالن الذى أصدره الراهب المؤرخ : Eckehard

– وكتاب مقاطعة سانت جالن لمؤلفه : Von arx

– وما كتبه المؤرخ الألمانى : Luitprand المتوفى عام ٩٧٠ م ، ونقله العالم الأثرى الايطالى لودفيكو انطونيو موراتورى Muratori المتوفى عام ١٨٥٠ م ، وذلك فى المجموعة التى نسبت اليه .

– وكذلك ما كتبه المؤرخ الألمانى شبريخر Sprecher

– ومن كتب التراجم : : Gerhardi : Vita S. Oudabrici

– ومجموعة حياة القديسين المنسوبة لمصنفها الراهب اليسوعى بالاند Baland ، وقد مات دون أن يكملها وأكملها غيره وعنوانها : Recueil Des Balandistes

– ومجموعة الراهب البندكتى المؤرخ مارتن المشهور باسم دون بوكى : Don Boquet وهو من مواليد مدينة اميان Amiens بفرنسا ، وتوفى عام ١٧٥٤ م .

الإضافة فى اللغات السامية

للدكتورة زاكية محمد رشدى

الاضافة صيغة وجدت فى اللغة السامية الأصلية ، ولها نظير فى اللغات الهندية الأوربية . وصيغة الاضافة هى ضم كلمة إلى أخرى للتعبير عن صلة وثيقة بينهما . وتقوم قوة هذه العلاقة ومعناها بين اللفظتين على ما بينهما من رباط وعلى وجود النبر حيث يكون أشد فى الكلمة التابعة أى فى المضاف إليه مثل سيد الأرض . فالكلمة الثانية هى التابعة والنبر عليها أقوى منه على الكلمة الأولى .

اعراب المضاف والمضاف اليه :

عند إضافة اسم إلى آخر فى العربية يحذف من المضاف نون التثنية أو نون الجمع أو التنوين فيقال هذان غلاما زيد ، وهؤلاء بنوه ، وهذا صاحبه .

أما فى العبرية والسريانية فلا نجد التنوين أصلا لأنهما قد أسقطا علامات الاعراب من نهاية الكلمات فى مرحلة قديمة من مراحل تطور كل منهما . كما أنه لم يبق فيهما مثنى ولذلك سنتحدث عن نون الجمع فى هاتين اللغتين .

ففى السريانية كما فى العربية تحذف نون الجمع عند الاضافة فى مثل ܦܐܖ̈ܝ ܡܖܖ̈ܐ (فيرى مرارا) (أفراهاط ٤٧٣ و ١١) بمعنى فج الفاكهة أى الفج من الفاكهة . . فالجمع أصله ܦܐܖ̈ܝܢ (فيرين) بثبوت النون التى حذفت عند الاضافة .

ولما كانت علامة الجمع فى العبرية هى الميم فقد أسقطت كذلك عند الاضافة كنون الجمع فى العربية والسريانية فكلمة בָּנִים (بانيم) أى أبناء تصبح

عند الاضافة בְּנֵי (بنى)[1] مثل בְּנֵי־הַנְּבִיאִים (بنى هنّبيئيم) (ملوك ثانى ٢ر٥) أى بنو الأنبياء .

وكما أن اللغة العربية تحذف النون والتنوين من المضاف فهى كذلك تجر المضاف إليه ؛ فاعراب المضاف إليه يبين الصلة بينه وبين المضاف ، كذلك استخدمت اللغة الحبشية الفتحة كعلامة للاعراب ولكنها أدخلتها على المضاف وليس على المضاف إليه مثل : ኆኅተ፡ ቤት (خوخت بيت [٢]) أى باب البيت . فالفتحة بذلك عبرت عن العلاقة بين اللفظتين ودخلت على المضاف لتدل على صلته بالمضاف إليه .

وقد يكون المضاف إسما جامدا أو إسما مشتقا كاسم فاعل أو إسم مفعول أو صفة مشبهة . ومن أمثلة الاسم الجامد فى العربية : هذا غلام الرجل . وقد يكون الاسم المشتق إسم فاعل مثل : هذا هو قاتل الرجل ، أو إسم مفعول مثل هو مروع القلب أو صفة مثل هذا حسن الوجه وقليل الحيل وعظيم الأمل .

وتشارك السريانية العربية فى ذلك فقد يأتى المضاف إسما جامدا مثل ܡܠܟ ܒܒܠ (ملخ بابل) (أفراهاط ٤٦٨ر١٨ (أى ملك بابل . وقد يأتى مشتقا كاسم فاعل مثل ܩܪ̈ܝܝ ܫܡܗܝܗܘܢ (قاريى شماهيهون) (القصة السريانية جـ٣ ١٣٦ر١٤) أى قارئو أسمائهم . أو إسم مفعول مثل ܡܫܝܛ ܠܒܐ (شميط لبا) [متى ١ر٣٥] أى ممزق الفؤاد ، أو صفة مثل ܝܩܝܪܬ ܕܡܝܐ (يقيرث دميا) [متى ١٣ر٤٦] أى باهظة الثمن .

ونجد العبرية كذلك تضيف الجامد والمشتق فمن أمثلة الجامد כְּתֹנֶת־יוֹסֵף (كتونث يوسف) [تكوين ٣٩ — ٣١] أى قميص يوسف وقد يكون المشتق إسم فاعل مثل פֹּעֲלֵי אָוֶן (پوعلى آون)

---

(١) بنى : تشير الكسرتان تحت الحرف إلى الامالة حيث لا توجد علامة لها فى اللغة العربية فاذا أتبعتها بياء كانت امالة طويلة وإلا فهى قصيرة .

Dillmann. Grammatik der Athiapischen sprache, Leipzig, 1899, P. 289, (٢)

[مزامير ٦ — ٨] أى فاعلى الاثم ، أو مصدر مثل מַאֲנְקַת אֶבְיוֹנִים (مئنقث إڤيونيم) [مزامير ٦ — ٦] أى من صرخة البائسين ، أو صفة مثل יְפוֹת מַרְאֶה (يفوث مرئه) [تكوين ٤١ — ٢] أى جميلة المنظر .

حالة المضاف :

الأصل فى المضاف أن يكون منكرا ، ففى العربية مثل كتاب الرجل ، وفى السريانية مثل ܩܠܐ ܕܙܡܝܪܬܐ (قال زميراثا) [إفريم ٤٦٨ — ١٨] أى صوت الأغانى ، وفى العبرية مثل אִישׁ הַמִּלְחָמָה (إيشن هملحاما) [يشوع ١٧—١] أى رجل الحرب ، وفى الحبشية مثل : ጸሐፍተ፡ ሕዝብ፡ (صحفت حزب) أى كتاب الشعب .

ولكن بعض اللغات لم تكتف باضافة الاسم النكرة بل أرادت أيضا أن تضيف الاسم المعرفة فاستخدمت لذلك طرقا مختلفة .

فالعربية مثلا جعلت المضاف الجامد نكرة ولكنها أجازت تعريف المضاف المشتق أى أدخلت الألف واللام عليه إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالم مثل هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد . أما إذا كان المضاف مفردا أو جمع تكسير فقد اشترطت العربية لتعريفه (أى دخول الألف واللام عليه) شرطين :

(أولا) : أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه أيضا كقولك الضارب الرجل ، والجعد الشعر ، والحسن الوجه .

(ثانيا) : أن تدخل الألف واللام على ما أضيف إليه المضاف إليه مثل السارق خزانة البنك ، والضارب رأس الجانى .

فاذا امتنع الشرطان السابقان امتنع تعريف المضاف فلا نقول الجعد شعر ولا الضارب رأس جان .

هذا فى العربية أما فى السريانية فقديما عمم السريان استعمال أداة التعريف حتى أصبح المعرف أو غير المنكر هو الأصل فى الأسماء السريانية ، ولما كانت الاضافة فى اللغات السامية لم تجز استعمال أداة التعريف فى المضاف لهذا لم يستطع السريان استغلال تلك الاضافة الموروثة فابتدعوا صيغة جديدة للتوصل إلى إضافة الاسم المعرفة فربطوا الاسمين المعرفين بالدال فقالوا ܡܠܟܐ ܕܒܒܠ (ملكا دبابل) [أفراهاط ٤٧١ — ١٦] كما نربط فى اللغة المصرية الدارجة الاسمين المعرفين بلفظة « بتاع » فنقول الملك بتاع بابل وكما تربط اللغة الانجليزية المعرفين بلفظة « of » فى مثل The King of Babel وبذلك نرى أنهم فى السريانية جاءوا بالدال بين المضاف والمضاف إليه تحايلا منهم ليستطيعوا الربط بين المضاف المراد تعريفه والمضاف إليه المعرف أصلا .

وإلى جانب هذه الطريقة استخدم السريان طريقة أخرى لإضافة الاسم المعرفة وهى زيادة ضمير على المضاف من جنس المضاف إليه ومن نوعه ويعود عليه مع الربط بينهما بالدال فيقال ܡܠܚܗ ܕܐܪܥܐ (ملحاه درعا) [متى ٥ — ١٣] أى ملح الأرض وإن كان ذلك مكروها فى العربية .

وقد شاركت العبرية العربية والسريانية فى التعبير عن الاضافة بالصيغة الأصلية أى أن يكون المضاف غير معرف فيقال בִּכְלִי חָרֶשׂ (بخلى حارس) [عدد ٥ — ١٧] أى فى إناء خزف .

وكذلك شاركتهما فى التعبير عن الاضافة بمضاف معرفة ولكنها للتوصل إلى هذا أقحمت بعض الأدوات والحروف بين المضاف المعرف والمضاف إليه كاقحام إسم الموصول واللام فقالت הַצֹּאן אֲשֶׁר לְאָבִיהָ (هصون أشر لآبيها) [تكوين ٢٩ — ٩] أى ضأن أبيها وأصلها قبل التعريف צֹאן אָבִיהָ (صون آبيها) وكاقحام اللام بمفردها مثل הַצֹּפִים לְשָׁאוּל (هصوفيم لشاءول) [صموئيل أول ١٤ — ١٦] أى مراقبو شاءول .

أما الحبشية فليس فيها أداة للتعريف ولهذا لم تستخدم المضاف المعرفة . ولكنها شاركت السريانية والعربية فى إدخال ضمير الموصول على المضاف إليه دون ما تعريف للمضاف . وهى لم تستعمل ضمير الموصول القديم (يا) الموجود الآن فى اللغة الأمهرية ، وإنما استعملت الضمير (ز) فقالت : አክሊል፡ ዘወርቅ፡ (أكليل زورق) أى إكليل فضة . ويقابل (ዘ) (ز) الحبشية (ذو) الطائية فى العربية ، والدال (ܕ) فى السريانية .

واللغة الحبشية شاركت السريانية كذلك فى الحالة الثالثة للاضافة وهى إلحاق ضمير فى المضاف من جنس المضاف إليه ومن نوعه ويعود عليه ، ويتبع ذلك الضمير الدال فى السريانية — كما ذكرت من قبل — واللام فى الحبشية فيقال (إمه لولد) أمه لولد أى أم الولد كما يقال فى السريانية እሙ፡ ለወልድ፡ ܡܠܚܗ ܕܐܪܥܐ (ملحاه درعا) [متى ٥ — ١٣] ملحها الأرض أى ملح الأرض .

صيغ الاضافة :

الاضافة فى اللغات السامية لها صيغتان :

الصيغة الأولى :

وهى أن يكون الاسم المضاف متصلا اتصالا مباشرا بالمضاف إليه أى لا يفصل بينهما فاصل .

الصيغة الثانية :

أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه فاصل .

فالصيغة الأولى موجودة فى جميع اللغات السامية فنقول فى العربية كتاب الولد ، وفى السريانية ܡܠܟ ܒܒܠ (ملخ بابل) [أفراهاط ٤٦٨ — ١٨] أى ملك بابل وفى العبرية עַם יְהוּדָה (عم أدناى) [صموئيل الثانى ١ — ١٢]

أى شعب الرب ، وفى الحبشية : መንግሥተ : ሰማያት (منجشت سمايات) مملكة السماء .

أما الصيغة الثانية فتختلف من لغة لأخرى . ففى العربية يجوز الفصل بين المضاف المصدر أو اسم الفاعل وبين المضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهة . فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فى قراءة ابن عامر بنصب أولاد وجر الشركاء ففصل بمفعول المضاف وهو (أولادهم) بين المضاف والمضاف إليه إذ أصلها قتل شركائهم أولادهم . ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذى هو مصدر ، ما حكى عن بعض ما يوثق بعربيته (ترك يوما نفسك وهواها ؛ سعى لها فى رداها) ففصل بالظرف بين المضاف الذى هو (ترك) وبين المضاف إليه وهو نفسك . ومثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف الذى هو اسم فاعل قراءة بعض السلف (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعد وجر رسل . ومثال الفصل بشبه الظرف قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبى الدرداء (هل أنتم تاركو لى صاحبى) .

كذلك يجوز فى العربية الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبى من المضاف ، وبنعت المضاف ، وبالنداء . فمثال الأجنبى قول أبى حية النميرى يصف رسم الديار .

كما خط الكتاب بكف يوما　　　يهودى يقارب أو يزيد

ففصل بالظرف يوما بين كف ويهودى وهو أجنبى من كف لأنه معمول لخط ومثال النعت قول معاوية بن أبى سفيان .

نجوت وقد بل المرادى سيفه　　　من ابن أبى شيخ الأباطح طالب

الأصل من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

وكذلك قول الفرزدق :

ولئن حلفت على يديك لأحلفن　　　بيمين أصدق من يمينك مقسم

الأصل بيمين مقسم أصدق من يمينك .

ومثال النداء ما قاله بجير بن زهير بن أبي سلمى .

وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد فى سقر

نفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بالنداء وهو كعب إذ هو يقصد وفاق بجير يا كعب منقذ لك .

وفي السريانية يجب أن يقع المضاف قبل المضاف إليه مباشرة ، ولا يجوز الفصل بينهما إلا بكلمات قصيرة مثل أدوات التمليح ܓܝܪ (جير) ، ܕܝܢ (دين) ، ܡܢ (من) . الخ وكذلك ܗܘܐ (وا) وأمثالها مثل ܒܢܝ̈ ܕܝܢ ܒܠܗܐ (بنى دين بلها) [القصة السريانية ج٢ ٣٩ — ١٦] أى أبناء بلهة ܐܠܗܐ ܓܝܪ ܫܡܝܐ (ألاها جير شميا) [يوليانوس المرتد] ٥٤ — ٢٨ أى إله السماء . ܥܠܬܐ ܡܢ ܓܡܘܪܝܐ (علث من جموريا) [أفرايم ١١ — ١٢٤] أى سبب النهاية .

ومع ذلك فان الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز إذا استخدمت الدال ܕ ، ولا يكون ذلك إذا لحق المضاف تابع فحسب مثل ܚܘܢܚܬܗ ܚܠܝܐ ܕܚܛܝܬܐ (حونحاثاه حليا دحطيثا) [Opera Selecta ١٥٩ — ١٥] أى المغريات الحلوة للخطيئة ؛ بل قد تعترض كلمات إضافية أيضا مثل ܘܚܒܪܐ ܗܘܐ ܬܘܒ ܕܒܝܠܐ (وحفرا وا تو ڤ دبيلا) [Opera Selecta ٢٧٠ — ٢١] أى وكان أيضا رفيق الحزن .

كذلك في اللغة العبرية لايفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بحرف أو بكلمة قصيرة مثال ذلك הַצֹּפִים לְשָׁאוּל (هصوفيم لشاءول) [صموئيل أول ١٤ — ١٦] أى المراقبون لشاءول . ففصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف اللام ، ومثل הַצֹּאן אֲשֶׁר לְאָבִיהָ (هصون أشر لأفيها) [تكوين ٢٩ — ٩] أى الضأن التى لأبيها . ففصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بكلمة قصيرة هى אֲשֶׁר (أشر)وتلتها اللام .

وفى الحبشية يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بضمير الموصول كما فى مثل: እግዚእ: ዘቤት: (إجزئى زبيت) أى رب البيت ، كما يجوز الفصل بينهما بالصفة مع اسم الموصول مثل: አክሊል፡ ዐቢይ፡ ዘወርቅ፡ (أكليل عبى زورق) أى إكليل كبير من ذهب . وكذلك يجوز أن يفصل بينهما بضمير يتبعه اللام مثل: ዜናሁ፡ ለእስክንድር፡ (زيناهو لإسكندر) قصته لإسكندر أى قصة الإسكندر .

تكرار التراكيب الاضافية :

اشتركت جميع اللغات السامية فى تكرار التراكيب الإضافية فى جملة واحدة مثال ذلك فى العربية عقاب قاتل النفس التى حرمها الله هو القتل ومثاله فى السريانية ، ܙܒܢ ܫܘܠܡ ܡܕܒܪܢܘܬܗܘܢ ܕܒܢܝ ܫܝܡ (زبن شولام مدبرانوثهون دبنى شيم) [أفراهاط ٨٨ — ١٣] أى زمن نهاية حكم أبناء سام . ومثاله فى العبرية יְמֵי שְׁנֵי חַיֵּי אֲבֹתַי (يمى شنى حيى أڤوثى) [تكوين ٤٧ — ٩] أى فى أيام سنى حياة آبائى . وفى الحبشية مثل: ጊዜ፡ ሣልስ፡ ሰዓት፡ (جيزى شالس سعات) وقت الساعة الثالثة .

ولكنا مع ذلك نجد أنه فى العبرية لا يمكن لإسمين أو أكثر أن يتصلا بمضاف إليه واحد مثل בְּנֵי דָוִד וּבְנוֹתָיו (بنى داويد أبنوثاف) [ملوك أول ٨—٢٨] وليس لنا أن نقول בְּנֵי וּבְנוֹת דָּוִד (بنى أبنوث داويد) أى أبناء وبنات داود كما هو الحال فى العربية .

وفى حالة عطف اسم على المضاف إليه يجب تكرار المضاف مثل אֱלֹהֵי הַשָּׁמַיִם וֵאלֹהֵי הָאָרֶץ (إلوهى هشاميم وإلوهى ها آرص) [تكوين ٢٤ — ٣] أى إله السموات وإله الأرض وإن كانت العربية لا تسمح بتكرار المضاف فهى تقول : إله السموات والأرض .

أهم المراجع

١ — Brockelmann, Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen, Berlin, 1908.

٢ — Dillmann, Grammatik der Athiopischen Sprache, Leipzig, 1899

٣ — Gesenius, Hebräische Grammatik, Leipzig, 1899.

٤ — Nöldeke, Syriac Grammar, translated from German by, Crichton, London, 1904.

٥ — أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشرى — المفصل — القاهرة — مكتبة الخانجى — ١٣٢٣ هـ .

٦ — جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى — أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك — القاهرة — دار الكتب العربية ١٣٣٤ هـ .

٧ — محمد بن مالك الطائى — شرح بن عقيل على متن ألفية ابن مالك — القاهرة — مطبعة السعادة — ١٣٤١ هـ .

مجرى جديد للنيـــــل فى العطمور

مشروع مقترح للتخزين السنوى المعادل

للدكتور صلاح الدين على الشامى
استاذ الجغرافيا المساعد بكلية الآداب ـ جامعة القاهرة فرع الخرطوم

سواء كانت مصر ووادى النيل الأدنى هبة النيل ، أو كانت هبة فيضان النهر الرتيب من روافده الحبشية العظمى ــ الأزرق والسوباط والعطبرة ــ فان الحياة المستقرة واستمرارها المتكامل ، والحضارة الأصيلة ونبعها الطيب ، تعتمد اعتمادا تاما على مياه النيل . وليس ثمة شك فى أن فضل النيل وفضل جريانه المستمر الرتيب ، وإيراده شبه المنتظم ، على كل المستقرين على ضفافه ، والساكنين فى أرض واديه الخصب عظيم وكبير . وأى فضل أعظم أو أكبر من أن ينساب ماء النهر ، فيصبح شريان الحياة كلها فى قلب الصحراء الحارة الفقيرة التى يعبرها من الجنوب إلى الشمال . وهكذا كان النيل وما زال ، المورد العذب للماء الذى يعول الحياة ، ويمنح عشرات الملايين من البشر ، كل مقومات الرزق والعيش الطيب . وقد كان للنيل فوق ذلك كله ، فضل عظيم على العالم وسكانه ، الذين يسيرون على طريق الحضارة ويمارسون نموها المتوالى . وكان ذلك الفضل حقيقة قائمة ، من اليوم الذى تلقى الانسان فيه ــ منذ بضعة آلاف من السنين ــ على ضفاف النهر ، وفى أحضان واديه الخصب وأرضه الطيبة ، أول درس من دروس الاستقرار المطمئن . وقد تمخض هذا الاستقرار منذ ذلك الحين عن أصول الحضارة والمدنية ، وأعمق مقوماتها الأصيلة . وهكذا انبثق على ضفاف النيل ، وعند مجراه الأدنى ، الشعاع الذى ملأ الدنيا نورا ، ووضع البشرية كلها على طريق الحضارة والمدنية(١) . ونحن الذين نعيش على ضفاف النيل العظيم فى كل من مصر والسودان ،

---

(١) مهما اختلفت الآراء وتناحرت المدارس الفكرية بشأن الحضارة البشرية ونشأتها الاصيلة ، فان وادى النيل الأدنى فى كل رأى ولدى كل مدرسة من المدارس ، كان من أقدم الأوطان ، التى نشأت فيها الحضارة فى فجرها البعيد .

ونرتوى بمائه العذب ، ندرك أهمية النهر العظمى ، بقدر ما ندرك قيمة الجريان شبه المنتظم فيه .

والمفهوم أن ذلك الادراك قد اقتضى من الانسان على ضفاف النيل الأدنى فى مصر ، إشفاقا ولهفة وحرصا ، على مراقبة الجريان المائى فى النهر ، فى المواسم المتباينة . وكان من الطبيعى أن يؤدى الاشفاق واللهفة والمراقبة ، إلى بذل وتحقيق الجهد العظيم المستمر فى مجالات استئناس النهر ، وتهذيب المجرى ، وترويض الجريان المائى فيه . ويمكن أن نذكر أن الانسان المصرى قد قام بكل ما من شأنه أن يروض الجريان المائى فى النيل ، وأن يهذب المجرى ، بالطريقة أو الطرق التى يستجيب بها العمل العظيم لاحتياجات رى الأرض المنزرعة ، أو التى تلبى وتفى بمتابعة الخطط الرامية إلى تنمية قطاع الزراعة . ولعل من الضرورى أن نشير فى هذه المناسبة ، إلى أن استئناس النهر وضبط الجريان وتسوية الايراد السنوى فيه ، قد استغرق عملا جباراً وجهدا عظيما ، يرتكز إلى خبرات ضخمة وعميقة ، اكتسبها الانسان المصرى بالملاحظة والتجربة ، فى أثناء بضعة آلاف من السنين[1] .

ونحن نكتفى فى هذا المجال بأن نشير — فى إيجاز شديد — إلى سمات الأعمال العظيمة التى استهدفت ضبط النيل ، واستغرقت الجهد والمال ، فى أثناء المائة سنة الأخيرة ، من حوالى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى إلى الآن . وقد حققت هذه الأعمال الإنشائية العظيمة ضبط النيل ، فى أثناء تلك الفترة على ثلاث مراحل ، على وجه التحديد . ويمكن القول أن هذه المراحل — فى جملتها — كانت أساسية ومتوالية ، بقدر ما كانت متناسقة ومتكاملة ، فى مجال ضبط الجريان المائى فى النهر ، وفرض إرادة الانسان المصرى على حجم كبير من الايراد السنوى فيه . وقد اشتملت هذه المراحل الثلاث على مشروعات هندسية ضخمة ، بلغ بعضهاحد الاعجاز من وجهة النظر الفنية البحتة . ويمكن للباحث أن يعرض هذه المراحل ، وطبيعة العمل الانشائى فيها ، عرضا موجزاً ، على النحو التالى [2]:

---

(١) راجع ما ورد بشأن هذه الجهود والأعمال فى الكتب الآتية :

Hurst, H.E. : The Nile Basin. vol I p.p. 3-7
; The Nile. p.p. 33-38

(٢) ضبط النيل والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة (مجلة كلية الآداب ، المجلد ٢١ الجزء الثانى . من صفحة ١٨٠ إلى صفحة ٢٠١) .

أولا : مرحلة إنشاء القناطر على مجرى النيل الرئيسى وفروعه فى مصر الدنيا ، وذلك بقصد الاستفادة من عملية الموازنة على جسم كل قنطرة من هذه القناطر ، فى مجال توزيع الماء وتنظيم المناوبات على الأرض المروية . والمفهوم أن جسم القنطرة كبناء ضخم فى عرض النهر من جانبه الأيمن إلى جانبه الأيسر ، يؤدى إلى رفع منسوب الماء فى الأمام ، فى موسم انخفاض المناسيب ، إلى الحد أو المنسوب ، الذى يكفل أو يحقق تغذية أفمام ترع التوزيع الكبرى ، التى تسهم فى رى المساحات الكبيرة من الأرض المنزرعة ، ريا مستمراً أو دائماً . ولعل من الواضح أن عمل الانسان فى هذه المرحلة المبكرة الأولى قد اقتصر على التأثير على مناسيب الماء فى المجرى فى مواضع معينة فقط ، هذا ودون أن تكون له القدرة على التحكم فى الايراد المائى ، أوتسويته وتعديل مواعيد وصول الماء إلى الأرض المنزرعة .

ثانيا : مرحلة تسوية الايراد المائى السنوى للنهر من موسم إلى موسم آخر ، أو من الفترة التى يحقق الفيضان فيها الجريان على مناسيب عالية ، إلى الفترة التى تتدهور المناسيب فيها بشكل ملحوظ . وقد استهدفت هذه المرحلة ، التى مارس الانسان المصرى فيها التخزين السنوى ، بناء السدود الضخمة ، التى تعترض مجرى النهر وواديه من الجانب الأيسر إلى الجانب الأيمن، فى مواقع متفرقة . وكانت هذه السدود — سد أسوان وسد سنار وسد جبل الأولياء — تمثل أعمالا إنشائية ضخمة عظيمة ، من وجهة النظر الهندسية . وكان من شأن تشغيلها وفق الخطة الموضوعة ، تحقيق رصيد كبير من الماء ، الذى يصير حجزه وتخزينه ، فى حوض التخزين أمام جسم كل سد من هذه السدود . والمفهوم أن هذا الرصيد المختزن من الماء ، كان يضاف بحساب معين دقيق ، وفق الخطة التى يتضمنها أسلوب تشغيل السد ، إلى الايراد المائى الطبيعى المنخفض ، فى أثناء الفترة الحرجة ، من شهر فبراير إلى شهر يونيو من كل عام . ويعنى بذلك أن الانسان المصرى فى هذه المرحلة ، باتت له القدرة الحقيقية على التحكم فى حجم كبير من الجريان المائى فى النهر ، وتسوية الايراد الطبيعى من موسم إلى موسم آخر بشكل ملحوظ .

ثالثا : مرحلة تسوية الايراد المائى السنوى للنهر على مستوى عدد كبير من السنين من أجل تحقيق الرصيد الضخم من الماء ، فى حوض من أحواض التخزين

العظيمة الحجم . وتتمثل هذه المرحلة التى يمارس فيها الانسان المصرى نظرية التخزين المستمر Over Year Stotage فى تصميم وتنفيذ سد أسوان العالى فى الوقت الحاضر . ويعتبر هذا الأسلوب من أساليب التخزين المبنية على نظرية خاصة ، وسيلة من الوسائل المثلى فى مجال ضبط النهر(١) . ويمكن القول أنها تمنح الانسان القدرة الكاملة على التحكم فى كل الجريان المائى فى النيل ، فى موسم من المواسم ، وخاصة فى شهور الفيضان ، الذى ترتفع فيه المناسيب ارتفاعا هائلا ، وتنساب معظم مياهه إلى البحر . ويعنى ذلك أن التخزين وفق هذه النظرية من شأنه أن يقلل حجم الفاقد من إيراد النهر من ناحية ، كما يؤدى من ناحية أخرى إلى زيادة كبيرة فى حجم حصة مصر السنوية من إيراد النيل الطبيعى . وتكفل هذه الزيادة فى حصة الماء ، فرص التوسع الأفقى والرأسى فى مساحات الأرض المنزرعة فى مصر ، بقدر ما تكفل رصيدا كبيرا مطمئنا ، يسد العجز ويلبى الحاجة ، فى بعض السنين التى يتعرض الايراد الطبيعى فيها للتدهور أو النقص الخطير . ويعنى ذلك أنه بقدر ما يقى مصر وأرضها الطيبة شر الفياضانات العالية الخطيرة ، يقلل من تأثر المساحات المنزرعة باحتمالات التدهور فى مناسيب الجريان ، أو إن شئت قل الذبذبة المتوقعة فى الايراد المائى السنوى ، فى سنة من السنين الشاذة (٢) .

وإذا كانت هذه المراحل المتوالية من حيث التنفيذ ، والمتكاملة من حيث التشغيل ، قد حققت لمصر فرص التوسع فى مساحات الأرض المنزرعة أفقيا ورأسيا ، فان الذى يهم الباحث بعدئذ هو متابعة البحث والدراسة بشأن المستقبل ، بعد الانتهاء من إقامة أو إنشاء سد أسوان العالى ، وتشغيله تشغيلا كاملا فى حوالى سنة ١٩٧٠ . ويعنى ذلك أن هذه المرحلة الأخيرة لا تكاد تمثل خاتمة المطاف ، فى مجال إحكام

---

(١) راجع أسلوب التخزين المستمر فى كتابنا (مياه النيل) من صفحة ٩٢ إلى صفحة ٩٥

(٢) يخضع الايراد السنوى للنيل لذبذبة كبيرة غير منتظمة . وهو بقدر ما يسجل الزيادة فى بعض السنين ، يتدهور فى بعض السنين الأخرى تدهوراً خطيرا . وتشير بيانات الرصد إلى أن متوسط إيراد النيل يبلغ فى الفترة من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٩٨ ، حوالى ١٠٣ مليارا من الأمتار المكعبة سنويا ، وأنه يبلغ فى الفترة من سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩٣٦ ، حوالى ٨٣ مليارا من الأمتار المكعبة فى السنة . هذا وقد سجلت سنة ١٩١٣ ايرادا شحيحا ، بلغ حوالى ٤٥ مليارا من الأمتار المكعبة فقط . وهذا الايراد يقل– بطبيعة الحال – عن حجم الاحتياجات المائية التى تفى بحاجة المساحات المروية فى كل من مصر والسودان ، بقدر كبير يبلغ حوالى ١٩ مليارا من الأمتار المكعبة ، مقدرة عند أسوان .

السيطرة على ماء النيل وضبط جريانه . ذلك أنها فى حقيقة الأمر مجرد مرحلة من المراحل الهامة على الطريق الطويل ، الذى يستهدف المزيد من السيطرة والضبط ، بقدر ما يستهدف المزيد من الماء .

ويمكن القول أن هناك أكثر من ضرورة ملحة تقتضى الاستمرار فى مجالات الدراسة والبحث الرامية إلى ضبط النهر ، ومتابعة العمل أو الأعمال الانشائية ، التى تحقق مزيدا من التحكم فى الايراد المائى بصفة عامة . ويمكن للباحث من خلال الفهم العام لهذه المقتضيات الهامة من وجهة النظر القائمة فى كل من مصر والسودان ، أن يلقى الأضواء على أمرين هامين . والمفهوم أن كل أمر من هذين الأمرين ، يرتبط بالفترة التى تأتى مباشرة بعد انتهاء مرحلة التوسع الأفقى والرأسى فى الأرض المنزرعة فى مصر ، لكى تصبح — فى جملتها — حوالى ثمانية ملايين من الأفدنة . ونحن نؤكد — على كل حال — أن الانقلاب الزراعى الذى انطلقت أول مرحلة فيه فى حوالى منتصف القرن التاسع عشر ، لن يكون تشغيل السد العالى بكامل طاقاته ، نهاية يصل بها الانقلاب أو الثورة إلى القمة ، التى يتوقف عندها التوسع الزراعى فى الاتجاهين الأفقى والرأسى (١).

ويتعلق الأمر الأول بضرورة متابعة العمل فى مجالات زيادة حجم الايراد المائى الطبيعى للنيل بصفة عامة . والمفهوم أن هذا الايراد السنوى ضئيل وقليل ، بالنسبة لايراد بعض الأنهار الأخرى العظمى ، كنهر الكنغو أو نهر الأمزون . بل هو من ناحية أخرى ، إيراد يتعرض — كما قلنا — لذبذبة كبيرة ، بالزيادة أو بالنقصان من سنة إلى سنة أخرى . وقد تكون الذبذبة فى بعض السنوات الشاذة رهيبة ، وغاية فى الخطورة . وتشير السجلات إلى أن الايراد المائى الطبيعى سجل فى بعض السنوات تدهورا خطيرا وانخفاضا فى المناسيب ، بشكل مخيف يهدد الحياة تهديدا مباشرا ، فى صميم لقمة العيش ومورد الرزق . والمعروف أن من أهم الدوافع التى أدت إلى تشكيل الهيئة الفنية العليا لمياه النيل ، من فنيين من كل من مصر والسودان ، وفقا لاتفاقية سنة ١٩٥٩ بين الدولتين (٢) ، وعلى اعتبار أنهما أصحاب المصلحة فى النيل

---

(١) تبلغ مساحة المحاصيل التى يتضمنها التوسع الرأسى فى الخطة حوالى ١٥ مليونا من الأفدنة (راجع ضبط النيل والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة صفحة ٢٠٣) .

(٢) راجع نصوص اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان المعقود فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

وضبط النهر ، هو متابعة العمل والبحث والدراسة وتنفيذ المشروعات ، فى مجال إحكام السيطرة على الجريان المائى من أجل زيادة حجم الايراد المائى الطبيعى بصفة عامة . ويمكن القول أن تحقيق هذه الأهداف يكون رهنا باقتراح وتصميم وتنفيذ وتشغيل بعض المشروعات الهندسية ، فى أجزاء متفرقة من مجرى النيل ، أو من الروافد النهرية النيلية .

وتتمثل هذه المشروعات — فى جملتها — فى الأطراف الجنوبية من حوض النيل ، جنوب خط عرض ٩ شمالا . ويكون ذلك على اعتبار أن سد أسوان العالى من شأنه أن يتحكم فى إيراد الاحباس والروافد الحبشية ، ممثلة فى الأزرق والسوباط والعطبرة ويمكن القول أن المشروعات المقترحة جنوب خط العرض ٩ شمالا ، تستهدف نتيجتين هامتين على وجه العموم .

١ — تتمثل النتيجة الأولى فى الرغبة الملحة فى تقليل حجم الفاقد من مناطق الفقدان العظمى ، فى حوض بحر الجبل والسوباط الأدنى . وتعتبر المشروعات المقترحة فى هذا المجال وسيلة مثلى من وسائل زيادة حجم الايراد النيلى الطبيعى من الأحباس الاستوائية فى قلب أفريقية . وليس ثمة شك فى أن حجم الفاقد فى هذه المنطقة من مناطق الفقدان[1] كبير بشكل يؤكد احتمالات الزيادة فى الايراد الطبيعى السنوى .

٢ — وتتمثل النتيجة الثانية فى إقامة أو إنشاء المزيد من السدود والأعمال الانشائية فى مواقع منتخبة ، على المجارى النيلية فى هضبة البحيرات ، بقصد تسوية

---

(١) يقسم الفنيون حوض النيل من حيث طبيعة الجريان وصفة الفائض Run off والايراد إلى ثلاث مناطق متباينة على النحو التالى :

١ — مناطق الكسب وهى التى تحقق فائضا وايرادا يضاف إلى الجريان فى النهر .

٢ — مناطق الفقدان وهى التى يتحقق فيها خسارة لبعض من الايراد بالتبخر أوالتسرب أو النتح .

٣ — مناطق التعادل وهى التى لا يحقق المطر عليها فائضا ، ولا يمكن أن يكون ثمة كسب أو خسارة.
هذا وتعتبر منطقة السدود فى حوض بحر الجبل من أعظم مناطق الفقدان فى حوض النيل . (راجع كتاب مياه النيل صفحة ٣٢) .

الايراد المائى الدائم من الأحباس الاستوائية ، على مستوى عدد كبير من السنوات[1]. وتكاد تعبر هذه النتيجة من ناحية أخرى عن معنى من معانى العمل ، من أجل إحكام السيطرة ، وزيادة حجم الايراد الطبيعى .

ولما كانت الدراسات الدقيقة والمباحث الفنية لحساب الفاقد من إيراد النيل من الروافد والأحباس الاستوائية ، قد أثبتت ضياع حوالى ٥٠٪ من هذا الايراد فيما بين منجلا وملكال ، فى المستنقعات ، التى تبلغ مساحتها قدرا يتراوح بين ٨٣٠٠ كيلو متر مربع فى حالة المناسيب المنخفضة ، وحوالى ١٢٠٠٠ كيلو متر مربع فى حالة ارتفاع المناسيب ، فى بحر الجبل بمعدل ٥٠ سنتيمترا فقط [2] ، فان التخزين فى هضبة البحيرات يكون عديم القيمة ، لو لم يتم شق قناة جونجلى ، التى تكفل تصريف كل الايراد ، وتعمل على تخفيض حجم الفاقد الكبير فى منطقة السدود [3] . ويعنى ذلك أنه من الضرورى أن يسبق العمل فى منطقة المستنقعات ، أى عمل آخر من شأنه ضبط أو تسوية الايراد الطبيعى من الأحباس الاستوائية .

ومهما يكن من أمر ذلك كله ، فان مصر فى حاجة مستمرة إلى مزيد من الماء ، من أجل زيادة مساحات الأرض المنزرعة بالشكل الذى يتناسق مع زيادة عدد السكان. وتفهم طبيعة هذه الحاجة المستمرة على ضوء العلم بأن تشغيل سد أسوان العالى بكامل طاقاته لا يكاد يوفر أكثر من ٧٠ مليارا من الأمتار المكعبة سنويا . وعلى الرغم من علمنا بأن هذه الحصة تكاد تزيد عن حصتها فى الوقت الحاضر — قبل

---

(١) نشير إلى سد أوين Owen على فم النهر المتدفق من بحيرة فكتوريا ، والذى صار تنفيذه فى سنة ١٩٥٥ . كما نشير إلى سد البرت المقترح للتخزين المستمر . (راجع مياه النيل من صفحة ١٤٦ إلى صفحة ١٥٦) .

(٢) يتراوح هذا الفاقد سنويا بين ٦ مليارات من الأمتار المكعبة كحد أدنى ، و ١٨ مليارا من الأمتار المكعبة كحد أعلى . هذا بالاضافة إلى فقدان كل كمية المطر السنوى ، على حوض بحر الجبل ، والتى تقدر بحوالى ٩ مليارات من الأمتار المكعبة . ويعنى ذلك أن حجم الفاقد الحقيقى السنوى يتراوح بين حوالى ١٥ مليارا لأكثر السنوات شحا ، وحوالى ٢٧ مليارا لأكثر السنوات مطرا وايرادها من الاحباس الاستوائية . (راجع ضبط النيل والتوسع الزراعى صفحة ٢٠٩ و ٢١٠) .

(٣) قدرت لجنة مشروعات الرى الكبرى لسنة ١٩٤٩ الفاقد فى حوض بحر الغزال بحوالى ١٦ مليارا من الامتار المكعبة سنويا .
(راجع تقرير اللجنة صفحة ١٧) .

تشغيل السد العالى — ، بحوالى ٧,٥ مليارا من الأمتار المكعبة سنويا ، إلا أنها لا تكاد تفى بكل الاحتياجات المطلوبة ، لمتابعة التوسع الزراعى المرتقب . هذا والمفهوم أن الحصة المتوقعة والبالغ قدرها ٥٥½ مليارا من الأمتار المكعبة فى السنة ، سوف تحقق رى وزراعة حوالى ثمانية ملايين من الأفدنة فقط . ويقل هذا القدر من الأرض — فى واقع الأمر — كثيرا عن الرقم الذى يمثل أو يعبر عن الحد الأعلى لاحتمالات التوسع الزراعى على مياه النيل . ويعنى ذلك أن الحاجة الملحة لمتابعة التوسع الأفقى فى كل المساحات القابلة للزراعة فى حدود وادى النيل ، والوصول بالرقعة المنزرعة إلى حوالى ١٠ملايين من الأفدنة — حسبما ورد فى تقديرات لجنة خبراء مشروعات النيل لسنة ١٩٤٩ [١] — تتطلب استمرارا فى تنفيذ المشروعات المقترحة ، التى من شأنها زيادة الايراد الطبيعى السنوى لمياه النيل بصفة عامة ، وبالتالى زيادة حصة مصر من هذا الايراد بالمعدل ، المتفق عليه مع حكومة جمهورية السودان فى اتفاقية سنة ١٩٥٩[٢] والمطلوب — على كل حال — هو الوصول بحصة مصر من إيراد النيل ، إلى حوالى ٩١ مليارا من الأمتار المكعبة سنويا[٣] .

---

(١) قدر احتمال التوسع فى تقرير ضبط النيل لسنة ١٩٢٠ بحوالى ١و٧ مليونا من الأفدنة ، أما تقدير لجنة خبراء مشروعات النيل لسنة ١٩٤٩ ، فقد بين احتمالات التوسع فى الأرض على النحو التالى :

(ا) مساحات الأرض الداخلة فى الزمام بعد استبعاد المنافع العمومية . ٧,٤٨ مليونا من الأفدنة.

(ب) مساحات الأرض التى تقتطع من البحيرات الملحة ٠,٢٧ مليونا من الأفدنة .

(ج) مساحات الأرض القابلة للزراعة وتحتاج لرفع الماء إلى حوالى ١٠ متر ١,٥٦ مليونا من الأفدنة .

(د) مساحات الأرض القابلة للزراعة مع رفع الماء إلى حوالى ٢٠ مترا . ٠,٦٧ مليونا من الأفدنة.

جملة المساحة القابلة للزراعة ويمكن ممارسة التوسع الافقى فيها ٩,٩٨ مليونا من الأفدنة

(راجع تقرير لجنة خبراء مشروعات النيل الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ . صفحة ١٨).

(٢) تنص الاتفاقية بين مصر والسودان على أن أى زيادة فى حجم الايراد الطبيعى السنوى بعد تشغيل السد العالى ، يجب أن تقسم مناصفة بين كل منهما .

(٣) ورد فى الملحق رقم ٢ فى تقرير لجنة خبراء مشروعات الرى الكبرى لسنة ١٩٤٩ ، أن الحاجات المائية لمصر ، من أجل التوسع الزراعى فى حوالى ٨,٥ مليونا من الأفدنة ، تبلغ ٧٨,٩ مليارا من الأمتار المكعبة ، وأن الحاجات المطلوبة لزراعة حوالى ٩,٩ مليونا تبلغ حوالى ٩١,١ مليارا فى السنة .

ويجب أن ندرك عن اقتناع حقيقى أن تحقيق هذه الحصة ضرورة ملحة : بقدر ما هى ملزمة ، ويدعو إليها إصرار مصر الكامل على متابعة التوسع الزراعى فى الاتجاهين الأفقى والرأسى . والمفهوم أن ذلك التوسع يجب أن يكون بالقدر الذى يلبى احتياجات النمو السكانى الكبير ، والذى يحقق الموازنة المطلوبة فى هذا القطاع من قطاعات الانتاج الأساسية ، لرفع مستوى المعيشة بصفة عامة ، أو لمجرد الاحتفاظ به عند حد معين على أقل تقدير .

أما الأمر الثانى فيتعلق بطبيعة الحجز على جسم سد أسوان العالى ، والتخزين فى حوض التخزين العظيم الحجم ، واحتمالات الاطماء فى هذا الحوض ، نتيجة للتحكم الكامل فى الحجم الكلى للجريان فى النهر من مياه الفيضان . والمفهوم أن حساب السعة فى هذا الحوض ، الذى يعرف باسم بحيرة ناصر ، قد وضع فى اعتباره هذا الأمر بشكل ملحوظ . وقد قدرت هذه السعة التى يصطلح الفنيون على تسميتها باسم سعة التخزين الميت Dead Storage ، بحوالى ٣٠ مليارا من الأمتار المكعبة . ويمكن القول أن هذه السعة تتحقق على منسوب ١٤٧ مترا ، فوق مستوى سطح البحر أمام جسم السد العالى . وتؤكد الدراسات والمباحث الفنية المبنية على دراسة حجم الحمولة العالقة بمياه النيل ، فى كل من موسمى الفيضان وارتفاع المناسيب ، والغيضان وانخفاض المناسيب ، أن هذا التقدير سليم ومقبول إلى حد كبير . وقد قدرت نسبة المواد العالقة بحوالى ٤٠٠ جزء فى المليون ، فى موسم انخفاض المناسيب ، وأنها تتزايد فى موسم الفيضان إلى حوالى ٤٠٠٠ جزء فى المليون . ويشير هرست إلى أن حجم الحمولة العالقة التى تمر بموقع حلفا فى أثناء السنة تبلغ حوالى ١١٠ مليونا من الأطنان ، منها ٤٠ مليونا من السلت ، و٣٠ مليونا من الرمل الناعم ، و ٣٠ مليونا من الطفل[1] . وتعادل هذه الملايين من الأطنان حوالى ٦٠ مليونا من الأمتار المكعبة ، فى السنة . وتكاد تؤكد الدراسة أن إرساب هذه الملايين من الأمتار المكعبة من المواد العالقة ، سوف يؤثر على حوض التخزين ، أمام جسم السد العالى من سنة إلى سنة أخرى . ومع ذلك فان الارساب المتوالى لن يؤثر على السعة الأساسية للتخزين الحى ،

(١) Hurst. H.E ; The Nile P. 276.

Live Storage فيما بين منسوب ١٤٧ ومنسوب ١٧٥ مترا فوق مستوى سطح البحر ، إلابعد حوالى ٥٠٠ سنة على وجه التقريب [١] .

وليس ثمة شك فى أن تشغيل سد أسوان العالى تشغيلا كاملا بعد سنوات قليلة ، من أجل تحقيق الحصة السنوية من الماء لرى الأرض المنزرعة فى مصر ، والتوسع فى مساحات جديدة ، تقدر بحوالى ٢٥٪ من المساحة المنزرعة فى موسم ١٩٦٢–١٩٦٣ ، وذلك على مدى فترة من الزمن تبلغ حوالى ٥٠٠ سنة من الآن ، سوف يغطى تكاليف الانشاء والتشغيل والصيانة مئات المرات [٢] . ومع ذلك فان أى عمل أو اقتراح من شأنه أن يقلل من حجم الارساب والاطماء فى قاع حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، وأن يطيل عمر هذا الحوض العظيم ، جدير بأن يحظى بالاهتمام والعناية والدراسة الفنية الدقيقة .

والموضوع الذى نراه جديرا بالمناقشة والدراسة ، فى مجال التفكير الرامى إلى البحث عن احتمال زيادة الايراد المائى الطبيعى ، وزيادة حصة مصر السنوية بصفة خاصة ، وفى مجال البحث بشأن العمل الفنى ، من أجل زيادة طول عمر حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، أمام جسم سد أسوان العالى ، هو مشروع مجرى جديد مقترح للنيل فى صحراء العطمور . والمفروض أن يكون هذا المجرى الجديد المقترح ، بمثابة فرع للنيل يناظر النيل النوبى ويمر على محور عام من الجنوب إلى الشمال مخترقا أرض صحراء العطمور . ويكون هذا التفرع من النيل النوبى الرئيسى عند الموقع الملائم خلف أو أمام أبو حمد ، ويصير استخدامه لتمرير بعض المياه الجارية . كما يمكن استخدام حوض هذه الذراع المقترحة كحوض للتخزين السنوى العادى والتخزين المعادل . ولعل من الضرورى أن يشير الباحث إلى أن التخزين المعادل [٣] Virtual Storage ، يمثل نمطا من أنماط التخزين لمياه الأنهار ، وأنه يتم وفق نظرية خاصة من نظريات التخزين المختلفة . ويمكن مباشرة هذا النمط من أنماط التخزين ، بعد ممارسة التخزين المستمر فى الموقع

---

(١) ضبط النيل والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة صفحة ١٩٧، ١٩٨ .

(٢) الشامى : مياه النيل صفحة ١٨١، ١٨٢

(٣) الشامى : مياه النيل صفحة ٩٥، ٩٦ .

الملائم على النهر . ويقتضى العمل وفق نظرية التخزين المعادل خصم جزء من الحصة ، التى تصرف من الماء الرصيد فى حوض التخزين المستمر ، بحيث تكون معادلة للماء الذى يتحقق كزيادة طارئةعن الايراد الطبيعى من رافد من الروافد النهرية[1]. ويضمن هذا النمط من أنماط التخزين كميات إضافية من الماء ، التى يتزود بها النهر فى بعض سنوات الشح وانخفاض مناسيب الجريان المائى عن المعدل .

ونود بهذه المناسبة أن نشير إلى أن فكرة هذا المشروع المقترح قديمة وترجع إلى حوالى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى . وقد انبثقت هذه الفكرة ، التى تبلورت فى تفكير دكتور أباتا باشا [2]، بعد رحلة سعيد المشهورة إلى السودان ، ومروره فى طريق العطمور الصحراوى . وكان ذلك التفكير المتفجر[3] فى وقت مبكر استجابة طبيعية للحاجة الملحة ، الرامية إلى خلق الطريق المائى الصالح للملاحة ، فى مجال الاتصال والربط بين كل من مصر والسودان . وليس ثمة شك فى أن عرض هذا المشروع والتفكير المبكر فيه ، كان فى الوقت الذى اتجه البحث فيه صوب وسيلة من وسائل النقل ، التى تستجيب للرغبة فى الاتصال المباشر بين وادى النيل الأدنى والأوسط ، وتحققه من أجل أهداف إدارية واقتصادية ذلك أن الجنادل فى مجرى النيل النوبى ومدافع الماء Rapids ، كانت تقف شامخة فى سبيل الملاحة المنتظمة وتنظيم الخدمات الملاحية فى النهر ، كما كانت الصحراء المقيرة التى تنتشر على جانبى النهر ، وتكاد تطبق على واديه الضيق ،

---

(١) يصبح الايراد الطبيعى فى مثل هذه الحالة ، عبارة عن الحصة من الماء التى تنطلق من حوض التخزين ، الذى يعمل وفق نظرية التخزين المستمر ، مخصوما منها كل ايراد اضافى ، زائد عن معدل الايراد الطبيعى من بعض روافد النهر .

(٢) كان أباتا باشا رئيسا للجمعية الجغرافية المصرية (الخديوية) فى أواخر القرن التاسع عشر .

(٣) يذكر أباتا باشا أنه عرض فكرة هذا الاقتراح لأول مرة فى مقالة منشورة سنة ١٨٥٨ فى مجلة تصدر فى باريس تحت اسم L'Afrique Centrale . ويشير إلى أن عضوين من أعضاء الجمعية الجغرافية المصرية قد عرضا نفس الفكرة فى الجمعية الجغرافية فى جلسة ١٨ يناير ١٨٩٣ ، وفى جلسة ٢٥ مارس من نفس السنة . وقد نشرت الفكرة أيضا فى مجلة الجمعية الجغرافية Bulletin de La Societe Khediviale de Geographie لسنة ١٨٩٧ ، ضمن مقالة له شخصيا بعنوان Dongola et la Nubie . أما التقرير الفنى الذى قدم فيه المشروع المقترح ، أمام الجمعية الجغرافية فقد كان فى جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ .

تجعل حركة المرور من الشمال إلى الجنوب بطيئة، بقدر ما هى صعبة ومعرضة للخطر . وجدير بالذكر أن نشير إلى أن هذه الفكرة التى يتضمنها المشروع المقترح ، كانت موضع مناقشة ودراسة فى الجمعية الجغرافية المصرية ، فى حوالى العشر سنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر . وهكذا حظى هذا التفكير بعناية موضوعية كبيرة ، وقد أصدرت بشأن الفكرة توصيات عامة من وجهة النظر الجغرافية على الأقل فى أواخر ذلك القرن الماضى . ولعل من الضرورى أن نشيد فى هذا المجال بهذه الروح العلمية الخلاقة ، التى تعبر عن استجابة الجغرافيين لمثل هذه الأمور ، والموضوعات التى تتعلق بالنيل والدراسات النيلية .

ويهمنا فى هذا المجال أن نسجل الجهد الذى بذله أباتا باشا ، وسعيه المطلق من أجل عرض الفكرة عرضا فنيا ، يلقى الأضواء بالقدر الذى يعبر عنها ، ويضعها فى الاطار الموضوعى السليم . ويبدو أنه كان حريصا على جمع المعلومات والدراسة فى الحقل ، وسلامة التقدير فى تصوير الفكرة . وقد عاون أباتا باشا صديق له من الخبرات الفنية ، القدر الذى حقق عرضا فنيا موجزا بهذا المشروع المقترح .

العرض الفنى لمشروع قناة عباس الثانى :

نود أن نسجل فى مجال الحديث عن هذا العرض الفنى الذى قدم فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٠ ، بقصد التعريف ببعض تفاصيله الدقيقة ، وإلقاء الأضواء على مايتضمنه من أعمال فنية ، انه مفيد من وجهة النظر الموضوعية . ولعل من الجائز أن نذكر أن ثمة اختلافات جوهرية ، يمكن أن يسجلها الباحث فى مجال التمييز ، بين تخطيط القناة الصناعية المقترحة ، وبين الذراع فى مشروع أباتا باشا المقترح ، الذى صدرت بشأنه توصيات ودراسة شاملة من الجمعية الجغرافية . ومع ذلك فان القناة الصناعية أو المجرى الجديد المقترح يمثل فى التخطيطين ، ذراعا تضرب فى قلب الصحراء شرق النيل النوبى شمال خط العرض ١٩° شمالا . وتستهدف الذراع فى الحالتين جريان المياه وتدفق حجم معلوم من الايراد الطبيعى فى اتجاه

(١) Expose Technique du Projet du Canal Abbas II. Ægyptiaca, 1909. pp. 318—327.

الشمال ، من أبو حمد إلى المحرقة ، على فم خور أو وادى علاقى ، الذى ينساب وتنساب روافده على أرض صحراء العطمور شرق سكة حديد حكومة السودان . ويعنى ذلك أن الفكرة فى المشروع المقترح تستهدف خلق فرع للنيل بطريقة معينة ، لا يلبث أن يعود فيتصل بمجرى النيل النوبى مرة أخرى ، ويصب فيه وكأنه رافد من روافد النهر (١) .

ويجب علينا بهذه المناسبة أن نشير — فى إيجاز شديد — إلى بعض الصفات الطبيعية والملامح الأساسية ، التى تصور المنطقة التى يقترح أباتا باشا خلق المجرى أو الذراع الجديدة فيها . ويكون ذلك العرض على اعتبار أنها الوسيلة المثلى ، للتعرف على كل المقومات البيئية للأرض التى يتضمنها المشرع المقترح . وتعرف هذه المنطقة التى تمتد شمال خط عرض أبو حمد باسم صحراء العطمور . وتشمل هذه الصحراء كل مساحة الأرض التى تمتد أو تنتشر فى شمال السودان شرق النيل النوبى ، الذى ينحرف ويدور بشدة ويغير اتجاهه العام عند موقع أبو حمد إلى الجنوب الغربى . ويعنى ذلك أن النيل النوبى يدور فى شبه قوس عظيم الامتداد ، ويحتضن صحراء العطمور من ناحية الغرب .

هكذا يكون حد صحراء العطمور غاية فى الوضوح من ناحية الغرب ، وهو يقترب كثيرا من مجرى النيل النوبى ، ولا يكاد يتخلى سوى عن واد ضيق ، قد يختنق فى بعض المواقع بشكل ملحوظ ، بحيث تبدو أرض الوادى على شكل جيوب سهلية ضيقة محدودة . أما حد الصحراء من ناحية الشرق ، فلا يكاد يكون من السهل التعرف عليه ، وبيان امتداده الواضح . ذلك أن هذه الصحراء — فى حد ذاتها — تعتبر امتدادا طبيعيا لاقليم العتباى ، الذى يشمل كل الأرض المضرسة الخشنة ، التى تنحدر على الجوانب الغربية لمنحدرات تلال البحر الأحمر مباشرة ، فيما بين خطى العرض ١٩° و ٢٢° شمالا على وجه التقريب . وصحراء العطمور — على

---

(١) انصب تفكير أباتا باشا أول الأمر على قيمة هذه الذراع المقترحة ، فى مجال النقل وخدمة الملاحة النهرية بين مصر والسودان . ويبدو أنه فكر بعد ذلك فى الجوانب الأخرى ، المتعلقة بتنظيم الجريان المائى والتخزين ، والوقاية من الفيضانات العالية .

كل حال — فسيحة مترامية الأطراف عظيمة المساحة ، وينتظم امتداد أرضها شمالا ، عبر الحد السياسي والادارى ، الذى يفصل بين الأرض المصرية والأرض السودانية. ويكاد ينحدر سطح هذه الصحراء بشكل رتيب ، صوب الغرب والشمال الغربى ، فى اتجاه عام نحو مجرى النيل النوبى .

ويمكن القول أن الأخوار والوديان الجافة ، التى تنتشر على سطح هذه الصحراء تمثل أهم المعالم الطبوغرافية على وجه العموم . وتشترك هذه الوديان الجافة ، التى تتفاوت أعماق مجاريها واتساعها اشتراكا مباشرا فى تشكيل وإبراز الصورة النهائية لهذا السطح . ويلاحظ الباحث أن تكوينات السطح ، تتراوح بين الرمال الخشنة والناعمة ، وبين المفتتات الصلبة الدقيقة ، التى تبدو عارية تحت تأثير وفعل الرياح شبه المنتظمة . ويزداد انتشار هذه المفتتات الصلبة الدقيقة ، التى تصل أحجام معظمها إلى حجم لا يقل — فى الغالب — عن حجم قبضة اليد ، فى اتجاه الشرق الصاعد صوب العتباى ، والمنحدرات الصاعدة إلى تلال البحر الأحمر . ويعلو هذا السطح الرتيب بعض الكتل الجبلية المرتفعة الكبيرة ، التى تمثل تلالا أو جبالا منفردة ، والتى يؤدى وجودها وانتشارها غير المنتظم إلى فقدان السطح بعضا من صفاته الأصلية . وهذه الكتل الجبلية — فى جملتها — من تكوينات قديمة صلبة قوية . وتبدو ناتئة من السطح الرتيب ، وتعبر تعبيرا صادقا عن تأثير وفعل التجوية والتعرية الهوائية فى تكوينات هذا السطح . ويعنى ذلك أنها تمثل كتلا جبلية متخلفة ، تنتشر فى غير انتظام ، وتتفاوت ارتفاعاتها عن مستوى السطح ، من جبل إلى جبل ، ومن كتلة جبلية إلى كتلة جبلية أخرى .

ويلاحظ الباحث أن عدد هذه الكتل الجبلية يتزايد بشكل ملحوظ ، فى اتجاه الشرق الصاعد إلى جبال البحر الأحمر ، وخط تقسيم المياه بين حوض النيل وحوض البحر الأحمر . ويمكن القول أن هذه الكتل الجبلية المنفردة لا تكاد — فوق ذلك كله — تغير الصفات العامة للسطح شبه المنتظم الرتيب العظيم الامتداد ، والتى تبرز ملامحه الأساسية الأخوار والوديان الجافة . وتحتل هذه الوديان الجافة والأخوار

---

(١) راجع الخريطة بمقياس ١ : ١,٠٠٠,٠٠٠ — لوحة وادى حلفا — نشر وزارة الحربية البريطانية فى سنة ١٩٦١ .

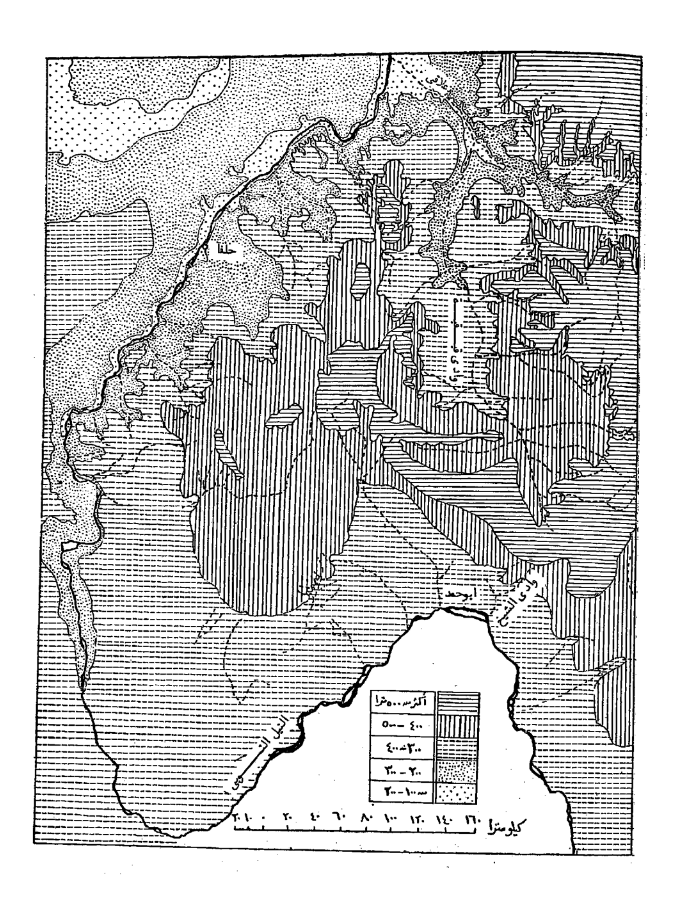
قيعان أحواض عظيمة المساحة فى أرض العطمور . وتفصل بين هذه الأحواض أرض متوسطة الارتفاع ، لا يكاد يتجاوز ارتفاعها فى المتوسط عن بضعة عشرات من الأمتار عن منسوب السطح بصفة عامة . ويعنى ذلك أن هذه الأحواض ضحلة إلى حد ما ، وأن خطوط تقسيم المياه بينها غير مرتفعة ، وقد تبدو فى بعض الأحيان غير واضحة تماما.

ويهمنا فى مجال الحديث عن هذا القطاع من الأرض الصحراوية من حيث شكل السطح ، أن نشير إلى خورين أو واديين من الأودية الجافة . ولا يكون ذكر هذان الواديان الجافان ، والاهتمام بهما على اعتبار أنهما أعظم الأودية الجافة فى المنطقة ، من حيث طول المجرى أو من حيث مساحة الحوض فحسب ، بل على أساس أنهما يسهمان — بشكل ملحوظ — فى تشكيل صورة السطح ، وإعطائها تفاصيل كثيرة تبرز ملامحها الرئيسية . وهذان الواديان الجافان اللذان ينتشران على السطح ، فى صحراء العطمور هما خور علاقى وخور قبقبة . والمفهوم أن خور علاقى ينساب على جوانب المنحدرات الغربية للمرتفعات ، التى تحدد معالم خط تقسيم المياه بين النيل والبحر الأحمر . ويمكن القول أن وادى علاقى ينحدر على السطح الرتيب ، لاقليم العتباى والعطمور فى اتجاه الغرب بصفة عامة إلى مجرى النيل النوبى . ويشق الجزء الأدنى من مجرى هذا الخور لنفسه طريقا واضحا وعميقا ، فى الحافة الشرقية للأرض المرتفعة المشرفة على وادى النيل النوبى ، لكى يصل بانحدار هادىء إلى مستوى القاعدة فى النهر .

أما خور قبقبة فانه يتصل أو يقترن بالمجرى الأدنى لخور علاقى ، وذلك قبيل أن يشق لنفسه هذا الطريق الممهد المباشر — المشار إليه — المنحوت فى الحافة المنحدرة إلى وادى النيل النوبى . ويعنى ذلك أن خور قبقبة يبدو فى الصورة على شكل رافد عظيم من روافد خور علاقى . وعلى الرغم من اعتبارنا مجرى خور قبقبة بمثابة الرافد لمجرى خور علاقى ، إلا أننا نلاحظ أنهما عند ما يلتحمان أو يقترنان ، يتخذ المجرى الأدنى خلف موقع الاقتران ، الاتجاه العام نحو الشمال والشمال الغربى . ويعنى ذلك أن المجرى فى هذا الجزء الأدنى يغير اتجاهه تغيرا أساسيا ، بالنسبة للاتجاه العام لمجرى خور علاقى . ويعنى ذلك أيضا أن المجرى

الأدنى فى هذا الوضع يكون له نفس الاتجاه العام الذى يجرى فيه وادى قبقبة . ويبدو فى الصورة وكأنه استمرار للجريان فى هذا الخور الأخير . ويمكن القول أن هذا التغيير الذى يتمخض عن هذا المظهر ، كان نتيجة مباشرة لتأثر الجريان فى المجرى الأدنى لوادى علاقى ، بالجريان فى وادى قبقبة بشكل ملحوظ .

ومهما يكن من أمر اتجاه كل وادى من هذين الواديين ، وصفة المجرى الأدنى الذى تظهر جسوره عالية ، فان الذى يهمنا فعلا هو إلقاء الأضواء على خور قبقبة ، الذى يتضمنه البحث فى المشروع المقترح . ويحتل وادى قبقبة حوضا عظيم المساحة ، يشمل الجانب الأعظم من مساحة صحراء العطمور . وهو – على كل حال – وادى طويل ومجراه واضح عميق إلى حد ما ، وينحدر فى الاتجاه العام من الجنوب إلى الشمال . وتتصل بهذا المجرى الرئيسى للخور ، مجموعة كبيرة من الروافد الجانبية ، التى تنتشر على محاور من الشرق إلى الغرب ، أو من الغرب إلى الشرق ، وتنساب اليه من على الجانبين الشرقى والغربى . ويضرب خور قبقبة بأحباسه العليا فى الأطراف الجنوبية ، من صحراء العطمور شمال شرق أبو حمد . ويعنى ذلك أن المجارى العليا للأحباس تبدأ على لسان المرتفعات ، الذى يمتد على محور شرقى – غربى ، ثم يدور صوب الشمال الغربى والشمال ، شمال موقع أبو حمد مباشرة . ويلاحظ الباحث أن الخط الحديدى لسكك حكومة السودان ، الذى يمر من أبوحمد إلى حلفا ، يكاد يجرى على مقربة من خط تقسيم المياه ، الذى يحدد امتداد حوض وادى قبقبة من ناحية الغرب . ويوصف هذا الحد الغربى للحوض بأنه غير واضح تماما فى امتداده العام ، كما أنه غير مستمر فى الاتجاه العام من الجنوب إلى الشمال . أما خط تقسيم المياه الذى يحدد امتداد الحوض من ناحية الشرق ، فانه يبدو أكثر استمراراً ووضوحا ، بقدر ما هو أكثر ارتفاعا وتضرسا . ويكاد ينبع هذا الحد الشرقى للحوض الأرض المرتفعة ، التى يصل منسوبها – فى المتوسط – إلى أكثر من ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر . هذا ويمتد الحد الجنوبى – كما قلنا – مع لسان المرتفعات ، التى تمتد على المحور العام من الشرق إلى الغرب . وتقسم هذه الأرض المرتفعة التى يصل منسوبها إلى حوالى ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر المياه ، بين النيل النوبى عند أبو حمد ، وبين حوض وادى قبقبة . وتنساب على الجوانب والمنحدرات الشمالية لهذه المرتفعات المسايل


حلفا
وادى
ابوحمد
وادى الشيخ
النيل
أكثر من ٥٠٠ مترا
٤٠٠ – ٥٠٠
٣٠٠ – ٤٠٠
٢٠٠ – ٣٠٠
من ١٠٠ – ٢٠٠
كيلومترا
١٦٠ ١٤٠ ١٢٠ ١٠٠ ٨٠ ٦٠ ٤٠ ٢٠ ٠ ١٠ ٢٠

الجبلية والروافد ، التى تتجه بصفة عامة إلى المجرى الرئيسى لوادى قبقبة ، كما تنساب المسايل والروافد القصيرة على الجوانب والمنحدرات الجنوبية ، فى الاتجاه العام إلى وادى النيل النوبى قرب موقع أبوحمد . ويمكن القول أن هذه الأودية الجافة ، التى تنساب على هذين الجانبين ، قد مزقت هذا اللسان من المرتفعات . وشقت لنفسها مجار واضحة عميقة إلى حدما . ومع ذلك فان القوام الصلب للصخور القديمة النارية والمتحولة ، التى يتكون منها اللسان المرتفع ، كانت له القدرة على مقاومة التعرية المائية وفعل الجريان المائى والتجوية فى بطون وجوانب هذه الأودية الجافة . ولذلك يلاحظ الباحث أنها لم تستسلم للتعرية ، إلا فى بعض المواضع فقط ، وأن لسان المرتفعات — المشار إليه — مازال شامخا مرتفعا واضح المعالم . ويبدو أن المطر الغزير فى كل عصر من عصور المطر فى البلايستوسين ، قد أسهم فى خلق وحفر وتعميق وتحديد الملامح الأساسية للوديان ومجاريها الواضحة ، على أرض صحراء العطمور . ويجب أن نتصور أن كمية المطر فى الوقت الحاضر أقل من أن تتمخض عن نتيجة واحدة من هذه النتائج ، التى تتمثل فى التفاصيل الدقيقة لشكل السطح .

وبعد ، تلك صورة سريعة صادقة أوضحت معالم شكل السطح فى صحراء العطمور . وقد ألقينا الأضواء على الأودية الجافة ، التى قلنا أنها تمثل علامة كبرى فى مجال تشكيل الخطوط الأساسية للسطح ، وبيان صورتها التضاريسية العامة . وتعتبر صحراء العطمور — من وجهة النظر المناخية — امتدادا طبيعيا للصحراء الأفريقية الكبرى ، التى تنتشر فى الأرض الأفريقية من ساحل الأطلنطى إلى ساحل البحر الأحمر ، بين خطى العرض ١٨° و ٣٠° شمالا على وجه التقريب . ويعنى ذلك أنها تمثل قطاعا من هذه الصحراء الحارة ، التى يتحقق فيها المناخ الصحراوى الحار ، بكل ما يتميز به من سمات وملامح مناخية خاصة ، تعتبر عن الجفاف وانخفاض فى درجة الرطوبة النسبية إلى أقصى حد ، بقدر ما تعبر عن الحرارة الشديدة ، والتباين الكبير بين متوسطات النهايات العظمى ومتوسطات النهايات الصغرى لدرجات الحرارة ، فى أثناء اليوم الواحد ، أو فيما بين الصيف والشتاء . وهى — على كل حال — مساحة من المساحات التى تسجل فيها أعلى نهايات عظمى للحرارة فى شهور الصيف الحار .

أما فيما يتعلق بالمطر ، فيمكن القول أن كمية المطر السنوى هزيلة للغاية ، ولاتكاد تتجاوز فى المتوسط حوالى ٥٠مليمترا فى السنة . هذا بالاضافة إلى الارتفاع الكبير فى النسبة المئوية لاحتمالات الذبذبة السنوية ، بالزيادة أو بالنقصان . وتبلغ النسبة المئوية لاحتمالات الذبذبة فى المتوسط حوالى من ٤٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ . وتسقط معظم كمية المطر على شكل رخات مفاجئة وغير منتظمة . أو متوقعة فى يوم واحد ، أو فى أثناء بضعة أيام متفرقة من أيام الصيف الحار . ويعبر ذلك من ناحية أخرى عن تدهور حقيقى فى القيمة الفعلية لهذه الكمية السنوية الهزيلة من المطر السنوى . ويفهم ذلك على اعتبار أنها تسقط فى الوقت الذى ترتفع فيه معدلات التبخر إلى أقصى حد ، تسجله هذه المعدلات فى تلك الصحراء .

وتتمخض هذه الصفات المناخية عن صـــورة الصحراء وهى عارية تماما ومكشوفة ، فى معظم شهور السنة . ولايكاد يتوفر فى الصورة إلا بعض العشب الهزيل القصير ، الذى ينمو سريعا فى أعقاب كل رخة من رخات المطر المفاجئة . ويعقب النمو والازدهار السريع ، التدهور والذبول السريع أيضا ، والاحتراق تحت تأثير حرارة الشمس القاسية . وتشير تقارير الرحالة والمغامرين والعاملين فى خدمة تجارة القوافل الذين عبروا هذه الصحراء كما تبين سجلات الأرصاد الجوية ، أن هذه الصحراء الفقيرة العارية تمثل قطاعا من الأرض الصحراوية ، التى تسجل فيها نهايات عظمى للحرارة تبلغ حد الخطر على حياة الانسان . وعلى الرغم من ذلك كله فانها كانت دائما من بين المسالك الرئيسية ، التى تعبرها الطرق والدروب الصحراوية على المحور من الشمال إلى الجنوب ، وتمر بها قوافل التجارة بين مصر والسودان . بل لعلها شاهدت من جانب آخر تدفق السيل الكبير من القبائل العربية ، التى نزحت إلى الأرض السودانية ، وحظيت بنشاط غير عادى فى بعض الأحيان ، فى مجال البحث عن المعادن وتعدين الذهب على وجه الخصوص . أما الآن فهى غاية فى الفقر ، ولايكاد يسكنها سوى بعض الأعداد الضئيلة من البجاة ، من قبيلتى العبابدة والبشارين[1] ، الذين يقتنون قطعانا من الابل ، ويتنقلون فى بعض من أطرافها وراء العشب الهزيل والماء القليل .

---

(١) يلجأ الرعاة إلى بطون الأودية الجافة ، التى تحظى ببعض المطر أكثر من مساحات السطح المكشوف ، ويزدهر فيها بعض العشب القصير وأشجار الفصيلة السنطية القزمية .

فى هذا الاقليم الصحراوى الحار الجاف العظيم المساحة والامتداد ، والذى تحتضنه ثنية النيل النوبى السفلى ، فيما بين أبو حمد والمحرقة ، يتصور أباتا باشا الذراع التى اقترحها ، وفكر فى تحقيق جريان الماء فيها منذ حوالى أكثر من مائة سنة . ونود أن نشير إلى أن هذه الذراع المقترحة كمجرى جديد للنيل فى العطمور ، تمتد على محور جنوبى – شمالى فى مسافة تبلغ حوالى ٥٠٠ كيلو متر ، هى المسافة بين أبو حمد والمحرقة على هذا المحور . والمفهوم أن تحقيق هذا المجرى يجنب الجريان المائى فى الاتجاه الطبيعى للنيل النوبى ، المرور بثلاثة جنادل ، هى الجندل الرابع والثالث والثانى ، وحوالى أربع عشرة مدفعا ، فيما بين أبو حمد والمحرقة التى تبلغ المسافة فيما بينهما حوالى ١٢٠٠ كيلومتر تقريبا .

ويذكر التقرير الذى يتضمن عرض المشروع المقترح أن ثمة اقتراح كان يدعو إلى حفر قناة صناعية على طول المحور المشار إليه فى أرض العطمور . ويشير البحث إلى أن الانحدار فى هذه القناة الصناعية ، التى يصورها المشروع المقترح ، سوف يكون ٠٫٣٤ من المتر فى كل كيلومتر . أو ما يعادل حوالى ١ : ٣٠٠٠ فيما بين أبو حمد والمحرقة . والملاحظ أن هذا الانحدار المتوقع شديد بطبيعة الحال ، خصوصا إذا ما علمنا أن هذا التقدير مبنى على اعتبار أن الفرق بين منسوب أبو حمد[1] ومنسوب المحرقة يبلغ ١٧٠ مترا ، أى بما يقل عن الواقع على الطبيعة بحوالى ٢٠ مترا . وهكذا يفضل أباتا باشا على ضوء ذلك كله ، عدم الأخذ بفكرة شق القناة الصناعية ، فى كل هذه المسافة الطويلة . ويبدو أنه كان مدركا حقيقة الصعوبات ، التى يتطلبها تحقيق وحفر مثل هذه القناة من ناحية ، كما أنه كان يدرك من ناحية أخرى عدم ملاءمة الانحدارات فيها للملاحة بصفة منتظمة وقاطعة . ويعنى ذلك إنه كان يعارض دفع تكاليف باهظة للغاية ، فى مجال محاولة مكتوب لها الفشل وعدم تحقيق الهدف الأساسى من الحفر والتشغيل[2]. وقد اقترح من جانبه وبصفته أول من فكر فى هذا الموضوع مشروعا آخر ، يتمثل فى خلق المجرى الجديد بطريقة مناسبة من حيث

---

(١) يبلغ منسوب أبو حمد حوالى ٣١٥ مترا فوق مستوى سطح البحر .

(٢) يعترض أباتا على أساس أن تكاليف شق القناة الصناعية ، فيما بين أبو حمد والمحرقة باهظة . ويذكر أن حاجة الملاحة وتنظيم الخدمة النهرية ، تتطلب إنشاء عشرين هويسا على الأقل . ويعنى ذلك زيادة ضخمة فى تكاليف الإنشاء ، بقدر ما يعنى التأخير الشديد ، وصعوبة التشغيل بالمرونة المطلوبة .

تكاليف الانشاء . ومن حيث طبيعة الحاجة إلى الأعمال الهندسية والفنية ، ومن حيث إحتمالات الوفاء بالأهداف والنتائج .

ونذكر فى مجال الحديث عن التقرير المنشور عن خطة خلق هذا المجرى المقترح ، إنه يضع الخطوط العريضة للمشروع ، الذى يتطلب مزيدا من الدراسة والبحث فى الحقل . وقد وضع التقرير عن المشروع المقترح فى الاعتبار ، عددا من الافتراضات التى تنبثق من واقع عدد من الحقائق الجغرافية والطبوغرافية والجيولوجية . وتتضمن هذه الحقائق كل ما من شأنه أن يعبر عن صفات الأرض ، من حيث شكل السطح وطبيعة الانحدارات . ومن حيث صورة المعالم الطبوغرافية البارزة فى صحراء العطمور ، التى يقترح مرور الذراع المقترحة بها . ويمكن للباحث على ضوء من دراسة الخرائط بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ [١] وبمقياس ١ : ٢٠٠٠٠٠٠ ، ومتابعة خطوط الارتفاعات المتساوية ، وعلى ضوء التفصيلات التى تتضمنها مجموعة اللوحات بمقياس ١ : ٢٥٠٠٠٠ لصحراء العطمور فيما بين خطى العرض ١٩° و ٢٣° شمالا ، أن يصور هذه الافتراضات وأن يلقى مزيدا من الضوء على ما تعبر عنه ، أو ما تتضمنه من معانى هامة من وجهة النظر الفنية .

ويصور الافتراض الأول الشكل العام للقطاع الأفقى ، على الخط الذى يفترض مرور الذراع المائية فيه ، على المحور الشمالى — الجنوبى ، فيما بين أبو حمد والمحرقة [٢]. ويمثل هذا القطاع الأفقى فى شكله العام ، شكل القوس المحدب إلى أعلى . ويظهر من هذا الشكل أنه ليس من الممكن أن تكون ثمة فرصة ، للجريان المائى فيما بين هذين الموقعين ، على أساس الجاذبية وانحدار السطح . ويفهم ذلك على ضوء العلم بأن القطاع — المشار اليه فى الرسم الكروكى المرفق — يتبع الخط ، الذى يمر بلسان المرتفعات التى تقسم الماء بين الوديان القصيرة الجافة ، التى تنساب إلى وادى

---

(٢) راجع الخريطة بهذا المقياس التى نشرتها مصلحة المساحة المصرية .

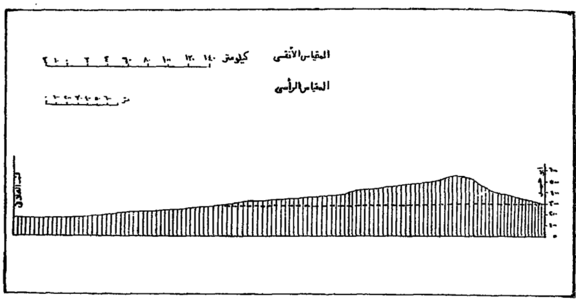
(٣) قرية المحرقة تقع على مسافة بضعة كيلومترات جنوب فم وادى العلاقى محصورة بين موقع قرية علاق وقرية سيالة . ويبدو أن المحرقة قد غمرها الماء فى حوض خزان سد أسوان بعد التعلية الثانية . وتقع قرية علاق الآن عند الموقع الذى يقترن فيه وادى علاق بالنيل النوبى . وقد أخطأ حين قدر أنها تقع عند خط العرض ٢٣ شمالا . والحقيقة إن موقع الاقتران يقع على مسافة حوالى بضعة دقائق شمال خط ٢٣° شمالا .

النيل النوبي ، وبين الأحباس العليا للوديان التي تنساب إلى وادى قبقبة . والمفهوم أن هذه المرتفعات ترتفع فى المتوسط إلى حوالى ٥٠٠ متر عن مستوى سطح البحر . وليس ثمة شك فى أن هذه الصورة هي التي أوحت بشق القناة الصناعية ، فى تلك المرتفعات ، إلى المناسيب التي يتحقق معها الجريان المائى بالجاذبية ، ودون أن يتأثر بالشكل المحدب للقطاع المذكور . ويذكر التقرير فى هذا المجال أن جريان المياه بعد الحفر ، الذى يحقق الانحدار فى الذراع المقترحة ، قد يكون سريعا وجياشا ، ومع ذلك فانه لن يصادف عقبات ، يصعب أو يتعذر التغلب عليها من وجهة النظر الهندسية . ويعنى ذلك إنه لا يتوقع أن تكون ثمة مواقع يحتمل عندها ظهور الجنادل والشلالات ، فى طريق الجريان المائى ، على نفس النمط الذى يتمثل فى مجرى النيل النوبى .

ويشير التقرير فى الافتراض الثانى إلى أنه من المتوقع أن توجد فيما بين المرتفعات المتناثرة على سطح صحراء العطمور ، والتى تبدو — كما قلنا — على شكل كتل جبلية منفردة متخلفة ، الثغرات وبطون الأودية الجافة ، التى يكون لها نفس المستويات العامة للانحدارات التى يفترض مرور الجريان المائى عليها فى هذه الذراع المقترحة . وهو يصور جريان الماء فى هذه الذراع المقترحة ، على أساس عمل أو شق قطع فى لسان المرتفعات . والمفروض أن تمر فى هذا القطع الصناعى القناة التى تحمل المياه من النيل ، من أمام أبو حمد . وهذا القطع — على كل حال — يعتبر أهم وأخطر عمل من وجهة النظر الفنية ، على اعتبار أن هذا العمل من شأنه أن يحقق الانحدارات ، التى تسمح للجريان المائى صوب الشمال بتأثير الجاذبية . والمفهوم أن فم القناة فى القطع ، التى تمثل بداية للذراع المقترحة سوف تتبع مجرى وادى صغير ، يعرف باسم وادى الشيخ . ويقتضى العمل الفنى تعميق المجرى الطبيعى لهذا الوادى ، بالشكل الذى يفى بمرور المياه ، فى عكس الاتجاه العام لانحداره الطبيعى فى الوقت الحاضر . ويعنى ذلك زيادة مكعبات الحفر ، من أجل زيادة العمق كلما تقدم العمل نحو الشمال والشمال الشرقى . ومن الطبيعى أن يستمر الحفر فى الاتجاه المنتخب ، لمرور القطع فى لسان المرتفعات ، حتى يصل إلى الجزء الأعلى لرافد من روافد وادى قبقبة ، المعروف باسم وادى شيكار .

ويذكر التقرير الفنى بهذه المناسبة أنه لا بد من بحث على الطبيعة فى صحراء العطمور ، وخاصة على لسان المرتفعات ، من أجل انتخاب الموقع المناسبة لطريق الملائم لمرور القطع والقناة المشار إليها ، وتحقيق الجريان المائى المقترح . وليس ثمة شك فى أن هذا الهدف لايمكن أن يتحقق بدون خلق القطع المكشوف العميق ، فى هذه المرتفعات فيما بين الأحباس العليا لوادى الشيخ ، والأحباس العليا لوادى شيكار .

ويذكر التقرير أن عمق هذا القطع فى بداية الذراع فى وادى الشيخ يقتضى أن يكون عمر القناة أو المجرى ١١ مترا . وقد بنى ذلك التقدير على اعتبار أن يهبط القاع



قطاع طولى على امتداد الذراع المقترحة فى صحراء العطمور

مترا واحدا فقط عن أقل منسوب للجريان فى النيل عند أبو حمد ، مضافا إليه ثمانية أمتار هى عبارة عن الفرق بين منسوب النهر فى فصل انخفاض المناسيب ومنسوب النهر فى فصل الفيضان ، ويضاف إلى الارتفاع أيضا متران آخران ليكون ارتفاعها بمثابة جسر على الجانبين ، يكفل الاحتفاظ بالجريان المائى فى المجرى المقترح .

ويرى التقرير أن عرض القطع يمكن أن يتراوح بين ٣ أو ٤ أمتار ، وذلك على اعتبار أن النحت الذى يحققه الجريان المائى سوف يؤدى بالضرورة إلى توسيعه وزيادة عرضه .

والمفروض أن يؤدى البحث والدراسة على الطبيعة ، إلى اختيار أنسب المواقع وأقلها ارتفاعا ، بقصد تقليل مكعبات الحفر إلى أقل قدر ممكن . وليس ثمة شك في أن هذا العمل الهندسى شاق بقدر ما هو خطير . ولعله يمثل — كما قلنا — أهم مرحلة من مراحل العمل الفنى فى المشروع المقترح بصفة عامة . ويمكن أن ندرك ذلك على ضوء العلم بأن الحفر مطلوب فى المرتفعات ، التى يصل منسوبها فى المتوسط إلى أكثر من ٥٠٠ متر ، وتزيد بحوالى أقل من ٢٠٠ متر عن منسوب أبو حمد . هذا بالاضافة إلى أن هذه المرتفعات صلبة وقوية ، لأنها ترتكز على لسان من الصخور الجرانيتية ، التى تمثل امتداداً من صخور جبال البحر الأحمر . ويشير التقرير الفنى إلى ضرورة حفر القطع أو القناة بانحدار يبلغ حوالى ٥ سنتيمتر فى كل كيلومتر واحد . ويكفل ذلك الانحدار الهادىء ، وصول القطع بعد حوالى ٣٧ كيلومترا إلى قاع الوادى الذى يتم فيه الحفر .

وربما يتم الحفر فى هذا القطع والقناة ، التى تحقق الجريان على المناسيب والانحدارات الملائمة ، يصبح انسياب الماء — فى نظر التقرير — سهلا وممكنا ، فى مجرى ممهد واضح المعالم إلى حد كبير فى الاتجاه العام نحو الشمال . ويتبع ذلك المجرى الممهد — كما يظهر فى المشروع المقترح — مجرى وادى قبقبة . وقد قلنا — من قبل — أنه وادى جاف عظيم الامتداد ، على المحور العام من الجنوب إلى الشمال فى صحراء العطمور ، وانه ينساب إلى مجرى النيل النوبى ويقترن به . وتشير الدراسة الأولية التى سجلها تقرير العرض الفنى للاقتراح ، إلى صفات هذا المجرى المرتقب فى وادى قبقبة ، من حيث شكله العام ، ومن حيث صفة الجسور الوضحة المرتفعة ، التى تحدد جوانب هذا الوادى الكبير .

---

(١) نذكر فيما يتعلق بالفرق بين منسوب النيل فى موقع أبو حمد فى فصلى المناسيب المرتفعة والمناسيب المنخفضة أن تقديره جاء غير متناسقا مع الفرق الذى سجل فى بعض السنوات التى تعتبر نموذجا لبعض السنوات التى كان الفيضان فيها شحيحا ، كما أنه لا يتناسق مع الفرق الذى سجل فى السنوات التى كان الفيضان فيها عاليا . والمفهوم أن الفرق فى المناسيب كما سجل فى سنة ١٩٥١ بلغ ٢,٥٤ مترا ، هى الفرق بين منسوب مايو ١٠,١٥ مترا ومنسوب أغسطس ١٢,٦٩ مترا . هذا وقد سجل الفرق فى سنة ١٩٤٦ ، فبلغ ٣,٥٨ مترا ، وهى عبارة عن الفرق بين منسوب مايو ١٠,٢١ مترا ومنسوب أغسطس ١٣,٧٩ مترا . هذا ويعتبر صفر القياس عند موقع أبو حمد ٢٩٥,٥٩ مترا فوق مستوى سطح البحر .

ويمكن القول أن التقرير الفنى كان حاسما فى عرض وتقرير الصفات ، التى تؤهل — فى جملتها — المجرى المرتقب فى بطن وادى قبقبة للجريان المنتظم على المناسيب المعقولة . التى تستجيب لكل الأهداف المطلوبة ، اللهم فى بعض المواقع المحدودة للغاية . وتقع معظم هذه المواقع فى منطقة الانتقال بين الجزء الأوسط والأدنى من وادى قبقبة ، بين خطى العرض ٢٢°و ٤٠َ ٢١° شمالا . كما تظهر فى بعض الأجزاء الشمالية قبيل أن يقترن وادى قبقبة بالمجرى الأدنى لوادى علاقى . شمال خط العرض ٢٢° شمالا بقليل . وقد اقترح التقرير فى هذا المجال ضرورة تجسير جوانب وادى قبقبة فى مثل هذه المواقع ، بالطرق التى تكفل ارتفاعها ارتفاعا يتلاءم مع مناسيب الجريان المتوقعة . ويخص التقرير بالذكر تجسير جوانب الوادى من ناحية الشرق ، فى مسافة طولها بضعة عشرات من الكيلومترات ، عند الموقع الذى يلتقى فيه المجرى الرئيسى لوادى قبقبة مع روافده المعروف باسم بحر بلا ماء . هذا ويشير التقرير أيضا إلى ضرورة وضع جسر آخر على الجانب الآخر ؛ قرب موقع بئر كليب وعلى بعد حوالى خمسة كيلومترات من هذا البئر بالذات . ويستهدف هذا التجسير منع تسرب بعض الجريان المائى فى اتجاهات جانبية ، صوب بعض الأخوار الجانبية ، التى تمثل روافد للمجرى الرئيسى لوادى قبقبة . كما يستهدف التجسير أيضا منع تسرب الماء صوب الغرب فى بعض الأخوار الجانبية ، التى تتصل بالمجرى الرئيسى بعد أن يقترن بوادى علاقى شمال خط العرض ٤٠َ ٢٢° شمالا .

ويمكن للباحث أن يتابع على الخريطة المرفقة ، التى تضمنها التقرير ، صورة تقريبية للمجرى المقترح كما ورد فى تصور أباتا باشا . ويظهر فى الرسم — الكروكى — كل المواقع التى تصور أن العمل يجب أن يلتزم عندها ببناء الجسور لتحديد جوانب المجرى ، ومواقع الجريان المائى المقترح تحديدا واضحا ، والمحافظة على هذا الجريان على مناسيب معقولة فى الاتجاه الشمالى ، إلى أن يقترن بالنيل ، وينساب فى المجرى الرئيسى عند المحرقة على فم وادى علاقى . ويظهر على الخريطة أيضا بيان واضح للتحديد العام المقترح ، للمواقع التى يشق عندها القطع ، التى تمر فيه القناة التى تحقق الجريان فيما بين أبو حمد والأحباس العليا لوادى قبقبة . والجدير بالذكر بعد ذلك كله ، أن هذا الاقتراح الذى ابتكره أباتا باشا ، وعرض تفاصيله الفنية على صديقه

المهندس الكبير ، لا يكاد يختلف من حيث الجوهر العام ومن حيث التفاصيل ، عن الاقتراح الذى ناقشته الجمعية الجغرافية فى جلستها ، التى عقدت فى ١٩ ديسمبر ١٨٩١ . ومع ذلك فإن ثمة اختلافات فى بعض التفاصيل الدقيقة بينهما ، والتى ربما ترتبت على مزيد من الخبرات والبيانات التى تجمعت فيما بعد ، فى السنوات التالية إلى سنة ١٩٠٠ .

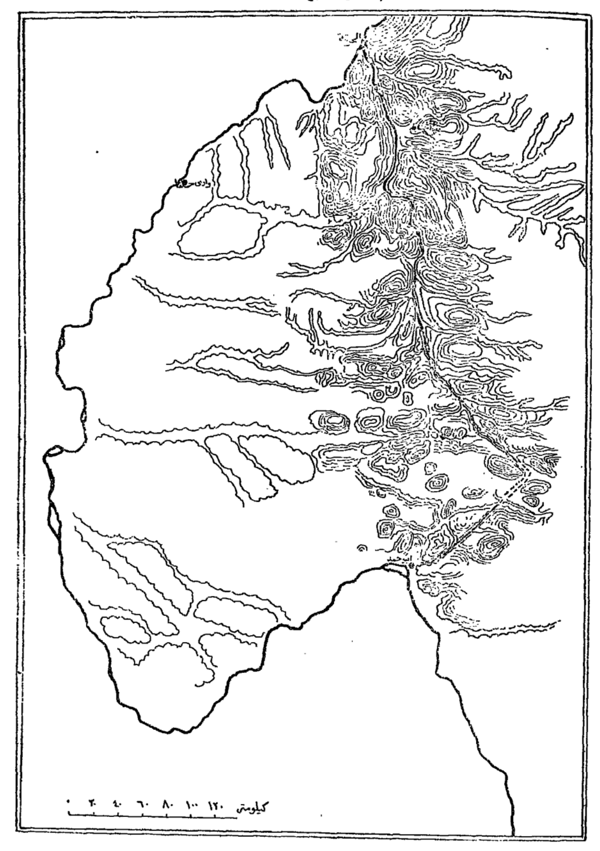
ولعل من الضرورى أن نشير إلى أن التقرير الفنى لهذا المشروع المقترح ، قد تضمن عرضا طريفا لأهم النتائج التى يمكن أن تحقق من وجهة النظر الاقتصادية ، ويتمخض عنها الجريان المائى فى الذراع المقترحة فى صحراء العطمور . ويرى أن المجرى الجديد المقترح للنيل ، فيما بين أبو حمد والمحرقة ، جدير بأن يدبر بعض الماء بشكل منتظم للأرض على الجانبين ، والمفهوم أن هذا القدر من الماء يمكن أن يعول مظهراً من مظاهر الحياة بأسلوب جديد تماماً . ويعنى ذلك الوفاء بحاجة الزراعة ، فى بعض المساحات على جانبى النهر أو المجرى الجديد المقترح ، أو فى بطون بعض الأودية الجافة والأخوار الجانبية ، فى قلب الصحراء . ونسجل فى هذه المناسبة المعانى العميقة ، التى يتمخض عنها الفهم السليم لهذا الأمر ، وما يرتبط به من احتمالات التطور والتغيير من وجهة النظر العمرانية والاقتصادية ، بالنسبة للأرض السودانية على وجه الخصوص . كما نعبر من جانبنا عن قيمة هذه الاحتمالات ، وعن الصورة الجديدة المشرقة ، التى من شأنها أن تخلق الأرض فى صحراء العطمور على جانبى المجرى خلقا جديدا .

ويصور التقرير من ناحية أخرى قيمة هذه الذراع المائية فى خدمة الملاحة النهرية من حيث كونها وسيلة مثلى من وسائل الربط والاتصال الرخيص بين كل من مصر والسودان . وهو يشير إلى احتمالات انتظام هذه الخدمة النهرية ، وصلاحية المجرى المقترح للقيام بهذه الوظيفة ، وما يقتضيه ذلك الهدف من حيث إنشاء الأهوسة [1] فى بعض المواقع المعينة ، للتغلب على الانحدارات الشديدة ، وانحدار الماء باندفاع شديد فى بعض المواقع على القطاع الطولى للمجرى المتوقع . ويعبر

---

(١) يشير التقرير إلى أن احتمال تنظيم الملاحة فى المشروع المقترح لحفرقناة عباس الثانى ، يتطلب إنشاء أو وضع هويس على القناة الصناعية ، على مسافة كل ٢٢ كيلو مترا من أبو حمد إلى المحرقة .

خـريطة تبين الرسـم الكروكى للذراع التى اقترحـها دكتور اباتا فى العطمور



ذلك عن إدراك حقيقي لدرجة الانحدار ، واحتمالات تدفق أو اندفاع المياه الجارية بسرعات شديدة ، لا تكاد تلائم الملاحة النهرية . ويشير التقرير إلى أن الحاجة قد تتطلب وضع أربعة أهوسة ، فى مواقع معينة ، من أجل تنظيم حركة منتظمة للملاحة فى الاتجاهين الصاعد والنازل .

ويبرز التقرير من ناحية ثالثة حجم التسرب من بطن المجرى ، واحتمالات الفاقد من حجم الجريان المائى ، كنتيجة مباشرة لما تتميز به التكوينات السطحية فى قيعان الأودية الجافة من صفات خاصة من وجهة النظر الميكانيكية . ويسجل التقرير بعد ذلك كله ، أن هذا التسرب من شأنه أن يحدث ، ومع ذلك فانه لن يمثل فاقدا حقيقيا ، وما يحتمله هذا التعبير من معانى . ذلك أن الماء المتسرب من بطن المجرى ، سوف يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع ملحوظ فى مناسيب الماء الباطنى فى آبار صحراء العطمور ، وزيادة حجم الايراد المائى الكلى فيها بصفة عامة . وهكذا يمكن القول أن الاقتراح يرى أن فى خلق هذا المجرى الجديد المقترح ، وأن جريان ماء النيل فيه ،عاملا خطيرا بالنسبة لصحراء العطمور ، من وجهة النظر الاقتصادية ومن وجهة نظر العمران . بل إن التقرير يكاد ينطق بالاقتناع الكامل بقيمة الجريان المائى ، الذى من شأنه أن يؤدى إلى تغيرات أساسية فى كل معالم الحياة ، فى بضعة مئات الآلاف من الأفدنة على جانبى المجرى الجديد المقترح ، وفى بطون الأودية الجانبية .

ويشير التقرير — بالاضافة إلى كل هذه المزايا الاقتصادية — إلى كل الجوانب المهمة ، التى من شأن المشروع المقترح أن يحققها من وجهة نظر الجريان المائى ، وضبط النهر . وتتمثل هذه الجوانب فى تنظيم وترويض التصرفات فى المجرى ، بالشكل الذى يرفع أو يزيد من كفاءة الانسان وقدرته على إحكام السيطرة على الايراد الطبيعى فى النيل . ويعنى ذلك أنه يرى فى المشروع المقترح خطوة على الطريق ، فى مجال تسوية الايراد المائى ، بالأسلوب الذى يلائم بقدر ما يلبى احتياجات الرى ، وتنظيم عمليات مناوبات توزيع الماء ، فى ترع التوزيع الكبرى والصغرى فى مصر . والمفهوم أن طبيعة العمل الهندسى الفنى ، من أجل تشغيل هذه الذراع المقترحة ، تتطلب وضع قنطرة موازنة فى الموضع المناسب عند بداية الذراع . ويكون من شأن هذه القنطرة تنظيم عملية تقسيم الماء ، أو تحقيق الجريان

المقنن فى المجرى الرئيسى للنيل النوبى . فيما بين أبو حمد والشلال من ناحية ، وفى المجرى الجديد المقترح فى صحراء العطمور من ناحية أخرى . ويرى التقرير أن هذا المجرى الجديد المقترح كطريق للجريان المائى ، تكون له الكفاءة الكاملة لتمرير كل الايراد المائى ، من المياه المخترنة فى مواقع منتخبة على النهر فى السودان . أو من المياه التى ينتظر توفيرها بتقليل الفواقد فى منطقة المستنقعات فى حوض بحر الجبل .

هذا ويمكن عن طريق إطلاق بعض الماء فى المجرى الجديد المقترح ، أن يصير التحكم فى الجريان المائى بطريقة أفضل ، من وجهة النظر الهيدرولوجية . ويكون ذلك على اعتبار القدرة فى التحكم فى مواعيد وصول المياه عن طريق هذا الذراع إلى مصر . ويعنى ذلك من ناحية أخرى وصول الماء فى الموسم المناسب . من حيث الوفاء ببعض الاحتياجات فى الشهر أو الشهور ، التى تنخفض أو تتدهور المناسيب التى يحققها الجريان فى النيل الأعظم فى مصر . وهذا معناه أن الجريان فى هذه الذراع المقترحة ، سوف يسهم فى رفع مناسيب الجريان فى النيل الرئيسى ، فى أثناء الفترة الحرجة خلف المحرقة . هذا بالاضافة إلى اعتقاد أو يقين كامل فى أن هذه الذراع المقترحة يمكن أن تسهم بدور إيجابى ، فى مجال مجابهة خطر الفيضانات العالية ، وقممها المرتفعة فى بعض السنوات . ذلك إنه يمكن أن يكون منصرفا لكل المياه ، التى تمثل القمم المرتفعة للفيضان العالى ، وكل زيادة فى التصرفات تزيد عن التصرف المعتدل ، الذى يمكن أن يؤثر تأثيرا سيئا أو هداما على جسور النيل الأدنى ، وجسور ترع التوزيع الكبرى فى شهرى أغسطس وسبتمبر . ويمكن أن تقوم هذه الذراع بهذه الوظيفة ، إذا ما تحولت إلى حوض كبير من أحواض التخزين ، ووضعت الخطة التى تنصرف بموجبها كميات من مياه موسم الفيضان العالى ، وبحيث لا تنصرف المياه مرة أخرى إلى النيل الرئيسى ، إلا بعد زوال كل مرحلة الخطر والضغط على جسور النهر وفروعه ، واتجاه المناسيب إلى الانخفاض بشكل مؤكد . وهذا من شأنه على كل حال أن يؤدى إلى زيادة ملحوظة فى طول الفترة أو عدد الشهور ، التى تكون فيها المناسيب فى مجرى النيل الأدنى مرتفعة بالشكل ، أو بالقدر الذى يلائم احتياجات الزراعة والرى فى مصر .

وقد أخذ التقرير الأمر مأخذ الجد ، كوسيلة من وسائل القدرة على استكمال العرض الفنى ، بالنسبة لكثير من التفاصيل ، التى تلقى مزيداً من الأضواء على المشروع المقترح . واشتمل العرض على بعض نتائج البحث والدراسات الأولية ، وعبر عن رغبة صاحب الفكرة فى التأكد من بعض الافتراضات ، وتقدير الحسابات والبيانات الخاصة باحتمالات الفاقد من الماء الجارى فى الذراع المقترحة ، نتيجة للتسرب فى تكوينات القاع والجوانب ، التى يغلب عليها أن تكون رملية خشنة وناعمة ، ونتيجة للتبخر فى حالتى الجريان المنتظم أو التخزين . وذكر فيما يتعلق باحتمالات الفقدان بالتبخر أو بالتسرب ، أنه يتوقع أن يكون كبيرا بصفة عامة . ومع ذلك فانه لا يتوقع أن تزيد احتمالات الفاقد بالتبخر من سطح الماء الجارى المكشوف عن معدل الفاقد بالتبخر من سطح الماء الجارى فى المجرى الرئيسى للنيل النوبى . ويمكن القول أنه ساق ذلك التقدير على اعتبار أن الجريان المائى وسطحه المكشوف فى كل منهما يمر أو يتعرض لظروف متشابهة إلى حد كبير ، من حيث درجات الحرارة والنهايات العظمى فى كل شهر من شهور السنة المختلفة ، ومن حيث درجات الرطوبة النسبية بصفة خاصة . ونشير إلى أنه قد قدر احتمالات هذا الفاقد ، بما يعادل حوالى ٦٠ سنتيمترا عمقا مائيا على سطح الجريان فى الذراع المقترحة فى أثناء السنة . ويرى أن هذا الفاقد — فى حد ذاته — يكون مؤديا إلى حدوث تغيرات جوهرية ، فيما يتعلق بدرجة الرطوبة النسبية فى صحراء العطمور ، ووضع حد للجفاف الشديد ، الذى يسيطر عليها فى كل شهر من شهور السنة .

أما فيما يتعلق باحتمالات الفقدان بالتسرب من قاع وجوانب الذراع المقترحة ، فنشير إلى أنه يتوقع أن يكون كبيرا أو هائلا ، فى السنوات الأولى التى يصير فيها تمرير المياه وتحقيق الجريان فى هذه الذراع على وجه الخصوص . ويتوقع التقرير مرة أخرى أن يتناقص معدل هذا الفاقد السنوى بالتسرب من سنة إلى سنة أخرى . وبشكل يدعو إلى قدر كبير من الاطمئنان . ويمكن القول أن هذا التقدير قد حدد احتمالاته ، على اعتبار أن قوام التكوينات السطحية فى بطن الوادى وجوانبه وعلى سطح الصحراء خشن ، وأنها تتراوح بين الرمال الناعمة والخشنة ، وأن المسافات البينية فى هذه التكوينات كبيرة ، وتساعد على التسرب . وليس ثمة شك فى أن انتظام

الجريان المائى ، وخاصة من مياه الفيضان ، سوف يؤدى بالضرورة إلى إرساب طبقات متواليات ، من الحمولة العالقة من الطين والسلت والطمى وغير ذلك من المفتتات الدقيقة . ويؤثر هذا الارساب على ميكانيكية التكوينات فى القاع ، وعلى الجوانب التى يجرى عليها الماء ، وعلى حجم وسعة المسافات البينية . ويعنى ذلك أن الارساب المستمر فى الذراع المقترحة ، من شأنه أن يقلل من كمية الفاقد بالتسرب مع مرور الوقت . ويتصور — بعد ذلك كله — أن بعض الفاقد بالتسرب من تكوينات القاع والجوانب لن يضيع هدرا ، أو يصبح فاقدا حقيقيا . بل إن بعض هذا الماء المتسرب سوف يجد طريقه مرة أخرى على شكل جريان سفلى بطىء إلى مجرى النيل الرئيسى ، وأن بعضه الآخر سوف يؤدى من ناحية أخرى ، إلى رفع مناسيب وحجم الماء الباطنى ، فى الآبار المنتشرة على جوانب المجرى الجديد فى أرض صحراء العطمور .

* * *

والآن بعد أن عرضنا تلك الفكرة ، التى استهدفت خلق مجرى جديد للنيل فى ذراع طويلة يبلغ طولها حوالى ٥٠٠ كيلومتر أو أزيد قليلا — نود أن نشير إلى أننا قد أضفنا من عندنا بعض الاضافات التى أضفت على الفكرة مزيدا من الوضوح . وقد نستهدف من ناحية أخرى الاشارة إلى أمرين ، على جانب كبير من الأهمية ، من وجهة النظر الموضوعية . ويكون ذلك بقصد إلقاء الأضواء من جديد على المشروع المقترح ، بعد مرور حوالى أكثر من قرن من الزمان ، على مجرد ظهور الفكرة فى أصلها وقوامها العتيق . ويعنى ذلك توجيه الأنظار إلى الفكرة مرة أخرى ، والقاء مزيد من الأضواء عليها ، على أمل إجراء الدراسات والمباحث الفنية ، وتقييم المشروع المقترح من وجهة النظر الفنية البحتة .

ويمكن القول أن المنتفعين بمياه النيل فى مصر — بصفة خاصة — يشعرون بالحاجة الملحة المستمرة ، إلى مزيد من البحث عن مشروعات مقترحة ، فى أثناء السنوات القليلة القادمة أكثر من أى وقت مضى . وربما كانت هذه الحاجة مظهرا إيجابيا معبرا عن التلهف والرغبة الرامية إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة إلى الماء فى مصر من ناحية ، وإلى زيادة فى القدرة على ضبط الجريان والتحكم فى إيراد

النهر . وجدير بالفنيين والباحثين فى مجالات الدراسات المائية ، أن يضعوا فى اعتبارهم هذا الأمر ، وأن يبذلوا الجهد فى مجال العمل ، الذى يستهدف الاستفادة من مزايا المشروع المقترح ، بالنسبة لكل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان على السواء . وهذا المشروع العتيق يمكن أن يكون - لو تحققت سلامة الفكرة التى بنى عليها من وجهة النظر الفنية والهيدرولوجية - دعامة من الدعامات ، التى ترتكز اليها خطط التنمية الاقتصادية ، من حيث الزيادة الجديدة فى حجم الانتاج فى قطاع الزراعة ، ومن حيث توسيع رقعة الأرض المنزرعة توسيعا أفقيا مرة أخرى .

ونشير فى مجال عرض الأمر الأول إلى أن مشروع المجرى الجديد المقترح للنيل فى صحراء العطمور ، الذى تمخضت عنه أفكار وأبحاث النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وحظى بالمناقشة والدراسة الموضوعية ، فى أواخر ذلك القرن ، لم يلق جانبا من جوانب العناية الحقة ، أو البحث الموضوعى الرزين المخلص على الطبيعة ، بالشكل الذى يقطع الشك باليقين . وقد حدث كل هذا فى الوقت الذى حظيت فيه مشروعات ومقترحات كثيرة أخرى ، بدراسات وأبحاث فنية موضوعية ، كلفت مصر بضعة ملايين من الجنيهات ، فى السنوات المبكرة من القرن العشرين . ونحن - بطبيعة الحال - لايمكن أن نرجم بالغيب ، ولا نملك القدرة على الحكم ، ولكننا نرغب رغبة حقيقية وملحة فى التعرف على تعليل مقبول ، يفسر ذلك الاعراض من جانب الباحثين الفنيين والخبراء فى علم ضبط النيل ، عن مشروع المجرى الجديد المقترح ، فى الصورة التى اقترحها أباتا باشا ، أو فى غيرها من الصور . وهكذا تحلق علامة استفهام كبيرة فى سماء هذا الموضوع ، وتلوح للباحث من حين إلى حين . وهو يتساءل دائما عن موضوعية ذلك الاعراض ، أوإن شئت الاهمال بالنسبة لمجرد الفكرة فى حد ذاتها . هل هذا إهمال عن إيمان حقيقى بعدم صلاحية هذه الفكرة للبحث والدراسة من وجهة النظر الفنية البحتة ؟ أم أن خبراء النيل فى هذه الفترة التى سيطر فيها الاستعمار هم الذين - لحاجة فى نفسهم - ضيعوا الفكرة ، وطمسوا معالمها تحت ستار من التناسى والنسيان [1] .

---

(١) عرض أباتا باشا فكرة هذا المشروع المقترح على سير وليم جارستن قبيل سنة ١٩٠٦ ، ولكنه لم يلق قبولا لأن مصر كانت منصرفة فى ذلك الوقت إلى تحقيق بعض المشروعات الحيوية ، فى مجال تطهير المجرى فى بحر الجبل ، من السدود النباتية التى كانت تعطل الجريان المائى الحر ، وتحقق مزيدا من الفاقد فى المستنقعات .

ومهما يكن من أمر فان التقرير الفني ، الذى تمخضت عنه خلاصة الدراسات والخبرات والمباحث الفنية ، التى قام على تحقيقها لفيف من الخبراء والمشرفين على النيل ، ومشروعات ضبط النهر إلى سنة ١٩١٢ ، لم يمنح هذه الفكرة التفاتا . كما تغاضى عنها أيضا تقرير ضبط النيل فى سنة ١٩٢٠[1] ولم يشير إليها بتعليق مناسب ، لا من قريب أو من بعيد . هذا فى الوقت الذى تضمن فيه هذا التقرير ، دراسات أصيلة لكثير من المشروعات المقترحة ، وإشارات كثيرة إلى عدد من الاقتراحات الهزيلة ، بشأن استخدام بعض الأخوار والوديان الجافة والاحواض المنخفضة على جانبي النهر ، كمنصرف لمياه الفيضانات العالية ، وحماية مصر من غائلة الفيضانات الخطيرة[2]. ولا بد للباحث على ضوء ذلك كله أن يتصور أن الاهمال والتغاضى عن الفكرة ، التى يتضمنها مشروع أباتا باشا ، ومجرد إغفالها المقصود ، وعدم التعرض لنقدها نقداً موضوعيا ، متعمد بقدر ما هو تعبير صريح عن هدف مرسوم . ويمكن القول فى وضوح أن سياسة الخبراء البريطانيين ، الذين كان لهم وحدهم حق التحكم والاشراف والتسلط على شئون الرى فى كل من مصر والسودان ، وضبط النيل ومباحثه الفنية بصفة عامة فى ذلك الوقت ، كان من شأنها إهمال وإغفال أى اقتراح أو أى فكرة تستهدف الربط بين مصر والسودان ، بطريق سهل للملاحة والمواصلات . ولعل من الطريف حقا أن نذكر إن هذه الفكرة ، ليست أول فكرة تحظى بالاهمال والاغفال وعدم العناية ، بل إن ثمة أفكار كثيرة قد حظيت باهمال مماثل ، واتهم أصحابها فوق ذلك كله بالتخويف . ونضرب لذلك مثلا بالفكرة التى عالجت أمر التخزين المستمر فى داخل حدود الأرض المصرية ، ومع ذلك فانها تتمخض الآن عن سد أسوان العالى ، الذى يعتبر عملا هندسيا جبارا بلغ حد الاعجاز .

أما الأمر الثانى فنشير فيه إلى أن التفكير فى هذا المشروع المقترح ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، وعلى ضوء الخبرات المتوفرة فى ذلك الوقت ، لم يحقق الفرصة

---

(١) سير مردوخ ماكدونلد : ضبط النيل (النسخة العربية)

(٢) راجع بيان الأعمال المقترحة فى مجال ضبط النهر ، وزيادة القدرة فى السيطرة على الجريان ، فى الجزء الأول من تقرير ضبط النيل . صفحة ٦ .

الكاملة فى مجال الحكم السليم على جوهر الفكرة . وليس ثمة شك فى أن مجرد التفكير فى إعادة النظر فيه على أساس من البحث الموضوعى السليم ، الذى يستند إلى حصيلة كبيرة ومتزايدة عن النيل من وجهة النظر الهيدرولوجية ضرورى للغاية ، بالنسبة لكل من مصر والسودان . ونحن على — ضوء من إيماننا وإحساسنا باهمال المشروع المقترح المتعمد ، منذ تنفيذ وتشغيل سد أسوان للتخزين السنوى — ندعو إلى هذه الدراسة الموضوعية . ونلفت الانتباه إلى ضرورة البحث ، وجمع المعلومات وإجراء الاختبارات ، التى تكشف وجه الحقيقة ، وتؤدى إلى التحقق من كل الافتراضات ، التى بنيت عليها هذه الفكرة المقترحة . ويدرك الباحث أهمية هذه الدراسة والدوافع إليها ، على اعتبار أن حياة الانسان على ضفاف النيل ، فى مجراه الأدنى والأوسط ورفاهيته ، وأن الخطط الموضوعة من أجل التنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة الانتاج ، ما زالت فى حاجة ملحة إلى مزيد من فرض الارادة على النهر والجريان المائى فيه . ويعنى ذلك — فى وضوح — متابعة البحث والعمل فى مشروعات هندسية فنيه ، تحقق مزيدا من القدرة على السيطرة على الايراد المائى للنيل من ناحيتين متباينتين ، من حيث طبيعة العمل الفنى . ومن حيث صفة النتائج المرجوة .

وتتمثل الناحية الأولى من هاتين الناحيتين ، فى العمل الذى يؤدى إلى زيادة حجم الايراد الطبيعى بصفة عامة . ويكون ذلك العمل ، على اعتبار أن هذه الزيادة جديرة بأن تحقق مزيدا من حصة الماء بالنسبة لكل من مصر والسودان . والمفهوم أن هذه الزيادة فى الحصص تتمخض فى كل مرة ، عن نتائج طيبة — كما قلنا من قبل — فيما يتعلق بتوسيع رقعة الأرض المنزرعة فى مصر والسودان ، توسيعا أفقيا ، وزيادة حجم الانتاج من قطاع الزراعة . ونشير إلى أن هذا النمط من أنماط الأعمال الفنية ، مرتبط ارتباطا وثيقا بتقليل حجم الفاقد من إيراد النيل ، من منطقة الفقدان العظمى فى مستنقعات بحر الجبل ، سواء تم الفقدان عن طريق التبخر من سطوحها الكبيرة المكشوفة ، أو عن طريق التسرب .

أما الناحية الثانية من العمل ، فقوامها مواصلة البحث الفنى ، فى الاتجاه الذى يحقق تنظيم الجريان المائى ، وتسوية الايراد الطبيعى السنوى بالشكل الذى يستقيم

مع طبيعة الاحتياجات والمطالب المائية . وتكون الوسيلة إلى ذلك الهدف عن طريق يؤدى إلى ممارسة أسلوب من أساليب التخزين ، التى تخضع لنظريات التخزين السنوى أو المستمر أو المعادل (١) . وهذا ضرب آخر من ضروب متابعة الخطط الموضوعة فى مجال تصميم وتنفيذ الأعمال الهندسية الفنية ، بقصد تلبية الاحتياجات المتزايدة إلى الماء ، والوفاء بكل ما من شأنه أن يحقق احتمالات التنمية الاقتصادية فى مصر والسودان على السواء .

وليس ثمة شك — بعد ذلك كله — فى أن إنجاز العمل الخلاق فى سد أسوان العالى ، وتشغيله بكامل طاقته ، وفقا للخطة الموضوعة لن يضع حدا للعمل الجاد فى نفس الاتجاه . وقد أشرنا من قبل إلى أن الجهود لا يجب أن تتوقف أو أن تصل إلى نقطة ، تمثل نهاية لمشروعات ضبط النهر ، وخاصة أن الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر ما زالت مستمرة من سنة إلى أخرى (٢) . وهذه الزيادة فى عدد السكان كبيرة ومخيفة ، وهى تلهب الظهور ، وتدعو إلى مزيد من الماء ، ومزيد من الأرض المنزرعة ، ومزيد من الانتاج بصفة عامة . ويمكن القول أن صلاحية فكرة مشروع المجرى الجديد المقترح ، من وجهة النظر الفنية البحتة ، والأخذ بها وإدخال بعض التعديلات الأساسية على جوهرها وتفاصيلها ، بالشكل الذى يستقيم أو يتناسق مع خطة تشغيل السد العالى ، من شأنه أن يقدم أو يحقق أضخم معونة فى مجال التخزين وتسوية الايراد الطبيعى ، وزيادة حصة مصر من الماء . ويفهم ذلك على أساس إطلاق دفعات من الفيضان فى أواخر يوليو وأغسطس وسبتمبر فى هذه الذراع المقترحة ، وحجزها وتخزينها فى حوض للتخزين ، يشمل حوض وادى قبقبة . هذا وتخصص فى نفس الوقت نسبة من الجريان المائى ، تعادل الاحتياجات ، التى تفى برى الأرض المنزرعة فى مصر ، للمرور والجريان فى المجرى الأصلى للنيل النوبى . ومهما يكن من أمر ، فان الذى يهمنا أن ندرك أن الذى يترتب على ممارسة ذلك الاسلوب ، يتمثل فى نتيجتين على جانب كبير من الأهمية ، من وجهة النظر الهيدرولوجية . ويمكن القول أن لكل نتيجة من هاتين النتيجتين مفاهيم عميقة ،

---

(١) الشامى : مياه النيل من صفحة ٩٢ إلى ٩٦ أو Hurst, H. E. : The Nile. pp. 275—296.

(٢) الشامى : ضبط النيل والتوسع الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة صفحة ٢٠٧

سواء تمثلت هذه النتيجة فى أسلوب ضبط النهر على المدى الطويل ، أو على المدى القصير فى الوقت الحاضر.

وتتمثل النتيجة الأولى فى إدراك حقيقة ما يترتب على حجز حجم كبير من مياه الفيضان ، فى شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ، فى هذه الذراع الجديدة ، بعد تحويلها إلى حوض كبير من أحواض التخزين . ويمكن القول أن هذا الحجز ، من شأنه أن يخلص هذا الحجم من الماء فى حوض التخزين ، من نسبة كبيرة من الحمولة العالقة به . ونشير بهذه المناسبة إلى أن الدراسات والمباحث الفنية ، تؤكد أن الحمولة العالقة بمياه النيل تتزايد بشكل ملحوظ ، فى موسم الفيضان من حوالى منتصف يوليو إلى أواخر أكتوبر . وهى ترتفع — كما قلنا — من حوالى ٤٠٠ جزء فى المليون فى موسم انخفاض المناسيب إلى حوالى ٤٠٠٠ جزء فى المليون فى شهور الفيضان من الروافد الحبشية [1] . ومهما يكن من أمر فان الحجز فى هذه الذراع المقترحة ، سيكون فى جملته من الايراد المائى ، الذى تزداد فيه نسبة الحمولة من العالقة بماء النهر ، من طين وسلت وصلصال وغير ذلك من المفتتات الدقيقة .

ويمكن القول أنه إذا ما أطلقت هذه المياه المحجوزة فى حوض التخزين ، بعد نهاية شهر سبتمبر إلى حوض التخزين فى بحيرة ناصر أمام جسم السد العالى ، تكون قد تخلصت من حجم كبير من حمولتها من الرواسب العالقة بها . ويترتب على ذلك الأمر — من وجهة النظر الخاصة بالاطماء — أن يتناقص حجم الارساب فى حوض التخزين فى بحيرة ناصر . وهذا معناه من ناحية أخرى زيادة فى عمر حوض التخزين أمام جسم سد أسوان العالى ، بنسبة تتفق وحجم الحمولة العالقة ، التى تتخلص منها المياه فى حوض التخزين فى حوض وادى قبقبة . وهكذا تكون هذه النتيجة الأولى من النتائج الايجابية ، التى تحقق ميزة اقتصادية بالنسبة لتشغيل السد العالى ، وتنظيم مناوبات الرى فى كل المساحات المنزرعة فى مصر ، مفيدة ومجدية للمنتفعين بمياه النيل على المدى الطويل . ذلك أن هذه النتيجة تكفل زيادة عدد السنوات ، التى يستغرقها الارساب فى حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، حتى يصل إلى منسوب

(1) Simaika, Y.M. : Filling Aswan Reservoir in the Future. 1942 Simaika, Y.M : The Suspendid Matter in the Nile 1940.

١٤٥ مترا فوق مستوى سطح البحر . ويعنى ذلك أيضا أن الاحتمال قائم وكبير ، فى زيادة تلك الفترة عن التقدير الحالى ، والذى قلنا أنه يبلغ حوالى ٥٠٠ سنة من تاريخ التشغيل الكامل للسد العالى .

أما النتيجة الثانية التى نتوقعها على المدى القصير ، فانها تتمثل فى زيادة حجم حصة مصر والسودان من مياه النيل فى السنة . وتعتبر هذه النتيجة حتمية ومباشرة ، يتمخض عنها تشغيل الذراع المقترحة ، وتحويلها إلى حوض للتخزين وفق أساليب ونظريات التخزين السنوى Annual والتخزين المعادل Virtual . وهذه الزيادة — فى حد ذاتها — هدف عزيز نسعى إليه ، وتتلهف إلى تحقيقها خطط التنمية الاقتصادية فى كل من الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان . وهى تعنى — فى وضوح زيادة فى احتمالات التوسع الأفقى فى مساحات كبيرة جديدة قابلة للزراعة ، فى كل منهما .

ويمكن أن نتفهم الكيفية التى تتحقق بها الزيادة فى حصة السودان على ضوء العلم بالحق القائم بنسبة ٥٠ ٪ من أى زيادة فى إيراد النيل الطبيعى ، بعد تشغيل السد العالى تشغيلا كاملا . ويمكن للسودان أن يستفيد من هذه الزيادة على أساس سحب الماء بطريقة مباشرة ، من الماء المتراكم فى حوض التخزين ، لرى مساحات فى أرض صحراء العطمور ، وبطون الأودية الجانبية القابلة للزراعة فى هذه الصحراء . كما يمكن أن يتحقق السحب فى أى موضع آخر حسب خطة مرسومة من مياه أى رافد من الروافد الرئيسية ، أو من النيل الرئيسى جنوب خط عرض أبوحمد . ويمكن القول أن هذه الذراع المقترحة ، وجريان الماء فيها ، من شأنه أن يضفى على العمران فى الأرض السودانية تغيرات أساسية على مدى واسع . ولعله يساعد أو يؤدى إلى تثبيت حجم من البدو ، الذين يمارسون حياة البداوة فى أرض العطمور ، ويقومون بهجرات فصلية على أوسع مدى ، فيما بين الأرض المصرية والأرض السودانية . وقد يتمخض العمران المتوقع والتخطيط الاقتصادى المحتمل ، عن احتمالات كبيرة فى مجال البحث عن المعادن والتعدين فى كل الأرض ، المنتشرة على جوانب حوض التخزين فى وادى قبقبة .

أما الكيفية التى تتحقق بها الزيادة فى حصة مصر من الماء . فانها تفهم على ضوء

من علمنا بالطريقة ، أوالخطة الموضوعة ، التى سوف يتم على أساسها تشغيل سد أسوان العالى ، وسحب المياه من بحيرة ناصر ، بعد وصول منسوب الحجز على جسم السد إلى ١٨٢ مترا ، فوق مستوى سطح البحر . وتشير خطة التشغيل المقررة إلى الآن ، إلى أن السنة تنقسم إلى قسمين أساسيين هما . فترة الملء وفترة التفريغ . والمقصود بفترة الملء ، القسم من السنة الذى يمتد من أول شهر أغسطس عند ما ترتفع المناسيب فى موسم الفيضان إلى آخر شهر يناير التالى . وتتحقق فى هذه الفترة التى تستغرق نصف السنة ، كل فرص الحجز والتخزين ، إلى أقصى منسوب للحجز أمام جسم السد العالى . أما فترة التفريغ فتشمل الفترة التى تستغرق النصف الآخر من السنة ، من أول شهر فبراير إلى آخر شهر يولية . ويصير فى هذه الفترة سحب الماء من حوض التخزين فى بحيرة ناصر بحساب دقيق[1] . ويمكن القول أن خطة التشغيل تراعى فى هذه الفترة ، التى تستغرق الفترة الحرجة المعروفة بهذا الاسم فى الوقت الحاضر ، تصريف أو سحب كل المياه فى حوض التخزين فوق منسوب ١٧٥ مترا عن مستوى سطح البحر . ويكون ذلك الاجراء بقصد الاستعداد لاستقبال الحجم الهائل من مياه الفيضان التالى ، فى أواخر يوليو وأوائل أغسطس[2] . ويعنى ذلك بالضرورة تنظيم السحب ، وانتظام تصريف الماء من حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، تنظيما يتناسق مع نظام مناوبات الرى فى مصر من ناحية ، ومع الرغبة فى التخلص من أى حجم من الماء ، الذى يحتمل أن يزيد فى أثناء هذه الفترة ، من مارس إلى يوليو عن الاحتياجات للرى والملاحة من ناحية أخرى .

وهكذا يحتمل فى السنوات التى يسجل الايراد المائى السنوى فيها زيادة شبه منتظمة أن يكون هنالك احتمال كبير للفاقد من الماء فى حوض التخزين . وتلتزم خطة التشغيل بالتخلص من بعض الماء فى الوقت المناسب ، والهبوط بمنسوب سطح بحيرة ناصر إلى منسوب ١٧٥ مترا فوق مستوى سطح البحر . وليس ثمة شك فى أن استغلال الذراع المقترحة فى صحراء العطمور ، بحيث تستقبل وتختزن دفعات من مياه الفيضان ، من منتصف شهر يوليو إلى آخر شهر سبتمبر ، يكون كفيلا

(١) الشامى : مياه النيل ١٧٨

(٢) كتاب المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى لسنة ١٩٥٥ ، ص ٢٣٩

بحدوث حالة من حالات الموازنة . وقد يترتب على ذلك عدم الحاجة إلى التخلص من بعض الماء المختزن فى بحيرة ناصر . ذلك أنه فى مثل هذه الحالة ، لن تكون ثمة حاجة ملزمة للوصول بمنسوب الماء فى بحيرة ناصر أمام جسم السد العالى ، إلى منسوب ١٧٥ مترا . ويعنى ذلك أن حوض التخزين فى وادى قبقبة ، من شأنه أن يخفف من حدة حجم الماء الكبير فى موسم الفيضان بصفة عامة . وهذا فى واقع الأمر يمكن أن يعبر أو أن يوضح ما نعنيه بالتخزين المعادل .

التصميم الجديد للمشروع المقترح وخطة التشغيل :

ومهما يكن من أمر فان احتمالات الأخذ بهذه الفكرة — فى جملتها — ، وتنفيذها فى المستقبل القريب أو البعيد ، سوف تتزايد بشكل ملحوظ وخاصة بعد تنفيذ بعض المشروعات والمقترحات ، التى تستهدف زيادة الايراد الطبيعى السنوى ، وبالتالى زيادة حصة كل من مصر والسودان . ويعنى ذلك أن هذه الفكرة قد تصبح ضرورة تقتضيها الحاجة الملحة ، بعد إتمام بعض مراحل العمل الفنى ، فى مجالات تقليل حجم الفاقد ، بالتبخر أو النتح أو التسرب فى منطقة المستنقعات فى حوض بحر الجبل والسوباط الأدنى . والمفهوم أن من طبيعة هذه الخطوة الهامة ، التى تقوم على دراستها وبحث احتمالاتها هيئة مياه النيل المشتركة — المصرية السودانية — تحقيق الزيادة فى حجم الايراد الطبيعى السنوى بصفة عامة . وتترتب تلك الزيادة المتوقعة على زيادة فى حجم الايراد المائى الدائم من بحيرات وروافد الهضبة الاستوائية وتعنى هذه الزيادة من ناحية أخرى أن تكون هناك باستمرار أحجام كبيرة من المياه فى بحيرة ناصر فوق منسوب ١٧٥ مترا ، وهى التى يتحتم التخلص منها قبيل أول أغسطس وتدفق الفيضان ، وتسجيل المناسيب العالية للجريان المائى فى النيل وبداية فترة الملء .

هكذا يمكن القول أن خلق الذراع المقترحة فى العطمور ، وتحويلها إلى حوض من أحواض التخزين ، من شأنه أن يجابه كل احتمالات الزيادة المتوقعة فى إيراد النيل الكلى . ويقتضى ذلك تشغيل هذه الذراع وحوض التخزين فيها وفق الخطة ، التى تتناسق مع خطة تشغيل سد أسوان العالى ، وتنظيم مناوبات الرى فى مصر من ناحية ، بقدر ما تتناسق مع طبيعة الزيادة الكلية فى حجم الايراد المائى

والظروف المحيطة بها من ناحية أخرى . ويعني ذلك أن يصير تنسيق الجريان تنسيقا ، يؤدى إلى تخزين رصيد من الماء فى حوض التخزين فى وادى قبقبة ، يكون معادلا لأى زيادة فى حجم الايراد الطبيعى فى النيل ، مضافا إليها أى زيادة يسجلها حجم الرصيد من الماء المختزن ، فى حوض بحيرة ناصر فوق منسوب ١٧٥ مترا . والمفهوم أن يتم تخزين هذا الرصيد كله من مياه الفيضان ، فى الفترة التى تمتد من حوالى منتصف يوليو إلى آخر سبتمبر على وجه التقريب . أما السحب أو إطلاق المياه من هذا الحوض فى وادى قبقبة ، فيمكن أن يتم حسب التوقيت المعين ، الذى يستجيب لطبيعة الاحتياجات لرى الأرض المنزرعة فى مصر ، وعملية السحب من بحيرة ناصر ذاتها . ويستلزم الأمر فى مجال تنفيذ هذا المشروع المقترح ، وخلق حوض التخزين فى المجرى الجديد فى صحراء العطمور ، متابعة العمل على ضوء الخطوات التالية :

(أولا) العمل عند بداية الذراع :

لقد أشرنا من قبل إلى أن بداية الذراع المقترحة تكون عند موقع قريب من موقع أبوحمد ، وعلى فم وادى الشيخ على وجه التحديد . ويتطلب العمل إنشاء قنطرتين عند هذا الموقع . ويكون من شأنهما تقسيم الايراد المائى ، الذى يمر فى النيل عند موقع أبوحمد إلى قسمين غير متكافئين . والمقصود من هذا التقسيم ، أن ينساب حجم من الايراد المائى فى طريقه الطبيعى فى مجرى النيل الرئيسى خلف موقع أبو حمد ، وأن يوجه القسم الآخر من هذا الايراد الطبيعى ، للجريان فى الذراع المقترحة فى صحراء العطمور . ويجب أن توضع — من أجل ذلك — قنطرة من هاتين القنطرتين على مجرى النيل الرئيسى ، فى الموقع المناسب من وجهة النظر الفنية ، قرب موقع أبو حمد. ويمكن أن تعتبر جزيرة مجرات التى تشغل حيزا كبيرا من النيل وتقسم مجراه العريض إلى مجريين ، موقعا مناسبا تماما لانشاء هذه القنطرة ، ووضع الأساس المتين القوى للبناء ، الذى يتحمل ضغط الماء على المنسوب العالى فى موسم ارتفاع المناسيب . أما القنطرة الثانية المقترحة فيجب أن توضع على الجانب ، الذى يقع عليه الفم الذى يعتبر المأخذ ، الذى يبدأ من عنده الجريان المائى المقرر ، فى المجرى الجديد المقترح . ويمكن عن طريق هذه القنطرة الأخيرة ، ومجموعة الفتحات

المجهزة فيها بالروافع الميكانيكية ، التحكم الكامل فى حجم الماء ، الذى يسمح له بالانطلاق على دفعات ، وفق الحساب المعين بدقة وتقدير فى اتجاه الشمال فى الذراع المقترحة .

ولعل من الضرورى أن نشير بهذه المناسبة ، إلى أن طبيعة العمل الهندسى والتصميم الفنى ، لكل قنطرة من هاتين القنطرتين مختلف تماما . والمفروض أن يوضع فى الاعتبار عند التصميم النهائى ، سرعة الجريان وحجم الماء الجارى ، والمناسيب التى يصل إليها الجريان فى النهر فى موسم الفيضان ، والضاغط [1] بالنسبة لكل قنطرة منهما . ويعنى ذلك أن تكون القنطرة على مجرى النيل الرئيسى من حيث القوة والقدرة على تحمل ضاغط محسوب بدقة كبيرة ، جديرة بالوفاء بأهداف خطة التشغيل والموازنة عليها ، والتحكم فى الجريان المتدفق وتقسيمه على المناسيب العالية فى موسم الفيضان من كل عام . ومع ذلك فانه يمكن القول أن تشغيل كل قنطرة من القنطرتين معا ، وفى وقت واحد ، بحيث تفتح بعض العيون أو الفتحات فى القنطرة على فم الذراع المقترحة ، وتقفل بعض الفتحات فى القنطرة الأخرى على مجرى النهر الرئيسى ، من شأنه أن يقلل من احتمالات زيادة الضاغط عن المعدل الذى يتحمله بناء قنطرة ما على مجرى النهر .

(ثانيا) العمل فى خلق المجرى وتهذيبه :

لعل من الطبيعى أن يكون الجريان فى مجرى وادى قبقبة ، كما أراد مشروع أباتا باشا ، على اعتبار أن هذا المجرى الطبيعى له الصفات الطبيعية ، التى يتحقق معها الجريان بسهولة كبيرة ، فى الجزء الذى يقع دون خط كنتور ٣٠٠ متر . وهذا فى حد ذاته يوفر علينا الكثير من الجهد فى مجال الحفر ، ويوفر لنا الكثير من المال . ومع ذلك فان حفر القطع المكشوف فى مرتفعات خط تقسيم المياه فى الاتجاه على المواقع المنتخبة على الطبيعة ، يمثل مرحلة من أهم وأخطر مراحل العمل كله ، إن لم تكن أخطرها جميعا . ويفهم ذلك على اعتبار أن الحفر وسيلة مثلى ، يستعان بها من أجل خلق الانحدار الصناعى ، الذى يحقق الاتصال المباشر والجريان

---

(١) الضاغط تعبير فنى مقصود به ما يعادل ارتفاع عمود الماء أمام جسم البناء فى عرض النهر .

بالجاذبية ، بين الاحباس العليا لوادى الشيخ والاحباس العليا لوادى قبقبة . ونحن نعتقد أن الحفر المطلوب ، يمكن أن يمر على نفس الاتجاهات ، التى حددها التقرير الفنى الذى عبرعن الفكرة القديمة ، والتى أشرنا اليها فى الصفحات القليلة السابقة . ويكون ذلك على اعتبار أنه قد اختار هذه الاتجاهات والمواقع ، بعد دراسة وبحث ، تمخضت عنها مناقشته للفكرة والمشروع المقترح فترة طويلة من ناحية ، ومروره بالمنطقة والتعرف عليها من ناحية أخرى . ولكن ذلك لا يمنع البحث الذى يستهدف تحديد هذه الاتجاهات ومواقع الحفر المناسبة ، من أجل خلق هذا القطع .

والمفهوم أن مكعبات الحفر فى هذا القطع الكبير ضخمة للغاية ، وأن الحفر صعب لأن الصخور والتكوينات ، التى سوف يتم فيها الحفر يغلب عليها أن تكون من الصخور القديمة النارية والمتحولة ، والتى قلنا أنها تمثل من وجهة النظر الجيولوجية ، امتدادا للسان من الصخور ، التى يتكون منها العمود الفقرى لتلال البحر الأحمر . كما تتطلب عملية تجهيز القناة اللازمة لتمرير المياه أو تحقيق الجريان فى هذا القطع ، كفاءة عالية فى حساب الانحدارات ، وإعدادها على الصورة التى تلائم صفة المناسيب ، وحجم الجريان المائى المقرر توجيهه فى هذه الذراع المقترحة. ويمكن القول أن هذه القناة يجب أن تكون ، من حيث العمق ، ومن حيث ارتفاع الجسور ، ومن حيث مساحة القطاع الرأسى فى المواضع المتفرقة على طول امتدادها ، مناسبة من وجهة النظر الهيدرولوجية ، لتمرير حوالى ٣٥٠٠ متر مكعب فى الثانية ، وهو أقصى تصرف مقترح فى شهر أغسطس من كل عام .

ومهما يكن من أمر ، فان الخبرة الضخمة والثقة العالية ،التى اكتسبها الانسان المصرى بالذات ، فى مجالات العمل الصعب فى شق الأنفاق ، وعمليات الحفر فى قناة التحويل فى الصخور الصلبة القوية ، فى مواقع العمل فى السد العالى ، سوف تحقق لهذا العمل المطلوب مزيدا من الفرص الموفقة ، بقدر ما تحقق الانسان نجاحا فى مجال القيام بهذا الجهد الضخم الجبار فى أرض العطمور . هذا بالاضافة إلى أن طبيعة الآلات التى استخدمت فى حفر الأنفاق وتجهيزها ، وشق المجرى الجديد للنيل ، جنوب موقع أسوان مباشرة ، تكون كفيلة بأن تنهض بنفس الدور ،

وأن تمكن الانسان المصرى من شق أو خلق أطول قطع صناعى مكشوف فى العالم .
ولا يمكن أن نحدد بطبيعة الحال طول هذا القطع على وجه الدقة ، لأن هذا التحديد يتوقف على نتائج بعض الدراسات والأبحاث ، المفروض القيام بها على الطبيعة عند خط تقسيم المشار إليه ، كما أنه يتوقف على اختيار مواقع الحفر ، وتحديد المناسيب التى يصل اليها الانحدار المناسب ، وتقدير حساب مساحة القطاع فى قناة تمرير المياه فى مواقع متفرقة ومتوالية مع الانحدار العام صوب الشمال ، من ناحية أخرى .

ونود أن نشير فى هذا المجال إلى أن الظروف المحيطة بالعمل الشاق ، فى هذه الأرض تلائم الانسان المصرى ، ويمكن أن ينهض فيها بكل العمل بكفاءة تامة وخبرة عالية مطمئنة . ونذكر أن هذا الانسان قد سجل من قبل ، وفى نفس هذه الأرض الصحراوية الحارة ، وفى محيط كل الظروف الطبيعية القاسية ، نموذجا رائعا من نماذج العمل الخلاق ، والخلق المادى الرائع الذى ما زال يعبر عن هذه القدرات . ذلك أنه أسهم فى أواخر القرن التاسع عشر بكل جهده فى مد وإنشاء خط سكة حديد أبو حمد — حلفا ، وسجل أرقاما قياسية فى التقدم برأس السكة ، وإنجاز العمل بدقة وإتقان كاملين ، فى قلب الصحراء فى شهور القيظ الشديد .

(ثالثا) انشاء السد وتحويل الذراع الى حوض التخزين :

تقتضى الخطة المقترحة تحويل الذراع الجديدة ، التى تخترق أرض صحراء العطمور إلى حوض من أحواض التخزين . ويتطلب ذلك اختيار الموقع المناسب من وجهة النظر الفنية ، لانشاء جسم سد كبير قرب نهاية الذراع المقترحة ، وقبيل اقترانها المباشر مرة أخرى بالنيل الرئيسى ، وتدفق الجريان المائى منها إلى حوض التخزين فى بحيرة ناصر . ويجب أن يراعى فى تصميم هذا السد ، ووضع قواعد البناء فيه ، أمران هامان ، من حيث الوظيفة التى يقوم بها ، ومن حيث علاقة هذه الوظيفة بحوض التخزين فى بحيرة ناصر وتشغيله :

١ — يتعلق الأمر الأول بمنسوب الحد الأقصى للحجز والتخزين فى بحيرة ناصر أمام جسم السد ، بعد التشغيل الكامل للسد العالى . والمفهوم أنه من الضرورى أن يكون وضع بناء السد المقترح ، على النحو الذى يتلاءم مع هذا المنسوب ، والذى يسجل فى أقصى ارتفاع له ١٨٢ مترا فوق مستوى سطح البحر . ويعنى ذلك أن

يكون التصميم والموقع المنتخب للبناء : فى وضع مناسب تراعى فيه احتمالات تغير المنسوب فى بحيرة ناصر ، التى تعتبر خلف موقع هذا السد المقترح – فيما بين ١٧٥ و ١٨٢ مترا .

٢ – ويتعلق الأمر الثانى بتصميم جسم السد المقترح ، ومراعاة عامل الارتفاع المناسب للبناء ، الذى يتناسب مع طبيعة الجريان المائى ، ومراعاة ارتفاع الضاغط وحجم التخزين وسعة حوض التخزين . كما يجب أن يراعى عملية حساب الفتحات ، وعلاقة ذلك بحساب التصرفات وإطلاق المياه ، من حوض التخزين أمام جسم السد المقترح ، إلى حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، خلف جسم هذا السد المقترح .

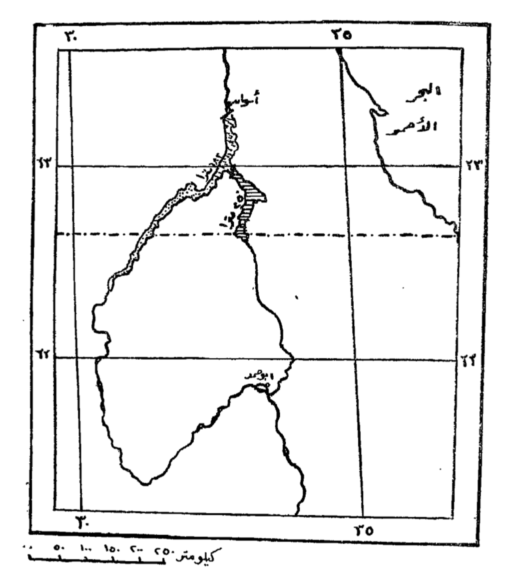
ونحن – على كل حال – لا نملك الوسيلة القاطعة ، التى يمكن أن نقدر على أساسها سعة حوض التخزين ، فى وادى قبقبة تقديراً دقيقا . وقد يتطلب ذلك الأمر المرور على جسور الوادى ، والتعرف على كثير من صفاته ، والظروف المحيطة بأعماقه على طول امتداده من الجنوب إلى الشمال ، والمحيطة بامتداد وحدود الحوض ومناسيب تلك الحدود . والمفهوم أن هناك بعض الجوانب التى تتطلب التجسير ، إلى مناسيب معينة ، للوفاء بامكانية الحجز والتخزين على منسوب معين . كما قد تتطلب الجوانب فى مواقع أخرى ، وضع التكسيات من الصخور الصلبة القوية من أجل تهذيب المجرى بالشكل الذى يتلاءم مع سرعة الجريان المائى وقدرته على النحت الجانبى من ناحية ، ويتلاءم مع تخزين الماء بقدر معين فى الحوض من ناحية أخرى [١] .

ونضيف إلى ذلك ضرورة حساب احتمالات الفاقد بالتبخر من سطح حوض التخزين على المناسيب المختلفة ، واحتمالات الفاقد بالتسرب فى التكوينات السطحية فى قاع الحوض وجوانبه . ويمكن القول أن حساب الفاقد بالتبخر ، لن يمثل مشكلة عويصة ، لأن حصيلة الدراسات والأبحاث التى أجريت من أجل حساب الفاقد فى النيل النوبى ، يمكن الاعتماد عليها فى هذا التقدير . وقد قلنا أن الظروف الطبيعية المحيطة بالجريان المائى فى الذراع المقترحة ، تحقق هذه الفرصة . ويقدر

---

(١) يتوقع الباحث أن يقع معظم حوض التخزين فى الأرض المصرية ، إلى خط العرض ٢٢ شمالا . أما ذيل هذا الحوض فانه لن يوغل فى الأرض السودانية إلا بمقدار ضئيل .

الفنيون الفاقد بالتبخر فيما بين أسوان بحوالى ٧ ٪ من مكعب التخزين ، فى حالة ممارسة أسلوب التخزين السنوى . أما الفاقد من مكعب التخزين السنوى فيما بين حلفا وعطبرة ، فانه يقدر بحوالى من٨٫٥٪ إلى١٠ ٪ من هذا المكعب . أما حساب الفاقد بالتبخر من مكعب التخزين المستمر ، فيقدر بحوالى ١٨ ٪ فى السنة (١) .
وإذا انتقلنا إلى حساب الفاقد بالتسرب ، نشير إلى صعوبات فنية ، تتطلب دراسات وأبحاث عميقة متكررة فى الحقل والمعمل معاً . كما يقتضى الأمر مراعاة احتمالات



بيان كروكى لحوض التخزين المقترح فى الذراع المقترحة فى العطمور

(١) كتاب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى سنة ١٩٥٥ صفحة ١٢٩ و ١٣٠

تنا قص معدلات الفاقد بالتسرب ، بعد مرور أو انقضاء عدد من السنوات ، نتيجة للاطماء المنتظم فى قاع حوض التخزين .

ومهما يكن من أمر ذلك كله فان سعة حوض التخزين فى الذراع المقترحة ، يجب الوصول بها إلى أكبر قدر ممكن ، حيث ليس ثمة عمران يخشى عليه على جوانب الحوض . ويراعى فى تقدير هذه السعة اعتبارين هامين ، من وجهة النظر الهيدرولوجية .والمفهوم أن كل اعتبار منهما يعبر عن احتمالات كبيرة للزيادة فى الايراد الطبيعى للنيل فى المستقبل القريب .

ويتمثل الاعتبار الأول فى الاحتمالات الكبيرة المتوقعة ، فى مجال تنفيذ بعض المشروعات المقترحة المدروسة ، التى من شأنها — كما ذكرنا من قبل — أن تؤدى إلى زيادة كبيرة فى حجم الايراد الطبيعى السنوى . ونسجل بهذه المناسبة أن هيئة مياه النيل المشتركة بين مصر والسودان ، تضع فى صميم تفكيرها هذا الهدف ، وتسعى إلى تقليل الفاقد الضخم ، من مستنقعات حوض بحر الجبل . والمفهوم أن هذا الفاقد الكبير ، يتراوح — كما قلنا — بين نهاية صغرى تبلغ حوالى ٦ مليارات من الأمتار المكعبة ، وبين نهاية عظمى تبلغ حوالى ١٨ مليارا من الأمتار المكعبة ، فى السنة . ويمكن أن نضيف إلى هذا الفاقد حجما من الفاقد أيضا من المطر المباشر ، والذى يبلغ حوالى ٩ مليارات من الأمتار المكعبة ، على حوض بحر الجبل فى السنوات العادية [١]. والمفهوم أن تحقيق النجاح فى تقليل هذه الفواقد الكلية ، التى تتراوح بين ١٥ مليارا من الأمتار المكعبة كحد أدنى ، وبين حوالى ٢٧ مليارا من الأمتار المكعبة كحد أعلى ، من شأنه أن يؤدى إلى الزيادة الحقيقية فى الايراد الطبيعى للنيل . ويجب أن نضع فى الاعتبار أن هذه الزيادة فى حجم الايراد ، تكون من الماء الذى تنخفض فيه الحمولة العالقة ، من الرواسب بصفة عامة . ويمكن أن ننظر إلى هذه الزيادة على أساس أنها مياه صالحة للتخزين ، لأنها لا تكاد تؤثر على سعة حوض

---

(١) يقدر الفاقد من المطر المباشر على حوض بحر الجبل على أساس أن مساحة الحوض الكلية تبلغ ١٠ آلاف من الكيلومترات المربعة ، وأن متوسط المطر السنوى يبلغ حوالى ٩٠ سنتيمترا فى السنة . (راجع كتاب مياه النيل صفحة ٦٤) .

التخزين إلا بقدر ضئيل . وهى – على كل حال – زيادة طبيعية ، يمكن أن تضيف إلى حساب حصة مصر السنوية من إيراد النيل الطبيعى ، بواقع ٥٠ ٪ ، حوالى ٧ مليارات من الأمتار المكعبة فى حالة الحساب على أساس الحد الأدنى ، وحوالى ١٣ مليارا من الأمتار المكعبة فى حالة الحساب على أساس الحد الأعلى للزيادة المتوقعة فى السنة .

أما الاعتبار الثانى فانه يتمثل فى احتمال توالى عدد من الفيضانات العالية ، فى عدد من السنوات المتوالية . وهذا معناه احتمال زيادة طبيعية فى حجم الايراد الكلى ، بشكل يؤدى إلى وجود حجم كبير من الماء فى حوض التخزين أمام جسم سد أسوان العالى ، على منسوب أكثر من ١٧٥ مترا فوق مستوى سطح البحر . والمفهوم أن خطة أو أسلوب التشغيل الموضوع يقتضى – كما ذكرنا من قبل – التخلص الكامل من هذا القدر الزائد من الماء عن ذلك المنسوب ، فى الوقت المناسب قبيل حلول موعد الفيضان التالى . من أجل ذلك ، فان تقدير حساب السعة فى حوض التخزين المقترح فى وادى قبقبة ، يجب أن يقوم بوظيفة من شأنها أن تقلل بقدر الامكان من اللجوء إلى أسلوب التخلص من أى قدر من الماء فى بحيرة ناصر على منسوب أعلى من ١٧٥ مترا . ويعنى ذلك ضرورة العمل على زيادة سعة حوض التخزين المقترح ، من أجل الوفاء باحتمال وفق أسلوب التخزين المعادل ، بالاضافة إلى تشغيله العادى للتخزين السنوي .

وهكذا يجب أن يكون تقدير السعة الكلية لحوض التخزين فى وادى قبقبة ، محسوبا على اعتبار ، حساب حصة مصر بواقع ٥٠ ٪ من أى زيادة متوقعة من الايراد المائى السنوى من الأحباس الاستوائية جنوب موقع ملكال ، مضافا اليها حساب دفعات الماء من الفيضانات العالية ، والتى تمثل على أقل تقدير فائضا معادلا لحجم الماء فى بحيرة ناصر على منسوب أعلى من ١٧٥ مترا . وإذا كانت حصة مصر من الزيادة المتوقعة من حصيلة مشروعات تقليل الفواقد بالتبخر أو النتح أو التسرب تقدر على أساس الحد الأدنى بحوالى ٧ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا ، وكانت الدفعات التى يمكن أن تقتطع من إيراد فصل الفيضان ، فى شهور يوليو وأغسطس

وسبتمبر ، تقدر بحوالى ٨ مليارات من الأمتار المكعبة سنويا ، فيجب أن يوضع فى الاعتبار حساب سعة حوض التخزين المقترح بحوالى ١٥ مليارا من الأمتار المكعبة هذا بالاضافة إلى حوالى ٢ مليارا من الأمتار المكعبة ، لمجابهة حساب احتمالات الفاقد بالتبخر أو بالتسرب من حوض التخزين فى صحراء العطمور . ويعنى ذلك أن تصبح السعة الكلية المقدرة لهذا الحوض وفى وادى قبقبة حوالى ١٧ مليارا من الأمتار المكعبة . ونذكر بهذه المناسبة أنه يجب أن يتم ملء هذا الحوض من مياه الفيضان ، الذى ترتفع فيه نسبة الحمولة العالقة من الرواسب فى شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر على الأقل . وهذا الأسلوب من شأنه أن يقلل من مكعبات الارساب فى حوض التخزين فى بحيرة ناصر ، وخاصة إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن ذلك يؤدى من ناحية أخرى إلى زيادة الاعتماد على الكمية الزائدة من الايراد الطبيعى ، من الأحباس الاستوائية ، فى ملء حوض التخزين فى بحيرة ناصر .

خطة التشغيل المقترحة للذراع وحوض التخزين :

نذكر فى مجال الحديث عن طبيعة ونظام التشغيل المقترح ، من أجل التخزين فى الحوض ، الذى يجرى فيه المجرى أو الذراع المقترحة ، أن السنة يجب أن تنقسم إلى فترتين هما : فترة الملء وفترة السحب والتفريغ . وتعتبر الفترة التى تبدأ من منتصف شهر يوليو وتمتد إلى أول شهر أكتوبر ، أنسب الفترات ، التى يجب أن يتحقق فيها إطلاق دفعات المياه المقررة ، إلى حوض التخزين المقترح . ويفهم ذلك على اعتبار أن ملء هذا الحوض ، يجب أن يتم فى وقت الفيضان ومن ذرواته العالية فى هذه الشهور . وهى — كما قلنا — المياه التى تزداد فيها نسبة الحمولة من المواد العالقة ، والتى تمثل حجما كبيرا من الرواسب ، والتى من شأنها أن تؤثر بالضرورة على سعة حوض التخزين فى بحيرة ناصر أمام جسم سد أسوان العالى . ويقتضى نظام التشغيل المقترح فى هذه الفترة ، التى تستغرق ٧٧ يوما ، قفل البوابات لسد الفتحات فى السد المقترح عند فم الذراع . وتحقق هذه العملية حجز كل دفعات المياه ، التى تنطلق بحساب موضوع فى حوض التخزين من منتصف يوليو إلى آخر سبتمبر . ويمكن القول أن دفعات الماء التى تخصم من الحجم الكلى للايراد أو التصرف عند

موقع أبو حمد ، والتى تخصص للجريان فى المجرى الجديد المقترح : وملء حوض التخزين تخضع لحساب واعتبارات فنية دقيقة . وهذا الحساب المعين مفروض فيه أن يتناسق من ناحية مع التصرفات فى النيل الرئيسى ، فى كل من النصف الثانى من يوليو وأغسطس وسبتمبر ، وأن يتناسق من ناحية أخرى مع طبيعة وحجم الاحتياجات للرى فى الأرض المنزرعة فى مصر . ويعنى ذلك أن يكون حساب الحصة بالقدر الذى يخفف من حدة أو ارتفاع قمم الفيضان إلى أقل قدر ممكن ، كما يكون الحساب بالشكل والحجم ، الذى لا يؤثر بحال من الأحوال على الحد الأدنى للتصرفات المطلوبة ، للوفاء باحتياجات الرى والملاحة فى هذه الشهور .

وهكذا يمكن القول أن إطلاق دفعات الماء فى المجرى المقترح ، فى الفترة من يوم ١٦ إلى ٣١ يوليو ، يجب أن يكون بحساب دقيق ، بحيث لا يتجاوز التصرف فى اليوم الواحد ١٥ ٪ من التصرف الكلى للنيل عند موقع أبو حمد . ويعنى ذلك أن التصرف فى هذه الذراع المقترحة فى أثناء النصف الثانى من يوليو يقدر بحوالى ٥٠ مليونا من الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد . أما فى شهرى أغسطس وسبتمبر الذى يصل فيهما الفيضان وقممه العالية ، فيجب أن ترتفع هذه الحصة ارتفاعا يتناسق مع الزيادة الفعلية فى تصرفات النيل خلف موقع أبو حمد . وتقدر كمية المياه أو الحصة المقررة المقترحة بواقع ٢٩٠ مليونا من الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد من أيام شهر أغسطس ، أو ما يعادل حوالى ٤٠ ٪ من التصرف اليومى فى النيل النوبى عند موقع أبو حمد . أما الحصة التى تخصص للجريان فى شهر سبتمبر ، فيقدر لها أن تكون بواقع ٢٤٠ مليونا من الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد . ويعادل هذا التصرف حوالى ٣٦ ٪ من التصرف اليومى ، عند نفس الموقع فى أيام شهر سبتمبر . ويمكن القول أن من شأن هذه الحصص — المشار إليها فى كل من النصف الثانى من يوليو وأغسطس وسبتمبر — أن تملأ حوض التخزين ، الذى قدرنا سعته بحوالى ١٧ مليارا من الأمتار المكعبة[1]. ويمكن أن ندرك ذلك على ضوء الأرقام التى يبينها الجدول التالى .

---

(١) تقدر هذه السعة المقترحة على اعتبار وصول منسوب الحجز على خط كنتور ٢٥٠ مترا عن مستوى سطح البحر . ويتطلب ذلك خرائط مساحية من الدرجة الأولى ، للتأكد من سلامة التقدير .

الفترة	التصرف اليومى عند أبو حمد	التصرف اليومى فى الذراع المقترحة	الحصة الكلية
من — إلى	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب	مليون متر مكعب
١٦ — ٣١ يوليو	٣٠٨,٥	٥٠	٧٥٠ر
١ — ٣١ أغسطس	٧٢٦	٢٩٠	٨,٩٩٠
١ — ٣٠ سبتمبر	٩٦٥	٢٤٠	٧,٢٠٠
			١٦,٩٤٠

أما فيما يتعلق بنظام السحب والتفريغ من حوض التخزين فى هذه الذراع ، فانه لن يبدأ إلا فى أثناء الفترة أو الوقت، الذى تحدده خطة مرسومة . والمفهوم أن هذه الخطة يجب أن تخضع خضوعاً كاملا ، لخطة السحب وعمليات التفريغ من بحيرة ناصر أمام جسم السد العالى . كما يجب أن تتناسق هذه الخطة من ناحية ثانية مع المناسيب ، فى هذه البحيرة واحتمالات التغيرات التى تطرأ عليها من شهر إلى شهر فى أثناء فترة التفريغ . ويعنى ذلك بالضرورة ، إطلاق دفعات من المياه فى حوض التخزين المقترح إلى بحيرة ناصر ، بالطريقة التى تتناسق مع مواعيد السحب وإطلاق التصرفات ، التى تقتضيها مناوبات الرى ، من قناة التحويل — عند أسوان — لرى الأرض المنزرعة فى مصر . ويجب أن يتم هذا التفريغ — على كل حال — بدقة كاملة ، فى أثناء الفترة فيما بين أول ديسمبر و ١٥ يوليو ، بواقع حوالى ٨٠ مليونا من الأمتار المكعبة فى اليوم الواحد ، أو ما يعادل حوالى ٨١٠ متر مكعب فى الثانية .

هذا ويمكن القول — بعد ذلك كله — أن تنفيذ هذا المشروع المقترح الضخم ، الذى يحول بمقتضاه وادى قبقبة إلى حوض من أحواض التخزين السنوى والمعادل ، من شأنه أن يحقق مزايا اقتصادية هائلة ، بالنسبة لكل من مصر والسودان . وهو — بالنسبة لمصر — يحقق فى المدى القصير ، زيادة فى حصة الماء السنوية ، بحيث تزيد من حوالى ٥٥,٥ مليارا من الأمتار المكعبة ، التى يحققها تشغيل السد العالى والتخزين فى بحيرة ناصر ، إلى حوالى ٧٠مليارا من الأمتار المكعبة . ويمكن

أن تحقق هذه الزيادة بداية لخطة جديدة ، تستهدف توسيع مساحة الأرض المنزرعة فى الأرض القابلة للزراعة فى مصر . وتقدر تلك المساحة ، التى يمكن أن تضاف إلى رقعة الأرض المنزرعة ، بعد إتمام مراحل التوسع الحالى على المياه ، التى يحققها تشغيل السد العالى ، بحوالى ١,٨ مليون من الأفدنة . ويعنى ذلك زيادة المساحة الكلية للأرض المنزرعة المروية بمياه النيل من حوالى ٨ مليون فدان ، إلى حوالى ٨ر٩ مليونا من الأفدنة . وهذا الرقم الأخير يمثل – كما قلنا – أقصى احتمال للتوسع الأفقى فى الأرض المنزرعة فى مصر على وجه التقريب [١] .

أما فى المدى الطويل فان هذا المشروع المقترح ، من شأنه أن يؤدى إلى تقليل حجم الرواسب وأثر الاطماء على حوض التخزين فى بحيرة ناصر بمقدار كبير . ذلك إن اقتطاع حوالى من ٣٦٪ إلى ٣٨٪ ، من الايراد المائى فى شهرى أغسطس وسبتمبر من مياه الفيضان العالى ، من شأنه أن يقلل من حجم الارساب بنسبة معقولة ، إلى حد كبير . هذا بالاضافة إلى أنه يمنح الفرصة ، لأن يمتلىء حوض بحيرة ناصر من مياه الموارد الاستوائية ، التى تعتبر أقل تأثيرا على أحواض التخزين ، من حيث حجم الحمولة العالقة بها ، ومن حيث الاطماء الذى يترتب على حجزها أمام جسم السد .

ويعتبر المشروع المقترح – بالنسبة للسودان – وسيلة حقيقية ، تستهدف تحسين حالة الحياة والعمران ، على جانبى المجرى المقترح . ويمكن أن يحقق الجريان المائى والتخزين فى وادى قبقبة ، فرصة مناسبة لزراعة مساحات من الأرض فى بطون الأودية الجانبية . هذا بالاضافة إلى ما يمكن أن يؤدى اليه مورد الماء العذب الدائم ؛ من حيث عودة إلى النشاط إلى حقول التعدين ، التى شهدت نشاطا بشريا رائعا ، فى وقت قديم[٢]. وهو يحقق من ناحية ثالثة ، حياة أكثر قيمة واطمئنانا ، بالنسبة لرعاة الإبل فى أرض العطمور والعتباى . وينتظر أن تحظى قطعان الرعاة بمورد

---

(١) راجع الملحق رقم (١) فى تقرير لجنة خبراء مشروعات الرى الكبرى فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ .

(٢) يتمثل النشاط فى تاريخ مصر القديمة ، كما يتمثل فى نشاط القبائل العربية وهى فى الطريق إلى السودان .

الماء العذب الوفير ، سواء تمثل فى الجريان فى المجرى نفسه ، أو تمثل فى مياه الآبار ، التى سوف ترتفع مناسيب الماء فيها ، على جانبى حوض التخزين .

ومهما يكن من أمر ، فاننا ندعو إلى دراسة شاملة وبحث أصيل عميق ، لكل الاحتمالات ، التى من شأنها أن تلقى على المشروع المقترح مزيدا من الأضواء ، وتقطع الشك باليقين . ويكون ذلك — على كل حال — سبيل من السبل التى تستهدف استكمال حلقة من حلقات البحث ، فى مجال ضبط النهر .

حيازة الأرض فى تنجانيقا

دراسة تطورية

للدكتور محمد عبد الغنى سعودى
مدرس الجغرافيا بمعهد الدراسات الافريقية

مرت حيازة الأرض فى شرق إفريقية عامة بمرحلتين كبيرتين هما مرحلة ما قبل وصول الأجانب ، ومرحلة ما بعد وصول الأجانب ، ونقصد بها فترة السيطرة البريطانية على كينيا وأوغندة وزنزبار ، والسيطرة الألمانية ثم البريطانية على تنجانيقا ، ، وإن اختلفت مسميات هذه السيطرة تحت إسم مستعمرة حينا وتحت إسم حماية ووصاية أحيانا . ولمعالجة نظام الحيازة سنقسم الدراسة إلى قسمين : حيازة الوطنيين ، وحيازة الأجانب .

أولا : الحيازة الوطنية :

كانت تتشابه ظروف الحيازة فى منطقة شرق إفريقية بوجه عام قبل وصول الأجانب ، فيحتل الوطنيون الأرض أو يتركونها حسب احتياجاتهم ، الأرض لديهم مثل الماء والهواء والضوء ، هدية الطبيعة لهم حتى يعيشوا(١). ويربطهم بالأرض رباط متين لأنها أرض أسلافهم الذين لا زالت أرواحهم تلعب دورا كبيرا فى حياتهم الحالية (٢)، ولأنها مصدر رزقهم وحياتهم سواء مارسوا زراعة أو رعيا .

وتختلف حيازة الأرض عما هو معهود لدينا أو مألوف ، فهى هنا حيازة جماعية ، الأرض بمقتضاها ملك للقبيلة أو للجماعة تبعا لعاداتها وتقاليدها القديمة ، ونظرا لاتساع مساحة البلاد وتعدد القبائل فلا بد وأن تتنوع العادات والتقاليد

---

(١) Matheson, T. K., Bovill, E. W. : East African Agriculture 1950, P. 11.

(٢) Halley, Lord : An African Survey ; 1957 P. 685.

الخاصة بنظام الحيازة ، كما أن هذه القواعد أو تلك ليست ثابتة بحال ، فكل تعميم في النهاية لا بد وتظهر له استثناءات محلية ،فبين الجماعات الزراعية في تنجانيقا مثلا نجد أن الشائع هو الحيازة الجماعية بواسطة القبيلة أو العشيرة ، ولا زال الفرد في معظم الأحيان لا يملك الأرض لنفسه ، ولكن له حق استغلالها ، فهو مالك لغلة الأرض أو للمزرعة وليس مالكا للأرض ذاتها .

The owner of the farm, but not the owner of the soil.

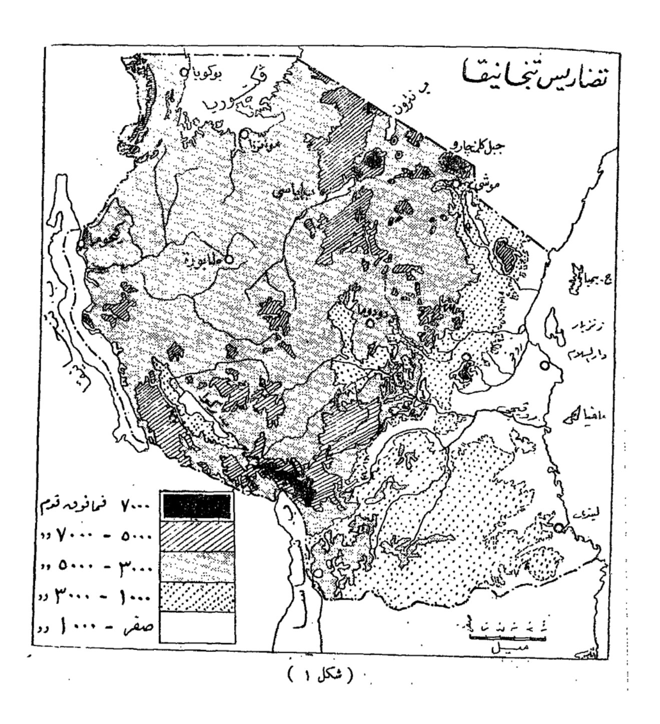
ووراثة حق الاستغلال هذا ممكن سواء كان عن طريق الأم أو عن طريق الأب . ونظرا لاتساع مساحة الأراضي وكفايتها لحاجة السكان قبل وصول الأجانب كانت توزع على أفراد الجماعة لاستغلالها ،لا فرق في ذلك بين رجل وامرأة ،خاصة إذا كانت أرملة أو مطلقة لأن الزوجة عادة ما تزرع في حقل زوجها[٨] وتختلف مساحة المزرعة تبعا لاختلاف ظروف التربة وتبعا لعدد أفراد الأسرة ، فالأسرة الكبيرة معناها وفرة في الأيدي العاملة ، ومن هنا كان تعدد الزوجات من الأمور المرغوبة ، وقد وجد أن مساحة المزرعة الوطنية في مديريتي البحيرة والغربية نحو سبعة أفدنة والغلات موزعة فيها كالآتي[١] :

حبوب وفول سوداني ومواد بقولية	٤,١٨ فدان
كسافا وبطاطا	١,٨٩ فدان
قطن	٠,٩٣ فدان
غلات أخرى	٠,٣٥ فدان
المجموع	٧,٣٥

ويقوم بتوزيع الأرض عادة زعيم الأرض أو رئيسها chef de terre الذي يعرف حدود أرض القبيلة ، ويعرف المستغل منها وغير المستغل ، ولا تظهر له سلطة أو نفوذ كبير كلما كانت مساحة الأرض متسعة والسكان قليلون ، لأنه في هذه الحالة لن يظهر نزاع على الأرض أو احتكاك بين العشائر أو الأسر في داخلها .

(١) Malcolm, D. W. : Sukumaland : An african People and their country, A study of Land use in Tanganyika, 1953, P. 52.

(٢) Savile A. H. African agriculture in Tanganyika, in East African Agriculture P. 238.


تضاريس تنجانيقا
بوكوبا
فكتوريا
موانزا
جبل كلمنجارو
موشي
طابورة
دودوما
زنزبار
دار السلام
مافيا
ليندي
٧٠٠٠ فما فوقه قدم
٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ ،،
٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ ،،
١٠٠٠ - ٣٠٠٠ ،،
صفر - ١٠٠٠ ،،
ميل

(شكل ١)

هذا وتتم الزراعة المتنقلة التى تمارسها الأسر فى داخل حدود أرض القبيلة أو العشيرة هذا النظام من الزراعة الذى يعتبر العلاج الوحيد لتدهور التربة وبالتالى فشل المحاصيل ، غير أن الانتقال من أرض إلى أخرى قد يرجع إلى عوامل أخرى غير تدهور التربة مثل المرض أو سوء الحظ المتواصل ، عدم وجود الماء أو المرعى الكافى لماشيته المتزايدة ، أو عراكه مع زعيم الأرض أو رئيس القرية ، أو العين الشريرة والحسد من جيرانه[1] عندئذ يقوم رب الأسرة بالتحرك إلى أرض جديدة وتطهيرها من أدغالها وحشائشها واستغلالها ويسقط حقه فى أرضه القديمة .

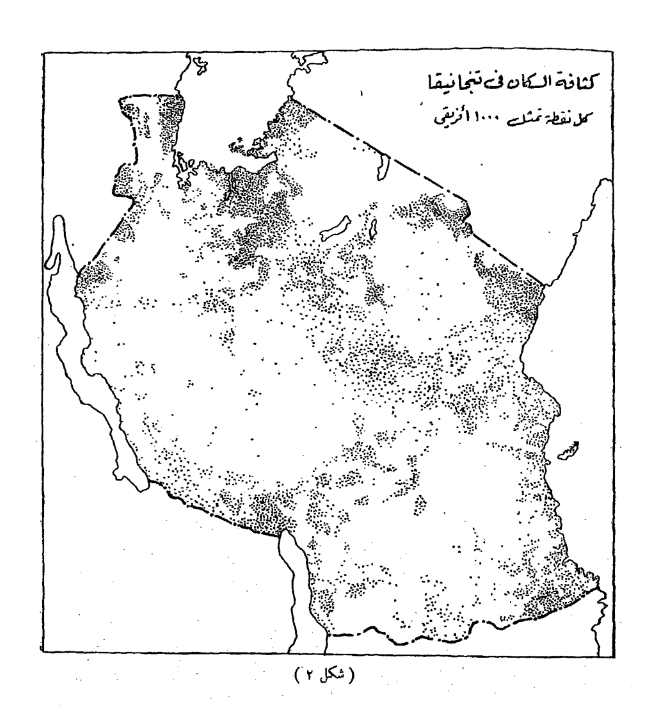
وفى المناطق التى يغلب عليها الرعى كأراضى الماساى مثلا ، نجد أيضا أن حق الاستغلال أو الملكية جماعية بالضرورة ، ففى كثير من هذه المناطق ظهر أن الملكية الفردية للأرض غير عملية ، فندرة الماء تجعل الحيازات الفردية إما مستحيلة أو غير اقتصادية ، كما أن مساحات كبيرة من المراعى لا تستغل إلا لجزء من العام مما يتطلب معه هجرة موسمية بحثا عن كلأ ومورد ماء .

وتظهر الحيازة الجماعية أيضا عند الجماعات الزراعية التى تجمع إلى جانب الزراعة شيئا من تربية الحيوان حيث تترك حيوانات العشيرة لترعى فى جميع الأراضى التى تركت للراحة والتى نمت فوقها الحشائش الطبيعية مرة أخرى .

على أن هذا لا يمنع بحال من ظهور الملكية الفردية أحيانا حتى فى الجماعات التى تمارس فيها القبائل الاقتصاد الفمى Subsistence Economy ، على سبيل المثال تظهر الملكية الفردية عند قبيلة الواشاجا فى بساتين الموز (Vihamba) بينما نجد أن الأرض التى تزرع غلات سنوية عند نفس القبيلة ملكيتها أو حيازتها جماعية وعرضة لتغير المستغلين بين الحين والحين ، وعند بعض القبائل الأخرى مثل Wabena نجد أن مجرد تطهير الفرد لقطعة الأرض من نباتها الطبيعى يعطيه حق ملكيتها ، وإن كانت هناك قيود فى نفس الوقت تتمثل فى أنه لا يمكن التنازل عنها لفرد خارج حدود عشيرته[2].

(1) Op Cit. : P. 49.

(2) International Bank for Reconstruction and Development : The Economic Development of Tanganyika P. 93.



(شكل ٢)

على العموم كان لدخول الاقتصاد النقدى المتمثل فى زراعة البن كما هو الحال عند قبائل الهيا Haya غرب بحيرة فكتوريا والواشاجا فى منطقة كلمنجارو والقطن عند قبائل زينزا Zinza والسوكوما جنوب بحيرة فكتوريا — كان له أثره فى ظهور الحيازات الفردية بصورة واضحة فى هذه المناطق ، كذلك تساعد على ظهور الفردية شدة الطلب على الأرض ، وتدهور النظام القبلى وزراعة الغلات الشجرية الدائمة ، وفى بعض الحالات بناء المساكن الدائمة الثابتة ، فهذه العوامل مجتمعة أو منفردة تعدل من نظم الحيازة التقليدية . بل يصل الأمر إلى حد أن بعض الأراضى لا يمكن نقل استغلالها بتاتا من فرد إلى آخر كما هو الحال عند قبيلة نياكوسا Nyakusa شمال بحيرة نياسا لأن التربة شديدة الخصوبة عند حضيض المرتفعات البركانية (١) .

ومن الأمور الشائعة فى النظم التقليدية أن يرهن الفرد حق استغلال الأرض لغيره نظير قرض معين ، وإن كان فى إمكانه استعادة حقوقه فى الاستغلال بمجرد دفع دينه مهما طالت مدة الرهن ، بينما فى الوقت الحاضر إذا احتل المقرض الأرض لمدة طويلة أو قام فيها باصلاحات ظاهرة وزرعها غلات دائمة ، اقتربت حيازته للأرض من الملكية الفردية وإلا فعلى صاحب الاستغلال الأصلى أن يدفع تكاليف الاصلاحات والمسكن قبل أن يسترد أرضه (٢).

ثانيا : الحيازة الأجنبية :

تختلف تنجانيقا عن كينيا وأوغنده فى أن الاستعمار الألمانى مر عليها قبل الانتداب والوصاية البريطانية ، ومن هنا كان هناك بعض الاختلاف فى نظام الحيازة عنهما نتيجة لاختلاف السياسات الاستعمارية للدولة المستعمرة فى كل حالة ، فالملكية فى تنجانيقا حددها قانون الأرض الصادر سنة ١٩٢٣ ، حيث نجد فى الفقرة رقم (٦٨) كل الأراضى تحت رعاية الحاكم العام لاستخدامها

(١) Daniel Biebuyck : Land Holding and Social Organization, in Economic Transition in Africa, Edited by Herskovits, Harwitz 1964, P. 108.

(٢) Op. Cit. P. 94.

لصالح الوطنيين بالطرق المباشرة وغير المباشرة ولا يمس القانون أى حقوق أعطيت من قبل [1] .

ويمكن أن نخرج من هذه العبارة بما يأتى :

١ ـ أنه لا توجد أراضى محددة للوطنيين ومن هنا كان على الحاكم العام أن يضع فى الاعتبار الحاجات والمطالب الحاضرة والمستقبلة لهذه الجماعات الوطنية .

٢ ـ أى حقوق صدرت قبل هذا التاريخ لا تمس (والمقصود بها الحقوق التى منحت فى فترة الاحتلال الألمانى) .

٣ ـ أن منح الأراضى لغير الوطنيين غير ممنوع ما دام هذا فى صالح الوطنيين ويفسرون هذا بأن وجود الأوربيين فى هذه المناطق له حسناته حيث يساعد على استغلال موارد البلاد ، وجذب رؤوس الأموال والارتقاء بأساليب الزراعة ومحاكاة الوطنيين لهم . فتزداد بهذا ثروة البلاد .

ويقضى القانون أيضا بأن حيازة الأرض بايجار إسمى يتراوح بين ٢ سنت و ٢ شلن للفدان سنويا ، وألا تزيد المدة عن ٩٩ سنة ، وإن كانت معظم المدد المصرح بها بصفة عامة هى ٣٣ سنة ، ولا تزيد المساحة الممنوحة عن ٥٠٠٠ فدان إلا بعد موافقة الحاكم العام ، ولا يحق لأجنبى أن يتنازل أو يرهن أو يهب حيازته لأى فرد آخر ، كذلك ليس له الحق فى التأجير من الباطن بدون موافقة الحاكم العام .

ويطلب من صاحب الأرض إصلاحات تختلف قيمتها باختلاف مساحة الملكية ، فالك ٣٠٠ فدان فأقل يطلب منه إصلاحات دائمة لا تقل قيمتها عن ٢٠ شلن للفدان ويظهر أثرها خلال السنوات الثلاث الأولى من العقد ، وإصلاحات إضافية أخرى لا تقل عن ١٠ شلن للفدان يظهر أثرها خلال الخمس سنوات الأولى ، وللمالكى أكثر من ٣٠٠ فدان يضاف ٢ شلن على كل فدان يزيد على الثلثمائة [2] ، وتراجع عقود الايجارات على فترات فى المعتاد كل ٣٣ سنة .

---

(١) Charlotte Leubuscher : Tanganyika Territory : A study of Economic Policy under Mandate, 1944, P. 31.

(٢) Matheson, Bovill, P. 17.

هذه السياسة البريطانية تختلف عن السياسة الألمانية فيما يختص بالأرض لأن السياسة الألمانية تتبع فى منح الأرض الملكية التامة Freehold وذلك لأن هذا النظام معمول به فى ألمانيا ذاتها ، وكذلك فى مستعمراتها . ومعنى تغيير هذا النظام هو فقدان ثقة الألمان المستقرين فى المستعمرات وفقدان رؤوس الأموال .

فاذا كان نظام حيازة الأرض بالايجار Leasehold معروف لدى البريطانيين فى مستعمراتهم ، وكذلك نظام مراجعة الايجارات حتى يشترك الأهالى بنصيب فى ارتفاع قيمة الأرض الناتج عن زيادة الخدمات العامة والاصلاحات شائع لدى البريطانيين ، فان السياسة الألمانية تتبع طريقا آخر وهو زيادة الضريبة على الأرض كلما زادت قيمتها . وتقدر هذه القيمة على فترات .

ذكرنا هذا لنفسر النقط الآتية :

١ — توجد فى تنجانيقا الملكية التامة وهى التى منحت إبان فترة الحكم الألمانى وتوقف المنح بهذه الطريقة فى عهد الانتداب والوصاية البريطانية وحلت محلها الحيازة بالايجار .

٢ — أن السياسة الاستعمارية تختلف باختلاف تقاليد ونظم الدولة المستعمرة وأن الاستعمار البريطانى لم يمس الحقوق التى أعطيت فى فترة العهد الالمانى .

التطورات والتعديلات فى طرق عرض الأرض :

١ — كانت الأرض قبل الانتداب البريطانى تختار بواسطة المشترين أنفسهم ولكن وجد فى عام ١٩٢٨ أن هذا العمل غير اقتصادى ، لذلك أصبحت الادارة هى التى تحدد وتعلن عن الأرض فى مزاد علنى بين الحين والحين . ونتيجة لازدحام بعض المناطق بالأوربيين وتركزهم أغلقت بعض المناطق فى المديرية الشمالية وتنجا والوسطى أمام الأجانب (١) .

٢ — حدث تغيير بعد ذلك عام ١٩٥٣ فبدلا من تحديد الأرض وعمل مزاد علنى نجد أن الأرض يعلن عن تقديم عطاءات لها بايجار محدد وبقسط حده الأدنى

---

(١) Tanganyika Report for the year 1953, P. 135.

لا يقل بأى حال من الأحوال عن إيجار ٦ سنين وتفحص كل العطاءات بواسطة لجنة وتمنح الأرض لمن هو أكثر استحقاقا ، وليس من الضرورى للذى يدفع إيجارا عاليا . ولكن القانون لم ينس سلطة الحاكم العام فقد منحه سلطة منح الأرض بدون عمل عطاءات فى أى وقت ما دام قد اقتنع بأن هذا مفيد للصالح العام .

وعند انتهاء مدة الاستغلال يمكن أن تتجدد الملكية بدون عطاءات ، ولكن على الحاكم العام أن يضع فى الاعتبار قيمة الأراضى المجاورة والتى من نفس النوع ويحدد الايجار عادة بأعلى إيجار فى المنطقة (١).

٣ — تألفت هيئة لاستغلال الأرض Land utilization Board عام ١٩٥٠ ووظيفتها الاشراف على جميع شئون الأرض وتقديم التوصيات اللازمة للحاكم العام ، وقد قسمت الهيئة تنجانيقا إلى الأقسام الآتية :

(ا) المناطق المرتفعة ذات التربة الخصيبة والمناخ المعتدل والمطر الوفير والتى توجد بصفة خاصة حول الجبال فى المديرية الشمالية وفى منطقة Lushoto فى مديرية المرتفعات الجنوبية ، ومعظم هذه الأراضى مشغولة إلى حد الكفاية بالأجانب بحيث لا توجد مساحات كبيرة لم تستغل بعد وخاصة فى المديرية الشمالية ، أما فى مديرية المرتفعات الجنوبية فتوجد مساحات كبيرة لم تستغل بعد نتيجة لعدم تقدم المواصلات ويعد المكتب مشروعا لاستغلالها .

٢ — التلال المنتشرة فى أنحاء تنجانيقا والتى يصعب الوصول إليها وبعضها يستغله الافريقيون وتجرى أبحاث لمعرفة مدى إمكانيات استغلالها فى الزراعة .

٣ — مناطق السفاناشبه الجافة والتى تغطى مساحات واسعة من تنجانيقا وهذه أيضا تتولى الهيئة دراسة الاقتراحات الخاصة باستغلالها .

٤ — المناطق المنخفضة الصالحة للاستغلال تحت نظام المزارع الواسعة كما فى مزارع السيسل التى تشغل الشقة الساحلية وظهيرها .

---

(١) Ibid. P. 135.

جدول رقم (١) تطور المساحات والملكية الخاصة بالأجانب

السنة	عدد الملكيات	المساحة الممنوحة لهم
١٩١٣		١,٣٣٩,٦٤٣ [١]
١٩٣١	١٧٢١	٢,٠١٣,٠٩٧
١٩٣٨	١٦٩٠	٢,١١٨,٩٤٢
١٩٥٣	١١٩٣	[٢] ٢,٢٠٩,٩٨٠
١٩٥٩	١٦٥٩	[٣] ٢,٥٥٤,٨٦٤

يتضح من الجدول السابق ما يأتى فيما يختص بالمساحة :

١ ــ أن المساحة الممنوحة فى أى عام من هذه الأعوام هى حوالى ١٪ من مجموع مساحة البلاد إذا عرفنا أن مساحة تنجانيقا تبلغ ٨٤٠ ر ٣٣١ ر ٢١٩ فدانا .

٢ ــ أن المساحة التى آلت للزراع غير الوطنيين قد زادت عام ١٩٣٨ بما يقرب من نصف مساحة ١٩١٣ .

٣ ــ إلا أن هناك فى الواقع فترة غير ظاهرة فى الجدول بين سنتى ٣٠ ، ٣٥ وهى فترة التأثر بالكساد العالمى ؛ فنجد أنه تبع هذا الكساد قلة الطلب على الأرض بل إن البعض تنازل عن حيازته ولذلك انخفضت المساحة فى عام ١٩٣٥ ثم ما لبثت أن عاد للصعود مرة أخرى عام ١٩٣٧ حيث تملكوا فى هذه السنة وحدها نحو ١٥٥,٧٩٣ فدان ، ولكن هذه المساحة منها نحو ١١٠,٠٠٠ فدان كتلة واحدة منحت للورد Chesham لاستغلالها فى مديرية المرتفعات الجنوبية [٤] .

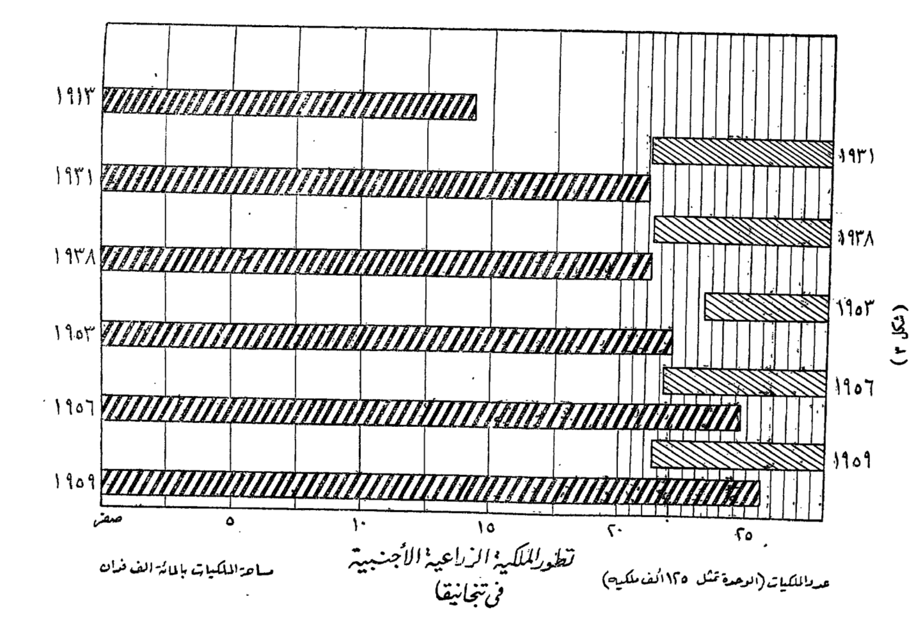
٤ ــ أن المساحة زادت عام ١٩٥٣ بنحو ٩١,٠٠٠ فدان عنها فى عام ١٩٣٨ وارتفعت هذه الزيادة إلى نحو ٢٥٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٩

(١) Charlotte Leubusher, Tanganyika Territory, P. 32.

(٢) Tanganyika Report for the year 1959 Part II P. 48.

(٣) Tanganyika Report for the year 1953, P. 148.

(٤) Charlatte Leubusher P. 32.


١٩١٣
١٩٣١
١٩٣٨
١٩٥٣
١٩٥٦
١٩٥٩
صفر
٥
١٠
١٥
٢٠
٢٥
مساحة الملكيات بالمائة الف فدان
تطور الملكية الزراعية الأجنبية
في تنجانيقا
عدد الملكيات (الوحدة تمثل ١٢٥ ألف ملكية)

(شكل ٣)

ويتضح من الجدول السابق أيضا فيما يختص بعدد الملكيات ما يأتى :

١ – تتخذ الملكيات اتجاها مخالفا للمساحة فبينما اتجهت المساحة إلى الزيادة اتجه عدد الملكيات إلى النقصان فكانت سنة ١٩٣٨ ، ١٦٩٠ ملكية فأصبحت عام ١٩٥٣ ، ١١٩٣ ملكية وإن زادت عام ١٩٥٩ إلا أنها مع ذلك لم تصل إلى عددها عام ١٩٣٨ أى قبل الحرب العالمية الثانية .

٢ – زاد عدد الملكيات فى فترة الكساد العالمى أيضا إذ وصلت عام ١٩٣٥ إلى ٢٣١٧ بينما كانت ١٧٢١ ملكية عام ١٩٣٠ [١] .

وإذا عرفنا أن المساحة نقصت فى هذه الفترة فمعنى هذا أن الملكيات قد انقسمت وهذا يبدو طبيعى لأن الكساد العالمى كان له أثره فى تقسيم الملكيات إلى وحدات صغيرة ، بمعنى أن كثيرا من أصحاب الملكيات الكبيرة تنازلوا عن أجزاء من ملكياتهم .

وهناك ملاحظات أخرى على الجدول رقم (٢) الذى يبين توزيع الملكيات على القوميات وهى :

١ – أن حوالى ٩٠ ٪ من مجموع الملكيات الزراعية فى أيدى أربع قوميات وهى البريطانية والألمانية والهندية واليونانية وذلك فى عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٨ وانخفضت النسبة إلى ٨٢ ٪ عام ١٩٥٣ ولكنها هبطت إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٥٩ ، ولا يرجع هذا التناقص فى نسبة ملكيات القوميات الأربع إلى انخفاض عدد الملكيات وإنما يرجع إلى نمو الملكيات الأخرى والتى لم تكون إلا عددا ضئيلا من قبل فقد وصلت ملكيات البعثات التبشيرية عام ١٩٥٩ إلى ٢٦٦ ملكية بمساحة قدرها ١٦٨٥٠ فدانا .

٢ – أن نسب القوميات الأربعة ما عدا الألمانية مالت إلى الانخفاض بين عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٨ فكانت نسبة ما تملكه كل قومية من القوميات الأربعة الكبرى وهى البريطانية والألمانية والهندية واليونانية على الترتيب عام ١٩٣٠ هى ٣٠،٢ ، ٢١،٨ ، ٢٠،٨ ، ١٤،٣ ٪ ثم ٢٦ ، ٣٢،٧ ، ٢٦،٤ ، ١٣،٢ عام ١٩٣٨ ثم انعكست الآية سنة ١٩٥٣ فمالت كلها نحو الزيادة ما عدا الملكية الألمانية ، وكانت

---

(١) Ibid. P. 33.

جدول رقم (٢)توزيع الملكيات على القوميات المختلفة

الجنسية	١٩٣١ (١) عدد الملكيات	١٩٣١ (١) متوسط مساحة الملكية بالفدان	١٩٣٨ (١) عدد الملكيات	١٩٣٨ (١) متوسط مساحة الملكية بالفدان	١٩٥٣ (٢) عدد الملكيات	١٩٥٣ (٢) متوسط مساحة الملكية بالفدان	١٩٥٩ (٣) عدد الملكيات	١٩٥٩ (٣) متوسط مساحة الملكية بالفدان
بريطانى	٥٢٠	١٤٥٤	٤٤٠	١٧٩١	٤٣٨	٢٥٠٩	٤٧٣	٢٩٨١
ألمانى	٣٧٥	١٠٣٩	٥٥٤	٨٦٠	٤٨١	٦٧٠	٤٥	٧١٢
هندى وباكستانى	٣٥٨	٩١٤	٢٧٨	٩٩٤	٢٦٧	٨٢٩	٢٩٥	٨٨٧
يونانى	٢٤٧	٩٦٣	٢٢٣	٨٦٥	٢٣٧	١٥٠٠	٢٧٧	١٢٨٥
جنوب إفريقية	٤٤	١٥٠٨	٥١	١١١٦	٩٨	١٧٥٠	١٠٦	١٧٥٨
سويسرى	٥	١٣٢٣	١٥	٣٩٩٣	٢١	١٤٦٣	٢٤	١٢٩٩
أخرى	١٧٢	٧٦٤	١٢٩	١٣٧٤	٨٤	١٩٥٢	٤٣٩	٧٠٤
	١,٧٢١	١,١١٦	١٦٩٠	١١٢٠	١١٩٣	١٤٧٦	١٦٥٩	١٥٤٠

(١) Charlotte Leubuscher : Tanganyika Tarritory : A study of Economic Policy under mandate, P. 203.

(٢) Tanganyika Report 1953 P. 147.

(٣) Tanganyika Report 1959 Part II P. 48.

النسب بنفس الترتيب ٣٦,٤ ، ٤٠ ، ٢٢,٦ ، ١٩,٤ واستمرت الزيادة فى الملكيات الأخرى دون الألمانية فى إحصاء ١٩٥٩ . هذا أمر طبيعى لأن ملكية الألمان قد صودرت وقت الحرب ، والعامل الثانى النقص الذى عانته ألمانيا فى الرجال بعد الحرب .

٣ – أن هذه القوميات الأربعة لا تتصدر القائمة من حيث عدد الملكيات فحسب بل تتصدرها أيضا من حيث المساحة المملوكة فقد بلغت نسبة ما يملكون إلى مجموع المساحات الممنوحة للأجانب فى نفس السنين ٩٠٪ ، ٨٥٪ ، ٩٣٪ ، ٨٨٪ .

وإذا قارنا هذه الملكيات بعضها ببعض نخرج بالنتائج الآتية :

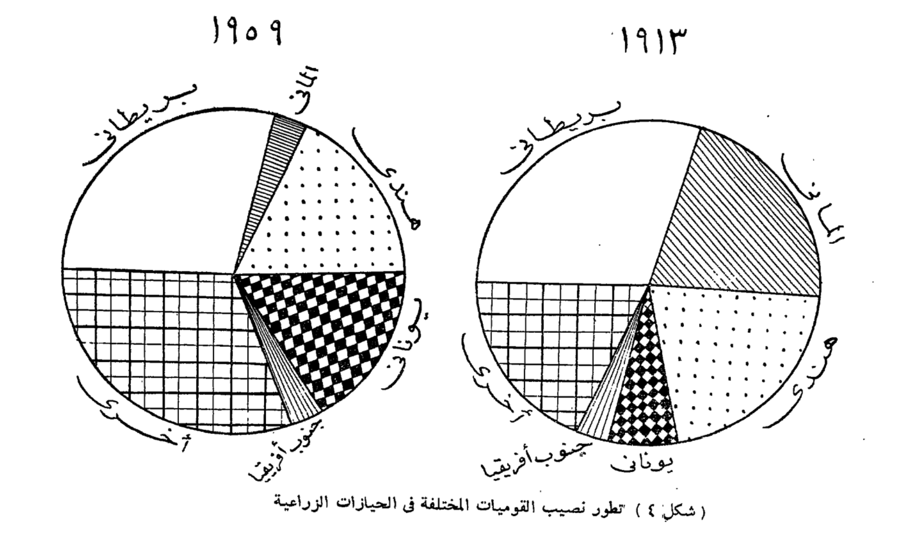
١ – الملكية البريطانية :

تتصدر الملكيات من حيث المساحة فوصلت إلى ما يزيد عن ½ مجموع المساحات المملوكة للأجانب فى عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٩ ، ونفس الكلام يقال عن نصيبهم من حيث عدد الملكيات عدا عام ١٩٣٨ إذ احتلت القومية الألمانية المكان الأول ، هذا كما نلاحظ كبر متوسط مساحة الملكية البريطانية عن أى ملكية أخرى فقد بلغت ما يقرب من الثلاثة آلاف فدان عام ١٩٥٩

٢ القومية الألمانية :

احتلت القومية الألمانية من حيث المساحة المرتبة الثانية بعد البريطانية فى عامى ١٩٣١ ، ١٩٣٨ وكانت المساحة المملوكة لهم تميل إلى الزيادة فكانت ٢٠,١٪ ، ٢٣,٥٪ من مجموعة المساحة الممنوحة للأجانب فى التاريخين السابقين ثم أصبحت الأخيرة بين هذه القوميات الأربع فى عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٩

وإذا نظرنا إلى متوسط المساحة عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٩ نجد أن الملكية الألمانية لها أصغر متوسط ، وإذا لاحظنا نقصها أيضا منذ عام ١٩٣٠ أدركنا أن هذا يشير إلى ظهور طبقة من الفقراء البيض .



(شكل ٤) تطور نصيب القوميات المختلفة فى الحيازات الزراعية

٣ ــ القومية الهندية الباكستانية :

أما نصيب هؤلاء فيظهر فيه النقص سواء فى عدد الملكيات أو المساحة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٨ ثم لا يلبث أن يرتفع عام ١٩٥٣ نصيبهم من عدد الملكيات بحيث أصبحوا يحتلون المرتبة الثانية بعد البريطانية واستمروا هكذا فى إحصاء ١٩٥٩ ويرجع هذا إلى أنهم استفادوا من مصادرة الأراضى الألمانية [1].

٤ ــ القومية اليونانية :

وهذه احتلت المكان الرابع عامى ١٩٣١ ، ١٩٣٨ من حيث عدد الملكيات ولكنها بعد ذلك احتلت المكان الثالث نتيجة لتدهور الملكية الألمانية وفى نفس الوقت زاد متوسط الملكية عند اليونانيين عنه عند الهنود والباكستانيين فوصل إلى ما يقرب من الضعف عام ١٩٥٣ وإلى ما يقرب من الثلث عام ١٩٥٩ . وكان أول ظهور لليونانيين هنا قبل الحرب العالمية الأولى للعمل فى السكك الحديدية فى المستعمرة الألمانية .

٥ ــ القومية السويسرية :

وهذه زاد نصيبها على طول الخط من حيث عدد الملكيات أو المساحة وإن كان عام ١٩٣٨ يمثل قمة المساحة بالنسبة لهذه القومية .

٦ ــ جنوب أفريقية :

وهؤلاء معظمهم من البوير هجروا جنوب أفريقيةهربا من الاضطهاد البريطانى وكانوا يمتلكون نفس المساحة تقريبا التى كان يمتلكها السويسريون عام ١٩٣٨ ولكنها هنا مقسمة على ٥١ ملكية ومن هنا كان متوسط الملكية ١١١٦ فدان بينما كان هذا المتوسط عام ١٩٣١ ١٥٠٨ فدان ، ويلاحظ أن نصيبهم زاد سواء فى عدد الملكيات أو فى المساحة أو فى المتوسط .

---

(1) Fitzgeraald, W. Africa 1961 P. 236.

جدول (٣) ملكيات الأجانب موزعة على المديريات المختلفة فى عامى ١٩٣٨ ، ١٩٥٩ بالألف فدان

المديرية	١٩٣٨[1]	١٩٦٠[2]
البحيرة	٤١	٣٠
الوسطى	٨	١٤٠
الغربية	٢٣	٦٠
المنوفية	١١٨	١٥٠
الشرقية	٤٠٤	٥٠٠
الشمالية	٤٥٧	٤١٠
تنجا	٦٤١	٦٤٠
المرتفعات الجنوبية	٤٢٧	٢١٠

يلاحظ على الجدول السابق :

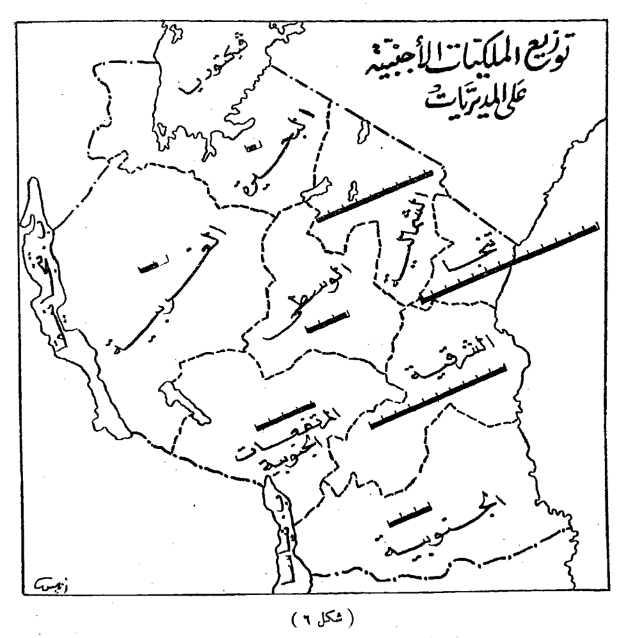
١ — أن المشروعات الزراعية غير الوطنية تتركز فى أربع مديريات من الثمانية وهى الشرقية والشمالية والمرتفعات الجنوبية وتنجا فضلا عن بدء ظهور المديرية الوسطى عام ١٩٦٠ كمنطقة لقيام المشروعات الزراعية الأجنبية ، ويتفق هذا التوزيع مع توزيع العناصر الأوربية والهندية والباكستانية فالمديرية الشرقية والشمالية وحدهما بهما ما يقرب من نصف الأوربيين ونصف الهنود والباكستانيين فى إحصاء ١٩٥٧[3] .

ويمكن تفسير هذا بأن المديرية الشرقية تتمتع بسهولة فى المواصلات إلى جانب زراعة أهم غلة تجارية فى أيدى الأوربيين والهنود وهى السيسل فضلا عن أن بها مراكز الادارة ، وهناك نسبة من الأوربيين يعملون كموظفين ، كما يقوم ٨٠٪ من الهنود والباكستانيين بالتجارة كوسطاء بين المنتجين والمصدرين ، ويشرفون على بعض مؤسسات التصدير والاستيراد ، ولذلك لا بد من قربهم

(١) Economic Development of Tanganyika P. 462.

(٢) Charl o tte Leubusher : P. 202

(٣) International Bank for Reconstruction and Development P. 82.



(شكل ٦)

ملاحظة : هذا التوزيع عام ١٩٦٠ ، والوحدة تساوى ٥٠ الف فدان

من مراكز الادارة أما المديرية الشمالية فهى مديرية مرتفعات كلمنجارو وميرو وهذا أمر هام بالنسبة للاستيطان الأوربى ، فضلا عن سهولة اتصالها بالمنطقة الساحلية ، وبسكك حديد كينيا .

ويشبه وضع مديرية تنجا المديرية الشرقية فى معظم الوجوه بينما نجد أن مديرية المرتفعات الجنوبية رغم ارتفاعها وغزارة أمطارها لا تصل إلى مستوى المديرية الشمالية ويرجع هذا إلى موقعها الداخلى وعدم تقدم المواصلات مما يحول دون قيام المشروعات الزراعية الناجحة اقتصاديا .

٢ ـ ظهر أن متوسط مساحة الملكية أقل من المتوسط فى مديريتى الشرقية والشمالية عن مناطق الاستقرار الأوربى الأخرى ، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى أن معظم الأرض التى فى أيدى الأوربيين تزرع قطنا وبنا ، وهذه الأنواع من الأنسب أن تدار على وحدات أصغر .

٣ ـ أكبر متوسط لمساحة الملكية الزراعية ظهر فى مديرية تنجا ومعظم ملكية الأوربيين هناك متخصصة فى زراعة السيسل ولا تتميز بهذا فحسب ، بل بها أكبر مساحة فى أيدى الأوربيين سواء عام ١٩٣٨ أو عام ١٩٦٠ ، ويزيد على هذا أن فيها أكبر مساحات من الملكية التامة وهذا ناتج عن أن معظم مزارعها ترجع حقوق ملكيتها إلى العهد الألمانى .

خاتمة :

إذا كانت المساحة التى يحتلها الأجانب قد وصلت إلى ٢,٥ مليون فدان فإن هذه المساحة يجب أن نعرف أيضا أنها فى أكثر الأراضى جودة وأحيانا فى أكثرها اعتدالا فى المناخ فى المطر ، وعادة ما تنسب هذه المساحة إلى مساحة تنجانيقا الكلية حتى تبدو ضئيلة عديمة الأهمية لأنها فى هذه الحالة تبلغ ١,١٪ من مساحة البلاد ، وبذلك حاول المستعمر أن يظهر ضآلة نصيب المستوطنين وأنه لا توجد مشكلة أرض على الاطلاق .

ولكن الحقيقة غير ذلك فهناك من الظروف الطبيعية ما يعوق استغلال مساحات ضخمة من تنجانيقا كعامل المطر وعامل التربة وذبابة التسى تسى وسنعالج هنا بعض هذه العوامل لنبين كيف أن المستوطنين كان لهم الغنم وترك للأفريقيين الغرم :

فاذا بدأنا بعامل المطر سنجد أن هناك مساحات واسعة يقل فيها المطر عن ٣٠ بوصة خاصة فى الأجزاء الوسطى وهذه بالتالى يصعب قيام الزراعة فيها دون رى صناعى ، بل ومن ناحية موسم المطر نجد أنه موسم قصير فى معظم البلاد يتبعه فصل جفاف طويل وقاس مما يستلزم زراعة غلات مقاومة للجفاف ، بل إن الأمطار إذا ما سقطت هطلت بشدة عاصفة مما يجعل انسياب الماء السطحى كبيرا وسريعا فلا تستفيد منه التربة كثيرا .

ويضاف إلى هذا أيضا الذبذبات المطرية الحادة التى تعانيها البلاد ومن هذه الناحية قسم تقرير اللجنة الملكية البريطانية تنجانيقا إلى أكثر من قسم (١) .

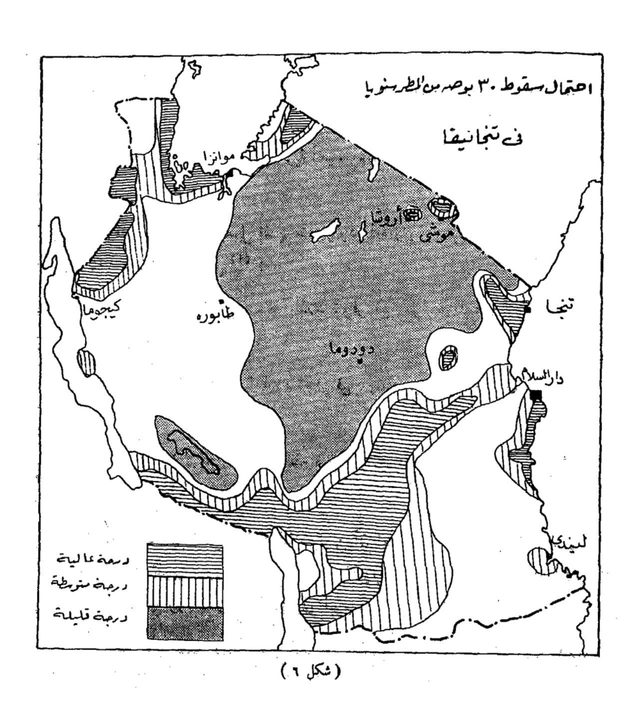
١ ــ مناطق يحتمل سقوط الثلاثين بوصة فيها بدرجة عالية ، بمعنى أن درجات الفشل تتراوح بين صفر ، ٥ كل مائة سنة وهذه هى المناطق الصالحة للانتاج الزراعى وهذه تشمل مساحات محددة فى منطقة كلمنجارو وميرو فى الشمال الشرقى إلى جانب شقة ساحلية تمتد إلى مرتفعات أوزمبارا ، وتضيق هذه المنطقة الساحلية لتتسع مرة أخرى جنوب دار السلام وتشمل دلتا نهر روفيجى ، فضلا عن منطقة كبيرة فى مديرية المرتفعات الجنوبية شمال بحيرة نياسا ، ومساحات ضئيلة غرب وجنوب غرب بحيرة فكتوريا .

٢ ــ مناطق يحتمل سقوط الثلاثين بوصة فيها بدرجة متوسطة بمعنى أن درجات الفشل فيها تتراوح بين ٢٥ ــ ٣٠ كل مائة سنة وهذه لا تمنع قيام الزراعة وإنما تصبح الزراعة فيها حدية وغير مضمون نجاحها وهى أقرب إلى الرعى منها إلى الزراعة . وتشمل هذه معظم غرب تنجانيقا إلى جانب مساحات كبيرة فى جنوبها .

٣ ــ مناطق احتمال سقوط الثلاثين بوصة فيها قليل وهى التى نتوقع الفشل فيها بين ٣٠ ، ١٠٠ وهذه لا تصلح على الاطلاق للانتاج الزراعى وهذه وحدها تشمل نحو ½ مساحة تنجانيقا ومعظمها فى وسط وشمال تنجانيقا امتدادا للظروف المناخية فى الجزء المقابل من كينيا . (راجع ش ٢)

---

(١) East Africa Royal Commission 1953-1955 Report, H. M. O. Reprinted 1961, pp. 253, 254.


احتمال سقوط ٣٠ بوصة من المطر سنويا
فى تنجانيقا
موانزا
أروشا
موشى
كيجوما
طابوره
دودوما
تنجا
دار السلام
ليندي
درجة عالية
درجة متوسطة
درجة قليلة

(شكل ٦)

ويزيد من صعوبة استخدام الرى الصناعى طبيعة التصريف المائى الناتج عن طبيعة المطر الموسمى القليل بحيث تتحول الأنهار فى فصل الجفاف إلى مناقع وغدران .

ولئن كان قد ظهر فى بعض الأحوال أنه يكون الحصول على الماء بطريقة أخرى إلا أن هذا قد يتم بتكاليف باهظة ، والحصول على الماء هنا ليس لفتح مناطق جديدة فحسب ، بل لتحسين أحوال المعيشة فى كثير من المناطق الحالية حيث يستغرق الحصول على الماء للقرية أحيانا مسيرة يومين أحدهما للذهاب والآخر للاياب .

وقد قام الباحثون بعمل تقديرات لموارد الماء وتوفره فى أرجاء تنجانيقا عام ١٩٣٤ وظهر منه ما يلى [١] :

١ — أن ١٠ ٪ من مساحة البلاد تتوفر فيها موارد المياه ويتركز بها نحو ٦٣ ٪ من السكان .

٢ — أن ٨ ٪ من مساحة البلاد تتوفر فيها موارد المياه نوعا وتعول نحو ١٨ ٪ من السكان .

٣ — أن ٢٠ ٪ من البلاد تعد فقيرة فى موارد مياهها وتعول نحو ١٨ ٪ من السكان .

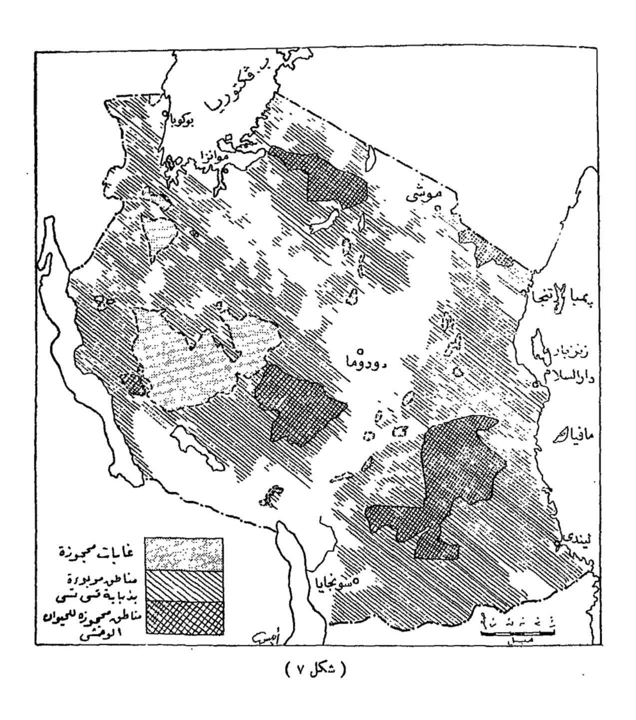
٤ — أن ٦٢ ٪ من مساحة البلاد يمكن أن تعد دون ماء تقريبا ولذلك فهى غير مسكونة تقريبا ، وإذا كانت هناك بعض المجهودات التى بذلت من ذلك الحين إلا أن هذه الصورة لا زالت تنطبق إلى اليوم على تنجانيقا إلى حد كبير .

وأما ذبابة التسى تسى فتغطى نحو ٢٠٧,٠٠٠ ميلا مربع أو نحو ٦٠ ٪ [٢] من مساحة تنجانيقا ، والخطر فيها هنا أنها متوطنة تنتشر فى غرب البلاد فى مساحة ٩٤٠٠٠ ميلا مربعا ، وبما يزيد عن ٨٦,٠٠٠ ميلا مربعا فى الجنوب ، وتتفق

---

(١) Ibid. P. 259.

(٢) International Bank for Reconstruction and Development, P. 19.


ب. فكتوريا
بوكوبا
موانزا
موشي
بمبا
تنجا
زنزبار
دار السلام
دودوما
مافيا
ليندي
سونجايا
غابات محجوزة
مناطق موبوءة
بذبابة تسي تسي
مناطق محجوزة للحيوان
الوحشي
ميل

(شكل ٧)

للأسف هاتان المنطقتان مع المناطق الجيدة من حيث احتمال المطر ، وهناك منطقة ثالثة موبوءة مساحتها ٢٠,٠٠٠ ميل مربع فى شمال تنجانيقا ولكنها تتفق مع مناطق الرعى .

ومعنى هذا أن هناك حتى فى المناطق الصالحة من حيث الماء أجزاء غير صالحة لا للزراعة ولا للرعى بسبب مرض الذبابة الذى قد يقضى على الانسان وعلى الحيوان.

وإذا أضفنا إلى هذا عامل التربة الجدباء حينا وعامل سوء المواصلات أحيانا أدركنا أن المساحات الصالحة للانتاج ليست كما نتصور وأن الافريقيين لا شك يعيشون فى ضيق فى كثير من جهات تنجانيقا بسبب حجز الأجانب لأجود الأراضى .

المراجــع

تقـــارير :

— East Africa Royal Commission 1953-1955 Report, His Majesty's Stationary Office, Reprinted 1961.

— Economic Development of Tanganyika, Intarnational Bank for Reconstruction and Development, Jhons Hopkins 1961.

— Tanganyika Annual Reports for the years 1953, 1959.

كتب :

—Fitzgcrald, W.: Africa, A social, Economic and political Geograply of its Major Regions, Methuenn nith Edition 1961.

— Charlotte Leubusher : Tanganyika Territory : A Study of Economic Policy under mandate, Oxford Unversity Press, London 1944.

— Hailey, Lord : Ân African Survey, Oxford University Press 1957.

— Herskovits, M., Harwitz, M. Economic Transition in Africa, Routledge and Kegan Paul, London 1964.

— Matheson, T. K., Bovill, E. W., East African agriculture, Oxford University Press, London 1950.

— Malcolm, D. W. : Skumaland, An African People and their Country, A study of Land Use in Tanganyika, Oxford University Press, 1953.

بعض الجوانب الجغرافية لحضارات أمريكا الوسطى

للدكتور يوسف عبد المجيد فايد

مدرس بقسم الجغرافيا كلية الآداب ــ جامعة القاهرة

تعتبر أمريكا الوسطى من المناطق التى سكنها الانسان منذ زمن قديم وقد قامت بها حضارات راقية . كذلك كانت أمريكا الوسطى أول منطقة نزل بها الأوربيون فى فترة الكشوف الجغرافية فى العالم الجديد ، ومن هنا بدأ المستعمرون البيض ينشرون استعمارهم واستغلالهم الاقتصادى للامريكتين . وقد أدى هذا التاريخ الحافل لأمريكا الوسطى إلى التأثير على حياتها السياسية والاقتصادية قديما وحديثا ، ولا شك أن المشاكل التى تثور بين آن وآخر فى المنطقة لها جذور قديمة ترجع إلى المراحل الأولى من تاريخها وترجع كذلك إلى وجود خليط بشرى بها .

ولفهم المظاهر الحضارية لأمريكا الوسطى يحسن أن نعرض عرضا سريعا لظروف موقع المنطقة ومظاهر السطح فيها على أساس أنها المسرح الذى مثلت عليه الأحداث البشرية بأدوارها المختلفة .

الموقع : يمكن اعتبار أمريكا الوسطى منطقة عبور بين قارتى أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، فجزء منها فى الشمال يدخل ضمن القارة الشمالية وجزء صغير آخر فى الجنوب يتبع القارة الجنوبية ، وتتكون منطقة أمريكا الوسطى من تركيب متداخل من اليابس والماء مع عدد كبير من الجزر المختلفة المساحة هنا وهناك . وتقع أمريكا الوسطى كلها إلى الشمال من خط الاستواء ويمر مدار السرطان إلى الشمال من جزيرة كوبا ، لذلك تقع المنطقة برمتها فى العروض المدارية . وتمتد أمريكا الوسطى من الغرب إلى الشرق أكثر من امتدادها من الشمال إلى الجنوب ، إذ هى تمتد بين خطى عرض ٣٠ ٧° شمالا ، ٣٣° شمالا وبين خطى طول ٥٨° غربا ، ١١٧°

غربا . وتضيق أمريكا الوسطى إلى أقصى حد فى منطقة برزخ بنما ، وقد كان هذا الجزء يستخدم فى العبور بريا من الجانب الغربى إلى الجانب الشرقى قبل شق قناة بنما بزمن طويل عند ما كانت منتجات الاجزاء الغربية من أمريكا الجنوبية وخاصة الفضة من بيرو تنقل على ظهور البغال حتى سواحل البحر الكاريبى ثم تشحن فى السفن لنقلها إلى أسبانيا .

مظاهر السطح : يمكن تقسيم أمريكا الوسطى من ناحية السطح إلى الأقسام الآتية :—

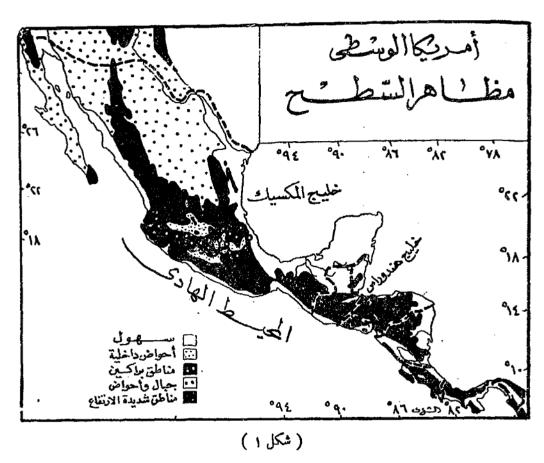
١ — شبه جزيرة كاليفورنيا السفلى وهى عبارة عن جزء ضيق طويل من اليابس وتمتد بها سلسلة جبلية فى الوسط تشبه العمود الفقرى . وتعتبر شبه جزيرة كاليفورنيا امتدادا لأمريكا الشمالية من ناحية البنيه . وأهم السلاسل الجبلية فى أمريكا الوسطى هى سلسلة جبال سيرا هوارز **Sierra Juarez** ويصل ارتفاعها إلى نحو ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وجبال سيرا سان بدرومارتير **Sierra San Pedro Martir** فى الوسط ، أما فى الجنوب فتوجد سلسلة سيرا سان لازارو **Sierra San Lazaro** وانحدار هذاه الجبال أشد عنفا ناحية خليج كاليفورنيا عنه فى جانب المحيط الهادى . أما خليج كاليفورنيا نفسه فهو امتداد جنوبى لوادى كوتشلا **Coachella Valley** ووادى أمبريال **Imperial Valley** .

٢ — الأراضى المنخفضة فى شمال غرب المكسيك وتشمل فى جزئها الشمالى دلتا نهر كلورادو . وفى الداخل تحوى إقليما متنوعا فى تضاريسه حيث توجد بعض الأحواض التى تحيط بها التلال (شكل ١) .

٣ — جبال سيرا مديرا الغربية **Sierra Madré Occidental** وهى جبال مرتفعة ، وتبدأ قرب الحدود بين المكسيك وولاية أريزونا فى الولايات المتحدة الأمريكية وتمتد من الشمال إلى الجنوب حوالى ١٨٠٠ كيلو متر وتعتبر من الحواجز التضاريسية الهامة إذ تقل بها الممرات . وتوجد معادن كثيرة فى هذه السلسلة الجبلية مثل الفضة والنحاس والرصاص والزنك . وتقطع هذه الجبال أعداد من الأودية العميقة (١) .

---

(١) **Max. Sorre, Mhexique, Amerique Centrale, dans " Geographie Universelle Vidal De Le Blache, Paris, 1928, pp 16 - 19.**



(شكل ١)

٤ ــ الهضبة الوسطى بقسميها الشمالى Meseta Centreal del Norte والجنوبى Meseta Central del Sur ويتراوح ارتفاعها بين ١٢٠٠ ، ١٥٠٠ متر فوق سطح البحر ويزداد الارتفاع فى القسم الجنوبى حيث يصل أحيانا إلى ٣٠٠٠ متر . وتكثر فى الهضبة الأحواض وأهمها حوض مابيمى Bolson de Mapimi وحوض مايران .Bolson de Mayran وفى الجنوب يوجد حوض المكسيك الذى توجد به مدينة المكسيك ذاتها Mexico City ومن الأحواض الأخرى حوض بويبلا Bolson de Puebla وحوض تولوكا .Bolson de Toluca .

٥ ــ جبال سيرا مديرا الشرقية .Sierra Madré Oriental وامتدادها من الشمال إلى الجنوب أقل من جبال سيرا مديرا الغربية . وتكون هذه السلسلة فى الواقع الحافة الشرقية للهضبة الوسطى وتكثر بها الانكسارات والأخاديد .

٦ ــ سواحل خليج المكسيك وتعتبر هنا امتدادا للسهول الساحلية فى ولايتى تكساس ولويزيانا وتقطعها بعض الجبال والتلال التى تصل إلى الساحل مباشرة . وتنتشر فى هذا القسم التكوينات الرسوبية من الحجر الجيرى والحجر الرملى .

٧ — منخفض بالساس Balsas Depression ويقع إلى الجنوب من الهضبة الوسطى وتنصرف مياه هذا الجزء بواسطة نهر بالساس وقد كان هذا المنخفض مغطى بماء البحر بين خليج المكسيك والمحيط الهادى .

٨ — جبال سيرا مديرا الجنوبية Sierra Madré del Sur ويصل ارتفاعها إلى نحو ٤٠٠٠ متر فوق سطح البحر وتنحدر انحدارا شديدا على الجانبين .

٩ — مرتفعات واهاكا Oaxaca Highlands إلى الشرق من جبال سيرا مديرا الجنوبية ، وهى هضبة متقطعة شديدة التضرس تقل بها الأراضى المستوية وتجرى بها الأودية فى جميع الاتجاهات .

١٠ — منخفض تهوانتبك Tehuantepec lowland وارتفاعه لا يزيد عن ٣٠٠ متر فوق سطح البحر وهو يشبه منخفض بالساس فى أنه كان يصل بين المحيطين الأطلسى والهادى .

١١ — مرتفعات شيابس Chiapas وتشمل سلسلتين جبليتين متوازيتين — تفصل بينهما منخفضات وتسمى السلسلة الجنوبية سيرادى سوكونسكو Sierra de Soconusco والأخرى تسمى سيرا دى شيابس Sierra de Chiapas ويجرى نهر شيابس فى الجزء المنخفض من هذا القسم .

١٢ — شبه جزيرة يوكاتان Yucatan والجزء الغربى من جزيرة كوبا وجزر البهاما Bahamas وهنا تسود التكوينات الجيرية والرملية وبعض جزر البهاما ذات أصل مرجانى . كذلك تسود مظاهر الكارست (Karst) خاصة فى يوكاتان وغرب كوبا ، وقد يكون لهذا أثر فى قيام وذبول الحضارات البشرية فى المنطقة كما سيرد فيما بعد خاصا بالمراحل المختلفة لحضارة المايا Maya .

١٣ — السلاسل الجبلية القديمة فى هندوراس Houndras ونيكاراجوا Nicaragua وهى جبال محدودة الارتفاع وتمتد فى هذا القسم أيضا سلسلة من البراكين تصل حتى بنما [١] أما الساحل الشرقى فهو منخفض ويطلق عليه إسم Mosquito Coast

(١) Philip L. Wagner ; Nicoya, A Culuural Geography. Univ. of Calif. Publications in Geoglaphy. Volume 12 1958, No. 3 pp 195 - 205.

١٤ – جزر الأنتيل الكبرى باستثناء غرب كوبا ويتميز هذا القسم بالسلاسل الجبلية المتوازية التى تفصل بينها أحواض منخفضة يقع بعضها على ارتفاع تحت مستوى سطح البحر .

١٥ – جزر الأنتيل الصغرى وتسود القسم الغربى منها التكوينات البركانية بينما تسود التكوينات الجيرية فى الجزر الشرقية وتلتقى المجموعتان فى جزيرة جوادلوب Guadelope

ولا شك أن لموقع أمريكا الوسطى ومظاهر السطح بها آثار لا تنكر على حضاراتها البشرية قديما وحديثا . فلقد ظلت المنطقة فى نظر القوى الاستعمارية منطقة عبور بين المحيط الأطلسى والمحيط الهادى ومن ناحية أخرى منطقة انتقال بين أمريكا الشمالية والجنوبية ، وقد ساعد على هذا ضيق اليابس فى هذا القسم من الأمريكتين – ووجود خليط جنسى وحضارى يسمح باستيعاب أى دخيل أو عابر من الخارج .

ومن ناحية السطح وأثره نلاحظ أن معظم سكان المنطقة قديما وحتى الوقت الحاضر يتركزون فى إقليم الهضبة الوسطى وإلى حد ما على الساحل الشرقى . ومن الهضبة الوسطى انتشروا شمالا فى الأجزاء السهلية ولكنهم تجنبوا السلاسل الجبلية الوعرة فى الغرب والشرق . وحتى فى الهضبة ذاتها نجد توزيع السكان يتباين من جزء لآخر فالكثافة تزداد فى الأحواض المنخفضة وتقل فى الأجزاء المرتفعة المتضرسة .

والآن ننتقل إلى الكلام عن المظاهر الحضارية التى شكلت تاريخ أمريكا الوسطى ونجد لأول وهلة أن تاريخ المنطقة ينقسم إلى مرحلتين حضاريتين واضحتى المعالم وهما مرحلة الهنود الحمر التى بدأت من تاريخ سكنى الانسان للمنطقة حتى مجىء الأسبان ثم مرحلة الرجل الأبيض منذ بدء الاستعمار الأوربى حتى حصول دول أمريكا الوسطى على استقلالها .

مرحلة الهنود الحمر فى أمريكا الوسطى :

قبل أن نتعرض للمظاهر الحضارية لهذه الحضارة يجمل بنا أن نطرح بعض الأسئلة ثم نجيب عليها ، تلك الأسئلة هى : من هم الهنود الحمر ؟ من أين أتوا ؟ ومتى أتوا إلى هذه الجهات ؟ .

يمثل الهنود الحمر سلالة رئيسية من السلالات البشرية المعروفة تتصل اتصالا وثيقا بسلالة المغول . وعلى هذا الأساس فان الهندى الأحمر فى العالم الجديد يعتبر مهاجرا ويغلب على الظن أن تاريخ الانسان فى العالم الجديد لا يتجاوز ٤٠٠٠٠ سنة ويعتقد البعض أنه أقل من ذلك (٢٥٠٠٠ سنة) بينما يعتقد آخرون أنه يصل إلى ١٠٠٠٠٠ سنة ، وهناك آراء متطرفة منها ما كتبه الأستاذ Y. N. Lewis وذكر فيه أن الموطن الأصلى للانسان هو حوض الأمزون .

ويتفق معظم علماء الأجناس البشرية على أن الانسان جاء إلى العالم الجديد من قارة آسيا عن طريق سيبيريا ومضيق برنج إلى شبه جزيرة ألاسكا ومنها انتشر إلى بقية أرجاء الأمريكتين .

ويختلف الهنود الحمر فى حضاراتهم وصفاتهم الجسمية من مجموعة لأخرى ، فلا توجد وحدة بشرية بينهم ، فبعضهم يتصف بطول القامة (٦ قدم) ، والبعض الآخرون يتصف بقصر القامة (٥ قدم ، ٤ بوصة) ، كذلك يختلفون فى لون البشرة فبعضهم بنى اللون وبعضهم غامق اللون ، كذلك شكل الأنف يتدرج من الأنف المقوس إلى الأنف المتوسط والكبير . ويتميز بعض الهنود الحمر بالعيون المنحرفة والبعض الآخر بالعيون النوردية .

ويغلب على الظن أنه كانت للهنود الحمر صلات فى العروض المدارية بجزر بولينيزيا وبحوض البحر المتوسط . وقد كانت حضارات الهنود الحمر بدائية فلم يجلبوا معهم أية حضارات زراعية ، وانما معرفتهم للزراعة بدأت فى العالم الجديد . وقد جلب الهنود الحمر معهم عند هجرتهم إلى أمريكا بعض الأسلحة كالحراب والسهام . ومن الحيوانات التى صحبوها معهم الكلاب . وكانوا يصنعون القوارب الصغيرة التى استخدموها فى المناطق التى كانت توجد بها أنهار . وقد ظل بعض الهنود الحمر على مستوى منخفض من الناحية الحضارية ، ووصل البعض الآخر

إلى مستويات متوسطة بينما رقى بعضهم إلى مستوى مرتفع . وتباينت لغات ولهجات الهنود الحمر حتى أن أمريكا الوسطى وحدها حوت بين جنباتها من لغات واللهجات عددا يفوق اللغات واللهجات التى توجد فى أوربا وآسيا كلها مجتمعة.

المستويات الاقتصادية للهنود الحمر :

يمكن تقسيم الهنود الحمر فى أمريكا الوسطى من ناحية المستوى الاقتصادى إلى ما يلى :

(أولا) جماعات الجمع والالتقاط والصيد : يضطر أغلب هؤلاء الهنود إلى التجول هنا وهناك بحثا عن الغذاء ذلك لأنهم ينهكون الموارد الطبيعية للبيئة وما زال بعضهم يزاول هذه الحرفة حتى الوقت الحاضر . ومهارة هذه الجماعات محدودة للغاية وهم لا يعرفون عمل الآنية أو الملابس ، ويقومون ببعض الصناعات الجلدية البسيطة . وأهم الجماعات التى تزاول هذه الحرف هى :

(ا) سكان كاليفورنيا السفلى Baja California حيث تسود الظروف الصحراوية . وقد أرسلت بعثات دينية إلى هذه الجماعات غير أن بعض الأمراض الفتاكة قد انتقلت من الأوربيين إلى أولئك الهنود فانقرض معظمهم ولم يبق منهم إلا القليل وبسبب قرب منطقتهم من البحر نجدهم قد اعتمدوا على الغذاء البحرى مثل السلحفاة والأسماك . كذلك كانوا يقومون بجمع النباتات مثل Misquite, Mescal والنوع الأول عبارة عن نبات صحراوى شوكى مستدير الساق وله ثمار تحتوى على عصارة ، ويستخدمه الهنود كغذاء لما له من خاصية منبهة . أما النوع الثانى فهو عبارة عن نبات شوكى أيضا له جذور طويلة وله بذور تجفف وتطحن لاستخدامها كغذاء .

(ب) المجموعة الثانية تشمل قبائل سرى .Seri Indians وقد كانوا يعيشون على سواحل صحراء سنورا Sonora وبعضهم كان يسكن جزيرة تيبورن Tiburon، وكان مستواهم الحضارى هو أقل المستويات بين الجماعات الهندية فى أمريكا الوسطى ولم يعرف بالضبط السبب فى ذلك وما إذا كان هذا التأخر يرجع إلى أصول حضارية أو إلى ظروف بيئية .

(ج) جماعات شيشيمك Chichimec Indians ، وهم سكان الصحراء الوسطى فى المكسيك ، وكانوا يعتمدون فى غذائهم على النباتات الصحراوية التى تنمو فى تلك المنطقة ، كما كانوا يربون الكلاب ويأكلون لحمها ويستخدمون شعرها فى عمل الملابس .

(ثانيا) الجماعات المتخصصة فى الصيد : وقد ظهرت هذه الجماعات فى شمال أمريكا الوسطى وقد أطلق عليهم صيادوا الجاموس البرى . وقد هاجروا جنوبا أمام ضغط جاءهم من الشمال . وقد عرف هؤلاء ركوب الخيل ، كما تعلموا الزراعة أيضا . وأهم قبائل هذه المجموعة هى قبيلة أباش Abachi وكانوا يتصفون بالوحشية والقسوة وقد قاموا بعمليات السلب والنهب من القبائل الهندية الأخرى .

(ثالثا) الجماعات الزراعية : وقد كانت الجماعات الزراعية فى أمريكا الوسطى ممن استخدموا الفأس فى الزراعة ولم تعرف استخدام المحراث أو الحيوان الزراعى . وفى الواقع أن كل الهنود الحمر الزراعيين لم يعرفوا استخدام المحراث فهو لم يعرف فى العالم الجديد .

أنواع الزراعة عند الهنود الحمر فى أمريكا الوسطى :

(أولا) الزراعة البدائية : وهى ليست متخصصة وإنما توجد جنبا لجنب مع حرفتى الجمع والصيد . وقد وجد هذا النوع من الزراعة فى جنوب المكسيك حيث الظروف لم تكن مواتية لقيام زراعة متقدمة .

(ثانيا) الزراعة القروية : وهى من الأنواع التى تعتبر أصيلة فى أمريكا الوسطى ، وقد قام هذا النوع من الزراعة حيث تتوفر موارد مياه كافية وتربة خصبة . وكان إنتاج هذه الزراعة يوجه لسد الحاجة المحلية .

(ثالثا) الزراعة ذات الوسائل المتقدمة : وهنا تبدأ الوسائل الزراعية فى الالتجاء إلى طرق الرى وعمل المدرجات حيث يخشى من انهيار التربة . ولم يكن عمل المدرجات واسع الانتشار فى أمريكا الوسطى ومعظمها كان يوجد فى أراضى حضارة المايا Maya ، كذلك وجدت بعض عمليات للرى على مياه نهر كلورادو

(رابعا) الزراعة بقصد التصدير : وقد وجد هذا النوع من الزراعة عند جماعات المايا حيث قامت مراكز استقرار كبيرة نسبيا ، وكان لا بد لهذه المراكز من أن تستجلب حاجتها من المواد الغذائية من مناطق أخرى .

ويمكن حصر المناطق التى لم تزاول فيها الزراعة فى هذه المرحلة من حياة أمريكا الوسطى فى كاليفورنيا السفلى وجزء من صحراء كلورادو وجزء صغير على الساحل الشمالى الغربى للمكسيك وفى صحراء شيشيمك ومنطقة صغيرة فى شمال شرق المكسيك .

المحاصيل التى قام الهنود الحمر بزراعتها فى أمريكا الوسطى :

لم يركز الهنود الحمر اهتمامهم على استئناس الحيوان وإنما اتجهوا إلى الزراعة وتعتبر المكسيك من أهم مناطق الحضارات الزراعية القديمة .

والموطن الأصلى للذرة هو المكسيك . وأهم المحاصيل هى الحبوب خاصة الذرة — Zea Mays ، والبقول والقرع Cucurbila ، ونبات يسمى Chayotl وهو نوع من الفاكهة لونه يشبه التفاح وله بذور وتغلى ثماره فى الماء ثم تؤكل . كذلك زرعت الطماطم Tomatl والفلفل Capsicum Annum والكسافا وتسمى أحيانا المانيوك Manihot Utilissima ويبلغ طول هذا النبات ما بين ٣ ، ٤ قدم وأوراقه عريضة سميكة وفى جذوره توجد كميات كبيرة من الغذاء . وكان الهنود الحمر يقومون بعصر جذور هذا النبات لاخراج العصارة السامة منها ثم تطهى الجذور بعد ذلك وتؤكل . وتعتبر الكسافا من أهم أنواع الغذاء لدى الهنود الحمر .

كذلك قام الهنود بزراعة الفول السودانى Achras Hypogaea وهو من النباتات الوطنية فى شرق أمريكا الوسطى ، وفى جزر الهند الغربية يسمى Mani . أما الكاكاو Theobroma Cacao فكان الهنود الحمر يستخدمونه كشراب ومن الطريف أن نذكر أن بذور الكاكاو كانت تستخدم أحيانا كعملة . وقام الهنود الحمر بزراعة الباباز أو قاوون الشجر Papaya وأشجاره كثيرة الفروع وتتدلى الثمار من الشجرة فى مجموعات بالقرب من الجذع وتصل الشجرة

فى حجمها إلى حجم شجرة الجوز ، وفى داخل ثمرة الباباز توجد بذور سوداء سامة والثمار ليست لذيذة الطعم ولكنها تساعد على الهضم ومن الأشجار أيضا الأناناس وهو من الأنواع الوطنية فى أمريكا الجنوبية وقد جاء إلى المكسيك فى وقت مبكر (١) .

ومن نباتات الألياف زرع الهنود الحمر شجرة الصبار الأمريكى Agave ومن أنواعه ما يسمى Mescal وله ألياف طويلة خشنة تستخدم فى صناعة الأكياس وهو ما زال يزرع فى المكسيك حتى الوقت الحاضر أما القطن (Gossypuim hirsutum) فتوجد منه أنواع ملونة مثل الأصفر والبرتقالى والنوع الذى يوجد فى جزر الهند الغربية يسمى Barbadense وهو طويل التيلة .

ومن نباتات المكيفات زرع الهنود الحمر الطباق بنوعيه Niotiana rustica, Nicotiana tabacum والنوع الأول جاء من أمريكا الجنوبية أما النوع الثانى فهو أصيل فى أمريكا الوسطى .وقد استخدم الطباق بطرق متعددة منها السيجار فى جزر الأنتيل والسجاير فى المكسيك .

ومن النباتات البرية التى استغلها الهنود الحمر نبات يسمى Peyotl وهو يشبه التين الشوكى وينمو فى القسم الجنوبى من الهضبة الوسطى ويجمعه الهنود الحمر ويأكلون الجزء العلوى من النبات وله أثر مخدر وقد انتشر استعماله بين الهنود الحمر فى أمريكا الوسطى والشمالية .

الحيوانات التى استأنسها الهنود الحمر فى أمريكا الوسطى :

تم استئناس الكلب فى المكسيك وكذلك الديوك الرومى التى كانت تذبح لأغراض دينية كما استأنس الخنزير ونوع من البط هو Muskavi Duck ، كذلك قام الهنود الحمر بتربية النحل فى المناطق المنخفضة .

---

(١) Isabel Kblly : The Archaeology of Tbe Aulton - Tupcacuesco Area of Jalisco, Ibero - Americana : 26, 1945, P. 16

اللغات الأصلية للهنود الحمر فى أمريكا الوسطى :

(أولا) مجموعة Uto — Aztecan فى شمال غرب المكسيك ووسطها وعلى الساحل الغربى لأمريكا الوسطى إلى الجنوب من المكسيك [1].

(ثانيا) مجموعة Mayoid وهى لغة المايا ومنها اشتقت لغة الهواستك Huastec

(ثالثا) مجموعة Chibchoid ومركز هذه المجموعة اللغوية فى كولمبيا فى أمريكا الجنوبية ثم امتدت شمالا حتى شملت أجزاء من أمريكا الوسطى .

(رابعا) مجموعة Arawak وتوجد فى الجزر الممتدة من ساحل أمريكا الوسطى حتى جزر الأنتيل الصغرى .

(خامسا) مجموعة Carib وتوجد فى الجزء الجنوبى من أمريكا الوسطى قريبا من أمريكا الجنوبية .

وإلى جانب هذه المجموعات الرئيسية وجدت لهجات فرعية عديدة فى المكسيك منها Mixtec, Tarascan, Otomi ; Totonac ; Zapotec .

التطور الحضارى للهنود الحمر فى أمريكا الوسطى :

توجد بعض مقاييس للتمييز بين الحضارات الراقية وغير الراقية فى أمريكا الوسطى ، وأهم هذه المقاييس هى مدى تطور المدن واللغات . ويوجد حد فاصل بين الحضارات الراقية والمتأخرة يسير مع خط يمتد من خليج المكسيك مارا بمدينة المكسيك ثم يصل إلى ساحل المحيط الهادى عند مدينة كلياكان Culiacan وإلى الشمال من هذا الحد وجدت الحضارات المتأخرة بينما وجدت الحضارات الراقية إلى الجنوب منه حيث نجد حضارة التلتك Toltecs وحضارة المايا Mayas وحضارة الأزتك Axtecs [2] .

---

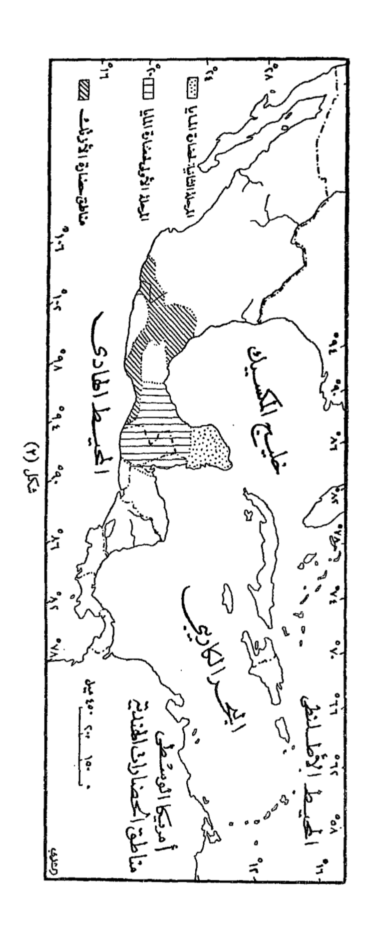
(1) R. H. Barlow : The Extent of the Empire of the Culhua Mexica. Ibero - Americana : 28, Univ. of Calif Berkeley Los Angeles, 1949, pp 8 - 12

(2) Preston E. James : Latin America, 3 Rd. Edition, 1959, The Odyssey Press, New York, P. 575

ومن المهم أن نعرف أن هذا التقسيم للمستويات الحضارية فى أمريكا الوسطى ما زالت له آثار حديثة فى المنطقة ، فالجزء الشمالى من المكسيك تسوده فى الوقت الحاضر عناصر ثورية غير منظمة ، بينما فى الجنوب توجد جماعات زراعية مستقرة تعرف معنى ملكية لأرض والحفاظ عليها .

ويلاحظ أن معظم الحضارات الراقية فى أمريكا الوسطى قد قامت فى الهضبة الوسطى الجنوبية Meseta Central Del Sur ويرجع تاريخ بعض هذه الحضارات إلى ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ سنة ، وأقدم المدن فى المنطقة هى كويكولكو Cuicuilco إلى الجنوب من الموقع الحالى لمدينة المكسيك .

وقد كانت مدينة تولا مركزا لحضارة التلتك وكانت لغتهم هى الناهوا . وقد عبد التلتك الإله الأفعى وقد ميزوه بالشعر الأشقر والعيون الزرقاء وأطلقوا عليه إسم Quet Zalcoatl . وقد بدأت حضارة التلتك فى الاضمحلال فى القرنين الثالث عشر والرابع عشر بعد أن طغت عليهم موجات بشرية من الشمال . وكان أهم هذه الموجات التى أتت من الشمال هى جماعات الأزتك ، وكان لهم إله خاص بهم . وقد أطلق الأزتك على أنفسهم إسم Tenochca وقد قامت مراكز استقرار الأزتك فى جزر فى وسط مستنقعات كى يسهل عليهم حماية أنفسهم من الأعداء . وأهم الجزر التى استقرو بها هى التى توجد فى وسط مستنقع تكسكوكو Texcoco فى منخفض المكسيك وقد أصبح هذا المكان مدينة المكسيك فيما بعد (شكل ٢) . وكان لدى الأزتك تقويما دورته ٥٢ سنة . وقد زادت أعداد الأزتك وغزوا مناطق مجاورة لهم ، ويقال أن عدد السكان فى عاصمة الأزتك قد يبلغ ٢٠٠٠٠٠ نسمه . وقد اتخذ الأزتك إله حرب أطلقوا عليه إسم Huizolopochtli وكان هذا الإله يتطلب الضحايا البشرية ولما كان الأزتك لا يرغبون فى تقديم أنفسهم كقرابين بشرية لذلك كانوا يقدمون له أعداءهم ، وقد زادت كراهية القبائل الهندية الأخرى للأزتك مما جعلهم يتحدون ضدهم . وقد عرف الأزتك بناء الأهرامات المدرجة . وقد جاب الأزتك مساحات واسعة من أمريكا الوسطى مشتغلين بالتجارة وقد تاجروا بالعبيد والكاكاو مستخدمين بذور



خليج المكسيك
البحر الكاريبي
المحيط الأطلنطى
المحيط الهادى
أمريكا الوسطى
مناطق الحضارات الهندية
المرحلة الثانية لحضارة المايا
المرحلة الأولى لحضارة المايا
مناطق حضارة الأزتك
٠ ١٥٠ ٣٠٠ ٤٥٠ ميل

شكل (٢)

الكاكاو وريش الديوك الرومى كعملة ، كما استخدموا تراب الذهب للتعامل أحيانا (١) .

ونتيجة الغزو انتشر الأزتك نحو الجنوب والشرق على طول الجزء الجنوبى من خليج المكسيك ووصلوا إلى ساحل المحيط الهادى فى الجزء الذى يعرف حاليا بجمهورية نيكاراجوا Nicaragua وكان الأزتك ما زالوا يتقدمون ويتوسعون عندما جاء الأسبان إلى أمريكا الوسطى .

أما جماعات المايا فكانت تختلف عن الجماعات السابق ذكرها . فقد بدأ المايا حضارتهم فى مرتفعات جواتيمالا الحالية ثم تحركوا نحو الشمال . ويرجع تاريخ حضارة المايا إلى سنة ١٠٠٠ قبل الميلاد . وكانت أقدم مراكزهم هى التى وجدت بالقرب من مدينة فيراكروز Vera Cruz وقد انقسمت حضارة المايا إلى فترتين ، وقد بلغت الفترة القديمة أوجها فى القرنين الأولين من العصر المسيحى وكانت مراكز هذه الفترة فى بالنكوى Palenque وكوبان Cuban وكويريجوا Quirigua وتشيشن — اتزا Chichin—Itza أما مراكز الفترة الحديثة فقد وجدت فى تشيشن — أتزا ويكسومال Uxmal ومايابان .Mayapan وقد كان المايا أقل حبا للقتال من الأزتك . أما إله المايا فكانوا يسمونه Kukulkan وكان المايا يهتمون بدراسة الفلك ، وكان عندهم تقويم قصير وآخر طويل وقد تميزت تقويماتهم بالدقة الكبيرة (٢) .

ومن الحقائق التاريخية الهامة أن الفترة القديمة لحضارة المايا اضمحلت ثم مضى قرابة قرن من الزمن وبعد ذلك ظهرت المرحلة الثانية . ولا يعرف بالضبط الأسباب التى أدت إلى ظهور المرحلة الحديثة أو السبب فى تغيير بعض المراكز التى عاشت فيها الحضارة القديمة . وهناك عدة اقتراحات لتعليل اختفاء المرحلة الحضارية الأولى منها الاضمحلال الاجتماعى أو انتشار الأمراض أو ضعف التربة بسبب كثرة الزراعة . وقد استمرت المرحلة الحضاوية الثانية لجماعات المايا حتى مجىء الأسبان وكانت قد وصلت إلى مرحلة الذبول .

---

(١) Ibid, P. 56.7

(٢) Philip Drucker, Robert F. Heizer and Robert J. Squier : Excavations at La Venta Tabasco, 1955 : Washingtion, 1959. P. P 263 - 264.

مرحلة الاسبان فى أمريكا الوسطى (ابتداء من سنة ١٤٩٢) :

وصل كريستوفر كولمبس فى رحلته الأولى إلى جزيرة سان سلفادور فى يوم ٢٢ أكتوبر سنة ١٤٩٢ . وفى رحلته الثانية وصل إلى جزيرة هسبانيولا Hispaniola وفى المرة الثالثة جاء إلى خليج هندوراس Honduras ثم اكتشف نهر الأورنيوكو فى آخر رحلاته إلى العالم الجديد .

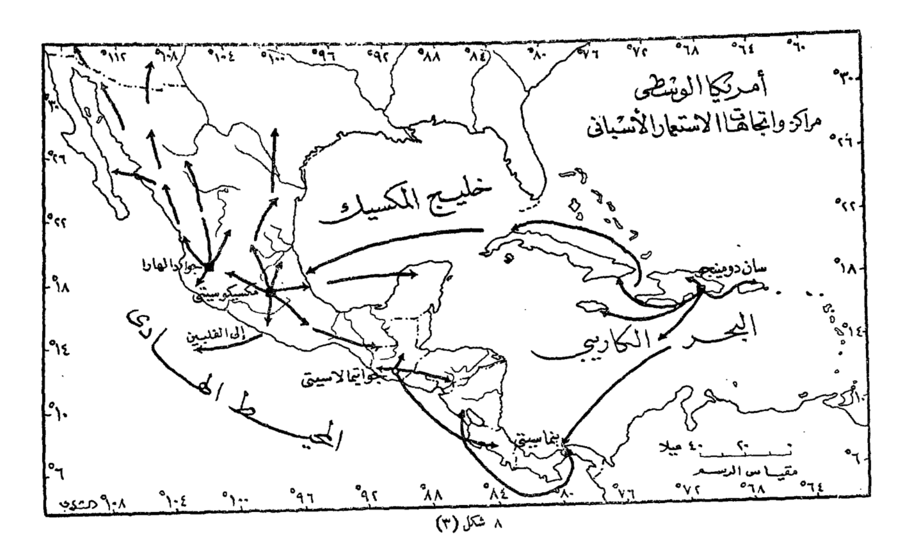
وبمجرد أن نمى إلى علم الأوربيين ما اكتشفه كولمبس بدأت بعثاتهم تتوافد على أمريكا ، وقد بدأ الأسبان يستعمرون هسبانيولا تحت قيادة كولمبس نفسه فأحضروا بذور القمح وقصب السكر ، كما أحضروا بعض الحيوانات مثل الخيول والدجاج من العالم القديم . وقد كانت هسبانيولا مأهولة بالسكان قبل وصول الأسبان إليها ويقدر عدد سكانها عند بدء الاستعمار الأسبانى بحوالى نصف مليون نسمة وقام الأسبان بتنظيم الهنود لتعدين الذهب ولم يسمحوا لهم بانتاج المواد الغذائية مما أدى إلى حدوث اضطرابات فى النظم الاجتماعية للسكان ، ولم يكن أمام الهنود ما يستطيعون عمله إزاء جشع الأسبان سوى الانتحار بواسطة أكل الكسافا فمات منهم عشرات الألوف .

وقد انتشر الأسبان من هسبانيولا إلى جزيرة كوبا وذلك فيما بين سنتى ١٥٠٨ ، ١٥١٠ ، ومنها إلى كوستاريكا وكان أول مركز استقرار أسبانى على القارة ذاتها هو مدينة فيراجوا Veragua (شكل ٣) . وقد كان للأسبان فى توسعهم هدفين أولهما أن يمدوا نفوذ أسبانيا وسلطانها فوق رقعة واسعة من الأرض وأن ينشروا سيطرة الكنيسة الكاثوليكية فى تلك الأرض الجديدة ، وثانيهما أن يجمعوا ثروة كبيرة .

وقد حاول الأسبان فى سعيهم لجمع الثروة الحصول على التوابل ولكنهم لم يجدوا الكثير منها فى أمريكا الوسطى ، وكانوا يسعون أيضا وراء الذهب ولم يكن هناك الكثير منه كذلك ، إذ أن المنطقة ليست غنيه بالذهب [1] . ومن الطريف

---

(1) Mineral Depesits of Central America, Geological Survey Bull. 1034, 1957 PP 36 - 38.


أمريكا الوسطى
مراكز واتجاهات الاستعمار الأسباني
خليج المكسيك
البحر الكاريبي
المحيط الهادي
جوادالهارا
مكسيكوسيتي
إلى الفلبين
جواتيمالاسيتي
بنماسيتي
سان دومينج
مقياس الرسم
٢٠ ٤٠ ميلا

شكل (٣)

أن نذكر أن الأسبان قد اتبعوا طريقة معينة فى البحث عن معدنى الذهب والفضة إذ كانوا يعتقدون أن الذهب معدن الشمس والفضة معدن القمر وعلى هذا الأساس فان وجود الذهب يرتبط بالمناطق المنخفضة الحارة ، بينما توجد الفضة فى المناطق المرتفعة الباردة . وقد صادفت تلك القاعدة بعض النجاح فى أمريكا الوسطى .

وفى سنة ١٥٢٥ اكتشف الأسبان الفضة فى تكسكو وفى أوروابان Uruapan إلى الغرب منها . كذلك وجدت الفضة فى زاكاتيكاس Zacatecas سنة ١٥٤٦ وكان هذا المنجم أول المناجم الكبيرة فى المكسيك ، ثم فتح منجمان آخران هما جوانا هواتو Guanajuato سنة ١٥٥٤ وسان لوى بوتوزى San Louis Potosi. سنة ١٥٧٣ . وقد قام اقتصاد أسبانيا الجديدة (المكسيك) على إنتاج الفضة من هذه المناجم . وتبعا لذلك تجمع السكان فى مناطق استخراج الفضة وقامت مراكز عمران تطورت حتى أصبحت مدنا كبرى [1] . غير أن الهنود الحمر لم يصلحوا للعمل فى مناجم الفضة إذ أن مناطقها تركزت فى الجزء الشمالى من المكسيك حيث الحضارات الهندية المتأخرة كما ذكرنا سابقا لذلك اضطر الأسبان إلى جلب جماعات هندية من الجنوب . وكانت أهم العقبات أمام تعدين الفضة هى زيادة العمق الذى وصل إليه التعدين إذ بلغ ٥٠٠ متر كذلك واجهتهم صعوبة تصريف المياه الباطنية فى المناجم . وقد استخدم الأسبان الفحم النباتى كمورد للقوى كما استخدموا البغال أيضا لهذا الغرض .

وقد قام الأسبان بتربية البغال فى الأجزاء المنخفضة من المكسيك حيث يتوفر المرعى وذلك حول فيراكروز وسان لوى بوتوزى وفى منخفض بالساس Balsas Depression وكانت البغال تحمل المواد الغذائية إلى المناجم ثم تحمل الفضة من المناجم إلى الساحل . وكان مركز تجمع الفضه هو جوادالهارا .Guadalajara حيث كانت توجد دار لسك النقود . وقد استخدمت العملة المسكوكة فى المكسيك فى دول أوربية عديدة وكذلك فى الصين وجزر الفلبين . وأدى تعدين الفضة فى المكسيك إلى ثراء التاج الأسبانى ، وإلى اهتمام الأسبان فى المكسيك وإغفالهم جزر الهند الغربية مما أدى إلى تغلغل نفوذ دول أخرى فيها .

---

(١) Sherburne F. Cook £ Lesley Byrd Simpson : The Population of Gentral Mexico in the Sixteenth Century, 1948 PP 17 - 46

أما جواتيمالا فقد قامت أهميتها الاقتصادية على إنتاج الكاكاو . أما بنما فقد استمدت أهميتها من كونها معبرا لنقل المعادن المستخرجة من الأجزاء الغربية من أمريكا الجنوبية مثل الفضة التي كانت تستخرج في بيرو وتنقل عبر بنما إلى جزر الهند الغربية ومنها إلى أسبانيا .

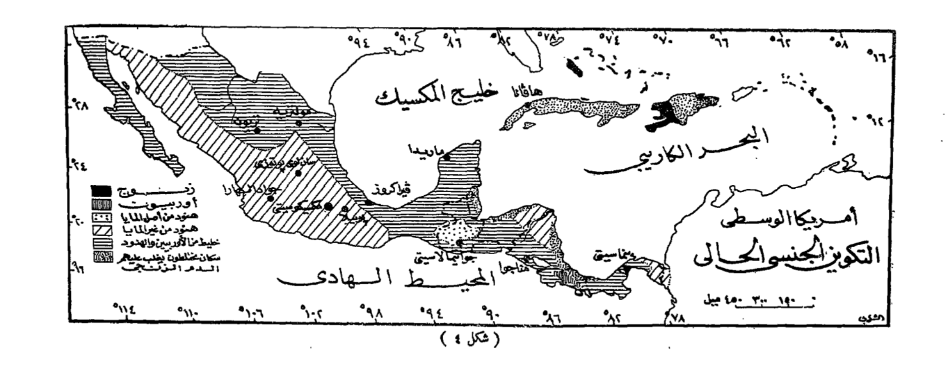
وقد اتجه الأسبان أيضا إلى الزراعة فقاموا بانتاج الذرة والقطن والكاكاو وقصب السكر . وقد أعطت الحكومة الأسبانية للقواد العسكريين إقطاعيات تسمى الواحدة منها Encomienda والاقطاعى يسمى Encomindero. وله حق استغلال الأرض ومن عليها ولكنه لا يملك الأرض ذاتها (١) .

وكانت لأسبانيا الجديدة صلات تجارية مع الفلبين ، إذ كانت هناك سفن تجارية تبنى فى الفلبين وبحارتها من الفلبين أيضا تقوم بنقل التجارة بين البلدين وكانت هذه السفن تسمى Manilla Galleon . وكانت الرحلة من الفلبين إلى المكسيك تستغرق أربعة أشهر وفى العودة تستغرق ستة أشهر ، وأهم ما كانت تحمله تلك السفن من المكسيك الفضة والأوانى وكانت تحمل الحرير من الفلبين إلى المكسيك وفى سنة ١٥٢٠ قتل مجلان فى جزر الفلبين ولما كانت لأسبانيا امتيازات هناك فقد أرسلت حملة من المكسيك لغزو الفلبين فى سنة ١٥٦٠ وقامت الحملة من ميناء نافيداد Navidad على الساحل الغربى للمكسيك بقيادة ليجازبى Legazpi وأخضعت الفلبين لأسبانيا ، وقد ظلت الصلات التجارية بين الفلبين والمكسيك قائمة حتى قيام الثورة المكسيكية سنة ١٨١٣

التوسع الاسبانى فى المكسيك :

حاول الأسبان التوسع فى المكسيك نحو الشمال وذلك فى ثلاثة اتجاهات أحدها على طول المرتفعات الشرقية حيث أقاموا مدينة مونتريه .Montrréy ، والآخر إلى الغرب من جبال سيرامديرا الشرقية والاتجاه الثالث على طول الأراضى المنخفضة مبتدئين من كوليا كان .Culiacan غير أن تقدم الأسبان نحو الشمال كان صعبا للغاية لأنهم واجهوا جماعات قوية من الهنود الحمر ، لذلك حاول الأسبان استمالتهم إلى جانبهم (شكل ٤) .

(١) Carl Sauer : Colima of New Spain in the Sixteenth Century. Ibero - Americana; 29, 1948, PP 24 - 35,


أمريكا الوسطى
التكوين الجنسي الحالي
خليج المكسيك
البحر الكاريبي
المحيط الهادي
هافانا
ماريدا
فيراكروز
مكسيكوسيتي
جواتيمالاسيتي
مناجوا
بنما سيتي
زنوج
أوربيون
هنود من أصل المايا
هنود من غير المايا
خليط من الأوربيين والهنود
سكان مختلطون يغلب عليهم الدم الزنجي
١٥٠ ٣٠٠ ٤٥٠ ميل

(شكل ٤)

وفى مجال الاقناع بدأت بعثات التبشير فى الظهور فى الميدان ، وكان أهم أولئك المبشرون هم جماعات الجزويت [1] الذين كانت قلة منهم تنتمى لأسبانيا أما الغالبية فكانت من تشيكوسلوفاكيا وجنوب ألمانيا وإيطاليا . وقد تعلم المبشرون لغات الهنود الحمر وبنوا الكنائس وحاولوا إغراء الهنود بالاستقرار حول أماكن العبادة . وقد جلب الجزويت معهم حيوانات مثل البقر والأغنام وكذلك جلبوا بعض النباتات مثل الموالح والكروم والزيتون . ومن العجيب أن بعض الجماعات الهندية التى كانت تسكن أقصى شمال المكسيك جاءت إلى الجزويت تطلب منهم المعونة والمساعدة .

وقد استمر هذا النشاط التبشيرى حتى سنة ١٧٦٧ عندما قرر التاج الأسبانى طرد الجزويت من المكسيك خشية نفوذهم وعاد الجزويت إلى روما حيث قام بعضهم بتأليف كتب عن المكسيك وعن أجزاء أخرى من أمريكا الوسطى .

وبعد رحيل الجزويت جاءت إلى المكسيك بعثات الفرنسسكان الذين توغلوا شمالا حتى وصلوا إلى كاليفورنيا . وقد أخذ نفوذ بعثات التبشير فى الاضمحلال خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر . وعندما قامت الثورة فى المكسيك كان زعيمها قسيسا .

وكانت ثورة المكسيك ذات جذور اقتصادية إذ أن معظم الأراضى الزراعية الجيدة قد استولى عليها الأمراء . وقد نتج عن الثورة بعض إصلاحات وأعطى الهنود بعض حقوق سياسية واجتماعية كانوا محرومين منها من قبل حتى أنه فى سنة ١٨٥٠ تولى بنيتو هوارز Bonito Juarez. رئاسة الجمهورية المكسيكية وكان هندى الأصل ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يتولى فيها هندى مثل هذا المنصب الكبير . ثم توالت الثورات على المكسيك ودول أمريكا الوسطى وكانت أسبابها اقتصادية فى أغلب الأحوال . وقد خطت تلك الثورات وما حققته من إصلاحات فى المكسيك ودول أمريكا الوسطى الأخرى خطوات واسعة نحو التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وما زالت تلك الثورات والاضطرابات السياسية ذات الجذور القديمة مستمرة حتى الوقت الحاضر .

---

(1) Dasy, George F. , and Peter Gerhard, Settlements in Baja California : 1768 - 1930 , P 574.

References

1—COOK, S. F., and SIMPSON. L. B. The Population of Central Mex.co in the Sixteenth Century, Ibero-Americana, 31, Berkeley, Calif., 1948.

2—COOK, S. F . Soil Erosion and Population in Central Mexico, Ibero-Americana, 34, Berkeley, Calif., 1949.

3—DEASY, G. F. and GERHARD, P. «Settlements in Baja California : 1768-1930, «Geographical Review, Vol. 34., 1944, pp. 574-586.

4—DICKEN, S. N. «The Basin Settlements of the Middle Sierra Madré Oriental Mexico, «Annals of the Association of American Geographers, Vol. 26, 1936, pp. 157-178.

5—DICKEN, S. N. «Monterrey and Northeastern Mexico»., Annals of the Association of American Geographers, Vol, 29, 1939, pp. 127-158.

6—HIGBEE, E. C. «Agriculture in the Maya Homeland» «Geographical Review. Vol. 38., 1948., pp. 457-464.

7—JAMES E., PRESTON. Latin America, Third Edition, New York, The Odssey Press, 1959.

8—JONES, C. L. Guatemala, Past and Present, Uçiversity of Minnesota Press, Minnesota, Minneapolis, 1940.

9—KROLBER, A. L. Cultural and Natural Areas of Native North America, Berkeley, Calif. 1939.

10—SAUER, C. O. The Aboriginal Population of Northwestern Mexico, Ibro-Americana, 10, Berkeley, Calif., 1935.,

11—SAUER, C. O. The Personality of Mexico ; «Geographical Review. Vol. 31, 1941, pp. 353-364.

12—SAUER, C. O. «The March of Agriculture Across the Western World»» (in Eighth American Scientific Congress, Proceedings, Vo . V., 1942, pp. 63-65.)

13—SORRE, Max. Mexique, Americque Centrale (Geographie Universelle, Vol. 14)., Paris, 1928.

14—SPINDEN, H. J. «The Population of Ancient America, «Geographical Review, Vol. 18, 1928, pp. 641-660.

15—STEWARD, J. H. (ed.). Handbook of South American Indians, 6 Vols. (Smithsonian Institution, Bureau of American Ethnology, Bulletin 143), Washington, 1946-1950.

16—TANNENBAUM, F. The Mexican Agrarian Revolution, New York, 1933.

17—WAGNER, PHILIP L., Nicoya, «A Cultural Geography» University of California Publications in Geography. Vol. 12, 1958, No. 3.

تاريخ اللغة السريانية

للدكتورة زاكية محمد رشدى

اللغة السريانية هى امتداد للغة الآرامية فى العصر المسيحى حيث كانت فى بادىء أمرها تسمى بالآرامية والمتكلمون بها بالآراميين (1) .

والآراميون أمة قديمة كبيرة موطنها البلاد المسماة فى العهد القديم بآرام وهى قسمان : آرام النهرين (2) وآرام الشام (3) . والمرجح أنها سميت به من آرام ابن سام بن نوح لأنه أول من تبوأها وعمرها بولده (4) . والآرامية هى إحدى اللغات المعروفة باللغات السامية (5) كالأكدية والفينيقية والعبرية والعربية والحبشية (6) ؛ إلا أن دخول المسيحية أوائل القرن الثانى الميلادى بلاد الآراميين جعل هؤلاء الذين اعتنقوها ينفرون من تلك التسمية القديمة ويعدونها مرادفة للوثنية والالحاد ، لذلك سارعوا بالأخذ بكلمة « سريان » (7) تلك التسمية التى أطلقها عليهم اليونان الذين كانوا يحتلون بلادهم ، كما سموا لغتهم السريانية ، وجعلوا اسم الآراميين

---

(1) نولدكه ص ٣١ من المقدمة .

(2) هى البلاد التى تسمى أيضا سوريا الخارجة والجزيرة وجزيرة النهرين وما بين النهرين وحدها شرقا كردستان وغربا آسيا الصغرى وسوريا وبادية الشام ، وشمالا أرمينية وجنوبا العراق العربى أو بلاد العرب .

(3) وهى البلاد التى تسمى أيضا بسوريا وسوريا الداخلة والشام وبر الشام وتحد شمالا بآسيا الصغرى وشرقا بالفرات والبادية وجنوبا بجزء من بلاد العرب وغربا بالبحر المتوسط ويدخل فيها اليوم فينيقية وفلسطين .

(4) القرداحى ص ١ من المقدمة .

(5) نولدكة المقدمة ص ٣١

(6) القرداحى ص ز من المقدمة .

(7) اسرائيل ولفنسون ص ١٤٦ ، تاريخ الأدب السريانى ص ١٣ ، نولدكه ص ٣١ ، دوفال ص ٥

لسكان القرى الوثنية مثل حران فى الجزيرة [1] ؛ إذ لما تولى اليونان هذه البلاد سنة ٣١٢ ق . م ووجدوا فيها من آثار ملوكها الأسّوريين ما وجدوا أطلقوا عليها إسم أسوريا وقد اشتقوه من أسور فى اليونانى ، وهو أشورفى الآرامي ، ثم اختصروه سوريا وخصوا إسم أسّوريا بالقسم الشرقى من آرام النهرين الذى هو مهد الدولة الأسّورية وعاصمتها . والدليل على أن سوريا أصله أسّوريا أن الأقدمين من اليونان والرومان كانوا يخلطون بينها وبين أسّوريين وسوريين كما قال القديس هيروم وتفسير الفصل ٢٠ من سفر إشعيا النبى ، وهيرودوت اليونانى فى كتبه [2].

وعلى ذلك فالسريانية هى لغة السريان المسيحيين فى الرها [3] ، وتاريخها مرتبط تماما بتاريخ الكنيسة المسيحية فى سوريا ، ومع كل فان كلمة « الآرامية » لم تنقطع — بحالة مطلقة — عن تحديد الجنسية فقد استمرت تطلق على القومية نفسها ونجدها فى الكتاب المقدس كاسم قوم فى مواضع يمكن تفسيرها بالوثنيين ومن هنا فان كلمتى آرامية وسريانية كانتا مترادفتين [4] .

كانت الرها وما جاورها من البلاد الموطن الأصلى لهذه اللغة السريانية [5] ، ولهذا فانها تعرف أحيانا بلغة الرها أو الجزيرة ، وقد انتشرت هذه اللغة إلى ما وراء موطن نشأتها الأصلى بكثير فى إقليم واسع فى غرب آسيا ، وظلت منتعشة فيه نيفا وألف عام فقد اتخذتها الأمم التى كانت تجاور السريان والتى كانت دونهم فى الحضارة لغتها الأدبية [6] . وكانت الرها مملكة مستقلة فى القرون الأخيرة قبيل الميلاد والقرون الأولى بعد الميلاد ، والراجح أن أصل ملوكها من العرب

---

(١) دوفال ص ٥ — ولفنسون ص ١٤٦

(٢) القرداحى ص و

(٣) هى إحدى مدن الجزيرة فى شمال ما بين النهرين بين الموصل والشام وكان يسميها السريان (أورهاى) ويسميها العرب (أورفة) ويسميها الأوربيون Edessa ويسميها النصارى فى المؤلفات السريانية (المدينة المباركة أو المدينة المؤمنة) .

(٤) دفال ص ٥ و ٦

(٥) بروكلمان ص ١ ، نولدكه ص ٣١ .

(٦) نولدكه ص ٣١ من المقدمة .

كما تدل عليهم أسماؤهم « معن ووائل وأبجر » [1] كما كانت ذات حضارة عظيمة وكان لها أسرها وضربت السكة [2] وأهلّها تقدمها فى النواحى الاجتماعية لتلقى الدين الجديد وهو المسيحية . وأقدم نص يشير إلى دخول المسيحية إلى الرها هى قصة فيضان نهر ديصان التى أشارت إلى أن النهر حينما فاض سنة ٢٠١ م قد خرب هيكل كنيسة المسيحيين [3] . وقد تحولت المدينة هى وماوكها بعد ذلك التاريخ إلى هذا الدين الجديد ، أما الجهات المجاورة مثل حران ومنبج فقد بقيت — على العكس — لفترة طويلة وقفا على سكن المجوس [4] .

كانت السريانية هى لغة الرها الأدبية قبل دخول النصرانية بزمان طويل فلما دخلت النصرانية الرها وبنيت الكنائس اتخذت النصرانية اللغة السريانية لغة لها [5] ، وترجم ربولا إليها الكتاب المقدس عن اليونانية تلك الترجمة المشهورة باسم البسيطة [6] ، كما ترجم إليها كثير من الآداب والعلوم اليونانية وصارت لغة التأليف المسيحى حتى أن النصارى فى مصر والشام والعراق وإيران درسوها وأخذوا جميعا يستعملونها فى دراساتهم كوسيلة للتعبير عن جميع نواحى ثقافتهم ولا سيما الثقافة اليونانية حتى صارت لغة الفلسفة والطب والعلوم الطبيعية ؛ بذلك اكتسبت اللغة السريانية أهمية كبيرة وأصبحت الرها منذ ذلك الحين مركز الاشعاع على جميع سوريا المسيحية ليس فقط على الأقاليم الرومانية بل أيضا على الأماكن المجاورة لنهر الدجلة الواقعة تحت حكم الفرس [7] .

بدأ العصر الذهبى لهذه اللغة بظهور القرن الثالث الميلادى على أثر اعتناق أبجر التاسع ملك الرها للمسيحية ، فلما جاء القرن الرابع كانت السريانية قد

---

(١) تاريخ الأدب السريانى ص ١٢

(٢) دوفال ص ٦

(٣) تاريخ الأدب السريانى ص ٤٨

(٤) دوفال ص ٦

(٥) نولدكه ص ٣١ ، ولفنسون ص ١٤٨

(٦) دوفال ص ٦

(٧) دوفال ص ٧ ، نولدكه ص ٣١ من المقدمة

بسطت وهذبت وأصبحت لغة النصرانية فى جميع الأرجاء إلا فى بعض نواح من فلسطين [1] ، وتظهر اللغة وإملاؤها فى شكلها النهائى فى تلك المخطوطات البديعة التى ورثناها عن القرن الخامس الميلادى بشكل لا يترك مجالا للشك فى أن اللغة لم تبلغ ما وصلت إليه ولم تتحول من لغة شعبية إلى لغة أدبية إلا بمجهود دراسى منظم ، ومن المؤكد أن الأساليب اليونانية كانت ذات أثر كبير فيما وصلت إليه اللغة ، ولا يقتصر هذا التأثير على نقل كثير من الكلمات اليونانية إلى السريانية فحسب وإنما فى محاكاة النحو اليونانى والأبنية اليونانية . وطريقة استعمال الكلمات. ويتغلغل هذا التقليد حتى يبلغ إلى دقائق اللغة ؛ يؤكد ذلك كثرة ما نقل عن اليونانية وما نسج فيه على منوال اليونانية [2] كرسالة عن القدر التى ألفها تلميذ من تلاميذ ابن ديصان على غرار بعض النماذج اليونانية حوالى بداية القرن الثالث الميلادى [3] .

لم يقتصر التأثير اليونانى على التأثير اللغوى بل انتقل إلى التأثير الدينى ولهذا تكلم المسيحيون فى ألوهية الأبطال وانتقلوا منه إلى ألوهية أم المسيح نفسها وكان لآراء مدرسة أنطاكية التى أنشئت حوالى سنة ٢٦٠ م تأثير كبير فى انتشار المعتقدات اليونانية . إذ تولى أبناؤها أعمال الكهنوت فى كثير من البلاد ومنهم نسطوريوس الذى كان أسقفا على مدينة القسطنطينية والذى انتشرت دعوته حتى صار له أتباع كثيرون نتج عنهم الانقسام الذى ظهر فى الكنيسة المسيحية .

كذلك استطاعت بعض المؤثرات العبرية أن تجد طريقها إلى اللغة السريانية خلال التراجم المختلفة للكتاب المقدس التى ظهر فيها أثر اليهود قويا [4] .

لم تكن اليونانية أو العبرية هما المؤثران الوحيدان على السريانية فقد كان القرن الخامس كذلك حافلا بالحوادث التى أثرت عليها وأخذ المسيحيون يتجادلون حول طبيعة المسيح وكان من أثر هذه المنازعات قيام كثير من المجامع التى حاولت التقريب بين وجهات النظر المختلفة وكان من بينها مجمع أفيزوس الذى عقد سنة ٤٣١ م

---

(١) بومشتارك نولدكه ص ٣٢

(٢) تاريخ الأدب السريانى ص ١٥ ، نولدكه ص ٣٢ ، ولفنسون ص ١٤٨

(٣) نولدكه ص ٣٢ من المقدمة .

(٤) نولدكه ص ٣٢ ، اسرائيل ولفنسون ص ١٤٨

والذى انتهى بانسحاب المسيحيين السريان الذين اعتنقوا عقيدة نسطوريوس أسقف القسطنطينية المعزول والقائلين بالطبيعتين ، وكونوا جماعة دينية منفصلة (١) ثم رحلوا إلى البلاد الفارسية وسموا بالشرقيين أو النساطرة ، وهناك نشروا لغتهم ودرس بها الطب والعلوم الطبيعية فى مدرسة جنديسابور وغيرها من مدارس السريان فى البلاد الفارسية . وبهذه اللغة أيضا نشر المبشرون النساطرة تعاليمهم لا فى الشرق الأدنى وحده بل فى الشرقين الأوسط والأقصى أيضا (٢) ولذلك نجد آثارا سريانية فى تركستان والهند بل وفى الصين . وقد بقى لنا فى هذه اللغة نص مكتوب باللغتين السريانية والصينية، وجد فى مدينة سن — ين — فو ويرجع إلى القرن الثامن للميلاد ويذكر فيه نجاح المبشرين النساطرة فى الصين .

دخلت السريانية كذلك مصر ولكن فى الأديرة وبين رجال الدين وبخاصة فى الاسكندرية . وكذلك كانت هناك صلات بين كنيسة الرها والكنيسة المسيحية فى جنوب فرنسا ، وهاجر إلى فرنسا كثير من السريان فى عهد القيصرية الأولى حوالى سنة ٨٠٠ م (٣) .

بقى فى الرها المسيحيون القائلون بالطبيعة الواحدة وهم الغربيون أو اليعاقبة تحت النفوذ الرومانى (٤) ، وتبع ذلك أن أغلقت مدرسة الرها أبوابها فى وجه سريان فارس سنة ٤٨٩ م — بأمر الامبراطور زينون وإغراء كير (kyr) أسقف الرها — لأنهم اعتبروهم خارجين على الدين ، وكانت الرها فى ذلك الحين أكبر المدن التعليمية ، فقام النساطرة بانشاء مدارس خاصة لهم اشتهرت منها مدرسة نصيبين (٥) .

بذلك افترقت اللهجتان الرئيسيتان — اللتان قضتا حياة مشتركة فى الرها — نهائيا وسلكت كل واحدة منهما طريقها مستقلة عن الأخرى فى تفسير الكتب

---

(١) هاتش ص ٢٨ ، نولدكة ص ٣٣
(٢) تاريخ الأدب السريانى ص ١٣ ، هاتش ص ٢٨
(٣) تاريخ الأدب السريانى ، ص ١٣
(٤) بروكلمان ص ٢ ولفنسون ص ١٤٨
(٥) نولدكة ص ٣٣ ، اسرائيل ولفنسون ص ١٤٨ ، دوفال ص ٧

المقدسة . ومن هنا نشأ تراث مزدوج أو ما سورا مزدوجة ؛ واحدة لأصحاب الطبيعة الواحدة أو اليعاقبة ، والثانية لأصحاب الطبيعتين أو النساطرة [١] .

عرفت لهجة أصحاب الطبيعتين بالشرقية أو النصيبينية وكانوا هم أحيانا يسمون بالمشارقة ، أما أصحاب الطبيعة الواحدة فقد أطلق على لهجتهم اللهجة الغربية ، وكانوا هم أيضا يسمون أحيانا بالرهاويين[٢] .

انتشرت المسيحية فى سوريا الداخلة غرب الفرات بين الأوساط التى يسود فيها العنصر اليونانى مثل أنطاكية فى شمال سوريا ولذلك لم تتمكن اللهجة الشعبية من الارتقاء حتى تصل إلى مستوى اللغة الفصحى ؛ ولم تستخدم اللغة السريانية الكنسية فى الأديرة حول أنطاكية وحلب إلا فيما بعد عندما عم الدين الجديد وتمتع بحماية السلطة المدنية ، وحينئذ أصبحت اللهجة الرهاوية لغة العلم أو اللغة الفصحى ليس فقط بين اليعاقبة وإنما بين الملكانيين والمارونيين أيضا وباختصار بين السريان الغربيين [٣] .

وفى أثناء ذلك كان مسيحيوا الجليل الذين أقصوا إلى ما وراء الأردن فى فلسطين القديمة قد تخلصوا من النفوذ اليونانى ، واستخدموا لهجتهم الآرامية فى العبادات ، ونشأ عن هذه الدائرة الضيقة أدب كنسى وصل إلينا فى إنجيل ضمن مخطوطة محفوظة فى مكتبة الفاتيكان ، وقطع متفرقة « وبخاصة بعض المزامير وتراتيل دينية وقطع من العهدين القديم والجديد » محفوظة فى المتحف البريطانى ومكتبة سان بطرسبرج ، وهذه اللهجة تعرف باسم المسيحية الفلسطينية أو السريانية الفلسطينية ، وتشغل قسما خاصا فى المجموعة الآرامية ، وهى مستقلة عن السريانية بالمعنى الدقيق [٤] .

وتعتبر هذه اللهجة المسيحية الفلسطينية إحدى اللهجات الدارجة أو الشعبية الثلاث التى نشأت عن انتشار السريانية ؛ فالسريانية قد اختلطت أكثر من غيرها

---

(١) ، (٢) دوفال ص ٧

(٣) نولدكه - بروكلمان - دوفال ص ٧

(٤) دوفال ص ٧ ، ٨

اختلاطا كبيرا أثناء انتشارها وذيوعها فى الأقاليم البعيدة ، وهذا الانتشار أثر فيها تأثيرا كبيرا حتى أصبح الذين يتكلمونها لا يفهم بعضهم بعضا . وهؤلاء هم السوريون والفلسطينيون والشرقيون . وقد تحولت لهجة هؤلاء الشرقيين أكثر من اللهجتين الأولتين إلى لهجة بربرية ، واقتربت من اللهجة الكلدانية التى ترتبط بها بصلة القرابة (١).

انتشرت لهجة ما بين النهرين الغربية فى مدن سوريا من الفرات حتى ماردين ، فكان اتساع الرقعة التى انتشرت فيها اللغة سببا فى أن كل مركز من المراكز الكبيرة مثل ملطية وسميساط وحران أصبحت للهجته خصائص تميزها عن غيرها . ولكن تأثير اللهجة الرهاوية باعتبارها اللغة الفصحى قضى شيئا فشيئا على هذه الاختلافات (٢)

وكما لم تكن السريانية لهجة الرها فحسب وإنما كانت لهجة ملطية وماردين وضواحى هذه المدن ؛ كذلك كانت اللهجة الشرقية فى أقاليم دجلة تشتمل على أنواع كثيرة من اللهجات ، وكان أكثر هذه الأنواع نقاء هو لهجة نصيبين شرقى دجلة وأكثرها اختلاطا هو لهجة بيت جرمى أو الجرميين على الضفة اليسرى جنوبى نهر الزاب الصغير ، وهذا النوع الأخير مثله فى ذلك مثل النبطية التى فى العراق يدخل فى الآرامية الشرقية وليس فى السريانية بالمعنى الدقيق (٣).

ومما لا شك فيه أن تعدد اللهجات واختلافها قد أثرا على النطق السريانى حتى فى أفواه المثقفين فى مختلف البقاع ، ولكننا نجد مع ذلك أن السريان الشرقيين قد حافظوا فى تراثهم على الأصل القديم محافظة دقيقة فى بعض الأحيان كما حافظ عليه الغربيون أحيانا أخرى ، إلا أن اللغة الغربية هى التى حافظت على نطق الرها فى الشكل المنقح أو الصيغة المطورة التى كانت مستعملة بين سنتى ٦٠٠ ، ٧٠٠ م أى فى المدة التى بلغت فيها اللغة عصرها الذهبى (٤) .

---

(١) دوفال ص ١٠

(٢) دوفال ص ١١

(٣) دوفال ص ١١ و ١٢

(٤) نولدكه ص ٣٣

بناء على ذلك لا تشتمل السريانية الأدبية إلا على لهجتين شرقية وغربية [1] ، والفرق بينهما يكاد يكون معدوما من ناحية شكل الكلمات وتركيب الجمل ، ولكنه ينحصر في النطق والترقيم . فتظهر هذه الاختلافات في اللهجة أحيانا كتلك التي تتعلق بالصوامت والصوائت ، وفي النحو أحيانا أخرى كذلك الذى يظهر في علامات الترقيم والضغط [2] .

لم يقتصر الانقسام على اللغة فقط بل امتد حتى شمل الكتابة أيضا [3] فبعد أن كان الخط الأسطونجيلي [4] هو الخط السائد في جميع الكتابات السريانية أنشأ اليعاقبة في أواخر القرن السابع خطا مستقلا بهم هو الخط الغربي أو السرطا أى السريع كما أنشأ النساطرة حوالى القرن الثامن خطا جديدا لهم هو الخط النسطورى أو الشرقى [5] .

كان الخط الأسطرنجيلي قبل ذلك الانقسام هو الخط الوحيد الذى لا منازع له في سوريا وما بين النهرين ، ومع ذلك فقد ظل مستعملا بعد ذلك ، ولكن يلاحظ على النصوص المكتوبة به في عصر الانقسام وما يليه ميلها إلى الرداءة فالحروف غالبا صغيرة وقلت العناية برسمها ، والكتابة أكثر تشابكا ، وأصبحت الروابط بين الحروف أسمك مما كانت عليه في الأزمان الماضية . أما الخط اليعقوبى فسمى بالسرطا أو السريع لأنه أسرع في الكتابة وأكثر استدارة من الخط الأسطرنجيلي ويعرفه الهنود باسم الخط المارونى وهو ينسب إلى يعقوب الرهاوى ؛ أحد مشاهير العلماء وأحد أصحاب الطبيعة الواحدة ، وكان من رجال اللاهوت الذين ازدهروا في النصف الأخير من القرن السابع [6]. أما الخط النسطورى فسمى كذلك نسبة إلى نسطوريوس وهو زعيم الجماعة التى أطلق عليها اسم الشرقيين

---

(١) بروكلمان ص ٢ ، دوفال ص ٨

(٢) دوفال ص ٨

(٣) نولدكه ص ٣٣

(٤) يفسر بعضهم معناه بخط الانجيل ويفسره الآخرون بالخط المستدير

(٥) روبنسون ص ولفنسون ص ١٤٩

(٦) هاتش ص ٢٧

أو النساطرة ويعرف فى الهند عادة باسم الخط الكلدانى ويتميز بدقة حركاته فقد ميز بين الأماله القصيرة والطويلة كما ميز بين الضمتين المفتوحة والمقفولة على نحو لا نجده فى الشكل الغربى .

ظهرت بعد الانقسام السابق فرقة ثالثة وكانت تدعى الملكيانية وهم الجماعة المتكلمة بالسريانية من النصارى الذين اعتنقوا عقيدة شخص المسيح والذين اجتمعوا فى مؤتمر كالقيدونيا سنة ٤٥١ م . كانوا أرثوذكسا من وجهة نظر اليونان على حين كان النساطرة واليعاقبة هراطقة إذا قيسوا بالمعيار الكالقيدونى . ولما كانت الملكانية قد افترقت فى العقيدة والشئون الكنسية عن كل من الفرعين الآخرين من السريانية المسيحية فليس غريبا عليهم أن يبتدعوا إذن طريقة خاصة فى الكتابة ، وقد اشتقت هذه الطريقة من الخط القديم الاسطرنجيلى والخطين الحديدين اليعقوبى والنسطورى [1] .

خلفت لنا هذه الفرقة بعض المخطوطات الملكانية ولكنها ليست كثيرة فلم نعثر منها إلا على أربعة عشر مخطوطا مؤرخا نسخت قبل نهاية القرن السادس عشر وقد كتب أقدمها فى دير أو صومعة مار إلياس على الجبل الأسود بالقرب من أنطاكية سنة ١٠٤٥ م ويشتمل على مقطوعات إلقائية من الأناجيل وتقويم لأيام القديسين من العام ودروس مختارة لمناسبات خاصة [2] .

وكان من أهل فلسطين ملكية فترجموا الكتاب المقدس إلى لهجتهم وكانت ترجمتهم حرفية دقيقة لم يراعوا فيها المعانى ولا ترتيب الكلمات فى الجملة على قواعد اللغة الآرامية . ولم يبق لنا من كتبهم إلا القليل ، وكان إملاؤهم غير واضح وغير مشكل بحيث يمكن الاختلاف فى نطق كلماته ، وهذا هو السبب فى أن هذه اللهجة لم تلق عناية كافية . وقد ظل أصحابها يتكلمون بها فى فلسطين حتى انقرضت أيام الفتح العربى [3] .

---

(١) هاتش ص ٢٨ و ٢٩

(٢) هاتش ص ٢٩

(٣) تاريخ الأدب السريانى ص ١١ وهاتش ص ٢٩

أدى الانقسام واضطهاد الغربيين للشرقيين وإغراؤهم السلطان بهم فى بعض الأحيان والعكس من اضطهاد الشرقيين للغربيين فى أحيان أخرى إلى هجرة الشرقيين إلى فارس وخروج المبشرين منهم شرقا حتى بلغوا الهند والصين . كل ذلك أدى إلى انتشار اللغة فى هذه البقاع ، وكان من نتيجة ذلك فساد اللسان السريانى مما دفع علماء السريان فى كل من الفرقتين إلى ضبط القراءة الصحيحة للنصوص المقدسة فقام يعقوب الرهاوى زعيم الفرقة الغربية باستعارة الصوائت اليونانية وهى A ، E ، H ، O ووضعها بين الحروف[1] ، ولما كان السريان لم يألفوا وجود الصوائت بين الحروف فقد نفروا من استخدام هذه الطريقة فرأى الرهاوى أن يضع هذه الصوائت إما فوق الحروف وإما تحتها على السواء فى المكان الذى يوجد به فراغ فى الحرف وبذلك عم استعمال هذه الطريقة فى الكتابة السريانية وأبى النساطرة استخدام هذه الطريقة وابتدعوا لهم طريقة أخرى لضبط الحركات وهى طريقة النقط المعروفة فاستعملوا نقطة أو نقطتين توضع فوق الحروف أو تحتها رأسية أو أفقية أو مائلة ليوضح كل شكل حركة من الحركات[2] .

بلغت اللغة السريانية عصرها الذهبى مع القرن السابع وكان جزء من السريان فى ذلك العصر تابعا للامبراطورية الرومانية والجزء الآخر تابعا للفرس . وقد ظهر الانقسام بشكل واضح فى الانقسامات الكنسية التى تسببت عن الجدل حول طبيعة المسيح واستقر سريان الفرس المسيحيون على تعاليم نسطوريوس واستقر سريان الرومان على عقيدة الطبيعة الواحدة أو اليعاقبة[3] .

امتد العصر الذهبى للثقافة الأدبية السريانية حتى القرن الثامن وفى خلال هذه الفترة كان ينظر إلى اليونانية على أنها أنموذج يحتذى ، وكان لها تأثير قوى على السريانية فتسرب عدد من الكلمات الجديدة إلى اللغة الفصيحة . وتتميز هذه الكلمات الأجنبية عن تلك التى وصلت داخليا فى اللغة العامية بأنها دخلت بصيغتها الأصلية وبنهاياتها . وهذه الكلمات الأجنبية توجد بكثرة فى الترجمات على وجه

---

(١) دوفال ص ٤٦

(٢) دوفال ص ٥٠ — ٥٢

(٣) نولدكه ص ٣٣

الخصوص . وإلى جانب هذا كانت هناك الترجمات الحرفية مثل الهكسابلا السريانية والهرقلية . وكما أثرت اليونانية على السريانية كذلك كان للسريانية أكبر الأثر فى إحياء التراث اليونانى القديم ، فقد عمد اليونان إلى التراجم السريانية لتراثهم فأعادوا نقلها إلى اليونانية بعد أن تبين لهم أن التراجم السريانية كانت تقوم على استبدال الكلمات اليونانية بكلمات سريانية ، وقد قامت التراجم الأخيرة على نفس الأساس باستبدال الكلمات السريانية بنظيرتها اليونانية كلمة كلمة .

وضع القرن الثامن نهاية لعصر التقدم هذا وكان فتح العرب للأقاليم السريانية نهاية مفاجئة للمركز القيادى للغة السريانية وفقدت مركزها كلغة المتكلمين المثقفين[1]. وأصبحت سوريا من البلاد التى دخلت فى حوزة المسلمين وكانت الاضطرابات التى وقعت فى الجزيرة وسوريا سببا فى اضطراب المعاهد المنظمة فأهملت المدارس واندثر التراث الأدبى وهاجر التلاميذ إلى الصوامع والأديرة [2] . على حين قويت شوكة العرب فى الحجاز وأخذ سلطانهم يمتد وفتوحاتهم تتسع حتى شملت بلاد الآراميين إذ فتح عياض بن غنم مدينة الرها سنة ١٧ للهجرة فاضمحلت هذه اللغة منذ أواخر القرن الثامن وأوائل التاسع وأخذت تضعف شيئا فشيئا تبعا لانتشار اللغة العربية وصار ما خصص للعامة عند السريان منذ ذلك العهد يكتب إما بالعربية وإما بالسريانية والعربية فى صحيفة واحدة فألفت قواميس للسريانية والعربية ومن أهمها قاموس بربهلول :

Rubens Duval (ed.) Lexicon Syriacum, auctore Hassano Bar Bahlule, Paris, 1888.

وقاموس برعلى Bar Ali (Isho) Syriac-arabic glosses. Ed. by Richard I. H. Gottheil.

رأى السريان بعد تعلمهم العربية أنه من الأسهل عليهم أن يكتبوا لغتهم العربية بالحروف السريانية ، ومن هنا نشأ نوع من الكتابة تسمى بالكتابة الكرشونية ،

---

(١) نولدكه ص ٣٣ ، دوفال ص ٩ ، بروكلمان ص ٢

(٢) دوفال ص ٩

وقد استعملوا لها بعض إضافات لبعض الحروف السريانية ليكملوا بها الحروف العربية الناقصة فى الأبجدية السريانية [1] .

أثر الشعر العربى على الشعر السريانى تأثيرا واضحا فظهرت فيه القوافى ولم تكن معروفة فيه من قبل فلم يكن يعرفها السريان الأقدمون كافرايم وبالاى ونرسى وإسحق وأول من أدخلها يوحنا بن خالدون من القرن الحادى عشر الميلادى ثم حذا حذوه بعض الشعراء حتى نهاية القرن الثانى عشر فعم استعمالها عند جميع الشعراء حتى أصبحوا لا يعدون من يهمل القافية فى شعره فى طبقة الشعراء الفاضلين ، ولكن سرعان ما اضمحل الشعر السريانى وأصبح أشبه بكلمات تستخرج من قاموس لتصف إلى جوار بعضها [2] .

أثر كذلك النحو العربى على النحو السريانى فى عصر النهضة الأخيرة للعلوم السريانية ، ووضع ابن العبرى كتابه فى النحو الكبير «كتاب الأشعة» على غرار كتاب «المفصل» للزمخشرى .

لم تؤثر العربية على السريانية فقط بل كان التأثير متبادلا بينهما وأقدم مثل لتأثير السريانية على العربية هو الأبجدية النبطية التى استعارها العرب لكتابتهم والخط النبطى مشتق من الآرامى ، والاملاء العربى القديم قريب من الاملاء الآرامى ، ويظهر ذلك فى رسم الكتابة فى فجر الاسلام أى فى الخط الكوفى [3] فقد كانت الفتحة الممدودة التى تقع فى وسط الكلمة لا ترسم تقليدا للسريانية على النحو الذى نجده فى المصحف العثمانى مثل «كتب» ويقابلها فى الرسم الحديث «كتاب» ، ويتجلى كذلك فى رسم بعض الكلمات الدينية مثل «صلوة وزكوة» فانها ترسم بالواو على الرسم السريانى ، كما يظهر فى استعارة بعض الصيغ السريانية مثل ملكوت وكهنوت . وكذلك صيغة الصفة المشبهة باسم المفعول فإنها منقولة عن صيغة اسم المفعول فى السريانية كقتيل وجريح .

---

(١) الدكتور محمد حمدى البكرى — وثائق عربية بأبجديات غير عربية مجلة كلية الآداب مجلد ١٧ الجزء الأول مايو ١٩٥٥ ص ٢٤

(٢) تاريخ الأدب السريانى ص ١٥

(٣) تاريخ الأدب السريانى ص ٩ ، اسرائيل ولفنسون ص ١٣٧ ، ص ١٦٠

كذلك أثرت السريانية على العربية فى نشأة الحركات العربية فى فجر الاسلام التى ينسب وضعها إلى أبى الأسود الدؤلى فى عهد على بن أبى طالب فقد استخدم أبو الأسود طريقة الشكل بالنقط عند النساطرة فى وضع الشكل العربى فوضع نقطة فوق الحرف لتدل على فتحة ونقطة تحت الحرف لتدل على كسرة ونقطة فوق السطر مباشرة أو بعد الحرف الأخير للكلمة على السطر لتدل على الضمة فاذا كانت الحركة متبوعة بغنة استبدل النقطة باثنتين [1] وقد نقل اليهود عن العرب هذه الطريقة فى الشكل فى اللغة العبرية فى الأندلس ، وانتشرت ، عنهم بعد ذلك فى سائر الكتابات العبرية ، وقد أشار العرب أنفسهم إلى كثير من هذا كما فعل الجواليقى فى المعرب وأمثاله ممن تناولوا نفس الموضوع ولم يقتصر تأثير السريانية على العربية فى ذلك العصر فقط وإنما أثرت الآرامية قبل العصر المسيحى على اللغة الفارسية القديمة فتكونت لغة جديدة سميت بالبهلوية وهى اللغة الفارسية المتوسطة [2] .

كذلك أثر الأدب السريانى تأثيرا كبيرا فى الأدب العربى ذلك أن العرب حينما ابتدأوا يهتمون بالعلوم والفلسفة اليونانية وحاولوا نقلها إلى لغتهم كانت الترجمات السريانية هى الواسطة فى هذا النقل وأكثر المترجمين المشهورين مثل حنين بن إسحق وإبنه اسحق إبن حنين وحبيش بن الأعصم ويحي بن البطريق وابن زرعه كانوا ينقلون عن السريانية [2] .

ومن المحقق أن السريانية عاشت بعد ذلك فى الرها وأنها بقيت كذلك لغة الكتابة والتأليف عند علماء السريان [4] وكانت كثرتهم تسكن بغداد وغيرها من مدن العراق أيام بنى العباس ، وكانوا قد تعلموا العربية فنقلوا إليها كتبا كثيرة مما كانوا قد ترجموه من اليونانية إلى السريانية فى الفلسفة والنحو والحكمة والطب وغيرها ، وبذلك كانوا ذوى فضل فى نقل علوم اليونان إلى العرب ، والعلم مدين لهم بهذه التراجم الدقيقة لعدد عظيم من أمهات المؤلفات اليونانية القيمة والتى لولاها لضاعت هذه المؤلفات . يضاف إلى ذلك عدد من السجلات التاريخية المتواضعة التى خلفها لنا يوحنا الأفيزوسى وديونسيوس التلمحرى ويشوع العمودى

---

(١) أبو عمرو الدانى — المحكم فى نقط المصاحف ص ٤

(٢) اسرائيل ولفنسون ص

(٣) تاريخ الأدب السريانى ص ١٤

(٤) نولدكه ص ٣٣

وميخائيل السرياني وابن العبرى ، فبدون هذه السجلات ما استطعنا أن نصل إلى كل ما وصلنا إليه من معلومات عن تاريخ الكنيسة وعن كثير من الحوادث السياسية التى وقعت أثناء حياة المؤلفين [1] .

لم يطل العهد باللغة السريانية بعد ذلك فقلت العناية بدراستها بعد فترة وجيزة ولم تعش إلا بين عدد قليل جدا من المثقفين الذين أرادوا أن يستعملوا تلك اللغة فى تآليفهم وخاصة فى الكنيسة .

وفى أثناء القرن العاشر قامت نهضة أدبية كانت بمثابة رد فعل للثقافة العلمية فى العراق العربى ، وبعد أن كان السريان قادة العرب فى العلوم الفلسفية عادوا فخضعوا لتأثير المدنية العربية وبقيت السريانية لغة مدرسية إلى جانب العربية التى كانت لغة التخاطب. وكانت مراكز هذه النهضة عند اليعاقبة فى الأديرة المجاورة للرها : فى ملطية وطور عبدين وشمال ماردين ، وعند النساطرة فى نصيبين وتكريت والمقاطعات الواقعة شرق الدجلة ، واختلط عدد من اليعاقبة بالنساطرة فى هذه الأقاليم ، وكونوا مدرسة مشتركة حيث اختلط التراثان [2] . وقد أعاد يوحنا أسقف قرتمين استعمال الكتابة الأسطرنجيلية فى طور عبدين بعد أن كانت قد ماتت فيها منذ نحو من مائة عام [3] .

تبدلت الحالة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر فبعد أن كانت الكتب تترجم من السريانية إلى العربية فى صدر الاسلام أصبحت تترجم من العربية إلى السريانية فى هذه الفترة وإذا بابن العبرى ومعاصريه يترجمون كتب ابن سينا والفخر الرازى وأضرابهما من فلاسفة المسلمين من العربية إلى السريانية [4] .

كذلك امتازت هذه الأزمنة الأخيرة بظهور عدد كبير من المفسرين والنحاة الذين يعكسون فيما يتعلق بالنحو مناهج المدارس العربية الشهيرة فى البصرة والكوفة وأشهر المفسرين عند السريان قاطبة هو ابن الصليبى وأشهر نحاتهم فى هذه الفترة هو ابن العبرى . ولم يكن السابقون عليه من فرقته أو من النساطرة عالجوا إلا أجزاء

(١) تاريخ الأدب السريانى ص ١٤
(٢) دوفال ص ٩ ، ص ١١
(٣) هاتش ص ٢٦
(٤) تاريخ الأدب السريانى ص ١٥

خاصة من النحو . وقد أعطانا ابن العبرى فى مؤلف قيم جدا مذهبا كاملا ذكر فيه الفروق الأساسية فى التقاليد واللهجات السريانية ، وفى كل هذا نجده يتبع عن قرب تقاسيم النحاة العرب ، وقد اتخذت هذه الكتب النحوية نموذجا احتذته الكتب التى ألفت فيما بعد ، وقد أخذ عنه المارونيون أكثر قواعدهم »

بنهاية القرن الثالث عشر انقرض استعمال اللغة السريانية تقريبا وإن ظلت دراستها باقية إلى اليوم فى قليل من الأديرة ، كما لم يبق منها إلا بعض البقايا فى بعض نواحى العراق الشمالية فى عدد من البلدان فيما بين بحيرة أورميا وبحيرة فان حيث يقيم بعض النصارى من النساطرة ويسمونهم بالأشوريين ، وفى شمال الموصل حيث يوجد بعض آلاف من اليهود يعيشون على فلاحة الأرض . وفى طور عبدين : وهى نواح جبلية فى البلاد الفارسية حيث يقيم بعض اليعاقبة . وبعض لهجات فى ثلاث من مدن سوريا منعزلة بعضها عن بعض الأولى مسيحية وهى معلولة ، والثانيتان سكانهما من المسلمين وهما جبعدين ونجعة . ولكن لهجات هذه البلاد تختلف كثيرا عن اللهجات القديمة إذ أنها جاورت جهات تأثرت بلهجات تركية وعربية وفارسية وأردية ؛ ومن أهم هذه اللهجات لهجة الفلليخى وهى لهجة يتكلم بها قرب الموصل ، ولهجة طور عبدين ولهجة بحيرة أورميا ، وكلها لغات يتكلمها غير المثقفين وليست لغات أدبية (1) غير أن المبشرين الأمريكيين قد اجتهدوا فى القرن الماضى فى استخدام هذه اللهجة فى الكتابة فترجموا إليها بعض الكتب وخاصة الانجيل وألفوا فيها – كما يفعلون منذ قرن فى اللهجات الحامية الموجودة فى جنوب السودان – ولكن هذه الحركة قد فشلت (2) وبذلك يكون الستار قد أسدل على تلك اللغة التى عاشت زمنا كانت فيه لغة دولية لأرقى أمم الشرق الأدنى »

ونستطيع بعد ذلك السرد لأصل هذه اللغة وتطورها أن نذكر باختصار المؤلفات التى ظهرت فيها (3) .

١ – مؤلفات تحتوى على تراجم وتفاسير فى كتب التوراة والأناجيل لكثير من فحول القسيسين والعلماء .

---

(١) ولفنسون ص ١٥٩

(٢) تاريخ الأدب السريانى ص ١٦

(٣) اسرائيل ولفنسون ص ١٤٨ و ١٤٩

٢ — مؤلفات تحتوى على مجادلات بين أساطين الطائفة النسطورية وبين قادة الفكر من أصحاب المذهب اليعقوبى . وبسبب الخلاف بين هذين المذهبين كثر التأليف ، وكان هذا الخلاف فى بادىء أمره سياسيا أكثر منه دينيا .

٣ — مؤلفات تحتوى على شرائع وقوانين مستمدة من التوراة والانجيل والحياة القومية وطائفة من القصائد الدينية كان يترنم بها فى الكنائس .

٤ — مؤلفات فى تاريخ الكنيسة السريانية وأبطالها ، ومن هذا النوع مصنفات يظن أنها لا تزال مدفونة فى الأديرة والصوامع لم تقع عليها أعين الباحثين .

٥ — مؤلفات فى الفلسفة والطب والعلوم والطبيعة والفلك والحساب والكيميا والجغرافيا ، ويضاف هذا النوع إلى المؤلفات التى نقلت عن اليونانية إلى السريانية مما نقل بعد إلى العربية .

٦ — مؤلفات فى الجدل بين المسيحية والاسلام .

اهم المراجع الاجنبية

1. Baumstark, Geschichte der syrischen Literature, Bonn, 1922.

2. Brockelmann, Die syrische und die christlich-arabische Litterature, p. 1—74.

3. Duval, La Litterature Syriaque, 3.ed., Paris, 1907, Grammair Syriaque, Paris, 1881.

4. Hatch, An Album of dated Syriac manuscripts, Boston, Massachusettes, U.S.A., 1946.

5. Nöldeke, Conpendious Syriac grammar, transl. into English by James A. crichton, London, 1904.

٦ — اسرائيل ولفنسون — تاريخ اللغات السامية — القاهرة — ١٩٢٩

٧ — جبريل القرداحى — المناهج فى النحو والمعانى عند السريان — طبعة ثانية — روما — ١٩٠٦

٨ — الدكتور محمد حمدى البكرى — وثائق عربية بأبجديات غير عربية — مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة مجلد ١٧ : ١ ص ٢٣ — ٤١ — القاهرة — ١٩٥٦

٩ — الدكتور محمد حمدى البكرى والدكتور مراد كامل — تاريخ الأدب السريانى ، من أقدم عصوره إلى الفتح العربى القاهرة — ١٩٤٩

Printed by Cairo University Press,
'ALY 'ASSEM
Director

Cairo University Press, 685-1965-595 ex.

mit ausdruecklichen Worten ihren Abstand von den in der Aussage unvermeidlich mitgegebenen Wertungen kenntlich zu machen und durch einschraenkende Wendungen, waehrend sie die einen Wertungsvorgaenge durch ihre Aussage notwendig in Bewegung setzen, zugleich auf die Moeglichkeit anderer Wertungsvorgaenge gegenueber den bezeichneten Erscheinungen hinzuweisen. Der Anspruch auf wertfreie Aussagen (sogenannte «objektive» Aussagen) ist, trotz seiner weiten Verbreitung besonders auch in den Wissenschaften, von der Sprache her gesehen eine ebenso wahnhafte wie gefaehrliche Ideologie. Redlichkeit der Aussage und damit echte Objektivitaet laesst sich nur erreichen, wenn man die Wertungen, unter denen man sprechen muss, nicht, im Wahne «objektiv» naemlich wertungsfrei sprechen zu koennen, verschleiert, sondern sie sich selbst und den Aufnehmenden tunlichst fuehlbar und einsehbar macht und damit die mit sprachlicher Notwendigkeit in jede Aussage mit einsprechende wertende Subjektivitaet kontrollierbar in das Kalkul der Aussage einsetzt.

Wer diese Lage erfasst hat, wird offen sein fuer eine Erforschung des eigentlichen Wortlebens, fuer das Zusammenarbeiten, ja man koennte sagen das Zusammentanzen der Worte in ihren Stammeszusammenhaengen, ihren Sinnzusammenhaengen und ihren Bildungszusammenhaengen, fuer ihre Zusammenarbeit mit ihren Gegensatzworten, den bewusst vergegenwaertigten und den unbewussten aber nicht ungekannten. Denn jedes Wort steht bei jeder Verwendung in naeherem oder fernerem Zusammenhang mit seinen Stammverwandten, auch wenn sie in ganz anderen Sphaeren taetig sind, mit seinen Sinnverwandten, die im gleichen Sinnbezirk und in nachbarlichen Sinnbezirken arbeiten und ihre Bezeichnungstaenze um die Erscheinungen ausfuehren, und mit seinen Bildungsverwandten, die auf gleiche oder aehnliche Weisen unter den gegebenen Sprachmoeglichkeiten durch Ableitung, Zusammensetzung, Substantivierung, Adjektivierung, Verbalisierung hervorgebracht wurden, und mit seinen Partnern, die zur Bezeichnung des Gegensaetzlichen mit ihm den Contretanz um die Gegenstaende der Bezeichnung ausfuehren.

Vielleicht ist sogar den Lesern dieser Ausfuehrungen Lust und Antrieb gewachsen, der Erforschung dieser Zusammenhaenge weiter zu folgen, was ein unveraechtliches Ergebnis einer Einfuehrung waere, wie sie in diesen Darlegungen versucht wurde.

wertender Weise zu wirken beginnen. Schon allein der Ton einer Aussage, den man ja auch beim Lesen von geschriebener oder gedruckter Sprache wirklich vernehmen kann oder aber unerlaesslich zu erraten suchen muss, weil man sonst den Bedeutungsgehalt der Aussage einfach nicht erfassen kann, so sehr macht der Ton die Musik, schon allein der Ton einer Aussage kann ihr etwa den Charakter einer Behauptung, einer geaeusserten Ueberzeugung oder den Charakter zweifelnder Andeutung, schwebender Ironie oder irgend einer anderen Verhaltungslage geben, kurz er kann, ja er muss eine Stellungnahme des Sprechenden zu dem von ihm Gesprochenen ausdruecken, naemlich in wie weit er sich mit dem Ausgesagten identifiziert (sich, wie man sagt, «dahinterstellt») oder wie weit er sich vom Ausgesagten selbst distanziert, zurueckhaelt, vor ihm verwahrt. Jede noch so kunstreiche Bemuehung, im Ton einer Aussage die im Aussagenden wirksamen Wertungen nicht hervortreten zu lassen, kann doch hoechstens dazu fuehren, dass der Aufnehmende entsprechend kunstreich vorgehen muss, um diese Wertungen dem Ton der Aussage zu entnehmen. Ein wirklich wertungsfreier Sprachton ist nicht moeglich, weil die wertende Funktion eo ipso zum Sprachton gehoert und ein wirklich «tonloses» Sprechen nur ein Nichtsprechen sein koennte.

Aus all dem ergibt sich, dass die Erkenntnis vom Stande des Menschen in seinen Worten und zu seinen Worten noch eine ganz besondere Bedeutung fuer denjenigen hat, der Wissenschaft treibt und damit fuer die Wahrhaftigkeit und Redlichkeit seiner sprachlichen Aeusserungen in besonderer Weise verantwortlich wird. Nichts erscheint bedenklicher als jene besonders auch in den Wissenschaften weitverbreitete Wortbetrachtungsart, die es, ohne sich um die Tatsachen des Sprachlebens viel zu bekuemmern, fuer die ausgemachte Aufgabe der Worte haelt, dass sie gemeinte Gegenstaende welcher Art auch immer festlegend (fixierend) bezeichnen und feste (fixierende) Begriffe bilden sollen, unter denen sich diese Gegenstaende summieren und mit deren Hilfe sie sich behandeln (manipulieren) lassen. Einen Begriff zu bezeichnen, der sich definieren laesst, erscheint diesen Wortbetrachtern als das Ideal der Wortleistung schlechthin. Aber die sogenannte Definition eines Begriffes ist, abgesehen davon, dass sie gar nicht moeglich ist, sprachlich gesehen ein widersinniges Unternehmen. Der Begriff wuerde ein totes Gehaeuse, das nichts mehr in sich begreifen koennte, wenn er sich definieren liesse. Er lebt davon, dass er sich nicht definieren laesst, er wuerde sonst im eigentlichen Wortsinn definiert, naemlich beendet und unbrauchbar. Wirkliche Sprachgenauigkeit ist nur moeglich, wenn man von der schwebenden Offenheit der Wortgehalte weiss und die Worte diesem Wissen gemaess gebraucht und aufnimmt.

Bezeichnend ist, wie oft gerade sorgsame und sich fue ihre Aussage verantwortlich fuehlende Sprechende das Beduerfnis haben, nicht nur im Ton, sondern

Die Erkenntnis dieser Lage ist fuer alle Sprechenden und fuer alle Sprache Aufnehmenden bedeutsam genug. Denn wenn man leicht einsehen kann, dass die entscheidenden geistigen Lebensvorgaenge entweder ueberhaupt Wertungsvorgaenge sind oder doch immer Wertungsvorgaenge mit enthalten, so muss man sich bei allen Sprachueberlegungen unerlaessich klarmachen, dass im ganzen Sprachleben und besonders in der Wortbildung und beim Wortgebrauch,naemlich beim Anwenden der in den Worten lebenden Gehalte und beim Neu-Laden der Worte mit Gehalten den immerfort wirksamen Wertungsvorgaengen eine grundsaetzliche Bedeutung zukommt. Denn Wertungsvorgange sind schon mit der Sprache, mit dem Sprechen selbst gegeben. Man koennte die Formulierung aufstellen: Sprechen ist in bestimmtem Sinne immer schon ein Werten. Indem man etwas ausspricht, das heisst Erscheinungen in Worte verwandelt, in Sprache transformiert und transsubstantiiert, hebt man sie aus der Menge des in diesem Augenblick nicht Ausgesprochenen heraus, hebt sie in das «aufmerksame» Bewusstsein, also aus dem auf seine Weise immer wirksamen «stillen» Bewusstein heraus und wertet sie, positiv oder negativ, je nach dem Ursprung oder Anlass des Sprechtriebes, schon allein durch dieses Aussprechen.

Zu diesem allgemeinen, schon mit dem Sprechen selbst gegebenen Wertungsvorgang treten bei der ueberwiegenden Zahl sprachlicher Aeusserungen noch verschiedenartige gewollte und ungewollte, nicht zu vermeidende Sonderwertungen. Das haengt einmal damit zusammen, dass in allen Worten, die wir verwenden, aus der allgemeinen oder besonderen Sprachueberlieferung her, schon Wertgehalte, Wertladungen wirksam sind, die sich bei der neuen individuellen Verwendung nicht ohne weiteres ausschalten lassen, und ja auch bei der bewussten und vor allem bei der unbewussten Wortwahl des Sprechenden eine entscheidende Rolle spielen. Sehr oft verraet der Sprechende seine eigentliche Gesinnung, und zwar gerade auch dann, wenn er sie beim Sprechen verbergen moechte, durch seine unbewusste Wortwahl. Zum zweiten aber haengt dieses unvermeidbare Hinzutreten von Sonderwertungen beim Sprechen mit der den Worten innewohnenden oder ihnen neuzuverleihenden Bezeichnungskraft zusammen. Bezeichnung (Signification) kann immer nur von einem Blickpunkt her geschehen. Jede Erscheinung aber sieht von verschiedenen Blickpunkten aus betrachtet sehr verschieden aus, und indem man einen Blickpunkt fuer die Bezeichnung waehlt, vollzieht man schon eine Wertung und setzt weitere Wertungsvorgaenge bei sich selbst und bei den Aufnehmenden in Bewegung. Die ausdruecklich im Sprechen kundgegebenen Wertungen sind also gleichsam nur die Wellengipfel, die sich aus einer immerzu mitwogenden Flut von Wertungsvorgaengen herausheben.

Zu beachten bleibt dabei, dass die Bezeichnungskraefte der Worte auch noch durch den «Ton», in dem man sie ausspricht, in jeweils besonderer und zwar in

Sprache und seine eigentlichen Worte zu schonen. So wird er vielleicht ein Sprachfreund.

Sicher aber ist, dass seine Individualsprache, auf so viele Weisen geworden und abgewandelt, eine immerwaehrende Nutzniessung dessen ist, was andere vor ihm und mit ihm gesprochen haben und sprechen und zugleich, in allen ihren wechselnden Leistungen, ein - sein Beitrag zum grossen Sprachleben, das weit ueber ihn hinausreicht.

Der aufmerksame Leser wird, waehrend er die Schilderung des einen sprachlichen Lebenslaufs las, selbst bemerkt haben, dass sich auch tausend und wieder tausend andere solche Lebenslaeufe finden, denken und schildern liessen. Er sieht aber schon an diesem einen Beispiel, das aus so vielen, die sich bieten wuerden, herausgegriffen wurde, den ganzen paradoxen Stand des Menschen zu seinen Worten und in seinen Worten. Der Mensch empfaengt seine Worte von anderen - und macht sie doch selbst ! Er kann neue Wortkoerper bilden - aber doch nur mit den Mitteln, die ihm eine ueberlieferte Sprache zur Verfuegung stellt. Er kann vor allem den uebernommenen Worten neue Gehalte und neue Gehaltsnuancen geben - und bleibt doch dabei an die schon in den Worten gegebenen Gehalte und an das schon lebende Leben der Worte in einem grossen Bezeichnungsspiel gebunden. Ja, er kann nicht einmal wissen, wie weit er den neuen Wortgehalt und die neue Bezeichnungskraft selbst in die kleinen Klangkoerper einbringt, und wie weit dieser Gehalt und diese Bezeichnungskraft schon in diesen Klangkoerpern als Moeglichkeit vorhanden waren und sich ihm nur neu offenbart haben.

Der Mensch empfaengt seine Worte von anderen, die sie selbst wieder von anderen empfangen und zu den ihren gemacht haben. Er findet sich in Sprach- und Wortgemeinschaften, grossen, ganze Voelker und ganze Kulturzonen umfassenden, und kleinen und kleinsten, in menschlich oder beruflich oder gegenstaendlich bestimmten Verbindungen begruendeten - und steht doch wieder mit *seinen* Worten, die neu durch ihn leben und so nur fuer ihn leben, ganz allein und ganz fuer sich.

Er bezeichnet mit seinen Worten, was ihm, aussen und innen, begegnet, und hat es in ihnen zum zweiten Mal, aber er hat es doch nicht als ein Festes und in festem Besitz, sondern in einer eigentuemlichen Schwebe, die allen Veraenderungen dieses Besitzes offen bleibt, und die Lebendigkeit seines Geistes, seines Erkennens, seines Weltergreifens, seines ganzen Inneren ist von diesem Offenbleiben abhaengig, ja kommt nur durch dieses Offenbleiben zustande,und wenn sich diese ebenso fruchtbare und beglueckende wie beunruhigende Offenheit schloesse, wuerden sein Geist und seine Seele erstarren und absterben.

von seinem Zutun und von erworbener Uebung ist - wenn er gewahr wird, dass sein ganzes Bewusstsein wortgebunden, dass seine Bewusstseinsschwelle eine Wortschwelle ist, und dass sein Bewusstseinsstrom, der vielberedete stream of consciousness, immer in Wörten, deutlicheren und undeutlicheren, vor sich geht - wenn er schliesslich gewahr wird, dass er nie, ausser im traumlosen Schlaf, ohne Worte lebt, und dass, wie sein kœrperliches Leben von seinem Blutspiegel, sein seelisches und sein geistiges Leben von seinem Wortspiegel abhaengt, sich in diesem Spiegel ausdrueckt und ihn in sich ausdrueckt, dann wird ihm sein eigenes Sprachverfahren und sein Verfahren mit den Worten wichtig und immer wichtiger, und er verbindet mit seinem unwilkuerlichen Sprachgebrauch und Wortgebrauch einen gewollten, gezielten und gekonnten.

Und die Lust am Sprachverfahren und Wortverfahren und am Wortesetzen steigert sich noch, wenn er entdeckt, dass eine gehobenere Existenz nur moeglich wird, wenn man das Selbstverstaendliche nicht mehr ausspricht sondern nur das Nichtselbstverstaendliche, und dieses nur abgekuerzt, andeutend und pointiert und nicht so lange ausgeredet, bis daran nichts mehr zu verstehen, nichts mehr zu erraten bleibt. Er entzieht sich drohender Gewoehnung und drohender Bequemlichkeit im Wortgebrauch: den Phrasen und Halbphrasen, den Floskeln, den sich immer leicht anbietenden Gewohnheitskonstruktionen der Saetze, und mit dieser Entdeckung oeffnet sich sein Sinn nicht nur fuer gepraegten, gehaltgeladenen Ausdruck, der die Fruchtbarkeit des Geistes im Hoerenden und im Sprechenden selbst hervorruft, sondern auch fuer von mal zu mal und von Menschen zu Menschen wechselnde Individualsprachen, Kotteriesprachen, Zirkelsprachen zwischen Zweien und Einigen und Gruppen, fuer eine Art von geistigem Rotwelsch, in dem Sinne, dass auch hier die Redenden ihr gemeinsames Metier, ihre gemeinsame Art der Lebensbewaeltigung und Weltbewaeltigung so gut kennen, dass sie sich als Wissende in abgekuerzten Sonderworten und Sonderwendungen ueber Situationen, Absichten und Moeglichkeiten, die dabei auftreten, und ueber ihre Beurteilung verstaendigen koennen.

Aber nicht nur die Unerschoepflichkeit der Sprache und des Wortlebens kann unserem Freund nach seinen Spracherlebnissen ins Bewusstsein treten, sondern auch ihre Erschoepflichkeit, ihre Begrenztheit, ihre Gefaehrdung durch Verbrauch. Und mit der Entdeckung dieser Gefaehrdung wird sich, neben der durch seine Sprachlust gesteigerten Wortkuehnheit, auch seine Sorgsamkeit in der Sprach-und Wortverwendung steigern. Hat er einmal zusammengezogen, praegnant und neuartig gestaltet, Konventionelles bei seinem Sich-Ausdruecken ausgeschlossen, so laesst er nun auch wieder locker, laesst sich etwas unbedacht entfliessen, laesst sich eine leichte, halb leere, ja banale Wendung hingehen, und gebraucht - aber freilich laechelnd - das Konventionelle, um seine eigentliche

Freundes, mit sich wiederholenden und mit neuen Worterlebnissen der angedeutenden Art und mit deren Auswirkungen fuer seine Individualsprache.

Und nun glaube ich, kann der Leser sich das Weitere schon selbst ausdenken, und sich ausmalen, was unserem Freund in seinem sprachlichen Lebenslauf noch alles begegnen kann, oder was er ihm begegnen lassen will. Der Leser kann zum Beispiel noch eine Berufssprache auf unseren Freund und sein Wortleben wirken lassen, foerdernd oder hemmend, bereichernd oder einschrumpfend und erstarren machend, denn einen Beruf hat er inzwischen ergriffen und uebt ihn aus. Er kann ihn dann etwa noch die Verwaltungssprache (auch eine oft nicht unwichtige Sondersprache) begegnen lassen, denn da unser Freund ein Mann von einigem Freiheitssinn ist, muss er sich oft mit der Buerokratie, von welcher Art auch immer, auseinandersetzen, muss sie zu benutzen, zu bekaempfen und einzudaemmen trachten und dabei, als eines seiner Mittel, auch ihre Sondersprache benutzen.

Wir koennen unseren Freund dann in eine Ehe fuehren und ihn zugleich die bedeutsame sprachliche Ehe mit seiner Frau eingehen lassen und ihn dem Wortwesen seiner Kinder gegenueberstellen, sowie seine Eltern dem seinen gegenuebergestanden haben. Wir koennen ihm noch viele neue Sprachwandlungen und Sprachstufen und Neuentfaltungen seiner Worte zuschreiben und koennen seine Worte sich verfestigen, absterben und erstarren lassen. Wir koennen ihn selbst sterbend ganz vergehen lassen oder wir lassen ihn nach dem irdischen Tode weiterleben und noch die Engels-oder die Teufelssprache lernen und vielleicht gar ein paar Broeckchen der Gottessprache, wobei ihm dann sicher seine irdische Sprach-und Wortexistenz in einem neuen Lichte erscheinen wuerde.

Das also darf dem Leser und seiner Phantasie ueberlassen bleiben, die sich vielleicht am bisher Dargelegten schon fuer die Moeglichkeiten des Sprach- und Wortlebens geschult hat. Nur ueber zwei der fuer unsern Freund noch moeglichen oder wahrscheinlichen Sprach - und Worterlebnisse soll noch kurz etwas angedeutet sein:

Es kann, frueher oder spaeter, ein bewusstes Verhaeltnis zu seinen eigenen Worten in ihm entstehen und eine Lust an diesem Verhaeltnis. Wenn aber diese Sprachlust und Wortlust einmal in ihm erwacht und dann, wenn auch manchmal verebbend, zu einer seiner starken Regungen wird, wenn er merkt, wie leicht ihm die Worte oft hervorspringen, wie blitzschnell sie sich bewegen und alles ergreifen und verwandeln koennen, wie sie auch wieder zoegern, versagen und sich verweigern koennen, sodass man sie zwar gebrauchen kann, sie sich aber im Gebrauch nicht mit Gehalt fuellen und keine Bezeichnungskraft ausueben-wenn er weiter bemerkt, dass dieses Wortfluten und Wortebben nicht ganz unabhaengig

ihnen unwillkuerliche Einfaelle schon in der andern Sprache kommen, dass sich sogar eigene Verse in dieser Sprache in ihrem Munde bilden. Sie empfangen sehr viel fuer ihre eigene Sprache durch dieses Wohnen in einer anderen. Ihr Wortleben insbesondere empfaengt viele neue Elemente und Moeglichkeiten, und sie machen - spracherregt - etwas Eigenes aus dem Empfangenen, bringen das hervor, was die Wissenschaft Lehnschoepfungen nennt. Die Fruchtbarkeit und freilich auch die Gefahr der Sprachberuehrung wird in ihrem Wortleben sichtbar: es kommt zur Uebernahme von Fremdworten, die im Sprachspiel wegen ihrer Reize oder wegen ihrer Unuebersetzbarkeit oder einfach, weil sie nichts Adaequates in ihrer eigenen Sprache finden, in fremder Form festgehalten und vielleicht sogar nach fremden Sprachregeln behandelt werden. Es kommt zu Lehnworten, die in die eigene Sprache auf verschiedene Weise eingemeindet und in ihr abgewandelt werden. Es kommt zu Lehnuebersetzungen, das heisst zur Bildung von Worten und Wendungen in der eigenen Sprache, die fuer Gehalte stehen und Gehalte bezeichnen, die man in der andern Sprache kennen gelernt und an denen man Anteil genommen hat. Und es kommt zu eben jenen schon genannten Lehnschoepfungen, in denen, gleichsam im Wettkampf mit der anderen Sprache, in der eigenen entsprechende, ja womoeglich an Bezeichnungskraft und und Fuelle noch staerkere Worte und Wendungen gefunden werden.

Nach solchen Spracherlebnissen bleibt diese andere Sprache vielleicht lebenlang eine Begleiterin unseres Freundes neben seiner eigenen, bietet ihm eine Sprachwelt und Wortwelt, in der er seinen Geist erfrischt, aus der er immer wieder heruebernimmt und in die er hinuebergibt. Denn der Sprecher einer zweiten Sprache empfaengt nicht nur, er kann denen, die sie als erste sprechen, auch wieder vieles zurueckgeben, indem er, unwillkuerlich und willkuerlich, ihre Sprache nach der seinen behandelt und ihr dabei Neues an Worten, inneren Wendungen und Bezeichnungskraeften zubringt. Unser Freund aber erfaehrt bei dieser Begleitschaft seines aeusseren und inneren Lebens durch eine zweite Sprache nicht nur die Schwierigkeiten, Kuenste, Moeglichkeiten und Nichtmoeglichkeiten des Uebersetzens und des Wiedergebens von einer Sprache in die andere, er erfaehrt zugleich, dass ganz aehnliche Vorgaenge sich innerhalb der eigenen Sprache abspielen: beim Verstehen und Wiedergeben der Worte eines anderen, und beim Uebersetzen eines Gehaltes aus einer Sprachschicht oder-zone in die andere, und dass es sich auch dabei niemals um ein Finden von Gleichem, sondern immer nur um ein Finden von Entsprechendem handeln kann.

Dem Aufenthalt im einen anderssprachigen Lande folgen vielleicht andere in anderen Laendern, der Liebe zur zweiten Sprache folgt vielleicht die Liebe zu einer dritten und zu noch mehreren Sprachen. Das Begreifen der Menschen und Voelker aus ihren Sprachen und das Begreifen ihrer Sprachen aus ihrem Leben wird vielleicht ein fortlaufender Zug in der sprachlichen Existenz unseres

noch feiner zu nuancieren. Bei dem allen will und muss er die Fachsprache seiner Wissenschaft und anderer Wissenschaften lernen und muss sich, hoerend, lesend, schreibend und discutierend, auf die Wissenschaftssprache (eine neue Sondersprache) einlassen und sie sprechen und schreiben lernen. Mitten in diesen fuer seine Individualsprache und ihre Schichtungen nicht unbedeutenden Sprachbewegungen findet er einen Freund, der das gleiche oder ein anderes Fach studiert. Sie finden sich in gemeinsamen Interessen innerhalb und ausserhalb der Wissenschaft, in gemeinsamen Auffassungen und Erlebnissen auf vielen Gebieten- oder sie treffen gerade in den Gegensaetzen ihrer Interessen und Auffassungen aufeinander, die durch den persoenlichen Anreiz und das Gefuehl der Verbundenheit jenseits aller Gegensaetze ueberspannt werden und ihnen die Lust fruchtbarer Auseinandersetzungen immer neu gewaehren. Ihrer beider Wortleben geht eine durch fast taegliche Gemeinsamkeit gesteigerte und ausgedehnte Verbindung ein, und sie merken bald, dass sie ausser allen anderen Sprachen und Sondersprachen, in denen sie sich, verschieden und doch verwandt, zu bewegen gelernt haben, auch noch eine Zweiersprache haben, die nur sie beide nicht aber Andere richtig sprechen und verstehen koennen, und dass die Zulassung eines anderen zu ihrer Gemeinsamkeit wenn ueberhaupt moeglich, in ihrem Grade davon abhaengig wird, wie weit er das Spiel ihrer Wortgehalte mitspielen, und wie weit er die Nuancierung der ueblichen Wortgehalte in ihrer Zweiersprache begreifen, erleben und erwidern kann.

Die beiden haben ausser vielen anderen auch literarische Interessen. Sie entdecken Literaturwerke in anderen Sprachen, die sie schon vom Hoerensagen oder aus Uebersetzungen so bewegen, dass ihr Verlangen erwacht, sie in der Originalsprache zu lesen. Und nun finden sie in der Sprache ihrer ausgewaehlten, gar nicht allen andern zugaenglichen und darum ihnen selbst noch wertvolleren, anderssprachigen Autoren mit einmal ihnen wichtige Lebensgehalte viel besser, viel verwandter ausgesprochen und aussprechbar als in den Schichten, Zonen und Gliederungen ihrer eigenen Sprache, in denen sie sich bisher bewegt haben. Und ihre Zweiersprache erhaelt Zustrom ganz neuer Sprachelemente, bezieht sie ein, verwandelt sie sich an und verwandelt sich selbst auf sie zu.

Sie haben das Glueck, vielleicht im Zusammenhang mit ihren Berufen oder ihren Berufsvorbereitungen, in dem Land dieser anderen Sprache eine laengere Zeit leben zu koennen, oder sie haben den Mut, sich einen solchen laengeren Aufenthalt in den Bezirken ihrer entdeckten und erwaehlten «Fremd» sprache, die ihnen aber viel mehr eine besonders nahe und verwandte ist, zu verschaffen und nun diese Sprache nicht mehr nur miteinander sondern auch mit solchen zu teilen, die sie als Muttersprache sprechen.. Sie werden soweit vertraut mit dieser anderen Sprache, dass sie nicht mehr in und aus ihrer eigenen Sprache uebersetzen muessen, wenn sie die andere sprechen oder hoeren, so vertraut, dass

Zustand blicken zu lassen. Die herzhaften Ausdruecke und listigen Wendungen der Volkssprache (der Dialekte) tuen es ihm jetzt vielleicht besonders an, und er nimmt sie in seine Sprache aneignend oder nachbildend herueber. Noch mehr wendet er sich der Hochsprache zu, ihren Feinheiten und Erlesenheiten, ihrem Glanz und ihrer Wuerde. Er entzueckt sich an den Moeglickeiten der Sprachsteigerung, und bemerkt doch auch wieder ihre Grenzen und Gefahren und wird ihnen abhold. Er uebertreibt und untertreibt, um das eigentlich Gemeinte hervortreten und wirken zu lassen, um das geliebte Wesen zu erfreuen, zu gewinnen, einen Geist mit dem andern Geist ineinandertauchen zu lassen, um mit seinen Wortschaetzen seinem kostbarstem Schatz zu dienen.

Gedichte - mag er sie auch schon bisher nicht ohne Bewegung gelesen und hergesagt haben - beginnen ihm neu zu reden, ihn neu zu bewegen. Er merkt die Kraefte und die Wirkungen des dichterischen Sagens, des Nicht-aus-sagens, dass das Unausgesagte viel vielsagender und erregender ist als das Ausgesagte, dass das Weltumwandeln und Weltumsetzen der Sprache in der Dichtersprache seine Hoehe erreicht, er merkt, bewusster oder unbewusster, dass das eigentliche Sprachwesen in der Dichtung anfaengt und endet. Er versucht selbst zu dichten, die rhythmische Bewegung, die sich in ihm regt, in Sprachrhythmen wiederzugeben, merkt vielleicht sogar, dass Rhythmus und Klang, ja auch der Reim, kein blosser Schmuck der Dichtersprache sind, sondern sinnverflochten, den eigentlichen Sinn des Sinnes erst ergreifbar und wirksam machen.

Wie aber ist der andere Mensch, der dies alles hervorgerufen hat und an den dies alles sich richtet ? Wie nimmt er es auf ? Was und wie gibt er zurueck, Er, der selbst wieder in einem eigentuemlichen Sprachlebenslauf aufgewachsen ist, und der selbst vielleicht auch gerade aehnliche Erweckungen und Neuwertungen seiner eigenen und anderer Sprach - und Wortschaetze erlebt hat ? In sprachlichen Beglueckungen und Enttaeuschungen, in Sprachgelingen und Sprachversagen kann sich unter Liebenden ein Sprachleben entfalten, das alles bisher von ihnen sprachlich, das heisst aber seelisch und geistig Erlebte weit hinter sich zurueck laesst.

Indessen - wir sind noch lange nicht am Ende - ist unser Beispielfreund an die Hohe Schule gekommen. Er studiert eines oder mehrere Faecher und sieht sich noch in anderen um. Er findet, wenn er Glueck hat, wie vor ihm die Schwester, einen Lehrer der ihn anzieht, zum Beispiel einen trockenen, an dessen Klarheit und Schaerfe er die eigenen Worte messen, den eigenen Geist wetzen muss, vor dem er mit keiner vagen Aussage durchkommt, der ihn zwingt seine Wortverwendung zu praezisieren. Oder er findet einen nicht minder klaren aber wortkuehnen, der seine Sprachkraefte zugleich anreizt und loest und ihn dazu bewegt, seine eigenen Worte noch kuehner mit Sinn zu beladen und ihre Gehalte

Widerstandes, auf eine Kunstschule gezogen und in die Plastikklasse gegangen, wo sie einen begeisternden Lehrer gefunden hat, der seine Schueler in alle Finessen nicht nur der Plastik sondern der ganzen modernen Kunstlage einfuehrt, mit den entsprechenden sprachlichen Mitteln. Bei den Begegnungen der Geschwister hat der Bruder erstaunt die Sprache und die Wortbildungen und Wortfaerbungen der Kuenstlersphaere und der Kunstsphaere (wieder eine Sondersprache) kennengelernt, und erst im Scherz und dann unvermerkt auch im Ernst selbst davon angenommen - denn er hat seine Schwester gerne, versteht sich gut mit ihr und will und muss dieses Verstehen, das ja vor allem auch auf gemeinsame Worte und auf den gemeinsamen Gebrauch der Wortkraefte begruendet ist, in der neuen Lage aufrecht erhalten.

Indessen hat er, der Bruder, schon seit laengerer oder kuerzerer Zeit begonnen Briefe zu schreiben und Briefe zu beantworten. Zunaechst hat er halb gemusste geschrieben: an Eltern und Verwandte, Paten und sonstige Respektspersonen, dann schon mehr getriebene und gewdlte an Freunde und Freundinnen - endlich Liebesbriefe. Er liebt - gluecklich oder ungluecklich, und - grausamer oder rettender Weise ist das fuer sein Sprachwesen und sein Wortwesen gewissermassen gleichgewichtig, fast gleichviel, wenn nicht sogar bei so manchem die unglueckliche Liebe sprachlich ergiebiger wird, weil manche Menschenarten sich im Glueck leicht absaettigen und unproduktiv werden. Er liebt, sagten wir. Er sieht die Welt verwandelt und sieht ein Wesen, das sie ihm verwandelt. Jetzt glaubt er die Urgruende des Menschseins und des Weltseins erst richtig gewahr zu werden, die eigenen Kraefte und Abgruende, Leibes und der Seele, erst richtig zu fuehlen. Alles bisher Gewohnte kommt ihm unbefriedigend, des Eigentlichen ermangelnd, ja vielleicht arm und blass vor. Die bisher noch still uebernommenen Lebenskonventionen, soweit er sie uebernommen hat, brechen auf.

Er hat andere Aengste, andere Erhebungen, andere Gebete. Er hat Wuensche Begehrungen, Ziele, bei denen er fuehlt, dass seine Existenz von ihrer Erfuellung, ihrem Erreichen abhaengig ist. Er rafft alle seine Sprachkraefte und Wortschaetze zusammen um sich auszudruecken, um das geliebte Wesen und dessen Worte zu verstehen, um sich selbst zu verstehen und sich diesem geliebten Menschen verstaendlich zu machen. Er empfindet ein Ungenuegen an allen bisherigen Worten und ein neues Genuegen an neu gelingenden Worten. Er merkt, mehr als je vorher, dass es verschiedene Worte gibt, niedrige und hohe, bis an den Rand zu fuellende und leer bleibende, dass Worte absinken und dass Worte sich verwandeln und steigern koennen. Er gewahrt die Sprachschichten und merkt, dass in jeder die Worte von anderen Gehalten bewohnt werden und zu anderen Bezeichnungen faehig sind. Die gewoehnliche Umgangssprache wird ihm laestig ja widerwaertig, und wird ihm doch wieder nuetzlich und lieb, um sich darin zu verbergen und niemand Unzustaendigen und Stoerenden in seinen erhoehten

Uebereinkunft handelt, und dass es (wie Goethe kraeftig gegen einen Grammatikglaeubigen demonstriert) die Grammatik in der Wirklichkeit der Sprache gar nicht gibt, sondern dass sie eine Erfindung der Grammatiker ist, die natuerlich oft geneigt sind, sie aus einem beschreibenden Hilfsmittel und Uebereinkunftsmittel in einen Gesetzeskodex umzudeuten und die Sprache wie in ein Prokrustesbett hineinzulegen und darin zurechtzustrecken und zurechtzuhacken, oder ihre Grammatik der Sprache als ein Art Schlafrock anzuziehn, um nicht von der lebendigen Schoenheit des Sprachleibes und von seinen regsamen Gliedern beunruhigt zu werden. Zugegeben, dass es nicht leicht ist, Einzuweihenden von jungen Jahren das Nuetzliche dieses Hilfsmittels der Grammatik einsichtig zu machen, und ihnen einleuchtend zu machen, wie sinnvoll es doch auch sein kann, gegen alles leicht aufkommende ausbruechige Wesen wohlgeschuetzte Sprachkonventionen zu ueberliefern und sich ihnen zu unterwerfen, da man ja sein geistiges Blut, sein Sprachblut, ebenso wie sein leibliches Blut, ab und zu auch ruhig in seinen Bahnen kreisen lassen muss und nicht immerzu wallen, brausen und stuermen lassen kann und nicht immerzu verspritzen oder fuer hohe oder minder hohe Ziele vergiessen.

Wie dem allem aber auch sei, die Sprachsystematik der eigenen und mancher anderen Sprache wirkt auf das Sprach-und Wortleben des Aufwachsenden ein, und diese Einwirkungen werden wieder von ihm teils willig aufgenommen, teils mit Gegensetzungen erwidert und umgestaltet.

Nach der Schule kommt unser Heranwachsender (nehmen wir einmal an, er sei maennlichen Geschlechtes und von kraeftiger Konstitution) zu den Soldaten. Hier lernt er, wollend oder nicht, eine Sondersprache, die Soldatensprache kennen, die wieder ihre Schichten hat, von den Befehls-und Unterrichts-und Waffenerklaerungsfloskeln der Offiziere und Unteroffiziere bis zu dem Wortschatz, in dem sich die sogenannten Mannschaften verstaendigen und unterhalten. Mitsoldaten aus ganz verschiedenen Landesteilen und Lebensschichten sind nah um ihn, er lernt den Wortschatz verschiedener Staemme und Staende auf die besondere Weise kennen, die ein solches Zusammenleben mit sich bringt, und erwidert auf dieses vielfaeltige Wortwesen auf seine Weise. Er befreundet sich mit einem einfachen, aber wegen seiner Sauberkeit und Redlichkeit ihm besonders sympathischen Kameraden, dem Sohn eines einfachen Foersters. Dieser Freund ist ein leidenschaftlicher Jaeger und nimmt unsern Freund auf Urlauben in seine Heimatfoersterei und zum Jagen mit. Unser Freund lernt eine weitere Sondersprache von ganz anderer Art, naemlich die Jaegersprache und deren Wortschatz kennen, lieben und verwenden, und in seine Individualsprache auf verschiedenen Wegen uebertragen.

Aber unser Beispielfreund hat auch noch eine Schwester. Die hat von kleinauf kuenstlerische Regungen gehabt und ist indessen, trotz elterlichen

werden muss, mit denen man die verschiedenen Lernstoffe anpacken kann, mit Einsprengungen von natuerlicher und kuenstlicher, grader oder schraeger Terminologie-und dass zum zweiten gewisse Sprachkonventionen ueberliefert werden, in denen «man» sich ausszudruecken hat, wenn man erreichen will, dass der andere denkt, man habe ihn verstanden, und er verstehe auch wieder, was man meint. Dieses Scheinverstehen ist ein wichtiges Moment im menschlichen Umgang. Daneben aber ist das Schulkind den Worten und Saetzen seiner Mitschueler ausgesetzt und in sie hineingestellt, die wieder aus ganz anderen oder aus aehnlichen Sprachkinderstuben hervorgegangen sind, und dem Jargon oder den Jargonen, die sich in einer Schulklasse unter Schuelern herausbilden oder mit ihren Wortbildungen und ihrem Wortgebrauch von Klasse zu Klasse uebergehen.

In dieser Schulsprache und Schuelersprache sind auch wieder nicht wenige Moeglichkeiten zur Vielfalt des Wortlebens geboten, und auch hier bildet das Kind, bei aller Uebernahme, doch auch selbst, auswaehlend bei der Annahme, vorbeigehenlassend und abstossend, weiter an seiner eigenen Sprache, seinem eigenen Wortwesen und Wortgebrauch. Und es richtet, unter Einwirkung der Eltern, die die Schulsprache noch einmal lernen muessen, denn inzwischen hat sie sich veraendert, und unter Einwirkung von Lehrern und Mitschuelern, doch zuletzt selbst in sich die Worte der Schulsprache und der Schuelersprache und die Worte seiner Familien - und seiner Kindersprache miteinander und gegeneinander aus. Ausserdem spielt aber das Kind auch noch, und spielt nicht nur mit seinen Mitschuelern und mit Kindern gleichen oder aehnlichen Standes, sondern auch mit so manchen Kameraden ganz anderen Standes: von der Gasse oder vom Haus, von Nachbarhaeusern und Nachbargaerten, die ihm ihre Spracherlebnisse und ihr Wortwesen zutragen. Es kommt in den Ferien aufs Land, aufs Dorf, lernt Dialektworte und Dorfworte, in denen laendliche Lebensauffassungen wirksam sind, und taucht sich vielleicht beglueckt in ein derbes Wortelement, das ihm gemaesser duenkt als die Sprache, die es ja nun auch immer mehr lernen soll und gezwungen lernt, nicht mehr nur lernbegierig und lernlustig sich aneignet. Und es haelt vielleicht mit besonderem Vergnuegen in sich fest, was ihm Eltern und Lehrer verweisen, und bereichert in jeden neuen Ferien nach Moeglichkeiten seinen laendlichen Wortschatz und dessen Gehalte.

Und nun muss es in der Schule auch noch systematisch Sprachen lernen: die eigene sogenannte Muttersprache als System, und sogenannte fremde Sprachen, das heisst solche, die andere Sprachgemeinschaften ausgebildet haben und sprechen oder gesprochen haben. Dabei lernt es die nuetzlichen Schrecken der Grammatik kennen, Schrecken, weil ihm niemand sagt und wirklich zeigt, dass es sich um blosse Hilfsmittel der Sprachbeschreibung und der sprachlichen

das Sprechen wie die Sprache gelernt hat, deren vordem und vielleicht vor Jahrtausenden Gesprochenes und Ueberliefertes oder deren soeben Gesagtes er in sich aufnimmt, und mit denen er, als gegenwaertigen Mitsprechern, das Sprechen und die Sprache immerfort austauscht.

So hat jeder heute in einer Sprache Sprechende zugleich seine Individualworte, die Worte einer grossen Sprachgemeinschaft mit langer Geschichte, und die Worte mehrerer oder vieler Sprachgemeinschaften, in denen die grosse Sprachgemeinschaft, sich gliedernd und sich verzweigend, lebt. Die Sprachverhaeltnisse und die Wortverhaeltnisse, die auf diese Weise entstehen, koennen wir uns nicht vielartig und feingliedrig genug denken. Der verfeinertste und verwickeltste leibliche Organismus wird noch ueberboten durch die Organismen des Wortwesens, in denen der menschliche Geist lebt.

Nehmen wir das Kind von Eltern, sagen wir, einer mittleren Schicht. Es lernt das Sprechen, die Sprache und vor allem die Worte zunaechst von diesen Eltern, vor allem meistens von der Mutter. Lassen wir die Mutter von hoeherem Stande hergekommen und von geistigeren und kuenstlerischen Interessen sein, den Vater aus einfacheren Verhaeltnissen oder im Berufsleben (wie es haeufig geschieht) vereinfacht, um nicht zu sagen versimpelt. Lassen wir dann noch eine Amme oder ein Kindermaedchen aus baeurischem Stande dazukommen, und eine Grossmutter, die durch Gaben und Lebensschicksale in hochkultivierte Verhaeltnisse hineingewachsen ist, und wir haben schon beim Sprechenlernen und Wortelernen des Kleinkindes die vielfaeltigsten Einwirkungen und Auswirkungen beisammen, die von der Artikulation der Laute, dem Melos der Wortklaenge, ueber die Wortformen und die Wortauswahl, bis zu den Wortgehalten in allen ihren Verzweigungen reichen. Trotzdem lernt das Kind, indem es das Verschiedenste lernt, auch noch seine eigenen Worte, seine besondere ihm eigene Sprache, weil es aus dem dargebotenen Lernbaren oder dem ihm absichtlich Beigebrachten auch wieder selbst waehlt und seine eigenen Regungen, Visionen, Verknuepfungen in das Gelernte mit eingehen laesst.

Mit dieser seiner Familien - und Kindessprache kommt das Kind zur Schule (wir koennen es auch vorher noch in einen Kindergarten bringen und die Worte der Mitkinder und der Kindertanten verschiedenster Herkunft auf das Kind einwirken lassen). In der Schule muss es, wollend und nicht wollend, die Schulsprache lernen. Das ist wieder ein seltsames Ding, das aus vielen verschiedenen Einstroemungen zusammengekommen und zusammengebraut ist, ueberall aehnlich und doch auch sehr verschieden, je nachdem wer die jeweils Brauenden waren und gerade sind, und woher sie ihre Wortgerste und ihren Worthopfen genommen oder bekommen haben. Aber im Allgemeinen laeuft es doch darauf hinaus, dass einmal so etwas wie eine Lernsprache, eine Folge von Lernworten tradiert

die vielfaeltigen Erscheinungen denkend zu ordnen und denkend auseinander- und zusammenzuhalten, und endlich der begreifliche Wunsch, andere fuer eine Einsicht oder Ansicht zu gewinnen und darauf festzulegen, kurz die eigentlichen Antriebe und Absichten des Sprechens, stehen dieser Erkenntnis und ihrem Vollzuge geradezu entgegen. Es handelt sich um das nicht leicht zu begreifende und nicht leicht fuer wahr zu nehmende echte Paradoxon der Sprache: naemlich dass sie aussagt und doch im Aussagen viel, wenn nicht alles, verschweigt, dass sie bezeichnet und doch die Bezeichnung auch wieder offen laesst, dass sie die Gegenstaende ergreift und in neue Existenz verwandelt und sie doch zugleich in sich bestehen laesst, ja dass sie mitten in dem einen Ergreifen schon mit den Moeglichkeiten neuen und andern Ergreifens spielt, sodass man in einem gewissen Sinne von ihr sagen kann, was Heraklit von dem Orakelgott in Delphi gesagt hat: οὔτε λέγει οὔτε κρύπτει ἀλλὰ σεμαίνει: sie sagt nichts, sie verbirgt nichts, sie deutet an.

Wer aber dieses Paradoxon als grundgegebene Tatsache nicht begreift oder nicht wahr haben will, und wer nicht begreifen lernt, dass in ihm allein die eigentliche Lebendigkeit und die koenigliche Schoepfungskraft sowohl der Sprache wie des menschlichen Geistes und des Erkennens der Welt durch den Menschen zuletzt begruendet ist, der kann vom eigentlichen Wesen der Sprache nichts erfahren.

Fuer dieses paradoxe Wesen der Sprache spielen die stets wechselnden und sich veraendernden und doch so eindringlich wirksamen, bestimmten und bestimmenden Gehalte der Worte die entscheidende Rolle. Denn es sind ja die Worte, die gerade durch die eigentuemliche « Dauer im Wechsel », die wir ihren Gehalten zusprechen muessen, das Ergreifen und Verwandeln der Welt in der Sprache immer neu bewerkstelligen.

Wenn aber diese kleinen Klangkoerper und ihre Kraefte und Gehalte bei jedem Sprechen neu entstehen, so sind sie doch fast immer auch vor diesem Neuentstehen schon vorhanden in einer eigentuemlichen und komplizierten Ueberlieferung. Sie werden vom Sprechenden, der sie neu produziert, zugleich aus einem Vorrat genommen, den er schon hat, und den er mit anderen gemeinsam hat, sie werden gebraucht. Und nur dadurch, dass es Sprache unter Menschen schon gibt, kann sie immer neu entstehen. Die Art dieser Neuentstehung ist einerseits vom Sprechenden abhaengig, von seiner Wesensart, seinen Kraeften, seinen Umstaenden, seiner Lage, und andererseits von den Sprachgemeinschaften, in die er hineingeboren ist und in denen er lebt, und wieder von deren natuerlicher und geschichtlicher Lage. Dass einer und wie einer sprechen kann, kommt naemlich unter anderem auch daher, dass es vor ihm und mit ihm schon Andere in der gleichen Sprache Sprechende gab und gibt, Andere, von denen er sowohl

sagen: sie bezeichnen, und zwar Dinge, Eigenschaften, Taetigkeiten, Zustaende, Vorgaenge, Beziehungen in ihrem sinnlichen Dasein und Ablauf, und ebenso menschliche Begriffe, Vorstellungen, Regungen, Verhaltungen und deren Beziehungen untereinander und zur sinnlichen Welt: in ihrem seelisch-geistigen Dasein und in ihrem fortschreitenden geistigen Sich-Ereignen. Man sagt auch: Worte haben eine Bedeutung. Und das ist sicher in dem doppelten Sinne richtig, dass sie auf das durch sie Bezeichnete hindeuten, und dass sie es immer auch ausdeuten, naemlich es auslegen, ihm einen Sinn oder Nichtsinn geben.

Nimmt man so die Worte als Weltdarsteller und Weltumsetzer in eine andere Existenzart und spricht ihnen einen Gehalt zu, so koennte man diese Wortgehalte zu genauerer Beschreibung und Beobachtung einteilen in Begriffsgehalte, Vorstellungsgehalte, Regungs - oder Gefuehlsgehalte und Wertungsgehalte. Nur muss man sich dabei immer darueber klar bleiben, dass das eine Hilfseinteilung fuer unser Begreifen ist, und dass in Wirklichkeit diese verschiedenen Wortgehalte nicht getrennt, sondern aufs engste miteinander verbunden vorhanden sind oder produziert werden.

Die wichtigste Beobachtung aber, die wir vor allem machen und hervorheben und die wir, wenn wir Sprache in ihrem Wesen begreifen wollen, immer neu in uns befestigen muessen, ist die: dass alle diese Gehalte der Worte niemals fixiert sind, sondern immer in wechselnder und sich nuancierender Bewegung, dass sie bei jedem Wortgebrauch neu und sich veraendernd entstehen!

Da es kein Sagen ohne ein miteinwirkendes Gegenueber gibt, sei es ein wirkliches, ein gedachtes oder ein unbestimmt angenommenes und sei es das eigene Ich des Redenden - da also jedes gesagte oder geschriebene Wort zwischen zwei seine Bedeutung mitbestimmenden Polen steht, naemlich zwischen dem Wortaussprecher und den Wortempfaengern (den Verstehenden - oder Nichtverstehenden) und da alle Umstaende, innerliche und aeusserliche, bei Wortaussprechern und Wortempfaengern und in ihrer naeheren und weiteren Umgebung, am Wortgehalt mitwirken, und da ferner die umgebenden Worte, die gesagten und die verschwiegenen aber gewusst und ungewusst gekannten, und dann noch alle syntaktischen Zusammenhaenge auf den Wortgehalt einwirken - so ist es nicht uebertrieben zu sagen, dass jedes Wort bei jedem Gebrauch eine neue Bedeutung erhaelt.

Diese Tatsache wird nicht gerne erkannt. Und diese Erkenntnis wird - wie man mit einem Modewort zu sagen pflegt - nicht gerne vollzogen ! Das hat seinen guten Grund: der Wunsch, die Welt mit Worten zu ergreifen, der Wunsch, Gemeintes moeglichst genau zu bezeichnen und genau mitzuteilen, also der Wunsch sich auszudruecken und verstanden zu werden, und weiter der Wunsch,

Herzlos nannte ich die Bezeichnung « Sprechwerkzeuge » - denn bedenken wir, was fuer liebliche Zungen sich dabei in den lieblichsten Bewegungen an was fuer reizende Zaehne legen und zwischen ihnen hervorschauen koennen, und was fuer bluehende, schoen geschwungene und bewegliche Lippen dabei, und wie bezaubernd, spielen koennen - wenn freilich auch manchmal wieder schwerfaellige und lallende Zungen, schiefe und haessliche Zaehne und rohe und plumpe Lippen bei dieser Entstehung der kleinen Klangkoerper beteiligt sind.

Aber nicht nur herzlos, auch unzutreffend koennte man diese Bezeichnung « Sprechwerkzeuge » nennen. Denn es gehoert doch wohl zum Wesen eines Werkzeugs, dass es um bestimmter Verrichtungen willen da ist und fuer sie gemacht ist. Diese sogenannten Sprechwerkzeuge aber sind offenbar zunaechst gar nicht um des Sprechens willen da, sondern schon vor allem Sprechen und ausserhalb alles Sprechens, und haben ganz andere, in sich sinnvolle und vom Sprechen ganz unabhaengige Faehigkeiten und Taetigkeiten. Sie schmecken und lecken, sie waelzen und beissen und stechen, sie greifen und blasen und hauchen und kuessen und tun wer weiss was ganz anderes. Und diese Lautbildner lassen sich nur auch und mit einer Art freiwilligen Spieles auf die Lautbildnerei ein, und werden erst durch die Beteiligung der vielfaeltigsten seelischen Regungen und Bewegungen zu - sprechenden !

Und so stehen wir schon bei der Hervorbringung dieser kleinen beweglichen und veraenderlichen Klangkoerper, die wir «Worte» nennen, vor einer geheimnisvollen Verknuepfung geistiger, seelischer, materieller, organischer und mechanischer Bewegungen und ihrer Ergebnisse, stehen vor dem, was man das Wunder der Sprache genannt hat, dass sie naemlich eine sinnliche, von sinnlichen Instrumenten hervorgebrachte und von sinnlichen Instrumenten aufgenommene Erscheinung ist, und doch zugleich eine geistige, auf Geistiges wirkende und von geistigen Kraeften erfasste.

Diese kleinen Klangkoerper haben also eine Seele. Sie haben Aktivitaet. Sie sind - einmal hervorgebildet und ausgesprochen, einmal zum Erklingen gebracht oder in Schriftzeichen als erklingend vorgestellt-mit Kraeften geladen und wirken mit diesen Kraeften sowohl auf ihre Gesippen, naemlich auf ihre Mit-Worte ein, wie auf ihre Aussprecher zurueck und noch besonders auf alle, die sie hoerend oder lesend aufnehmen und in sich einlassen.

Fragt man sich, welcher Art diese Kraefte sind und was sie eigentlich leisten, so koennte man hochgreifend antworten: diese kleinen Klangkoerper nehmen Welt in sich auf, stellen sie dar, das heisst schaffen sie in einer andern Existenzart neu, und bringen wieder, in den sie Aufnehmenden, Welt hervor, und auch das in jener zweiten eigentuemlich anderen Existenzart. Schlichter koennte man

GRUNDGEDANKEN ZUR WORTIKUNDE

von

RUDOLF FAHRNER

Ψυχῆς ἐστι λόγος ἑαυτὸν αὔξων
(Heraklit)

Man kann die Phaenomene der Sprache und der Sprachen von sehr verschiedenen Gesichtspunkten aus betrachten. Nicht sinnlos erscheint eine Betrachtung von den Worten her und auf die Worte hin, weil die Worte so etwas wie Grundelemente der Sprache sind, und zwar hoechst bewegliche, sich aeusserlich und innerlich abwandelnde, immer neu entstehende und vergehende lebendige !

Was sind eigentlich Worte? Kleine Klangkoerper, einfache und zusammengesetzte, die sich, nach auch wieder in sich wandelbaren Gesetzen, bilden und veraendern, und die, wie die Wissenschaft so herzlos sagt, von den menschlichen Sprechwerkzeugen hervorgebracht werden.

Sprechwerkzeuge ! - Man meint damit zuerst die Zunge. Das ist der Hauptbeteiligte, weshalb in einigen Sprachen das gleiche Wort fuer Zunge und fuer Sprache gebraucht wird, weshalb man sagen kann «mitvielen Zungen reden», wenn einer viele Sprachen spricht, und weshalb beim Pfingstwunder feurige Zungen ueber den Haeuptern der Apostel erscheinen als sie, einfache Maenner, mit einmal viele Sprachen sprechen und verstehen konten.

Also die Zunge meint man vor allem, wenn man von den Sprechwerkzeugen spricht. Dann die Zaehne, das Zahnfleisch, den Gaumen und die Kehle, an die und zwischen die hinein sich diese Zunge beim Sprechen legt, um verschiedene Wege fuer die durchstreichende Atemluft zu bilden, zu verschliessen, wieder leicht zu loesen oder aufzusprengen, und das alles indem sie - die hoechst bewegliche-die verschiedensten Gestaltungen annimmt. Und endlich meint man mit Sprechwerkzeugen die Lippen, die sich leicht oder heftig oeffnen und schliessen und - sich vorwoelbend oder einziehend - das Gestroeme der Laute aufhalten und hindurchlassen, und dabei an allen entstehenden Lauten noch mitbilden und manche ueberhaupt erst entstehen lassen.

CONTENTS

OF THE EUROPEAN SECTION

PAGE

RUDOLF FAHRNER

Grundgedanken Zur Wortkunde 1

The Bulletin of the Faculty of Arts is issued twice a year ; in May and December. All requests for copies should be made to the Cairo University Librarian, Giza. Communications regarding contributions should be addressed to the Editor of the Bulletin Prof. M. H. El-Bakry, Faculty of Arts, Giza, U.A.R.

Back numbers of this Bulletin are available at 30 P. T. for each Part

BULLETIN

OF

THE FACULTY OF ARTS



VOL. XXIII—PART II

December 1961

CAIRO UNIVERSITY PRESS
1966

BULLETIN

OF

THE FACULTY OF ARTS



VOL. XXIII—PART II

December 1961

CAIRO UNIVERSITY PRESS

1966

